رصف المباني

في شرح حروف المعاني

الطبعة الثالثة
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

تطلب جميع كتبنا من :
دار القلم - دمشق : ص ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧
الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦
ص ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق
دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص ب : ٢٨٩٥
ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

رصف المباني

في شرح حروف المعاني

للإمام أحمد بن عبد النُّور المالَقيّ
المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

«رصفُ المباني من أجلّ ما صنّف
وممّا يدلّ على تقدّمه في العربيّة»
لسان الدين بن الخطيب

تحقيق
أ. د. أحمد محمّد الخرّاط
الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية الدعوة - المدينة المنورة

دار القلم
دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن مجمع اللغة العربية بدمشق قد قام بطبع «رصف المباني» سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، ثم نفدت نسخه في فترة وجيزة. وكان ذوو العلم والاختصاص في هذا الشأن يرغبون في إعادة طباعته ويشيرون عليَّ بذلك، غير أنني كنت أوثر التريُّث لعلي أجد نسخة ثانية من المخطوط أُصلح بها ما فات، وأقوِّم عوج النسخة اليتيمة التي حقَّقْت الكتاب على أساسها في الطبعة الأولى. ولم ينفعني في ذلك متابعتي لفهارس المخطوطات وما تصل إليه البعثات العلمية التي تتحرّى مظانًّها. ثم إنني وددت لو أُلْحِق بالكتاب معالم عنه كنت قد أعددتها لأنال بالتحقيق والدراسة درجة الماجستير في النحو والصرف من جامعة القاهرة بإشراف الأستاذ الدكتور المرحوم السيد يعقوب بكر عميد كلية الآداب، ولقد حرصت على أن أحافظ على صورة هذه المعالم كما رسمتها آنذاك لتعبر عن مرحلة معينة من الدرس والتحصيل.

أسأل الله سبحانه أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه، وأن يكون فيه خدمة لهذه اللغة الكريمة، والحمد لله رب العالمين.

مقدمة

الطبعة الأولى

ربِّ أَوْزِعْني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَّ وعلى والديَّ، وأن أعمل صالحاً ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوفِّي نعمه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المجاهد الأمين. وبعد:

أن ننهض فنحمل هذا التراث المجيد الذي تركه الجُدود في مسيرتهم العلمية الطويلة ذلك واجب علينا لا بد أن نقوم به خير قيام، فنقدِّمَه إلى الباحثين وننفض ما علق به من غبار الأيام، ونجمع ما تفرَّق منه في ثنايا المكتبات والخزائن.

وعلى الرغم من هذه النهضة العلمية التي يلاحظها المراقبون لحركة التراث العربي في هذا العصر فإن هناك حروفاً ضخمة لم تر النور بعد، فضاقت بحبس طويل، ومن هنا صح العزم على الانصراف إلى التحقيق العلمي الذي يدفع بأُمَّهات الكتب إلى أن تكون بين أيدي الباحثين، وهذا ما جعلني أطوف بالمظانِّ لعلِّي أجد مادة أقف عليها، وكان أن اهتديت إلى «رصف المباني في شرح حروف المعاني».

والحقيقة أن ما صادفته من مخاطر في أول الطريق كان كفيلاً أن يصدَّ رغبتي في العمل في هذا الكتاب، وذلك لأنني قد أعياني البحث عن نسخة ثانية له من جهة، ولأن النسخة التي عثرت عليها سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف

من جهة أخرى، ومع ذلك كله وَدِدْتُ لو أحسِمُ الأمر، وأُبقي على هذا الاختيار، وذلك لرغبتي في أن تصل الأضواء إلى هذا الكتاب الذي تناول الحروف العربية جميعها من ناحية، ورصدَ معاني هذه الحروف على نحو شامل من ناحية أخرى.

وصف النسخة:

حينما صَحَّ عزمي على تحقيق الكتاب راجعت بالإضافة إلى «بروكلمان» ما وقعت عليه من فهارس المكتبات في العالم لعلِّي أجد نسخة ثانية له، وقد أَفَدْت في ذلك من «مركز تحقيق التراث» بدار الكتب المصرية، ومن «معهد المخطوطات» التابع لجامعة الدول العربية، ولكنني لم أظفر بشيء. وعلى هذا فإن النسخة التي تمَّ التحقيق عليها فريدة. وهي في مكتبة تيمور الملحقة بدار الكتب المصرية برقم (٢٦٥ نحو)، وقد صَوَّرَتْها دار الكتب برقم (٦١٥٧ هـ). وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص، ووقع فيها بعض الخروم في أماكن متفرقة ولا سيما الورقة الأولى، مكتوبة بخط أندلسي. وقد تمَّ الفراغ من نسخها في يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام واحد وأربعين وسبعمئة، أي بعد وفاة المؤلف بنحو أربعين سنة، ولكن ناسخها لم يكن رجل علم، وهذا يبدو من كثرة أخطائه وجهله الواضح بأبسط القواعد النحوية واللغوية. ومما زاد في صعوبة العمل كثرة أخطائه التي تتعلق بالضبط، بالإضافة إلى التصحيف والتحريف. ولم يكن يراعي قواعد النسخ، كما كان يُدخل الشعر بكلام المؤلف، ويمزج الآيات القرآنية بعضها ببعض، ومن هنا يعسر على الباحث أن يفيد من المخطوط من غير أن يتمرَّس فيه. وليس على النسخة أية تعليقات أو إجازات، خلا ما قيَّده الناسخ في آخر الكتاب بأنه نسخه لنفسه ولمن بعده، وما قيَّده مالك النسخة في الورقة الأولى من أبيات شعرية متفرقة.

والكتاب يضم (١١١) لوحة، وفي كل لوحة صفحتان، وتضم الصفحة نحواً من (٢١) سطراً، وفي كل سطر نحوٌ من (١٢) كلمة.

ويطالعنا في الورقة الأولى عنوان الكتاب دون اسم مؤلفه، وهذا ما جعلني أرجع إلى كتب التراجم والنحو لأتأكد من نسبة الكتاب للمالقي، فوجدتها تنصُّ على ذلك بالإجماع، ولم أصادف ما يجعلني أشكُّ في ذلك أيَّ شك، بل إن عدم عثوري على نسخة ثانية للكتاب زاد من حرصي على التثبت من صاحب الكتاب واسم الكتاب. لعل الحقائق التالية تفيد في توثيق نسبة الكتاب للمالقي، بالإضافة إلى ما ذكرته من إجماع كتب التراجم والنحو على ذلك:

١ ـ قال في «الإحاطة» حين ترجم للمالقي: «رصف المباني أجَلُّ ما صَنَّفَ ومما يدل على تقدُّمه في العربية». وصاحب الإحاطة قريب من زمان المؤلف ومكانه.

٢ ـ تبدأ كتب النحو بذكر الكتاب من بعد وفاة المؤلف ٧٠٢ هـ وليس هناك أيُّ ذكر له قبل هذا التاريخ في مصنفات النحويين وكتب التراجم.

٣ ـ أشار المالقي في ثنايا الكتاب إلى أن له كتاباً يسمى «التحلية في ذكر البسملة والتصلية» ولدى الرجوع إلى ترجمته تبين لي صحة ذلك.

أما تحقيق اسم المؤلف واسم الكتاب فذلك ما سنشير إليه في موضعه إن شاء الله.

منهج التحقيق:

ذكرت أنني لم أظفر بنسخ أخرى للكتاب، وذلك لإجراء المقابلة بينها، الأمر الذي جرى عليه المحققون. وهذا ما جعلني أثبت في المتن نص النسخة الوحيدة التي بين يديَّ. ويتلخص عملي في النقاط التالية:

(١) **تخريج الشواهد:** كان الكتاب غزيراً في شواهده المختلفة.

أ ـ القرآن الكريم: كنت أشير إلى السورة ورقم الآية، وأكمل الآية إن كان ثمة ضرورة، وأضبطها ضبطاً تاماً، وأعود إلى كتب القراءات لأشير إلى صاحب القراءة التي استشهد بها المؤلف.

ب ـ الحديث الشريف: أشير إلى الكتاب الذي رُوي فيه الحديث، مستعيناً بالمعجم المفهرس أو بكتب دارت مادتها حول الحديث الشريف، وأضبط الحديث وأكمله إن كان ثمة ضرورة.

جـ ـ الشعر: بلغت الشواهد الشعرية أكثر من ستمئة بيت، وكنت أضبط البيت، وأكمله في التعليقات إن أورده المؤلف ناقصاً، فإذا لم ينسب المؤلف البيت إلى صاحبه أشرت إلى ذلك مستنداً إلى المراجع المختلفة، وإن لم تسعف قلت: «لم أهتد إلى قائله». وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع أشرت إلى وروده فيه، وإلاَّ خَرَّجْتُه من كتب النحو واللغة تخريجاً لا أستقصي فيه، وذكرتُ الروايات المختلفة للبيت، ولم يكن ذلك على سبيل الحصر أيضاً، فالحصر من عمل محقق الديوان، وشرحت الألفاظ الصعبة أو أوردت المعنى العام للبيت. وقد أذكر الشاهد في البيت إن كان ثمة ضرورة، أو على بعض التعليقات الضرورية التي كانت للعلماء حول البيت، وأضع رقماً متسلسلاً بجانب كل بيت، وهذا ليسهل إرجاع القارىء إلى التحقيقات إن تكـرر البيت، فأقول: تقدم برقم كذا.

د ـ أقوال العرب وأمثالهم: وقد عمدت إلى تخريج هذه الأقوال والأمثال، ما خلا المشهورة المتداولة، مع ذكر الروايات الأخرى وضبطها.

(٢) النص:

حاولت ـ قدر المستطاع ـ أن أصل إلى النص كما أراده المؤلف، دون محاولة لتحسين أسلوبه، فليس هذا شأن المحقق، وذلك في ضوء الملاحظات التالية:

١ ـ ضبط ما أجد ضرورة لضبطه من المتن.

٢ ـ تصويب التحريف والتصحيف، وهما أمران كثر ورودهما، لأن الناسخ لم يكن رجل علم، وهذا التصويب لم يكن ليدفعني إلى اجتهادات لا تحتملها

الكلمة المحرَّفة أو المصحَّفة، بل كنت أصوِّب مستنداً إلى رسم الكلمة ذاتها، وإذا تراءى لي أن ما أثبته الناسخ من رسم الكلمة غير جائز في سياق النص أثبتُّ الأصل، وأشرت في الهامش إلى ما يحتمله السياق، غير أن جملة التصحيحات كان الخطأ فيها واضحاً ويعود إلى التحريف الصرف، كما كنت أرجع إلى الكتب التي كان المؤلف ينقل عنها أو تنقل عنه لأستعين بها في تقويم النص.

٣ ـ وإذا وقع خرم في النص وضعت بضع نقاط، وأثبتُّ في الهامش ما يحتمله موضع هذا الخرم دون أن أثبت اجتهادي في المتن، وذلك للمحافظة على أصل النص.

٤ ـ وإذا وقع سَقْطٌ من النص ووجدت ضرورة ماسة لإقامته وفق ما تقتضيه الفكرة كنت أضع الزيادة بين معقوفين كبيرين، وعزمت على أن تكون تلك الزيادة مستمدة من روح النص ذاته أو من كلام المؤلف نفسه قبل السقط أو بعده.

٥ ـ أشرت إلى نهاية الصفحة في المخطوط الأصل بإشارة: / ليسهل الرجوع إليها لمن أراد، وكنت أَعُدُّ اللوحة في المخطوط صفحتين، لسبب يعود إلى خطأ في تجليد الكتاب في مكتبة تيمور، وقد نَبَّهْتُ على ذلك في محلِّه.

٦ ـ صادفت كثيراً من الكلمات اتضحت لي بعد جهد لعدم وضوحها في الأصل، وهي في جُلِّها لا تتعدد فيها الآراء، وعلى الرغم من ذلك كنت أشير إليها بعبارة: «قوله.... غير واضح في الأصل» وذلك لأكون أميناً في عرض المخطوط كما هو.

٧ ـ نقل صاحب «الجنى الداني» أكثر من أربعين موضعاً عن المؤلف نقلاً حرفياً، كما كان المؤلف ينقل عن صاحب «المقرب» أبواباً بكاملها، ولذلك كنت أَعُدُّ نقول الجنى ونص المقرب كنسخة ثانية للكتاب، وقد أفادني ذلك في تصحيح بعض المواضع التي أخطأ الناسخ في رسمها، وكنت أنبّه على ذلك في محله.

(٣) التعليق:

كنت أشرح مقصود المؤلف من عبارته إن كان ثمة ضرورة، كما كنت أذكر آراء العلماء فيما يقرره المؤلف، وهذا مبثوث في كتابَيْ الجنى والمغني بشكل خاص، وأشرت إلى الكتب التي عالجت الفكرة التي يعرضها، وذكرت ما ينقله المؤلف من الكتب النحوية، سواء أشار إلى ذلك أم لم يشر، كما أنني كشفت عن المذهب الذي يعتمده، وأعني بذلك تردده بين البصريين والكوفيين، وذكرت العلماء الذين نقلوا نصوصاً أو آراء من الكتاب، وخَرَّجْتُ أقوال العلماء من كتبهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً. وذكرت المراجع التي يمكن الرجوع إليها في الحرف الذي يعرضه المؤلف، وذلك في مطلع كل باب، وكنت أختار أبرز هذه المراجع ليستعين بها القارىء، وشرحت الألفاظ الصعبة التي قد يتعذر فهمها دون الرجوع إلى المعاجم، وترجمت للنحويين والقراء ترجمة موجزة مع إيراد أهم المراجع التي يمكن الرجوع إليها في ترجمتهم.

(٤) الفهارس والمراجع:

وفي نهاية التحقيق صنعت فهارس مختلفة للكتاب للإفادة منه، كما أثبتُّ المراجع التي رجعت إليها في العمل.

وبعد: فهذا هو «رصف المباني» أضعه أمام الباحثين، والله يعلم أنني بذلت فيه كل ما لديَّ من طاقة وجهد، ومع ذلك فإن النص لم يستقم وما يزال فيه بعض العوج، وما يزال يتقبل النظرة الفاحصة من كل عالم وباحث، وذلك للافتقار إلى نسخة أخرى للمقابلة، ولكن هذا هو ما قدرت عليه، وفي ذلك تعثُّر طالب العلم وطموحه لأن يكون عمله قريباً من الاستقامة. ولا يسعني إلا أن أقدِّم خالص الشكر والتقدير إلى كل من قدَّم لي العون وسعى في أن يسدد خطاي.

اللهم اجعل عملنا هذا خالصاً لوجهك، وآتنا من لدنك رحمة وهيِّىء لنا من أمرنا رشدا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

حلب ١٠/١٢/١٣٩٤هـ أ.د. أَحْمَدْ مُحَمَّدْ الخَرَّاطْ

أَحْمَدبْن عَبْدالنُّوْرالمَالِقِيّ

١ ـ مصادر ترجمته:

لعل التاريخ قد ظلم شيخنا المالَقي فطمس معالم شخصيته، ولم يقدم لنا صورة مضيئة عن حياته العلمية، لذا كانت كتب التراجم تغفل ذكره، أو تقدم عنه إشارة سريعة، ومن هنا يعسر على الباحث أن يحيط بالرجل ويعرف الكثير عنه.

ويُعَدُّ كتاب «الإحاطة في أخبار غرناطة» أغزر الكتب مادة في الحديث عنه، ولعل هذا يعود إلى قرب مؤلفه ابن الخطيب منه في الزمان والمكان، ولذلك نجد كتب التراجم الأخرى تستقي من «الإحاطة» حتى إنها لا تكاد تزيد شيئاً على ما قاله.

ونجد صاحب «البغية» يعتمد في ترجمته للرجل على كتاب «الإحاطة» وعلى كتاب آخر غيره هو «النضار» لأبي حيان ولم نقف على هذا الكتاب.

وهذا الخفوت في شهرة المالقي جعل بعضهم يخطىء في ترجمته، فيعرِّف برجل آخر، يلتقي مع شيخنا بأنه من مالَقة، ويُعْرَفُ كذلك بالمالقي، ففي

(*) انظر في ترجمته: الإحاطة ١/ ٧٩، طبقات ابن شهبة: الورقة ١٨٣، ٥٩١، الدرر الكامنة ١/ ٢٠٧، البلغة ٢٥، طبقات القرّاء ١/ ٧٧، البغية ١/ ٣٣١، كشف الظنون ٣/ ٤٧١، شرح الأمير على المغني ١/ ١٩، إيضاح المكنون ١/٣٦٨، ٢/ ٢٩٠، ٥٤٥، مجلة مجمع دمشق ٣/٣٤١، معجم المؤلفين ١/ ٣٠٥، بروكلمان II :370.

«شرح الأمير على المغني» وفي أثناء ورود اسم المالقي يتتبع «وحي زاده» فيترجم لرجل يُعرف بهذه النسبة هو يحيى بن علي المتوفى سنة ٦٤٠ هـ(١).

أما «ملا علي قاري» فقد ذهب مذهباً عجيباً حين حَوّر اسمه فجعل «لما» جاراً ومجروراً و«لقي» فعلاً ماضياً(٢).

٢ ـ اسمه ونسبه وكنيته:

هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي، ويكنى أبا جعفر. وتعترضنا في هذا الاسم النقاط التالية:

١ ـ ترجم له ابن شهبة بقوله «رشيد أبو جعفر المالقي»(٣)، ونحن نرجّح أن يكون ابن شهبة قد وَهِم في تسميته برشيد لما يلي:

أ ـ إجماع المؤرخين الذين ترجموا له على الاسم الذي أوردناه.

ب ـ قال صاحب «الإحاطة»: «وقال شيخنا أبو البركات: نقلت اسم هذا من خطه»(٤).

جـ ـ صاحب «الإحاطة» أقرب الناس إليه زماناً ومكاناً، وقد ترجم له بالاسم الذي أوردناه.

وقد تكون تسمية ابن شهبة له برشيد قد جاءته من تحريف اسم جده الذي هو راشد، كما حرَّفه صاحب «البلغة» بقوله: «أحمد بن عبد النور بن رشيد المالقي»(٥).

٢ ـ ترجم له صاحب «طبقات القراء»(٦) بقوله بعد ذكر نسبه: المالكي، وهذا يحتمل أحد أمرين:

---

(١) انظر: شرح الأمير ١/ ١٩، وما أورده صاحب المغني على أنه للمالقي يعني به شيخنا كما هو مبين بالرجوع إلى الرصف باب أجل، والمغني ١/ ١٥.

(٢) شرح الأمير ١/ ١٩.

(٣) انظر: طبقات النحاة واللغويين: الورقة ١٨٣.

(٤) الإحاطة ١/ ٧٩.

(٥) البلغة ٢٥.

(٦) طبقات القراء ١/ ٧٧.

أ ـ أن يكون تحريفاً عن «المالقي» وهذا ما نرجحه لأن الثابت عنه أنه ولد في مالقة.

ب ـ أن يقصد نسبته إلى مذهب مالك، ولكن صاحب «الديباج» الذي ترجم للمالكية لم يذكره.

٣ ـ ملامح من حياته:

ولد أحمد بن عبد النور في رمضان عام ثلاثين وستمئة، في بيت مشهور يعرف ببني راشد(١) في مدينة مالقة. وتوفي بالمَرِيَّة في يوم الثلاثاء السابع والعشرين لربيع الآخر من عام اثنين وسبعمئة، ودُفن بخارج باب بجاية بمقبرة من تربة الشيخ ابن مكنون(٢).

ومالَقة(٣) مدينة على شاطىء البحر، كانت عامرة آهلة، كثُر قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها، وقد نُسب إليها غير واحد من العلماء(٤).

نشأ أحمد وليس له من الدنيا سوى حب المطالعة، يمضي جُلَّ وقته فيها، حتى إن تفرُّغَه التام أوجد عنده جهلاً بأسباب الدنيا يكاد يصل إلى الغفلة، وله في ذلك حكايات كثيرة سائرة على ألسنة الثقات من الملازمين له «لولا تواترها لم يصدِّق أحد بها»(٥). منها أنه اشترى فضلة مِلَف، فبلَّها فانتقصت كما يجري في ذلك، فقاسها بعد البل فوجدها قد انتقصت، فطلب بذلك بائع الملف، فأخذ يبيّن له سبب ذلك فلم يفهم(٦). ومنها أنه طبخ قِدْراً فوجدها تعوز الملح فوضع

---

(١) الإحاطة ١/٧٩. (٢) الإحاطة ١/٨٢.

(٣) اختلفوا في ضبط لامها، فضبطها في اللباب ٢/٨٦ بالكسر، وكذلك في لب اللباب ٢٣٤، أما صاحب معجم البلدان ٤/٣٩٧ فقد ضبطها بالفتح، وقال الدسوقي في شرحه على المغني ١/١٧: «وضبطها بالكسر غلط».

(٤) انظر في مالقة: نفح الطيب ١/١٤٤، معجم البلدان ٤/٣٩٧، صفة جزيرة الأندلس ٧٧.

(٥) الإحاطة ١/٨١. (٦) الإحاطة ١/٨١.

فيها ملحاً غير مطحون، ثم ذاقها قبل أن ينحلَّ الملح فزادها حتى صارت زعاقاً[1].

وعاش الرجل فقيراً منصرفاً لعلمه. ثم رحل من بلدة مالقة إلى سَبْتَةَ، وأقرأ بوادي آش مدة، وتردد بين المَرِيَّة وبَرْجة وغرناطة، وعمل في القضاء وقتاً من الزمن نيابة عن بعض القضاة.

والفترة التي عاشها المالقي من ٦٣٠ ـ ٧٠٢ هـ شهدت في الأندلس أوسع مظاهر الاضطراب السياسي، وقد عاصر الرجل حكم الموحدين الذي انتهى سنة ٦٦٨ هـ، ثم استلم الحكم من بعدهم بنو مَرِين، ويبدو أن هذه الفترة لم تعرف الاستقرار، ويتضح هذا من كثرة عدد الخلفاء، ومن كثرة الحوادث الداخلية ووضوح الغزو الخارجي، وبعبارة أخرى: كانت الأندلس تحتضر[2].

٤ ـ أساتذته وتلاميذه:

ذكر صاحب «الإحاطة» أن المالقي لم يكن له اعتناء بلقاء الشيوخ والحَمْل عنهم[3]، ولذلك لا نجد كثرة في أسماء شيوخه. ومنهم:

أ ـ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن علي بن مفرج المالقي[4]، أقرأ القرآن الكريم والعربية، وروى عن الفحام، وجلس للناس بالجامع الكبير، كان سرياً فاضلاً، شديد التعفف، على دين وخير، توفي سنة ٦٥٧ هـ عن أربعين سنة، وقد قرأ المؤلف عليه الجزولية، وقيَّد عليها أشياء أطلعه عليها.

ب ـ الخطيب أبو الحجاج يوسف بن ابراهيم بن يوسف بن سعيد بن أبي ريحانة الأنصاري المالقي المربلي[5]. وهو عالم بالعربية والقراءات، أخذ عن الرندي، وكان من أهل الفضل والدين والخير، أقرأ ببلدته مالقة ثم رجع

(١) البغية ١/٣٣١.
(٢) انظر: التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية للدكتور أحمد شلبي ٤/١٣٨ وما بعد.
(٣) الإحاطة ١/٧٩.
(٤) انظر في ترجمته: البغية ١/٢٦٥.
(٥) انظر في ترجمته: البغية ٢/٣٥٣.

عن الإقراء، وآثر الخمول والانزواء، ثم ولي الخطبة والصلاة بجامع مالقة، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ. وقد روى المؤلف عنه تيسير أبي عمرو الداني[١]، وجمل الزجاجي، وأشعار الستة، وفصيح ثعلب، كما أخذ عنه علم القراءات[٢].

جـ ـ أبو الحسن بن الأخضر المقرىء العروضي، وقد أخذ عنه بسبتة وذاكره في العروض[٣].

أما تلامذته فلا يذكرون منهم سوى العالم الكبير أبي حيان[٤]، وهو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تنقّل في البلاد وأقرأ بالقاهرة، وله البحر المحيط وشروح على التسهيل والارتشاف، وقد تأثر بالمذهب الظاهري لأنه لا يرضى عن تعلّق النحاة بكثرة التعليل، وقد كان يُجِلُّ المذهب البصري ولا سيما سيبويه، وقد استفاد أبو حيان من «رصف المباني» ونص على ذلك في «البحر المحيط».

٥ ـ كتبه:

١ ـ «رصف المباني في شرح حروف المعاني» وهو هذا الكتاب، وقد تُسْقِط بعض كتب التراجم كلمة «شرح»، وما أثبتناه أوثق إذ هو مقيَّد على الورقة الأولى من النسخة التي حققنا، كما أن المالقي نفسه قد نصَّ على ذلك في خطبته[٥]. وهذا الكتاب هو الذي بقي من مؤلفاته بين أيدينا.

٢ ـ «الحلية في ذكر البسملة والتصلية» أو «التحلية»، وقد نص عليه في رصفه[٦].

---

(١) طبقات القراء ١/٧٧.
(٢) الدرر الكامنة ١/٢٠٧.
(٣) كذا في الإحاطة ١/٧٩، ولم أعثر على ترجمته، وفي البغية ٢/١٧٤ ترجمة لرجل يعرف بأبي الحسن بن الأخضر الإشبيلي وهو علي بن عبد الرحمن توفي سنة ٥٤١ هـ.
(٤) انظر في ترجمته: طبقات القراء ٢/٢٨٥، الدرر الكامنة ٤/٣٠٢، فوات الوفيات ٢/٣٥٢.
(٥) انظر: الورقة ٢.
(٦) انظر: الورقة ٣٥.

٣ ـ «شرح الجزولية»، وقد كان هذا الشرح بإشراف أستاذه ابن مفرج المالقي، وقد أطلعه على بعضه[1].

٤ ـ شرح الكامل لأبي موسى الجزولي، وقد وصفه صاحب «الإحاطة» بأنه نحو الموطأ في الحجم[2].

٥ ـ كتاب شرح مقرِّب أبي عبد الله ابن هشام الفهري المعروف بابن الشواش ولم يتمَّه، انتهى فيه إلى همزة الوصل، وهو نحو حجم «الإيضاح» لأبي علي[3].

٦ ـ جزء في العروض وجزء في شواذه[4].

٧ ـ تقييد على الجمل، ولم يتمَّه[5].

٨ ـ إملاء على مقرَّب ابن عصفور[6].

٩ ـ شرح الجمل الكبيرة للزجاجي[7].

٦ ـ ثقافته:

يبدو من الاطلاع على ترجمة المالقي أنه اطلع على ثقافات عصره المتنوعة، بل إنه يتفرَّغ لهذا الاطلاع، ويعيش حياته منصرفاً عن أسباب الدنيا وما يتعلق بها.

فهو يشارك في المنطق على رأي الأقدمين كما ذكر في «الإحاطة»[8]، وهو يطالع في الفقه وإن لم تنصَّ كتب التراجم على مذهب معين له[9]، وهو يتعمَّق في فرائض العبادات[10]. وتتضح ثقافته الفقهية في نصوص عديدة من كتابه، كما تبدو في كتابه آثار ثقافته الأصولية أيضاً مما يوحي أنه قد اطلع على مضمون هذا

---

(١) الإحاطة ١/٧٩. (٢) الإحاطة ١/٨٠.
(٣) الإحاطة ١/٨٠، إيضاح المكنون ٢/٥٤٥. (٤) الإحاطة ١/٨٠.
(٥) الإحاطة ١/٨٠، ولا ندري هل هو جمل الزجاجي أو جمل الجرجاني.
(٦) البلغة ٢٥.
(٧) كذا في إيضاح المكنون ١/٣٦٨، وقد يكون هو نفسه التقييد الذي لم يتمه والذي أشار اليه في الإحاطة.
(٨) الإحاطة ١/٧٩.
(٩) أما إذا اعتمدنا ترجمة صاحب طبقات القراء فهو مالكي.
الإحاطة ١/٧٩.

العلم. أما في القراءات فقد فَقِه الرجل قراءة أبي عمرو الداني، وأخذ هذه القراءة عن أبي ريحانة المربلي[١] وروى عنه تيسير الداني المذكور[٢]. وقد تردد الرجل بين المريَّة وبرجة، يُقرىء بهما القرآن، حتى إن صاحب «طبقات القراء» ينص عليه بأنه المقرىء[٣].

ويشارك المالقي في بعض المعارف الطريفة من مثل التنقير عن اللغوز وفك المعمَّى[٤].

٧ ـ شعره:

يروق بعض العلماء أن يصنعوا شعراً، ولكننا لا نكاد نحس فيه بالروح. ولشيخنا محاولات في نظم الشعر، احتفظ صاحب «الإحاطة» وصاحب «الدرر الكامنة» بقَدْر وافرٍ منه، ويصف لسان الدين بن الخطيب شعره بقوله: «وشعره وسط بين طرفي الغث والسمين، وكان لا يعتني به ولا يتكلفه، ولا يقصد قصده وإن ذلك لعذر في عدم الإجادة»[٥]. ويضيق صدر بعض أصحابه بشعره فيصفه بأنه أَشْبه بنعب الغراب[٦]

مهما يكن من أمر فلا بد من عرض شيء من شعره، وللقارىء أن يحكم عليه بما شاء[٧]:

محاسِنُ مَنْ أهوىٰ يضيق بها الشَّرْحُ ... له الهِمَّة العلياء والخُلُقُ السَّمْحُ
له بهجةٌ يَغْشىٰ البصائرَ نورُها ... وتَعْشىٰ بها الأبصارُ إن غَلَس الصبحُ
لقد خامَرَتْ نفسي مُدامةُ حُبِّه ... فقلبيَ مِنْ سُكر المدامةِ لا يصحو
وقد هام قلبي في هواه فبرَّحَتْ ... بأسراره عينٌ لمَدْمَعِها سَحُّ

ولعل التكلف واضح في هذه الحروف.

* * *

(١) الإحاطة ١/٧٩.
(٢) الدرر الكامنة ١/٢٠٧.
(٣) طبقات القراء ١/٧٧.
(٤) الإحاطة ١/٧٩.
(٥) الإحاطة ١/٨٠.
(٦) الإحاطة ١/٨٠.
(٧) الإحاطة ١/٨١.

دِرَاسَةُ الكِتَابِ

١ ـ عرض للمصنفات في موضوعه:

دراسةُ حروفِ المعاني جانبٌ بارز من جوانب النحو العربي، انكبَّ عليه النحاةُ العرب بالدَّرْس والتفصيل، فشهِدَ مناقشاتٍ غزيرةً بينهم، وكشف عن مسائل خلافٍ واسعةِ النطاق، وكتابُنا هو محاولةٌ جادَّة لدراسة حروف المعاني وما تكون عليه في كلام العرب.

والمؤلف في خطبته يشير إلى أهمية الحروف فهي «أكثرُ دوراً، ومعاني معظمِها أشدُّ غوراً، وتركيبُ أكثر الكلام عليها، ورجوعهُ في فوائده إليها»[(١)]. ثم يشير إلى جهود العلماء للتأليف في هذا الباب فيقول: «فوجدت منهم مَنْ أغفلَ بعضَها وأهمل، ومَنْ تسامح في الشرح وتسهَّل، ومَنْ اختصر منها وأسهَب، ومَنْ ركَّب البسيط وبَسَط المركب ومَنْ شتَّت ألفاظها وعَدَّدَ، وأطال الكلام لغير فائدة وردَّد»[(٢)]. ونستطيع أن نخرجَ من هذا إلى أن هناك تراثاً ضخماً كان أمام المؤلف حين نوىٰ التأليفَ في هذا الباب، ويبدو أن ذلك التراثَ كان ينقصه الرجل الذي يفيدُ منه، فيجمع قواعد كل أداة في باب خاص، وما تقع عليه في كلام العرب، وما تردَّد حولَها من مناقشات وآراء، ولسنا مغالين أو بعيدين عن الحكم العلمي إذا قلنا إن المالَقي كان هذا الرجلَ في مصنفه الذي بين أيدينا وأعِني به «رصف المباني في شرح حروف المعاني». ولعلَّ من المفيد في هذا الشأن أن

(١) الورقة ٢.

(٢) الورقة ٢.

نعرِضَ المحاولات التي سبقت المؤلف في دراسة حروف العربية ليكون لنا في هذا العرض ِ سندٌ على ما نزعمه.

ولقد اتخذت محاولاتُ العلماء هذه شكلين من التأليف:

١ ـ كانت معظم كُتبِ النحو واللغة تذكر الحروفَ في ثنايا حديثها عن قواعدِ النحو إجمالاً، فهي إذاً لا تَفْصِل الأدواتِ عن القواعد الأم، وإنما تنظر إليها على أنها جزءٌ وثيق منها. فكتابُ سيبويه مثلاً غنيٌّ بمباحث الحروف وأشكال ورودها في كلام العرب، ولكنه لم يعقِدْ فصلاً خاصاً بكل أداة، ليعدِّدَ معانيَها ويذكرَ أحكامَها، وإنما تتفرَّق فيه هذه المعاني بين ثنايا الكتاب. فهو قد يذكر الأداةَ ضمنَ أُسرتِها كقوله: «باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك: لَمْ ولَمَّا واللام التي في الأمر»(١). أو يتحدث عن الأداة في جانب منها، كأنْ يقول: «باب الفاء: اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصِبُ على إضمار أَنْ»(٢). أو يذكر الحروفَ التي قد تلتقي على ظاهرة ما، كأنْ يقول: «بابُ الحروف التي يجوز أن يليَها بعدها الأسماءُ، ويجوز أن يليَها بعدها الأفعالُ وهي: لكنْ وإنما وكأنما وإذْ...»(٣).

وهذا ما نجدهُ في كتب النحو الأخرى كالمقتضب، مع شيءٍ من التركيز على جمع أحكام الحرف المعين في باب معيَّن، ولكنْ يبقى المبرد رجلاً غيرَ مختص، يريد أن يتكلم على قواعد العربية بشكل فيه إجمالٌ وتفصيل، وكذلك ما نجده في كتب النحو المتأخرة كالألفية والمفصَّل والمقرَّب، فحديثُها عن الأدواتِ إنما يكون في ثنايا تفصيل أحكامِ القواعد النحوية، أو أنها تعقِدُ للحرف فصلاً خاصاً، فتتحدث عن أهمِّ استعمالاته في حديثٍ سريعٍ مقتضب.

ولابن قتيبة محاولةٌ قيمة في دراسةِ حروف القرآن ومعانيها، وذلك في كتابه «تأويل مشكل القرآن». ونحن لا نطالبُ ابنَ قتيبة أن يكون راصداً

---

(١) الكتاب ١/٤٠٨. (٢) الكتاب ١/٤١٨. (٣) الكتاب ١/٤٥٩.

لأحكام أدواتِ العربية، فليس هذا مقصدَه، وإنما أراد أن يدرسَ معانيَ هذه الأدوات من خلال ورودها في كتاب الله، وقد نَفَذَ إلى دقائقَ وملاحظاتٍ تَدُلُّ على رسوخ قدمه وسعة أفقه.

٢ ـ أما الشكل الثاني لهذه المحاولات فيبدو في تأليف كتب تختصُّ بالحديث عن الأدوات، فتعرِضُ الأداة وما تأتي عليه في كلام العرب، وما قد يَرِد على معنى الأداة من مناقشاتٍ وآراء، ومن هذه المحاولات:

أ ـ منازل الحروف للرُّمَّاني: وهو كتيِّبٌ صغير يقع في حوالي خمس وعشرين صفحة، عرض فيه لأهمِّ الأدوات العربية، فذكر المعانيَ المشهورةَ لِما اختاره من أدوات، وضرب مثلاً لكل معنى، ولكننا لا نجد تمييزاً بين الأداةِ الاسمِ والأداةِ الحرف، وهذا ما تصنعه كتبُ الأدواتِ الأخرىٰ ما خلا الرصفَ. وقد يكون من المفيد أن نعرِضَ نصاً من هذا الكتابِ ليدرك القارىء طريقةَ التأليف في هذا الوقتِ: «مِنْ على أربعة أوجه: ابتداءُ الغاية نحو: خرجت من بغداد إلى الكوفة، عَنَيْتَ أن بغدادَ ابتداءُ الخروج والكوفةَ انتهاؤه، وكذلك: كتبت من العراق إلى مصر، ومن فلان إلى فلان. فـ«مِنْ» لابتداء الأفعال و«إلى» لانتهائها، وتبعيض نحو «أخذت من الدراهم درهماً ومن الثياب ثوباً، وخذ منها ما شئت» كأنك قلت: خذ بعضَها، أيَّ بعضٍ شئت. وتجنيس: نحو قوله جلَّ وعزَّ ﴿ فاجتنبوا الرجسَ من الأوثان ﴾، كأنه يقول: اجتنبوا الذي هو وَثَن، فجيء بـ«مِنْ» لتقومَ مَقامَ الصفة. وزائدة نحو: ما جاءني مِنْ أحدٍ بمعنىٰ ما جاءني أحدٌ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ما لكم من إلٰهٍ غيرُه ﴾، كأنه قيل: ما لكم إلٰه غيره»[1].

ب ـ الأُزْهِيَّة في علم الحروف: وهو يشبه في خصائصه كتابَ الرُّمانيِّ السابق ولكنه يذكر أدواتٍ أكثرَ، كما أنه يَضُمُّ شواهدَ أغزرَ، هذا بالإضافة

(١) منازل الحروف ٦٩، وهو مطبوع في بغداد مع كتب أخرى.

إلى محاولةٍ من جانب الهرويِّ لاستقصاء أحوال الأداة في كلام العرب، ولذلك فهو يوردُ معانيَ لكل أداة أكثرَ مما ورد في كتاب الرمانيِّ. ويبقى هذا الكتابُ غيرَ وافٍ بالغرض لاقتصاره على معنى الأداة دون أن يورَد آراءَ النَحْويين ومناقشاتِهم في هذا الشأن.

جـ ـ كتاب اللامات: وهو محاولةٌ موفقة جمع فيها الزجاجيُّ جميعَ أحكامِ اللام ومعانيها في كلام العرب، وما أُثيرَ في هذا الموضوعِ من مناقشاتٍ وآراء. والكتابُ يمثِّل رغبةَ النحويين في جمع الأحكام التي تتعلَّق بحرف معين، وذلك عن طريق فَصْل ما تناثر من هذه الأحكامِ عن الكتب العامة وضمِّها في كتاب خاص.

د ـ سر صناعة الإعراب: وهو في الحقيقة ليسَ كتاباً ألَّفه ابنُ جني ليبحثَ في معاني الحروف، وإنما هو حديثٌ عن حروف المعجم، وفيه تركيزٌ واضح على الأصوات وتقلبات الحرف المفرد وما يعتريهِ من إبدال وإعلال، وعلى هذا لا نستطيع أن ندرجَه تحت المؤلفات التي تحدثت عن معاني الحروف، وإنما هو دراسةٌ مستفيضة للِّسان العربي ووصفُ حروفِه وما تكونُ عليه، وفي أثناءِ هذه الغاية قد يستطرد ابنُ جني إلى الحديث عن أحكامِ الحرف إذا تركَّب مع غيره.

والواقع أنَّ جميعَ المحاولات التي سَبَقَتْ المالَقي كان ينقصها أمران ضروريان هما الرصدُ والشمول، فلم تكنْ غايةُ هذه المحاولاتِ رَصْدَ جميعِ معاني الأداة من ناحية وشمولَ جميعِ الأدوات من ناحية أخرى، لذا كان لا بد أن يكون أمام الدارسين مصنَّفٌ يدرُسُ حروفَ العربية على منهج فيه استقصاءٌ وترتيب، ويستفيدُ من المادة المتفرقة، فيبوِّبُها، ويجمعُ في كل بابٍ ما يختصُّ بكل حرف منها، ويذكر أقوال العلماء وما كان بينهم من مناقشاتٍ وجدال، وكان المالَقي هو رائدَ هذه المحاولةِ، ونحن إنما نقول ذلك لأننا لا نعلَم مصنَّفاً قبل «رصف المباني» امتاز بالرصد والشمول الأمرَينْ اللذين أشرنا إليهما.

ثم إن المالَقي أراد أن يكون أكثرَ تركيزاً في بحثه، فاختصَّ بالحروف

وبحثها على نهج شامل لجميعِ حروف العربية، فأهمل بذلك الأسماء وتركها لكتبٍ أخرى.

أمَّا مصادِر المالقي في كتابه فيبدو لنا أن الرجلَ قد اطَّلع على المؤلَّفات التي سبقته ونعني بها شكليْ التأليفِ اللذَيْنِ أشرنا إليهما، ولكنه ـ للأسف ـ لم يكن ينُصُّ على ما أخذ من كل منها، وهذا ما يجعل أمامنا الطريقَ صعبةً لكشف مصادِره وتعيينها. وقد اطَّلع على كتاب سيبويه، وينصُّ عليه في كثير من المواضع، وهذا ما سنعرض إليه في مكان آخر، ومن هنا نستبعد ما نقله صاحب «البغية» عن كتاب «النُّضار»: «وكان لا يقرأ كتاب سيبويه، فكان أصحابُنا إذا ذُكِر يقولون: هل يقرأ كتاب سيبويه؟ فيقال: لا. فيقولون: لا يعرف شيئاً»(١).

وهو يَطَّلِع على كتاب «المقتضب»، ويناقش المبردَ في بعض مسائله كما حَدَثَ مثلاً في نقضِه لمذهب المبرد في مسألة بل(٢). أمَّا ابنُ جني فقد أفادَ المالَقي من كتابيه: سر الصناعة والخصائص. أمَّا «سر الصناعة» فهو يشير إليه أكثر من مرة، ويعتمده في كثير من المسائل وينقل عنه(٣)، حتى إنَّ تصحيحَ كثيرٍ من التحريفات التي وقعت لنسخة الرصف كان بالرجوع إليه. وأمَّا «الخصائص» فهو يشير إليه أكثرَ من مرة(٤). كما اطلع المؤلف على كتاب «اللامات»، وأشار إليه بقوله «وألَّف بعضُ البغداديين فيها كتاباً سماه كتاب اللامات عَدَّدَ لها فيه نحوَ الأربعين معنى بحسَبِ اختلافِها أدنى اختلاف»(٥)، وفي باب اللام من «الرصف» يذكر الزجاجي أكثرَ مِنْ مرة.

ويبدو أن المؤلف قد قرأ قراءةً واعية كتابَيْ ابن الأنباري: الإنصاف وأسرار العربية، لذلك نجد في رَصْفِهِ كثيراً من الردود على الكوفيين والعِلَلَ والأقيسةَ التي نرجِّح أنه اقتبسها من ابن الأنباري في كتابَيْه المذكورَيْن، بل إن التشابه بين بعض النصوص يكاد يكون حرفيًّاً في باب ما(٦) وفي باب لا(٧) وباء

---

(١) البغية ١/٣٣١. (٢) انظر: الورقة ٧٣.
(٣) انظر الورقة: ١٢ ـ ١٩ ـ ٦٥ ـ ١٨٧. (٤) انظر: الورقة: ٩٠ ـ ١١٠.
(٥) انظر: الورقة ١٠٢. (٦) أسرار العربية ٥٩. (٧) أسرار العربية ٩٩.

القسم[1] من «أسرار العربية» وقد أشرنا إلى ذلك في حينه.

ولعل «المقرِّب» هو الكتاب الأول الذي تأثر به المالَقيُّ في رَصْفه، حتى إنَّ اطلاعَه على هذا الكتابِ يتجاوز مرحلة التأثر إلى مرحلة النقل الحرفي لبعض أبوابه كاملة، وهذا ما نجده مثلاً في بحث إلاَّ والفاء وحتى. ولعلَّه قد اطَّلع أيضاً على كتاب «الممتع» لابن عصفور، إذ إنه يفيدُ منه في الجوانب الصرفية حيث إنَّ «الممتع» يختصُّ بالتصريف[2].

وثمة كتبٌ أخرىٰ أفاد منها المالَقي، منها كتابُ «الإيضاح» لأبي علي الفارسي، حيث إنه يَرُدُّ على أبي عليّ في مسألة «ليس» بنصٍ منه[3]. كما أنه يذكر «البصريات» لأبي علي الفارسي[4]. كما اطّلع المالقي على كتاب «شرح الجمل» لأبي زيد السهيلي وانتقده بأنه خرج على أصول العربية في بعض مسائله[5]. وهو يذكر أيضاً كراسةً ألفها الجزولي عن الحروف الواقعةِ جواباً[6]. كما ينقل عن «التبصرة» للصَيْمري، وذلك للردِّ على الفارسي في مسألة إمَّا[7]. كما يَرِدُ في الكتاب ذِكْرٌ سريع لبعض الكتب الأخرىٰ كأمالي القالي[8] والعَيْنْ للخليل[9]، وكتاب الشجرة للزجاج[10]، وكتاب مشكل تأويل القرآن لأبي محمد مكي[11].

هذا بعضُ ما نستطيع أن نَعُدَّه مِنْ مصادر المؤلف، وغيرُها كثير طبعاً، ولكن المؤلفَ لا ينصُّ عليها، ولعل معظمَ مصادِره كانت أندلسية وذلك لأنه نشأ في ديار الأندلس وبين علمائِها.

هذا وقد ترك الكتاب أثراً طيباً في أذهان العلماء، فوصفَه لسانُ الدين بن الخطيب بقوله: «رصفُ المباني أجَلُّ ما صنَّف، ومما يَدُلُّ على تقدُّمه في

---

(1) أسرار العربية ١٠٩.
(2) انظر الممتع ٣٤٠ والرصف ٢٧.
(3) انظر: الورقة ١٤١.
(4) انظر: الورقة ١٣٢.
(5) الورقة ١٦٠.
(6) الورقة ٨٢.
(7) الورقة ٤٧ ـ ٤٨.
(8) الورقة ١٧٨.
(9) الورقة ١٩١.
(10) الورقة ٨٢.
(11) الورقة ١٣٢.

العربية»[1]، ومثلُ هذا الوصفِ نجدُه في البغية[2]. كما ترك الكتاب أثرَه الواضحَ في الكتب التي جاءت مِنْ بعده، فقد نقل ابنُ أمِّ قاسم في «الجنىٰ الداني» عن الكتاب أكثرَ من أربعين موضعاً، كما نقل ابنُ هشام عنه خمسةَ مواضع[3]، كما نقل عنه أبو حيان في «البحر المحيط»[4]، والأشموني في «شرح الألفية»[5]، والسيوطي في «الأشباه والنظائر»[6]، والأزهري في «شرح التصريح على التوضيح»[7].

والحقيقةُ أنَّ الكتابَ كان يؤلِّف المرجعَ الرئيس لكـل مَنْ بحث في الحروف بعد المالَقي، ومن هنا كانت مادتُه ورصدُه لمعاني كلِ أداة المرجعَ الأول للكتابَيْنْ اللذَيْن ظهرا من بعده أُعني: الجنىٰ الداني ومغني اللبيب، فهو الذي أضاء لهما الطريقَ وبنىٰ لهما الهيكل العام.

ومن هذا كلِّه يتبين لنا أهميَّةُ الكتاب وضرورةُ العملِ في تحقيقه وإيصالِه للباحثين.

٢ ـ منهجه:

نستطيع أن نوضح منهج كتابنا في النقاط التالية:

١ ـ الكتاب كما هو واضح من اسمـه في شرح حـروف المعاني، ودراسـةِ استعمالاتِها وما تقعُ عليه في الكلام، وقد سار المؤلف في كتابه على ترتيب حروف المعجم كما وعد أن يفعل في خطبة الكتاب، ولكنَّ هذا الترتيبَ ينهجه في جانب ويغفُل عنه في جانب آخر:

أ ـ فهو في السَّرْد العام للأدوات لم ينهَج الترتيب الذي وعد به في قوله:

---

(١) الإحاطة ١/ ٨٠. (٢) البغية ١/ ٣٣١.
(٣) المغني: ١٥ ـ ٥٧ ـ ٢٥٢ ـ ٣٠٦ ـ ٣٧٤.
(٤) ذكر هذا صاحبُ طبقات النحاة واللغويين في الورقة ١٨٣ ـ ٥٩١. وانظر: البحر ٢/ ٤٢٩.
(٥) الأشموني (بحاشية الصبان) ٢/ ٢٢٩.
(٦) الأشباه والنظائر ١/ ١٨٩. (٧) شرح التصريح ٢/ ٢١.

«ونظمتُه على ترتيب حروف المعجم ليكونَ في التأليف أنبلَ وعلى تفهُّمِهِ أسهـل»[1] فهو يذكر مثلاً باب النون قبل باب الفاء، ويذكر باب الميم قبل باب السين ويذكر باب اللام قبل باب العين.

ب ـ وأما في ترتيب الأدوات التي يحتويها بابٌ معين، مفردةً ومركبة، فهو ينهج الترتيبَ الذي وعد به في قوله «وعلى الترتيب المذكور ـ ترتيبِ المعجم ـ أتبعت أولَ حرف منه إذا كان مركباً ما يليه من ذلك الترتيب»[2]، فقد ذكر مثلاً باب الكاف على النحو التالي: الكاف المفردة ـ كأنَّ ـ كَلَّا ـ كَما ـ كَيْ. وذكر أدواتِ باب اللام على النحو التالي: اللام المفردة ـ لا ـ لكنْ ـ لكنَّ ـ لَمَّا ـ لن ـ لو ـ لولا ـ لوما ـ ليت ـ ليس.

٢ ـ أمَّا عن جملة الحروف التي تحدث عنها في الكتاب فيقول عنها في خطبته: «جملةُ الحروف خمسةٌ وتسعون حرفاً، ثلاثةَ عشرَ مفردة واثنانِ وثمانون مركبة»[3].

٣ ـ وهو يبسُطُ منهجَه على النحو التالي: «إنَّ الغرضَ من هذا الكتابِ يتأتّىٰ في مقصودَيْنِ: الأولُ في الكلام في حروف المعاني على الجملة، والثاني في الكلام فيها على التفصيل.

المقصود الأول: يتحصَّل الكلامُ فيه على ثلاثةِ فصول:

ـ فصل في جملةِ الحروف التي تألَّفَتْ في هذا الكتاب مفردةً ومركبة.
ـ وفصل في تقسيم الحروف المذكورة إلى العامل وغيره، والعاملِ إلى أنواع عمله من رفعٍ ونصب وخفض وجزم مختصّاً أو مشتركاً.
ـ وفصل في تسمية الحروف المذكورة من جهة معانيها بالاتفاق والاختلافِ حَسْبما اصطلح عليه النحْويون.

(١) الورقة ٢.
(٢) الورقة ٢.
(٣) الورقة ٣.

المقصودُ الثاني: في ذكر الحروف المذكورة على التفصيل وشرحِ معانيها حرفاً حرفاً»[1].

٤ ـ من المعلوم أن أدواتِ العربية تنقسم قسمين، منها ما هو حرف ومنها ما هو اسم، والكتاب كما هو واضح من اسمه يبحث في الجانب الحرفي من هذه الأدواتِ، والمؤلفُ يلتزمُ بهذا المنهج في كتابه، ومن ذلك قولُه:

ـ «اعلم أنَّ» ما «في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارةً اسماً وتارةً حرفاً، وحظُّنا من القسمين الحرفية»[2].

ـ وهو يتحدث عن قراءاتِ الآية الكريمة: ﴿ويسألونك ماذا يُنْفقون قُلِ العفو﴾ وذلك في أثناء حديثه عن «ذا»، فيقول: «فَمَنْ قرأه بالنصب فهو من بابنا، وذا مع ما حرف، ومَنْ قرأ بالرفع تكون «ما» في موضع مبتدأ، وذا هنا اسمٌ بمعنى الذي، وليس هذا من بابنا لأن «ذا» فيه اسم»[3].

ـ «اعلم أنَّ «حاشىٰ» تكون فعلاً وليست غرضَنا»[4].

وهو قد يذكر أداةً اسمية ثم يدلِّل على اسميتها ثم يقول: «فلا مَدْخلَ لـ «جَيْرِ» في الحروف، وإنما ذكرتُه لاستشكالِه ولعدَمِ تبيُّنِ النحويين له»[5].

وقد تكون الأداةُ اسماً على رَأْيِ بعضِ العلماء، وهي حرفٌ عنده، كما كان في ياء «تقومين»، ولكنه يقول: «وإنما ذكرتُ لها في هذا الكتاب موضعاً لكونه مذهباً لبعض الأئمةِ من النحويين فَيُتَوَهَّم أنه صحيح فذكرتُ تنبيهاً على ذلك وإثباتاً لفسادِه»[6].

---

(١) الورقة ٣.
(٢) الورقة ١٤٦.
(٣) الورقة ٨٨.
(٤) الورقة ٨٣.
(٥) الورقة ٨٣، وكذلك فعل في الأداة «مُنْ» في الورقة ١٥٥، يقول: «وإنما ذكرتُها في باب الحروف لأن أكثرَ الناسِ جعلَها حرفاً والصحيح فيها أنها اسم لِما ذكرته لك».
(٦) الورقة ٢١٤.

٥ ـ والمؤلفُ يعرِض معانيَ الحرف وضروبَ ورودِه في كلام العرب، وقد يصادفه في ذلك بعضُ الأَحكام الجانبية التي هي من اختصاص كتب النحو العامة، فيمسكُ الكلام عن الخوضِ في تفاصيلِها. فهو يذكر مثلاً أنَّ الياء قد تأتي للنسبة، نحو: أنصاريّ، ثم يقول: «وللمنسوبِ بالياء أحكامٌ وتفاصيل ليس هذا الكتاب موضوعاً له، وإنما حظُّنا فيه ذكـرُ الحروف ومـا لَها من الأحكام»(١).

ويقول في موضع آخرَ حين أشار إلى أنَّ ثمة تفصيلاتٍ أخرى «وهذا يطول ويُخْرِجنا عن المقصود، ولكنَّ الغرضَ هنا تفسيرُ المعنى الذي وُضِعَتْ له وقد حَصَل»(٢).

٦ ـ والمؤلف في عرضه للحروف يدخُلُ مفهومَ حروف المعاني من بابه العريض، فيذكر بعض المعاني التي إذا أنعمنا النظر فيها لا نجد شيئاً يتَّصِل بالمعنى، وإنما نجد تقلباتٍ وزياداتٍ في قالب الكلمة لا صلةَ لها بالمعنى من قريبٍ أو بعيد. فمـن أقسام الألف عنده أن تكونَ إشباعاً للفتحة نحو: يَنْباع من يَنْبَع، وأن تكونَ في معنى التذكُّر لِما بعدَ الكلمة التي هي فيها نحو: أنتا، وأن تكون علامة التأنيث نحو حُبْلَى، ولذلك نجد صاحبَ «الجنىٰ الداني» يعدِّدُ عشرةَ أقسام للألف ثم يقول: «وهذه الأقسامُ العشرةُ لا ينبغي أن يُعَدَّ منها شيءٌ في حروف المعاني»(٣).

ومن أقسام التاء عنده: تاءُ المضارعة نحو: تَقُوم، وتاءُ العوض من الفاء نحو وَعَد عِدَةً، وتاء العجمة نحو مَوازِجَة، والتاء الزائدة نحو: تَضَارب، ولذلك قال في الجنىٰ: «وأقسام التاء ثلاثة: القسم والتأنيث والخطاب وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني»(٤).

ومن أقسام الياء عنده: أن تكونَ للمضارعة وأن تكونَ للنصب

---

(١) الورقة ٢١٤.
(٢) الورقة ٩٩.
(٣) الجنىٰ: الورقة ٦٩.
(٤) الجنىٰ: الورقة ١٩.

والخفض في التثنية والجمع نحو الزيدين، وأن تكون للتصغير نحو عُمَيْر، وللنسب نحو أنصاريّ. وقال في الجنىٰ: «وأقسامُ الياء ثلاثةٌ هي الإنكارُ والتذكار وحرف التأنيث، وما سوىٰ ذلك فلا يُعَدُّ من حروف المعاني»[1].

ومن مواضع الميم عنده أن تكونَ بدلاً من لام التعريف، وقد تعقَّبَ ذلك في الجنىٰ بقوله: «في عَدِّ هذه الميم من حروف المعاني نظرٌ لأنها بدلٌ لا أصل»[2].

ولعلَّ حِرْصَ المالَقي على ذكر مواضع الحرف جميعها يَدُلُّ على رغبته في أن يكون راصداً لكل استعمالاته ولو كان هذا الاستعمال لا يكشِفُ وراءَه عن معنى معينٍ.

٧ ـ والمؤلِّفُ في طريقةِ عرضِ مادتِه ينهج غالباً التسلسلَ المنطقيَ وذلك على طريقة الطَيِّ والنشر، يقول مثلاً: «وتدخل «إِذَنْ» على الجمل الاسمية والفعليةِ الماضيةِ وغيرِ الماضية، فإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تؤثر فيها، وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية والطلبيـة وفعل الحال، فإذا دخلت على الأفعالِ المستقبلة فلا يخلو أن تتقدَّم عليها أو لا. فإنْ تقدَّمَتْ عليها فلا يخلو ألَّا يتقدَمها شيء أو يتقدمَها، فإن لم يتقدمْها شيء عَمِلَتْ في الفعل المذكور لأنَّ الاعتمادَ عليها»[3].

وثمة مظهرٌ آخر للتسلسل المنطقي عنده وهو أنه قد يَعْرِض رأياً من الآراء ثم يعرضِ رأياً آخر، ثم يعودُ للرأي الأول فيبينُ فَسادَه ثم يمضي إلى الرأي الثاني ليبينَ فسادَه أيضاً، وهذا ما نراهُ في بحثه في «إيَّاك»[4].

٣ ـ مذهبه:

حينما قويَ صوتُ النحو في الأندلس وازدهرتْ طرائقُه وتدارسَ القومُ كتبَه كان هذا النحو ناضجاً في مجمله، متكاملاً في بنائه، وكأن بضاعةَ المشرقِ كانت

(١) الجنىٰ: الورقة ٧٠. (٢) الجنى ٥٣. (٣) الورقة ٣١.
(٤) وانظر أمثلة كثيرة على هذا الجانب في بحث «الجدل المنطقي» من هذه الدراسة.

رائجةً في سوق المغرب، فلم يشأ المغاربة أن يُغَيِّروا في أصولها تغييراتٍ جذريةً، وإنما تلَقفوها على ما هي عليه، وراحوا يشرَحون بعضها ويعلِّلون ويَقيسون على بعضها الآخر... ومن هنا كان الأندلسيون مقلِّدين لإخوانهم في البصرة والكوفة، فلم يصادِفْنا نحويٌّ أندلسي يأتي بمذهب جديد، سوى محاولةِ ابن مضاء في تهديم طرائق البحث النحوي وما تقوم عليه، ومع ذلك فإنَّ ابنَ مَضاء لم يَبْنِ شيئاً على أنقاض ما هدمه.

وإذا سرنا مع التقسيم المعروف للنحو العربي، فقسَّمناه إلى مدرستين كبيرتين: البصرةِ والكوفة نستطيع أن نحكم على المؤلف من خلال كتابه أنه بَصْريُّ الاتجاه في جُلِّ آرائِه، سواء أصرَّح ببصريَّته أم لم يصرِّحْ.

والحقيقة أن الدارسَ الواعيَ لمذاهب النحاة بعد استقرار هذا العلم يلاحظ أن آراء علماء البصرة باتت تروجُ وتثبت، وأن آراءَ علماء الكوفة لم يُكتب لها أن تبقىٰ في الساحة، وإنما تركت الميدان للفارس الآخر، وذلك لأنَّ البصريين «أرادوا أن يضعوا أُسسَ علمٍ وأرادوا لهذه الأسسِ أن تكونَ قوية»[1]، ومن هنا كانت رياحُ البصرة هي الرياحَ السائدةَ بعد استقرار علم النحو وهدوءِ الأخذ والردِّ فيه.

والمؤلف وإن كان على ذلك الاتجاه نراه لا يحصُر نفسَه في الدائرة البصرية، وإنما يفتح نوافذَه ليأخذَ من نحو الكوفة ما يروقه، وينسجم مع قياسه وعلته واستدلاله، وهذا في الحقيقة يعود إلى طبيعة علم النحو الذي لا يطيق أن يحتبسَ في زاوية معينة دون أن يمر بالروافد الأخرى، فهو يعمل في مادة مرنة ابتدَعَتْها عقلية بشرية وما كانت مادةٌ هذا شأنُها لتقبلَ أن تراوحَ أقدامَها عند مذهب معين

وسوف نحاول الآن أن نضع النقاط على حروف هذه الكلمات.

أ - قد يؤيِّد المؤلف مذهبَ البصريين ويرفض مذهبَ الكوفيين، وينصُّ على

(١) انظر: مدرسة البصرة النحوية ١٤٦.

ذلك صراحةً، وهذا ما نجده في الأمثلة التالية:

- «واختلف الكوفيون والبصريون: هل تُعطي - ثُمَّ - رتبةً أَوْ لا تعطي؟ فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب واحتجُّوا بقول الشاعر:

إنَّ مَنْ سـاد ثمَّ سـادَ أبـوه ثم قـد سادَ قبـلَ ذلـك جَـدُّه

والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلا مرتبة»[١] ثم ينقض حُجَّة الكوفيين.

- يرى المؤلف أن «ليت» تحتاج عند البصريين إلى اسم منصوب وخبر مرفوع، وأما الكوفيون فينصبون بها اسمين وأنشدوا:

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رواجِعا

ولا حُجَّة فيه، إذ يحتمل أن يكون «رواجعا» حالاً»[٢].

- ويرى المؤلف أنَّ «مِنْ» لا تدخُل على الأزمنة، فإنْ دخلَتْ فعلى تقدير مجرورٍ غيرِ زمان حُذِفَ وأقيم الزمانُ المضافُ إليه مُقامَه، والكوفيون يجيزون دخولها على الأزمنة بمنزلة «منذ»، والصحيحُ ما ذكرتُ لك من التقدير بعدها لأنه البابُ فيها»[٣].

- «اعلم أنَّ الكوفيين يزعمون أنَّ التاءَ التي تكون للتأنيث هاءٌ في الأصل لأن الوقفَ عليها هاء، وليس ذلك بصحيحٍ لأنَّ الوقفَ عـارضٌ واللفظةَ تاءٌ وهو الأصل، فلا يُعدَلُ عن الأصل إلاَّ بدليلٍ قاطع»[٤].

- «ما المصدريةُ عند البصريين حرف لأنها لا يعودُ عليها ضميرٌ من صِلتها. وبعض الكوفيين والأخفش يجعلُها اسماً ويعيد عليها من صلتها ضميرَ المصدر، وهذا تكلفٌ لا ضرورةَ تدعو إليه»[٥].

- «وزعم الكوفيون أنَّ السينَ ليست حرفاً قائماً بنفسه وإنما هي منقطعة من

(١) الورقة ٨١ - ٨٢. (٢) الورقة ١٣٩ - ١٤٠.
(٣) الورقة ١٥١، والإنصاف ٣٧٠. (٤) الوزقة ٧٦. (٥) الورقة ١٤٨.

سوف، والصحيح أن السينَ حرفُ استقبال قائم بنفسه»[1].

- «وعند الكوفيين أنَّ الواوَ تعطي الترتيب واحتجُّوا بقوله تعالى: ﴿ إذا زُلزِلَت الأرضُ زِلزالَها وأَخرجتِ الأرضُ أثقالَها﴾، ومعلومٌ أن إخراجَ الأثقالِ إنما هو بعد الزلزال. وليس في هذا ردٌّ على البصريين لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو فيلزمهم الردُّ بهذا، ولكن الترتيبَ فيها يقعُ بحكم اللفظ من غيرِ قصدٍ له في المعنى، ولو كانت للترتيب موضوعةً له لم تكن أبداً إلاَّ مرتبة»[2].

- وهو في حديثه عن «أَنْ» يقول: «ولا تحذفُ من اللفظِ ويبقى عملُها بل يُرفع الفعل بعدَها إلا عند الكوفيين، فإنَّهم يجيزون حذفَها مع النصبِ»[3] ويعرِضُ لشواهدهم ثم يقول: «وذلك من الشذوذِ بحيثُ لا يقاسُ عليه».

والمالَقيُّ في هذه الأمثلة يصرِّح بتأييده للبصريين[4]، ولكنه في معظم الأحيان يتخذُ موقفَ البصريين دون أن يصرِّح بأنَّ هذا الموقفَ بَصْريٌّ، أو نراه يهاجم بعضَ الآراء ولا يذكر أن هذا الرأيَ كوفيٌّ. ومن ذلك:

- «والمشتقُّ هو المأخوذُ من المصدر كالضارب من الضرب»[5] وفي الإنصاف (١/٢٣٥) أنَّ الكوفيين يَرَوْن أن الفعلَ هو أصل المشتقات.

- من مواضع «إنْ» عنده «أنْ تكونَ زائدةً بعد «ما» النافية»[6] وفي الإنصاف (٢/٦٣٦) أن هذا رأيُ البصريين، على حين يرى الكوفيون أنها بمعنى «ما» وجاءت لتأكيدِ النفي.

- وجاء في الإنصاف (٢/٤٧٨) أن الكوفيين يَذْهبون «إلى أنَّ «أو» تكون

---

(١) الورقة ١٨٨ ـ ١٨٩. (٢) الورقة ١٩٥ ـ ١٩٦. (٣) الورقة ٥٣.

(٤) بل إنه يذهب في بصريَّته أكثر من ذلك، إذ ينسُب نفسَه إليهم فيقول: «وبذلك صَحَّ عندنا.... خلافاً للكوفيين» الورقة ٦٣.

(٥) الورقة ٣٦. (٦) الورقة ٥١.

بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون». والمؤلِّف يورد بيتين، جاءت «أو» فيهما بمعنى الواو ثم يقول: «وهو قليل لا يُقاسُ عليه»[1].

- ويقول في «إنْ» المخففة: «ويجوز فيها الإلغاء والإعمال»[2] وجاء في الانصاف (١٩٥/١): «وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل».

- وجاء في الإنصاف (٥٩٧/٢) «يرى الكوفيون أنَّ «حتى» تنصِب الفعل من غير تقدير «أَنْ» ويرىٰ البصريون أنَّ الفعلَ منصوب بتقدير «أَنْ» والمؤلف يؤيِّد البصريين - دون أَنْ يَنُصَّ على أن هذا المذهبَ بصري - ثم يعرِض دليلَهم ويقول: «وهذا بَيِّنٌ صحيحٌ لا مَدْفَعَ فيه»[3].

- ويقول عن لام الجُحود: «وهذه اللامُ تنصِبُ بإضمار «أَنْ» وتقديرُها معه بتأويل المصدر المخفوض بها»[4]. وجاء في الإنصاف (٥٩٣/٢) أنَّ الكوفيين يقولون إنها تنصِبُ بنفسِها.

- ويتحدث عن مواضع اللام فيقول: «أَنْ تدخُلَ للابتداء في المبتدأ نحو: «لَزيدٌ قـائم»[5] وجاء في الإنصاف (٣٩٩/٢): ويرىٰ الكوفيون أنها جواب قسم مقدر.

- والمؤلف يرىٰ أنَّ لام «لعلَّ» زائدة[6]، وجاء في الإنصاف (٢٢٤/١) أنَّ الكوفيين يَرَوْنَ أنَّها أصلية.

- يَعُدُّ المؤلفُ اسمَ «لا» النافية للجنس مبنياً على الفتح[7]، وجاء في الإنصاف (٣٦٦/٢) أنَّ الكوفيين يرون أنَّه معرب منصوب بها.

- جاء في الإنصاف (٤٨٤/٢) أنَّ الكوفيين يَـرَوْنَ أنه يجـوز العطف بـ «لكن» في الإيجاب، ويرىٰ البصريون أنَّه لا يجوز، وعبارةُ المؤلف: «ويقع قبلها النفي لازماً»[8].

---

(١) الورقة ٦٢.
(٢) الورقة ٥١.
(٣) الورقة ٨٥ - ٨٦.
(٤) الورقة ١٠٤.
(٥) الورقة ١٠٨، وانظر: اللامات ٧٠.
(٦) الورقة ١١٦، وانظر: اللامات ١٤٦.
(٧) الورقة ١٢٣.
(٨) الورقة ١٢٨.

وضربٌ آخر يمكننا أن نعتمدَه دليلاً على تمثُّلِه لمذهب البصريين وهو استخدامُه لمصطلحاتهم النحْوية[1]، فهو يستخدِمُ ضميرَ الفصل مقابلَ العِماد، وضميرَ الشأن مقابلَ ضميرِ المجهول، وحروفَ الزيادة مقابلَ حروفِ الصلة والحشو، ولامَ الابتداء مقابل إنكارِها وعَدِّها جوابَ قسمٍ مقدر.

ب ـ ذكرنا أنَّ نحو البصرة باتَ النحوَ الرائج حين استقرَّ هذا العلمُ، ولا يعني هذا أن النحويين تَعَصَّبوا لمذهب أهلِ البصرة، فقد كان الاجتهادُ يدفع المحققينَ من العلماء إلى أن يختاروا من مذهبِ الكوفيين ما يجدونه أصَحَّ وأثبتَ. وفي الأمثلة التالية سيأخذُ المؤلف برأي الكوفيين ويتجاوز رأيَ البصريين:

ـ فالاسمُ بعد «لولا» إنْ كان ظاهراً ارتفع بالابتداء عند البصريين، ويرتفعُ عند الكوفيين على تقدير فعلٍ نابَتْ «لا» مَنابَه، فإذا قلت: «لولا زيدٌ لأكرمتُك» فالمعنىٰ: لو انعدم زيد، وهذا هو الصحيح»[2].

ـ «أمَّا إذا دخلت «لولا» على المضمر الذي صيغتُه الخفضُ فسيبويه وأصحابُه يذهبون إلى أنَّ «لولا» حرفُ خفض، والضميرَ الذي بعدها مخفوضٌ بها. والأخفشُ وبعضُ الكوفيين يذهبون إلى أن «لولا» باقيةٌ على بابها من رفع ما بعدها، وخَرَجَ بالصيغة من الرفع إلى الخفض» ثم نراه يصحِّح المذهبَ الثاني[3].

ـ يرى البصريون في «اضرِبْ» وأمثالِه أنه «صيغة قائمة بنفسها لا مَدْخَل للام فيها وأنَّ الذي باللام صيغةُ المضارع دخلت عليه اللام للأمر فجزمته، والأولُ مبنيٌّ على الوقف والآخـرُ معربٌ بالجزم. وذهب الكوفيون إلى أنَّ كليهما واحد، مضارعٌ في الأصل معربٌ بالجزم باللام ظاهرةً أو محذوفة. والصحيحُ مذهبُ الكوفيين»[4].

(١) انظر: مدرسة البصرة النحوية ٢٤٣ وما بعد. (٢) الورقة ١٣٧ ـ ١٣٨.
(٣) الورقة ١٣٨ ـ ١٣٩. (٤) الورقة ١٠٦.

والمؤلف قد يؤيِّد بعض الآراء الكوفية ولكنه لا يصرِّح بأنها تُنْسَبُ لعلماء الكوفة ومن ذلك:

- «أعلم أنَّ «إيَّا» لم تأتِ في كلامِ العرب إلاَّ وَصْلةً للمضمر المنصوب، ولا يَصِحُّ أن يُقال في «إيَّا» إنه اسم مضمر، والمضمرُ الذي بعده حرفُ خطاب أو غيبة لا غير، ثم يستدِلُّ على مذهبه هذا[1]، وينسُبُ صاحبُ «الإنصاف» (٢/٦٩٥) هذا الرأيَ إلى الكوفيين.
- يرىٰ المؤلف أنَّ «كما» تكون بمعنى كي، فتنصِبُ ما بعدها كما تنصِبُ «كي»[2]. وجاء في الإنصاف (٢/٥٨٥) أنَّ هذا مذهبُ الكوفيين، ويتأوَّل البصريون شواهدَهم ولا يُجيزونه.
- ويذهبُ المالَقي إلى أنَّ «لو» إنما وليها «أَنَّ» المفتوحة لأنَّ الفعل مقدَّر بعدَها فهو مرفوع به مفردٌ معمولٌ له حَلَّت مَحَلَّه، فإذا قلت: «لو أن زيداً قائم لأكرمتك» فالتقدير: لو صَحَّ أو ثَبتَ[3]، وجاء في «الجنىٰ الداني» (الورقة ١٦٥) أنَّ هذا مذهبُ الكوفيين والمبرد، ومذهبُ سيبويه على الابتداء والخبر محذوف.
- يرى المؤلفُ أنَّ دخولَ اللام على خبر «لكنَّ» قياس لا سماع[4]، وجاء في الإنصاف (١/٢٠٨) أنَّ هذا مذهب الكوفيين، ويرى البصريون أنه يُوقف على السماع.
- ويرىٰ المالَقي أن حذفَ الفاءِ من الجواب ضرورةٌ في قول الشاعر:

يـا أقرعُ بنَ حـابسٍ يا أقـرعُ إنَّـكَ إنْ يُصْرَعْ أخـوكَ تُصْرَعُ

أراد: فتصرعُ، فحذَفَ الفاءَ للضرورة، فبقيَ الفعلُ مرفوعاً على أصلِه مع الفاء.[5] وجاء في الأشموني (٣/٥٨٥) أنَّ هذا مذهب الكوفيين والمبرد، ورفعُه عند سيبويه على تقديرِ تقديمِه وكونِ الجواب محذوفاً.

---

(١) الورقة ٦٤ ـ ٦٥.
(٢) الورقة ١٠٠.
(٣) الورقة ١٣٦.
(٤) الورقة ١٣٠.
(٥) انظر: الورقة ٤٩.

جـ ـ وتحتفظُ كتب النحو بآراء معينة لبعض العلماء من المدرستين، كان المؤلف يضعُها في الميزان، فينتخب منها ما يَروقه وما يجده منسجماً مع علته وقياسه، وذلك من غير أن ينظرَ إلى المدرسة التي كان هذا العالمُ يعملُ في دائرتها، وهذا كلُّه يعود ـ كما ذكرنا ـ إلى طبيعةِ المباحثِ النحوية التي تفسح المجالَ للعقل بأنْ يتفتَّح وينطلق.

وقبل أن نعرِض مناظراتِ المالَقي مع العلماء نود لو نقرر أنه لم يكن يعتني كثيراً بذكر أسماء الأعلام وآرائهم، على عكس صاحبه الذي كتب في مضماره وأعني به صاحبَ «الجنىٰ الداني». وقد يعود هذا إلى أنَّ المالَقي يميل بوضوح إلى الأخذ بمبدأ العلة والقياس، الأمرِ الذي يجعله يَغْفُل عن السير الحثيث وراء مبدأ النقل الذي اعتمده صاحب الجنىٰ، أو تلميذُه أبو حَيَّان في «البحر».

موقفُه من سيبويه: لا ريبَ أن سيبويهِ بلغ ذروة النضج في علوم العربية، فهو الذي رسم الإطارَ العام لهذه العلوم وأرسىٰ قواعدَها وفَرَضَ احترامَه على كل مَنْ شارَكَ بالنحو من العلماء التالين له، والمالَقي يجلُّ سيبويه أيَّما إجلال، ويحاول أن يتقرَّب منه ويدعَمُ آراءَه به، ومن أمثلة ذاك الإجلالِ:

- اختلف النحويون في الناصب للاسم المستثنى بعد «إلَّا»، وقد عَرَض المالَقي آراءَهم، واختارَ منها مذهبَ سيبويه في أنَّ الناصبَ له الفعلُ الذي قبل «إلَّا» أو ما جرىٰ مَجْراه بواسطة إلَّا، ثَمَ يمضي في تعليل اختيارِه له(١).
- اختلف النحويون في العامل في فِعْلَيْ الشرط والجزاء، واختار المالَقي مذهبَ سيبويه في أنَّ الأداةَ هي العاملةُ في الفعلين معاً، ثم يعلِّلُ تأييدَه له(٢).
- ذهب الصَّيْمَرِيُّ إلى أنَّ «إمَّا» حرف عطف، وذهب الفارسي إلى أنها ليست كذلك، يقول المؤلفُ «وهذا الذي ذكر الصَّيْمَرِيُّ هو الحق وهو ظاهرُ مذهبِ سيبويه»(٣).

---

(١) الورقة ٤٣ ـ ٤٤. (٢) الورقة ٥٠. (٣) الورقة ٤٧ ـ ٤٨.

- ذهب سيبويهِ إلى أنَّ «إذْ» حرف، وغيرُ سيبويه يجعلُها ظرفاً. «والصحيحُ مذهبُ سيبويه لخواصِّ الحرفية، ولم يَقُم دليلٌ على القطع باسميتها»(١).

- اختلفوا في النونِ اللاحقة في آخر المثنى والمجموع، نحو: الزيدان، «والذي يظهر لي أنها ليست عوضاً من شيء، وإذا تحقَّقْتَ كلامَ سيبويه ـ رحمه الله ـ علمتَ أنها ليست عنده عوضاً من شيء، لأنه قال: كأنَّها عوض، ولم يَقُلْ إنها عوض فَتَفَهَّمْه تجدْ كما ذكرت لك»(٢).

ولكنَّ هذا الإجلالَ لم يمنعِ المالَقي من الردِّ على سيبويهفي بعض المواضع، وهذا كلُّه يعود إلى أن المتأخرين وجدوا أمامَهم تراثاً ضخماً من القواعد والآراء، وهم وإن اعتمدوا على نحو البصرة، ولكنهم مَضَوْا يختارون من الآراء الأخرى ما يجدونه مناسباً لأقيستهم وعللهم، ومن أمثلة ردِّه على إمامِ النحاة:

- اختلف النحويون في الضمير الذي يدخُل على «لولا»: فسيبويه وأصحابُه يذهبون إلى أنَّ «لولا» حرفُ خفضٍ، والضميرُ الذي بعدها مخفوضٌ بها والأخفشُ وبعضُ الكوفيين يذهبون إلى أنَّ «لولا» باقيةٌ على بابها من رفع ما بعدها، وخَرَجَ بالصيغة من الرفع إلى الخفض. ثم يقول: «والأظهرُ عندي قولُ الأخفش» ثمَ يمْضي في دَعْم ما اختاره(٣).

- ويذكر المالَقيُّ الإقحامَ في «أميمة» من قول النابغة:

كِليني لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصبِ

ثم يقول: «على أنَّ سيبويه ـ رحمه الله ـ جعل الإقحامَ هنا للتاء بين الحرف الذي قبلها وحركته، وهذا تَوَهُّمٌ بعيد»(٤).

موقفُه من الأخفش: الأخفش عقل نضيج رَفَدَ علومَ العربية بمادة غزيرةٍ تَدُلُّ على رسوخ قدمه، ولكنه كان يذهب إلى اجتهاداتٍ كثيرة خارجَ نطاق مدرسته البصرة، لذلك كان المالَقي كثيراً ما يعارِضه فيما يذهب إليه.

(١) الورقة ٢٩.
(٢) الورقة ١٦١ ـ ١٦٢.
(٣) الورقة ١٣٨ ـ ١٣٩.
(٤) الورقة ٧٥.

ـ فقد زعم الأخفش أن الهمزةَ غيرُ الألف، واستدلَّ على ذلك باختلاف مَخْرَجِهما، يقول المؤلف: «وهذا لا حُجَّةَ فيه»(١).

ـ كما يَرُدُّ عليه مذهبَه في ألف «الزيدان» فيقول: «وذهب أبو الحسن الأخفش أنها دليلُ إعراب، ولكن ما معنى تلك الدلائل، هل على الإعراب بأنفسِها أو في غيرها؟ وكِلا المذهبين فاسد»(٢).

ـ وزاد أبو الحسن على أنواع التنوين تنويناً سَمَّاه الغالي، وسَمَّى الحركة التي قبلهُ غُلُوّاً، وذلك التنوينُ في القافية المقيَّدة التي سَكَن حرفُ الرويِّ فيها نحو:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْنْ

ويتعقَّبُ المالَقي هذا القولَ، فيرى أنَّ «هذا التنوينَ إذا تأمَّلته راجع إلى تنوين الترنم لأنه يُترنَّم به في المقيَّد كما يُترنم به في المطلق»(٣).

غيرَ أن المؤلف يبدو مؤيِّداً للأخفش في مسألة الضمير بعد «لولا»، فسيبويه وأصحابُه يذهبون إلى أنَّ «لولا» حرفُ خفض والضمير مخفوض بها. والأخفش وبعضُ الكوفيين يذهبون إلى أن «لولا» باقيةٌ على بابها مِنْ رفع ما بعدها، وخرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض»(٤).

موقفه من المبرد: أبو العباس مِنْ نحاة البصرة كما هو معروف، وكان له دورٌ كبير في إغناء العربية ورفدِها بروافدَ غزيرة. والمؤلف يذكره في باب «إذَنْ» حين يعرِض مذهبَه في كتابتها: بأنها تُكْتَبُ بالنون في حالتَيْ الوصل والوقف(٥)، والمؤلف يرى أنها إنْ وُصِلت كُتبت بالنون، وإذا وُقِفَ عليها كُتبت بالألف.

كما يَذْكره حين ينقُض مذهبَه في أنَّ العاملَ في الاسم بعد «إلَّا» إنما هو «إلَّا» ذاتُها لأنَّ النصبَ كان بها ولولاها لم يكن اسمٌ ولا نصب، والمؤلف يرىٰ العاملَ هو الفعلُ قبلَها(٦).

---

(١) الورقة ٦.
(٢) الورقة ١٢.
(٣) الورقة ١٦٨.
(٤) الورقة ١٣٨ ـ ١٣٩.
(٥) الورقة ٣٢.
(٦) الورقة ٤٣ ـ ٤٤.

وهو يَرُدُّ عليه زعمَه في أن «بل» تَضْرِبُ عن الأول إثباتاً وتثبته للثاني وتضرب عن الأول نفياً وتثبته للثاني[١].

ولا نريد أن نخرُجَ من هذه الأمثلةِ أنَّ المالَقيَّ على حرب مع المبرد، فلقد صادف أن عَرَضَ له في كتابه آراء لم يوافقه عليها، والحقيقة أن «رصف المباني» مفعم بآراء يؤيِّدها المبرد وإنْ لم يَنُصَّ المالَقي على ذلك. فالمؤلف مثلاً يرى أنَّ ثمة فعلاً مقدراً بعد «لو» تقديره ثَبَتَ، وذلك إذا جاء بعد «لو» أنَّ، وهذا رأيُ المبرد[٢] وهو يخالف رأيَ سيبويه في أنَّ ما بعد «لو» مقدَّرٌ على الابتداء والخبر محذوف.

الجَرْميّ: أبو عمر الجَرْمي إمامٌ من أئمة البصرة، ذكره المؤلف بأنه يَحْكي في «سيبويه» وأمثالِه الإعرابَ والتثنية والجمع، وذلك لا قياسَ عليه[٣]. كما ذكره وهو يبحث في «خلا» إذا تقدَّمها «ما» فيقول: «والجَرْميُّ يخفِضُ بها ويَجْعل «ما» زائدةً» ثم يَمْضي في الرد عليه[٤].

ولكنه يؤيِّده في أنَّ المثنى والمجموع معربان بعدمِ التغيُّر والانقلاب في حال الرفع، وبالتغيُّر والانقلاب إلى الياء في حال النصب والجر[٥].

المازنيّ: يَرُدُّ المؤلف على المازني ـ البصريِّ المذهب ـ في موقفه من الألف في عصا ورحى، فهو يزعم أنَّ الألفَ عوض من التنوين، والألف التي هي بدل من أصل محذوفة لاجتماعها ساكنتين، لأنَّ ما قبل الألفِ مفتوحٌ أبداً في الرفع والنصب والخفض[٦]، كما يَرُدُّ عليه مذهبه في كتابة «إذَنْ» ذلك بأن المازني يرىٰ أن تُكْتب بالألف دائماً[٧].

موقفه من الفراء: الفراء هو أحدُ أعمدةِ المذهب الكوفي، بل إنه الرجل الذي أرسىٰ قواعده، والمالَقي في رصفه يبدو معارضاً له في جميع ما ذكر له من

---

(١) الورقة ٧٢.
(٢) الورقة ١٣٦، وانظر: الجنىٰ الداني ١٦٥.
(٣) الورقة ١٦٤.
(٤) الورقة ٨٧.
(٥) الورقة ١١ ـ ١٢.
(٦) الورقة ١٧.
(٧) الورقة ٣٢.

آراء. فهو يعرِض رأيَه في كتابة «إذن» فلا يوافق على أن تكتب بالنون إذا عملت، وأن تكتب بالألف إذا لم تعمل[1]. كما يردُّ عليه مذهبه في «ايمُن الله» إذ يرى أنها جمعُ يمين فتكون الهمزة عنده همزةَ قطع[2]. كما يردُّ عليه مذهبه في أنَّ الميم منقطعة من أُمَّنا[3]، وهو يذكره بلهجة قاسية في ـ قوله عن نونْ «الزيدان» ـ إذ يرى أنها للفرق بين المفرد الموقوف عليه والمثنى «وهو أشدُّها فساداً»[4].

موقفه من نحاة الأندلس: شهدت الأندلس نهضة رائعة في علوم العربية، فكان فيها جمهرة من العلماء، عنوا بهذه العلوم وتدارسوها، وتركوا في هذا الحقلِ العديدَ من الكتب القيمة التي يُعَوَّل عليها، وقد عرض المؤلف في رصفه جانباً من آراء أشقائِهِ، ولكنه ـ كما ذكرنا ـ لم يكن وَلوعاً بذكر الأعلام بقدْر ما كان هائماً في العلة والقياس.

وهو يذكر ابن عصفور الذي يرىٰ أنَّ الباءَ زائدةٌ شذوذاً في قوله تعالى ﴿ بقادر ﴾ من الآية الكريمة ﴿ أولـم يَرَوا أنَّ اللَّهَ الذي خلق السمـٰواتِ والأرضَ ولم يَعْيَ بخلقهِنَّ بقادر ﴾ والمؤلف يرىٰ أن هناك تسويغاً لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي والباء في تمام فائدته، فكانت كأنَّها في خبر «ما» إذ «أَلَمْ» نفي كما أن «ما» نفي [5].

كما يذكر الصَّيمري مؤيِّداً له في قوله: «إنَّ إمّا حرف عطف» خلافاً للفارسي[6].

كما يذكر ابنَ العريف ويرفض رأيه في أن «كَلَّا» مركبة من: كُلَّ ولا[7].

وهو يقبل رأي ابن أبي العافية الأشبيلي في أنَّ الباء في قوله:

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا ... حُبُّ النبيِّ محمـدٍ إيَّـانـا

داخلةٌ على فاعل «كفى»، ويجعل «حُبُّ النبي» بدل اشتمال من الضمير على

(1) الورقة ٣٢.
(2) الورقة ٢١.
(3) الورقة ١٤٤ وذلك في مسألة اللهمّ.
(4) الورقة ١٦١.
(5) الورقة ٧٠.
(6) الورقة ٤٨ ـ ٤٩.
(7) الورقة ٩٩.

الموضع، لأنَّ الضمير مخفوضٌ لفظاً مرفوعٌ معنى[1].

كما يذكر أبا موسى الجزوليّ الذي يرى أنَّ «إمَّا» حرفُ عطف خلافاً للفارسي[2].

وهو ينقضُ على السهيلي مذهبه في أنَّ الإعراب مقدَّر في آخر الفعل في قولنا: يضربان ويضربون وتضربين، كما هو مقدَّر في الحرف الذي قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب نحو: جاء غلامي، و«احتجَّ لذلك بأشياءَ لَا تطَّرد على أصول النحويين»[3].

على كل حال: لم يأتِ شيخُنا بجديد يضيفه إلى بضاعة كادت تَصِلُ إلى مرحلة النضج بعد أن أرسىٰ قواعدَها رجالٌ أشِدَّاء بنَوْها بناءً محكَماً سديداً.

٤ ـ موقفُه من أصول الصناعة

(١) القياس:

للقياسِ أهميةٌ كبرى في النحو العربي، فهو يؤلِّف عمودَه وجوهرَ مادته، وما كان هذا العِلمُ غنياً إلاَّ به، والقياسُ «عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطَّرد في هذه الجماعة»[4].

والقياسُ وإن كان معروفاً عند النحاة نجد أنهم يتفاوتون في استخدامه ويبدو لنا المالَقي في رَصْفه مولعاً به، فهو يُولِّد كثيراً من المسائل بناءً عليه، ويستخدمه على نطاق واسع، وذلك لأنه يُعْلي من مرتبة العقل في مباحثه،وسوف نحاول الآن أن نعرِضَ عمليةَ تناولِهِ له.

١ ـ يقول السيوطي في «الاقتراح»: «وأركانُ القياس أربعة: أصل وهو المقيس

(١) الورقة ٧٠. (٢) الورقة ٤٨. (٣) الورقة ١٦٠.

(٤) انظر: القياس ١، رسالة جامعية قَدَّمتها منى توفيق في جامعة عين شمس.

عليه، وفَرْعٌ وهو المقيس، وحكم وعلة جامعة»[1]، والمؤلف ملتزم بهذه الأركان فهو غالباً لا يَجْري على مقتضاه إلّاً بتوفرها، ومن أمثلةِ ذلك:

أ - «فإنْ وقفتَ على «إذن» كتبتها بالألف لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة (دماً ويداً) في عدد حروفها وأنَّ النون فيها كالتنوين وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً، وإنْ وصلتَها كتبتَها بالنون قياساً على لَنْ وعَنْ»[2].

- فالأصلُ المقيسُ عليه: الأسماء المنقوصة (دماً ويداً).
- والفرع المقيس: النون في إذن.
- والحكم: الكتابة بالألف.
- والعلة الجامعة: عدد الحروف، والنون فيها كالتنوين، ولا تعمل مع الوقف.

ب - وهو يقيس دخول نون الوقاية في «إنَّ وكأنَّ ولكنَّ» على دخولها على الفعل لأنها أشبهته في العمل بالتضمن وعدد الحروف والفتح لأواخرها[3].

- فالأصل المقيس عليه: الفعل.
- والفرع المقيس: إنَّ وكأن ولكنَّ.
- والحكم: دخول نون الوقاية عليها.
- والعلة الجامعة: العمل بالتضمن وعدد الحروف والفتح لأواخرها.

جـ - وهو يقيس دخول اللام في خبر «لكنَّ» على «إنَّ» لأنها داخلة على الخبر ولا تُغَيِّرُ معنى الابتداء كـ «إنَّ» نحو:

ولكنني مِنْ حبها لَعَميدُ[4]

---

(١) الاقتراح ٣٩. وانظر: لمع الأدلة ٩٣، والقياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين.
(٢) الورقة ٣٣. (٣) الورقة ١٧١.
(٤) الورقة ١١٠، وهو في هذا مع الكوفيين، لأن البصريين يقفون فيه مع السماع.

ثم يقول: «والصحيح عندي أنه قياس لأن العلة المذكورة موجودة فيها وهي التي مِنْ أجلها جاز دخول اللام في خبر «إنَّ» وهي عدمُ تغيُّر معنى الابتداء، والاستدراك ليس بمُغَيِّر للابتداء، وإنما قَلَّ سماعُ ذلك فيها، وفي صناعة النحو مواضعُ جائزةٌ قياساً ممنوعة سماعاً».

- فالأصل المقيس عليه: خبر إنَّ.
- والفرع المقيس: خبر لكنَّ.
- والحكم: دخول اللام.
- والعلَّة الجامعة: لأنها داخلة على الخبر ولا تغيِّرُ معنىٰ الابتداء.

د - وهو يقيس اللام المقحمة ـ وإنْ كانت زائدةً ـ على غير الزائدة في الخفض وهذا «لأنَّ اتصالَها كاتصالها ولفظها كلفظها»[1].

- فالأصل المقيس عليه: اللام غير الزائدة.
- والفرع المقيس: اللام الزائدة.
- والحكم: الخفض.
- والعلة الجامعة: اتصالها كاتصالها ولفظها كلفظها.

٢ ـ ويشترطون في المقيس عليه ألاَّ يكونَ شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه[2]، والمؤلف يركِّزُ على هذا الشرط، فهو يمتنع عن القياس إذا كان ورودُ الأمرِ الذي يقيس عليه شاذاً.

أ - فـ «حاشا» جعلها بعض المتقدمين فعلاً قياساً على قول العرب: «اللهمّ اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ»، ولا يُعَوَّل على ذلك لقلته»[3].

ب ـ «وإنْ جاء بعد «هَلَّا» الاسم فعلي تقدير الفعل، وقد شَذَّ مجيء المبتدأ والخبر بعدها، قال الشاعر:

---

(١) الورقة ١٥.
(٢) الاقتراح ٤٠.
(٣) الورقة ٨٣.

فهَلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها[1]

جـ - «حكى الأخفش دخولَ التاء على رب الكعبة في قولهم: تَرَبٍّ الكعبة وذلك شاذ»[2] وذلك لأنه يقرر أنَّ التاءَ لا تدخل إلاَّ في اسم الله.

د - ويرى المؤلف أنَّ «أَنْ» لا تُحْذف ويبقى عَلَمُها. بل يُرفع الفعل بعدها ويجيز ذلك الكوفيون قياساً على قول الشاعر:

أَلا أَيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغىٰ

وقول بعضهم: مُرْهُ يحفرَها، وذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه[3]».

هـ - وهو يورِدُ شواهد علىٰ دخول اللام في خبر أَنَّ ومازال وأمسى، ثم يقول: «وكل ذلك شاذ لا قياس عليه في العربية»[4].

٣ - وقد يسير القياس سيراً مستقيماً، إلا إذا جاء ما يبطله، فقياس «ما» على «ليس» في لغة أهل الحجاز يَبْطُلُ إذا كان في خبرها «إلاَّ» فيصير موجباً فينتقض التشبيه من جهة النفي إذا دخلت، فيرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، وكذلك يبطُلُ عمل ما هذه إذا دخلَتْ عليها «إنْ» الزائدة لشبهها بالنافية فكأنه دخل نفيٌ على نفي فصار إيجاباً[5].

٤ - ومن أنواع القياس التي نجدها في الكتاب حَمْلُ النظير على النظير ومنه:

أ - «حملوا كَمْ الخبرية على الاستفهامية في لزوم الصدر، وحملوا «عَنْ» الاسمية على «عَنْ» الحرفية في لزوم البناء»[6].

ب - ومن المعلوم أنَّ اللامَ تكسر مع المجرورات نحو: «لِزيدٍ»، وقد كُسِرت

(١) الورقة ١٩٤.
(٢) الورقة ٨٠.
(٣) الورقة ٥٣.
(٤) الورقة ١١١.
(٥) الورقة ١٤٦.
(٦) الورقة ٩٠.

اللام مع فعل «لِتذهبْ» لأنه مجزوم، والجـزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء»[1].

جـ ـ وقياس «ما» على «ليس» يبطُل إذا دخلت عليها إنْ الزائدة وذلك لشبهها بالنافية[2]، والقياس هنا يعودُ إلى إنْ الزائدة وإنْ النافية.

ومن أنواع القياس أيضاً حَمْلُ النقيض على النقيض ومنه:

أ ـ «رُبَّ» لها صدرُ الكلام، وإنما ذلـك لأنها نقيضة «كم» الخبـريّة في التكثير[3].

ب ـ «من العربِ مَنْ يشبِّه «لا» النافية للجنس بـ «إنَّ» فينصِبُ بها اسماً، ويرفع خبراً، حملاً للنقيض على النقيض، إذ «إنَّ» موجبة و«لا» نافية»[4].

ومن أنواع القياس حملُ الفرع على الأصل «فالمضارع مبني حين تتصل به النون في «يَقُمْنَ» وذلك لشبه المضارع الفرع في الإعراب الماضيَ الأصلَ في البناء، والفرع يُحمل على الأصل في كلام العرب، فالممنوعُ من الصرف إذا دخل عليه الألف واللام أو أضيف إليه انصرف، وإنما ذلك لشبهه بالأصل الذي هو الاسم المتمكن وإن كان فيه علتا الصرف»[5].

٥ ـ والمالَقي قد يرفض القياس بين الأمرين إذا كان بين الموضعين فَرْق:

أ ـ فـ «لا» تـزاد بمعنى «غير» بين الجار والمجرور والمعطوف والمعطوف عليه والنعت والمنعوت، نحو: مررت برجلٍ لا ضاحكٍ ولا باكٍ. فإنْ قيل: هَلاَّ قلت في «لا» ها هنا إنها اسم كما قيل في الكاف وعَنْ وعلى، لأنَّ كلَّ واحدة من ذلك يصلُح في موضعـه الاسم، فاعلم أنَّ بـين الموضعين فرقاً، وذلك أن الكاف وعَنْ وعلى قد ثبتت الاسمية فيها

(١) الورقة ١١٧.
(٢) الورقة ١٤٦.
(٣) الورقة ٨٩.
(٤) الورقة ١٢١.
(٥) الورقة ١٥٨.

بوجوه، منها: دخول حرف الجر عليها وتقديرها تقدير الأسماء، ومن حيث لم تثبُتْ فيها الزيادة وهي مقدرة بالأسماء في موضعٍ لا يُحْكم عليها بالزيادة بخلاف «لا» هذه فقد ثَبَتَتْ فيها الزيادة بين الناصب والمنصوب نحو: أمرتك ألَّا تخرجَ، وتقدير الأسماء في الحروف لا يُخْرِجها إلى الاسمية»[1].

ب ـ «فإن قيل: فلِمَ لم يقل: جواريَ وغواشيَ في: جواري وغواشي، بفتح الياء في حال الخفض بلا تنوين، كما قيل في ضوارب: ضواربَ بفتح الباء في حال الخفض بلا تنوين، لأن كل واحد من النوعين لا ينصرف؟ فالجواب أنهم استثقلوا النطق بذلك لاجتماع الثقل، ولا تجتمع في ضوارب فاعلمه، ألا ترى أن آخر «ضوارب» حرف صحيح وآخر غواشي حرف معتل زائد في الثقل لبنائه وتناهيه، ففيه من الثقل ما ليس في ضوارب، فلذلك حُذِفت الياء وعُوِّض منها التنوين في حال الرفع والخفض»[2].

وقد يجد المؤلف بعض العلماء يُجْري القياس بين أمرين، فيمضي المؤلف ليبطله.

أ ـ فأصلُ (لن) عند الفراء: «لا» أُبْدل من ألفها نون، لأن الألف والنون في البدل أَخَوان، فكما تُبْدل النون ألفاً في الوقف في «لَنَسْفَعا» كذلك تبدلُ النون ألفاً في «زيدا». وهذا مردودٌ من حيث إبدالُ الثقيل من الخفيف، فاذا أُبدلَت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل، وإذا أُبْدِلَتْ الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر مع أن ذلك البدل مختص بالوقف و«لن» مستعملة في الوصلِ والوقف، فلا منافرة بينهما ولا علة جامعة فَبَطَل القياس»[3].

---

(١) الورقة ١٢٦. (٢) الورقة ١٦٨.

(٣) الورقة ١٣٤ ـ ١٣٥، وقوله «منافرة» كذا في الأصل ولعلها «مناسبة».

ب ـ يرىٰ الخليل أن الفعلَ بعد «إذَنْ» ينتصِبُ بإضمار «أنْ». ويتعقب المؤلف هذا القول فيردُّ عليه بقوله: «وكأنه قاسها على حتى وكي ولامها ولام الجحود، ولا يَصِحُّ القياس على ذلك، لأنَّ حتى وكي ولامَها ولامَ الجحود، إنما تنصب بإضمار «أنْ» لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت «أنْ» مع بعضها، ولما كانت «إذَنْ» لا يَصِحُّ دخولُها على مصدر ملفوظٍ به ولا مقدر، ولا يصِحُّ إظهار «أنْ» بعدها في موضعٍ لم يَجُزْ القياسُ في نصب ما بعدها على ما ذكر»[1].

٦ ـ وقد يبني المؤلف قياساً ما ثم يَمضي ليدعمه بدفع أيِّ اعتراض قد يقوم عليه فهو يرى أن «إذَنْ» إنْ وُصِلَت في الكلام كُتبت بالنون عَمِلَتْ أو لم تعمل، كما يُفْعل بأمثالها من الحروف، وإذا وُقِفَ عليها كتبت بالألف، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة (دماً ويداً) في عدد حروفها وأنَّ النون فيها كالتنوين، وأنها لا تعمل مع الوقف».

فإنْ قيل: شَبَّهْتَها في الوصل بـ«عَنْ» و«لَنْ» و«أن» فينبغي أنْ تكتب بالنون لأنها حرف مثلُها فالجواب أنَّ لَنْ وأنْ وعَنْ تخالف إذَنْ من وجهين: أحدُهما: أنَّ إذَنْ تشبه الأسماء في عدد الحروف، وأنْ ولَنْ وعَنْ لا تشبهها في ذلك، والآخر: أنَّ لَنْ وأن وعن لا تكون إلا عاملةً في معمولها فهي معه كشيءٍ واحد وَقفْتَ أو وَصَلْتَ و«إذن» إذا وقفتَ عليها قد تكون غيرَ عاملة إذ العملُ لا يلزم فيها فَصَحَّ لك ما ذكرت»[2].

٧ ـ وتبدو فائدةُ القياس عند المؤلف بتسويغ ما يراه بعضُهم شاذاً. فقد ذكر ابنُ عصفور أنَّ دخول الباء شاذ في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوا أنَّ الله الذي خلق السمٰواتِ والأرضَ ولم يَعْيَ بخلقهنَّ بقادر ﴾. يقول المالقي: «وفيه عندي تسويغٌ لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي والباء في تمام فائدته، فكانت كأنها في خبر «ما» إذ «ألَمْ» نفيٌ كما أنَّ «ما» نفيٌ»[3].

---

(١) الورقة ٣٣.

(٢) الورقة ٣٣.

(٣) الورقة ٧٠.

كما تظهر فائدته في الاحتجاج لإحدى اللغات الواردة عن العرب، فبنو تميم يرفعون بعد «ما» المبتدأ والخبر على الأصل «وهو القياس، ولا يراعُون تشبيهاً، وإنما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال وما لا يختصُّ لا عملَ له بحكم الأصل»[1].

* * *

(٢) السماع:

يعرِّف صاحب «الاقتراح» السماع بقوله «ما ثَبَتَ في كلام مَنْ يوثق بفصاحته فشمِل كلام الله تعالى وكلام نبيِّه وكلام العرب إلى أنْ فَسَدَت الألسنة فهذه ثلاثة أنواع»[2]. وسوف نبسُط الآن موقف المالَقي من أنواع السماع التي أوردها في «الاقتراح».

١ ـ كلام الله تعالى:

ليس من شك أن كلام الله تعالى الذي أُنْزِلَ على نبيه محمدٍ صلى الله عليه وسلم هو في المرتبة الأولى من الفصاحة، ولذلك نجد المالقي يكثر من الاستشهاد به، فلا نكاد نمر بحكم إلاَّ ويتبعه الرجل بآية من القرآن الكريم، ومراجعةُ فهرس القرآن من الكتاب يوضح لنا بجلاء ثبات ما ذهبنا إليه.

ومن المعروف أن لكتاب الله قراءاتٍ عديدة، فما موقفه من هذه القراءات؟

في الحقيقة كان المالَقي يُعنَىٰ كثيراً بالاستشهاد بهذه القراءات، وهذا يعود إلى أنه قد فَقِه علم القراءات على أشياخه، فقد ذكرنا في ترجمته أنه قد أَلَمَّ بها إلماماً عالياً، لذلك نجده يكثر من إيرادها والاستشهاد بها، غير أنه غالباً لا يَنُصُّ على اسم صاحبها، ومن ذلك:

---

(١) الورقة ١٤٧.
(٢) الاقتراح ١٤.

- «تَنْصِب «ليت» في جوابها بالفاء والواو كقوله تعالى: ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوزَ ﴾ و﴿ يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذبُ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين ﴾ على قراءة من نصب «نكونَ»[1].

- «والقسم الذي يجوز أَنْ تَلْحقَه نون الوقاية وأَلَّا تلحقه: لدن وقد وقط، قال تعالى: ﴿ مِنْ لَدُني عُذْرا ﴾ وقُرِىء بالتخفيف والتشديد، وقد قرأ الجمهور بالتشديد إلَّا نافعاً»[2].

- ويتحدث المؤلف عن «لَمَّا» التي بمعنى «إلَّا» نحو: ﴿ إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ ﴾ «على قراءة من شَدَّد الميم وخفف «إنْ» وقد قُرِىء ذلك بالتخفيف فيخرج عن الباب»[3].

- «إذا دخلت «لا» على النكرة وأريد النفي الخاص ارتفع ما بعدها، قال تعالى: ﴿ لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شَفاعة ﴾ على قراءة مَنْ رفع»[4].

- ويتحدَّث عن إشباع الحركة في «أنا» إذا كان بعدها همزة نحو: ﴿ أنا أُحْيي ﴾ وهي قراءة نافع على خلاف عنه في المكسورة»[5].

- «وأما قوله تعالى: ﴿ وما منا إلَّا له مقام معلوم ﴾، فقراءة ابن مسعود «وإنْ منا لما له مقام معلوم»، فهذا نَصٌّ على أن «لَمَّا بمعنى إلَّا»[6].

- وقد تكون الألف بين الهمزتين للاستثقال وعليه قراءةُ هشام من رواية ابن عامر: ﴿ أاأنذَرْتَهم، وأا إذا كنا تراباً ﴾[7].

- «ويتحدث عن الاسم مع الألف التي هي بدل من ياء الإلحاق نحو عَلْقى، فهو يكون منوناً وغير منون، وقرىء ﴿ ثم أَرْسَلْنا رُسَلَنا تترىٰ ﴾ بالوجهين»[8].

---

(١) الورقة ١٤٠ والنصب قراءة ابن عامر. (٢) الورقة ١٧١.

(٣) الورقة ١٣٢، وقرأ بالتشديد ابن عامر وعاصم وحمزة.

(٤) الورقة ١٢٢، وهي قراءة الجمهور ما عدا أبا عمرو وابن كثير.

(٥) الورقة ٨. (٦) الورقة ١٣٢ ـ ١٣٣. (٧) الورقة ١٤.

(٨) الورقة ١٨، نَوَّن أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو، والباقون بغير تنوين.

- «ويذكر المؤلف قراءات الآية الكريمة ﴿ ويسألونك ماذا يُنْفقون قل العفو ﴾ ويقول: «فَمَنْ قرأه بالنصب فالتقدير: ينفقون العفو، ومن قرأ بالرفع فالتقدير: هو»[1].
- «وتَنصِبُ «لعل» في جوابها، ولذلك قرأ حفص: ﴿ لَعَلِّي أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فاطَّلِعَ ﴾ لأنه أشربها معنى التمني وهو طلب»[2].

ومن قراءة هذه النصوص نخرج إلى أن المالَقي اعتمد على القراءات في دعم ما يقرره من القاعدات النحوية أو تثبيت لغة من لغات العرب، أو تسويغ وجه من وجوه العربية. وليت هذا النحويَّ يَبْرَأ من المنهج المعياري الذي كان النحاة عليه، ومن مظاهره رفض القراءات التي لا تنطبق على القاعدة التي يرونها، ورميها بالشذوذ مع أن هذه القراءاتِ لم يأت بها أصحابُها من نسيج خيالهم واجتهادهم. إنَّ النحاة بذلك الصنيع قد أوقفوا رافداً ثَرّاً غنياً من الروافد، كان يمكنه أن يمدَّهم بفيضٍ من الوجوه والاستعمالات التي عليها العربية، أيكونُ الشعرُ الذي احتجوا به وأولَوْهُ عنايتَهم الكبيرة أوثقَ من هذه القراءات، أم يكون هذا الشعرُ أفصحَ منها؟ ومن هنا يؤكد كثير من الباحثين بأن النحاة أرادوا من القراءاتِ أن تكونَ خادمةً لقواعدهم، فما كان منسجماً مع هذه القواعد قَبِلوه، وما كان منها مخالفاً لها رفضوه[3].

والمالَقي في رَصْفِه يقف موقفاً محافظاً من بعض القراءات فيمسك عن الاحتجاج بها، ويحكم عليها بأنها شاذة لا قياس عليها، أو يحكم عليها بأنها تأتي في نادر من كلام، وذلك بعد أن يكون قد قرر القاعدة التي هو فيها:

- فاللام حين تكون جارة تُكْسَرُ «ومن العربِ مَنْ يخالف هذا الأصلَ فيفتح اللام مع الظاهر، وقرأ بعضُهم: «وإن كان مكرُهم لَتزولَ منه الجبال» وذلك كله شاذ فلا قياسَ عليه»[4].

---

(1) الورقة ٨٨، قرأ أبو عمرو بالرفع، والجمهور بالنصب.
(2) الورقة ١٧٨.
(3) انظر: في أصول النحو ٢٩، وسيبويه والقراءات ٦٦، وأثر القراءات في الدراسات النحوية ٨١.
(4) الورقة ١١٧.

ـ والهمزة قد تُبْدَلُ من ألف المد في نفسِ الكلمة وهو موقوف على السماع وقرأ بعضُهم: ﴿عليهم ولا الضَأَلِّين﴾، و﴿ لا جَأَنّ ﴾[1].

ـ «والتنوين قد يحذف لالتقاء الساكنين كقراءة مَنْ قرأ: ﴿ قل هو الله أحدُ اللَّهُ الصمد﴾ وهذا الحذفُ لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو في نادر كلام»[2].

ـ ويتحدَّثُ عن تنوينِ المقابلة الذي يكون في الجمع المؤنث السالم لمقابلة النون في جمع المذكر السالم نحو فاطمات «وقد قُرِىء في الشاذ: «من عرفاتَ» للاعتداد بالعلتين المانعتين من الصرف»[3].

ـ «يرىٰ المؤلف أنَّ فعلَ المخاطب الغالبُ عليه المطَّردُ أن يجيء بغير لام نحو «اضربْ»، وقد قُرىء قوله تعالى: ﴿ فبذلك فلتَفْرحوا ﴾ على المخاطبة وهو نادر»[4].

ـ ويذكر زيادة «لا» بين الناصب ومنصوبِهِ نحو: «وإذاً لا يلبثوا خِلافَكَ إلا قليلاً». علىٰ قراءة مَنْ حذفَ النون في الشاذ»[5].

ـ «ويجوز حذف النون لطول الكلام تخفيفاً مِنْ اسم الفاعل والصفة المشبهة، وقُرِىء في الشاذ: ﴿ إنكم لذائقو العذابَ الأليم ﴾[6]».

ـ ويتحدث عن دخول اللام في خبر «أَنَّ» فيقول: «قُرىء في الشاذ «إلَّا أنهم لَيأكلون الطَّعامَ»، وذلك موقوف على السماع»[7].

ـ ويتحدث عن حذف المبتدأ «في نادرٍ مِنْ كلام كقراءةِ ﴿ما بعوضةٌ فما فوقها﴾ و﴿ تماماً على الذي أحسنُ ﴾[8].

ـ ويعدِّد المالَقي مواضعَ همزة الوصل ثم يقول: «وما عدا ذلك فالهمزة في أوله

(١) الورقة ٢٧. (٢) الورقة ١٧٠.
(٣) الورقة ١٦٤. (٤) الورقة ١٠٦.
(٥) الورقة ١٢٧، وهو في مكانٍ آخر يحتجُّ بهذه القراءةِ على عمل «إذن» في الورقة ٣٢.
(٦) الورقة ١٦٢. (٧) الورقة ١١١. (٨) الورقة ٩٢.

قَطْعٌ تثبت دَرْجاً وابتداءً ولا يجوز حذفُها إلاَّ في نادرٍ كلام، كما قرأ بعضُهم «إنها لَحْـدَىٰ الكُبر» فأسقط الهمزة تخفيفاً ولا يقاسُ عليه»[1].

وقد يقول قائل: قد تكون هذه القراءاتُ من خارج القراءاتِ السبعِ. فالجواب: أنَّ بعضَ هذه القراءاتِ ليست من خارج السبع، ويبدو هذا من مراجعة تخريجها في الكتاب. ثم إنَّ القراءةَ الشاذةَ ليست هي التي لا تخضعُ للقراءاتِ السبع، وإنما هي التي فَقَدَتْ شرطاً من الشروط التي نَصَّ عليها صاحبُ النشر بقوله «كلُّ قراءة وافقت العربيةَ ولو بوجهٍ ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصَحَّ سندُها فهي القراءةُ الصحيحة التي لا يجوز رَدُّها ووجب قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم»[2]. ومن هنا كان يحق لنا أن نعترِضَ على المالقي الذي يبيح لنفسه أن يعترِضَ على قراءات كان أصحابُها من أئمة الفصاحة والورع من أمثال: ابن كثير وأُبَيّ وسعيد بن جبير وقَتادة وأبي عمرو، أولئك الذين أقبل النحاة على درس قراءاتهم بوجهة نظر معيارية سابقة.

٢ ـ الحديث النبوي:

قضيةُ الاستشهاد بالحديث مثار جدل طويل بين العلماء[3]، سواء في القديم أم في الحديث. فبعضُهم يرفض أن يستشهد به بحُجَّة أن الحديثَ النبوي قد رُوِيَ بالمعنى وأنَّ أكثرَ الرواة هم من الأعاجم. وبعضهم يوافق على الاستشهاد بالحديث بحُجَّة أنَّ الحديث الصحيح إنما حَرَص رواته على أن يأتوا بلفظه كما وَرَدَ عن رسول الله ﷺ، وأنَّ قضية تعدُّدِ ألفاظ الحديث تعود إلى تعدُّد الموقف الذي كان فيه الرسولﷺ. ثم إنَّ ما نجده من تعدُّد روايات الحديث نلمح آثارَه في الشعر حين يُروىٰ بأكثر من رواية. والموضوع في الحقيقة بحاجة

(١) الورقة ٢١، وإذا كان قد حكم على هذه القراءة هنا بأنها من نادر الكلام فإنه يحكم عليها في مكان آخر ـ الورقة ٣٤ ـ بالشذوذ على الرغم من أنها رواية جرير عن ابن كثير.

(٢) النشر ٩/١.

(٣) انظر: مدرسة البصرة ٢٥٥، والقياس للشيخ محمد الخضر حسين ٣٢.

إلى تمحيص عميق ودراسةٍ مستقصية وافيــة.

أمَّا المالَقي فقد كان له أكثرُ من موقف في تلك القضية، فهو قد يستشهد بالحديث، وقد يَروي الحديث على أنه لغةٌ نادرة فيوقفه على السماع، أو يحكم عليه بالشذوذ.

أ - فهو يستشهد بالحديث في الأحكام والنصوص التالية:

- قد تَرِدُ «لو» حرفَ وجوبٍ لامتناع، ويورد المالقي الحديث التالي شاهداً على ذلك «لَوْ لَمْ تُذْنبوا لجاءَ الله بقومٍ يُذنبون فيغفر لهم ويدخلهم الجنة»[1].

- وقد تَرِدُ «لو» حرفَ تقليل، ويورد المالَقي حديثين على ذلك، «لا تَرُدُّوا السائل ولو بظِلْفٍ مُحْرَق» و«لا تَرُدُّوا السائل ولو بشق تمرة»[2].

- «ويُحذف التنوين إتباعاً لغير المنون كما جاء في الحديث: «إنكم تُفْتَنُون في قبوركم مثلَ أو قريبَ من فتنة الدجال» أي: مثل فتنة الدجال أو قريباً منها «فحُذِفَ التنوين من «مِثْل» لتقدير الإضافة، ومن «قريب» إتباعاً له»[3].

- ويستشهد بالحديث التالي على أَنَّ «لو» من موضع الشرط ويَرُدُّ على مَنْ زعم أنها هنا حرف امتناع لامتناع: «نِعْمَ العبدُ صُهَيْب لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِه»[4].

- ويتحدث عن الأمر من «أَخَذَ»، فهو بدون همزة، ويورد الحديثَ التالي شاهداً على ذلك «مُروهم بالصلاة لسبع»[5].

«والعربُ تُجْري الأسجاعَ مُجرى القوافي كقوله عليه السلام: «كأن الموتَ فيها على غيرنا كُتِبَ وكأنَّ الحقَّ فيها على غيرنا وَجَبَ» وكقوله عليه السلام: «هل أنت إلا إصبَعٌ دَميتِ وفي سبيل اللهِ ما لَقِيتِ»[6].

---

(١) الورقة ١٣٦.
(٢) الورقة ١٣٧.
(٣) الورقة ١٧٠.
(٤) الورقة ١٣٦.
(٥) الورقة ٢٠.
(٦) الورقة ١٦.

ب ـ وهو قد يذكر الحديث على أنه لغة نادرة أو أنه شاذ لا قياسَ عليه ومن ذلك:

ـ «الغالب على فعلِ المخاطب أن يَجيء بغير لام نحو: اضربْ، وقد يأتي باللام نادراً كما في الحديث: لتأخذوا مَصافَّكم»(١).

ـ الموضع الثالث لـ أم أنْ تكونَ بمعنى الألف واللام التي للتعريف ومن ذلك قولُه عليه السلام «ليس من أمْ برِ أم صيامٌ في أم سفر» إلا أنه لا يقاس على ذلك لقلته(٢).

ـ «وأمَّا ضميرُ الجمع المكسر المؤنث فلا يُذَكَّر إلا شاذاً كقوله عليه السلام: «خيرُ نساءٍ ركبْنَ الإبل صالحُ نساءِ قريش أحناه على ولدٍ في صغره وأرعاه على زوجٍ في ذاتِ يدٍ»(٣).

وهكذا فالمالقيُّ في رَصْفِه يتردَّد بين الاستشهاد بالحديث وَعدِّه لغةً نادرة لا قياسَ عليها. ومن هنا عَدَّ بعض الباحثين ورودَ الحديث في كتب الأندلسيين ظاهرة من خصائص مذهبهم على عكس نحاة المشرق الذين كان جمهورهم يرفض الأخذ به والاحتجاج بشيءٍ منه(٤).

٣ ـ الشعر العربي:

اهتمَّ النحاة العرب بالاحتجاج بالشعر العربي الذي ثَبَتَ عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، فكان للشعر مرتبةٌ رفيعة في مباحثهم وأعمالهم. وقد كان للمتقدمين منهم عنايةٌ خاصة بالرحلة إلى البادية والتقاط العربية من أفواه الفصحاء، فالكسائي يمضي إلى أهل البوادي ومعه خمسَ عشرة قنينة حبر، وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم حتى أنفد ما عنده(٥). وعلى سنن الكسائي كان

(١) الورقة ١٠٦. (٢) الورقة ٤٦. (٣) الورقة ٧٨.

(٤) انظر: خصائص النحو الأندلسي في القرن السابع: رسالة مخطوطة في دار العلوم قَدَّمها عبد القادر الهيتي.

(٥) انظر: المدارس النحوية ١٧٣.

جلُّ النحويين المتقدمين، ومن هنا كان لدى النحاة تراثٌ موثوق فصيح عملوا به في تقعيد القواعد وتثبيتها، وأصبح الاحتجاج بالشعر والاستشهاد به أمراً شائعاً في النحو العربي. والمالَقي في رَصْفه مولع بذلك، فقد بَلَغَتْ شواهدُه الشعرية أكثرَ من ستمئة بيت، وكلُّها من قبيل الاستشهاد بها على حكم، أو الاحتجاج بها لنقض دليل الخصم، أو يحاول أن يؤولها لكي يدخِلَها في القاعدة.

- فالكوفيون يزعمون أنَّ تاء التأنيث هاء في الأصل بدليل أن الوقف عليها هاء، «وليس ذلك بصحيح لأن الوقف عارض واللفظة تاء. وهو الأصل، والدليل على أن الوقف لا يُعْتَدُّ به أنهم يُشَدِّدون المخفف فيه كقوله:

ضَخْمٌ يحب الخلق الأضْخَمَّا

فإذا صاروا إلى الأصل خَفَّفوا وهو الأصل، مع أن العربَ قد وقفت على هذه التاء على الأصل من غير بدلٍ إلى الهاءِ قال الراجز:

بلْ جَوْزِ تيهاءَ كظهرِ الجَحَفَتْ[1]

- «والفراء يجعل «ايمن» جمعَ يمين فتكون الهمزةُ عنده همزةَ قطع وهو فاسد لأنَّ تلكَ الألف تسقط في الدَّرْج كسائر ألفاتِ الوصل كما قال:

فقالَ فريقُ القومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نعم وفريق لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري[2]

- «وإنما قلنا إنَّ «كي» نصبت وهي بمعنى اللام بإضمار «أنْ» لأنّا قد وجدنا أنَّ بعدها «أنْ» تليها في بعض المواضع كما قال الشاعر:

كيما أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا»[3]

- «الدليل على أنّ «جَيْرِ» اسمٌ بمعنى حقاً أنها قد نُوِّنَتْ في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية، قال الشاعر:

وقائلةٍ أسيتَ فقلت جَيْرٍ أَسِيٌّ إنَّني من ذاك إنَّهْ

(١) الورقة ٧٦.
(٢) الورقة ٢١.
(٣) الورقة ١٠١.

فهذا التنوينُ وإنْ كان تنوينَ ضرورة لا يكون إلَّا في الأسماء التي أصلُها التمكن»[1].

- «قد تخفض «لَعَلَّ» اسماً لأنها اختصت بالأسماء، وما اختصَّ بالأسماء ولم يكن كجزءٍ منها حَقُّه أن يخفِض، وإنما نَصَبَتْ للشبه بالفعل قال الشاعر:

فقلت ادْعُ أخرىٰ وارفع الصوتَ دعوةً   لعـلَّ أبي المغوارِ منـك قريبُ»[2]

- وهو يتحدَّث عن أحكام الواو التي يكون ما بعدها منصوباً فيقول: «وإنما حكمنا أن النصبَ بعدها لـ «أنْ» لثلاثة أوجه، منها: أنه قد سُمِعَت مُظْهرةً بعدها، قال الشاعر:

أبَتِ الـروادفُ والثُّـدِيُّ لِقُمْصِهـا   مَسَّ البطونِ وأن تَمَسَّ ظُهورا»[3]

والمؤلف قد يجعلَ رَدَّه على الخصم مبنيًّاً علىٰ عدم سماع ما يَدَّعيه، فبعضُ الكوفيين يرى أنَّ الناصبَ بعدَ «إلَّا»: أنَّ. ويتعقَّبُ المؤلف هذا الكلام بقوله «إنَّ حذفَها وحذفَ خبرها لا نظيرَ له في كلامِهم، مع أن هذا يلزم منه أن يكونَ المستثنى أبداً منصوباً وقد جاء على خلاف ذلك»[4].

وبعضهم يرىٰ أنَّ «إنَّ» تعمل مع «ما» كعملها دون «ما» فتقول: إنما زيداً قائم قياساً على «ليت»، «والصحيح أنها لا تعمل بحكم السماع»[5].

أمَّا إذا كان المسموع فَرْداً فالمالقي لا يَقيس عليه وإنما يوقفه على السماع:

- فهو يعدِّد مواضع «ما» الزائدة ثم يقول: «ففي هذه المواضع يجوز دخولُها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد وما عداه فموقوف على السماع كقوله:

أيا طعنةَ ما شيخ كبيرٍ يَفَنٍ بالي»[6]

- كما يَعُدُّ دخولَ اللام في خبر المبتدأ سماعياً كقوله:

(١) الورقة ٨٣.
(٢) الورقة ١٧٧.
(٣) الورقة ٢٠٢.
(٤) الورقة ٤٤.
(٥) الورقة ٥٧.
(٦) الورقة ١٤٩.

أمُّ الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَه»[1]

- وكذلك يَعُدُّ دخول اللام في خبر «أنَّ» موقوفاً على السماع نحو:

ألم تكن حَلَفْتَ بالله العليّ   أنَّ مطاياكَ لَمِنْ خيرِ المَطِيّ»[2]

- وهو يرى أن النونَ لازمةٌ في فعل جواب القسم، ويرىٰ أنَّ قوله:

تألَّى ابنُ أوسٍ حِلْفَةً لَيَرُدُّني   إلى نسوةٍ كأنهن مَفائِدُ

لضرورةِ الشعر»[3].

- ولا يجيز دخول «إنْ» الخفيفة على غير نواسخ الابتداء من الأفعال، لذلك يَعُدُّ ما استشهد به الكوفيون شاذاً لا يقاسُ عليه وهو قول الشاعر:

شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لمسلِماً   حَلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ»[4]

- ويقرر أن حذفَ التنوين لالتقاء الساكنين لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو نادر كلام والإثبات أحسنُ وأكثر، ومن حذف التنوين قولُه:

عمرُو الذي هَشَمَ الثريدَ لقومه   ورجالُ مكةَ مُسْنِتونَ عِجافُ»[5]

- والمبرد يُعْمِل «إنْ» النافية ويُجريها مُجرى «ما» الحجازية وأنشد:

إنْ هو مستولياً على أحدٍ   إلا على أضعفِ المجانينِ

«وهذا البيتُ من الشذوذِ بحيث لا يقاس عليه إذ لا نظيرَ له»[6].

غير أن المالَقي لا ينفِّذُ قاعدتَه في عدم القياس على المفرد، فنراه يَعُدُّ دخول اللام في خبر «لكن» على القياس وليس على السماع، وذلك مع اعترافه بقلته وهو إنما يقيس على قوله:

ولكنني من حُبِّها لَعميدُ»[7]

---

(1) الورقة ١١١.
(2) الورقة ١١١.
(3) الورقة ١١٢.
(4) الورقة ٥١.
(5) الورقة ١٧٠.
(6) الورقة ١٦٢.
(7) الورقة ١٣٠.

٤ ـ لغاتُ العرب:

والمؤلف يعتمد لغاتِ العرب ويضعُها في مكانةٍ رفيعة، فهو قد يحتجُّ بها في تثبيتِ قواعده، أو يستفيد منها في نقض حُجَّة الخصم، أو يَرْكَنُ إليها لتخريج ما قد يراه بعضهم شاذاً، ولذلك قال في «الاقتراح»: «اللغاتُ على اختلافها حُجَّة»[1].

- فهو يَرُدُّ على الفراء الذي يرى أنَّ «ايمن الله» في القسم جمع يمين بأنهم قد قالوا فيه: ايمَن الله بكسر الهمزة، ولأنهم قد تَصَرَّفوا فيه باللغات في الحذف فقالوا: ايم ومُ ومِ ومَ والتصرُّف في الحذفِ بابُه المفردات[2].
- وهو يحتجُّ على أنَّ «لَعلَّ» لامُها زائدة بأنه قد سُمِع في معناها «غَنَّ» ولَمْ يُدْخلوا عليها اللام»[3].

- «من العرب مَنْ يقول: «الزيدان» في الرفع والنصب والخفض، وعليهَ حَمَلَ بعضُهم قولَه تعالى: ﴿ إنَّ هذانِ لساحران ﴾، وحملَه بعضهم على أن «إنَّ» بمعنى نعم، وحمله بعضهُم على أن تكون «إنَّ» شأنيةً محذوفةَ الاسم. والجميع متكلف والأحسن اللغة القليلة لكونها مسموعةً معروفة»[4].

«بعضهم يجعل «تَتْرى» إذا كانت بغير تنوين فعلاً مضارعاً، وليس بشيء لأنه قد نُوِّنَ في لغةٍ أخرى»[5].

٥ ـ أقوال العرب وأمثالهم:

تحتفظ كتب النحو بطائفة كبيرة من أقوال العرب وأمثالهم، يأتي بها العلماء لدعم مذاهبهم وما يقررونه من القواعد. والمالَقيُّ يورد كثيراً من هذه الأقوال والأمثال، ولكنه في جلِّها يقف موقفاً متحفظاً، فيرفضها لأنها شاذة، أو يَعُدُّها من نادر الكلام، وهذا يعود في الحقيقة إلى أن المؤلف كان في مجمل كتابه ملتزماً

---

(١) الورقة ٢٤.
(٢) الورقة ٢١.
(٣) الورقة ١١٦.
(٤) الورقة ١٣.
(٥) الورقة ١٨.

في تقعيد القاعدة بالاطِّراد، فما خرج عن ذلك لا يدخله في دائرة القبول وإنما يطرحه. ولعل هذا يعود إلى كونه يؤثر منهج البصريين الذين لا يقبلون كل مسموع، ومن هنا كان يَرُدُّ على الكوفيين حين يحتجون بهذه الأقوال والأمثال.

- يرى المؤلف «أنَّ «إنّ» الخفيفة لا يجوز دخولها على غير نواسخ الابتداء من الأفعال، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون ذلك، قياساً على قول بعض الفصحاء: إنْ قَنَّعْتَ كاتبَك لَسَوْطاً، «وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»[(١)].
- «وقد ألحقوا نون التوكيد في الفعل بعد «ما» الزائدة كقولهم: «بِجَهْدٍ ما أَرِيَنَّك وبألَمٍ ما تُخْتَنِنَّهُ»، ولا يُقاس على ذلك لشذوذه في السماع»[(٢)].
- وهو يُعَدِّد مواضع ورودِ نون التوكيد، ثم يقول «ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال، فإنْ جاء منه شيء يوقف فيه مع السماع نحو «في عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكيرُها»[(٣)].
- «وقد تكون «مِنْ» زائدة عند الكوفيين في الواجب، وحَكَوْا: قد كان من مطر، وهو عند البصريين - غيرَ الأخفش - مؤول، وهو قليل لا يقاس عليه»[(٤)].

٦ ـ المُوَلَّدون:

قال صاحب «الاقتراح»: «أجمعوا على أنه لا يُحْتَجُّ بكلام المولّدين والمُحْدَثين في اللغة والعربية، وقد خُتِم الشعر بإبراهيم بن هرمة»[(٥)]. والواقع أنَّ هذا الإجماعَ الذي قرروه ما كان إلا مخافةَ أن يكونَ اللحنُ قد تَسَرَّبَ إلى كلام المولدين، وحتى تكون المادةُ التي يبنون عليها قواعدَهم سليمةً صافية. ومع ذلك نجد المالَقي يحتجُّ ببعض أبياتٍ قالَها المولَّدون، وذلك لا على سبيل الاستئناس كما يفعل بعضهم، وإنما على سبيل الاحتجاج، وهو لا يَنُصُّ على قائل البيت،

(١) الورقة ٥١.
(٢) الورقة ١٥٩.
(٣) الورقة ١٥٨.
(٤) الورقة ١٥٤.
(٥) الاقتراح: ٢٦ ـ ٢٧.

وإنما ظهر لنا من خلال تخريج شواهده الشعرية، ولكن صنيعَه هذا كان محدوداً بأبيات، ومن ذلك احتجاجُه ببيتِ البحتري:

أأفاقَ صَبٌّ مِنْ هوىً فأُفيقَا

على النصب لما بعد الفاء في الاستفهام[1].

وكذلك حين استشهد ببيتٍ لفضل الشاعرة:

وماتَ عِشْقاً فكانَ ماذا

وذلك على أنَّ اتصال «ذا» بـ «ما» أخرجَها عن حكم أدواتِ الاستفهام بأنَّ لها الصدارة[2].

وهو يستشهد ببيتٍ للمعري في سياق اللغة:

وما كُلفةُ البدرِ المنيرِ قديمةً ولكنها في وجهه أثر اللطم

وذلك على أن قولَه «الكُلْفَة» معناه شامةُ الأرنب في وسطه[3].

كما يورد شواهدَ أخرى للمولَّدين: إمَّا للاستئناس، وإمَّا أن يكونَ بعضُهم قد احتجَّ بها فيقوم بتوجيهها[4] لتدخل في دائرة القاعدة التي يبنيها. وقد نعذر المؤلف بأنه لم يحتجَّ بشعر المولدين، وإنما أورده للاستئناس ليكونَ سنداً على ما يراه من القواعد، ولكنه لم ينُصَّ على ما ذهبنا إليه.

* * *

(٣) الإجماع:

والمرادُ به إجماعُ نحاةِ البلدين البصرة والكوفة، وإنما يكون حُجَّةً إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا[5]. والمؤلف يقف من

(١) الورقة ١٨٢. (٢) الورقة ٨٨. (٣) الورقة ٨٩.
(٤) انظر: الورقة ١٢٨، ١٣٨. (٥) انظر: الاقتراح ٦٢، والخصائص ١/ ١٨٩.

الإجماع موقف الالتزام، فيحتج به ويقف أمام مَنْ يخرج عليه ومن مظاهر ذلك:

أ - قد يرىٰ جمهور النحاة رأياً من الآراء في حرفٍ من الحروف، ويصادف أن يشذ عن رأي الجمهور أحدُ النحاة، فيكون موقف المؤلف أنه يتعقب هذا الرأي الشاذ، ويُفْسد عليه حجته. فـ «كَلَّا» بسيطةٌ عند النحويين إلا ابنَ العريف، جعلها مركبة من كُلّ ولا، وهذا كلام خَلْف»[1] ثم يمضي في إفساد رأيه.

ويرىٰ الخليل أن «أل» حرف واحد بجملته بسيط، ويتعقب المؤلف كلامَه بقوله: «والصحيح أنها لام التعريف دخلت عليها همزة الوصل كما قال الجمهور»[2].

وفي «إذَنْ» يقف المالقي أمام مَنْ يَدَّعي أن الفعل بعدها منصوبٌ بإضمار أَنْ، وأَنَّ «إذَنْ» مركبةٌ من إذ وأَنْ. وهو بعد أن يبيِّنَ ضعف هذين المذهبين يقول: «وإذا فَسَد المذهبان صَحَّ مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها»[3].

أمَّا المازني فهو يرى أن الألفَ في «عصا» عوض من التنوين، والألفُ التي هي بدل من أصل محذوفةٌ لاجتماعهما ساكنتين لأن ما قبل الألف مفتوح أبداً في الرفع والنصب والجر «والصحيح مذهبُ الجماعة لأن التنوينَ محذوف في الوقف البتة فلا تكون الألف في الوقف عوضاً منه البتة»[4].

ويقرر المؤلف أنَّ «لكن» إذا خففت لم يُسْمَعْ لها عملٌ عند أحدٍ من النحويين لذلك فهو ينتقد ابنَ الرمَّاك لأنه أقرَّ إعمالَها إذا خُففت[5].

كما ينتقد السهيلي لخروجه على مذهب الجماعة في النون التي تأتي علامةَ الرفع نحو: يضربون ويضربان وتضربين، إذ إنه يرى الإعرابَ

(١) الورقة ٩٩.
(٢) الورقة ٣٤.
(٣) الورقة ٣٣ - ٣٤.
(٤) الورقة ١٧ - ١٨.
(٥) الورقة ١٢٩.

مقدراً في آخر الفعل» واحتجَّ لـذلك بـأشياء لا تَـطَّرِدُ على أصـول النحويين[1].

ب ـ وهو يحكم على بعضِ اللغات التي انفرد بروايتها بعضُ العلماء بأنها شاذة، وذلك لأن هذه اللغاتِ تُعارضُ ما أقرَّه الإجماع. فالباءُ الجارة حركتها الكسر تشبيهاً لها بعملها، وحكى اللِّحْياني الفتحَ فيها (بَهْ)، ولا يُقاس عليه[2].

أما الجَرْميُّ فقد حَكَى في «سيبويهِ» وأمثالِه الإعرابَ والتثنية والجمع «وهو قليل لا قياسَ عليه»[3].

ج ـ ولكن التزامَ المالقي بالإجماع لا يمنعه أنْ يستدرِكَ على النحويين حين يجد عبارَتِهم في الحكم على إحدى الأدواتِ قاصرةً لا تشمل كل استعمالاتِ الأداة، وهذا ما نجدُه في الحرفين: لو ولولا.

يقول في «لو»: «تكون حرفَ امتناع لامتناع، كذا قال النحويون كلُّهم، وأرى أنَّ تفسيرَ معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة، فيقال فيها: إنها تكون حرفَ امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين موجبتين، وحرفَ وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيتين وحرف امتناع لوجوب إذا دَخَلَت على جملة موجبة ثم منفية، وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملةٍ منفية ثم موجبة[4]». وشبيه بهذا التفصيل صَنيعُه في «لولا»[5].

* * *

(٤) الاستصْحاب:

وهو إبقاءُ حالِ اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل وهو من الأدلَّة المعتبرة[6]. والمؤلف يميل إلى الركون إلى استصحاب

---

(١) الورقة ١٦٠. (٢) الورقة ١١٧.
(٣) الورقة ١٦٤. (٤) الورقة ١٣٥. (٥) الورقة ١٣٧.
(٦) انظر: الاقتراح ٧٢، ومدرسة البصرة ٢٥٣، ولمع الأدلة ١٤١.

الأصل في كثير من مسائل كتابه، ومن ذلك:

- يزعم الكوفيون أنَّ تاء التأنيث هاء في الأصل لأنَّ الوقف عليها هاء «وليس ذلك بصحيح لأن الوقف عارض واللفظة تاء وهو الأصل، فلا يُعْدَل عن الأصل إلا بدليل قاطع»(١).

- والمؤلف يرى البساطة في «لَنْ»، ويَرُدُّ على الخليل الذي يراها مركبة من لا أَنَ، ويقول: «التركيب فَرْعٌ عن البساطة فلا يُدَّعَى إلا بدليل قاطع»(٢).

- كما يتخذ موقفَ البساطة ويرفض التركيب في «كأنَّ» «لأن الألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طارىء، والالتفاتُ إلى الأصل أحسنُ إذ لا ضرورةَ توجب التركيب ولا قطعَ بموجبه»(٣).

- وهو لا يجيز حذفَ «أَنْ» مع النصب قياساً على قول الشاعر:

ألا أيُّهذا الزاجري أحْضرَ الوغىٰ

بناءً على أن الأصل في الحروف ألَّا تُحْذَفَ ويبقى عملها»(٤).

- ويؤيِّد مذهبَ الأخفش في أنَّ الضميرَ بعد «لولا» في «لولاي» مرفوع لأن الأصل أن يأتي بعدها مرفوع، وإنما خرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض»(٥).

ولكن يبدو أن النحاة لم يأخذوا بدليل الاستصحاب دائماً، لذلك قال ابن الأنباري: «استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وُجِد هناك دليل»(٦). ونجد المالَقيَّ يتجاوز دليلَ الاستصحاب إنْ كان ثمة إشاراتٌ صناعية تَحُول دون تطبيقه:

فهو قد قَرَّر في كتابه أن الأصلَ في الحروف ألَّا تحذفَ ويبقى عملُها، ولكنه لم يأخذ بهذا حين «تكون دلالة الكلام على حذفه قويةً كـ لام كي، إذ «كي» كالعوض منها لإفادتِها إفادتَها»(٧).

(١) الورقة ٧٦. (٢) الورقة ٣٤. (٣) الورقة ٩٧ ـ ٩٨.
(٤) الورقة ٥٣. (٥) الورقة ١٣٨ ـ ١٣٩.
(٦) انظر: لمع الأدلة ١٤٢، والاقتراح ٧٣. (٧) الورقة ١١٨.

وهو يجعل «كأيِّنْ» مركبةً من كاف التشبيه وأيّ الاستفهامية، وذلك خروج على ما قرره من أن الأصل في الحروف البساطة، وذلك لأنه يرىٰ أنه إذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبله صَحَّ لنا أَنْ نَدَّعيه[1].

كما يذهب المالَقي إلى أن «أل» التي للتعريف مركبة من لام التعريف وهمزة الوصل. وذلك خروج على ما قَرَّره من أن الأصلَ في الحروف البساطة، وذلك لأنه وجد الألفَ تسقط في الدَّرْج، ولو كانت الألفُ ألفَ قطعٍ لثبَتَتْ في كل موضع[2].

* * *

٥ ـ الاطِّراد والتأويل:

ذكرنا أنَّ المؤلف كان ينزِع نحو الاتجاه البصري في مذهبه، وقد كان من سمات هذا الاتجاه قبول الظاهرة المطَّردة، وردُّ ما يخرُج عن الاطراد ووصفه بالشاذ أو وقفه على السماع[3]، وقد لمسنا في دراسة مذهب المؤلف في السماع آثارَ هذا الاتجاه وموقفه من الشعر وأقوال العرب وأمثالهم، أما الآن فسوف نعرِض نماذج من «الرصف» توضِّح رأيَه في الاطِّراد والتأويل.

- اختلف النحويون في معنى «أو» الناصبة بإضمار «أنْ»، والمؤلف يختار من آرائهم ما يلاحظ اطِّراده فيقول: «وإنما الصحيح أنها لازمة لمعنى «إلَّا أنْ» في كل موضع فعليه المُعَوَّلُ، دون «إلى أنْ» و«كي» لأن ذلك لا يَطَّرِدُ فيها في كل موضع»[4].
- وهو يرى أنَّ الهمزة في نحو: رأيت فرسَأ، وهو يَضرِبُهَأ، ورأيت سَلْمأ بدلٌ من ألف ولم نقل إنها أصل لكثرة الألف وقلة الهمزة والمطَّرد الكثير هو الأصل دون القليل»[5].

---

(١) الورقة ٩٥.
(٢) الورقة ٣٤.
(٣) انظر: مدرسة البصرة ١٤٦.
(٤) الورقة ٦٢.
(٥) الورقة ٢٦.

- ويتحدث عن لغة «ضربا الزيدان» عند مَنْ يرى أن الألفَ ضمير فيقول: «لو كانت تلك الحروف ضمائرَ أسماء لكثُر النطق بها كما كثر واستتبَّ مع تقدُّمِ الأسماء وإنما الكثير حذفُها مع التأخير وإثباتها قليل، حُكي عنهم: أكلوني البراغيث»(١).

- يرى بعضُهم أن «إنْ» النافية قد تعمل، ويرى المؤلف أن «عدم عملها هو الكثير والأصل لعدم الاختصاص، لأنه لا يعمل إلا ما يختصُّ»(٢).

- يجيز الكوفيون دخولَ «مِنْ» على الأزمنة، والمؤلف لا يجيز ذلك ويؤول شواهد الكوفيين ثم يقول: «والصحيح ما ذكرت لك لأنه الباب فيها، وإذا أمكن أن يطَّردِ الباب في شيء كان أَوْلَى»(٣).

- يزعم بعضهم أن «إيًّا» تأنيث «أيّ» التي في النداء لأنها وصلة «وهذا حسن لو اطَّرد لـ«أيّ» مؤنث، فعدم كونه في غير هذا الباب يضعف هذا القول»(٤).

- ويرى المالَقي أن «أو» قد تنصب ما بعدها بإضمار «أَنْ» ليصير ما بعدها مصدراً معطوفاً في المعنى على مصدر آخر من معنى الكلام «خلافاً للكوفيين فإنهم ينصِبون بها نفسِها، ولو كانت ناصبةً بنفسها لكانت ناصبةً في كل موضع، فعدم اطِّراد ذلك يَدُل على فساد مذهبهم(٥).

ومن هذا كله نخرج إلى أن المؤلفَ لا يتخذ قاعدة من قواعد النحو واللغة إلا بعد أن يلاحظ اطِّرادها، ويرى أن ما يلزمه من الشواهد كافٍ لتقعيد هذه القاعدة، كما أنه يستخدم دليلَ الاطِّراد لإفساد بعض الآراء التي يتخذها خصمُه وهو في ذلك ـ كما ذكرنا ـ يذهب مذهب البصريين.

ولكن ماذا يصنع بالشواهد التي تقف أمام ما يقرره من أحكام؟، إنه في ذلك يصنع أحدَ صنيعين: إما أن يؤولها لتبقى مع سياق القواعد المقررة أو

---

(١) الورقة ١١.
(٢) الورقة ٥١.
(٣) الورقة ١٥١.
(٤) الورقة ٦٥.
(٥) الورقة ٦٢ ـ ٦٣.

يرفضها فيعدُّها شاذةً أو موقوفة على السماع. وسوف نستمع إليه الآن وهو يحاول أن يؤول، كما استمعنا إليه وهو يَرُدُّ بعضَ هذه الشواهد وذلك في دراستنا لمذهبه في السماع:

إنّه يعدِّد مواضعَ ورود نون الوقاية ثم يقول: «فإن جاء من لَحاقها شيء غير ذلك فللضرورة كقوله:

وما أدري وظني كلَّ ظنٍ أَمُسلِمُني إلى قومي شراحي

وكأن هذا الشاعرَ شبَّه اسمَ الفاعل بالفعل المضارع لعمله عملَه وأنه في قوته كأنه قال: أيسلمني، ولكن ذلك ضرورة»[1].

والكوفيون يزعمون أن «ليت» تنصب الاسمين ويحتجُّون بقوله:

يا ليت أيامَ الصبا رواجِعا

وهو يؤوله على أن «رواجعا» حال، العامل فيه ما في «ليت» من معنى التمني[2].

وأمَّا قول الشاعر:

يا حَبَّذا عينا سُلَيْمى والفما

فقد تأوله العلماء تأويلاتٍ عدة، اختار منها المؤلف ما هو «أَجْرى على الأصول» وذلك بأن قوله «الفما» منصوب بفعل مضمر كأنه قال: وأحب الفما أو أمدح الفما[3].

وأما قوله تعالى: ﴿ إنَّ هذانِ لساحران ﴾ فقد تأوله المؤلف على لغة من يُجري التثنية في النصب والجر مُجرى الرفع فيقول: «الزيدان» في الرفع والنصب والجر[4].

ويرى المالقي أن «في» تكون دائماً بمعنى الوعاء وإذا ورد شيء من الشواهد

---

(١) الورقة ١٧٢.
(٢) الورقة ١٣٩ ـ ١٤٠.
(٣) الورقة ١٩٢.
(٤) الورقة ١١١.

ظاهرُه فيه خلاف ذلك يُؤَوَّل، وذلك ليعود إلى معنى الوعاء فيقول «ومن ذلك مجيئُها بمعنى الباء نحو قول الشاعر:

وخَضْخَضْنَ فينا البحرَ حتى قَطَعْنَه

وقولِ الآخر:

نلوذُ في أمٍّ لنا ما تُغْتَصَبْ

قال بعضهم: أراد الأول خضخضن بنا البحر، والثاني بأمٍّ لنا، وهذا أيضاً متأول بإضمارٍ بعد «في» أي: وخضخضن في جوارنا أو في قَطْعنا، ويكون تقديرُه في البيت الآخر: نلوذ في أمرِ أمٍّ لنا أو شأن، فحذفا المضاف وأقاما المضاف إليه مُقامه، وتبقىٰ «في» على بابها من الوعاء المجازي»(١).

* * *

٦ ـ موقفه من العلة:

المالقي في كتابه مولع بضروب العلل، فليس ثمة حكم يذكره إلا ويتبعه بالعلة التي كان هذا الحكم نتيجة لها ومسبباً عنها، وهذه الظاهرة نلمح آثارَها عند النحاة كافة، ولكننا نجد بعضَهم يؤثرونها في منهجهم فَيُعْلُون من شأنها، ولا يطيقون أن يطلقوا حكماً ما دون أن يَقْرنوه بعلَّته مهما كان نوعها، ومن هؤلاء ابن جني والفارسي وابن الأنباري وشيخُنا المالَقي، والنصُّ التالي يضع النقاط على هذه الحروف:

يتحدث عن النون في الأمثلة الخمسة فيقول: «والذي يَدُل على أن النونَ علامة إعراب حذفُها في النصب والجزم، ولمَّا كان الفعل قد اتصل بالفاعل وصار معه كالكلمة الواحدة جُعِل الإعراب بعدهما، وكان نوناً دون غيرها لأنها أختُ حروف العلة، وحُرِّكَتْ لالتقائها ساكنةً هي وما قبلها وكُسِرت على أصل التقاء الساكنين مع الألف، وفُتِحَتْ مع الواو والياء طلباً للتخفيف مع ثقل الواو وخفَّة الألف لضربٍ من المعادلة، وثَبَتَتْ في الرفع لأنه أول مراتب الإعراب فلا

(١) الورقة ١٨٥ ـ ١٨٦.

بد لك من علامة ثابتة فيه وحُذِفت في الجزم كما تحذف الحركة لأنها مثلُها في الإعراب، وحُمل النصبُ على الجزم لأنه مختص بالفعل الذي هي فيه، ولم يُحْمل على الرفع لأنَّ الاسم والفعل يشتركان فيه»(١).

وسنمضي في كشف آثار العلة في «رصف المباني» ونستطيع أن نقسِمَها إلى الأقسام التالية:

(١) العلة الصناعية:

ونقصِدُ بها استخدام القواعد النحوية التي قررها العلماء، والاستفادة من معطيات أصولِهم، وذلك في دعم الرأي الذي يذهَبُ إليه، وقد ظهرت هذه العلةُ واضحةً في الكتاب، وذلك دليل على أن المؤلف قد وعىٰ قواعد النحو وعياً تاماً وفَقِه أبعادَها وأخذ بناصيتها، وحسبُنا هذه الأمثلة التي توضح هذا النوع من العلة.

أ ـ يرى المؤلف أن لام «لَعَلَّ» زائدة «لأن التخفيف بالحذف إنما بابه الأسماء والأفعال لا الحروف لجمودها وقلة تصرفها، وإنما يخفف منها المضعَّف بالحذف كـ أنَّ»(٢).

ب ـ ويعلل مذهبه في «جَيْرِ» بأنها اسم بمعنى حقاً فيقول: الدليل على ذلك أنها قد نُوِّنَتْ في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية، قال الشاعر:

وقــائلةٍ أسيتَ فقـلتُ جــيرٍ   أَسِــيٌّ إنـني مـن ذاك إنَّــهْ

فهذا التنوينُ وإن كان تنوينَ ضرورة لا يكون إلاَّ في الأسماء التي أصلُها التمكُّن»(٣).

جـ ـ ويرىٰ أن «كأنَّ» بسيطة ومن أدلته:

١ ـ لو كانت مركبة لكانت الكاف حرفَ جر فيلزمها بِمَ تتعلق؟

(١) الورقة ١٦٠ ـ ١٦١.   (٢) الورقة ١١٦.   (٣) الورقة ٨٣.

٢ ـ إنَّ الكافَ إذا كانت داخلةً على «أنَّ» لزم أن تكون وما عملتْ فيه في موضع مصدر مخفوضٍ بالكاف فترجع الجملة التامة جزءَ جملة فيكون التقدير في «كأنَّ زيداً قائم»: كقيام زيد، فيُحتاج إلى ما يتمُّ الجملة، و«كأن زيداً قائم» كلام قائم بنفسه»[١].

د ـ «وأمَّا مَنْ ذهب إلى أن الناصب بعد «إلَّا» في الاستثناء «أنَّ» ففاسد، لأن «أنَّ» حرف والحروف لا تُحْذَفُ ويبقى عملُها لأنَّ عملَها بحكم الشبه للفعل فزادها ذلك ضعفاً مع أنَّ هذا يلزم منه أن يكونَ المستثنى أبداً منصوباً وقد جاء على خلافِ ذلك»[٢].

هـ ـ «يرى المؤلف أن السين حرف استقبال قائم بنفسه وليسَ مقتطعاً من سوف لأن الحرفَ ليس أصلاً في نفسه فلا يُتصرف فيه تصرفَ الأسماء»[٣].

و ـ «ومن العرب من يخفِض بـ «لات» الحين أو ما في معناه مَنْبَهَةً على الأصل من الخفض، إذ ما يختص باسمٍ ولا يكون كجزء منه أصلُه أن يعملَ فيه الجرَّ، قال الشاعر:

طلبــوا صلحَنـا ولات أوانٍ ... فأجبنا أنْ لاتَ حينَ بقاءِ»[٤]

ز ـ يرى المؤلف أن «لَنْ» حرف بسيط، ويَرُدُّ على مذهب الخليل بأنها مركبة من وجهين:

١ ـ لو كانت مركبة من لا أَنْ لم يجز أن يتقدم معمولُ معمولِها عليها في نحو: زيداً لن أضرب، وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب.

٢ ـ لو كانت مركبة من لا أَنْ لكانت «لا» داخلةً على مصدر مقدر من أَنْ والفعل فيكون المعنى في قولك مثلاً: لن يقوم زيد: لا قيام زيد، فتدخل «لا» على المعرفة من غير تكرير، والمبتدأ لا يكون له خبر»[٥].

---

(١) الورقة ٩٨.
(٢) الورقة ٤٤
(٣) الورقة ١٨٩.
(٤) الورقة ١٢٢.
(٥) الورقة ١٣٤.

حـ ـ يرى سيبويه أن «لولا» حرفُ جر في «لولاي» فيردُّ عليه بقوله: «إذا جعلنا لولا حرفَ جر فيجيء حرفان يعملان في معمولٍ واحد، وذلك غير موجودٍ في كلامهم، وأنَّا إذا جعلنا لولا حرفَ جر فتحتاج إلى ما تتعلق به وليس في الكلام ما تتعلَّق به»[1].

ط ـ يعلل رأيه في أن «إيَّا» دِعامة والضمير هو ما بعدها بأمرين:

١ ـ أن «إيَّا» لو كان ضميراً لعاد على شي، ولا يعود على شيء، فَبَطَل كونُه ضميراً.

٢ ـ لا يتبدَّل في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير ولا غيبة ولا حضور، ولو كان ضميراً لتبدَّل بحسَب ذلك، وإنما يتبدل بحسَب ذلك ما بعده وهو العائد على الأسماء فهو المضمر لا غير و«إيا» دعامة[2].

(٢) العلة المعنوية:

ونعني بها تلك العلة التي تحاول أن تسدِّد الحكم باللجوء إلى جانب المعنى دون اللجوء إلى جانب الصناعة ومن ذلك:

أ ـ يذكر لام الاستغاثة فيقول: «ولا يجوز دخول هذه اللام على المضمر، لأن المستغاث به القصد به شهرتُه فلا بد من ذكر اسمه أو شهرته واللام دَلالة على ما أريد به من الاستغاثة»[3].

ب ـ ويقول في الكاف الزائدة الواردة في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾: «ولا يجوز أن تُحْمل هنا على أنها اسم لفساد المعنى لأن التقدير يكون: ليس مثل مثله، فيُثْبَتُ لله تعالى مِثْل ويُنفىٰ عنه مِثْلٌ آخر»[4].

ج ـ «ولا تجتمع «لَنْ» مع السين لأنها مختصة بالإيجاب كما أن «لن» مختصة بالنفي فتناقضا»[5].

---

(١) الورقة ١٣٩. (٢) الورقة ٦٥. (٣) الورقة ١٠٣.
(٤) الورقة ٩٤. (٥) الورقة ١٣٤.

د ـ ويقول عن النصب في جواب «ليت»: «وإنما ذلك لتضمُّنها معنى التمني الذي فيه الطلب، والطلب قد يكون له جواب»[1].

هـ ـ قال بعضهم: المنادىٰ في قوله تعالى ﴿ألا يا اسجُدوا لله﴾ وفي قول الشاعر:

ألا يا اسْلَمي ثُمَّ اسلمي ثَمَّتَ اسلمي

محذوف للعلم به «وهو ضعيفٌ لأن المنادى معتمد المقصد، فإذا حُذف تناقض المراد، فلزم على هذا أن تكون «يا» لمجرد التنبيه من غير نداء»[2].

و ـ وقيل: إنَّ النصب بعد الفاء ضرورة في قول الشاعر:

لنا هضبةٌ لا يَنْزِل الذلُّ وسطَها ... ويأوي إليها المستجيرُ فيُعْصَما

«والصحيح أن فيها معنى جواب الشرط لقوته في البيت، كأنه قال: إن يأوِ إليها المستجير يُعْصَمْ»[3].

ز ـ عَدَّ المؤلف «لا» في قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بيوم القيامة﴾ كأنها ردٌّ لمن قال: لا تجتمع عظام الإنسان ولا تُخْلق مرة ثانية، وكأنَّ المعنى: ليس كما تقولون، ثم أقسم بعد ذلك وهو أولى من أن تُجعل «لا» زائدة في أول الكلام إذ الزيادة مع التقديم متناقضان، إذ لا يقدّم لفظ بابه التأخير إلا اعتناءً به واعتماداً عليه، ولا خفاء بتناقض هذا مع إرادة زواله»[4].

حـ ـ ويتحدث عن العلة في وضع «أل» أولَ الكلمة، ولم تكن في آخرها «وإنما ذلك لشدة اعتنائهم بها لاعتنائهم بمعناها الذي هو التعريف، ولو جعلوها في آخر الكلمة لزال الاعتناء»[5].

ط ـ ويقول في زيادة الميم في «الله» عوضاً من «يا»: «وإنما زيدت للتعظيم في هذا الاسم خاصة»[6]

---

(١) الورقة ١٤٠.
(٢) الورقة ٢١٨.
(٣) الورقة ١٨٠.
(٤) الورقة ١٢١.
(٥) الورقة ٣٦.
(٦) الورقة ١٤٤.

ي - ويتحدث عن الحذف في الحروف فيقول: «فإن وُجِد ما هو على حرفٍ واحد محذوفاً فلقوة دلالة الكلام على حذفه كـ لام كي، إذ «كي» كالعوض منها لإفادتها إفادتها، وإذا ضَعُفَتْ الدَّلالة في الكلام ضَعُفَ الحذف وقَلّ»[1]

(٣) العلة اللفظية الصوتية:

ونقصِدُ بها أن الحكم المقرر على بعض الظواهر إنما كان لعلة تتصل بالنطق الصوتي للتعبير. ومن أمثلة هذه العلة عند المؤلف:

أ - يتحدث عن الميم التي هي بدل من أصل، فمن مواضعها أن تكون بدلاً من التنوين إذا التقت مع الباء في كلمة أخرى نحو: عليمٌ بذاتِ الصدور، «وإنما أبدل التنوين ميماً لكون النون بعيدةً من الباء في المخرج، فلم يمكنهم إدغامها فأبدلوها إلى حرف لا يدغم فيها مراعاةً لها، ويقرُب منها في المخرج، إذ هما من الشفتين فصارت حالة بين حالتين لضربٍ من التخفيف»[2].

ب - ويقول في حذف نون الوقاية من لعلَّ: «فالحذف فيها لثقلها بالطول والزيادة في أولها وإدغام لاميها الأخيرتين»[3].

جـ - كما يقول في بحث نون الوقاية: «وإنما لزمت في الأفعال محافظةً على أن لا يكسر أواخرها لأجل الياء فتثقل مع أصل ثقلها فيتوالىٰ عليها الثقل»[4].

د - «ويحذف التنوين تخفيفاً كقراءة مَنْ قرأ: «ولا الليلُ سابقُ النهارَ»، فقيل لَمَ لم تقل: سابقٌ النهار؟ فقال: «لو قلته لكان أوزنَ» يعني أثقل، فحذفُ هذا التنوين إنما هو للتخفيف خاصة»[5].

هـ - يسمي بعضهم همزة الوصل ألفاً مراعاةً لأصلها من السكون الذي هو مَدٌّ

(١) الورقة ١١٨.
(٢) الورقة ١٤٥.
(٣) الورقة ١٧٢.
(٤) الورقة ١٧١.
(٥) الورقة ١٧٠.

صوت، وبعضهم يسمِّيها همزة مراعاة للنطق بها «وهو الأَيْنَ، ولكِلا الوجهين نظر، والأحسن أن تُسمَّىٰ بما هي عليه في النطق لأن ذلك هو معنى الهمزة»(١).

و - «واو القسم إنما دخلت وخفضت لكونها تقرُب من الباء في خروجها من الشفتين»(٢).

ز - ينتقد المؤلف الفراء حين يجعل «ايمُن» جمعَ يمين فتكون الهمزة عنده همزةَ قطع وهو فاسد لأن تلك الألفَ تسقط في الدَّرْج كسائر ألفات الوصل كما قال الشاعر:

فقال فريقُ القوم لَمَّا نشدتُهم نعم وفريق لَيْمُنُ الله مَاندري»(٣)

حـ - كما يرى الفراء أن «لن» أصلُها لا، أُبْدِل من ألفها نون، فيرُدُّ عليه بقوله: «وهو مردود من حيث إبدالُ الثقيل من الخفيف لأن النونَ مقطع والألف صوت والصوت أخف من المقطع، فإذا أُبْدِلَتْ النون من الألف خَرَجَ من خفة إلى ثقل، وإذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر»(٤).

ط - ويتحدث عن اللام في خبر «إنَّ» فيقول: «فإذا ثَبَتَ أن اللام أصلها في الدخول أن تكونَ قبلَ «إنَّ» ثقل اجتماع حرفين مؤكدين، فأزالوا اللام من ذلك المَحَلّ ووضعوها في موضعٍ لا يكون فيه ثقلٌ وهو الخبر في الأصل، لتأخيره عن الاسم، فقالوا: إنَّ زيداً لقائمٌ»(٥).

ي - ويرى أن أصل اللام السكون، وأمَّا علة الحركة فيها فللابتداء بها إذ لا يُبتدأ بساكنٍ ولا يمكن النطق به فاجْتُلِبَت الحركة لذلك، وحركة اللام الفتح تخفيفاً، إذ الفتحة لا تستثقل مع الضمة ولا مع الكسرة وإذ هي من وسط الفم بين الضمة والكسرة»(٦).

---

(١) الورقة ١٩.
(٢) الورقة ٢٠٠.
(٣) الورقة ٢١.
(٤) الورقة ١٣٥.
(٥) الورقة ١٠٩.
(٦) الورقة ١١٦ - ١١٧.

(٤) العلة العقلية النظرية:

وهي العلة التي تَصْدُر عن العقل، معتمدة على استقراء عام داخلي للصناعة النحوية، وذلك بأن يَفترضَ في ذهنه افتراضاتٍ نظريةً ويمضي في البناء عليها، بحيث يعلل الحكم الذي أصدره تعليلاً أقربَ إلى المنطقية والفرضية، وهذا ما نلمحه في النصوص التالية:

أ - «وإنما كانت صورةُ المثنى والمجموع في الرفع بالألف والواو وفي النصب والخفض بالياء بتقرير لطيف صناعي، وذلك أن الأصل أن يُقال في تثنية المرفوع في الرفع: الزيدَون، وفي النصب: الزيدَان، وفي الخفض: الزيدَين، وتكون الواو كالضمة في الدال في المفرد، والألف كالفتحة فيها والياء كالكسرة فيها، وأن يقال في جمع المذكر السالم في الرفع: الزيدُون، وفي النصب: الزيدَان، وفي الخفض: الزيدِين، فتكون الواو كالضمة في الرفع، والألف كالفتحة في النصب، والياء كالكسرة في الخَفْض، والنونُ في التثنية مكسورةٌ على اللغة المشهورة، وفي الجمع مفتوحة على اللغة المشهورة أيضاً، فَطَرَأَ لهم اللَّبْسُ بين التثنية والجمع في النصب في حال الوقف لسكون النون وفي الإضافة إلى غيرها بحذف النون بها، فحذفوا الألفَ التي من أجلها طرأ اللَّبْس، وحُمِل كلُّ واحد من التثنية والجمع في النصب على لفظ الخفض فيهما لأنهما أخوان في اشتراكهما في الضمير نحو: رأيتك ومررتُ بك ورأيتكما ومررت بكما ورأيتكم ومررت بكم، وفي كونهما لا يكونان إلا بعامل لفظي بخلاف الرفع فإنه لا يشترك مع الخفض في صيغة ضمير ولا في لزوم العامل اللفظي إذ يكون باللفظي نحو «قام زيد»، وبالمعنوي نحو: زيد قائم، مع أن الخفض خاص بالأسماء، والرفع يكون في الأسماء والأفعال، والتثنية والجمع خاصَّان بالأسماء فوقَعَتْ النسبة والتوافق، ثم إنهم قلبوا واو المثنى ألفاً في الرفع لأنهم يقلبون الألف من الواو في «ياجَلُ» والأصل «يَوْجَل» لأجل الفتحة في الحرف الذي قبل الواو، وصار: الزيدان في الرفع، والزيدَين في النصب والخفض، والزيدُون في

الرفع والزيدِين في النصب والخفض»[1].

ب ـ «إنما اختصت «إلى» بالخفض لما بعدها لأن الأسماء العُمُدَ اختصت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها، والفضلات اختصَّتْ بالنصب لأنها ثوانٍ عن العمد إذ هي متممة للكلام، وما كان منها بواسطة موصلة فهو أضعفها وهو الجار والمجرور فأُعطِي الثالثَ عن العمدة والثانيَ عن الفضلة التي بغير واسطة وهو الخفض»[2].

جـ ـ ويتحدث عن التاء في الضمائر المنفصلة: «وفُتِحَت هذه التاء في التذكير لأنه قبل المؤنث وثانٍ على المتكلم، فأُعطي ثانيَ الحركات وهي الفتحة، إذ هي بعد الضمة، وكسرت في المؤنث لأنه الثاني عن المذكر والثالث عن المتكلم، فأُعطي الكسرة التي هي في الدرجة الثالثة من الضمة وهي من الياء المنسفلة في المخرج»[3].

(٥) أنواع أخرى من العلل:

أ ـ قد يعتمد المؤلِّفَ في علته على الخط والرسم، وهي في الحقيقة عِلَّةٌ واهية لأنها مما يصطلح عليه الناس، وليست من أدلة اللغة. يقول: «والدليل على أن الألفَ هي الهمزة أنَّا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورة تحرَّكت من الضم أو الفتح أو الكسر كتبناها ألفاً»[4].

ب ـ وقد تكون علتُه نابعةً من وَرَعِه وتديُّنه، فهو يتكلم على خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غَسْل الأيدي والكعبين في غَسْل الأرجل في الوضوء، فيقول: «فَمَنْ يرى أن ما بعد «إلى» فيما قبلها داخلٌ أَوْجَب الغَسْل، ومَنْ لم يَرَ ذلك لم يوجبه، والأحسنُ إيجابُ غَسْلهما لأن الغَسْلَ أحوطُ وهو يرفع الخلاف ويُبْرىء الذمة مِنْ وهم إرادة ذلك شرعاً»[5].

---

(١) الورقة ١٢ ـ ١٣.
(٢) الورقة ٣٩.
(٣) الورقة ٧٩ ـ ٨٠.
(٤) الورقة ٦ ـ ٧.
(٥) الورقة ٣٩.

وقبل أن نختِمَ موضوع العلة نودُّ لو نسجل الملاحظتين التاليتين:

١ ـ المؤلف على الرغم من ولوعه الشديد بالعلة بجميع أنواعها يرفض التكلف في التأويلات. فأبو عبيدة يرى أن «لات» أصلها: لا، وزيدت التاء للوقف فقيل: لات، ثم أُجْري الوقف مُجرى الوصل، فأُثبتت وحُكِم لها بحكم هاء التأنيث. ويتعقبه المؤلف بقوله: «والصحيح أن التاء حرف تأنيث للفظه كمثلها في «رُبَّتَ وثَمَّتَ» وما ذكر أبو عبيدة متكلف»(١).

والأخفش يجعل «ما» المصدرية اسماً ويعيد عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غيرَ متعدٍّ، وكذلك إن كان الفعل متعدياً، فإذا قلت: أعجبني ما صنعت فتقديره عندَهم: ما صنعته، فالهاء تعود على «ما» التقدير عندهم: الصنع الذي صنعته «وهذا تكلف لا ضرورةَ تدعو إليه»(٢).

وثَمَّةَ تأويلات كثيرة لقوله:

يا حَبَّذا عينا سُلَيْمى والفما

ونجد المؤلف يختار منها ما هو بعيدٌ عن التكلف «فقال بعضهم: أراد الفمان أو أراد الشفتين، وقال بعضهم: هو منصور بفعل مضمر كأنه قال: وأحب الفما أو أمدح الفما وهو الأحسن. وقال بعضُهم: أراد الأنف والفما فثناهما بالتغليب لقرب ما بينهما وتلازمهما كما قالوا: القمران في الشمس والقمر، ثم حُذِفَت النون ضرورةً، وهذان تكلفان لا يُحتاج إليهما. والقولُ الثاني أجرى على الأصول من القولين: الأولِ والآخر»(٣).

٢ ـ إنَّ جَرْيَ المؤلف وراء العلة لا يجعله قاصراً عن الاعتراف بأن بعض ظواهر اللغة لا تحتمل التعليل. فمن مواضِع النون أن تكون في بنية الكلمة من لفظها نحو: نِفْرِجَة ونِبْراس «ويوقف فيها مع السماع ولا تُعَلَّل لأنها مبدأ لغة»(٤).

(١) الورقة ١٢٢.
(٢) الورقة ١٤٨.
(٣) الورقة ١٦٢.
(٤) الورقة ١٥٦.

ومن مواضع الميم أن تكون في أول الكلمة زائدة نحو: مَضْرب، وقد ثَبَتَ بالاشتقاق أنَّ الميم زائدة «ولا يُسْأَلُ لِمَ ذلك لأنه مبدأ لغة فلا يعلل»[1].

وهكذا رَصَدْنا موقف المالقي من العلة، فوجدناه يهيم بها ويُؤْثِر أن يجري وراءها في كل حكم يقرره أو قاعدة يبيِّنها، والواقع أن مثلَ هذه الطريق، ومثل هذا المبدأ هو الذي أوحى لابن مضاء أن يرفع رايةَ الثورة على التعليل والقياس وما اعتمده النحويون في أصولهم.

٧ ـ آثار المنطق في الكتاب:

ذكرنا في أثناء عرض ملامح ثقافة المؤلف أنه شارك في علوم المنطق ودرسها دراسة مستفيضة، بل إن صاحبَ «الإحاطة» يزيد على ذلك بقوله «وشارك في المنطق على رأي الأقدمين»[2] فهو إذاً لم يقتصر على الاطّلاع، وإنما كان له مشاركة في اتجاه معين من تلك الاتجاهات التي كانت تسود في عصر المؤلف، وقد أفاد من تلك العلوم في كتابه، إذ إننا نجد بصماتٍ واضحةً لها نستطيع أن نحدِّد معالِمَها بما يلي:

(١) القانون النحوي وتطبيقاته:

وصل النحو العربي إلى الأندلس ناضجاً ـ كما ذكرنا ـ بعد أن رسم صورتَه العامة نحاة المشرق ووضعوا له قواعده وأصوله، غير أننا نلمح ارتقاءً في هذه القواعد، فترتفع إلى درجة القانون، وهذا في الحقيقة من آثار تفاعل علم النحو بعلم المنطق، فقد أمسك المالَقي بقوانين معينة رسم حروفَها أولاً، ثم راح يطبقها كلما وجد إلى ذلك سبيلاً، وذلك بعقلية العالم الذي يضع دستوره، ثم يمضي في تطبيقه على ظواهر المادة التي يعمل فيها، فإن وَجَد قانونَه يقف عن التطبيق في ظاهرةٍ ما حاول أن يجد له مخرجاً وتأويلاً، ومن هذه القوانين:

---

(١) الورقة ١٤٢.

(٢) الإحاطة ١/ ٧٩.

١ ـ «ما اختصَّ بفعل طالباً له خاصةً ولم يكن كجزء منه كالسين فَحَقُّه أن يعمل الجزم»[١]. وهو في حديثه عن «لا الناهية» يقول: «وإنما جزمت في هذا الموضع لأنها اختصَّت بالفعل ولم تكن كجزءٍ منه نحو السين وسوف، وكلُّ ما اختصَّ بالفعل ولم يكن كجزء منه فبابُه الجزم المختص بالفعل»

وفي حديثِه عن السين يقول: «وهو حرف استقبال مختص بالفعل المضارع كجزء منه ولذلك لم يكن عاملاً»[٣].

٢ ـ «كلُّ ما كان من الحروف مختصاً باسم طالباً له لا كجزء منه كالألف واللام فحقُّه أن يعمل الخفض»[٤].

وفي حديثه عن «حتى» يقول: «مَنْ قال إنَّ «حتى» تنصِب بإضمار «أنْ» بعدها راعى أنهم وجدوا «حتى» خافضةً ولا يخفض إلا ما يختص بالاسم، فلما دخلت علموا أنه لا بد من تقدير «أنْ» لتصيِّره إلى المصدر المخفوض الذي اختصت به فخفضته، ولا تضطرب فتكون مختصةً غير مختصة وهذا تناقض»[٥].

ويتحدث عن «لات» فيقول: «ومن العرب مَنْ يخفض بها الحين أو ما في معناه مَنْبَهةً على الأصل من الخفض، إذ ما يختص باسمٍ ولا يكون كجزء منه أصلُه أن يَعْمَل فيه الجر، قال الشاعر:

طلبـوا صلحَنـا ولات أوانٍ ... فـأجبنا أنْ لاتَ حـين بقاء[٦]

وقد يلاحظ المؤلف أن أداةً ما لا ينطبق عليها القانون مع أنها مختصة بالاسم. فيحاول أن يجد لذلك تعليلاً، يقول في «إنَّ»: «وكان حقها وحقُّ أمثالها من الحروف التي تعمل عملَها أن تخفض الاسمَ بعدها لأنها اختصَّت بالأسماء ولم تكن كجزء منها، وكل ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الخفض كحروف الجر، إلا أنَّ «إنَّ» وأخواتِها أشبهت الأفعال

(١) الورقة ٣٩ ـ ٤٠.
(٢) الورقة ١٢٤.
(٣) الورقة ١٨٩.
(٤) الورقة ٣٩ ـ ٤٠.
(٥) الورقة ٨٥ ـ ٨٦.
(٦) الورقة ١٢٢.

المتعدية إلى مفعول به واحد نحو: ضرب زيد عمراً، بكونها طلبت اسمين بعدها كطلبها لهما وتضمنتهما كتضمنها وإن اختلفا فيه، فعملت ذلك العملَ لشبهها له فيما ذكر»[1].

٣ ـ «وما لم يختَّص باسم ولا فعل فلا يعمل فيه إلا بشبه ما»[2].

وهو في أثناء حديثه عن «إنْ» النافية يقول: «وتدخُل على الأفعال والأسماء ولا تؤثر فيها لأنها ليست بمختصة وما لا يختصُّ لا يَعمل»[3].

ويقول في حديثه عن «هـل»: «غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء أو الأفعال وما لم يختص لم يعمل»[4].

ويقول في «لكنَّ»: «ولم يُسْمَعْ لها عمل مع التخفيف عند أحد من النحويين، وعِلَّتهم في ذلك عدمُ اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال ولا يعمل إلا ما يختص»[5].

ويقول في «ما»: «ومذهب بني تميم أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس، وإنما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال وما لا يختص بل يَدْخُل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل»[6].

٤ ـ «العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمن للتأثير في المستدعي»[7]. ومن أمثلة تطبيق هذا القانون:

- يرى بعضُهم أن العامل في فعلَيْ الشرط والجزاء هو الأداة، ويرى بعضُهم أن العاملَ في الشرط الأداة والعامل في الجزاء الأداة والفعل الأول. ويرى بعضهم أن العامل في الأول الأداة والعامل في الثاني الأول. «والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معاً لأن العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمن

(١) الورقة ٥٥.
(٢) الورقة ٣٩ ـ ٤٠.
(٣) الورقة ٥٠.
(٤) الورقة ١٩٣.
(٥) الورقة ١٢٩.
(٦) الورقة ١٤٧، وانظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص ٢٧٨ فهو يفصِّل في هذه القوانين الثلاثة.
(٧) الورقة ٧٠.

للتأثير في المستدعي، فعلى هذا لا يصحُّ عملُ فعل في فعل لأنه لا يتضمنه بنفسه ولا يستدعيه فَبَطَلَ القول الثالث، ولا عاملان في معمول واحد لأن كل واحد منهما لا يطلبه من حيث طلبه الآخر فَبَطَل القول الثاني»[١].

- يرى سيبويه أن الناصب للاسم بعد «إلا» الفعلُ قبلَ «إلا» بواسطتها. ويرى بعض الكوفيين أنَّ الناصبَ «أنَّ» مقدرة بعد «إلا». ويرى المبرد أن العامل فيه إلا. «والصحيح مذهب سيبويه لأن الفعلَ الذي قبل «إلا» هو الطالب للاسم بعدها والمتضمن له ولولاه لم يكن، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عملَ إلا بذلك»[٢].

- ويقول في «إذَنْ»: «وإنما عملت حيث عملت لطلبها المعمول واعتماد الكلام عليها، وإنما لم تعمل لأن الاعتماد عليها في الجوابية خاصة مع عدم طلبها لما تعمل فيه، والعمل لما يعمل في العربية إنما هو لتضمن المعمول»[٣].

٥ - «**التركيب فرع عن البساطة فلا يُدَّعَىٰ إلا بدليل قاطع**»[٤]. وبناء على هذا نجد المؤلف يتخذ مذهب البساطة في «لن» فيَرُدُّ على الخليل الذي يراها مركبة من «لا أنْ» بالرد الصناعي إضافة إلى أنه يمهد لردِّه بذكر هذا القانون[٥].

وهو في «كَأَنَّ» يتخذ موقف البساطة ويرفض مذهب التركيب «لأنَّ الألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طارىء، فالالتفاتُ إلى الأصل أحسن إذ لا ضرورةَ توجب التركيب ولا قطع بموجبه»[٦] ثم يمضي في دعم مذهبه.

٦ - «**الحروف لا يوضع بعضها موضعَ بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر أو مردوداً إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر أو مردوداً إليه بوجه ما**»[٧].

(١) الورقة ٥٠.
(٢) الورقة ٤٤.
(٣) الورقة ٣٤.
(٤) الورقة ١٣٤، وانظر: المرتجل ٢٥٢.
(٥) الورقة ١٣٤.
(٦) الورقة ٩٧ - ٩٨.
(٧) الورقة ١٧٥.

ومن تطبيقاته على هذا القانون قولُه: «أَنْ تكون اللام بمعنى «إلى»، وذلك قياس لأن «إلى» يقرُب معناها من معنى اللام وكذلك لفظها»[1].

وقوله: «أن تكون اللام بمعنى «بعد» وهو موقوف على السماع لقلته»[2].

وقوله: «أن تكون اللام بمعنى بَعْد وهو مسموع لا يقاس عليه لبُعْد معنييهما ولفظيهما»[3].

٧ ـ «ما يتضمن معنى حرف يُبنَى ما لم يمنعه من ذلك مانع»[4] وفي تطبيقه على هذا القانون يقول: «وإنما بُني اسم لا النافية للجنس لأنه افتقر إلى «مِنْ» مقدرةً قبله، فلمّا حُذِفت «مِنْ» وتَضمنَّها ما بعدها بُنِي لذلك لأنه ما يتضمن معنى حرفٍ يُبنى ما لم يمنعْه من ذلك مانع»[5].

٨ ـ «إذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبلَه صَحَّ لنا أن نَدَّعيه»[6]، ولذلك يقول في «كأيِّنْ»: «وهي مركبة من كاف التشبيه وأيّ الاستفهامية إلا أنهما جُعِلا لفظاً بمنزلة «كم» الخبرية»[7]. ويَرُدُّ على مَنْ قال: إنَّ «مهما» في الشرط مركبة من مَهْمَهْ بمعنى اكفف «وهذا معنى لا يَصِحُّ بقاؤه في الشرط، فإذا جعلناها مركبة من ما ما وأبدلنا ألف ما الأولى هاءً صَحَّ لنا ذلك لأن معنى «ما» الشرطية موجود في التركيب كما كان قبلَه»[8].

ولكن المؤلف قد يقف عن تطبيق هذا القانون إذا كان ثمة إشارات صناعية: فقد اختلفوا في «كأنَّ» هل هي حرف مركبة أو بسيطة؟ يقول: «وقد قلنا إنه إذا وُجِد المعنى الذي كان في الإفراد مع التركيب صَحَّ إدعاؤه، ولكن هنا يعضد في البساطة مذهب الأكثرين لوجوه، منها أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرفَ جر فيلزمها: بم تتعلق قبلها؟ ولو كانت الكاف داخلة على «أنَّ» لزم وجود المصدر المخفوض بالكاف فَترجِعُ الجملة التامة «كأن زيداً قائم» جزءَ جملة «كقيام زيد»[9].

---

(١) الورقة ١٠٣.
(٢) الورقة ١٠٤.
(٣) الورقة ١٠٤.
(٤) الورقة ١٢٣.
(٥) الورقة ١٢٣.
(٦) الورقة ٩٥.
(٧) الورقة ٩٥.
(٨) الورقة ٩٥.
(٩) الورقة ٩٧ ـ ٩٨.

وحسبنا ما ذكرنا» دليلاً على ما نذهب إليه.

(٢) الجدل المنطقي:

المالقي في رصفه مولع بضروب الجدال، سواء في تثبيت ما يراه من القواعد أم في الوقوف أمام الخصوم وردِّ مذاهبهم. ونستطيع أن نلمحَ بعض مظاهر هذا الجانب في النقاط التالية:

أ ـ فهو قد يَعْرِض رأي الخصم بكل تفاصيله وأدلته، ثم ينبري للردِّ عليها فقرة فقرة. وهذا ما كان في باب «أل»، حين ذكر أن الخليل يزعُم أنها حرف واحد بجملته بسيط، وليست اللام زيدت عليها ألفُ الوصل. يقول: «واستدلَّ على ذلك بقطع الهمزة بعدها في قولهم: ياألله، وبالوقف عليها معاً من غير ما بعدهما في قول الشاعر:

عَجِّلْ لنا هذا وألحقنا بذال

وقطعها في قوله في أول العجز بعده:

الشحمِ إنَّا قد مَلِلْناه بَجَلْ

وبالوقف عليها في نصف البيت كقوله:

يا خليليَّ اخبرا واستخبرا ألـ منزلَ الدارسَ عن حَيٍّ حِلالِ

وبأن اللامَ لا تنفصِل عن الهمزة ولا تنفصِلُ الهمزة عنها. وقطعُها في الابتداء وسقوطُها في الدَّرْج عنده لكثرة الاستعمال» وبعد أن عرض المؤلف أدلة الخليل ينبري فيرُدُّ عليها فِقْرة فِقْرة[١].

وقد يعرِض آراء النحويين في مسألةٍ ما ولكنه لا يأخذ بأحدها وإنما يخرُج برأي جديد كأنه توفيق وتركيب لهذه الآراء، أو يكون الرأي الذي يذهب إليه جديداً يختلف عما عرضه، يقول:

(١) الورقة ٣٤ ـ ٣٥.

«واختلف النحويون في «مُذْ» فقال بعضُهم: هو حرف قائم بنفسه لأنه مبني لا يُطلب له وزن. وقال بعضُهم: هو مقتطع مِنْ «منذُ» لأنه إذا صُغِّر قيل «مُنَيْذ». والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من «منذ» بدليل التصغير الذي يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وإذا كان حرفاً فهو قائم بنفسه لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل»[1].

واختُلِف في الواو إذا عَطَفَت اسماً على اسم: فذهب بعضهم إلى أنها تنوب مناب العامل، وذهب بعضهم إلى أنها لا تنوب، وذهب بعضُهم إلى أنه إنْ كان الفعل لاثنين فأزيد فهي تنوب منابَ العامل وإلا فلا تنوب منابَه «وهذه الأقوالُ كلها عندي مدخولة، والذي ينبغي أن يقال وهو الصحيح إنْ شاء الله: إن الواو في عطف المفردات واسطة موصلة عملَ العامل قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك»[2].

ب ـ وهو بعد أن يحكم على أمرٍ ما يستعرِض الاحتمالات التي قد تنقُض هذا الحكم الذي قرره ويَمْضي في بيان فسادِها، وذلك لتثبيتِ ما قرره، فالكاف التي في أسماء الاشارة وفي هاءك ـ ممدودةً ومقصورة ـ وفي النجاءَكَ حرف لا موضع له من الإعراب، «وذلك لكونها ليست صيغة ضمير مرفوع، وإنما هي صيغة ضميرٍ منصوب أو مخفوض، والنصب لا حَظَّ له فيها بعد أسماء الإشارة لأنها ليست عوامل في المفعول به، وبعد «ها» لأن مفعولَها يأتي بعد ذلك، ولا تحتاج إلى مفعولين، وبعد «النجاء» لأنها في معنى انجُ فهي لا تتعدَّى، ولا يَصِحُّ الخفض بعد أسماء الإشارة بالإضافة لأنها معارف بالإشارة، فَبَطَل العمل جملةً فلم يكن لها محلٌّ من الإعراب فهي حرف»[3].

وقد يقرر قاعدة ما، ثمَ يتصوَّر ما قد يقف أمامها من اعتراضات،

---

(١) الورقة ١٥٢.

(٢) الورقة ١٩٦ ـ ١٩٧، وانظر: الورقة ٧٦ ـ ٧٧.

(٣) الورقة ٩٦، وانظر: الورقة ٩٧.

فيجيب عنها. فنون الوقاية تلزم في الأحرف المشبهة بالفعل لأنها أشبهت الأفعالَ في العمل بالتضمن وعدد الحروف وفتح أواخرها. فإن قيل: قد قيلت بنون واحدة فليست لازمة. قيل: أمَّا «إنَّ ـ وأنَّ ـ وكأنَّ ـ ولكنَّ «فجاءت بنون واحدة هي نون الوقاية وحذفت النون الأصلية لثقل اجتماع النونين، ونون الوقاية لم تحذف لأنها جُعِلَت لمعنى، وأما «ليت» فهي لازمة إلا في الضرورة»[1].

جـ ـ وهو مولع بالتقسيم، بأن يعرِضَ الاحتمالات الواردة في عرض الحرف ثم يناقش كل احتمال ويوضح ما يدخُل من أحكام تحته:

يقول في «أل»: «تنقسم قسمين: قسم لا بد منها في الكلمة، وقسم تكون فيه زائدةً، فالقسم الذي لا بد منها فيها تنقسم قسمين: قسم تكون فيه اسماً وقسم تكون فيه حرفاً، فالذي تكون فيه اسماً المشتقات، والذي تكون فيه حرفاً الأسماء غيرُ المشتقات»[2].

ويقول في «حتى»: «لا يخلو «حتى» وما بعدها من الفعل من أن يقعا خبراً لذي خبر أو لا يقعا، فإن وقعا نصبتَ الفعل لا غير، وإن لم يقعا فلا يخلو أن يكون ما قبل «حتى» سبباً لما بعدها أو لا يكون، فإن كان فلا يخلو أن توجبَه أو تنفيَه، فإن أوجبته فلا يخلو أن تكثره أو تقلله أو لا تكثر ولا تقلل...»[3].

ويقول في «إلَّا»: «الاسم الواقع بعد «إلَّا» لا يخلو أن يكون في استثناء متصل أو استثناء منقطع، فإن كان في استثناء متصل فلا يخلو أن يكون المستثنى مقدَّماً أو لا يكون، فإن لم يكن فلا يخلو أن تكرر «إلَّا» أو لا، فإن لم تكرر فلا يخلو أن يتفرغ العامل الذي قبلها للعمل فيما بعدها أو لا يتفرغ، فإن تفرغ فلا يخلو أن يكون ذلك العامل رافعاً أو ناصباً أو خافضاً...»[4].

---

(١) الورقة ١٧١.

(٢) الورقة ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) الورقة ٨٦.

(٤) الورقة ٤١، وانظر: الورقة ٣١، ١٩٩ ـ ٢٠٠.

د ـ ومن مظاهر الجدل المنطقي أنه حين يَرُدُّ على الخصم يطالبه بالدليل على ما يذهب إليه. فقد زعم بعض الكوفيين أن «إذَنْ» مركبة من إذْ وأنْ، «وهذا فاسد لأن الأصلَ في الحروف البساطة، ولا يُدَّعى التركيب إلا بدليل قاطع»[1]

ويرى سيبويه أن «إذْ» الشرطية حرف، وغيرُ سيبويه يجعلها ظرفاً على أصلها في غير باب الجزاء. «والصحيحُ مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها ولم يقم دليل على القطع باسميتها كما دخل فيها في غير باب الجزاء»[2].

وقال بعضهم: إنَّ السين مقتطع من سوف. «وليس بصحيحٍ لأن الاقتطاع دعوى بلا برهان فلا يُلتفت إليها»[3].

هـ ـ وقد يكون رَدُّه على الخصم مبنياً على تصور النتائج التي ستعقب الرأيَ الذي يَدَّعيه الخصم. فالخليل يرى أن «كأنَّ» مركبة، فيردُّ عليه المؤلف بقوله: «لو كان مركباً لكانت الكاف حرفَ جر، فيلزمها بم تتعلق قبلها؟ ولو كانت الكاف داخلةً على «أنَّ» لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف فترجِع الجملة التامة جزءَ جملة، فيكون التقدير في كَأَنَّ زيداً قائم: كقيام زيد، فيحتاج إلى ما يتم الجملة»[4].

ويرى الخليل أن «لَنْ» مركبة من «لا أنْ» ويرد عليه المؤلف بقوله: «لو كانت مركبة من لا أنْ لم يجز أن يتقدم معمول معمولها عليها في نحو: زيداً لن أضرب، ولو كانت مركبة لكانت «لا» داخلة على مصدر مقدر من «أنْ» والفعل فيكون المعنى في «لن يقوم زيد»: لا قيام زيد فتدخل «لا» على المعرفة من غير تكرير»[5].

و ـ وهو في معرض جداله مع الخصم، يحاصِره ويَسُدُّ عليه الأبواب التي قد

(١) الورقة ٣٣ ـ ٣٤. (٢) الورقة ٢٩.
(٣) الورقة ١٨٩. (٤) الورقة ٩٨. (٥) الورقة ١٣٤.

ينفُذُ منها. فمن المعروف أن النصبَ هو الشائعُ بعد «ما خلا» و«ما» مصدرية «أمَّا الجَرْمي فهو يخفض بها ويجعل «ما» زائدةً، فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد لأن «ما» لا تكون زائدة أول الكلام لأنها ضد الاعتناء، وإن كان يَحْكي ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه»(١).

ز ـ ومن مظاهر المنطق في جداله أنه ينزِعُ إلى الدقة في التعبير، فقد يعرض رأي النحاة في أداة من الأدوات، ولكنه يشعر أن هذا الرأي لا يوفِّي استعمالاتها كافة فيمضي في تفصيل أحكام هذه الأداة، يقول:

«الموضع الأول لـ «لو» أن تكون حرف امتناع لامتناع، كذا قال النحويون كلهم. وأرى أن تفسير معناها بهذا إنما هو في الجمل الواجبة، فيقال: فيها: إنها تكون حرفَ امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين موجبتين، وحرفَ وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيتين، وحرفَ امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية، وحرفَ وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة»(٢).

ويتحدَّث عن «لولا» فهي تكون حرف امتناع لوجوب «كما قال النحويون في تقسيم معناها في هذا الموضع. والصحيح أن تفسيرها بحسَب الجمل التي تدخُل عليها، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوبٍ لوجوب، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع»(٣).

حـ ـ وقد يَدْعَم رأيه الذي يذهب إليه بنصوص من الخصم ذاته. فسيبويه يرى أن «ليس» فعل والفارسي يراها حرفاً «والذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجِدَتْ بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنها حرف، وإذا وُجدت بشيء من خواص الأفعال قيل: إنها

(١) الورقة ٨٧. (٢) الورقة ١٣٥. (٣) الورقة ١٣٧.

فعل، ألا ترى أن أبا علي قد ذكر في كتاب «الايضاح» وغيرِه أنَّ «ما» النافية إنما عَمِلَت بشبهها لـ «ليس» فجعل «ليس» أصلاً في العمل و«ما» فرعاً، وليس ذلك إلا لتغليبه عليها حكم الفعلية، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يُشَبَّه بها «ما»[1].

والطريقة نفسُها يسير عليها المالَقي مع المبرد. فـ «بل» حرف عطف مُشَرِّك ما بعدَه معَ ما قبله في اللفظ وليس في المعنى، نحو: قـام زيد بل عمرو، وما قام زيد بل عمرو، فالقيامُ في كلا الحالين للثاني، وإنْ ظهرت أداةُ النفي بعدها مع الفعل فيكون الإضراب عن النفي للأول وجعله للثاني نحو: ما قام زيد بل ما قام عمرو. وخالف المبرد وزعم أنَّ «بل» تُضْرِب عن الأول إثباتاً وتثبته للثاني، وتضرِبُ عن الأول نفياً وتثبته للثاني، فالقائم عمرو في «قام زيد بل عمرو»، ونفيُ القيام عن عمرو في «ما قام زيد بل عمرو». ويتعقَّب المؤلف كلام المبرد بقوله: «ومذهبه لا يصح لأنَّ «بل» عندنا وعندَه ليس حرف عطف مشركاً في المعنى، وإنما هو في اللفظ خاصة، فلا يُقَدَّر بَعْدَها غيرُ الفعل من غير نفي، وقد اتفق معنا في «ما» الحجازية أنَّا إذا عطفنا على خبرها خبراً آخر ببل ارتفع نحو: ما زيد قائماً بل قاعدٌ، وكان ينبغي على مذهبه أن يجيز النصب في «قاعد» على تقدير «ما» أخرى، ولا يقول به فَدَلَّ على تناقض كلامه»[2].

ط ـ وهو حين يَفْرُغُ من جَدله مع المذاهب والآراء التي عرض لها قد يلخص النتيجة التي انتهىٰ إليها بعد جداله. ففي المنصوب بعد «إذَنْ» آراء مختلفة: فبعضهم يقول: إنَّ النصبَ بإضمار «أنْ» بعدَها، وبعضهم يقول: «إنها تنصب بنفسها ثم يعرِض رأي مَنْ يقول إنها مركبة، ورأيَ مَنْ يقول إنها بسيطة» ثم يقوم بتفنيد الآراء التي لا يأخذ بها، ويقول في خاتمة المطاف «وإذا فَسَدَ المذهبان صَحَّ مذهب الجماعة من البساطة والعملِ بنفسها»[3].

(١) الورقة ١٤١. (٢) الورقة ٧٢ ـ ٧٣. (٣) الورقة ٣٤.

(٣) المراتب:

حاول المالَقي أن يضع مراتبَ لبعضِ الحروف تأخذ شكلاً متدرجاً. وهو يعتمد على هذه المراتب في تعليل كثير من مظاهر العمل النحوي، فما احتَلَّ المرتبةَ الأولى قد يعملَ أكثر من غيره، وما احتلَّ المرتبة الثانية يضعفُ عملُه بالقياس إلى المرتبة الأولى ويَقوىٰ بالقياس إلى المرتبة الثالثة وهكذا، وسنحاول الآن أن نعرِضَ طرفاً من هذه المراتب التي هي في الحقيقة من آثار دراسة شيخنا لعلوم المنطق.

أ ـ مراتب حروف القسم: يقرر المؤلف أن التاء لا تَدْخُل إلا في اسم الله خاصة «ولَمَّا رأينا الواو تدخل على اسم الله وغيره من الظواهر رأينا الباءَ تدخُل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات علمنا أن للتاء مرتبةً ثالثة ضعفت بها عن أن تكون مثلَها، فعلمنا أنها ثالثة عن الباء ثانية عن الواو في الاستعمال فأجريتُ مُجرىٰ الباء في الخفض وأُجريت الواو مُجراها في ذلك، والواو ثانية عن الباء لأنها من الشفتين مثلها، والتاء ثانية عن الواو لأنها بدل منها في بعض المواضع»(١).

ب ـ مراتب الحركات في الضمائر المنفصلة: «وفُتِحت التاء ـ في الضمائر المنفصلة ـ في التذكير لأنه قبل المؤنث وثانٍ على المتكلم، فأُعطِي ثانيَ الحركات وهي الفتحة، إذ هي بعد الضمة، وكُسِرت في المؤنث لأنه الثاني عن المذكر والثالث عن المتكلم فأُعطي الكسرة التي هي في الدرجة الثالثة من الضمة، وهي من الياء المتسفلة في المخرج»(٢).

جـ ـ مراتب الأسماء: «إنَّما اختصت ـ الباء ـ بالخفض لِما بعدها لأن الأسماءَ العُمُدَ اختصت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتمادِ عليها، والفضلات اختصت بالنصب لأنها ثوانٍ عن العمد، إذ هي متممة للكلام، وما كان منها بواسطة موصلة فهو أضعفها وهو الجار والمجرور، فأعطي الثالث عن العمدة والثاني عن الفضلة التي بغير واسطة وهو الخفض»(٣).

---

(١) الورقة ٨٠. (٢) الورقة ٧٩ ـ ٨٠. (٣) الورقة ٣٩.

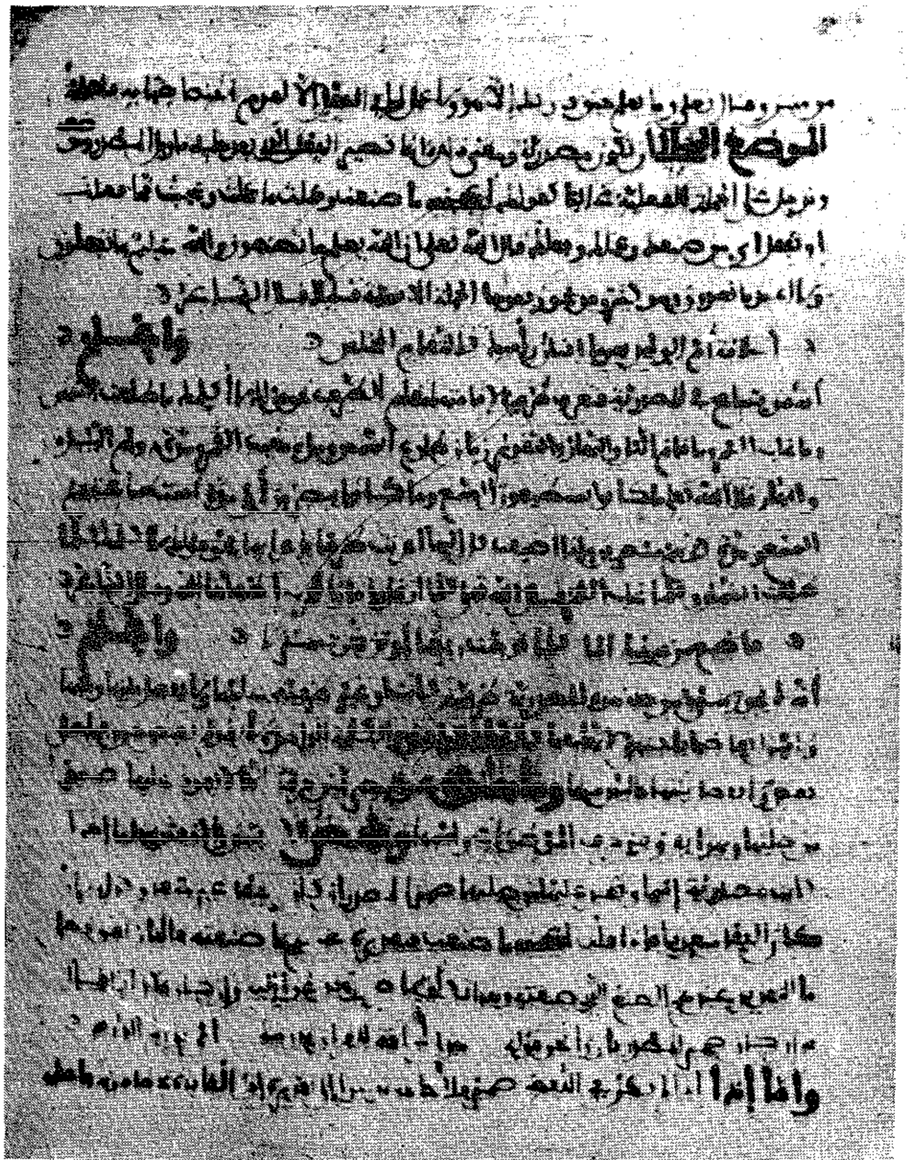
ونرجو أن نكون قد بلغنا الغاية في الاستدلال على بصمات المنطق في «رصف المباني».

* * *

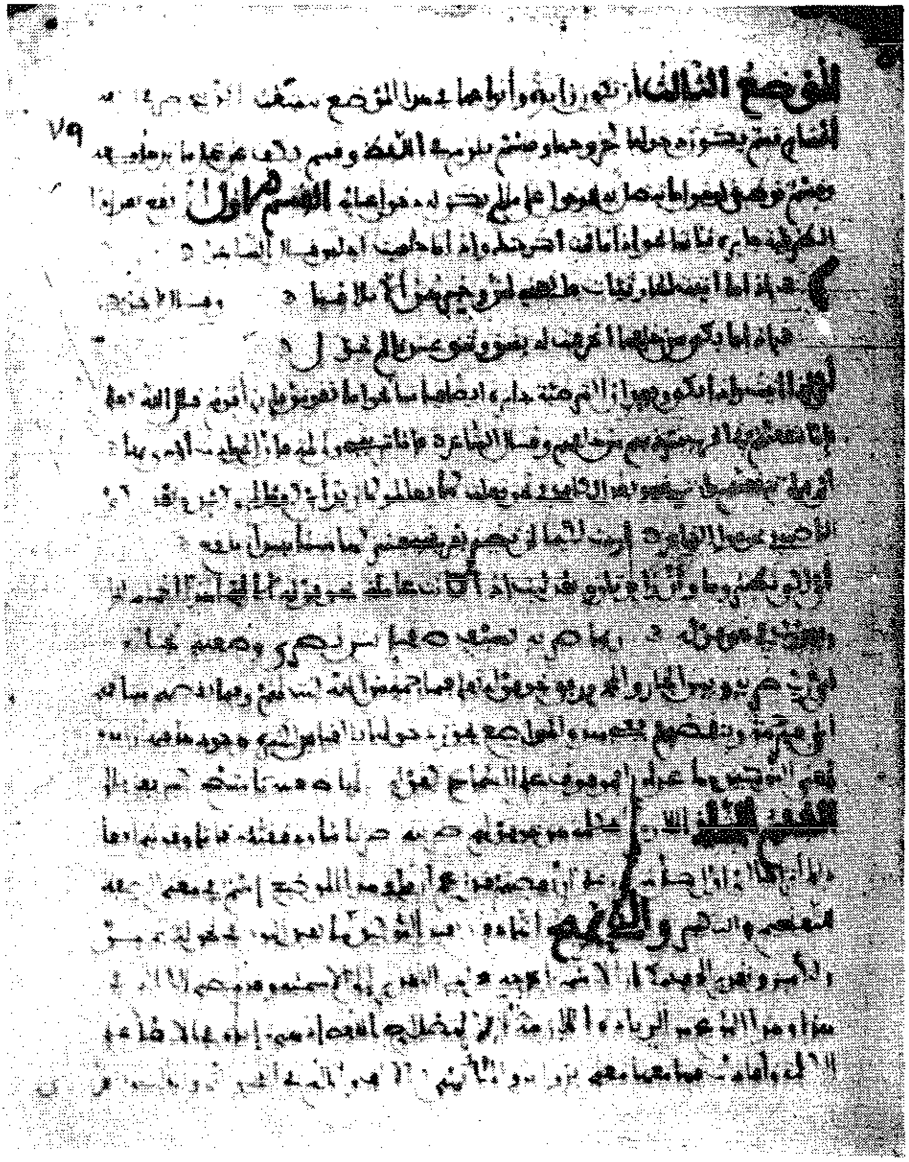
٨ ـ خاتمة:

وهكذا وضعنا النقاط الحروف فعرضنا الكتـاب، وكشفنا عن مـوضوعِـه وأوضحنا منهجَه الذي سار عليه، ثم دَرَسْنا مذهبه فيه فتبيَّنَ لنا أنه كان بَصْريٌّ المذهب وإن لم يأتِ بجديد يضيفه إلى بضاعة وصلت إلى النضج والاكتمال. وذكرنا له بعضَ المواقف مع علماء العربية، فكان يأخذ من آرائهم ما يجده منسجماً معِ علته وقياسه. ثم أوضحنا موقفه من أصول هذه الصناعة، وذلك من خلال القياس والسماع والإجماع والاستصحاب. وقد لاحظنا أنه كان هائماً في العلة فعرضنا لأنواع العلة في كتابه، وانتهينا أخيراً إلى الكشف عن آثار المنطق في الكتاب.

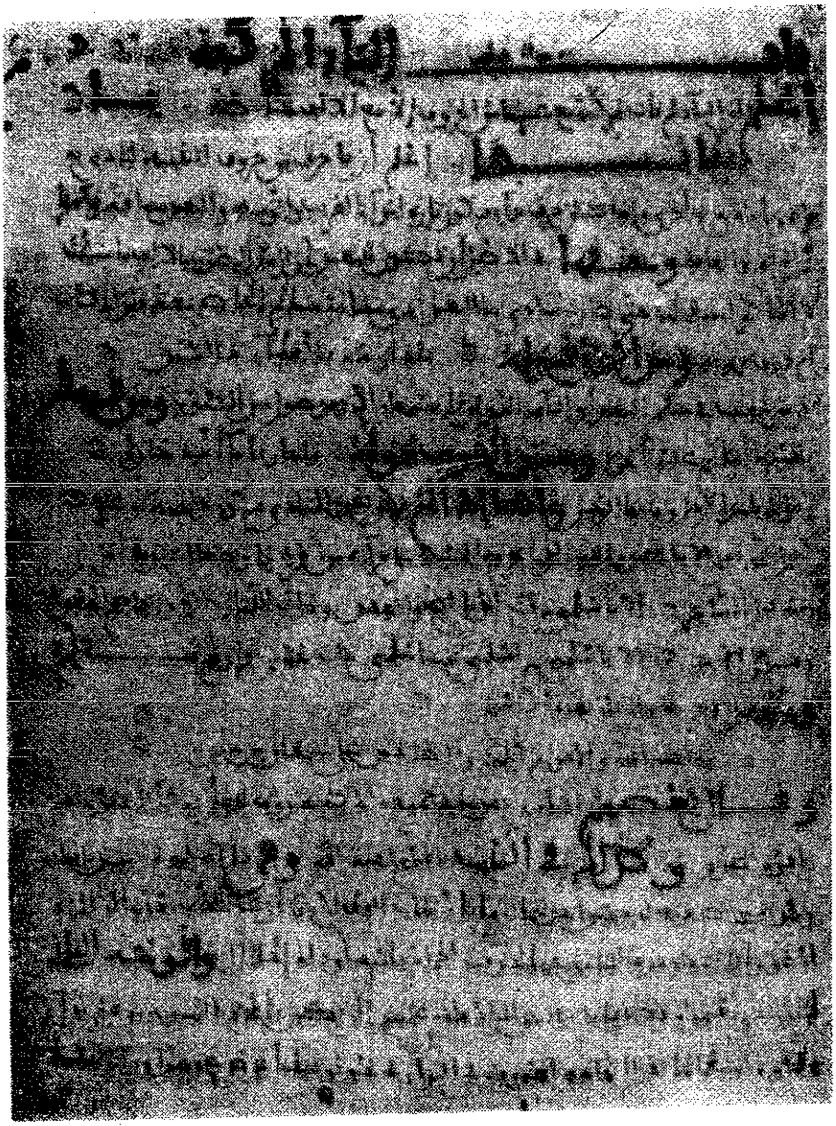
وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.



نموذج من أصل المخطوط



نموذج آخر من أصل المخطوط



ـ الصفحة قبل الأخيرة من الأصل ـ

رصف المباني

في شرح حروف المعاني

للإمام أحمد بن عبد النُّور المالَقيّ

المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

« رصف المباني من أجلّ ما صنّف
وممّا يدلّ على تقدّمه في العربية »

لسان الدين بن الخطيب

٢ بسم الله الرحمن الرحيم ... (١)

الحمد لله مُدَبِّرِ الأشياء ومُحكِمِها، ومقدِّر المنح ومقسِّمها. . .(٢) ومعلِّمها ومخصص عربيَّتها بأفضل الأمم وأكرمِها، الذي جعل الكلام خصيصة البشر، وأظهر بها(٣) نظر الناظر وعبرة المعتبر، وضمَّنه(٤) من المعاني الجمَّة، وفضائل الحكمة ما لا يصلُ [إليه] فهْم أُمَّة ولا يُهتدى إلى بعضه إلا بعد أُمَّة(٥)، وصلى الله على محمدٍ رسوله المحمود، المخصوص(٦) بالشفاعة في اليوم المشهود، صلاةً تبلِّغنا دار الخلود، وتبوِّئنا من منازل المحل الموعود، وعلى آله وأصحابه الذين أوفوا بالعهود، فأضحى الدين بهم أوثق معقود، ما همَعَ غمام ذو ركامٍ، وصدحَ حمامٌ في بَشام(٧)، وسلَّم أشرف وأزكى سلام.

وبعدُ: فإن لسانَ العرب لما كان أشرف الألسنة، وشِنْشِنَةُ(٨) اتِّباع فهْمه أحسنَ شِنْشنة، إذ منه يُتوصَّلُ إلى مقاصد الشرع في أحكامه، وأغراضِ قواعد العلم وأعلامه، وكان مقسَّماً إلى تقسيمه المعروف، من الأسماء والأفعال والحروف، وكانت الحروفُ أكثرَ دوراً، ومعاني معظمها أشدَّ غَوراً، وتركيبُ أكثرِ الكلام عليها، ورجوعُه في فوائده إليها، اقتضى ما خطر من النظر أن أبحثَ على(٩) معانيها، وأطالع غرض الواضعين فيها، فوجدتُ منهم مَنْ أغفلَ

---

(١) خرم في الأصل.
(٢) خرم في الأصل، يحتمل أن يكون «وخالق الألسنة».
(٣) أي: أظهر بهذه الخصيصة.
(٤) أي: ضمَّن الكلام.
(٥) الأمة: الحين من الدهر.
(٦) في الأصل «المخصوص المحمود».
(٧) البَشام: شجر طيب الرائحة.
(٨) الشِّنْشِنة: العادة الغالبة.
(٩) كذا في الأصل: «على»، ولعلَّ الصواب: عن.

بعضها وأهمل، ومَن تسامح في الشرح وتسهَّل، ومَن اختصر منها وأسهب، ومن ركَّب البسيط وبَسَط المركب، ومَن شتت ألفاظَها وعَدَّد، وأطال الكلام لغير فائدةٍ وَردَّد.

فدعاني الغرضُ الخاطِرُ، والرفيقُ العابرُ، أن أؤلفَ فها كتاباً يشتمل على شرحها، وإيضاح ما خَفِيَ من بَرْحها[1]، ليشتفي صدرُ الناظر فيه على المأمول، ويفيده إن شاء الله إن أخذه بالقَبول.

وَسمَّيْتُه: «رصف المباني في شرح حروفِ المعاني» ليكون اسمُه وفقَ معناه، ولفظُه مترجماً على فحواه[2]، ونظمتهُ على ترتيب حروفِ المعجم، ليكون في التأليف أنبل، وعلى تَفهُّمِهِ أسهل، وذكرتُ. . . منها[3] على ما هو عليه في النطق من حرفٍ واحدٍ وأزْيَدَ، حتى انتهيتُ إلى آخر حرفٍ فيه. وعلى الترتيب[4] المذكور أتْبَعْتُ أول حَرفٍ منه ـ إذا كان مركباً ـ ما يليه من ذلك الترتيب، وما كان ناقصاً [من حروف المعجم وما كان][5] مركباً نبَّهْتُ عليه بـ «غُفْل».

وبيَّنتُ ذلك كلَّه مجملاً ومفصَّلاً على ما/. . .[6] به الجهدُ، وحَمَلَ على ٣
بسطِه وتقصِّي موارده الجدُّ، وأنهيتُ في ذلك. . .[7]، لتكونَ للكتاب المزيَّةُ على ما سواه، وإنما الأعمالُ بالنيات ولكل امرىءٍ ما نواه. واللَّهَ عزّ وجلّ أسترشدُ إلى ما يرشدُ، وأستعضدُ فيما أقصِد، فما المفْزَعُ إلا إليه، وما المتوكلُ إلا عليه، إليه أفزعُ وعليه أتوكلُ، هو حَسبي ونِعْمَ المُؤمَّلُ.

فأقولُ واللهُ المستعانُ: إن الغرضَ[8] من هذا الكتابِ يتأَتّى في مقصودين: الأول في الكلام في حروف المعاني على الجملة، والثاني في الكلام فيها على التفصيل.

---

(١) البَرْح: الشدة والصعوبة.
(٢) قوله: «فحواه» غير واضح في الأصل.
(٣) خرم في الأصل، يحتمل أن يكون: «الحرف منها».
(٤) قوله: «الترتيب» غير واضح في الأصل.
(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.
(٦) خرم في الأصل، يحتمل أن يكون: «سمح»
(٧) كلمة مخرومة لم أتبينها.
(٨) قوله: «الغرض» غير واضح في الأصل.

المقصود الأول

يتحصَّلُ الكلام فيه على ثلاثة فصول: فصلٍ في جملة الحروف التي تألفَّت في هذا الكتاب مفردةً ومركبة، وفصلٍ في تقسيم الحروف المذكورة إلى العاملِ وغيره، والعامل إلى أنواع عمله من رفعٍ ونصب وخفضٍ وجزمٍ، مختصاً أو مشتركاً، وفصلٍ فيه تسميةِ الحروف المذكورة من جهة معانيها بالاتفاق والاختلافِ حَسبما اصطلحَ عليه النحْويون.

المقصود الثاني

في ذكر الحروف المذكورة على التفصيل وشرح معانيها حرفاً حرفاً، ونوعاً نوعاً، وموضعاً موضعاً، على الإفراد والتركيب، على ما تقدَّم من الترتيب، على ما بلغ إليه العلمُ، وانتهى إليه الفهمُ، واللهُ الموفق بمنّه وطَوْلِهِ.

الفصلُ الأول من المقصود الأول:

اعلم أنَّ جملةَ الحروف في هذا الكتاب خمسةٌ وتسعون حرفاً، منها ثلاثةَ عشرَ مفردةٌ، واثنان وثمانون مركبة.

أما المفردة فالألفُ والهمزة والباء والتاء والكاف واللام والميم والنون والفاء(1) والسين والهاء والواو والياء.

وأمَّا المركبةُ فهي: أجلِ وإذ وإذا وإذن وأل ولا(2) وألا وإلى [وألَّا] وإلاّ وأم وأَمَا وإمَّا وأمَّا وإنْ وإنَّ وأنْ [وأنَّ] وأنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وأو وأيْ وإي وأيا وإيَّا و[وأصبح وأمسى] وبجَلْ وبل وبلى وثمَّ وجلَلْ وجَيْرِ وحتى وحاشا وخلا وذا وربَّ وكأنَّ وكَلَّا وكما وكي ولا ولكنْ ولكنَّ ولم ولمَّا ولَنْ ولو ولوما ولولا وليت وليس وما ومذ ومِنْ ومُنْ ومنذ ومع ونحن ونعم وعدا وعلَّ وعلى وعن [وغنَّ]

(1) قوله: «الفاء» غير واضح في الأصل.
(2) ذكرُ هذا الحرف هنا إقحامٌ من الناسخ، وسيذكر مرة أخرى.

وفي وقد وسوف وها وهل وهَلاَّ وهيا وهو وهي وهما وهم وهنَّ ووا ووَيْ ويا.

الفصلُ الثاني منها:

اعلم أنّ الحروفَ المتقدِّمةَ الذكر تنقسم ثلاثة أقسام، قسمٌ عاملٌ لا غير، وقسمٌ غيرُ عاملٍ لا غير، وقسمٌ جائزٌ أن يكونَ عاملاً وغيرَ عامل.

فالعاملُ لا غيرُ من المفردات حرفٌ وهو الباء...[1]، ومن المركبات/ ٤
اثنان وعشرون حرفاً وهي: إذ ـ بشرط أن يكونَ معها ما ـ وإلى وحاشا وخلا وربَّ وكأن وكي ولكنَّ ولم ولن وليت [ومنذ] ومذ ومِنْ ومُنْ ومع وعدا وعن وعلى وعَلَّ وغَنَّ وفي.

وغيرُ العاملِ لا غير من المفردات ثمانية أحرفٍ وهي: الألفُ والهمزةُ والميم والنون والفاء والسين والهاء والياء، ومن المركبات سبعةٌ وأربعون حرفاً وهي: أَجَلْ وإذا وأل وألا وأَلاَّ وإلاَّ وأَم وأما وأَمَّا [وإمَّا] وأنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتنَّ وأو وأَي وإي وأيا وإيَّا وبَجَلْ وبل وبلى وثمّ وجَلَلْ وجَيْر [وذا] وكَلّا ولكنْ ولو ولوما ونحن ونعم وقد وسوف وها وهيا وهل وهَلاَّ وهو وهي وهما وهم وهنَّ ووا ووَيْ ويا.

والذي يجوزُ أن يكونَ عاملاً وغيرَ عاملٍ من المفردات أربعة أحرف وهي: التاء والكاف واللام والواو، ومن المركبات اثنا عشر حرفاً وهي:

إذن وإنْ وإنَّ وأنَّ وأَنْ ولن وحتى وكما ولَمَّا ولولا وليس وما ولا.

وتنقسم العاملةُ من هذه الحروف، لازمةً كانت أو غيرَ لازمةٍ، من جهة عملها، أربعةَ أقسامٍ: قسمٌ عاملٌ رفعاً ونصباً في الأسماء، وقسمٌ عامل جَرّاً فيها، وقسم عاملٌ نصباً في الأفعال، وقسم عاملٌ جزماً فيها.

فالعاملُ رفعاً ونصباً في الأسماء نوعان، كلاهما مركبٌ: نوعٌ يرفعُ الاسمَ

(١) خرم في الأصل.

وينصِبُ الخبرَ، وذلك ثلاثةُ أحرفٍ وهيَ: ما[١] وليس ولا عند بعضِهم، ونوعٌ ينصِب الاسم ويرفعُ الخبر وذلك تسعةُ أحرف وهي: إنَّ وأنَّ وإنْ وأنْ[٢] وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ وعَنَّ.

والعاملُ جَرّاً فيها من المفرداتِ خمسةُ أحرفٍ وهي: الباء والتاء والواو والكاف واللام، ومن المركبات سبعة عشر حرفاً وهي: إلى وحاشا [وحتى] وخلا وربَّ ومذ ومِنْ ومُنْ ومنذ ومع وكي ولولا ـ على رأيٍ ـ وعَلَّ وعدا وعَنْ وعلى وفي.

والعاملُ نصباً في الأفعال خمسةُ أحرفٍ مركباتٍ وهي: أَنْ ولَنْ وإذَنْ وكيما وكي.

والعاملُ فيها جزماً من المفرداتِ حرفٌ واحدٌ وهو اللامُ. ومن المركباتِ أربعةُ أحرف وهي: لم ولَمَّا وإنْ وإذْ مقرونةً بـ «ما».

الفصل الثالث منه:

اعلم أنَّ هذه الحروف المتقدِّمة الذكرِ يُصْطَلحُ عليها باصطلاحاتٍ تسمَّى بها من جهة معانيها في الكلام وهي كثيرة.

فمنها نوعٌ يسمى حروف الكف وهي: الألف وما[٣] في بعض مواضعها، ونوع يسمى حروفَ الإشباع وهي الألف والواو والياء، وتسمى حروفَ العلة[٤]، وتسمى حروفَ الزيادة، وتسمَّى مع الهاء حروفَ الوقف، وتسمَّى
٥ معها حروفَ الإطلاق/ في القوافي، وتسمَّى حروفَ التثنيةِ والجمعِ دون الهاءِ، ونوعٌ يسمى حروف الاستفهام وهي: الهمزة وأم المنفصلة وهل، ونوع يُسمَّى حروفَ المضارعة وهي: الهمزة والتاء والنون والياء، ونوعٌ يسمى حروفَ التأنيث وهي: الألفُ والهمزة والتاء، ونوع يسمى حرفَ الندبة والوصل والفصل وهو:

(١) قوله: «وهي ما» غير واضح في الأصل.
(٢) يقصد: إن وأن المخففتين من الثقيلة.
(٣) قوله «ما» غير واضح في الأصل.
(٤) قوله: «العلة» غير واضح في الأصل.

الألف، ونوع يسمَّى حرف التعدية وهي: الهمزة والباء، ونوع يسمى حرف تقرير وحرف توبيخ وحرف نقل وهو: الهمزة، ونوع يسمى حروفَ تنبيه وهي: الهمزة وأيْ ويا وهَيا وأَيا وألا ووا وها ووَيْ، ويسمى ما عدا «ها» وعدا «ألا» و«وي» حروفَ نداء، ونوع يسمَّى حروف شرط وجزاء وهي: إنْ وإذ ـ مقرونة بـ «ما» وإذَن، ولا يفارق الجواب إذنْ، ونوع يسمَّى حروفَ جواب وهي: إذنْ وأَجَل وبجلْ وجَلَل وجيْرِ وبلى ونعم وإنَّ وإي، ونوع يسمى حرفَ مفاجأة وهو: إذا، ونوعٌ يسمى حرف تعريف وهو: أل، ونوع يسمى حرف غاية وهو: إلى وحتى، ونوعٌ يسمى حرف استفتاح ويلزمه التنبيه وهو: ألا، ونوع يسمَّى حروف استثناء وهي: إلاَّ وحاشا وخلا وعدا، ونوعٌ يسمى حرف عرضٍ وهو ألا وأَما، ونوع يسمَّى حروف تحضيض وهي: ألا ولوما ولولا وهلاَّ، ونوع يسمَّى حروفَ تفصيل وهي: أَمَّا وإمّا وأو، ونوع يسمَّى حروف توكيد وهي: أنَّ وإنَّ مشددتين ومخففتين والباء[1] وما ولا الزوائد في النفي واللام والنون مشددةً ومخففة، ونوع يسمَّى حروف عطف وهي: الواو والفاء وثمَّ وحتى وبل ولا ولكن وأو وأم وإمَّا، ونوع يسمَّى حروف قسم وهي: الباء والواو والتاء واللام ومُن بضم الميم وكسرها، ونوع يسمى حرف تمام وهي: النون والتنوين، ونوع يسمى حروف ابتداء وهي: إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليت ولعلَّ إذا دخلت على كل واحد منها «ما»، وإنْ خفيفة، ولكنْ مثلها، وهل وحتى ولولا إذا ولي جميعَها المبتدأ والخبر، ونوعٌ يسمى حروف نفي وهي: لمْ ولمَّا ولَنْ وليس وما ولا في أحدِ معانيها، ونوع يسمَّى حرف تقليل وهو: رُبَّ وقد، ونوع يسمى حرف سبب وهي: الباء واللام وكي، ونوع يسمَّى حروف الجواب وهي[2]: الواو والفاء وإذنْ، ونوع يسمى حروف نصبٍ للفعل مجازاً ـ والناصبُ «أنْ» مضمرةً بعدها ـ وهي: الفاء والواو وأو وحتى ولام كي ولام الجحود وكي في أحد قسميها، ونوعٌ يسمى حروف إخبار وهي: قد/ وهل بمعناها[3]، وتسمَّى ٦

---

(١) قوله: «والباء» غير واضح في الأصل.

(٢) قوله: «وهي» غير واضح في الأصل.

(٣) في الأصل: بمعنى ها.

«قد» حرف تحقيق وحرف توقع، ونوع يسمَّى حرف تعظيم وهو: الميم، ونوع يسمَّى حرف زجر وردع وهو: كلَّا، ونوع يسمى حرف خطاب وهو الكاف، والتاء في أنت وأخواته، ونوع يسمى حرف تشبيه وهو: الكاف وكأن، ونوع يسمى مصدرياً وَهْو: أنْ وأنَّ وما وكي، ونوع يسمى حرف عبارة وتفسير وهو: أنْ وأيْ، ونوع يسمَّى دعامة وهو إيَّا مع المضمر، ونوع يسمى حرف إضراب وهو: بل وبلى، ونوع يسمَّى حرف شك وإبهام وتخيير[1] وإباحة وهو أوْ وإما، ونوع يسمى عماداً أو فصلاً وهو: أنا وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنَّ ونحن وهو وهي وهما وهم وهنَّ، ونوع يسمى حرف تنفيس وهو: السين وسوف، ونوع يسمَّى حرف استدراك وهو: لكنْ ولكنَّ، ونوع يسمَّى حرف وجوبٍ لوجوب وبالعكس، وحرف امتناع لامتناع وبالعكس، وهي: لو ولولا ولما، ونوع يسمى حرف تمنٍّ وهو: ليت، ونوع يسمى حرف تَرَجٍّ وهو: علَّ وغنَّ بمعناها، ويسمَّيان حرفي توقع، ونوع يسمَّى حرف ابتداء غايةٍ في الزمان وهو: مُذْ ومنذ، ونوع يسمى حرف ابتداء غاية في المكان وهو: من، وتسمى مع الباء حرفي تبعيض، ونوع يسمَّى حرف مصاحبة وهو: مع، ونوع يسمى حرف مزاولة وهو: عن، ونوع يسمى حرف وعاء وهو: في، ونوع يسمى حرف استعلاء وهو: على.

فهذه جملةُ ما ظهر لي من تسمية هذه الحروف في الاصطلاح بحَسَب مواقعها في الكلام، وإذا فُهمت المعاني فلا مَشَاحَّةَ في الألفاظ. والله الموفق بمَنّه.

انتهى المقصودُ الأول بعون الله.

المقصود الثاني: باب الألف والهمزة[2]

وهما في المعنى واحدٌ، إلا أنه إذا كان ساكناً مُدَّ الصوت، ويسمَّى ألفاً،

---

(١) في الأصل: «تحقير» وهو تحريف.

(٢) انظر في الألف والهمزة: ابن يعيش ١٥٠/٨، الجنى الداني: الورقة ٧، ٦٨، المغني ٥، ٤٠٩، سر الصناعة ٤٦/١.

ومخرجه إذ ذاك من وسط الحلق، وهو حرفُ هاوٍ، وإذا كان مقطعاً يسمى همزة، ومخرجها حينئذٍ من أول الصدر. وهذا هو الصحيح من أمرهما وهو مذهب سيبويه[1] وأكثر المحققين من أئمة النحويين.

وزعم بعض المتقدمين ـ وهو الأخفش[2] ومن تابعه ـ أنَّ الهمزة غير الألف، واستدلَّ على ذلك باختلاف مخرجهما، كما تقدَّم. ولا حُجَّة فيه لأن[3] النون الساكنة غُنَّةٌ في الخيشوم مع ارتفاع طرف اللسان إلى الحنك الأعلى، والمتحركة مخرجها من الفم، مع ارتفاع اللسان أيضاً إلى الحنك[4] الأعلى، من غير أن تكون فيها غُنَّةٌ خالصة، وقد اتفقنا على أنها نون.

والدليلُ/ على أنَّ الألف هي الهمزة شيئان: ٧

أحدهما[5]: أنَّا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورةٍ تحرَّكَتْ، من الضم أو الفتح أو الكسر، كتبْناها ألفاً. لا خلاف بين جميعهم في ذلك نحو: أُبْلُم[6]، وإثْمِد[7]، وأُصْبُع[8].

والثاني[9] أنَّا إذا نطقْنا بحرفٍ من حروف المعجم فلا بدَّ من النطق بأول حرفٍ منه في أول لفظهِ نحو: باء وتاء وجيم وحاء إلى آخر حروف المعجم ولما كنا نقول: ألف، فتكون الألف في أوله علمْنا أنه كسائر الحروف فيما ذكرنا. ولكن لما لم يمكن النطق بالألف في أول اللفظ ساكنةً حُرِّكَتْ للابتداء بها فصارت همزةً وكان لها إذ ذاك مخرجٌ غيرُ مخرج الألف، وكانا في المعنى واحداً، ولذلك

---

(١) عمرو بن عثمان، فارسي الأصل، إمام النحاة وتلميذ الخليل، له «الكتاب» أشهر مصنف في النحو، توفي سنة ١٨٠ هـ. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣٧، نزهة الألباء ٦٠، البغية ٢/ ٢٢٩. وانظر: الكتاب ٢/٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٢) سعيد بن مسعدة، صاحب سيبويه وراوي كتابه، من مدرسة البصرة، غير أنه خالف سيبويه في كثير من المسائل، له: كتاب المسائل الكبير، المقاييس، الاشتقاق، توفي سنة ٢١١. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ٣٩، النزهة ١٣٣، البغية ١/ ٥٩٠.

(٣) انظر: سر الصناعة ١/ ٤٨. (٤) قوله: «الحنك» غير واضح في الأصل.

(٥) انظر: سر الصناعة ١/ ٤٦. (٦) الأبلم: خوص المقل. (٧) الإثمد: حجر يكتحل به.

(٨) هذه بعض لغاتها، انظر اللسان: (صبع). (٩) انظر: سر الصناعة ١/ ٤٧.

وضعها واضع حروف المعجم أول الحروف همزةً، ووضعها مع اللام قبل الياء ألفاً. ولوضع ذلك اختصاصٌ باللام ليس لغيرها من حروف المعجم لعلَّةٍ[1] تذكر في باب «أل» إنْ شاء الله. فإذا ثبتتْ هذه المقدِّمةُ، فهذا الباب يشتمل على فصلين: أحدُهما الألف، والثاني الهمزة.

فصل الألف ومعانيها ومواضعها في كلام العرب[2]

اعلم أنَّ الألف تنقسم قسمين: قسمٌ أصلٌ وقسم بدلٌ من أصلٍ. فالأصل لها في كلام العرب ثلاثة عشر موضعاً:

الموضع الأول: أن تكون كافَّة عن الإضافة، تقول: صَلَّيْتُ بين وقتي الظهر والعصر وبين أوقات النهار، ثم تُدْخِلُ الألف بين «بين» وما أُضيفت إليه فتُبطلُ الإضافة، ويرتفع ما كان مضافاً إليه بالابتداء، فتقول: بينا وقتُ الظهر حاضرٌ صلَّيْتُ، وبينا زيد قائم أقبل عمرو، والأصلُ: بين أوقاتِ قيامِ[3] زيد أقبل عمرو. وأكثر ما يأتي في الشعر، كما قال الشاعر:[4]

١ ـ فبينا نحنُ نَرْقُبُه أتانا ... مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادَ راعي

وقال آخر[5]:

٢ ـ فبينا نِعاجٌ يَرْتَعِيْنَ خَميلةً ... كمَشْيِ العَذارى في المُلاءِ المُهدَّبِ

---

(١) انظر: سر الصناعة ٤٩/١ ـ ٥٠.

(٢) عَدَّدَ صاحب الجنىٰ الداني أقساماً عشرة للألف ثم قال: «فهذه الأقسام العشرة لا ينبغي أن يُعدَّ منها شيء في حروف المعاني» انظر: الجنىٰ ٦٩.

(٣) ضبطت في الأصل بالضم، والصواب ما أثبتناه.

(٤) نسب في الكتاب ٨٧/١ إلى رجل من قيس عيلان، وهو في سر الصناعة ٢٧/١، وابن يعيش ٩٧/٤، واللسان: (بين)، والجنىٰ ٦٩، والمغني ٤٢٢، والهمع ٢١١/١، وشواهد المغني ٧٩٨. الوفضة: خريطة يحمل فيها الراعي زادَه، والزناد: ما تقتدح به النار.

(٥) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٥٠. النعاج: إناث بقر الوحش، والخميلة: رملة فيها شجر، والملاء: الملاحف البيض، والمهدّب: ذو الهدب.

وقال آخر[1]:

٣ ـ بينا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوْغِه   يوماً أُتيحَ له كَميٌّ سَلْفَعُ

برفع «تعانقه» وخفضه، فالرفع على ما ذكر والألف كافّة، والخفض على الإضافة، والألف إشباعٌ لفتحة «بين» وهو من الفصل بعد هذا.

الموضع الثاني: أن تكون[2] إشباعاً للفتحة إذْ تتولَّد عنها إذا مُدَّ الصوتُ بها، وأكثر ذلك في الشعر، كقول الشاعر[3]:

٤ ـ يَنْباعُ من ذِفْرى غَضوبٍ جَسْرةٍ   مَشْدودةٍ مثلِ الفَنيقِ المُقْرَمِ

وقال آخر[4]:

٥ ـ قالَتْ وقَدْ خَرَّتْ على الكَلْكالِ   يا ناقتي ما نِلْتِ من مَنالِ

٨ وقال/ آخر[5]:

٦ ـ أعوذُ باللهِ من العَقْرابِ   الشائلاتِ عقدَ الأذنابِ

فأشبع الأول فتحة الباء من «يَنْبَع» والثاني فتحة الكاف من «الكَلْكَلِ» والثالث فتحة الراء من «العقرب»، فتولَّدت عنها الألف كما ترى.

وأما قوله[6]:

---

(١) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١٨/١، ورواية «كمي» فيه: «جريء»، والخصائص ١٢٢/٣، وسر الصناعة ٢٩، واللسان: (بين) وابن يعيش ٣٤/٤، والمغني ٤١١، وشواهد المغني ٧٩١، الخزانة ٣٩٧/٢، الروغ: المخاتلة في الحرب، السلفع: الشجاع الجريء.

(٢) في الأصل: «يكون» وهو تصحيف.

(٣) البيت لعنترة، وهو في ديوانه ٢٠٤، ورواية «مشدودة» فيه: «زيَّافة». وهو في شرح القصائد ٣٣٢، والخصائص ١٢١/٣، واللسان: (بوع)، والانصاف ٢٦، والخزانة ١٢٢/١. والذفرى: العظم خلف الأذن، والغضوب: هي الناقة، والجسرة: الطويلة العظيمة الجسم، والزيافة: السريعة، والفنيق: الفحل المكرم والمقرم: الفحل الذي يترك من العمل ويودع للضراب.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحتسب ١٦٦/١ برواية: ما جلت من مجال، واللسان: (كلل)، والجنى ٦٩، والأشموني ٤٨٥. الكلكل: الصدر.

(٥) لم أهتد إلى قائله. وهو في اللسان: (سبسب)، والمغني ٤١٢.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في سر الصناعة ٢٨، ورواية الشطر الثاني فيه:

لَجَازَ في آفَاقِها خَاتامي

٧ ـ لـو أَنَّ عنـدي مِئَتَـيْ دِرْهـامٍ ... لابتَعْتُ عبـداً في بـني جُـذامِ

فليس من هذا الباب، وإنما «درهم» ودرهام لغتان، يقال في جمع الأولى: دراهم، كـ «هِجْرع»[1] و«هجارع»، وفي جمع الثانية: دراهيم، كـ «جِلْباب» و«جلابيب»[2]، والأولى أكثر، وعلى الثانية قول الشاعر[3]:

٨ ـ تَنْفي يداها الحَصى في كلِّ هاجرةٍ ... نَفْيَ الـدراهيمِ تَنْقادُ الصَّيـاريفِ

وأمَّا «الصياريف» فجمع «صَيْرَف»، لكنه أشبع الكسرة فتولَّدتْ عنها الياءُ كما قال[4]:

٩ ـ تُحِبُّكِ نفسي ما حييتُ فإنْ أَمُتْ ... يُحِبَّـكِ عَظْمٌ في التـرابِ تَريبُ

أراد: «تَرِب»، وكما تتولَّد الألف عن الفتحة في نحو ما ذكر، والياءُ عن الكسرة فيما ذكر أيضاً وأشباهه، كذلك تتولَّد الواو عن الضمة إذا أشبعت كقوله[5]:

١٠ ـ اللهُ يَعـلَمُ أنَّـا في تـقـلُّبِـنـا ... يـومَ الفِراقِ إلى أَحبـابنا صُـورُ
وَأَنَّني حيثُـما أَثنى الهَوىٰ بَصَـري ... مِنْ حَيْثُ ما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظورُ

أراد: «أنظر» فأشبع حركة الظاء فتولدت عنها الواو. وباب ذلك كله ضرورة الشعر، وأما فصيح الكلام فلم يأت إلا في «أنا» التي هي ضمير المتكلم

---

(١) الهجرع: الأحمق.
(٢) في الأصل: «جلاليب» وهو تحريف.
(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢/ ٥٧٠، والكتاب١/ ١٥، وسر الصناعة ١/ ٢٨، والخصائص ٢/ ٣١٥، وأمالي الشجري ١/ ٢٢١، واللسان: (صنع)، والانصاف ٢٧، وابن عقيل ٣/ ٧٤، والخزانة ٤/ ٢٤٦. تنفي: تطرد وتبعد، تنقاد: مصدر نقد إذا ميَّز رديئها من جيدها، الصياريف: ج صيرف وهو الخبير بالنقد.
(٤) شرح الجمل ١/ ١٢١، والارتشاف ٣/ ٢٨١.
(٥) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في الخصائص ١/ ٤٢، و٢، ٣١٦، و٣/ ١٢٤ـ، والراوية فيه: «تلفتنا» و«يسري» عوضاً من «تقلبنا» و«أثنى»، وسر الصناعة ٣٠، واللسان: صور، والانصاف ٢٣، ٢٤، والممتع ١٥٦، والمغني ٤٠٧، وشواهد المغني ٧٨٥، والخزانة ١/ ١٢١. والصور: ج أصور، وهو المائل العنق.

المرفوع إذا كان بعدها همزة، نحو: «أنا أُحيي»(1) و«أنا أخرج» و«أنا إِنَّا أكرمك» وهي قراءة نافع بن أبي نعيم(2)، على خلاف عنه في المكسورة. وأما مع غير الهمزة فلا تُمدُّ إلا في الضرورة كقوله(3):

١١ ـ وكيفَ أنا وانتحالِ القَوا فيَ بعدَ المشيبِ كفى ذاكَ عَارا

وكقول الآخر(4):

١٢ ـ أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني حَميداً قد تَذَرَّيْتُ السَّناما

وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿ وتظنُّون بالله الظنونا ﴾(5)، ﴿ فأضلُّونا السبيلا ﴾(6)، ﴿ وأطعْنا الرسولا ﴾(7)، لأنَّهم جعلوها من باب إشباع الفتحة وتولُّد الألف عنها. والصحيح أنَّ الألف في رؤوس هذه الآي كالألف في القوافي، وهو بابٌ آخر يذكر بعد هذا إن شاء الله.

الموضع الثالث: أن تكون علامة التأنيث، وهي قسمان: قسمٌ يختصُّ بالتأنيث، وقسم يبينُّ التأنيث.

فالذي يختصُّ بالتأنيث الألف الواقعةُ طرفاً في الأسماء، زائدة عليها لا أصلية/ ٩
كألف «ما» ولا منقلبة عن أصلي كألف عصا ورحى، ولا ملحقة بأصلي كألف عَلْقىَ(8) ومِعْزَى، الملحقين بجعفر وهِجْرَع. وتكون في الثلاثي كحبلى وسلمى

---

(١) البقرة ٢٥٨، وانظر: المنصف ١/ ٩.

(٢) أثبتها نافع وابن أبي أويس، وسائر القرّاء على حذفها في الوصل، انظر: القرطبي ١٠٩٥ والبحر المحيط ٢/ ٢٨٨، والنشر ٢/ ٢٢٢. ونافع بن عبد الرحمن أحد القراء السبعة، ثقة، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة توفي سنة ١٦٩. انظر: طبقات القراء ٢/ ٣٣٠.

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٥٣، وابن يعيش ٤/ ٤٥، واللسان: (نحل). والأصل: وانتحالي.

(٤) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ١٣٣، والمنصف ١/ ١٠، والمقرب ١/ ٢٤٦، وابن يعيش ٣/ ٩٣، واللسان (أنف). وتذريت: علوت، وفي الأصل: «تدربت» وهو تصحيف.

(٥) الأحزاب ١٠.

(٦) الأحزاب ٦٧.

(٧) الأحزاب ٦٦.

(٨) العَلْقى: ضرب من الشجر.

وضِيْزَىٰ[١]، وفي الرباعي كقَرْقَرَىٰ[٢]، وجَحْجَبَىٰ[٣]، وفي الخماسي كقَبَعْثَرَىٰ[٤]، وضَبَغْطَرَىٰ[٥].

وتكون في المؤنث اللفظي والمعنوي، وفي المذكَّر المعنوي كضَبَغْطَرَىٰ وفي المفرد كما ذكر، وفي الجمع كحِجِلى جمع حَجَلَة، وفي المصادر كالرُّجْعى والدَّعوى، [وفي غير المصادر كما ذُكِر][٦].

والقسم المبين للتأنيث: هي الألف التي بعد هاء الإضمار المؤنث نحو: ضربتُها، وأكرمتها. والأصلُ في المذكر في الهاء: الضم مع الضمة والفتح مع الفتحة والكسر مع الكسرة، نحو: ضربته، ومررت به، والواو والياء بعدهما دليلان على التذكير. وفي المؤنث الهاء المفتوحة بعد الفتح وغيره وهو السكون، والألف بعده لبيان التأنيث، مثاله ما ذكر[٧]. والهاء الأصل في الجميع، بدليل أنها[٨] تحذف الواو والألف والياء في الضرورة إذا كان قبلها متحركٌ، وتبقى الهاء بحركاتها، قال الشاعر[٩]:

١٣ـ أَعْلَقْتَ بالذئبِ حَبْلاً ثُمَّ قلتَ له ... اِلحقْ بأهلِك وَاسْلَمْ أَيّها الذيبُ

أمـا تقـودُ بـهِ شـاةً فتـأكلُها ... أو أَن تَبيعَهْ لدىٰ بعض الأراكيب

أراد: «تبيعها»، فحذف الألف وأبقى الفتحة دلالة عليها، ثم حذف الحركة تخفيفاً، كما قال الآخر في المذكَّر حين حذف الواو وأبقى الضمَّة تدُلُّ عليها[١٠]:

١٤ـ لَـهُ زَجَـلٌ كـأنَّـهُ صَـوتُ حـادٍ ... إذا طَلَبَ الـوسيقـةَ أو وزَمِـيرُ

(١) ضيزىٰ: قسمة ضيزى: ناقصة.
(٢) القرقرى: الضحك إذا استغرب فيه وهدير البعير وصوت الحمام، وأرض باليمامة.
(٣) الجحجبىٰ: حي من الأنصار.
(٤) القبعثرىٰ: العظيم الشديد.
(٥) الضبغطرىٰ: الرجل الشديد.
(٦) ما بين معقوفين على هامش الأصل.
(٧) أي: ضربتها وأكرمتها.
(٨) الضمير للقصة أو الشأن.
(٩) لم أهتد إلى قائلها، انظر: اللسان: (ركب)، الخزانة ٢/٤٠٢، شواهد الشافية ٢٤٠.
(١٠) البيت للشمَّاخ وهو في ديوانه ٣٦، والكتاب ١/١١، والخصائص ١/١٢٧، والانصاف ٥١٦، والخزانة ٢/٣٨٨. يصف حماراً وحشياً، والوسيقة: أنثاه، والزمير: الغناء في القصبة.

ثم حذف الآخَر الحركةَ، فبقي الضمير ساكناً تخفيفاً، فقال[1]:

١٥ـ وأشربُ الماءَ ما بي نحوه عطشٌ إلّا لأَنَّ عيونَهْ سَيْلُ وادِيها

وقال آخر[2]:

١٦ـ .... وَنِضْواي مشتاقانِ لَهْ أرِقانِ

وأبعدُ من هذا قوله[3]:

١٧ـ فبيناهُ يَشْري رَحلهُ قالَ قائلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

أراد: «هو» فحذف الواو بحركتها. وكذلك فعلوا في هاء الضمير المكسورة كقوله[4]:

١٨ـ غَفَلَتْ ثم أتتْ تَطْلُبُهُ فإذا هِيْ بعظامٍ ودَما

ثم قال الآخر[5]، فحذف الياء بحركتها:

١٩ـ دارٌ لِسُعدىٰ إذْ هِ مِنْ هَواكا ....

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٢/١٨، واللسان: (ها)، والخزانة ٣/١١٢، والدرر اللوامع ١/٣٤.

(٢) قال في الخزانة ٢/٤٠١: «اختُلف في نسبته بين أبي مسلم بن أبي قيس وعمرو بن أبي عمارة وجواس بن حيان»، وصدره:

فظلتُ لدى البيْتِ العَتيقِ أُخِيلُه

وهو في الخصائص ١/١٢٨، والمقتَضب ١/٣٩ ـ ٢٦٧. ونضواي: صاحباي الهزيلان، والضمير في «له» عائد إلى البرق في بيتٍ قبله.

(٣) قال في الخزانة ٢/٣٩٦: «البيت للمُخلَّب الهلالي أو العُجَيْر السلولي» وهو في الخصائص ١/٦٩، وأمالي الشجري ٢/٢٠٨، وابن يعيش ١/٦٨، واللسان: (ها)، والانصاف ٥١٢. ويشري: يبيع، والمِلاط: عضدا البعير.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٢/٣٤، واللسان (أبي)، والبحر المحيط ١/٢٨١، والهمع ١/٣٩.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وقبله في الخزانة ٢/٣٩٩:

هَلْ تَعْرِفُ الدّارَ عَلى تِبْراكا

وهو في الكتاب ١/٩، والخصائص ١/٨٩، وأمالي الشجري ٢/٢٠٨، والإنصاف ٦٨٠، واللسان: (ها)، والهمع ١/٦١، والدرر ١/٢٦.

أراد: «هي»، وهو في باب الواو والياء أكثر منه في باب/ الألف لثقلهما وخفَّتها(١) ١٠

ومما يجري مجرى قوله: «أو أن تبيعَهْ» في البيتين المتقدمين ما حكى الفراء(٢) من قول بعض العرب: «بالفضل ذو فضَّلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ»(٣)، أراد: بها، فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء وهو شاذ لا قياس عليه.

الموضع الرابع: أن تكون علامةً للتثنية(٤)، وذلك في نوعين:

النوع الأول: الأفعال الناصبةُ وأسماء الفاعلين والمفعولين، إذا احتاجَ شيء منها إلى فاعلٍ أو مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعله بعدها، نحو: ضربا الزيدان، ويضربان الزيدان، ورجلان قائمان أبواهما، ورجلان مضروبان أبواهما، والأصل في تلك الأفعالُ، والأسماءُ المذكورة محمولةٌ عليها لوقوعها موقعها في ذلك.

فهذه الألف إذا تقدمتْ على الأسماء فهي عند البصريين علامة التثنية(٥). ومثلُها الواو [التي لجماعة المذكر] والنون التي لجماعة المؤنث إذا اتصلت بالفعلين المذكورين نحو: ضربوا الزيدون، ويضربون الزيدون، وضربْنَ الهنداتُ، ويضربْن الهنداتُ. وهي لغةٌ قليلةٌ والأكثرُ حذفُها لكونها توهمُ الضمير، وحكم الضمير أن يتقدمه اسمٌ يعود عليه، ولا اسمَ هنا متقدِّم فيعود عليه، ولأن معناها يلزم الفعل للزومه الاسمَ، بخلاف تاء التأنيث فإنها مُبَيِّنَةٌ للتأنيث، لكونه(٦) يكونُ في الاسم بغير علامة كهندان وهنود، والمثنى بعد الفعل معلوم بلفظه فلذلك لم يحتج إلى علامة في الفعل قبله في اللغة المشهورة.

---

(١) أي: ثقل الواو والياء وخفة الألف.

(٢) يحيى بن زياد، فارسي الأصل، إمام نحاة الكوفة، كان يميل إلى الاعتزال، وهو تلميذ الكسائي، توفي سنة ٢٠٧ هـ. انظر: النزهة ٩٨، البغية ٢/٣٣٣.

(٣) ورد القول في الأزهية ٣٠٤، والمقرب ١/٥٩، وذو وذات اسمان موصولان.

(٤) في الأصل: «للتأنيث» وهو تحريف.

(٥) في الأصل: «التأنيث» وهو تحريف.

(٦) أي لكون التأنيث.

وأما [غير البصريين] فهي عندهم ضمائرُ وإن تأخرت الأسماء، وهم في ذلك طائفتان:

طائفة تزعُم أنَّ الأسماء بعدها مرفوعة بالابتداء، والجملة من الفعل وما بعده من الألف والواو والنون في موضع خبره، وإن كانت متقدِّمةً فالمرادُ بها التأخيرُ، كما قال الشاعر(١):

٢٠ـ إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ «مُحَارِبٍ» أبوهُ ولا كانَتْ قُرَيْشٌ تَصاهِرُهْ

المراد: أبوه ما أُمُّه من محارب. فكذلك إذا قلت: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهنداتُ، فالمراد: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن.

وطائفة تزعم أن الأسماء بعدها مرفوعة على البدل من الضمائر.

وكِلا المذهبين فاسدٌ. لأنه لو كانت تلك الحروفُ ضمائرَ أسماءٍ لكثُر النطق بها، كما كثر النطق واستَتَبَّ مع تقدُّم الأسماء، وإنما الكثيرُ حذفُها مع التأخير، وإثباتُها قليل. حُكي عنهم: أكلوني البراغيث، وقاما أخواك، وقال الشاعر(٢):

٢١ـ أُلْفِيَتا عَيناكَ عِندَ القَفا ....

/ وقال الآخر(٣):

٢٢ـ .... بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقارِبُهْ

---

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣١٢/١، والمغني ١٢٤، وابن عقيل ١٣٦/١، وشواهد المغني ٣٥٧، والهمع ١١٨/١. ومحارب: اسم قبيلة.

(٢) البيت لعمرو بن ملقط كما في شواهد المغني ٣٣١، وعجزه:
أَوْلَى فَأَوْلى لَكَ ذا واقِيَهْ
وهو في أمالي الشجري ١٣٢/١، وابن يعيش ٨٨/٣، والمغني ٤١٠، والشاعر يصف رجلاً يعيِّره بالهرب.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥٠، وصدرُه:
وَلَكِنْ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ

وأما قوله تعالى ﴿ وأَسِرُّوا النجوى الذين ظَلموا ﴾[1] و﴿ عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم ﴾[2] ، فمنهم مَن حَمله على القليل من اللغتين، ومنهم مَن حَمله على أنَّ ما بعد الواو [بدل] والضمير مبدل منه[3] والواو عائدة على ما قبلها وتُقدَّر بعد «ظلموا»: «منهم»، كقولهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ[4] بدرهم» أي: منه.

وأما ما زعموا من الإضمار قبل الذكر فهو موقوف على أشياء معلومة، وذلك في ضمير الأمر والشأن، نحو: ﴿قل هو الله أحد﴾[5]، وفي باب نِعْمَ وبئس، نحو: نعم رجلاً زيدٌ، وبئس رجلاً عمروٌ، وفي باب «رُبَّ»، نحو: ربَّه رجلاً، وفي باب الإعمال في التنازع نحو: ضربني وضربته زيدٌ[6]، ولتلك الأبواب عِللٌ ليس هذا موضعَ ذكرها، فالإضمارُ قبلَ الذكر والبدلُ كما ترى.

وأما التقديم والتأخير فهو من باب المجاز لا من باب الحقيقة، والحقيقة الأصل، فلا يعدل عنها إلاّ بدليل، هذا مع قلة إثبات هذه الحروف مع تأخير الأسماء عنها، وإنما الأصل الحذف لما ذكرت لك أول الفصل. ومع هذا فإن علة التقديم والتأخير تفسد عليهم في أسماء الفاعلين والمفعولين، إذا جرت على ما قبلها لأنها لا يصح فيها أن تقع أخباراً عما بعدها لأنها من تمام ما قبلها نحو: رأيت رجلين ضاربين أبواهما، ورأيت رجالاً ضاربين آباؤهم، ورأيت نساء ضارباتٍ أخواتُهُنَّ.

وإنما تكلمنا على الواو والنون في هذا الفصل، وإن لم يكن الباب له لجريانهما فيما ذُكر مجرى الألف، فاعلم ذلك والله الموفق بمنِّه.

النوع الثاني: الأسماء[7] المثناة، سواء كانت جامدة نحو: زيدان

= وهو في الكتاب ١/٢٣٦، والخصائص ٢/١٩٤، وأمالي الشجري ١/١٣٣، وابن يعيش ٧/٧، واللسان: (خطأ)، والهمع ١/١٦٠، والخزانة ٢/٣٨٦. والدِّيافي: المنسوب إلى دِياف، قرية بالشام يسكنها النبط، وحوران: من أعمال دمشق، والسليط: الزيت.

(١) الأنبياء ٣.
(٢) المائدة ٧١.
(٣) في الأصل «بدل منه» وهو تحريف.
(٤) المَنا: ما يوزن به.
(٥) الإخلاص ١.
(٦) في الأصل «زيداً» وهو سهو.
(٧) يتحدث المؤلف عن الموضع الرابع للألف: أن تكونَ علامةً للتثنية، وقد ذكر قبلُ النوع الأول.

وعمران، أو مشتقة نحو: ضاربان وقاتلان.

فهذه الألف في هذا النوع حرفُ علامةٌ للاثنين باتفاقٍ، ويجري مَجراها الواوُ في الجمع المسلم لِمَنْ يعقل، نحو الزيدون، وما أُجري مُجراه، نحو: «الساجدون» في الشمس والقمر والنجوم[1]، سواء كان مذكراً مَحْضاً كما تقدم، أو مخلوطاً بمؤنث، نحو: القانتون.

والياء في النصبِ والجر فيهما تجري مجرى الألف، فالباب فيها كلِّها واحد.

وقد اضطربت أقوال النحويين فيها واختلفوا اختلافاً كثيراً[2]:

فذهب سيبويه[3] أنها حروف إعـراب، بمعنى أنها حروف يَحِلُّ فيها الإعراب، إلا أنه لا يظهر فيها ولا يُقدَّرُ.

وذهب أبو الحسن الأخفش أنها دليل إعراب.

وذهب أبو عمر الجَرْمِيُّ[4] أن المثنى والمجموع معربان/ بعدم التغيير ١٢
والانقلاب في حال الرفع، وبالتغيير والانقلاب إلى الياء في حـال النصب [والجر].

وذهب بعض المتأخرين أنها حروفٌ يُعرب بها كالحركات، فاستقراه من مذهب سيبويه.

وذهب الزجّاج[5] إلى أنهما مبنيان في حال الرفع ومعربان في حال النصب والخفض.

(١) إشارة إلى الآية ٤ من يوسف ﴿يا أبتِ إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمَر رأيتُهم لي ساجدين﴾.

(٢) انظر: إيضاح الزجاجي ١٣٠، أسرار العربية ٥١، المسألة ٣ من الإنصاف.

(٣) الكتاب ٢/٩٢.

(٤) في الأصل: «أبو عمرو» والواو مقحمة. وهو صالح بن اسحق، من أئمة البصرة وتلميذ الأخفش، كان لَسِناً قوي الحجة، له المختصر في النحو وكتاب الأبنية، توفي سنة ٢٢٥ هـ، انظر فيه: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٥، النزهة ١٤٣، البغية ٢/٨.

(٥) ابراهيم بن السري، لزم المبرد، وله مختصر في النحو وكتاب الاشتقاق، توفي سنة ٣١٠ هـ. انظر: النزهة ٢٤٤، البغية ١/٤١١.

ولكلٍ متعلَّق وحجج يطول إيرادها هنا وبسط الرد عليها، واضطرب ابن جني[1] في كتاب «سر الصناعة» في شرحه مذهب سيبويه.

والصحيح عندي من هذه المذاهب مذهب أبي عمر الجَرْمي وهو السهل الذي لا تكلُّفَ فيه، وإليه يرجع مذهب سيبويه على التحقيق، بدليل أنَّ العرب إذا ثَنَّت العدد قبل لَحاق العوامل والإعراب قالت: اثنان، وإذا جمعتْهُ قالت: عشرون، فإذا أدخلوا عوامل الرفع بقِيا على لفظيهما، فقالوا: جاء اثنان، وجاء عشرون، فعدم التغيير والانقلاب وهو تركُ العلامة علامة[2]. ولا يُنكر أن يكون العدم علامةً كالسكون في الجزم، فإذا صاروا إلى النصب والخفض بإدخال عامليهما قالوا: رأيت اثنين ومررت باثنين، ورأيت عشرين ومررت بعشرين، فصار التغيُّرُ إلى الياء علامةً للنصب والخفض، والتغير[3] هو الإعراب بحركة كان أو بغير حركة، إذا كان عن عاملٍ. فاعلمه.

ولما نظر أبو إسحاق الزجاج إلى حال هذا العدد توهَّم أنَّ ترك العلامة في الرفع بناءٌ. وهذا صحيح بالنظر إلى عدم تأثير العامل، وإن كان من حيث الاصطلاحُ فاسداً لأن المبني ما لا تغيِّرُه العوامل في رفعٍ ولا نصبٍ ولا خفضٍ، وقد تغير هذا في النصب والخفض فبَطَلَ قوله.

وأما مذهب الأخفش فيحقق عليه: ما معنى تلك الدلائلِ؟ هل على الإعراب بأنفسِها أو في غيرها، فإن كان في أنفسها فهي علاماتُ إعرابٍ فيرجعُ إلى قول مَنْ يقول بذلك وهو فاسد، إذ الإعرابُ لا يكون إلا في أواخر الأسماء وآخرُ الأسماء المثنَّاة والمجموعة الألف والواو والياء، فليست زائدةً على الآخر. وبهذا أيضاً يفسُد القول بأنها علامات إعراب في غيرها، لأنها ينبغي أن تكون زائدة على آخر المثنى والمجموع، كالنون في «يفعلون»، وليس كذلك، بل هي من نفس الكلمة المثناة والمجموعة. فاعلمه.

---

(١) عثمان بن جني، تلميذ الفارسي، من نحاة البصرة. له الخصائص وسر الصناعة والمنصف والمحتسب، توفي سنة ٣٩٢. انظر: النزهة ٣٣٢، البغية ١/ ١٣٢. وفي المسألة: سر الصناعة ٢/ ٦٩٥.

(٢) انظر: المقرب ١/ ٤٨.

(٣) في الأصل: «وبالتغير» والباء مقحمة.

وإنّما كانت صورةُ المثنَّىٰ والمجموع في الرفع بالألف والواو، وفي النصب والخفض بالياء بتقريرٍ لطيفٍ صناعي[1]: وذلك أن الأصل أن يقال في تثنية المرفوع/ في الرفع: الزيدَوْن، وفي النصب: الزيدَان وفي الخفض: الزيدَين، ١٣
بفتح الدال في جميع ذلك، وتكون الواو كالضمة في الدال في المفرد، والألف كالفتحة فيها، والياء كالكسرة فيها، وأن يقال في جمع المذكر السالم في الرفع: الزيدُون، وفي النصب: الزيدَان، وفي الخفض: الزيدِين، بضم الدال وفتحها وكسرها، فتكون[2] الواوُ كالضمة، في الرفع، والألفُ كالفتحة في النصب، والياءُ كالكسرة في الخفض. والنون في التثنية مكسورةٌ على اللغة المشهورة، وفي الجمع مفتوحة على اللغة المشهورة أيضاً، فطرأ لهم اللَّبْسُ بين التثنية والجمع في النصب في حال الوقف لسكون النون، وفي الإضافة إلى غيرها بحذف النون بها، فحذفوا الألف التي من أجلها طرأ اللَّبْسُ، وحُمل كل[3] واحدٍ من التثنية والجمع في النصب على لفظ الخفض فيها، لأنهما أخوان في اشتراكهما في الضمير نحو: رأيتُك ومررت بك ورأيتكما ومررت بكما ورأيتكم ومررت بكم، وفي كونهما لا يكونان إلا بعامل لفظي، بخلاف الرفع فإنه لا يشترك مع الخفض في صيغة ضميرٍ، ولا في لزوم العامل[4] اللفظي، إذ يكون باللفظي نحو: قام زيد، وبالمعنوي نحو: زيد قائم، مع أنَّ الخفضَ خاص بالأسماء، والرفعَ يكون في الأسماء والأفعال، والتثنيةَ والجمعَ خاصان بالأسماء، فوقعت النسبة والتوافق.

ثم إنهم قلبوا واوَ المثنى ألفاً في الرفع لأنهم يقلبون الألف من الواو في «يَاجَل» والأصل: «يَوْجَل»، لأجل الفتحة في الحرف الذي قبل الواو، وصار الزيدان في الرفع، والزيْدَينِ في النصب والخفض، والزيدُون في الرفع، والزيدِين في النصب والخفض.

ومن العرب مَنْ يقول: الزيدان في رفع المثنى ونصبه وخفضه، وعليه قوله[5]:

(١) انظر: إيضاح الزجاجي ١٢٣.
(٢) في الأصل «يكون» وهو تحريف.
(٣) في الأصل: «لكل» وهو تحريف.
(٤) في الأصل: «العمل» وهو تحريف.
(٥) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٨، وابن يعيش ١/٥٣، والمغني ٣٧، وابن عقيل ١/٢٨، =

٢٣ـ إِنَّ أَبــاهــا وَأَبـــا أَبــاهــا قَـدْ بَلَغـا في المَجْـدِ غَـايتـاهـا

وقوله(١):

٢٤ـ أَعْــرِفُ مِنْها الأَنفَ وَالعَيْنــانـا وَمنْخِــرانِ أَشْبهـا ظَـبْـيــانـا

وعليه حَمَل بعضُهم قوله تعالى: ﴿ إنَّ هذانِ لساحرانِ ﴾(٢)، وحمله بعضُهم على أن تكون [إنَّ] بمعنى «نَعَم»، وحمَلَه بعضُهم على أن تكون: «إنَّ» شأنيةً محذوفةَ الاسم، ودخلتِ اللامُ في الخبر شاذاً، وحملها بعضهم على إضمار مبتدأ بعد اللام، والجميع متكلف، والأحسنُ اللغة القليلة لأنها مسموعةٌ معروفة.

الموضع الخامس: معنى التذكر لما بعد الكلمةِ التي هي فيها، فتقول في أنتَ فعلتَ، إذا حذفت «فعلت» وتذكرت: أنتا، وكذلك قالوا: أينا، يريدون: أين أنت، فلما حذفوا [أين] اختصاراً بقيت/ الألف مُذَكِّرَة للمحذوف دالَّةً ١٤
عليه.

وحكى ابنُ جنّي عن أبي علي الفارسي(٣) أنهم قالوا: «جِيء به من حيث وليسا» إن الأصل: «ليس»، وألحِقت الألف تذكُّراً لِما حُذف، ويمكن أن تكون الألف للوقف، لأنهم قد يقفون على المبني على الفتح بالألف لبيان الحركة، وكما يلحقونها مع الألف فَيمدُّونها بقدْرِها سواء، فيكون مدان لها(٤)، وسواء كانت الألف التي قبلها للتثنية أو لغيرها، فيقولون في الزيدان ذهبا أمس: الزيدان ذهبا، وفي «زيد قد رمى عمراً»: زيد قد رَمى، فاعلمه.

= والشذور ٤٨، والأشموني ٢٩، وشواهد المغني ٥٨٥، والخزانة ٣/٣٣٧.

(١) نسب في الدرر ١/٢١ إلى رجل من ضبة، وهو في ابن يعيش ٣/١٢٩، والأشموني ٣٩، وابن عقيل ١/٣٩، والهمع ١/٤٩، والخزانة ٣/٣٣٦.

(٢) طه ٦٣، قرأ ابن كثير وحفص إنْ بالتخفيف، وقرأ أبو عمرو: إنَّ هذين وقرأ الباقون بتشديد النون والألف. انظر: النشر ٢/٣٠٨، والقرطبي ٤٢٥٧، وابن يعيش ٣/١٢٩.

(٣) الحسن بن أحمد، أستاذ ابن جني، له الحُجَّة، المسائل الحلبية، المسائل العسكرية، من مدرسة البصرة، توفي سنة ٣٧٧ هـ. انظر: النزهة ٣١٥، البغية ١/٤٩٦.

(٤) في الأصل: «مدين لها» وهو تحريف.

الموضع السادس: أن تكونَ لمجرد الوقف في غير المنون، نحو قولك في فعلتُ أنا: فعلت أنا، وقالوا في أين أنت: أين أنتا، وقالوا في الوقف على «حَيَّهَلَ»: حَيَّهَلا، ومعناها أَقْبِلْ.

الموضع السابع: أن تكون فَصْلاً بين نوني التوكيد ونونِ[1] ضميرِ الجمعِ المؤنث نحو قولك «اضرِبْنانِّ زيداً»، لأنه لولا الفصلُ بالألف لاجتمعتَ ثلاث نوناتٍ، فيقال: اضربْنَنَّ زيداً، وذلك مُسْتَثْقلٌ. وحكي من كلام ابن مَهْدِيَّة[2]: اخسأنانِّ عني. أو بين الهمزتين لأجل الاستثقال أيضاً، فتقول في أأنتم قلتم: أاأنتم قلتم، وفي أإذا: أاإذا، وفي أأنزل: أاأنزل، وعليه قراءةُ هشام[3] من رواية ابن عامر: «أاأنذرتَهُم»[4]، و«أاإذا كنَّا تراباً»[5] و«أاأُنْزل عليه الذِّكْرُ»[6]، وما كان نحوه. وبعضُهم يسهِّل الهمزة الثانية بينَ بينَ تخفيفاً ولا يدخِل ألفاً بينها، وبعضهم يُدخلها مراعاةً للأصل، وبعضهم يخفِّفها ولا يُدخل ألفاً، لأن الهمزة الأولى عارضة. ولكلٍ وجهٌ ونظر وهو لغة مسموعة، قال ذو الرمة[7]:

٢٥ـ أاأَنْ تَوسَّمْتَ من خَرْقاءَ مَنْزِلَةً ماءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

وقال أيضاً[8]:

---

(١) في الأصل: «نوني» وهو تحريف.

(٢) في الفهرست: «أبو مهدية» وهو أعرابي صاحب غريب، يروي عنه البصريون وكان المبرد يلتقي به، ولا مصنف له. انظر: الفهرست ٧٥، وورد القول في سر الصناعة الورقة ٢٩٥ أ.

(٣) هشام بن عمار السلمي عالم دمشق وخطيبها ومقرئها، توفي سنة ٢٤٥. انظر: النشر ١/١٤٤ وطبقات القراء ٢/٣٥٤. وابن عامر هو عبد الله بن عامر، قرأ على جماعة من الصحابة، وكان شيخ القراء في الشام، توفي سنة ١١٨. انظر: النشر ١/١٤٤، طبقات القراء ١/٤٢٣.

(٤) البقرة ٦. (٥) الصافات ٥٣.

(٦) ص آية ٨، فصلَ بين الهمزتين بألف أبو عمرو وقالون وأبو جعفر واختلف عن هشام، انظر: النشر ١/٣٥٩.

(٧) الديوان ٥٦٧، وثعلب ٨١، الخصائص ٢/١١، وسر الصناعة ١/٢٣٤، وابن يعيش ١٠/١٦، واللسان: (عَنَنَ)، والمغني ١٦٠، والخزانة ٢/٣٤١. وخرقاء: اسم امرأة، والمنزلة: موضع النزول، والمسجوم: المصبوب.

(٨) البيت لذي الرمة ـ كما أشار المؤلف ـ وهو في ديوانه ٦٢٢، والكتاب ٢/١٧٨، والأزهية ٢١، =

٢٦ـ أَيا ظَبيَةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ   وبَيْنَ النَّقا أاأنتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ

وقال آخر[١]:

٢٧ـ حُزُقٌّ إذا ما القومُ أَبْدَوْا فُكاهَةً   تَفَكَّر أاإِيَّاهُ يَعْنُونَ أم قِرْدا

ففصل بالألف كلٌّ واحدٍ منهم، استثقالاً لجمع الهمزتين.

وقال آخر في الجمع بينهما دون فصلٍ[٢]:

٢٨ـ أأنتَ الهلاليُّ الذي كُنْتَ مَرَّةً   سَمِعْنا بِهِ والأَرْيَحِيُّ المُلَقَّبُ

ولغة الفصل أكثر[٣].

الموضع الثامن: أن تكون دالة على الندبة في المنادَى، نحو يازيداهُ وياعمراهُ، وهي مع ذلك لمد الصوت، والهاءُ لِبسطِ الألف وتمكُّنِ مدها والوقف، فإذا وصلتَ حذفتها كقوله/[٤]: ١٥

٢٩ـ   وافَقْعَسا وَأَيْنَ مني فَقْعَسُ

وجاء في الضرورة إثباتها محركة، إجراءً للوصل مُجرى الوقف وعُوملت معاملة الضمير، كقوله[٥]:

٣٠ـ أَلا يا عَمْرُو عَمْراهُ   وَعَمْرُو بن الزُّبَيْراهُ

وتكون الألف المذكورة في المفرد نحو: يا زيداهُ ويا عمراهُ، وفي المضاف

= والخصائص ٢/٤٥٨، وأمالي القالي ٢/٦١، وأمالي الشجري ١/٣٢١، واللسان: (جلل)، وابن يعيش ٩/١١٩، والإنصاف ٤٨٢.

(١) نسبة في شواهد الشافية ٣٨ إلى جامع المذكور، وهو في ابن يعيش ٩/١١٨. واللسان: الهمزة، والحزق: القصير.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/٦٣، والهمع ١/٨٧. والرواية فيهما: والأَرْحَبِيُّ المُغَلَّبُ.

(٣) انظر: ابن يعيش ٩/١١٨.

(٤) نسب في الدرر ١/١٤٨ إلى رجل من بني أسد، وبعده:

أإبلي يأكُلها كَرَوَّسُ

وهو في ثعلب ٤٧٤: والمقرب ١/١٨٤، والأشموني ٤٦٤.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/١٨٤، والأشموني ٤٦٦، وابن عقيل ٤/٣٠.

[إليه] نحو: يا غلامَ زيداهُ، وفي آخر صلة الموصول. من كلامهم: «وامَنْ حفرَ بئرَ زمزماهُ، ووا أميرَ المؤمنيناه»(1).

وفي لحاقها في آخر النعت بعد المنعوت خلافٌ: فيونس(2) يجيز ذلك إجراءً له مُجرى الصلة بعد الموصول، نحو: يا زيد الظريفاه، ومن كلامهم: «واجُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْناهُ»(3). وسيبويه يمنعه لشدة اتصال الصلة بالموصول، واستغناءِ(4) المنعوت عن النعت، وما سُمع من ذلك شاذٌ، وهو الأظهر.

ويجوز في هذه الألف أن تنقلب ياءً تارةً وواواً أخرى بحسب الحركة قبلها، إذا خيف التباس، نحو: واغلامَكِيه(5) وواغلامَكاه وواغلامكُموه، فرقاً بينه وبين «واغلامكماه».

الموضع التاسع: أن تكون إطلاقاً للقوافي كما تكون الواوُ والياءُ لأنها لا يكون ما قبلها إلا متحركاً، وإذا سُكِّن فهو مقيَّد، فكأنها تُطْلِق الحرف من عِقال التقييد، وهو السكونُ، إلى حال الحركة: الضمةِ والفتحةِ والكسرةِ.

وهل تلحق هذه الحروف المبنيَّ أو المعرب؟ فيه خلاف بين أرباب القوافي، والأشهر أنها تلحق لما يجوز فيه السكون لولاها، سواءٌ كان معرباً أو مبنياً، اسماً أو فعلاً أو حرفاً، كقوله(6):

٣١ـ أَلِمَّا عَلى الرَّبْعِ القَديمِ بِعَسْعَسا كَـأَنِّي أُنـادي أو أُكَلِّمُ أَخْـرَسـا

فهذه لحقت المعرب من الأسماء، وكذلك قوله(7):

---

(1) انظر: الكتاب ١/٣٢٤، والمقرب ١/١٨٤.

(2) يونس بن حبيب من موالي بني ضبة، أحد رواة اللغة والغريب؛ أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، توفي سنة ١٨٣. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٢٧، النزهة ٤٩، البغية ٢/٣٦٥.

(3) الكتاب ١/٣٢٣.

(4) في الأصل «واستغنى» وهو تحريف.

(5) قال سيبويه ١/٣٢٣: «وتقول: واغلامَكِيه إذا أضفت الغلام إلى مؤنث، وإنما فعلوا ذلك ليفرّقوا بينها وبين المذكر إذا قلت: واغلامَكاه».

(6) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٠٥.

(7) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٨١٣، والكتاب ٢/٢٩٨، والخصائص ٢/٩٦، والإنصاف ٦٥٥، وابن يعيش ٩/٢٩، والمغني ٣٧٨، وابن عقيل ١/١٤، والأشموني ١٢، وشواهد المغني ٧٦٢، والخزانة ١/٦٩، ٣٣٨.

٣٢ـ أَقِــلِّي اللَّوْمَ عــاذِلَ وَالعِتــابــا ....

ثم قال في الفعل وهو مبنيّ:

.... وَقُـولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَـدْ أَصَــابـا

وقال آخر في الاسم المبني(١):

٣٣ـ .... ـ يــا أَبَتَــا عَلَّكَ أو عَســاكــا

وقال آخر في الحرف(٢):

٣٤ـ لَخَــيرٌ أَنتَ عِنْدَ النّــاسِ مِنّــا إذا الـدَّاعِي المُثَـوِّبُ قـالَ يـا لاَ

الموضع العاشر: أن تكون في رؤوس الآي، تشبيهاً بالقوافي كقوله تعالى: ﴿ وتظنون باللهِ الظنُّونا ﴾(٣) ﴿ وأضلُّونا السَّبيلا ﴾(٤) ﴿ وأطَعْنا الرسولا ﴾(٥) على قراءة(٦) مَنْ أثبت الألف في الوصل والوقف. وأما مَنْ حذفها في الوصل وأثبتها في الوقف فجعلها ألف وقفٍ، كما تقدم في فصل ألف الوقف. وأما مَنْ قرأها بإثبات الألف في الوصل وحذفها في الوقف فإشباعاً، كما تقدم في فصل الإشباع، والعرب تُجري الأسجاع ـ وهي الألفاظ الملتزم في آخرها حرف ـ مُجرى القوافي، كقوله عليه السلام/: «كأنَّ الموتَ فيها على غيرنا كُتب، وكأن الحقَّ ١٦

---

(١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، وقبله:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنى أَناكَا

وهو في الخصائص ٢/٩٦، وكتاب اللامات ١٤٦، وأمالي الشجري ٢/٧٦، والإنصاف ٢٢٢، وابن يعيش ٣/١١٨، واللسان: (علل) ـ منسوباً إلى العجاج ـ والمغني ١٩٢، والأشموني ١٣٣، وشواهد المغني ٤٤٣، والهمع ١/١٣٢، معناه: حان وقت رحيلك لعلك تجد رزقاً.

(٢) نُسب في نوادر أبي زيد ٢١ إلى زهير بن مسعود الضبي، وهو في الخصائص ١/٢٧٦، والمغني ٢٤١، وابن عقيل ١/٤٣، وشواهد المغني ٥٩٥، الهمع ١/١٨١، والخزانة ٢/٦. والمثوّب: الذي يكرر النداء.

(٣) الأحزاب ١٠.

(٤) الأحزاب ٦٧.

(٥) الأحزاب ٦٦.

(٦) أثبت ألفاتها في الوقف والوصل نافعُ وابن عامر، وقرأ أبو عمرو والجَحْدري ويعقوب وحمزة بحذفها في الوصل والوقف معاً، وقرأ ابن كثير والكسائي وابن محيصن بإثباتها في الوقف وحذفها في الوصل. انظر: النشر ٢/٣٣٣، القرطبي ٥٢٢٧.

فيها على غيرنا وُجِبَ»[1]، وكقوله عليه السلام: «هل أنتِ إلا إصبع دميتِ، وفي سبيل الله ما لقيتِ»[2]، فكما يُلحقونها في آخر القافية كما ذكر، فكذلك في الأسجاع، والقرآن نزل على لغتهم ومَهْيَع[3] كلامهم، ولذلك تجد بعض السور فيها شبهُ الأسجاعِ كآي عَمَّ والمزمِّل وغيرهما، فهذا يوضّح صحةَ ما ذكرت لك. وبهذا كان معجزاً لأنه نزل على مَهْيَــع كلامهم، ولا يستطيعون الإتيان بمثله مع أشياء غير ذلك.

الموضع الحادي عشر: أن تكون للاستثبات بـ«مَنْ»[4] في آخرها في الوقف إذا كان في موضع نصبٍ، وذلك يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع في لغة بعض العرب، فتقول إذا قيل لك: رأيتَ رجلاً: مَنا ورأيت امرأةً: مَنا، ورأيت رجلين: مَنا، ورأيت امرأتين: مَنا، ورأيت رجالاً: مَنا، ورأيت نساء: [مَنا]. فإذا وصلت أسقطت الألف فقلت: مَنْ...[5]. وبعض العرب يُلحق علامةَ التأنيث والتثنية والجمع فيقول: مَنَهْ ومَنْيَنْ ومَنات ومنونْ ومَنِينْ، والأول أكثر في كلامهم.

الموضع الثاني عشر: أن تكون عوضاً من ضمة أول الحرف المصغَّر إذا كان موصولاً أو اسم إشارةٍ نحو قوله: الَّذيَّا والَّتيّا في تصغير: الذي والتي، وذيَّا وتَيَّا في تصغير ذا وتا، و«أُوَلَيَّا» في تصغير: «أُولى» المقصور، قال الشاعر[6]:

٣٥ـ ألا قل لِتَيَّا قَبلَ مِرَّتِها اسْلَمي تَحِيَّـةَ مُشتـاقٍ إلَيْهـا مُتَيَّمِ

الموضع الثالث عشر: أن تكون للإنكار[7]: إذا كان قبلها مفتوح غيرُ منونٍ نحو قولك إذا أنكرْتَ: رأيت أحمد: أأحمداه، ورأيت عمراً: أعمراه[8].

(١) الحديث موضوع، انظر: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» ١٨٧.
(٢) رواه الترمذي في الشمائل ٢١٩.
(٣) المَهْيَع: البيِّن.
(٤) انظر: ابن يعيش ٤/ ١٤.
(٥) خرم في الأصل، وفي ابن يعيش ٤/١٦: يقول إذا وصل مَنْ يا فتى.
(٦) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١١٩، واللسان (مرر) وشواهد المغني ٨٨٢.
(٧) انظر ابن يعيش ٩/ ٥٠.
(٨) في الأصل: «أأعمراه» والألف مقحمة.

هذا عند بعض العرب، ومنهم مَنْ يزيدُ في آخر المنكَّر: إنيه[1] في الرفع والخفض وكذلك في النصب دونَ الألف. قيل لبعضهم: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: «أنا إنيه» ولا تزاد الألف في الوقف في المنصوب المنون للفرق[2] بينهما. فاعلمه.

* * *

(١) «إنْ» تزاد للتأكيد، ثم تكسر النون لالتقاء الساكنين، فحرف المد زائد للإنكار «وإنْ» لتأكيده والهاء لبيان حرف المد، وحرف المد للإنكار والهاء للوقف، انظر: ابن يعيش ٩/٥٠.

(٢) في الأصل: «الفرق» وهو تحريف.

القسم الثاني من قِسميْ الألف
التي هي بدل من حرف أصلي

لها ثلاثةُ مواضع:

الموضع الأول: أن تكون بدلاً من النون الخفيفة في الوقف نحو قولك: اضربَنْ زيداً واقتُلَنْ عمراً، ولا تضربَنْ ولا تقتلَنْ. إذا وقفْت عليها أُبدلتها ألفاً فقلت: اضربا واقتلا ولا تضربا ولا تقتلا، سواءٌ كان ذلك في النظم أو النثر. فالنثر كقوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بالناصية ﴾(١)، ﴿ لَنَصَّدَّقَنَّ ولنكونا ﴾(٢). وإنما ذلك لأنها زائدةٌ مثلُها، ولأنها حرف يعرب به مثلُها/ عند بعضهم، ولأنها أمدُّ ١٧
صوتاً منها وأكثر تبييناً منها للحركة. والنظم كقول الشاعر(٣):

٣٦ - . . . . وَلا تَعْبُـدِ الشَّيْطانَ واللهَ فَـاعْبُدا

أراد: «اعبدنْ»، وقال آخر(٤):

٣٧ - مَتى تَـأْتِنا تُلْمِمْ بنـا في ديـارِنـا تَجِـدْ حَطَبـاً جَزْلاً ونَـاراً تَأَجَّجَـا

---

(١) العلق ١٥. (٢) التوبة ٧٥.

(٣) البيت للأعشى، وثمة رواياتٌ لصدره، فصدره في الديوان ١٣٧ والأزهية ٢٨٥.

فَصَلِّ عَلى حينِ العَشِيَّاتِ وَالضُّحى

وصدره في الكتاب ٢/١٤٩:

فإيَّاكَ وَالمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّها

وانظر: أمالي الشجري ١/٣٨٤، وابن يعيش ٩/٣٩، واللسان: (نصب)، والإنصاف ٦٥٧، والممتع ٤٠٨، والمغني ٤١٢، والأشموني ٥٠٥.

(٤) نسب في الدرر إلى عبيد الله بن الحر الجعفي ٢/١٦٦، وهو في الكتاب ١/٤٤٦، والإنصاف ٥٨٣، وابن يعيش ٧/٥٣، واللسان: (نور)، والأشموني ٤٤٠، والخزانة ٤/٦٦٠.

أراد: «تتأجَّجَنْ»، فحذف التاء الأصلية لدلالة تاءِ المضارعة عليها تخفيفاً، وأدخل النون عليه في الواجب للضرورة، كقوله[1]:

٣٨- يَحْسَبُهُ الجاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَما شَيْخاً عَلى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما

أراد «يَعْلَمَنْ» فأدخل النون في الواجب وليس بقياس، وإنما جاء منه ما جاء ضرورةً أو شاذاً. وأما الكوفيون فيجيزون ذلك قياساً، وعلى مذهبهم جرى المتنبي في قوله[2]:

٣٩- بادٍ هَواكَ صَبَرْتَ أَوْ لَمْ تَصْبِرا ....

أراد «تَصْبِرَنْ» فأجراه مجرى «يعلمن» في البيت المتقدم، وأبدل جميعهم الألف منها في الوقف كما رأيت.

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب فتقول في نحو رأيت زيداً: «رأيت[3] زيدا».

وحكم الصحيح والمعتل في ذلك سواء، نحو: رأيت موسى، ورأيت عصا، إلا أن تكون تاء التأنيث فإنها تبدلُ هاءً في نحو: رأيت قائِمهْ، وذلك ليفارق ما فيه التاء أصليةٌ، نحو رأيت إصليتاً[4] وعفريتاً، وشربت ماءً فراتاً، وأكلت حوتاً وملتوتاً.

فأما «أُخْت» و«بِنْت» وهَنْت[5] فالتاء فيها مبدلةٌ من واو لقولهم: أخوات وبنوات وهنوات، وهذا فصل من باب التصريف فيه اختلاف بين البصريين

---

(١) البيت في ملحق ديوان العجاج ٨٨، والكتاب ٢/١٥٢، ومجالس ثعلب ٥٥٢، ونوادر أبي زيد ١٣، وأمالي الزجاجي ١٨٩، وأمالي الشجري ١/ ٣٨٤، وابن يعيش ٩/٤٢، والإنصاف ٦٥٣، وابن عقيل ١/٢٦٩، والأشموني ٤٩٨، والخزانة ٤/٥٦٩. وهو يصف جبلاً علاه النبات.

(٢) الديوان ٢/٣١٦ وعجزه:

وَبُكَاكَ إنْ لَمْ يَجْرِ دمعُكَ أَوْ جَرَى

(٣) في الأصل «ورأيت»، والواو مقحمة.

(٤) الإصليت: الشجاع، والسيف الإصليت: الماضي.

(٥) انظر: أمالي الشجري ٢/ ٧٠، والممتع ٣٨٥.

والكوفيين، وقد اضطرب فيه قول سيبويه في باب النسب[1]. وشرح ذلك يخرجنا عن المقصود لطوله.

وأما المقصور المعرب، نحو: «عصا ورحى» فلا خلاف بينهم أن الوقف فيه على الألف المبدلة من التنوين، نحو: رأيت عصا ورحى، وإنما الخلاف بين النحويين في الألف في حال الرفع والخفض ـ وإن كانوا مجمعين على أن تلك الألف بدل من حرف هو لام الفعل ـ فأكثرهم على أنها للوقف، لأن الواو والياء لا يَثبتان في الوقف في مشهور اللغات. وأبو عثمان المازني[2] يرى أن الألف عوض من التنوين، والألف التي هي بدل من أصل محذوفة لاجتماعهما ساكنتين، لأن ما قبل الألف مفتوح أبداً في الحالات الثلاث: الرفع والنصب والخفض.

والصحيح مذهب الجماعة لأن التنوين[3] محذوف في الوقف[4]/ البتة فلا ١٨
تكون الألف في الوقف عوضاً منه البتة.

ومن العرب من يحذف هذه الألف في الوقف إذا كان الاسم غير مقصور فيقول: رأيت زيدْ، قال الشاعر[5]:

٤٠ـ .... كَأَنِّي مُهْدَأٌ   جَعَلَ القَيْنُ عَلى الدَّفِّ إِبَرْ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٨٢.

(٢) بكر بن محمد، من نحاة البصرة، لزم الأخفش، له كتاب التصريف الذي شرحه ابن جني، توفي سنة ٢٤٩. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٧، النزهة ١٨٢، البغية ٢/ ٤٦٣.

(٣) قوله: «التنوين» غير واضح في الأصل.

(٤) جرى تقديم وتأخير في ترتيب اللوحات في أثناء تجليد المخطوطة في مكتبة تيمور، وقد أعدنا ترتيبها كما كانت في الأصل، وهذا ما جعلنا نسير في الترقيم في أثناء النسخ والتحقيق على أساس الصفحة وليس على أساس اللوحة.

(٥) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ٥٩، وتمامه:

شَئِزٌ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ   ....

وهو في الخصائص ٢/ ٩٧، واللسان: (هدأ)، وابن يعيش ٩/ ٦٩. الشئز: القلِق، المهدأ: من أهدأ الصبي إذا علّله لينام، والقين: الحداد، والدف: الجنب.

وقال آخر(١):

٤١- .... وآخُــذُ مِـنْ كُــلِّ حَيٍّ عِـصَـمْ

كما أن منهم من يقف على ما لا ينصرف بالألف فيقول: رأيت أحمدا ومساجدا، وعليه يحمل «قواريرا قواريرا»(٢) على قراءة(٣) من لم ينون الأول ومن نَوَّنَه فهي عوض من التنوين، لأن من العرب من يصرف الجمع الذي لا نظير له في الواحد فيقول: هذه مساجِدٌ، حكى ذلك ابنُ جني في «سر الصناعة»، وعليه قراءةُ مَنْ قرأ: «سلاسلاً وأغلالاً وسعيرا»(٤).

وإن كان الاسم مقصوراً فلا يوقف عليه [إلا] بالألف، إلاّ في الضرورة كقوله(٥):

٤٢- .... رَهْطُ مَرْجومٍ وَرَهْطُ ابنِ المُعَلْ

أراد: «المُعَلَّى».

الموضع الثالث: أن تكون بـدلاً من ياء الإلحـاق نحو: «عَلْقى»(٦)

---

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣٧ وصدره:

إلى المَرْءِ قَيْسٍ أُطيلُ السُّرىٰ

وهو في الخصائص ٢/٩٧، وابن يعيش ٩/٧٠، واللسان: (رأف)، والخزانة ٤/٤٤٥ والعصم: ح عصمة وهي السبب، أي العهد.

(٢) الإنسان ١٦، ١٧.

(٣) نَوَّنَ «قوارير» الأولى نافع وابن كثير والكسائي وأبو بكر عن عاصم، ولم ينون الباقون. ووقف فيه يعقوب وحمزة بغير ألف والباقون بالألف. ونون «قوارير» الثانية نافع والكسائي وأبو بكر، ولم ينون الباقون، فمن نون قرأها بالألف ومن لم ينون أسقط منها الألف. انظر: النشر ٢/٣٧٨، والقرطبي ٦٩١٤.

(٤) الإنسان ١٥، قرأ نافع الكسائي وأبو بكر عن عاصم وهشام عن ابن عامر منوناً، والباقون بغير تنوين، ووقف قنبل وابن كثير وحمزة بغير ألف والباقون بالألف. انظر: سر الصناعة ٦٧٧.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٧٩٩، وصدره:

وَقَبيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شاهِدٌ

وهو في أمالي الشجري ٢/٧٣، والخصائص ٢/٢٩٣، والأشموني ٧٤٨، والتاج: «رجم». وقبيل: قبيلة.

(٦) العلقى: ضرب من الشجر.

و«مِعْزى» وهما ملحقان بجَعْفَر وهِجْرع[1]، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً. ويكون الاسم معها منوناً وغير منون، فمن نَوَّن جعلها كالأصلية[2]، إذ هي مناظرة لراء «جَعْفَر» وعين «هِجْرع»، وإنْ كانت زائدةً في الكلمة، ألا ترى أن «عَلْقى» من التعلُّق، «ومِعْزى» جماعة من المعز. ومن لم يُنَوِّنْها أجراها مُجرى المؤنث، إذ الألف فيها زائدة كما في ألف التأنيث في حُبلى وسَلمى، وللزومها الكلمة كألف التأنيث امتنع الاسمُ من الصرف. وقرىء قوله تعالى: ﴿ ثم أَرْسَلْنا رُسلَنا تَتْرى ﴾[3] بالوجهين، لأنها من المواترة وهي التتابع والتاء بدل من واو. وبعضهم يجعلها إذا كانت[4] بغير تنوين فعلاً مضارعاً، وليس بشيء، لأنه قد نُوِّن في لغة أخرى، وإنما هو مثل «عَلْقى» وألفُه بدل من ياء ملحقةٌ[5] بجعفر، فاعلمه. وامتناعُه من الصرف لشبه التأنيث اللازم.

واعلم أن الألف قد زيدت في نفس الكلمة للمدِّ خاصة، فزيدت ثانية في مثل «ناصر» و«صابر» لبناء اسم الفاعل، وكذلك في مثل: ساباط[6] وقادوس، وللتكسير في مثل جلابيب[7] ومفاتيح ثالثة، وفي مثل: كتاب وجَمال وحمار، ورابعة في مثل شِمْراخ[8] وشِمْلال[9] وعِثْكال[10]، وخامسة في مثل: شُكاعات[11] وسُمَّاقات[12]. وكلُّ ذلك مبدأ لغةٍ لا يتعلَّل، وإنما يوقف فيه مع السماع، فاعلمه.

* * *

(١) الهجرع: الأحمق.
(٢) في الأصل: «كالأصلي» وهو تحريف.
(٣) المؤمنون ٤٤، قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين. انظر: النشر ٣١٥/٢.
(٤) في الأصل: «كان».
(٥) في الأصل: «تلحقه» وهو تحريف.
(٦) ساباط: اسم موضع في المدائن.
(٧) في الأصل «جلاليب» وهو تحريف، قال تعالى: ﴿ يُدْنِينَ عليهِنَّ من جَلابيبِهِنَّ ﴾.
(٨) الشمراخ: العِذق عليه بسر أو عنب، أو رأس الجبل، أو أعالي السحاب.
(٩) الشملال: السريع الخفيف من الإبل.
(١٠) العثكال في النخل كالعنقود في الكرم.
(١١) الشكاعات: ج شكاعة: شوكة تملأ فم البعير.
(١٢) نخلة سامقة: طويلة وقد تكون سماقات جمع سُمَّاقة وهي حبة حامضة.

الفصل الثاني: في الهمزة ومعانيها ومواضعها في كلام العرب
١٩ / مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف

أما المفردة فقسمان: قسمٌ أصل وقسم بدل من أصل.

القسم التي هي أصل لها في الكلام ثلاثة عشر موضعاً:

الموضع الأول: أن تكون للتوصُّل إلى النطق بالساكن في ابتداء الكلمة(١) واختلف فيها: هل يقال لها همزة أو ألف؟ فبعضهم يسمِّيها ألفاً مراعاة لأصلها من السكون الذي هو مدُّ صوت. وبعضهم يسمِّيها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأبْيَنَ. ولكلا الوجهين نظر. والأحسن أن تسمَّى بما هي عليه في النطق، لأن ذلك هو معنى الهمزة.

وكان الوجه فيها أن يقال لها همزةُ إيصال لا وصل لأنها لا تصل، ولكن تُوصل الناطقَ إلى النطق بالساكن بعدها، ولكنْ قيل همزة وصل على غير مصدر(٢) أَوْصَل، كما قال الله تعالى: ﴿ أَنْبَتَكُمْ من الأرض نباتاً ﴾(٣)، وعلى المصدر(٤) يكون «إنباتاً»، وقال الشاعر (٥):

---

(١) انظر: سر الصناعة ١٢٦/١، ابن يعيش ١٣١/٩.

(٢) في الأصل: «صدر»، وهو تحريف.

(٣) نوح ١٧.

(٤) في الأصل «الصدر»، وهو تحريف.

(٥) البيت لشقيق بن جَزْء كما في فرحة الأديب (عن هامش الخصائص ٣٠٩/٢) وصدره:

بِمَا لَمْ تَشْكُروا المَعْروفَ عِنْدي

وهو في الخصائص ٣٠٩/٢ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٤١٦، وقد شرحه بقوله: «كان هجراني لكم لأنكم كفرتم بالإحسان، فإن شئتم أن أعود إلى الإحسان فعودوا إلى الشكر».

٤٣- . . . . وَلَـو شِئْنـا تَـعـاوَدْنـا عِـوادا

وكان القياس على المصدر(١): تَعاوُداً ومعاودةً، وذلك جائز كثير.

فإذا ثبت هذا فإن محالّها في الكلام ثلاثة محالّ، الأول: الاسم، الثاني: الفعل، الثالث: الحرف.

وأما الاسم فقسمان:

قسم هو أسماء معلومة لا تتعدى، وذلك: اسم واست واثنان وابنم وامرؤ وايْمُن الله في القسم، وما له من ذلك مؤنث أو مثنى.

وقسم هو أسماء مصادر، لكل فعل كانت في ماضيه [همزة الوصل] وهي عشرة مصادر لعشرة أفعال، وذلك: انفعال كانطلاق، وافتعال كاكتساب، وافْعِنلال كاقْعِنساس(٢)، وافْعِلّال كاقشعرار، وافعيعال كاغديدان(٣)، وافْعِلال كاحمرار، وافعيلال كاحميرار، وافْعِوّال كاعْلِوّاط(٤)، واستِفْعال كاستخراج، وافعِنْلاء كاسلِنقاء(٥).

وأما الفعل فقسمان:

قسم هو أفعال تلك المصادر العشرة المذكورة، وذلك عشرة أمثلة: انْفَعَل كانطلق، وافتَعَل كاكتسب، وافْعَنْلل كاقْعنسَسَ، وافعلَلَّ كاقشعرّ، وافْعَوْعل كاغدودن، وافعلَّ كاحْمَرَّ، وافْعالَّ كاحمارَّ، وافعَوَّل كاعْلَوَّطَ، واستفعلَ كاستخرج، وافْعَنْلَى كاسلنقى.

وقسم هو فعل الأمر من الأفعال العشرة المذكورة كانطلقْ، وكذلك باقيها من كل فعل سُكِّن ثانية في المضارع ولم تحذف منه همزة، ولم يكن أخذ وأكل

---

(١) في الأصل: «الصدر» وهو تحريف.

(٢) الاقعنساس: الرجوع والتأخر.

(٣) اغدودن النبت: طال.

(٤) اعلوطت البعير: تعلّقت بعنقه.

(٥) اسلنقى: نام على ظهره.

وأمر(١)، وذلك نحو: اضرِبْ من ضَرَب يضرِب، واعلَمْ من علم يعلم، واشرُفْ من شَرُف يَشْرُف. فإن كان قد حذفت همزته في المضارع رُدَّت في الأمر نحو: أكرِمْ من أَكْرَمَ يكرم، لأن الأصل [في] المضارع: يُؤكْرِم، لكن/ لما كانوا ٢٠
يستثقلون اجتماعها مع همزة المتكلم فيه فحذفوها فقالوا: أُكْرِمُ، ثم أجريت الواو والتاء والنون التي للمضارعة في حذف الهمزة معها مُجرى ما فيه همزة المتكلم لأن الباب في أنها للمضارعة واحد.

وأما أَخَذَ وأَكلَ فإنَّ الأمر من هذه دون همزة: خذْ، كُلْ، مُرْ، وهذه هي اللغة المشهورة فيها.

وحكى ابن جنّي أن من العرب من يقول: اؤْمر، اؤْخذ، اؤْكل، كسائر الأفعال التي يُسكَّن ثانيها في المضارع، والأفصح في أَمْـرِ: «أَمَر»: مُرْ(٢)، قال الله تعالى: ﴿وَأْمُـرْ أهلَكَ بالصَّلاة﴾(٣)، وقد جاء في الخبر: «مروهم بالصلاة لسبع» (٤).

وأما الحرف فهي لام التعريف خاصة، نحو: الرجل والغلام. وحكي عن الخليل(٥) أنها همزة قطع، والكلام معه يُذكر في فصل «أل» إن شاء الله.

فجميع هذه الخمسة المواضع تسقط فيها الألف في الدَّرْج وتثبت في الابتداء، ولا تثبت في الدَّرْج إلا في الضرورة، كقوله(٦):

---

(١) إذا تحركت الفاء في المضارع أو حذفت في الأمر لا تثبت همزة الوصل لعدم سكون الحرف الأول نحو: خُذ، قُل، شُدّ.

(٢) أي إلا إذا سبقه واو كما في الآية: وَأْمُرْ اهلك...

(٣) طه ١٣٢. وانظر: سر الصناعة ١/١١٢.

(٤) رواية الحديث في أبي داود ١/١١٥ «مُروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين...».

(٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كان ذا عقلٍ خصب، واضع علم العروض وأستاذ سيبويه، توفي سنة ١٧٥. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣٠، النزهة ٤٥، البغية ١/٥٥٧.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٩/١٩، واللسان: (ثني)، والأشموني ٨١٤، والخزانة ٣/٢٣٥.

٤٤ـ أَلا لا أَرى إثْنَيْنِ أَحسنَ شِيمةً — عَلى حَدَثانِ الدَّهْرِ مِنّي وَمِنْ جُمْلِ

وقال آخر[١]:

٤٥ـ . . . . — وَكُـلُّ إثْـنَـيْنِ إلى افْـتِـراقِ

وقال آخر[٢]:

٤٦ـ لَتَسْمَعُنَّ وَشِيْكـاً في ديـارِهُم — أَللهُ أَكْبَـرُ يـاثـاراتِ عُثْمـانـا

وقال آخر[٤]:

٤٧ـ عَجِّلْ لَنا هـذا وَأَلْحِقْنـا بـذالْ — الشَّحْم إنَّـا قَـدْ مَلِلْنـاه بَجَـلْ

وأما قولهم: «يا ألله» بقطع ألف الوصل فإنما ذلك لأن الألف واللام صارتا منه كأنها من نفس الكلمة، أو هي عوض من همزة «إلاه»، لأنها لا تجتمع معها إلا في الضرورة، مع أن هذا الاسم[٤]. . .، فجعلوا ذلك مزيَّةً على غيره من الأسماء.

وهذه الهمزة التي للوصل تكون أبداً مكسورة[٥] على أصل التقاء الساكنين سواء كان ثالث الفعل مفتوحاً أو مكسوراً، نحو: اعلم واضرب، ويجوز ضمُّها، إلا أنه إذا كان ثالث الكلمة مضموماً ضماً لازماً نحو: «اقتل» تتبع الهمزةُ الثالثَ[٦].

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وقبله في الخصائص ٢/٤٧٥.

يَا نَفس صَبْراً كُلُّ حيٍّ لاقِ

وهو في شواهد الشافية ١٧٤، والدرر ٢/٢١٦.

(٣) البيت لحسان، وهو في ديوانه ٢٤٨، وفي المنصف ١/٦٨، واللسان: (ثأر). ووشيكاً: سريعاً، ياثارات فلان: أي يا أهل ثَاراته المطالبين بدمه.

(٣) نسب في الدرر ١/٥٢ إلى غيلان بن حريث الربعي، وهو في الكتاب ٢/٦٤، وأول صدره فيه:

دَعْ ذا وَعَجِّل

والخصائص ١/٢٩١، واللامات ١٧، والأشموني ٨٣، والهمع ١/٧٩، والخزانة ٣/٢٣٣ وبَجَلْ: حسب.

(٤) سقط لم أتبينه، يحتمل: «خاص بالله».

(٥) انظر الخلاف في أصل حركة همزة الوصل بين البصريين والكوفيين: الإنصاف ٧٣٧.

(٦) قال ابن يعيش ٩/١٣٧: «كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة، لأنه خروج من ثقيل إلى ما هو =

فإن كان الضمُّ غير لازم لم تضمّ، وبقيت الهمزة مكسورةً نحو: اِمشُوا واِقضوا، لأن الأصل: امشِيُوا واقضِيُوا، فحذفت الياء استثقالاً[1]، وتبع ما قبل الواوِ الواوَ.

كما أنه إذا كان الكسر عارضاً، وكان الضمُّ الأصلَ بقيت همزة الوصل مضمومةً نحو: اُدعِي يا هند، لأن الأصل اُدْعُوي، فاستثقلت الضمة مع كسر الواو، فاتبع ما قبلها كسرة، وقلبت الواو ياءً تخفيفاً.

٢١ ولا تكون همزة الوصل مفتوحةً إلا في موضعين/: أحدهما: ايمن الله، والآخر: ألف لام التعريف. وإنما ذلك لأنَّ «ايمُن» لفظ غير متصرف لا يكون إلا في القسم. والفراء يجعله جمعَ «يمين»[2]، فتكون الهمزة عنده همزة قطع وهو فاسد، لأن تلك الألف تسقط في الدرج كسائر ألفات الوصل كما قال الشاعر[3]:

٤٨ـ فَقالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ ... نَعَمْ وَفَرِيقٌ: لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْرِي

ولأنهم قد قالوا فيه: اِيمن الله بكسر الهمزة على الأصل، وألف الجمع لا تكسر، لا يقال في أَفْلُس: إفْلُس، ولا في أعبُد: إعبُد، ولأنهم قد تصرَّفوا فيه باللغات في الحذف، فقالوا: اَيم الله. وإيم الله، ومُ الله ومَ الله ومِ الله، والتصرُّفُ في الحذف بابه المفردات، إذ هي المستعملة أصلاً فخففت[4]، فلما كان غير متصرف عن القسم ثقل ففتحت همزته تخفيفاً.

= أثقل منه، ليس بينهما إلا حرف ساكن».

(١) قال ابن يعيش ١٣٧/٩: «إنما استثقلوا الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها فبقيت ساكنة، وواو الضمير بعدها ساكن فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضمت العين لتصح الواو الساكنة فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت».

(٢) نسب صاحب الإنصاف هذا القول إلى جميع الكوفيين وعقد لذلك مسألة. انظر: الإنصاف ٤٠٤.

(٣) البيت لنصيب، وهو في ديوانه ٩٤، والكتاب ١٤٧/٢، والأزهية ٣، والمنصف ٥٧/١، وسر الصناعة ٤٠٧/١، واللسان: (يمن)، والإنصاف ٤٠٧، وابن يعيش ٣٥/٨، وأمالي القالي ٢٠٣/٢، والممتع ٣٥١، والمغني ١٠٦، وشواهد المغني ٢٩٩/١.

(٤) في الأصل: «فخفت» وهو تحريف.

وأما ألف لام التعريف فلما كانت اللام معها حرفاً، وكان أيضاً غير متصرف وليس بأصل في الكلام لمعنى في نفسه، ثقل أيضاً فخففـ[1] بفتح همزته فاعلم.

وما عدا هذه المواضعَ الخمسة من الاسم والفعل والحرف فالهمزة في أوله همزة قطع تثبت درجاً وابتـداءً، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر كقوله[2]:

٤٩ـ وَيْلُمِّهـا في هَواءِ الجـوِّ طَـالِبَـةً   وَلا كَهذا الّذي في الأَرْضِ مَطْلوبُ

وقال آخر[3]:

٥٠ـ يـابا المُغيـرَةِ ربَّ أَمْـرٍ مُعْضِـلٍ   فَـرَّجتُـهُ بـالمَكْـرِ مِنّي والـدَّهـا

أو في نادر كلام، كما قرأ بعضهم: «إنها لَحْدَى الكُبَرْ»[4] فأسقط الهمزة تخفيفاً، ولا يقاس عليه.

وأما قوله تعالى: ﴿لكنَّا هو الله ربِّي﴾[5] فقال فيه بعضهم: الأصل فيه: لكنْ أنا، ثم نقلت [فتحةُ] همزة «أنا» إلى النون قبلها فصار: لاكِنْنَا، فأدغم تخفيفاً. وكذلك قال بعضهم في قول الشاعر[6]:

٥١ـ ألا ياسَنا بَرْقٍ عَلى قُلَلِ الحِمىٰ   لَهِنَّـكَ منْ بَـرْقٍ عَـلَيَّ كَـرِيمُ

(١) في الأصل: «فخففت» وهو تحريف، والضمير في «فخفف» يعود إلى الحرف.

(٢) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٢٢٧، والكتاب ٣٥٣/١، وسر الصناعة ٢٤٠/١، وابن يعيش ١١٤/٢، والخزانة ٩٠/٤. والطالبة: العقاب، ولا كهذا: يريد الذئب. يقول: لم أرَ كنجائه وهربه منها نجاء، وهو مطلوب.

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في مستدرك ديوانه ١٣٤، وأمالي الشجري ١٦/٢، والممتع ٦٢٠.

(٤) المدثر ٣٥، قرأ العامة بألف القطع، وروى جرير عن ابن كثير بحذف الهمزة. انظر: القرطبي ٦٨٧٦.

(٥) الكهف ٣٨، وانظر أوجه الإعراب في القرطبي ٤٠٢١.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٩٣، والخصائص ٣١٥/١، وأمالي القالي ٢١٨/١، وأمالي الزجاجي ٢٥٠، والمقرب ١٠٧/١، واللسان: «لهن»، والمغني ٢٥٤، والخزانة ٣٣٩/٤. والقلل: القمم، وانظر تعليق ابن عصفور على البيت: المقرب ١٠٧/١.

إن الأصل فيه: لله إنك، ودخله الحذف حتى صار إلى ما ترى، وهذا كلُّه متكلَّفٌ وشذوذ، وإنما الألف في «لاكنا» إشباع، وهو في الكلام قليلٌ. و«لَهِنَّك» أصله: «لإنَّك»، وأبدلت الهمزة هاءً، كما قالوا: هَرَحْتُ الماشيةَ وهِيَّاك في: أَرحتُ الماشية وإياك[1].

الموضع الثاني: أن تكون للاستفهام، وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية، كقولك: أزيدٌ قائم؟ وأقام زيد؟ وتكون معادلةً لـ «أم» تارة، وغير معادلة، فإذا كانت معادلة كان [معنى] الكلام[2] إذا قلت: أقام زيد أم قعد: أي الفعلين فعل؟ وإذا قلت: أزيد قام أم عمرو: أيُّهما قام؟ وإن كررت في/ ٢٢
الفعل أو جمعت كان المعنى: أيُّ الأفعال، أو أيُّهم. وسيزاد هذا بياناً في فصل «أم».

وإذا لم تعادل لم تحتج إلى «أم» كما مُثِّل أولاً، قال الله تعالى: ﴿ لأَنتم أَشدُّ رهبةً ﴾[3]. وقال: ﴿ أتقولون على الله ما لا تعلمون ﴾[4].

ويجوز حذف هذه الهمزة إذا فهم المعنى ودلَّ عليه قرينة الكلام، كقولك: زيد قام أم عمرو؟ تريد: أزيدٌ، قال الشاعر[5]:

٥٢ـ لَعَمْرِكَ ما أَدري وَإِنْ كُنتُ دارِياً ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ

أراد: أبسبعٍ، وقال آخر[6]:

٥٣ـ تَروحُ مِنَ الحيِّ أَمْ تَبْتَكِرْ ... .

---

(١) الأصل: إياك وهو تحريف.
(٢) قوله: «الكلام» غير واضح في الأصل.
(٣) الحشر ١٢.
(٤) الأعراف ٢٨.
(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ورواية الديوان ٢٦٦:
فواللهِ ما أَدْري وَإِنِّي لَحاسِبٌ
وهو في الكتاب ٤٨٥/١، والأزهية ١٣٥، وأمالي الشجري ٣٣٥/٢، وابن يعيش ١٥٤/٨، والمغني ٧، وابن عقيل ١٧١/٣، والخزانة ٤٤٧/٤.
(٦) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٥٤، وعجزه:
وَمَا ذا عَلَيْكَ بِأَنْ تَنْتَظِرْ
وفي الأصل «الحمى» وهو تحريف عن «الحيّ».

الموضع الثالث: أن تكون للإيجاب وتحقّق الكلام، وفيه معنى الاستخبار كقوله تعالى: «أتجعَلُ فيها من يُفْسدُ فيها»[1] والمعنى: ستجعل فيها. ومنه قول الشاعر[2]:

٥٤ـ أَلَسْتُم خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا وَأنـدَىٰ العالَمينَ بُطُونَ راحِ

والمعنى: أنتم خير من ركب المطايا. فلفظ هذا النوع يعطي معنى الاستخبار والمعنى على الإيجاب، والتحقيق على ما ذكرت لك، وبه يحصل معنى المدح فاعلمه.

الموضع الرابع: أن تكون للتسوية، وصورتها في الكلام صورة الاستفهامية المعادِلة، إلا أنَّ هذه تتقدمها التسوية كقولك: «سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدْتَ وأَرَضِيْتَ أم سخطتَ». قال الله عزّ وجلّ: ﴿ سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنْذِرْهم ﴾[3] و﴿ سواءٌ علينا أَجزِعْنا أم صَبرْنا ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

٥٥ـ سـواءٌ عَلَيـهِ أيَّ حـينٍ أتَيْتَـهُ أَسـاعةَ نَحْسٍ تُتَّقى أَمْ بـأَسْعَدِ

الموضع الخامس: أن تكون للتقرير مجرداً من معنى الاستفهام، كقولك: [أ] أنت رأيتني أقوم، ومعناه: أقرر بك معرفتي[6]. والفرق بينه وبين الاستفهام أن الاستفهام ممن لا يَعْلم لمن[7] يعلم، أو يُتوهم منه العلم ليَعلمَ والتقرير ممّن يَعْلم لمن يَعْلم ليثبته على فعله فيكون جزاءً، أو يَتحقَّق أنه فعله عن قصدٍ. ومن الأول قوله تعالى: ﴿ أأنتَ قلتَ للناسِ اتخِذوني ﴾[8] و﴿ ألمْ نُربِّكَ فينا وليدا ﴾[9] و﴿ أَلَسْتُ بربكم ﴾[10].

---

(١) البقرة ٣٠.
(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٩، والخصائص ٢/٤٦٣، والمغني ١١، وابن يعيش ٨/١٢٣، واللسان: (نقص)، وشواهد المغني ٤٣.
(٣) البقرة ٦. (٤) إبراهيم ٢١.
(٥) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٢٣٢، والبحر المحيط ١/٤٧.
(٦) عبارة محرفة، وقد أثبتنا صورتها. (٧) في الأصل: «فمن» وهو تحريف.
(٨) المائدة ١١٦. (٩) الشعراء ١٨. (١٠) الأعراف ١٧٢.

الموضع السادس: أن تكون للتوبيخ مجرداً من التقرير تارةً ومصاحباً له أخرى. فمن الأول قوله تعالى: ﴿أأذهَبْتُم طيباتِكم في حياتكم الدنيا﴾(١). ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ ألم نُرَبِّكَ فينا وليدا ﴾(٢)، وقول الشاعر(٣):

٥٦ـ أَلَمْ أَكُ جـارَكـمْ وَيكُـونَ بَيْني وَبَـيْـنَـكُـمُ المَـودَّةُ وَالإخـاءُ

الموضع السابع: أن تكون للمضارعة في الفعل المبهم وهو الذي يحتمل الحال والاستقبال، نحو: أضرب وأخرج للمتكلم وحده، مذكراً كان أو مؤنثاً.
وإنما قيل لها همزة مضارِعة/ لأن الفعل إذا دخلت عليه صار يضارع بها الأسماء، ٢٣
أي يشابهها، والمشابهة تكون للأسماء من جهتين:

إحداهما: أن الفعل يدخله من الإبهام والتخصيص ما يدخل الاسم، وذلك أن الإبهام في الفعل هو احتماله الحالَ والاستقبال على السواء عند قومٍ، وهو عند قومٍ أظهرُ في الحال، وعند قوم أظهرُ في الاستقبال، وقوم ينكرون الحال فيه، ولكل طائفة حُجة، الكلام فيها يطول. والصحيحُ احتماله الحالَ والاستقبال، هل على السواء أو على الاختلاف؟، ليس هذا موضع تحقيقه. وتخصيصُه هو أن يخلص لأحد الزمانين بقرينةٍ تدلُّ على ذلك، فإذا قلت: «يضربُ» احتمل الحال والاستقبال، فإذا قلت: «يضرب الآن» تخلَّص للحال، وإذا قلت: «يضرب غداً» تخلَّص للاستقبال.

وأما إبهام الاسم فهو أنه يقع في أصوله على ما دخل تحت جنسه، نحو: رجل وفرس وثوب وشبه ذلك، وتخصيصُه بالألف واللام والإضافة، نحو: الرجل ورجلكم، والغلام وغلامكم، هذه إحدى الجهتين.

---

(١) الأحقاف ٢٠، وهذا على قراءة الحسن ونصر وأبي العالية، بهمزتين مخففتين. انظر: القرطبي ٦٠١٩.

(٢) الشعراء ١٨.

(٣) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ٩٨، ورواية صدره فيه:
أَلَمْ أكُ مُسْلِماً فَيكُونَ بَيْني
وهو في المغني ٧٤٥، وابن عقيل ١٢٦/٢، والهمع ١٣/٢.

وأما الجهة الأخرى: فهي أن الفعل يشبه الاسم إذا كان مثلَ: «فاعِل» في عدد الحروف والحركات والسكنات، كضارب ويضرب، فضارِب من أربعة أحرفٍ ويَضْرِب مثله، وأول ضارب متحركٌ وثانيه ساكنٌ وثالثه متحركٌ ورابعه كذلك، ويضربُ مثله أربعة أحرف في ذلك. وهذه الجهةَ ضعيفةٌ لا تَسْتَتِبُّ في كل فعلٍ واسم، إنما هي في بعض الأسماء والأفعال، والأولى مستَتِبَّةٌ فعليها المُعَوَّلُ. والذي صير الفعل له هو همزةُ المضارعة وسائر حروفها من الياء والتاء والنون، وستذكر في مواضعها بحول الله.

الموضع الثامن: أن تكون للتعدية خاصةً، وذلك إذا كان الفعل ثلاثياً لا يتعدى لو نُطِق به، فتقدِّر أن الهمزة فيه زائدةٌ، كقولك: «ألقيتُ ما في يدي»، وقال تعالى: ﴿ وألقِ ما في يمينك ﴾[1]، وقال الشاعر[2]:

٥٧ـ فَأَلْقَتْ عَصَاها وَاسْتَقَرَّ بها النَّوى ....

كان الأصل في هذا الفعل أن يقال فيه: «لقيت[3] ما في يميني»، إلا أنه لم يُنطق به إلا بالهمزة، وحكَمْنا أن الهمزة زائدةٌ لأنه من اللقاء، فالأصلُ: اللام والقاف والياء، فعلمنا بذلك أنه لا معنى لدخول الهمزة وزيادتها إلا تعديةُ الفعل الثلاثي الذي لم يستعمل النطق به وحدَه للمفعول.

وهذه الهمزة تُعدِّي ما لا يتعدَّى إلى[4] واحدٍ نحو ما ذكر، وما يتعدى إلى واحد إلى اثنين، نحو ألفَيْتُ زيداً قائماً، ومنه[5]:

---

(١) طه ٦٩.

(٢) نسب في اللسان: «عصا» إلى معقر بن حمار، أو عبد ربه السلمي، أو سليم بن ثمامة، وهو في القرطبي ١٤٧٤، وعجزه:

كَما قَرَّ عَيْناً بالإيَابِ المُسافِرُ

و«استقر» في الأصل: «استقل» وهو تحريف.

(٣) في الأصل «لقي» وهو تحريف. (٤) قوله «إلى» متعلق بالفعل الأول «تُعَدّي».

(٥) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه ١٢٣، والكتاب ٨٥/١، ومجالس ثعلب ١٢٣، وأمالي الشجري ٣٨٣/١، واللسان: (عتب)، والإنصاف ٦٥٩، وابن يعيش ٢٥٤/٩، وشواهد المغني ٩٣٣، والخزانة ٢٨٤/١. والمستعتب: طالب العتبى وهو الرضا.

٥٨ـ فـألـفيتُـهُ غـيرَ مُسْتَعْتِـبٍ ولا ذاكـرَ اللهَ إلاَّ قـليـلا ٢٤

/وما يتعدى إلى اثنين إلى ثلاثةٍ كقولك: أعلمْتُ زيداً عمراً قائماً ومنه[1]:

٥٩ـ أُنْبِئْتُ عَمْراً غيرَ شـاكـرِ نعمتي ....

الموضع التاسع: أن تكون للنقل خاصةً، ومعنى ذلك أنها تنقل الفعل من الثلاثي إلى الرباعي، فإن كان متعدياً في أصله بقي كذلك بعد النقل، فالهمزة لا تفيد فيه شيئاً سوى النقل خاصةً، وقد ينطق بثلاثيِّه وقد لا ينطق، نحو: أشكل الأمر، فهذا لا ينطق بثلاثيه، وإن كان الأصل من حيث إن حروفه أصول. ووزن أشكل: أفعل، فالهمزة زائدةٌ لمجرد النقل. وتقول: لاح البرق وألاح، فهذا ينطق بثلاثيه قبل الهمزة، وهو غير متعدٍّ، وتُدْخل الهمزة عليه فيبقى كذلك، فيعلم أن الهمزة لا معنى لها فيه إلا مجرد النقل خاصةً.

وسواءٌ كان الفعل غير متعدٍّ كما ذكر[2] أو متعدياً كقوله: وقفتُ الدابة وأوقفتها ومهرت المرأة وأمهرتها وسقيته وأسقيته، فهذا يستعمل بغير الهمزة متعدياً، وبالهمزة كذلك، فعلم أن الهمزة ليس لها معنى إلا مجرد النقل خاصةً، قال الله تعالى: ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

٦٠ـ سَرَيْتُ بهم حَتَّى تَكِـلَّ مَطِيُّهُمْ ....

وقال آخر[5]:

---

(١) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢١٤، وعجزه:

وَالكُفْرُ مَخْبثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ

وهو في حماسة البحتري ١١٠.

(٢) العبارة في الأصل محرفة «غير متعدياً ما ذكر».

(٣) الإسراء ١.

(٤) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٩٣ وعجزه:

وَحَتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ

ورواية «سريت» فيه: «مطوت» وهو في الكتاب ٤٨٩/١، ومعاني القرآن للفراء ١٣٣/١، واللسان: (مطا)، وابن يعيش ٧٩/٥، والمغني ١٣٦، والأشموني ٤٢٠، وشواهد المغني ٣٧٤.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٩٣، ورواية «بكر» فيه «مجد»، ونوادر أبي زيد ٢١٣، واللسان «مجد».

٦١- سَقى قَـوْمي بَني بَكْـرٍ وَأَسْقىٰ نُمَيْـراً وَالقَبـائِـلَ مِنْ هِـلالِ

فجمع بين اللغتين.

الموضع العاشر: أن تكون للتعدية والنقل معاً، وذلك أكثر من أن يحصى، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثياً لا يتعدى فيصير بالهمزة رباعياً يتعدى، ويكون متعدياً إلى واحدٍ فيصير إلى اثنين، ويكون إلى اثنين فيصير إلى ثلاثة، وذلك نحو: قام زيد وأقمتُ زيداً، وكَرُم زيد وأكرمته، وعطى زيدٌ الكأسَ وأعطيتها عمراً، وعلمت زيداً منطلقاً وأعلمت عمراً زيداً منطلقاً، قال الله تعالى: ﴿ وأترفناهم في الحياة الدنيا ﴾[1]، والأصل: ترفوا، و﴿ فأتبعنا بعضهم بعضاً ﴾[2] والأصل تبع بعضهم بعضاً، وعليه: ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدايَ ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

٦٢- فَأَتْبَعْتُهُم طَرْفي وَقَـد حالَ دونَهُم غَوارِبُ رَمْلٍ ذي أَلاءٍ وَشِبْـرِقِ

وقال آخر[5]:

٦٣- فَـأَتْـبَعْـتُهـمْ فَيـلَقـاً كـالسَّـرا بِ جَـأْواءَ تُتْبِعُ شُخْبـاً ثُعُـولا

فجمع بينهما.

واعلم أن هذه الهمزة تقوم مقام الباء في التعدية ولا تجمع معها، ويجري مجراهما التضعيف، وذلك أنك تقول: قام زيدٌ، فلا يتعدى ثم تقول: أقمت زيداً، فيصير يتعدى بالهمزة كما ذكر، فإذا أُدْخلت بعد الفعل الباء بهذا المعنى سقطت الهمزة، فتقول: قمت بزيدٍ، وإذا ضعفت الفعل بهذا المعنى سقطت/ ٢٥
الهمزة، فتقول: قَوَّمْتُ زيداً.

---

(١) المؤمنون ٣٣. (٢) المؤمنون ٤٤. (٣) البقرة ٣٨.

(٤) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٦٩. وطرفي: عيني، غوارب الرمل: أوائله، الألاء: شجر، وكذلك الشبرق.

(٥) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٢٠١. والفيلق: الكتيبة، وشبهها بالسراب للون الحديد، جأواء: علاها لون الصدأ والحديد، الشخب: خروج اللبن من ضرع الناقة.

وقد يخرج التضعيف إلى معنى تكثير الفعل خاصةً نحو: كَسَّرْتُ الإناءَ ودَقَّقْتُ الحبَّ، كما تخرج الهمزة إلى معانٍ أُخر، وكذلك الباء، وستذكر بحول الله.

الموضع الحادي عشر: أن تكون للنداء كـ«يا» وتستعمل في نداء القريب المصغي إليك، وتُمَدُّ إذا بَعُدَ، فتقول: أزيد، وأعمرو، وأخالد، قال الشاعر(١):

٦٤ـ أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَىٰ غَريباً   أَلُؤْماً لا أَبا لَكَ وَاْغترابَا

وقال آخر(٢):

٦٥ـ أَحارِ تَرىٰ بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ   ....

و(٣):

٦٦ـ أَفاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هذا التَّدَلُّلِ   ....

وقال آخر(٤):

٦٧ـ أَزهيرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فإِنَّهُ   رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

---

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٦٥٠، والكتاب ١/١٧٠، والعيني ٣/٤٩، ومعجم البلدان: (شعبىٰ)، والأشموني ٤٦٢، والخزانة ٢/١٨٣. وشعبىٰ: اسم مكان.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في الديوان ٢٤. وروايته فيه:

أَحارِ تَرى بَرْقاً كَأَنَّ وَمِيضَهُ   كَلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وهو في الكتاب ١/٣٣٥، والخصائص ١/٦٩، وأمالي الشجري ٢/٨٨، والإنصاف ٦٨٤، وابن يعيش ٩/٨٩، واللسان: (مكل). وأحار: يريد: أحارث. والوميض: اللمع، والحبي: السحاب، والمكلل: المتراكب بعضه فوق بعض، شَبَّه انتشار البرق بحركة اليدين.

(٣) البيت لامرىء القيس، وهو في الديوان ١٢، وعجزه:

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمي فَأَجْمِلي

(٤) البيت لأبي كبير الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/٨٩، والأزهية ٢٧٤، ورواية «مَرِس» فيه: «لجب»، وأمالي الشجري ٢/٤، ومسألة رب للبطليوسي ٢٤، والمقرب ١/٢٠٠، والإنصاف ٢٨٥، والممتع ٦٢٧، وابن يعيش ٨/٣١. القذال: ما بين الأذنين والقفا، والهيضل: الجماعة يُغْزَىٰ بهم، مَرِسٍ: ذو مِراسة وشدّة.

وهي أقل استعمالاً من «يا» لأنها لا تستعمل إلا في القريب المصغي إليك، و«يا» تستعمل في القريب والبعيد، لأنها أكثر منها حروفاً وأكثر مَدًّا، ولذلك لا تحذف كما تحذف «يا» لأنها لا دَلالة لحذفها على قربٍ، بخلافِ «يا» فإنها مستعملة لمّا حُذِفتْ أو ظَهَرت، فاعلم.

الموضع الثاني عشر: أن تكون معاقِبة لحرف القسم مقصورةً وممدودةً نحو قولهم: الله لأفعلن وآلله لأفعلن، وينبغي أن تكون عوضاً من باء القسم وحدَها، معاقبة لها خاصة من بين سائر حروف القسم لأنها الأصل فيه وفي غيره، ومن جعلها عوضاً من حروف القسم مطلقاً فغالِطٌ، لأن غيرها من الحروف لا تتصرف كتصرفها، إذ هي في القسم وفي غيره، وفي كل مقسم به من ظاهر ومضمر بخلاف التاء والواو ومُنْ واللام اللازمة للتعجب فيه فهي أُمُّ الباب، فلذلك ينبغي أن تكون الهمزة عوضاً منها لا غير.

الموضع الثالث عشر: أن تكون للإنكار في أول الكلمة، وذلك إذا أنكرت كلام غيرك أو أنكرت رأيه، فتقول في نحو جاء زيد: أزيدُنيه، ورأيت زيداً: أزيدَنيه، ومررت بزيدٍ: أزيدِنيه برفع الدال ونصبها وجرها وذلك في المُعْرَب، لأن النون من «نيه» هو التنوين، والياء إشباع لحركة النون وبيان الإنكار، والهاء لبيان المد والوقف.

ومن العرب من يزيد بعد تمام الاسم: «إنْ» ويلحقها الياء بعد ذلك لبيان الإنكار، ويلحق الهاء للوقف، فيقول: أزيدٌ إنيه، وأزيداً إنيه. والياء بعد النون في الحالين لبيان الإنكار مع الهمزة فاعلم.

* * *

القسم التي هي بدل من أصل[1].

(١) انظر: سر الصناعة ١/٨٢، والممتع ٣٢٠.

اعلم أن هذه الهمزة تنقسم ثلاثة أقسام: قسمٌ بدلٌ من ألفٍ، وقسم بدل من واو، وقسم بدل من ياء.

فالقسم التي هي بدل من ألف لها في كلام العرب خمسة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون بدلاً من ألف[1] التأنيث، وهي المقصورة ولا يكون ذلك إلا/ في الوقف خاصة. فتقول في رأيت سلمى وحبْلى وضِيزى[2]: ٢٦
سَلْمَأ وحُبْلأ وضِيْزَأ. حكى ذلك سيبويه عن العرب[3]. وهل يقاس على ذلـك أو لا؟ الظاهر عندي أنه موقوف على السماع لقلته ولا يقاس إلا على الكثير.

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من الألف المبينة للتأنيث في الضمائر المتقدمة في فصل الألف، وذلك أيضاً في الوقف خاصة. وهو موقوف أيضاً على السماع لشذوذه، وذلك أن من العرب من يقول في «هو يضربها» إذا وقف: يضربهأ، فيبدل من الألف همزة لأنها هي في المعنى، كما تقدم في أول هذا المقصود الذي نحن بسبيله.

الموضع الثالث: أن تكون بدلاً من الألف المبدلة من التنوين نحو: رأيت فَرَسأ. وحكى سيبويه[4] عن العرب: رأيت رجلأ. ولا يكون ذلك أيضاً إلا في الوقف خاصة وهو قليل أيضاً.

وقلنا في جميع هذه المواضع الثلاثة المتقدمة إنَّ الهمزة فيها بدل من ألفٍ، ولم نقل إنها أصل لكثرة الألف وقلة الهمزة، والمطرد الكثير هو الأصل دون القليل، وإن كان في بعض المواضع قد يكثر الفرع ويقل استعمال الأصل ويُطَّرَحُ، وسيرد عليك منه أشياء في داخل الكتاب إن شاء الله، لكنَّ ذلك لقيامِ الدليل على القلة والطرحِ، فاعلمه.

الموضع الرابع[5]: أن تبدل من ألف التأنيث الممدودة قياساً، وذلك في

---

(١) في الأصل: «من هاء»، وهو سهو.
(٢) قسمة ضيزى: ناقصة.
(٣) انظر: الكتاب ٢/٢٨٥، ٢/٢٨٧.
(٤) الكتاب ٢/٢٨٥.
(٥) انظر: سر الصناعة ١/٩٤، الممتع ٣٢٩.

نحو حمراء وصفراء وخُنْفُساء، وشبه ذلك. وكان الأصل في هذه الأمثلة وأشباهها مما فيه همزة التأنيث ممدودة أن تكون الألف فيها واحدةً، إلا أنهم أرادوا أن يبنوها بناءً آخرَ غير بناء المقصورة، فزادوا عليها ألفاً أخرى، فاجتمعتا ساكنتين فحركت الثانية منهما لأنها المقصورة في الدلالة على التأنيث، إذ قد صارت الأولى كأنها ألف مد كالتي في «سِرْبال» و«زِلْزال»، ولما كانت الكلمة المؤنثة معربةً جرت الهمزة بوجوه الإعراب، إذ هي مقطع جارٍ كسائر حروف الصحة.

ولا يجوز أن يُدَّعى أنَّ الهمزة منها أصل في نفسها غير بدل، بدليل أنهم قالوا في صحراء في الجمع: صحراوات، وفي النسب: صحراويّ، فلو كانت الهمزة أصلاً لبقيت في تصريف الكلمة كالهمزة من «قُرّاء» لأنك تقول: قرأت وأقرأ ومقرىء وشبه ذلك، وهذه دلالة في التصريف تدل على أصالة الكلمة أو انقلاب ما فيها أو زيادته من دلائل التصريف.

٢٧ وتكون هذه الهمزة في الثلاثي من الأسماء مفرداً/ نحو: صحراء، ومصدراً نحو: السرّاء والضرّاء، وصفةً نحو: امرأة خنساء[١] ودِيمة[٢] هطلاء، واسم جمع نحو القَصْبَاء[٣] والحَلْفَاء[٤]. وتلحق ما هو على بناء فُعَلاء نحو: ناقة عُشَراء[٥]، وامرأة نُفَساء، وعلى فِعَلاء كـ سِيَراء[٦]، وهو في المزيد على الثلاثة: فِعْلِياء كـ كبرياء، وفاعِلاء كـ قاصعاء[٧]، وفاعُولاء كـ عاشوراء، وفَعَالاء كـ براكاء[٨]، وفَعُولاء كبروكاء[٩]، وفَعْلُلاء كعقْرُبَاء، وفُعْلُلاء كـ خُنْفُساء، وفِعِلّاء كزمِكّاء[١٠] الطائر، وفَعَلِيَّاء كزَكَرِيَّاء، وكل هذه مفردات.

وتلحق الجمع على أفْعِلاء كأنبياء، وعلى فُعَلاء كـ عُلَماء.

---

(١) الخنس: تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة.
(٢) الديمة: المطر الكثير.
(٣) القصباء: القصب.
(٤) الحلفاء: نبت، وانظر في أبنية ألف التأنيث الممدودة: الأشموني ٦٥١.
(٥) العشراء: ما مضى على حَملها عشرة أشهر.
(٦) سيراء: نبت، أو ضرب من البرود.
(٧) القاصعاء: فم جحر الضب.
(٨) البراكاء: ساحة الحرب.
(٩) البروكاء: ساحة الحرب أيضاً.
(١٠) الزمكى: منبت ذنب الطائر.

الموضع الخامس: أن تكون بدلاً من ألف الإلحاق وهي المشبهة بهمزة التأنيث، كما كان ذلك في المقصورة. وذلك في نحو عِلْباء[1] وقُرْفاء[2] الملحقين بسِرْداح[3] وفُسْطاط[4]. والحكم فيها في العمل كالحكم في همزة التأنيث سواء. إلا أن الفرق بينهما أن الهمزة في الفصل قبل هذا لمجرد التأنيث، وهي هاهنا لمجرد الإلحاق، إلاَّ أنها مشبهة لها في الزيادة، وهو مصروف لا غير، لأنه مذكر بخلاف مِعْزى وعَلْقى[5]، فإنهما مؤنثان، فلذلك منعناهما[6] وأمثالهما الصرف، فاعلمه.

وقد أبدلت الهمزة من ألف المد في نفس الكلمة وهو موقوف على السماع، فمن ما جاء منه: الخأتم في الخاتم، والعَأْلم في العالم، وهي لغة العجّاج قال[7]:

٦٨- فَخِنْدِفُ هَامَةُ هذا العَأْلَمِ

وقرأ بعضهم: ﴿عليهم ولا الضأَلِّين﴾[8]، بهمزة متحركة لالتقاء الساكنين هي وما بعدها[9]، و﴿ولا جَأَنٌّ﴾[10].

كذلك، وعليه قوله[11]:

---

(١) العلباء: عصب عنق البعير.
(٢) القرفة: قشر شجرٍ طيب الرائحة.
(٣) السرداح: الناقة الطويلة.
(٤) الفسطاط: مدينة مصر، وبيت من شَعر.
(٥) العَلْقى: ضرب من الشجر.
(٦) في الأصل «منعاهما» وهو تحريف.
(٧) الديوان ٦٠، وقبله:

يا دارَ سَلْمى يا اسلمي ثُمَّ اسْلمي

وهو في سر الصناعة ١٠١/١، واللسان: علم، والممتع ٣٢٤، وابن يعيش ١٣/١٠.
(٨) الفاتحة ٦. ونسبها في سر الصناعة ٨٢ إلى أيوب السختياني.
(٩) أي الألف واللام التي بعدها، قال ابن جني: «وذلك أنه كره اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى فحرك الألف لالتقائهما فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمّل الحركة.. فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة» انظر: سر الصناعة ٨٢.
(١٠) الرحمن ٤٠، ونسبها في سر الصناعة ٨٣/١ إلى عمرو بن عبيد.
(١١) البيت لـ :دكين كما في سر الصناعة ٨٣/١ وتمامه: =

٦٩- ....حَتى ابْيَـأَضَّ مَـلْبَبُـهْ

وقول الآخر[١]:

٧٠- ....وأَمَّـا بِيضُها فـادْهَأَمَّتِ

وهذا أكثر من الأول لأجل التقاء الساكنين، وأقل من الأول قوله[٢]:

٧١- بـالخَـيْرِ خَيْـراتٍ وَإِنْ شَـرّاً فَـأَا   ولا أُرِيـدُ الـشـرَّ إلاَّ أَنْ تَـأَا

أراد: «فشر» و«تشاء» فحذف أكثر الكلمة اختصاراً وإيجازاً للعلم بذلك، وأبقى بعضها دلالة على المراد، وجعل الألف للوقف والإطلاق، ثم همزها ليتم وزن البيت وهو نادر جداً. وكل[٣] ذلك موقوف على السماع فاعرفه.

والقسم التي هي بدلٌ من واو لها موضعٌ واحد: أن تكون بدلاً من واو وهو في المفرد إذا جمع[٤]، نحو: «حلائب» جمع حلوبة، «وركائب» جمع ركوبة، وكان الأصل: «حَلاوْب» و«ركاوْب»، إلا أنها لما اجتمعت ساكنةً مع ألف الجمع ولا أصل لها في الحركة فتحرك[٥]، فأبدلت همزةً، لأن الهمزة تقبل الحركة ولزمت ذلك.

والقسم التي هي بدلٌ من الياء لها أيضاً موضعٌ واحد: أن تكون/ أيضاً ٢٨

= راكِـدَةٌ   مِخْـلاتُـهُ   وَمَحْـلَبُـه   وَجُـلُّهُ حَـتّى ٱبْـيَـأَضَّ مَـلْبَـبُـهْ

وهو في الخصائص ٣/١٤٨، والممتع ٣٢١. والملبب: موضع اللبة وهي وسط الصدر.

(١) البيت لـ: كثير، وهو في الديوان ١١٣، وتمامه:

ولـلأَرْض أَمَّـا سُـودُهـا فَـتَـجـلَّلَتْ   بَـيـاضـاً وَأَمَّـا بِيضُهـا فـادْهَـأَمَّـتِ

وهو في سر الصناعة ١/٨٤، والخصائص ٣/١٤٨، وابن يعيش ١٠/١٢، والممتع ٣٢٢. وادهأمت: اسودّت، يريد اضطراب الأرض بعد وفاة عبد العزيز بن مروان.

(٢) لم أهتد إلى قائله، و«فأا» في الأصل: «فا» وهي رواية ثانية، ولكن يبدو من تعليق المؤلف أنه يريد ما أثبتناه، وهي رواية سر الصناعة ١/٩٤، والبيت في اللسان: (تا)، والبحر المحيط ١/٣٥، والدرر ٢/٢٣٦.

(٣) في الأصل: «وكان» وهو تحريف.   (٤) انظر: الممتع ٣٤٠.

(٥) في الأصل «متحرك» والتصويب من الممتع ٣٤٠ حيث إنه ينقل عنه.

بدلاً منها، وذلك في «فَعِيْلَة» إذا جمع على «فعائل»، نحو: كتيبة وكتائب وصحيفة وصحائف. وكان الأصل أن تثبت في الجمع فيقال: كتايب وصحايف، إلَّا أنها لما اجتمعت ساكنةً مع ألف الجمع ولم تتحرك في الأصل أبدلت همزةً كما فعل بالواو في الموضع قبلُ، ولزمت كلزومها.

* * *

وأما المركبة فتكون مع الجيم واللام: أجل، ومع الذال: إذ، ومع الذال والألف: إذا، ومع الذال والنون: إذن، مع اللام: أل، ومع اللام مخففة مفتوحة والألف: ألا، ومكسورةً: إلى، ومشددَّةً مفتوحة: ألَّا، ومكسورةً: إلَّا، ومع الميم: أَمْ، ومع الميم والألف: أَمَا، ومع الميم مشددة والألف: أَمَّا، ومكسورة: إمَّا، ومع النون خفيفةً مكسورة: إنْ، ومفتوحة: أَنْ، ومشددةً مكسورةً: إنَّ، ومشددة مفتوحة: أَنَّ، ومع الألف في باب الفصل: أنا، ومع التاء أنت، ومع التاء والميم: أنتم، ومع الميم والألف: أنتما، ومع النون المشددة: أنتنَّ، ومع الواو: أَوْ، ومع الياء مفتوحةً: أَيْ، ومكسورة: إي، ومع الألف مخففةً مفتوحةً: أَيَا، ومكسورة مشددة: إيَّا.

فجملتها سبعةُ وعشرون حرفاً، ونحن نذكر مواضع كل واحدٍ منها باباً باباً بحول الله.

* * *

باب أَجَـــلْ[1]

أعلم أن لـ «أَجل» في الكلام موضعاً واحداً، وهو أن تكون جواباً في الطلب والخبر[2]، فتقول لمن قال: هل قام زيدٌ؟ أَجَلْ، ولمن قال خرج عمرو: أَجَلْ.

---

(١) انظر في (أجل): الجنىٰ ١٤٣، والمغني ١٥، الهمع ٢/٧١.

(٢) يرى الأخفش أنها في الخبر أحسن من نعم، و«نعم» في الاستفهام أحسن منها. انظر: الجنىٰ ١٤٤.

ومعناها في الجواب التصديق للخبر والتحقيق للطلب، قال الشاعر[١]:

٧٢ ـ لَوْ كُنتَ تُعْطي حينَ تُسْأَلُ سامَحَتْ   لَكَ النَّفْسُ واحْلَوْلاكَ كُلُّ خليلِ

أَجلْ لا، ولكنْ أنت أَشْأَمُ مَنْ مشىٰ   وأَثْقَلُ مِنْ صَمَّاءَ ذاتِ صَليلِ

ولا تكون جواباً للنفي ولا للنهي[٢]، ولكنَّ معناها معنى «نعم». وستذكر في بابها بحول الله.

باب إذ[٣]

إعلم أن «إذْ» تكون حرفاً عند سيبويه[٤] ـ رحمه الله ـ في باب الشرط والجزاء بشرط اقتران «ما» بها[٤]، وكأن «ما» الملازمة لها عوض من إضافتها في أصلها، إذ أصلها أن تكون ظرفاً للماضي من الزمان مضافةً أبداً إلى الجملة، والتنوين [هو] المعوض منها، نحو: جئت إذ قام زيد و﴿ يومئذٍ يَصْدُرُ الناس أشتاتاً ﴾[٥].

وكان حقها أن تكون في كلِ موضعٍ حرفاً، إذ هي متوغلة في البناء، لا تخرج عنه أصلاً، وهذا شيء حقُّه في الحروف وهو أصل فيها، ولكن حُكِم باسميتها/ لأنها في معنى «حين». وتكون معمولةً كسائر الظروف، فإذا صرنا إلى ٢٩
الشرط والجزاء قلنا: إذ ما تقم أقم، وإذ ما جئت فاضرب زيداً، قال الشاعر[٦]:

---

(١) البيتان لم أهتد إلى قائلهما، وهما في المنصف ١/٨٢، وأمالي القالي ٢/١٦٤، وفيه «الأم» عوضاً من «أشأم»، والجنىٰ ١٤٣، واللسان: (سمح)، والممتع ١٩٧.

(٢) نقل صاحبا الجنىٰ ١٤٣ والمغني ١٥ هذا الرأي عن المؤلف منسوباً إليه.

(٣) انظر في «إذ» المقتضب ٣/١٧٧، الأضداد للأنباري ١١٨، الجنىٰ ٧٢، ابن يعيش ٤/٩٥، المغني ٨٤، الهمع ١/٢٠٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/٤٣٢.

(٥) الزلزلة ٦.

(٦) البيت للعباس بن مرداس وهو في ديوانه ٧٢، والكتاب ١/٤٣٢، والخصائص ١/١٣١، والكامل ٢٤٩، ومنازل الحروف ٦١، وابن يعيش ٧/٤٦، والخزانة ٣/٦٣٦.

٧٣ـ إِذْ ما أَتيتَ عَلى الرَّسولِ فَقُلْ لَهُ   حَقّاً عَلَيْكَ إذا اطْمَـأَنَّ المَجْلِسُ

فجزمنا بها متصلة بـ «ما» الأفعالَ المضارعة، وحكمنا على الماضية أنها في موضع جزم، وكان حكمها في ذلك حكمَ «إنْ» الشرطية، فقوي حكمها في الحرفية ببنائها المذكور وبكونها على حرفين، وبطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف. فلذلك جعلها سيبويه[١] في الحرفية كـ «إن» المتفقِ على حرفيتها. وغير سيبويه يجعلها ظرفاً على أصلها في غير باب الجزاء[٢]، ويُضَمِّنها معنى «إنْ» كما يفعل بـ «متى» و«أين» ونحوهما من الظروف في الجزاء.

والصحيح مذهب سيبويه لخواصّ الحرفية فيها ولم يقم دليل على القطع باسميتها كما دخل في غيرِ باب الجزاء. فاعلمه[٢].

باب إذا[٣]

اعلم أن «إذا» تكون حرفاً في موضعين:

الموضع الأول: أن تكون للمفاجأة، كقولك: «خرجت فإذا الأسدُ خارجٌ»، و«خرجت فإذا الأسدُ خارجاً»، فإذا قلت: «خرجت فإذا الأسد خارج»، فالأسد مبتدأ، و«خارج» خبره. وإذا قلت: «خارجاً» فانتصابه على الحال والخبر محذوف، لدلالة المفاجأة عليه، كأنك قلت: مارٌّ أو لاقٍ ونحوهما.

وإذا قلت: «فإذا زيدٌ» ولم تذكر خبراً ولا حالاً، فالخبر أيضاً محذوف للدَّلالة كما تقدَّم، وتقديره نحو ما ذكر في جميع ذلك يدلُّ[٤] على اللقاء

---

(١) الكتاب ١/٤٣٢.

(٢) ذهب المبرد وابن السراج وأبو علي إلى أنها باقية على اسميتها وأنَّ مدلولها من لزمان صار مستقبلاً. انظر: الجنىٰ ٧٥.

(٣) انظر في «إذا»: المقتضب ٢/٥٥، الأضداد للأنباري ١١٨، الأزهية ٢١١، ابن يعيش ٤/٩٥، الجنىٰ ١٤٧، المغني ٩٢، الهمع ١/٢٠٦.

(٤) في الأصل: «تدل» وهو تصحيف.

فجأة، قال الله تعالى: ﴿ إن كانت إلا صيحةً واحدةً فإذا هم خامدون ﴾(١) و﴿ أَوَلَمْ يَرَ الإنسانُ أنَّا خَلَقْناه من نُطفَةٍ فإذا هو خصيم مبين ﴾(٢).

وزعم بعضهم أن «إذا» في هذا الموضع تنوب مناب «بالحضرة» وذلك إذا يُذكَرُ خبر. فإذا قلت: «فإذا الأسد» فالتقدير عنده: فبالحضرة الأسد، فتكون «إذا» على هذا عنده ظرفاً مكانياً.

وزعم أيضاً بعضهم أنها تكون بمعنى «فاجأني» فيكون الأسد على هذا فاعلاً بها، لأنها في موضع فعل، وكلا القولين فاسدٌ:

أما جعلها ظرفاً بمعنى «بالحضرة» ففاسد لأنها كان يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده، كما يجوز تقديم «بالحضرة» وتأخيره، ولزوم تقديم «إذا» في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليلٌ على الفساد.

ووجه آخر أنَّه لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير
٣٠ المفاجأة وهو إضافتها إلى الجملة، ولا جملة/ هنا تتم بها.

وأما جعلها في موضع الفعل ففاسد أيضاً لوجهين:

أحدهما: أن الجملة تأتي بعدها تامةً كقوله تعالى: ﴿ فإذا هو خصيمٌ مبين ﴾(٣) فلا يصح هنا أن تقدر: ففاجأني [هو] خصيم مبين، كما لا يصحُّ «قام زيد قائم» فهذا وجه.

والوجه الآخر: أن «إذا» حرف، والمقدر في موضعه جملة من فعلٍ ومفعول، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول، فاعرفه.

الموضع الثاني: أن تكون جواباً للشرط كالفاء، إلّا أنها لا تدخل [إلا] على جملة اسمية غير طلبية، بخلاف الفاء كقولك: «إن تقم إذا عبد الله منطلق»، قال الله تعالى: ﴿ وإنْ تُصِبْهُمْ سَيّئةٌ بما قَدَّمَتْ أيديهم إذا هم يَقْنَطُون ﴾(٤)،

---

(١) يس ٢٩.
(٢) يس ٧٧.
(٣) يس ٧٧.
(٤) الروم ٣٦.

فحَلَّتْ «إذا» محل الفاء في هذا الجواب كما قال تعالى: ﴿ وإنْ تُصِبْهم سَيِّئة بما قَدَّمَتْ أيديهم فإنَّ الإنسانَ كفور ﴾[1].

باب إِذَنْ[2]

اعلَم أن سيبويه ـ رحمه الله ـ جعل معنى «إذن» الجواب والجزاء، ويظهر من لفظه أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً[3]. وهذا فَهْمُ أكثر النحويين منه، إلا أبا علي الفارسي فإنه فهم أنها جزاءٌ في موضعٍ وجواب في موضع، كما فهم من[4] قوله: «وأمَّا نَعَمْ فَعِدةٌ وتصديق»، قال: «وإنها عِدَة في موضع وتصديق في موضع» على ما يذكر في بابها. وإلا أبا علي الشلوبين[5] من المتأخرين فإنه فهم أنها: جواب وجزاء، والجواب شرط، فإذا قال القائل: أزورك، وقال له المجيب: إذن أكرمَك، فالمعنى عنده: إن تزرْني أكرمْك.

والصحيح أنها شرط في موضع وجواب في موضع، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلا جواباً. وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه، لأنه لم ينص على أنهما معاً في موضع واحد، وشهد لذلك كلام العرب فمنه قوله تعالى: ﴿ فعلتُها إذَنْ وأنا مِنَ الضالِّين ﴾[6]، فـ «إذن» هنا جواب لا جزاء، لأنه تصديقٌ لقول فرعون، إلا أنه بزيادة عليه، وكذلك إذا قال القائل: «أُكْرِمُكَ» فتقول له: «إذن أظنُّك صادقاً»، فهذا جواب لا جزاء معه، ويقال: أكرمك، فتقول: إذن أزورَك، فهذا جواب وجزاء، فعلى هذا لا تخلو من الجواب وتكون في بعض المواضع جزاء.

(١) الشورى ٤٨.

(٢) انظر في إذن: الكتاب ١/٤١٠، المقتضب ٢/١٠، ابن يعيش ٩/١٢، الجنى ١٤٤، المغني ١٥، الهمع ٢/٦.

(٣) انظر: الكتاب ١/٤١٠.

(٤) في الأصل: «في» وهو تحريف. وانظر: الكتاب ٢/٣١٢.

(٥) عمر بن محمد، كان إمام عصره في العربية، له «التوطئة» و«شرح الجزولية» توفي سنة ٦٤٥. انظر: البغية ٢/٣٠٢.

(٦) الشعراء ٢٠، والآية قبلها: ﴿وفَعلْتَ فَعلَتكَ التي فَعَلْتَ وأنت من الكافرين قال.. ﴾.

فأما قوله[١]:

٧٤ـ ٱزْجُـرْ حِمارَكَ لا يَـرْتَعْ بِـرَوْضَتِنا إذَنْ يُـرَدَّ وَقَيْـدُ العَـيْرِ مَكْـروبُ

فهو على تقدير كلام تكون «إذن» جوابه، كأنه قيل: «لا يُرَدُّ»، فقال في الجواب: «إذن يُرَدّ».

وزعم أبو علي الشلوبين أن المعنى في الآية[٢]: إن كنتُ فعلتُ الفعلة ـ وأنا كافر كما زعمت ـ فعلتها/ وأنا من الضالين، ولم يثبت في ذلك لنفسه كفراً ٣١
ولا إيماناً في[٣] هذا الفهم، والأول أظهر.

فإذا ثبت هذا فـ«إذن» تكون في أول الكلام وفي وسطه وفي آخره، على حَسَب الاعتماد عليها وعلى الكلام الذي تكون فيه.

وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية الماضية وغير الماضية، فإذا دخلت على الجمل الاسمية لم تؤثر فيها، كقولك: إذن أنا أكرمك، وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية والطلبية وفعل الحال، نحو قولك: إذن أكرمَك زيد، وإذن اضْرِبْ عمراً، وإذن لا تقم، وإذن يقوم زيد الآن.

فإذا دخلت على الأفعال المستقبلة فلا يخلو أن تتقدم عليها أو لا، فإن تقدمت عليها فلا يخلو ألا يتقدمها شيء أو يتقدمها. فإن لم يتقدمها شيء عملت في الفعل المذكور لأن الاعتماد عليها نحو قولك: إذن أكرمَك ومنه قوله: «إذن يُرَدَّ» المتقدم في البيت[٤].

---

(١) البيت لعبد الله بن عنمة الضبي كما في المفضليات ٣٨٣، وهو في الأصمعيات ٢٢٨، والكتاب ١/٤١١، والحماسة ١/٢٢٩، وابن يعيش ٧/١٦، اللسان: «كرب»، والخزانة ٣/٥٧٦. والمكروب: الشديد الفتل، وقوله «العير» وردت في الأصل: «العمر» وهي محرفة.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ فعلتُها إذن وأنا من الضالين ﴾.

(٣) في الأصل: «وفي»، والواو مقحمة.

(٤) إشارة إلى البيت المذكور قبلاً:

ازْجُـرْ حِمـارَكَ لا يَـرْتَـعْ بِـرَوْضَتِنـا إذَنْ يُـرَدَّ وَقَـيْـدُ الـعَـيْرِ مَـكْـروبُ

وحكى عيسى بن عمر[1] أنها تلغى مع التقدم، وذلك شاذ لا يعتبر.

وسواء وَليت الفعلَ المذكور أو فصل بينهما وبينه بقسم، كقولك: «إذن والله أكرمَك»، أو ظرف أو مجرور، كقولك: «إذن يوم الجمعة أكرمَك»، «وإذن بسبب عمرو أحسن إليك»، وإنما بقي التأثير مع الفصل بما ذكر لأن القسم معناه التوكيد، ولأن الظرف والمجرور يجوز بهما الفصل لكثرة استعمالهما واتساع العرب فيهما في غير موضع بوقوعهما صفتين وصِلتين وخبرين وحالين لما هو كذلك.

وإذ يُفْصَل فيهما بين المضاف والمضاف إليه في الشعر مع شدة اتصالهما كما قال[2]:

٧٥ـ كَما خُطَّ الكتابُ بكَفِّ يَوْماً يَهُوديٍّ يُقارِبُ أو يُزيلُ

وقال آخر[3]:

٧٦ـ كَأَنَّ أَصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أواخِرِ المِيسِ أَصْواتُ الفَراريجِ

فَأَوْلَىٰ الفصلُ بهما بين العامل[4] والمعمول.

وإنما جاز الفصل بينها وبين معمولها بما ذكر وإن كانت حرفاً، إذ الحرف لا يُفصل[5] بينه وبين معموله، إلا إذا أشبه الفعل كـ«إنّ» وأخواتها لأنها أيضاً

---

(١) عيسى بن عمر من أوائل النحاة، تلميذ ابن أبي إسحق، صنّف الجامع والإكمال، توفي سنة ١٤٩. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٢٥، النزهة ٢١، البغية ٢/٢٣٧.

(٢) نُسب في الكتاب ١/٩١ إلى أبي حَيّة النميري، وهو في الخصائص ٢/٤٠٥، وأمالي الشجري ٢/٢٥٠، واللسان: «عجم»، والإنصاف ٤٣٢، وابن يعيش ١/١٠٣، وابن عقيل ٣/٦٢، والأشموني ٣٢٨، والعيني ٣/٤٧٠. يصف الديار فيشبّهها بالكتاب، ويزيل: يفرق ما بينها.

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٧٦، والكتاب ١/٩٢، والخصائص ٢/٤٠٤، وكتاب اللامات ١٠٩، وفيه «أنقاض» عوضاً من «أصوات»، وسر الصناعة ١١، والإنصاف ٤٣٣، وابن يعيش ١/١٠٣، والخزانة ٤/١٠٨. والإيغال: الإبعاد، والضمير يعود إلى الإبل، والأواخر: ج آخرة الرحل، وهي العود الذي يستند إليه الراكب، والميس: شجر تتخذ منه الرحال. وأصل الكلام: كأن أصواتَ أواخرِ الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا.

(٤) قوله: «العامل» غير واضح في الأصل.

(٥) قوله: «لا يفصل» غير واضح في الأصل.

مشبهة بـ «ظننت» في التقديم والتوسط والتأخير والاعتماد عليها مرةً وعلى ما هو معمولها أخرى، إلا أنها أضعف منها لكون هذه حرفاً، وتلك فعل، فاعلمه.

فإن تقدم «إذَنْ» المذكورة شيء فلا يخلو أن يكون يطلبُ ما بعدها كالشرط والقسم والمبتدأ وما يدخل عليه، أو حرف العطف أو غير ذلك.

فإن كان شيء مما ذكرنا أُلْغِيَتْ لا غير لأن الاعتماد على ما قبلها، من ذلك نحو قولك/ في الشرط: «إن قام زيد إذن أُكْرِمْكَ»، فتجزمُ «أكرم» لأنه ٣٢
جواب الشرط، ولا تأثير لـ «إذن». وتقول في القسم: «والله إذن لأكرمُك ولأكرمنَّك» فلا تعمل «إذن» لأن ما بعدها جواب القسم، وعليه قوله[1]:

٧٧ـ لَئِنْ عادَ لي عَبْدُ العَزيزِ بِمِثْلِها ... وَأَمكَنَني منها إِذَنْ لا أُقيلُها

فـ «لا أقيلها» جواب القسم الموطأ عليه باللام الداخلة على «إنْ» في أول البيت.

وتقول في المبتدأ: «[زيد] إذن يكرمُك» فـ «يكرمك» مرفوع لأنه خبر عن «زيد»، وكذلك حكمه في خبر ما يدخل على المبتدأ والخبر من «كان» أو «إنَّ» وشبههما، كقولك: «كان زيد إذن يكرمُك» و«إنّ زيداً إذن يكرمُك» و«ظننت زيداً إذن يكرمُك»، لأن المفعول الثاني في باب «ظننت» حكمه أن يكون خبراً للمبتدأ في الأصل فهو كخبر «كان» و«إنَّ». فأما قوله[2]:

٧٨ـ لا تَتْرُكَنِّي فيهُمُ شَطيرا ... إنِّي إذَنْ أَهلِكَ أَو أَطِيرا

فنصب «أهلك» و«أطير» لأن الاعتماد على «اذن»، وخبر «إن» محذوف للدلالة عليه، كأنه قال: إني أُتْلَف، وفسره بقوله: «اذن أهلك»، وحذف خبر «إن» قد سمع، وسيأتي بيانه في بابها.

---

(١) البيت لكثيّر، وهو في ديوانه ٢/٧٢، والكتاب ١/٤١٢، وابن يعيش ٩/١٣، والمغني ١٥، والأشموني ٥٥٤، وشواهد المغني ٦٣، والخزانة ٣/٥٨٠. لا أقيلها: لا أتركها تفوتني.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان: «شطر»، وابن يعيش ٧/١٧، والجنىٰ ١٤٤، والإنصاف ١٧٧، والمغني ١٦، وشواهد المغني ٧٠، والخزانة ٣/٥٧٤. والشطير: الغريب.

فإن دخل عليها حروف العطف فلا تخلو أن يراد بالجملة التي هي فيه العطف أو الاستئناف. فإن أريد الاستئناف كان الاعتماد على «إذن» فعملتْ، ويكون الحرف حرف ابتداء نحو قولك: «أنا أكرمُك وإذن أحْسِنَ إليك»، وكأنّ الجملة الأولى لم تذكر.

وإن أريد العطفُ[1] جاز في «إذن» وجهان: العمل مراعاةً للاعتماد عليها، وعدمُه بالرفع[2] فيما بعدها اعتماداً على حرف العطف وهي متوسطة كما بين القسم والجواب، قال الله تعالى: ﴿ وإذَنْ لا يَلبثوا خِلافَك إلاَّ قليلا ﴾[3]، قرىء بإثبات النون في «يَلْبثون» على ترك العمل، وحذفها على العمل.

فإن تقدمها خلاف ذلك كله كان الحكم لها، ووضعها مع ما بعدها في الموضع عارضٍ لوصف أو غيره، كقولك: «جاء زيد إذَنْ يكرمَك» فـ «إذن يكرمَك» جملة في موضع الحال.

فإن تأخرت عن الفعل المذكور أُلْغِيَت لا غير، لأنها لا اعتمادَ عليها مع كونها حرفاً، بخلاف «ظننت» مع معمولها لأنها فعل قوي.

واعلم أن «إذن» اختلف في صورة كَتْبها: فمذهب أبي العباس المبرد[4] أنها تكتب بالنون في حالتي الوصل والوقف[5]. ومذهب المازني أنها تكتب بالألف في كلتا الحالتين[6]. ومذهب الفراء أنها إنْ عملت كتبت بالنون وإن لم تعمل كتبت بالألف/. ٣٣

فعلَّةُ مَنْ كتبها بالنون في الحالتين من الوصل والوقف أنها حرف، ونونها

(١) انظر هذه المسألة في: المغني ١٧. (٢) في الأصل «والرفع».

(٣) الإسراء ٧٦، وقرأ أُبيّ بحذفِ النون. انظر: البحر المحيط ٦/٦٦.

(٤) محمد بن يزيد، من نحاة البصرة، أخذ عن الجَرْمي والمازني، له الكامل والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٧٢، النزهة ٢١٧، البغية ١/٢٦٩.

(٥) نسب صاحب الجنىٰ إلى المبرد قوله ١٤٦: أشتهي كَيَّ يد مَنْ يكتب إذن بالألف لأنها مثلُ «أنْ ولنْ» ولا يدخل التنوين في الحروف.

(٦) قال صاحب الجنىٰ ١٤٦: «نسبة هذا القول إلى المازني فيها نظر لأنه إذا كان يرى الوقف بالنون كما نقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبَها بالألف». وقال صاحب المغني ١٦: «والمازني والمبرد بالنون».

أصلية فهي كـ: أن وعن ولن.

وعلَّةُ مَنْ كتبها بالألف في الحالتين شَبهُها بالأسماء المنقوصة لكونها على ثلاثة أحرف بها، فصارت كالتنوين في مثل «دماً» و«يداً» في حال النصب.

وعلَّة مَنْ فرّق بين كونها عاملةً، فتكتبُ بالنون تشبيهاً بـ«عَنْ» و«أنْ»، وكونها غيرَ عاملةٍ فتكتب بالألف تشبيهاً بالأسماء المذكورة كـ«دماً» و«يداً».

والذي عندي فيها: الاختيار أن يُنظر: فإن وصلتَ في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف [لأن ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها][1]، وإذا وقف عليها كتبت بالألف، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها، وأن النون فيها كالتنوين، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً.

فإن قيل: شَبَّهْتَها في الوصل بـ«عن» و«لن» و«أنّ» فينبغي أن تكتب بالنون لأنها حرف مثلُها. فالجواب: أنَّ «لَنْ» و«أنْ» و«عَنْ» تخالف «إذن» من وجهين:

أحدهما: ما ذكرنا من أنَّ «إذن» تشبه الأسماء في عدد الحروف كما تقدم و«أن ولن وعن» لا تشبهها في ذلك.

والآخر: أنْ «لن وأنْ وعن» لا تكون إلا عاملةً في معمولها فهي معه[2] كشيء واحد وقفتَ أو وصلتَ، و«إذن» إذا وقفت عليها قد تكون غير عاملة، إذ العمل لا يلزم فيها فصحّ لك ما ذكرت.

واختلف النحويون أيضاً في نصب ما بعدها، إذا كان منصوباً بِمَ هو؟ فقال الخليل على ما حكى عنه أبو عبيدة[3]: أنه ينتصب بإضمار «أن» بعدها.

---

(١) نقل صاحب الجنى رأي المؤلف حرفياً، وما بين معقوفين لم يرد في نقله.

(٢) في الأصل: «معها» وهو تحريف.

(٣) معمر بن المثنى، من أوائل علماء اللغة والغريب والأنساب، توفي سنة ٢٠٩. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٢، النزهة: ١٠٤، البغية ٢/٢٩٤.

وذهب سيبويه[1] وأكثر النحويين أنها تنصب بنفسها.

وكأنّ مَنْ نصب بإضمار «أَنْ» قاسها على حتى وكي ولامِها ولام الجحود. ولا يصحُّ القياس على ذلك، لأن حتى وكي ولامَها ولام الجحود إنما تنصب [بإضمار] «أنْ» لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت «أنْ» مع بعضها في بعض المواضع على ما يُبيَّن بعد. ولما كانت «إذنْ» لا يصحُّ دخولها على مصدرٍ ملفوظٍ به ولا مقدَّرٍ، ولا يصحُّ إظهار «أنْ» بعدها في موضعٍ من المواضع لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر.

ومن الكوفيين[2] من زعم أن «إذن» مركبة من «إذْ» الظرفية و«أنْ» فعلى هذا يكون نصب ما بعدها بـ «أنْ» المنطوق بها، إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذال ورُكِّبتا تركيباً واحداً / . وهذا فاسد من وجهين: ٣٤

أحدهما: أن الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدَّعَىٰ التركيب إلا بدليلٍ قاطع.

والثاني: أنها لو كانت مركبة من «إذ» و«أن» لكانت ناصبة على كل حال: تقدمت أو تأخرت، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبلُ دليل على عدم التركيب.

وإذا فسد المذهبان صح مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها، وإنما عملت حيث عملت لطلبها المعمول واعتماد الكلام عليها، وإنما لم تعمل لأنّ الاعتماد عليها في الجوابية خاصة مع عدم طلبها لما تعمل فيه. والعمل لما يعمل في العربية إنما هو لتضمن المعمول أو اللزوم لطلبه والاختصاص به ما لم يكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال فلا يعمل إذ ذاك. فاعلمه.

---

(١) الكتاب ١/٤١٠.

(٢) نسبه في الجنىٰ إلى الخليل في أحدِ أقواله: ١٤٥.

باب أل[1]

اعلَمْ أن هذه اللفظة هي التي يُسَمُّونها[2] النحويون الألف واللام وهما اللتان للتعريف، وكلهم يذهبون إلى أنها اللام زيدت عليها ألف الوصل، إلا الخليل وحده، فإنه يزعم أنها حرف واحد بجملته بسيط[3]، ولذلك كان يسميه «أل» كقد.

واستدل على ذلك بقطع الهمزة بعدَها في قولهم: يا أَلله، وبالوقف عليهما معاً من غير ما بعدهما في قول الشاعر[4]:

٧٩ - عَجِّلْ لنا هذا وأَلْحِقْنا بذالْ ....

وقطعِها في قوله في أولَ العجز بعده:

.... الشَّحْمِ إنا قَدْ مَلِلْناهُ بَجَلْ[5]

وبالوقف عليهما في نصف البيت، كقوله[6]:

٨٠ - يا خَليليَّ اخبِرا واستَخْبِرا الـ ... منزلَ الدارِسَ عَنْ حَيٍّ حِلالِ
مِثْلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بعْدَكِ الـ ... قَطْرُ مَغْناهُ وَتَأْويبُ الشَّمالِ

وبأن اللام لا تنفصل عن الهمزة ولا تنفصل الهمزة عنها كالقاف من «قد» مع الدال منها ويقطعها في الابتداء، وسقوطُها في الدَّرْجِ عنده لكثرة الاستعمال.

(١) انظر في «أل»: الجنىٰ ٧٥، المغني ٤٩، الأشموني ٨٢.
(٢) كذا في الأصل على اللغة القليلة: أكلوني البراغيث.
(٣) الكتاب ٦٣/٢، ٢٧٣.
(٤) تقدم الشاهد برقم ٤٧.
(٥) فصَّل صاحب كتاب اللامات مذهب الخليل، فقال ص ١٨: «أراد أن يقول: «ألحقنا بالشحم» فلم تستقم له القافية، فأتى باللام، ثم ذكر الألف مع اللام في ابتداء البيت فقال: الشحم، فدل ذلك على أن الألف من بناء الكلمة» وانظر رد الزجاجي على الخليل في اللامات ١٨، والمنصف ٦٥/١.
(٦) البيتان لعبيد بن الأبرص، وهما في ديوانه ٢٠، والخصائص ٢٥٥/٢، وفيه (من أهل) عوضاً من (عن حي)، والمنصف ٦٦/١، والأشموني ٨٣، والخزانة ٢٣٦/٣. والحلال: جماعة البيوت.

والصحيح أنها لام التعريف، دخلت عليها همزة الوصل كما قال الجمهور بدليل أنها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل، فتقول: بالرجل، ومن الرجل، ولو كانت ألفها ألف قطع لثبتت في موضع من الدَّرْجِ، ولم يوجد ذلك، فليست كقراءة من قرأ ﴿ لَحْدَى الكُبَرْ ﴾[1]، لشذوذها، وقد تقدم لِمَ فتحت مع اللام المذكورة؟

وقد تقدم أن اسم الله تعالى اختص بقطع همزته دون غيره لكثرة استعماله
وتعظيمه، ولذلك انفرد بأشياء لا تكون في غيره كزيادة الميم في آخره في قولهم
«اللهم»، ودخولِ حرف/ النداء عليه مع الألف واللام وغيرِ ذلك مما ذكرناه من ٣٥
الخواص في كتاب «التَّحْلِية في البسملة والتَّصْلِية».

ولا حجة أيضاً في قول الشاعر[2]: «بذال»، لأنه يريد «الشحم» فحذف المعرّف للوقف في نصف البيت لأنه يجري مجرى ما بعد «قد» في الاحتياج والحذف للعلم به كما قال[3]:

٨١ـ أَفِدَ التَرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وَكَأَنْ قَدِ

أي: «قد زالت» فحذف للعلم به، كما حذف الآخر «كان» أو «ذهب» في قوله[4]:

٨٢ـ فَإِنَّ المَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَها ... فَسَوْفَ تُصادِفُهُ أَيْنَما

ثم كرر اللفظ بعده على أصله.

---

(١) المدثر ٣٥ وهي رواية جرير عن ابن كثير. انظر: القرطبي ٦٨٧٦.

(٢) إشارة إلى البيت.

عَجِّلْ لَنا هذا وَأَلْحِقْنا بِذالْ ... الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْناهُ بَجَلْ

(٣) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٣٠، والأزهية ٢٢١، والمغني ١٨٦، واللسان: (فدد)، وابن عقيل ١/ ١٥ وفيه «أزف» عوضاً من «أفِدَ»، وشواهد المغني ٤٩٠، والخزانة ١/ ٧٠. وأفِد: قرب، لم تزل: لم تنتقل.

(٤) نُسب في أدب الكاتب ١٨٣ إلى النمرِ بن تولب وهو في ديوانه ٣٧٨، والقرطبي ٢٢٤.

وأما الوقف عليها في نصف البيت(١) فإن الأنصاف محل الوقف على الألف واللام تارة وعلى غيرها أخرى كما قال(٢):

٨٣- وَغَــرَرْتَــنِي وَزَعَــمْــتَ أَنْـ ـنَــكَ لابِـنٌ بــالصَّـيْفِ تــامِــرْ

وقوله(٣):

٨٤- يــا نَـفْسِ صَبْــراً وَاضْــطجــا عــا نَـفْسِ لَـسْـتِ بِـخـالِـدَه

وقال الآخر(٤):

٨٥- يـاابْنَ أُمّي وَلَوْ شَهِـدْتُكَ إِذْ تَـدْ عُــو تَميـماً وَأَنْتَ غَــيْرُ مُجــابِ

فقوله «وزعمتَ أنْ» وقول الآخر: «راً واضطجا»(٥) في موضع متفاعلن، لأن البيتين من الكامل، وقول الآخر «تَكُ إذْ تَدْ» في موضع فَعِلاتن(٦) وهو من الخفيف فلا فرقَ أن يضع آخر الجزء في نصفِ البيتين في بعض كلمة أو في آخرها، وإذا كان في الكلمة جائزاً فهو في الألفِ واللام المنفصلة في الأصل أجودُ.

وإنما ارتبطت اللامُ بالهمزة، والهمزةُ باللام لأنَّ اللامَ لا يَصِحُّ أن يُبْدأَ بها إلا بعد دخولها عليها، وذلك في الابتداء، ولذلك جعلتها أنا كقد، فقلت: باب «أل». وأما في الأصل فلا حاجةَ إلى الألف لأنَّ التعريف إنما يفيد باللام خاصة، الثابتةِ في الدَّرْجِ والابتداء، ولَمَّا لم يَصِحَّ الابتداء بها دونها ولَزِمَتْها، لذلك صارت معها كحرفٍ واحد، فلذلك قلنا ذلك وجعلنا لها باباً على حدة، وإنْ

(١) إشارة إلى قوله:
يــا خَلِيــلي اخْبِــرا واسْتَـخْـبِـرا الـ ـمَـنْـزِلَ الـدَّارِسَ عن حَـيٍّ حِـلالِ

(٢) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ١٦٨، والخصائص ٢٨٢/٣، وابن يعيش ١٣/٦، والمزهر ٣٦٩/٢.
ولابن: ذو لبن وتامر: ذو تمر.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ١٩/٩، واللسان: (خزم).

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٧٤/٢، والخزانة ٤١٠/٤.

(٥) في الأصل: «واضطجاعا» والصواب ما أثبتناه.

(٦) في الأصل: «فاعلاتن» والصواب ما أثبتناه.

كان الكلام عليها حقُّه أن يكون في باب اللام.

ولاجتماع الألف واللام خواصُّ ينبغي أن تُبَيَّنَ هنا.

فمنها: اختصاص اللام للتعريف دون غيرها من حروف المعجم وإنما ذلك
لكونها لا يكثر في كلام العرب إدغـامُ[١] حرفٍ من حروف المعجم ككثرتها[٢]
في غيرها، في نحو: التائب والثابت والداثر والزائل والراحم والزاجر والطاهر
والظاهر واللائم والناصر والصائر والضابط والسالم والشاهد، وليس غيرُها من
الحروفِ في ذلك مثلَها، فدلّ على خفَّتها/ عندهم وكثرة استعمالها ومزيَّتها في ٣٦
ذلك على غيرِها من الحروف.

ومنها: العلَّةُ في أَنْ كانت ساكنةً لا تتحرك، وإنما ذلك لأن الساكن أشدُّ اتصالاً[٣] بما بعده من المتحرك، لأن المتحرِّك قد ينفصل في بعض المواضع كواو العطف وفائه، والساكن لا ينفصل أصلاً.

ومنها: العلَّة في وضعها أول الكلمة، ولم تكنْ في أثنائها ولا آخرها، وإنّما ذلك لشدة اعتنائهم بها لاعتنائهم بمعناها الذي هو التعريف، ولو جعلوها في آخر [الكلمة] لزال الاعتناء مع أن المراد قبل النطق بالكلمة ذلك، فجعله آخراً ضد ما قُصِدَ له.

ولم يُجعل في أثنائِها لأنَّ التعريف إنما هو للكلمة بجملتها، يزول[٤] بزوالِها ويثبت بثبوتها بخلاف التصغير والتكسير، فإنه لاحِقٌ للكلمة بزيادةٍ فيها أو نقصانٍ منها ولإرادة التغيير في أثنائها.

لذلك فإذا صَحَّ ذلك كله فحكْمُها في المعنى أنَّها تنقسم قسمين: قسم لا بد منها في الكلمة، وقسم تكون فيها زائدةً.

---

(١) بعدها في الأصل «إلاّ» وهي مقحمة.

(٢) أي ككثرة إدغام اللام.

(٣) في الأصل: «اتصال» وهو تحريف.

(٤) في الأصل: «تزول» وهو تصحيف، وكذلك «تثبت».

فالقسم الذي لا بد منها فيها[1] تنقسم قسمين: قسم تكون فيه اسماً وقسم تكون فيه حرفاً.

فالذي تكون فيه اسماً: الأسماءُ المشتقاتُ كاسم الفاعل واسم المفعول نحو الضارب والمضروب، فهاهنا [اللامُ] بمعنى الذي، وصلتُها الاسمُ بعدها، وفيه ضمير مستتر يعود عليها، يبرز إذا عطف عليه كقولكِ: جاءني الضارب هو وزيد والمضروب هو وعمرو، والمشتق هو المأخوذ من المصدر كالضاربِ من الضرب والقاتلِ من القتل[2].

وأمّا وصلُهم لها بالجملةِ من المبتدأِ وتخبره في نحو قول الشاعر[3]:

٨٦ـ مِنَ القَـوْمِ الـرَّسـولُ اللهِ مِنْهُمْ ....

وبالفعل وما يتصل به في نحو قول الشاعر[4]:

٨٧ـ ما أنتَ بالحكمِ ٱلتُرْضَى حُكومتُه وَلا الأَصيلِ وَلا ذي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

وقولِ الآخر[5]:

٨٨ـ فَيُسْتَخْـرَجُ اليَرْبُـوعُ مِنْ نافِقـائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ ذي الشَّيْخَةِ اليُتَقَصَّعُ

وقوله[6]:

---

(١) في الأصل: «لا بد فيها منها» وهو تصحيف.

(٢) المؤلف في هذه المسألة مع البصريين، على حين يرى الكوفيون أنَّ الفعلَ هو أصل المشتقات، انظر: الإنصاف ١/٢٣٥.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في كتاب اللامات ٣٦ وعجزه:
لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَني مَعَدِّ
والجنىٰ ٧٩، والإنصاف ٥٢١، والمغني ٤٩، وابن عقيل ١/٩٣، والأشموني ١/٧٦، وشواهد المغني ١/١٩١، والخزانة ١/٣٣.

(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه غيرُ موجود، والإنصاف ٥٢١، والمقرب ١/٦٠، وابن عقيل ١/٩٢، واللسان: (أمس)، وشواهد المغني ٤٦، والخزانة ١/٣٢.

(٥) و(٦) البيتان لذي الخرق الطهوي كما في نوادر أبي زيد ٦٦، ٦٧، وهما في اللامات ٣٥، والإنصاف ١٥١، وابن يعيش ١/٢٥، ٣/١٤٤، والمغني ٥٠، وشواهد المغني ١/١٦٢، والخزانة ١/٣٤. واليربوع: دويبة تحفر الأرض، والنافقاء: جحر.

٨٩- يَقُولُ الخَنىٰ وَأَبْغَضُ النّاسِ كُلِّهِمْ
إلى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

فليس من بابِ وَصْلِها بالمشتق، وإنما ذلك من باب حذف بعض أجزاء «الذي» لكثرة الاستعمال، كما فُعِل ذلك في «ايْمُن الله» وقال: «الذيُّ» وهو الأصل، ثم «الذي» ثم «الَّذ»، كما قالوا: ايمُ ومُ، فمن ما جاء على الأصلِ منه قولُ الشاعر(١):

٩٠- فَماذا المالُ فاعْلَمْهُ بِمالٍ وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إلّا الَّذيِّ
تنالُ به العَلاءَ وتَصْطفيه لأَقربِ أَقربيكَ وللقَصِيِّ/ ٣٧

ولا يُحتاج إلى الاستشهادِ على «الذي» لكثرته في النظم(٢) [و] في النثر، وقال الآخر في «الَّذِ» بحذفِ الياء والاجتزاء بالكسر قبلها(٣):

٩١- وَاللَّذِ لَوْ شاءَ لَكُنْتُ صَخْرا أَوْ جَبَلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرَّا

وقال آخر في سكون الذال منه تخفيفاً(٤):

٩٢- فَكُنْتُ وَالأَمْرَ الَّذي قَدْ كِيدا كَاللَّذْ تَزَبَّىٰ زُبْيَةً فَاصْطِيدا

ثم حذفت الكلمة واجتُزِىء عنها بالألف واللام للزومها فيها وكثرة الاستعمال(٥):

ويُتصور في هذا القسم أن تكونا للحضورِ فيه، كقولك: هذا الضارب، ويا أيُّها(٦) الضارب، وأنت الضارب، وأنا الضارب، وأنْ تكونا للعهد، نحو:

---

(١) لم أهتد إلى قائلها، وهما في أمالي الشجري ٢/٣٠٥، والدرر ١/٥٥.

(٢) قوله «النظم» غير واضح في الأصل.

(٣) لم أهتدِ إلى قائلهِ، وهو في الأزهية ٣٠٢، وأمالي الشجري ٢/٣٠٥، والإنصاف ٢/٦٧٦، واللسان «لذي» والدرر ١/٥٦.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في الأزهية ٣٠٢، وأمالي الشجري ٢/٣٠٥، والإنصاف ٦٧٢، وشواهد المغني ٧٥٩، والخزانة ٢/٤٩٨. وتزبّى زبية: حفر حفرة.

(٥) انظر في لغات «الذي»: الأزهية ٣٠١، وأمالي الشجري ٢/٣٠٤.

(٦) في الأصل: «يايها».

رأيت الضارب الذي رأيت والمكرَمَ الذي أكرمت، وأن تكونا للجنس كقولك: ضَرَّ الفاسقُ ونَفَع العالِمُ وأُعجب الحسنُ.

والذي تكونان فيه حرفاً: الأسماءُ غير المشتقات نحو: الرجل والغلام. ويتصور أيضاً في هذا القسم [أن تكونا] للحضور والعهد والجنس كما تُصُوِّر في الذي قبله، نحو: هذا الرجل ورأيت الرجل الذي رأيت، وأهلك الناسَ الدينارُ والدرهم.

والقسم الذي تكونان فيه زائدتين لا تفيدانِ فيه تعريفاً قسمان: قسم تلزمان فيه، وهو: اللات والعُزَّى والآن والتي والاسم الذي يسمَّى به، وهما فيه لمراعاة غلبة الصفة عليه كالكاتب والنجم والسِّماك[1] والزيدان، وشبهِ ذلك لأنَّ هذه كانت صفاتٍ وغلبت على أهلها فَسُمُّوا بذلك والألفُ واللام فيها، والاسمِ[2] العلم في الشعر كقوله[3]:

٩٣- يا لَيْتَ أُمَّ العَمْرِ كانَت صاحِبي ....

وقوله[4]:

٩٤- باعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أسيرِها ....

وقوله[5]:

٩٥- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَساقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَناتِ الأَوْبَرِ

---

(١) السماك: نجم نيّر. (٢) معطوف على «الكاتب».

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، وبعده في المنصف ٣/١٣٤:

مَكانَ مَنْ أَنْشا عَلى الرَّكائِبِ

وهو في أمالي القالي ١/١٤٤، والذيل ٣٦، واللسان: (ضرب)، وابن يعيش ١/٤٤.

(٤) الرجز لأبي النجم العجلي وهو في ديوانه ١١٠، وابن يعيش ١/٤٥، ٢/١٣٢ وبعده:

حُرّاسُ أَبْوابٍ عَلى قُصورِها

وهو في المنصف ٣/١٣٤ والإنصاف ٣١٧، واللسان: (وبر)، والمغني ٥٢، وشواهده ١٧٥، والدرر ١/٥٣.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٥٥٦ والخصائص ٣/٥٨، والإنصاف ٣١٩، واللسان: (حجر)، والمغني ٥٣، وابن عقيل ١/١٠٧، وشواهد المغني ١٦٦. والعساقل وبنات الأوبر: نوعان من الكمأة.

والحال شاذ في قولهم: ادخلوا الأولَ فالأول، وجاءوا الجمَّاءَ الغفير.

وقسم لا يلزمان فيه وهو الصفات والمصادر المسمَّى بها على معنى لمح الصفة في أصل التسمية كالحسن والفضل، وقولهم في العدد وتمييزه: الخمسةَ عشرَ الدراهمَ، فهذان الموضعان سُمِع الحذفُ فيهما والإثباتُ.

باب ألا المفتوحة الهمزة المخففة[1]

اعلم أنَّ لها في الكلام ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون تنبيهاً واستفتاحاً وإذا لم تَدخل صحَّ الكلام دونها. تقول: ألا زيد منطلق، وألا ينطلق زيد، وألا انطلقْ، وألا إن زيداً منطلق، فتدخُل على الجمل الاسمية والفعلية. قال الله عزّ وجلّ: ﴿ ألا يومَ يأتيهم ﴾[2] و﴿ ألا حين يَسْتغشون ثيابَهم يَعْلَمُ ما يُسِرُّون وما/ يُعْلنون ﴾[3] ٣٨
و﴿ ألا إنهم يَثْنون صدورَهُمْ ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

٩٦- أَلَا أَيُّها اللَّيْلُ الطَّويلُ أَلَا انْجلي ....

وإذا وقعت بعد [ها] «إنَّ» فتكون مكسورةَ الهمزة لأن محلَّها الابتداء كما ذكر.

الموضع الثاني: أن تكون عَرْضاً فتدخل على الجملة الفعلية لا غير، كقولك، «ألا تقومُ»، «ألا تقعدُ»، وإذا وليتها الأسماءُ فعلى تقدير الأفعال كقولك: ألا زيداً، وألا قتالاً، قال الشاعر[5]:

---

(١) انظر في ألا: الأزهية ١٧٢، الجنى ١٥٣، وابن يعيش ١١٣/٨، والمغني ٧٧، والهمع ٧٠/٢.

(٢) هود: ٨. (٣) هود: ٥.

(٤) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٨، والأزهية ٢٨١، والخزانة ٣٢٦/١ وعجزه:
بصُبْحٍ ومَا الإِصْباحُ مِنْكَ بأَمثلِ

(٥) نسب في الخزانة ٥١/٣ إلى عمرو بن قعاس المرادي، وعجزه:
يَدُلُّ عَلى مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ

=

٩٧ـ أَلَا رَجُــلًا جَــزاهُ اللهُ خَــيْــراً . . . .

تقديره: «تعرفون» أو شبهه(١).

الموضع الثالث: أن تكون جواباً وهو قليل، فيقول القائل: ألم تقم؟ ألم تخرج؟ فتقول: ألا، وهو شاذ بمعنى بلى(٢).

وأما «ألا» التي بعدها الاسمُ مبنيٌّ، ويرجع المعنى فيه إلى التمني كقول الشاعر(٣):

٩٨ـ أَلَا طِعـانَ أَلَا فُـرْسـانَ عـادِيَـةً إلّا تَجَشُّؤَكُـمْ عِنْـدَ التَّنـانِـيرِ

فهي «لا» التي للنفي والتبرئة دخلت عليها الهمزة، فليست بسيطةً وإنما هي مركبة في الأصل، وسيذكر في باب اللام المركبة مع الألف إن شاء الله تعالى.

باب إلى المكسورةِ الهمزة المخففة(٤)

اعلم أنَّ «إلى» حرف يخفِض ما بعده من الأسماء على كل حال ولها في الكلام موضعان:

الموضع الأول: أن تكون للغاية في الأسماء. واختلف النحويون: هل

= وهو في الكتاب ١/٣٥٩، والنوادر ٥٦، والأزهية ١٧٣، وابن يعيش ٧/٥، والعيني ٢/٣٦٦. والمحصلة هي المرأة التي تميز الذهب عن الفضة.

(١) ظاهر كلام المؤلف أن «ألا» التي للعرض بسيطة، ويرى ابن مالك أنها مركبة من لا النافية والهمزة، بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير مركبة. انظر: الجنىٰ ١٥٤.

(٢) نقل صاحبُ الجنىٰ ١٥٤ هذا الموضع عن المؤلف، وفي طبقات النحاة لابن شهبة الورقة ١٨٣: أن أبا حيان نقل هذا الموضعَ عن المؤلف.

(٣) البيت لحسان وهو في ديوانه ١٢٣، ونسب في الخزانة ٤/٧٧ لخداش بن زهير، وهو في الجنىٰ ١٥٤، والمغني ٧٢. والتجشؤ: خروج نفسٍ من الفم ينشأ من امتلاء المعدة، والتنانير: ج تنور وهو ما يُخبز به.

(٤) انظر في «إلى» الكتاب ٢/٣١٠، المقرب ١/١٩٩، الجنىٰ ١٥٤، المغني ٢٧٨، ابن يعيش ٨/١٤، الهمع ٢/٢٠.

يدخل ما بعدها فيما قبلها أو لا يدخـــل؟ فذهب بعضهم إلى أنه يدخل، واستدلوا بقضايا العُرف. فإذا قال القائل: اشتريت الشقة إلى طرفها، فالطرف داخل في المشترى، لأن العرف يقضي ألا تُشترى شقة إلاّ إلى آخرها، إلا إذا قيل بالبعض منها. وذهب بعضهم إلى أنَّ ما بعدها لا يدخل في ما قبلها، واستدلوا بأنَّ القائل: «اشتريت الموضع من الوادي إلى الوادي»، [يريد] أن الواديَ لا يدخُل في الشراء. وذهب بعضهم إلى أنه إنْ كان الثاني من جنس الأول دخل فيما قبله كاشتريت الغنم إلى آخرها، وإنْ لم يكن من الجنس لا يدخل كقوله تعالى: ﴿ثم أَتِمُّوا الصيامَ إلى اللَّيلِ﴾[1].

وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلاَّ بقرينةٍ من عُرفٍ أو عادة، وإلا فلا. قال: فإذا قلت: «ضربت القوم إلى زيد» فإنَّ زيداً لا يدخل في الضرب مع القوم، وإذا قلت: «اشتريت الشقة إلى طرفها» دخل الطرف في الشراء لأن العرف والعادة يقتضيان بذلك، ومن عُرْف الشرع يُحمَل قوله تعالى: ﴿ثم أَتِمُّوا الصيامَ/ إلى اللَّيْل﴾[2]، لأن الصوم الشرعي إنما يكون ٣٩
إلى غروب الشمس خاصةً، يتبين ذاك من قواعده، وهذا هو الظاهر منها حيث وقعت في الكلام إن شاء الله.

وعلى هذا الأصل والخلاف ينبني خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غَسل الأيدي، والكعبين[3] في غسل الأرجل، من قوله تعالى: ﴿فاغسِلوا وجوهَكم وأَيديَكم إلى المَرافِقِ [وامْسحُوا بِرؤُوسِكم] وأَرجلَكم إلى الكَعْبَين﴾[4] فمَنْ يرى أنَّ ما بعدها فيما قبلها داخلٌ أوجب الغسل في المرافق والكعبين، ومَنْ لم يَرَ ذلك لم يوجبه. والأحسن هناك إيجاب غسلها لوجهين: أحدُهما زوالُ تَكَلُّفِ التحديد إذ فيه مشقة. والثاني: أن الغسل أحوط، وهو يرفع الخلاف ويبرىء الذمة مِنْ وَهْمِ إرادةِ ذلك شرعاً.

واعلم أنَّ «إلى» وغيرها من حروف الجر التي تذكر في هذا الكتاب في

---

(١) البقرة ١٨٧.
(٢) البقرة ١٨٧.
(٣) في الأصل: «والكعبان»، وهو سهو.
(٤) المائدة ٦.

أبوابها لا بد لها مما تتعلق به، أي مما هو متضمِّن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام، وهو إمَّا فعل صريح كمرَّ ودخل وشبهِهما، أو جارٍ مَجْراه مما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها، أو فيه رائحة فعلٍ كأسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والنداء ونحوِ ذلك.

وهي وما بعدها في موضع معمول لِما تتعلَّق به من الأفعال أو ما في معناها بدليل حذف الحروف الجارة المذكورة ونصبِ ما كان مخفوضاً بها، كقولك: وصلت إلى كذا ووصلت كذا، ومنه: خَشَّنْتُ بصدره وخَشَّنْتُ صدرَه[1]، وبأنها تقوم مقام الفاعل في باب ما لم يُسَمَّ فاعلُه كقولك: مُرَّ بزيدٍ،وسِير إلى عمروٍ، وبعطف المنصوب عليه في قول الشاعر[2]:

٩٩ـ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دونِ عَدْنانَ والِداً ... ودَونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَواذِلُ

بنصب «دون» الثاني، وكذلك قول الآخر[3]:

١٠٠ـ كَأَثْلٍ مِنَ الأَعراضِ مِنْ دونِ بِيشَةٍ ... ودَونَ الغَميرِ عامِداتٍ لِغَضْوَرا

إنما اختصَّت بالخفض لما بعدها لأن الأسماء العُمُدَ اختصَّت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها، والفضلاتِ اختصَّت بالنصب لأنها ثوانٍ عن العُمُدِ إذ هي متممة للكلام، وما كان منها بواسطةٍ موصِلةٍ فهو أضعفُها وهو الجار والمجرور فَأُعْطِي الثالثَ عن العمدة، والثانيَ عن[4] الفضلة التي بغير واسطة وهو الخفض.

وكلُّ ما كان من الحروفِ مختصاً باسم طالباً له ـ لا كجزءٍ منه كالألف واللام ـ فحقه أن يعمل الخفض الخاص بالأسماء كحروف الجر. وأمَّا «إنَّ»

---

(١) خشنت صدره: أوغرت.
(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢٥٥، وفيه (باقياً) عوضاً من (والدا)، والكتاب ١/٣٤، وسر الصناعة ١/١٤٧، والإنصاف ٢٠٨، وشواهد المغني ١٥١، والخزانة ٢/٥٢. وتزعك: تكفك.
(٣) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٦٢، واللسان: (غمر). كأثل من الأعراض: شبه حمولة الظعائن مع الارتفاع بهذا الشجر، والأعراض: ج عرض وهو الوادي، وبيشة والغمير وغضور: مواضع. عامدات: قاصدات.
(٤) في الأصل: «أن» وهو تحريف.

وأخواتُها فخرجت عن ذلك لعلة تذكر في باب «إنَّ». وما اختصَّ بفعل طالباً له خاصةً ولم يكن كجزء منه كالسين، فحقه أن يعمل/ الجزم الخاص بالأفعال كـ: ٤٠
لام الأمر وشبهها.

وما لم يختصَّ باسم ولا فعل فلا يعمل فيه إلا بشَبَهٍ ما كـ«ما» النافية، وستذكر. فحروفُ[1] الاستفهام والنفي والتأكيد تدخلُ تارةً على الجملة الاسمية نحو: أزيدٌ قائم، وما زيد قائم، ولَزيدٌ قائم، وتدخُل تارةً على الجُمل الفعلية كقولك: أقام زيد، وما قام زيد، ولَيَقومُ زيد، فلا تعمل في واحد منها لعدم الاختصاص، فاعلم هذا فإنّه أصل يُنتفع به إنْ شاء الله.

واعلم أنَّ «إلى» إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى «مع» كقولك: اجتمع مالُك إلى مالِ زيد، أي مع، وعليه قولُه تعالى: ﴿ولا تأكلُوا أَموالَهم إلى أَموالِكم﴾[2].

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى «في» وذلك موقوف على السماع لقلته، كقولك: جلست إلى القوم، أي فيهم، ومنه قول الشاعر[3]:

١٠١ـفَلا تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّني ... إلى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ ٱلْقارُ أَجْرَبُ

وقولُ الآخر[4]:

١٠٢ـوَإنْ يَلْتَقِ الحَيُّ الجَميعُ تُلاقِني ... إلى ذِرْوَةِ البَيْتِ الرَّفيعِ المُصَمَّدِ

أي: في الناس، وفي ذروة.

(١) في الأصل «فحرف»، وهو تحريف.

(٢) النساء ٢. وفي الجنى ١٥٥: «وكون إلى بمعنى مع حكاه ابن عصفور عن الكوفيين».

(٣) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٧٨، والأزهية ٢٨٣، والمغني ٧٩، والخزانة ١٣٧/٤، وانظر تأويل ابن هشام وابن عصفور للبيت في المغني ٧٩.

(٤) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٢٥، وشرح القصائد ١٨٧، والأزهية ٢٨٤، والخزانة ١٣٩/٤. والمصمد: الذي يصمد الناس إليه لشرفه.

باب ألَّا المفتوحة المشددة[1]

ليس لها في الكلام إلا موضعٌ واحد وهي أن تكونَ تحضيضاً. ولا عملَ لها. وتليها الأفعال لا غير لأنها تطلبُها، وإنْ وليتها الأسماء فعلى تقدير الفعل، كما تقدَّم في «ألا» التي للعرض، فتقول: ألَّا تقوم، ألَّا تقعد، ألَّا تضرِبُ زيداً، فإنْ قلت: «ألا زيداً» فعلى إضمار فعلٍ دَلَّ عليه الكلام.

وتُبدل[2] همزتُها هاءً، فيقال: هَلَّا تقوم، هَلَّا تقعد، هَلَّا تضرِب زيداً، ولا تنعكسُ القضية فتقول: إنَّ الهمزةَ بدلٌ من الهاءِ لأن بدلَ الهاءِ من الهمزةِ أكثرُ من بدلِ الهمزة من الهاء، لأنها لم تُبْدل إلا في: ماء وأمواء، والأصل: ماه وأمواه، قال الشاعر[3]:

١٠٣- وَبِلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْواؤُها

وفي «أَهل» قالوا: آل، والأصل: أَأْل[4]، فسَهَّلوا الهمزةَ، على خلافٍ في ذلك، والهاءُ قد أُبدلَتْ من الهمزة في إياك، فقالوا هِيَّاك، وفي أَرَحْتُ الماشية قالوا: هَرَحْتُ، وفي أَرَقْتُ الماء قالوا: هَرَقْتُ، وفي أشياءَ غير هذه وإنْ كانت مسموعةً. وهي أكثر من المبدلِ هاؤه همزةً فالحَمْلُ على الأكثرِ أولى[5]. فأمَّا «ألَّا» في قوله تعالى: ﴿ألَّا تَعْلُوا عليَّ﴾[6] و«ألَّا يَسجدُوا لله الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ﴾[7] فهي «أنْ» الناصبةُ للفعل دخلت عليها النافية، ولذلك انتصب

---

(١) انظر في «ألا»: الجنىٰ ٢٠٥، والمغني ٧٧.

(٢) نقل صاحب الجنىٰ هذا القول ٢٠٥، ونسبه إلى بعضهم.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في سر الصناعة ١١٣ وبعده:

ما صِحَةٍ رَأْدَ الضُّحىٰ أَفْيَاؤُها

وهو في المنصف ١٥١/٢، ابن يعيش ١٥/١٠، والممتع ٣٤٨، واللسان: (مهمة).
وأمواؤها ج ماء، وقلص الماء: كثر وقل، من الأضداد، والمراد الأول. مصح الظل: ذهب. رأد الضحى: رونقه أو هو بعد ارتفاع النهار.

(٤) العبارة في الأصل محرفة: «وفي أهل قالوا: أأل والأصل أال».

(٥) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ١٨٩/١ بتصرف يسير.

(٦) النمل ٣١.　　(٧) النمل ٢٥.

بعدها «تعلوا» و«يَسْجدوا» بحذف النون، لأن الأصل: تعلون ويسجدون، فلما دخلت «أنْ» نصبتْهُ بحذفِها، وإن كانت «لا» نافيةً فهي زائدة في اللفظ لوصول العاملِ بعمله/ إلى ما بعدها، وهذا فصل سيذكر مبيناً في باب[1]... إن ٤١
شاء الله تعالى.

باب إلّا المكسورة المشددة[2]

اعلم أن «إلَّا» حرف معناه الاستثناء، ولفظه موضوع لذلك كقولكِ: «قام القوم إلا زيداً»، و«جاء زيد إلَّا أني لم ألقَه».

وهي تنقسم [قسمين]: قسم يُخْرِج بعض الشيء من كله وهو الذي يسمى الاستثناء المتصل، وقسم بمعنى «لكن» ويسمى ما يكون له كذلك الاستثناء المنفصل والاستثناء المنقطع.

وهل يكون ما بعدها منصوباً أو غير منصوب؟ في ذلك تفصيل لا بد من بيانه[3]:

وهو أن يقال: الاسم الواقع بعد «إلَّا» لا يخلو أن يكون في استثناء متصل أو استثناء منقطع.

فإنْ كان في استثناء متصل فلا يخلو أن يكون المستثنى مقدَّماً أو لا يكون.

فإنْ لم يكن فلا يخلو أن تكرر «إلَّا» أو لا.

فإن لم تكرر فلا يخلو أن يتفرغ العامل الذي قبلها للعمل فيما بعدها أو لا يتفرغ.

فإن تفرغ فلا يخلو أن يكون ذلك العامل رافعاً أو ناصباً أو خافضاً.

---

(١) لم تتضح اللفظة في الأصل ولعلها «قادم».

(٢) انظر في «إلَّا»: الكتاب ٣٥٩/١، الأزهية ١٨٢، المقرب ١٦٧/١، ابن يعيش ٧٥/٢، الجنى ٢٠٦، المغني ٧٣.

(٣) انظر في هذه التفريعات: المقرب ١٦٧/١ وما بعد، حيث إن المؤلف ينقل عنه.

فإن كان رافعاً ارتفع الاسم بعد «إلَّا» كقولك: «ما قام إلَّا زيد»، «وما ضُرِبَ إلا عمرو»، وإن كان ناصباً أو خافضاً فلا يخلو أن يكون معموله محذوفاً أو لا.

فإن كان محذوفاً كان الاسمُ بعد «إلَّا» منصوباً كقولك في جواب: هل ضربتَ أحداً وهل مررت بأحد: «ما ضربتُ إلا زيداً وما مررت إلا زيداً»، ومنه قول الشاعر[1]:

١٠٤ـنَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنهُ بشِدْقِهِ   وَلَمْ يَنْجُ إلَّا جَفْنَ سَيْفٍ وَمِئْزَرا

أي: ولم ينج بشيء[2].

وإن لم يكن له معمول محذوف كان ما بعد «إلَّا» على حسَب ما يطلبه العامل، كقولك: «ما رأيتُ إلا زيداً وما مررت إلا بعمرو».

وإن لم يكن قبل «إلَّا» عامل مفرغ لِما بعده فلا يخلو أن يكون الكلام الذي قبلها موجباً أو منفياً.

فإن كان موجباً جاز في الاسمِ الواقع بعد «إلا» وجهان: النصب على الاستثناء مما قبلَه، نحو: «قام القوم إلَّا زيداً»، و«رأيت القوم إلا زيداً»، و«مررت بالقوم إلا زيداً». هذا هو الكثير الفصيح، ويجوز أن تجعله مع «إلا» بمنزلة «غير» تابعاً للاسم الذي قبلها، فتقول: «جاءني القوم إلا زيدٌ»، ورأيت القوم إلا زيداً» و«مررت بالقوم إلا زيدٍ».

وإن كان منفياً فلا يخلو الاسم الذي قبلَها من أن يكون منفياً بـ لا التي للتبرئة وهي النافية للجنس/ أو لا يكون. ٤٢

فإن كان جازَ في الاسم أربعة أوجه: النصب على الاستثناء وهو الأكثر

---

(١) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢٢/٣، ومجالس ثعلب ٤٥٦، والمقرب ١٦٧/١، واللسان: (جفن)، والبحر ١٢٦/١. وقوله: «والنفس منه بشدقه: أي كادت تخرج فبلغت شدقه.

(٢) قدرها في المقرب ١٦٧/١ بقوله: «ولم ينج شيء».

الأفصح، والرفع على البدلية من الاسم قبلَها على الموضع لأنه مرفوع على الأصل، والنصب على أن تجعله مع «إلاّ» بدلاً على اللفظ، والرفع على أن تجعله مع «إلاّ» في موضع بدل على الموضع، وكلا الوجهين على أن تكون «إلاّ» بمعنى «غير»، نحو: لا رجلَ في الدار إلا زيداً وإلاّ عمراً، وإلا زيدٌ وإلا عمروٌ.

وإن لم يكن النفي بـ «لا» المذكورة فلا يخلو أن يكون فيها قبل «إلاّ»[1] الباء الزائدة أو «مِنْ» الزائدة، أو لا يدخل عليه شيءٌ منهما.

فإنْ دخلتا جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» أربعةُ[2] أوجه: النصبُ على الاستثناءِ وهو الأفصح، والبدلية فترفعه إن كان مرفوعاً وتنصِبه إنْ كان منصوباً وتخفضه إن كان مخفوضاً [و] على أن تكون «إلاّ» بمعنى «غير»: إمَّا على اللفظ وهو الثالثُ، وإما على الموضع وهو الرابع، نحو «ما زيد برجلٍ إلا رجل سوء»، برفع «رجل» ونصبِه وخفضِه على التأويلات المذكورةِ، وتكون «ما» حجازيةً وتميميةً، وبحسَبِ ذلك يختلف التقدير.

ونحو قولِك: «ما جاءني من أحدٍ إلا زيد» و«ما رأيت من أحدٍ إلا زيد» بالرفع والخفض في الأول، وبالنصب والخفض في الثاني.

وإن لم يكن النفيُ بشيءٍ من ذلك[3] جاز في الاسمِ الواقعِ بعدها ثلاثة أوجه أحسنها البدلية بحسَبِ ما قبلها، وبعده أن يكونَ منصوباً على الاستثناء، وبعد ذلك أن تجعلَه مع «إلاّ» في تأويلِ «غير» على التبعيةِ لما قبلها بحسبَه من رفعٍ ونصب وخفض، نحو قولِك: ما قام القوم إلا زيداً وإلاّ زيدٌ، وما رأيت القومِ إلا زيداً، وما مررت بالقومِ إلا زيداً وإلا زيدٍ.

فإن كان الاسم بعد «إلاّ» مستثنىً مقدماً فلا يكون أول الكلام، ولكن قبل المستثنى منه أو قبل صفته.

---

(١) بعد «فيها قبل إلا» في الأصل: «أربعة أوجه النصب على الاستثناء» وهي زيادة من قبيل انتقال النظر.

(٢) في الأصل: «ربعة» وهو تحريف.

(٣) أي لم يدخل عليه شيء كالباء ومن الزائدتين.

فإن كان قبله لم يَجُزْ فيه إلا النصب، طلب العاملَ رفعاً ونصباً أو خفضاً، كقولك: ما قام إلا زيداً أصحابُك، وما رأيت إلا عمراً إخوتَك، وما مررت إلا خالداً بغلمانك، وأمَّا قوله(١):

١٠٥ـ........................ فَلَمْ يَبْقَ [إلَّا] وَاحدٌ مِنْهُمْ شَفْرُ

برفع «واحد» فهوعلى تفريغ العامل، و«شفرٌ» بدلٌ منه وهوضعيف جداً.

وإن كان قبلَ صفته(٢) جاز فيه ما يجوز مع التأخير، إلا أن الوصفَ أحسنُ وأقوى من غيره، نحو قولك: جاء إلا الصالح المسلمون».

فإن كَرَّرتَ [المستثنياتِ](٣) فلا يخلو أَنْ تعطفها على الأولِ أو لا تعطف.

فإن عطفتَ كانِ المستثنياتُ بها على حَسبِ/ الأول نحو: قام القوم إلاّ ٤٣
زيداً وإلا عمراً وإلا خالداً.

فإن لم تعطِفْ فلا يخلو أن تكونَ المكرراتُ هي المستثنى الأولَ أو لا تكون. فإن كانت فهي على حَسَبه في الإعرابِ لأنها كلَّها بدل منه نحو قول الشاعر(٤):

١٠٦ـمـا لَـكَ مِنْ شَيْخِـكَ إلاَّ عَمَلُهْ إلَّا رَسِـيـمُـهُ وَإلَّا رَمَـلُهْ

لأن الرسيم والرمل هما العمل في المعنى.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان «شفر»، وفيه «واحد»، وصدره:

رَأَتْ إخْوَتي بَعْدَ الجميعِ تَفَرَّقوا

والمقرب ١٦٩/١. وشفر: أحد.

(٢) عبارة المقرب «وإن قدمته على صفة المستثنى منه» وهي أوضح.

(٣) زيادة من المقرب ١٦٩/١.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ٣٧٤/١، والمقرب ١٧٠/١، وابن عقيل ١٢١/٢، والأشموني ٢٣٢، والهمع ٣٠/٢، والعيني ١١٧/٣. والشيخ هنا الجمل، والرسيم: ضرب من السير وكذلك الرمل.

فإن لم تكن [المكرراتُ هي] المستثنى فلا يخلو أن يمكنَ استثناءُ بعضِها من بعض وألّا يمكن.

فإن لم يمكن فلا يخلو أن يكون العامل مفرغاً للعمل أو لا يكون، فإن كان جعلْتَ الأول بحسَبِهِ ونصبت ما بعده على الاستثناء نحو قولك: ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً.

وإن لم يكن مفرغاً كانت كلُها مستثناةً مما استثنى منه الأول.

ثم لا يخلو أن تتأخَّرَ عن المستثنى [منه](١) فيكون الأولُ منها على حسَبِ إعرابه لو انفرد والباقي منصوبٌ على الاستثناء نحو: «ما قام القومُ إلا عمروٌ(٢) إلا زيداً» [أو يتقدم عليه فلا يجوز إلا النصبُ نحو قولك: ما قام إلا زيداً إلا عمراً](٣) أحدٌ.

وإن أمكَنَ استثناء بعضها من بعض جَعَلْتَ الآخرَ مستثنى من الذي قبله، والذي قبله من الذي قبله، هكذا ما تكررت إلى أن تنتهي إلى الأول فيكون إعرابُه على حَسَبِ إعرابه لو انفرد، والباقي منصوب لا غير، نحو قولك: عندي عشرةٌ إلّا خمسةً إلا اثنين إلا واحداً».

فإنْ كان منقطعاً فلا يخلو أن يتوجَّهَ العامل الذي قبل «إلا» عليه أو لا يتوجه.

فإن لم يتوجَّهْ فالنصبُ بإلّا(٤)، نحو «ما أخذتُ إلّا الشيءَ الذي تركته» ومنه قولهم: «ما زادَ إلا ما نقصَ»(٥)، والمعنى في «إلا» معنى «لكن»، التقدير: [لكن] الذي تركت، ولكن الذي نقص.

وإن توجَّه عليه [من جهة المعنى](٦) فلغة أهل الحجاز النصب لا غير،

---

(١) زيادة من المقرب ١/١٧٠. (٢) في الأصل: «عمراً».

(٣) ما بين معقوفين سقط من الأصل، ونقلناه من المقرب ١/١٧٠ لأن المؤلف ينقل عنه.

(٤) في الأصل: «الا»، وهو تحريف.

(٥) انظر: الأزهية ١٨٣، المقرب ١/١٧١، وقد شرحه بقوله في المقرب: «فزاد» لا يتوجه على «ما نقص» لأن «ما نقص» لا يوصف بأنه زاد. (٦) الزيادة من المقرب ١/١٧١.

وبنو تميم يُجرونه مُجرى المتصل في جميع ما ذُكِر، نحو قولك: ما جاءني أحد إلا حماراً، على مذهب أهل الحجاز، و«إلا حمارٌ» على مذهب بني تميم، لأن معنى «جاء» يتوجَّه عليه.

هذا بيانُ إعرابِ الاسمِ الذي بعد «إلَّا» فتفهمه.

واعلم أن النحويين اختلفوا في الناصبِ للاسم المستثنى بعد «إلّا»:[1] فذهب سيبويه ومَنْ تَبِعه إلى أنَّ الناصبَ له الفعلُ الذي قبل «إلَّا» أو ما جرى مَجراه بواسطة «إلَّا»[2].

وذهب بعضُ الكوفيين[3] إلى أن الناصبَ له «أنَّ» مقدرةً بعد «إلَّا» تقديرُه عندهم في «قام القوم إلا زيداً»: إلا أنَّ زيداً لم يقم، وفي «ما قام القوم إلا زيداً»: إلا أنَّ زيداً ما قام، فحذف ذلك لدلالة الكلام عليه.

وذهب أبو العباسِ المبرد[4] إلى أن العاملَ فيه «إلَّا» لأنَّ النصبَ إنما كان بها، ولولاها لم يكن اسمٌ ولا نصب، وهي بمعنى: أستثني وحالَّةٌ مَحَلَّه/. ٤٤

والصحيحُ من هذه المذاهبِ[5] مذهبُ سيبويه لأنَّ الفعلَ الذي قبل «إلّا» أو ما جرى مجراه هو الطالبُ للاسمِ الذي بعدها والمتضمِّنُ له، ولولاه لم يكن، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عملَ إلا بذلك.

إلا أن الطالب قسمان: قسم على اللزوم لا بد فيه من الطلب للمطلوب ذُكر أو لم يذكر، وذلك في المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال. فهذه الأربعة تطلبها جميع الأفعال أو ما يجري مَجراها على اللزوم، لأنك ذكرتها أو لم تذكرها، فالعامل يطلبها ويستدعيها، إمَّا بلفظه أو بصيغته وإما بتضمنه.

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٢٦٠، أسرار العربية ٨١.
(٢) انظر: الكتاب ١/٣٥٩.
(٣) نسب هذا القول في الإنصاف إلى الكسائي: ٢/٢٦١.
(٤) انظر: المقتضب ٤/٣٩.
(٥) عدد صاحب الجنى ٢٠٨ ثمانية أقوال في ناصب المستثنى.

وقسم قد يكون للطالِب وقد لا يكون فهو غير لازم، وينقسم قسمين: قسم يطلبه دون واسطة كالمفعول به والمنصوب على التشبيه والتمييز، نحو: ضربت زيداً، وهذا أحسن الناس الوجهَ، وطبتُ به نفساً. وقسمٌ يطلبه بالواسطة وهو أضعفها، وذلك في نحو: «مررت بزيد»، والمفعول معه «كاستوى الماءُ والخشبة»، والمستثنى في نحو: قام القوم إلا زيداً، ومنه عندي العطف في المفردات، نحو: ضربت زيداً وعمراً، لأنَّ الواوَ ليست بعاملةٍ بنفسها، ولا يتقدَّر معها العامل ولا تنوب مناب العامل، على ما يبين في بابها.

وأمَّا مَنْ ذهب إلى أنَّ الناصبَ[1] «أنَّ» بعد «إلَّا» ففاسدٌ لأن «أنَّ» حرف والحروف لا تحذف ويبقى عملها، لأنَّ عملها بحكم الشبه للفعل فزادها ذلك ضعفاً، ثم إنَّ حذفها وحذف خبرِها لا نظير له في كلامهم، مع أنَّ هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبداً منصوباً، وقد جاء على خلاف ذلك، على ما فُصِّل قبلُ.

وأمَّا مَنْ ذهب إلى أن النصب بـ «إلَّا» نفسها فيفسدُ أيضاً بأنه كان يلزم ألَّا يكون ما بعدها إلَّا منصوباً بـ «إلَّا» لأنها طالبة [له] على كل حال، وقد وجد خلاف ذلك كما تقدم، هذا مع أن الحروف لا تقع موقعَ الجمل إلا في باب الجواب كـ: نعم وبلى.

وزعم بعضهم[2] أن «إلَّا» تكون بمعنى الواو واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر[3]:

١٠٧ـوَكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أخوهُ لَعَمْرُ أَبيكَ إلَّا الفَرْقَدانِ

---

(١) في الأصل: «والناصبة» وهو تحريف.

(٢) هذا مذهب الكوفيين ـ كما في الإنصاف ٢٦٦ ـ وقال في الجنىٰ ٢١٠: إنه مذهب الفراء والأخفش وأبي عبيدة.

(٣) البيت لعمرو بن معد يكرب وهو في ديوانه ١٧٨، والكتاب ١/٣٧١، وهو في الكامل ٧٦٠، والأزهية ١٨٢، والممتع ٥١، والسان «إلا»، والإنصاف ٢٦٨، والمغني ٧٦، والأشموني ٢/١٥٧، والهمع ١/٢٢٩، والخزانة ٣/٤٢١.

قال: والمعنى: والفرقدان، لأنهما يتفارقان. والصحيح أن «إلَّا» هاهنا باقيةٌ على بابها من الاستثناء، لأنَّ هذا الشاعرَ إنَّما أخبر بما شاهد لأنه شاهد المتواخِيين في الأرض يفارق كلٌّ واحد منهما [أخاه] بالموت، ولم يشاهد النجمين المُسَمَّيَيْنِ بالفرقَدَيْن متفارقين بطول حياته، فأخبر بذلك كما قال زهير[1]: / ٤٥

١٠٨ـ أَلا لا أَرَى عَلى الحوادِثِ باقيا ... وَلا خالِداً إِلَّا الجِبالَ الرَّواسِيا

وَإِلَّا السَّماءَ وَالجِبالَ وَرَبَّنا ... وَأَيّامَنا مَعْدودَةً [وَاللَّيالِيا]

لأن ذلك عنده بحسَبِ مشاهدته، وكلُّ شيء هالك إلَّا وجهَه سبحانَه وتعالى.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ إلَّا تَنْصُروه فقد نَصَره اللهُ ﴾[2]، وقولُه تعالى: ﴿ إلَّا تفعلوه تكنْ فتنةٌ في الأرضِ وفسادٌ كَبير ﴾[3]، فهي «إنْ» الشرطية دخلت عليها «لا النافية» في المعنى الزائدة في اللفظ، ولذلك انجزم الفعل بعدها كما ينجزم بعد «إنْ» التي للشرط، و«ما» الزائدة في نحو ﴿ فإمَّا تَرَيِنَّ من البشرِ أحداً ﴾[4] فليست من هذا البابِ. فاعلمه.

باب أمْ[5]

اعلم أن «أم» يكون لها في الكلام ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون متصلةً عاطفةً في الاستفهام وتقع بين المفردَيْنِ والجملتين، ويكون الكلام بها متعادلاً. والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردين، وتتقدر مع حرف الاستفهام بـ: أيهما أو أيهم. وجوابُها أحد الشيئين والأشياء، فتقول: أقام زيد أم عمرو، ومعناه: أيُّهما قام، و«أقام زيد أم قعد» ومعناه: أيُّهما فَعَل. والأحسن فيها تقدُّم الذي يُسأل عنه من اسمٍ أو فعل،

---

(١) الديوان ٢٨٨.

(٢) التوبة ٤٠.

(٣) الأنفال ٧٣.

(٤) مريم ٢٦.

(٥) انظر في أم: الكتاب ١/٤٨٢، المقتضب ٣/٢٨٦، أمالي الشجري ٢/٣٣٣ المقرب ١/٢٣٠، الأزهية ١٣١، ابن يعيش ٨/٩٧، المخصص ١٤/٥٤، الجنىٰ ٨١، المغني ٤٠.

نحو: «أزيدٌ قام أم عمرو» و«أقام زيد أم قعد»، ويجوز خلاف ذلك. ويقال في الجواب: زيدٌ أو عمرو، أو: قام أو قعد، ولا يقال: نعم ولا. فأمّا قول الشاعر[1].

١٠٩ـأذُو زَوْجَةٍ بالمِصْرِ أَمْ ذو خُصومَةٍ   أَرَاكَ لَها بالبَصْرَةِ العامَ ثاويا
فَقلْتُ لها: لا إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ   لأَكْثِبَةِ الدَّهْنا جَميعاً ومَاليا

وكان[2] الوجْه أن يقال: ذو زوجةٍ أو ذو خصومةٍ، ولكنه لم يجاوِبْ على ذلك ولكنه نفاه جملةً، واستأنف كلاماً آخرَ، فكأنه قال: ليس ثَوائي لواحدٍ مما سألتَ عنه، وإنَّ مالي وأهلي كائنان بالبصرة، فهما الداعيان إلى إقامتي بها.

ويقع قبلَها حرف الاستفهام ظاهراً أو مقدَّراً، وقد ذُكر، ولا يشترط أن تتقدَّمها [الهمزة] لا غير، بل تتقدم «هل» إذا وقع الاستفهامُ عن كل جملة، وإن كان المعنى المعادلة، كما قال[3]:

١١٠ـهَلْ ما عَلِمْتَ ومَا استُودِعْتَ مَكْتُومُ   أم حَبْلُها إِذْ نَأَتْكَ اليَوْمَ مَصْرومُ

لأنَّ المعنى: أيّ هذين كان.

الموضع الثاني: أن تكون منفصلةً فلا تكون عاطفةً[4]، ويقع قبلَها الاستفهام وغيره، فتقول: أقامَ زيد أم انطلق عمرو، ويقومُ زيد أم[5] ينطلق عمرو. ولا يقعُ بعدَها إلا الجملة المنفصلة من الأول، وتتقدر بـ«بل» والهمزة في
٤٦ موضعٍ، ودون همزةٍ في موضع فمعناها الإضرابُ/ عن الأول والرجوع إلى الثاني باستفهامٍ أو غيره، خلاف ما ذكره أكثرهم أنَّها تتقدر بـ«بل» والهمزة معاً.

(١) البيتان لذي الرمة، وهما في ديوانه ٦٥٣، وأمالي الزجاجي ٩٠، ومجالس العلماء ١٩٥، والمغني ٤٢، وشواهده ١٣٩، والمزهر ٢/٣٧٦.   (٢) في الأصل «كأن»، وهو تحريف.

(٣) البيت لعلقمة بن عبدة، وهو في الديوان ٥٠، والكتاب ١/٤٨٧، ومنازل الحروف ٦٤، والأزهية ١٣٧، وأمالي الشجري ٢/٣٣٤، والتنبيه ٩٨، واللسان: (أمم)، وابن يعيش ٨/١٥٣، والخزانة ٤/٥١٦.

(٤) قال صاحب الجنى ٨١: «المغاربة يقولون: إنها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد».   (٥) في الأصل: «أو» وهو تحريف.

فأما ما تتقدَّر بـ «بل» والهمزة معاً فما جاء من قولهم: «إنها لإبلٌ أم شاءٌ»(١)، المعنى: بل أهي شـاء. وأمَّا ما تتقدر بـ «بل»(٢) خاصة فقوله تعالى: ﴿ آللهُ خيرٌ أمَّا تشركون ﴾ و﴿ أمْ مَنْ خلقَ السمواتِ والأرضَ ﴾(٣)، الأولى متصلةٌ، والثانيةُ منفصلةٌ، والمعنى: «بل الذي خلق السمواتِ والأرضَ خيرٌ» فلا استفهامَ هنا، ويقع الجواب بعد هذه المنفصلة بـ نعم ولا، إذا تقدَّمها الاستفهام، لأن الكلام جملتان يصحُّ الجواب عن كل واحدةٍ منهما بـ نعم وحدها أو لا، فاعلمه(٤).

الموضع الثالث: أن تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف، فتقطع همزتها في الابتداء، وتسقط في الدَّرْج مثلَ ألفِ لام التعريف. فمن ذلك قوله عليه السلام: «ليس من أم بر أم صيامُ في أم سفر»(٥)، المعنى: ليس من البر الصيامُ في السفر، إلا أنه لا يقاس على ذلك لقلته.

باب أَمَا المفتوحة المخففة(٦)

اعلم أنَّ لـ «أَمَا» موضعين:

الموضع الأول: أن يكون معناها العرض كأحد معاني «ألَا» المتقدِّمة الذكر، فتقول: «أَمَا تقوم»، «أما تقعد»، والمعنى: أنَّك تعرِض عليه فعل القيام

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٨٤، ابن يعيش ٨/٩٧، الأزهية ١٣٦.
(٢) في الأصل: «به» وهو تحريف. (٣) الايتان: ٥٩، ٦٠ من النمل.
(٤) في الأزهية فائدتان نوردهما لأهميتها في هذا الباب:
الفائدة الأولى ١٣٣: «والعطف بعد ألف الاستفهام وبعد ألف التسوية جميعاً بـ أم، وإذا استفهمت بحرف غير الألف من حروف الاستفهام عطفت بعده بـ أو ولم، تعطف بـ أم لأن أم لا تعادل من حروف الاستفهام إلا الألف خاصة تقول: هل تقوم أو تقعد، فإن حذفت حرف الاستفهام عطفت بـ أو: ما أبالي زيد قام أو قعد. «الفائدة الثانية: ١٤٣: «أعلم أن «أو» هي للسؤال عن شيء بغير عينه والجواب فيها نعم أو لا، وأم للسؤال عن شيء بعينه، والجواب أن تذكر أحد الاسمين، وذلك إذا سأل سائل: أقام زيد أو عمرو، فإنه لا يعلم أقام أحدهما أو لم يقم... فالجواب أن تقول نعم أو لا».
(٥) رواية البخاري ٣/٣٠، ومسلم ٣/١٤٢ على اللغة الشائعة ولم نجده على لغة حمير.
(٦) انظر: في «أما»: الجنى ١٥٧، ابن يعيش ٨/١١٣، المغنى ٥٦، الهمع ٢/٧٠.

والقعود، لترى هل يفعلها أو لا؟ فلا يكون بعدها إلا الفعل كـ «ألا» المذكورة. فإنْ أتى بعدَها الاسمُ فعلى تقدير الفعل، فتقول: «أما زيداً أما عمراً»، والمعنى: أما تبصِرُ زيداً ونحو ذلك من تقدير الفعل الذي يدل عليه قرينةُ الكلام[١].

الموضع الثاني: أن يكون معناها التنبيه والاستفتاح مثلَ «ألا» وذلك قولك: أما زيدٌ قائم، وأما قام زيدٌ، وأما إنَّك قائم، فبابها الجمل الاسمية والفعلية و«إنَّ» المكسورة، ومن ذلك قولُ الشاعر[٢]:

١١١ـأَما وَالَّذي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذي   أَماتَ وَأَحْيَا وَالَّـذي أَمْرُهُ الأَمْـرُ

وقد تكون «أَما» همزةً داخلة على «ما» النافية فيكون معنى تركيبِها التقرير والتوبيخ، كما يكون ذلك في الهمزة ولَمْ، نحو أَلَمْ يقم زيدٌ، كما ذُكر في باب الهمزة، أو كـ «أليس» في نحو قولك: «أليس زيدٌ قائماً»[٣]، كما قال الله تعالى: ﴿ أليسَ اللهُ بأعْلَمَ بالشاكرين ﴾[٤]، فأما [أما] المذكورةُ في أولِ الباب في الموضعين فبسيطةٌ، وثالثهما مركبة، فاعلمه.

باب أَمَّا المفتوحة المشددة[٥]

اعلم أنَّ «أَمَّا» تكون بمعنى «مهما»[٦] الشرطية ولا تعملُ عملَها، ويكون فيها معنى التفصيلِ زائداً لذلك/، فتقول: أَمَّا زيدٌ فمنطلِقٌ، وأَمَّا أخوك ٤٧
فشاخصٌ، والمعنى: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق أو أخوك شاخصٌ[٧]،

(١) نقل صاحب الجنى عن المؤلف مضمون «ألا» التي للعرض ١٥٧ ـ ١٥٨، ولكنه قال: إنها مركبة من الهمزة وما النافية.

(٢) نسب في الحماسة ٦٦/٢ إلى أبي صخر الهذلي، وهو في أمالي القالي ١٤٧/١، وابن يعيش ١١٤/٨، واللسان «رمث»، والمغني ٥٦، وشواهده ٦٢.

(٣) في الأصل: «قائم» وهو تحريف.   (٤) الأنعام ٥٣.

(٥) انظر في «أمَّا»: المقتضب ٢٧/٣، الأزهية ١٤٨، أمالي الشجري ٣٤٣/٢، الجنى ٢١١، المغني ٥٧.   (٦) في الأصل: «أن» وهو سهو.

(٧) زاد في الجنى ٢١١: «فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت «أمَّا» مقامهما فصار التقدير: أما زيد منطلق، فأخرت الفاء إلى الجزء الثاني لضرب من إصلاح اللفظ».

قال الله تعالى: ﴿ فأمَّا اليتيمَ فلا تَقْهر، وأمَّا السائلَ فلا تَنْهَر، وأمَّا بنعمةِ رَبِّكَ فَحدِّث ﴾[1]، فدخلت الفاءُ في جوابِها كما تدخل في أجوبة الشرط لِما فيها من معنى «مهما» وفيها اختصاصٌ بالتفصيل كما ذكر.

وقولُهم في ابتداء الكتبِ والرسائلِ: أمَّا بعدُ، فمعناه: مهما يكن من شيءٍ بعد حمدِ اللهِ، فنابت[2] «أمَّا» منابَ أداة الشرط وفعله، ولكنْ لَمَّا تغيَّر سياق الكلامِ خرجت عن محلِّها الفاءُ من ابتداء الجملة وصارت في الخبر، فقلت: «أمَّا زيدٌ فمنطلق»، قال الشاعر[3]:

١١٢ـأمَّـا الـرَّحِيـلُ فَـدونَ بَعْـدَ غَـدٍ فَـمَتى تَـقُـولُ الـدَّارَ تَجْمَـعُنَـا

والمعنى: مهما يكن من شيءٍ فالرحيلُ دونَ بعدِ غدٍ.

ولا يلزم تكريرُها خلافاً لبعضِهم، فإنه يرى أنَّ التفصيل لا يكون إلَّا بتكرار الفصل بينه وبين الأول، وهذا غير لازم، اللهم [إن كان في اللفظ فنعم، وأما في المعنى فلا يلزم][4]. ومنه «أمَّا الرحيل» البيت، وهي عند بعضِهم فصلُ الخطاب الذي في قوله تعالى: ﴿ وآتيناه الحكمةَ وفَصْلَ الخِطاب ﴾[5] لأنَّ داود عليه السلام أولُ من نطق بها.

ويجوز أن تُقلب ميمُها الأولى ياءً تخفيفاً كقوله[6]:

١١٣ـرَأَتْ رَجُلاً أَيْما إذا الشَّمْسُ عارَضَتْ فَيَضْحىٰ وَأَيْمـا بالعَشِيِّ فَيَخْصَـرُ

أراد «أمَّا» فخفف. وأمَّا قولُ الشاعر[7]:

---

(١) الضحى ٩ ـ ١١. (٢) في الأصل: «فغايب» وهو تصحيف.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٤٠٢، والكتاب ٦٣/١، وابن يعيش ٧٨/٧، واللسان: (قول).

(٤) في الأصل: «إن كان في اللفظي فنعم وأما المعنوي» وما أثبتناه هو من نقل صاحب الجنى عن المؤلف. (٥) سورة ص ٢٠.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٩٤، وروايته «أمَّا». وانظر: الأزهية ١٥٧، والممتع ٣٧٥، واللسان: (ضحا)، والمغني ٥٧، والأشموني ٦٠٨، وشواهد المغني ١٧٤، والخزانة ٤٢١/٢. يضحى: يظهر للشمس، يخصر: إذا أصابه البرد.

(٧) البيت لعلقمة، وهو في ديوانه ٣٥، واللسان: (ثرمد)، والدرر ١٧٩/٢.

١١٤ـوَمـا أنتَ أَمَّـا ذِكْـرُهـا رَبَعِيَّـةً   يُخَطُّ لَهـا مِنْ ثَـرْمَـداءَ قَلِيـبُ

فإنها «أم»[١] المقطوعةُ دخلتْ على «ما» الاستفهاميةِ، وأمَّا قولُ الآخر[٢]:

١١٥ـأَبا خُـراشَـةَ أمَّـا أَنتَ ذا نَفَـرٍ   فَـإِنَّ قَـوْمِيَ لَمْ تَـأْكُلْهُمُ الضَّـبُعُ

فهي «أنْ» دخلت في المعنى على «كنت»، فحذفت «كان» وعُوِّض منها «ما» وانفصل الضمير فصار «أنت»، ولذلك انتصبَ «ذا نفر» بعدَه، فليسا من الباب.

باب إمَّا المكسورة المشددة[٣]

اعلم أنَّ «إمَّا» حرفٌ من حروف العطفِ خلافاً لبعض النحْويين كأبي علي الفارسي[٤] ومَنْ تبعه، فإنه يذهب إلى أنَّها ليست حرفَ عطفٍ، لأنَّ حرفَ العطفِ لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملةً على جملةٍ، وأنتَ إذا قلت: «ضربتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً» تجدها أول، قبل المعطوف عليه عَرِيَّةً عن العطف، وتجد الواوَ ثانيةً قد دخلتْ عليها وهي حرفُ عطفٍ فلا يجتمع حرفا عطف.

والصحيح أنها حرف عطف وهو نَصُّ الصَّيْمريّ[٥] في «تَبْصِرَته لأنه قال:
«وإنما دخلت «إمَّا» الأولى لتؤذِنَ أنَّ الكلامَ/ مبنيٌّ على ما لأجلِهِ جيء بها، ٤٨
ودخلت الواو ثانيةً تنبىء بأنَّ «إمَّا» الثانيةَ هي الأولى» قال: «لا يَصِحُّ أن تكون

(١) في الأصل: «أن»، وهو تحريف.

(٢) البيت لعباس بن مرداس، وهو في ديوانه ١٢٨، والكتاب ١٤٨/١، والأزهية ١٥٦، والمقرب ١٥٩/١، وأمالي الشجري ٣٤/١، وابن يعيش ٩٩/٢، والمغني ٣٤ وشواهده ١١٦. وأصل التركيب في البيت: لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام العلة وحذفت «كان» فانفصل الضمير، فوجب زيادة «ما» للتعويض، وأدغمت النون في الميم. وانظر في هذه المسألة: أمالي الشجري ٣٣٥/١، وابن يعيش ٩٩/٢، والشذور ١٨٦.

(٣) انظر في «إمَّا»: المقتضب ٢٨/٣، الجنى ٢١٣، الأزهية ١٤٨، أمالي الشجري ٣٤٣/٢، ابن يعيش ٩٧/٨، المقرب ٢٣١/١، المغني ٦١. (٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٨٩.

(٥) هو أبو محمد عبدالله بن علي، له التبصرة، كتاب شهر في المغرب ونقل عنه أبو حيان. انظر: البغية ٤٩/٢. وانظر: التبصرة ١٣٩/١.

الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد، لأنَّ الواو مُشَرِّكة[1] لفظاً ومعنى، والكلامَ الذي فيه «إمَّا»[2] ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى».

وهذا الذي ذكر الصَّيْمري هو الحقُّ، وهو ظاهرُ مذهب سيبويهِ[3] ومذهب أئمة المتأخرين المُحْذِقين كأبي موسى الجَزُوليّ[4] وغيره، وفيه الردُّ على أبي علي وأتباعهِ ضرورةً.

ولها في البابِ أربعةُ معانٍ: معنيان في الطلبِ ومعنيان في الخبر. فاللذان في الطلب هما التخييرُ كقولك: «كُلْ إمَّا سمكاً وإمَّا جبناً». والإباحةُ، كقولك: «خُذْ إمَّا دينارَ ذَهبٍ وإمَّا نصفَيْ دينار» ومنه قولُه تعالى: ﴿ فإمَّا منّاً بعدُ وإمَّا فِداءً ﴾[5].

والفرقُ بينهما أنَّ المأمورَ، [له] أن يجمع بين الشيئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير.

والمعنيان اللذان في الخبر الشك[6]، كقولك: «قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ»، وتمثيلُ الإبهامِ كذلك، إلَّا أنَّ الفرقَ بينهما[6] أن المخْبِرَ في الشك لا يعلم مَنْ فَعَلَ الفعلَ، وفي الإبهام يعلمه ويريد الاستبهام على السامع.

وأكثرُ ما تكون مكسورةَ الهمزةِ كما تقدم، وقد جاء فتحُها كما قال الشاعر[7]:

١١٦ـ تَنْفَحُها أَمَّا شَمالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَباً جِنْحَ الظَّلامِ هَبوبُ

(١) في الأصل: «مشتركة» وهو تحريف. (٢) في الأصل: «إن» وهو تحريف.
(٣) الكتاب ١/١٣٥.
(٤) عيسى بن عبد العزيز، أخذ عنه الشلوبين، شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة وهي حواشٍ على جمل الزجاجي، مات سنة ٦٠٧. انظر: البغية ٢/٢٣٦.
(٥) محمد ٤، ونص الآية: «فشدوا الوَثاقَ فإما...».
(٦) غير واضح في الأصل.
(٧) نسب في الخزانة ٢/٤٣٢ لأبي القمقام، وهو في المقرب ١/٢٣١، والهمع ٢/١٣٥ والدرر ٢/١٨٢.

هكذا رُوي بفتح الهمزةِ فيها، وقد جاء فيها قلب ميمها الأولى ياءً[1] تخفيفاً كما فُعِل بـ «أمَّا» في الباب [قبل هذا]، قال الشاعر[2]:

١١٧ـ.................. إيْـمـا إلـى جَـنَّـةٍ إيْـمـا إلـى نـارِ

وهو قليلٌ مِنْ جهة ما ذكرنا[3]، ومن جهة [حذف] الواو قبل الثانية، كما جاء حذف [ما] منها ضرورةً، قال الشاعر[4]:

١١٨ـ.................. فَـإنْ جَـزَعـاً وَإنْ إجْمَـالَ صَبْـرِ

والتقدير: فإمَّا[5] تجزع جزعاً، وإمَّا تتخذ إجمالَ صبرٍ، والأكثر أيضاً فيها أن تُكَرَّرَ، وقد جاءت دون تكرارٍ، قال الشاعر[6]:

١١٩ـتُهاضُ بدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها وَإمَّـا بـأمْـواتٍ أَلَمَّ خَـيـالُهـا

وقد نابَتْ «إنْ» الشرطية و«لا» النافية مَنابَ الثانية وهو قليـل، قال الشاعر[7]:

---

(١) وهي رواية الخزانة.

(٢) البيت لسعد بن قراط كما في الخزانة ٤/٤٣١، وصدره:

يا لَيْتَما أُمُّنا شالَتْ نَعامَتُها

ونسب في اللسان: «أما» إلى الأحوص. وهو في المغني ٦٢، والأشموني ٤٢٥، وشواهد المغني ١٨٦، والهمع ٢/١٣٥.

(٣) قوله: «ما ذكرنا» غير واضح في الأصل

(٤) البيت لدريد بن الصمة كما في الخزانة ٤/٤٤٢، وصدره:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها

وهو في الكتاب ـ غير منسوب ـ ١/٢٦٦، والكامل ١١٤، وابن يعيش ٨/١٠١.

(٥) قوله: «إمَّا» غير واضح في الأصل.

(٦) البيت في ديوان الفرزدق ٢/٧١، وفي ديوان ذي الرمة ٦٧٢، ورواية «تهاض» فيه «تُلِمُّ»، وهو في معاني القرآن للفراء ١/٣٩٠ والأزهية ١٥١، وأمالي الشجري ٢/٣٤٥، والمقرب ١/٢٣٢، والجنى ٢١٥، وشواهد المغني ١٩٣، والهمع ٢/١٣٥. وتهاض: اسم علم.

(٧) البيت للمثقب العبدي كما في حماسة البحتري ٥٩، وهو في أمالي الشجري ٢/٣٣٤، والأزهية ١٥٠، والمغني ٦٣، وابن يعيش ٤/١٥١، والمقرب ١/٢٣٢، والأشموني ٤٢٦، وشواهد المغني ١٩٠، والخزانة ٤/٤٢٩.

١٢٠ـفَـإِمَّـا أَنْ تَكُـونَ أَخي بِـحَقٍّ فَـأَعْرِفَ مِنْـكَ غَثِّي مِنْ سَمِيني
وَإِلَّا فَـاطَّـرِحْـني واتَّـخِـذْني عَـدُوّاً أَتَّـقِـيـكَ وَتَـتَّـقِـيـني

وأمَّا قولُ الشاعر[1]:

١٢١ـفَـإِمَّـا تَـرَيْـني وَلي لِـمَّـةٌ فَـإِنَّ الحَـوادِثَ أَوْدىٰ بِهـا

وقولُه[2]:

١٢٢ـفَـإِمَّـا تَـرَيْني لا أُغَمِّضُ سَـاعَـةً مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أُكِبَّ فانْعَسَـا

وقولُه تعالى: ﴿ فإمَّا تَرَيِنَّ من البشر أحداً ﴾[3] فليست «إمَّا» هذه من
الباب وإنما هي التي للشرطِ دخلت عليها ما الزائدةُ للتوكيدِ ولذلك/ انجزمَ ما ٤٩
بعدها من[4]...، ودخلت النونُ على الفعلِ[5] في الآيةِ للتوكيدِ مشددةً،
وحُذِفت في البيتين النونُ التي للرفع للجزم، وأُعِلّ على ما يقتضيه تصريف
«رأى»، ويجوز حذفُ «ما» في هذه، وتبقى «إنْ» الشرطيةُ، فليست من الباب
فاعلمه.

باب إنْ المكسورة المخففة[6]

أعلم أنَّ لها في الكلام خمسةَ مواضع:

الموضع الأول: أن تكونَ حرفاً للشرط، فتجزِمَ فعلين مضارعين، أحدُهما

---

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٧١، وروايته: فأن تعهديني، والكتاب ١/٢٣٩ وصدره فيه:

فَإِمَّا تَرَيْ لِـمَّتي بُدِّلَتْ

وهو في أمالي الشجري ١/٢٢٧، والمخصص ١٦/٨٢، وابن يعيش ٥/٩٥، واللسان: «حدث» والأشموني ١/١٧٤، والعيني ٢/٤١٦، والخزانة ٤/٥٧٨.

(٢) البيت لأمرئ القيس، وهو في ديوانه ١٠٥، والمقتضب ٣/١٤.

(٣) مريم ٢٦.

(٤) خرم في الأصل، لعله «الأفعال».

(٥) في الأصل: «على ما» وهو تحريف.

(٦) انظر في «إنْ»: الكتاب ١/٤٣٥، المقتضب ١/٤٩، الأضداد ١٨٩، الأزهية ٣٢، الجنى ٨٢، المغني ١٧.

هو الشرط والثاني هو الجزاء، هذا هو الأصل فيها وفي أدوات الشرط، وهو الكثيرُ. ثم يجوز أن تدخُلَ على ماضيين فلا تؤثِّرَ فيها لبنائهما وهما في المعنى مستقبلان، ويجوز أن تدخُل على ماضٍ ومضارعٍ فيبقى الماضي مبنياً. قال أكثرُ النحويين: ويكون المضارع إذ ذاك مرفوعاً فلا تؤثِّرُ فيه إذا لم تؤثِّرْ في الذي يليها. واستشهدوا على ذلك بقول زهير[1]:

١٢٣-وَإِنْ أَتاهُ خَليلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غائِبٌ مالي وَلا حَرِمُ

برفع «يقول»، وهو عندي على حذف الفاء من الجواب ضرورة[2]، كما قال[3]:

١٢٤-يا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أُخُوكَ تُصْرَعُ

أراد: «فتصرع»، فحذف الفاء للضرورة، فبقي الفعل مرفوعاً على أصله مع الفاء.

فأمَّا في الكلامِ فلا أعلم منه شيئاً. وإذا جاء فقياسُه الجزمُ لأنه أصل العملِ في المضارع، تقدَّم الماضي أو لم يتقدَّمْ. وذكر بعض المتأخرين أنه يجوز فيه الجزم على أصل العمل، والرفع موافقةً للماضي قبلَه في عدم العمل، ووجهُ الرفع ما ذكرتُ لك في الشعر.

ثم قد تدخُل على مضارعٍ وماضٍ فتعمل في الأول لأنه مضارعٌ، ولا تعمل في الثاني لأنه مبني، وذلك أيضاً قليل. كقوله[4]:

(١) البيت في ديوانه ١٥٣، وأمالي القالي ١/١٩١، والإنصاف ٦٢٥، والأشموني ٥٨٥، وشواهد المغني ٨٣٨.

(٢) وهو مذهب الكوفيين والمبرد، ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً، وقال بعضهم: لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب. انظر: الأشموني ٣/٥٨٥.

(٣) نسب في الكتاب ١/٤٣٦ إلى جرير بن عبدالله البجلي، ونسب في الخزانة ٣/٦٤٤ إلى عمرو ابن الخثارم، وهو في أمالي الشجري ١/٨٤، وابن يعيش ٨/١٥٨، والمقرب ١/٢٧٥، والإنصاف ٢/٦٢٣، واللسان: (بجل)، وابن عقيل ٤/١٠٢، وشواهد التوضيح ١٨٧، والمغني ٦١٠، والأشموني ٥٨٦، وشواهد المغني ٨٩٧.

(٤) البيت لأبي زبيد الطائي وهو في ديوانه ٦٠٠، ونوادر أبي زيد ٦٨، وهو في المقتضب ٢/٥٩، والمقرب ١/ ٢٧٥، وابن عقيل ٤/ ١٠٠، والأشموني ٥٨٥، والخزانة ٣/ ٦٥٤. والشجا: الشوك.

١٢٥ـمَنْ يَكِــدْني بسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْــهُ   كَـالشَّجَـا بيـنَ حَلْقِـهِ وَالـوَرِيـدِ

واعلم أنِ الفاءَ تدخُل في الجواب إنْ لم يكنْ بعدَها فعلٌ ماض ولا مضارعٌ لازمةً. ويجوز دخولُها، مع الماضي والمضارعِ إلاَّ إنْ كـانَ الماضي [مقترناً] بـ«قد» فتلزم. كقوله تعالى: ﴿ وإنْ يُكَذِّبوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾[١].

و«إذا» تجري مَجرى الفاء في الجواب إلاَّ أنَّها لا تكون إلاَّ مع الجملة الاسمية غيرِ الطلبية فتلزم، فتقول: إنْ تقم فعمرو منطلق، أو فانطلِقْ، أو فقد انطلق زيدَ، أو فاغفر لزيد، أو فلا تعاقبْه، وإنْ يقم زيد إذاً عمروٌ منطلقٌ، كقوله تعالى: ﴿ وإنْ تصبْهُمْ سيئةٌ بما قَدَّمَتْ أَيديهم إذا هُمْ يَقْنطُون ﴾[٢].

وأمَّا نحو «إنْ يقم زيد فقام عمرو» أو «فلم يقم عمرو» فيجوز هناك حذفُ الفاءِ والإثباتُ. فإن أثْبَتَّها/ فهي الجوابُ، والفعلُ على أصلِه من الرفعِ ٥٠
إن كانَ مضارعاً. وإن حذَفْتَها فالفعلُ الجوابُ، والفعلُ[٣] مجزومٌ، إلا إنْ أردْتَها، وبابُه الضرورةُ كما ذُكِر.

واعلم أنَّه يجوز حذفُ الفعلِ وإبقاءُ الجوابِ للعلم بذلك لقرينةِ[٤] حالٍ أو سياق كلامٍ كقوله[٥]:

١٢٦ـفَـطَلِّقْهـا فَلَسْـتَ لَهـا بكُـفْءٍ   وَإلاّ يَعْـلُ مَفْـرِقَـكَ الحُسَـامُ

أراد: «وإنْ لا تطلقها» فحذفَ لدلالة ما تقدَّم، كما أنه يجوزُ حذفُ الجواب لدلالة ما تقدم عليه، كقولكَ: «أقوم إنْ قامِ زيدٌ»، التقدير: أقم، وربما حُذِفَ الشرطُ والجواب معاً للدلالة أَيضاً وهو قليل، كقوله[٦]:

---

(١) آل عمران ١٨٤.   (٢) الروم ٣٦.

(٣) قوله «والفعل» غير واضح في الأصل.   (٤) في الأصل: «القرينة» وهو تحريف.

(٥) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٩٠، وأمالي الزجاجي ٨٢، وأمـالي الشجري ١/٣٤١، والإنصاف ٧٢، والمقرب ١/٢٧٦، والمغني ٧٢٠، وابن عقيل ٤/١٠٧، وشواهد المغني ٧٦٧.

(٦) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٦، وهو في المغني ٧٢٤، والمقرب ١/٢٧٧، والأشموني ٥٩٢، وشواهد المغني ٢/٩٣٦، والخزانة ٣/٦٣٠، والرواية المشهورة «فقيرا».

١٢٧ـقالَتْ بَناتُ العَمِّ يا سَلْمَى: وَإِنْ كانَ غَنِيّاً مُعْدِما! قالَتْ: وَإِنْ

المعنى: وإنْ كان غنياً معدماً أتزوجه.

ويجوز أن يَسُدَّ القسمُ وجوابُه مسد جوابِها كقولك: «إن قام زيد والله لأَضْرِبَنَّه».

واعلم أنَّ النحويين اختلفوا في العامل في الفعلين[1]: الشرط والجزاء. فقال بعضهم: إنَّ العامل في الفعلين معاً أداة الشرط. وقال بعضهم: العامل في الشرط الأداة، والعامل في الجزاء الأداة والفعل الأول. وقال بعضُهم: العاملُ في الأول الأداة والعامل في الثاني الأول. ولكل طائفةٍ حُجَّةٌ يطول بَسْطها هنا.

والصحيح أن الأداة هي العاملةُ في الفعلين معاً، وهو مذهب سيبويهِ وأكثرِ النحويين، لأنه قد تقدَّم أنَّ العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمُّن للتأثير في المستدعي على طلبه من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزم: إمَّا بالأصالة كالفعل والحرف في الاسم والحرفِ في الفعل، وإمَّا بالشبه كالاسم في الاسم والحرف في الاسم. فالأول نحو: قام زيد، وبزيدٍ، ولم يقم، وإنْ يقمْ أقم. والثاني: كضارب زيداً، وحسنُ وجهُه، وإنَّ زيداً قائم. هذا هو الأصلُ في هـذه الصناعة، وهو باب نافع إنْ شاء الله.

فعلى هذا لا يصِحُّ عملُ فعل في فعل لأنه لا يتضمَّنه بنفسه ولا يَسْتدعيه، فبَطَل القول الثالث، ولا عاملان في معمول واحد لأن كلَّ واحد منهما لا يطلبه من حيث طلبه الآخر فبطَلَ القولُ الثاني. والله أعلم.

الموضع الثاني: أن تكون حرفاً للنفي كـ ما ولا وليس، فتدخُل على الأفعال والأسماء، ولا تؤثِّرُ فيها لأنها ليست بمختصة، وما لا يختصُّ لا يعمل. فتقول: إنْ قام زيد، وإنْ يقومُ زيد، وإنْ زيد قائم، وإنْ زيدٌ إلَّا قائم، فهي كـ «ما» في هذا المعنى. قال الله تعالى: ﴿ بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً إِلَّا

(١) انظر: الإنصاف ٦٠٢، والأشموني ٥٨٤/٣.

غُروراً ﴾[1]، وقال: ﴿ مَكَّنَّاهُمْ في ما إنْ مَكَّنَّاكُمْ فيه ﴾[2]، وقال: ﴿ إنِ الكافرونَ إلاَّ في غُرور ﴾[3].

وقد أعملَها أبو العباس المبرد إجراءً لها مُجرى «ما» الحجازية[4]، فرفع بها/ ما كانَ مبتدأ ونصب ما كان خبراً، كقولك: إنْ زيدٌ قائماً، وأنشد قولَ ٥١
الشاعر[5]:

١٢٨ـإنْ هُــوَ مُسْتَولِيــاً عَلى أَحــدٍ   إلاَّ عَــلىٰ أَضْـعَفِ المَجــانــينِ

وهذا البيت من الشذوذِ بحيث لا يُقاس عليه إذْ لا نظيرَ له.

وعدم عملِها هو الكثير والأصل، لعدم الاختصاص كما ذُكر، لأنه لا يعمل إلاَّ ما يختصُّ كحروف الجر وحروف الجزم، هذا ما لم يكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال.

الموضِع الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة فتكون للتوكيدِ في الجملةِ كالثقيلة وتدخُل على المبتدأ والخبر وعلى ظننت وأخواتِها وسائر نواسخ الابتداء من الأفعال كـ «كان» وأخواتِها و«كاد». ويجوز فيها الإلغاء والإعمال كالمثقلة[6]، نحو: إنْ زيداً قائم، وإنْ زيدٌ لَقائمٌ. فإذا أُعمِلتْ لم تلزم اللامُ في الخبر كالمثقلة، وإذا أُلغيت لزمت اللامُ في الخبر، فرقاً بينها وبين النافية. والقياسُ فيها ألاَّ تعملَ إذ لا اختصاصَ لها كما تقدَّم، إذ يجوز دخولُها على المبتدأ والخبر وعلى نواسخِهِ من الأفعالِ المذكورة، لكن عَمِلت بمراعاةِ أنّ تلك الأفعالَ يجوز سقوطها بعدها فتبقى مختصةً بالأسماء.

(١) فاطر ٤٠.   (٢) الأحقاف ٢٦.
(٣) الملك ٢٠.   (٤) المقتضب ٢/٣٥٩.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأزهية ٣٣ والشطر الثاني فيه:
إلاَّ عَلى حِزْبِهِ المَلاعينِ
والمقرب ١/١٠٥، وابن عقيل ١/١٨٤، والأشموني ١٢٦، والهمع ١/١٢٥، والخزانة ٤/١٦٦.
(٦) ذهب الكوفيون إلى أن «إن» المخففة لا تعمل، وذهب البصريون إلى أنها تعمل. انظر: الإنصاف ١٩٥.

ومما يَدُلُّ على مراعاةِ الابتداءِ في الأصل دخولُ اللام المذكورةِ في معمول تلك الأفعالِ فتقول: إن ظننتُ زيداً لقائماً، كما تقول: إنْ زيداً لقائم، وكذلك تقول: «إن كان زيدٌ ليضربك». قال الله تعالى: ﴿ وإنْ كُنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الغافِلين ﴾[1] و﴿ إنْ كادَ لَيُضِلُّنا عَنْ آلِهَتِنا ﴾[2]، فتلزم اللامُ في معمولِ هذه الأفعالِ كما تلزم في خبرِ الابتداء للعلةِ المذكورة.

ولا يجوزُ دخولُها ـ أعني إنْ الخفيفة ـ على غير نواسخ الابتداء من الأفعال، خلافاً للكوفيين فإنَّهم يُجيزون ذلك قياساً على قولِ الشاعر[3]:

١٢٩ـشَلَّتْ يَمِينُـكَ إنْ قَتَـلْتَ لَمُسْـلِماً حَلَّتْ عَلَيْـكَ عُقُـوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ

وقولِ بعض الفصحاء: «إنْ قَنَّعْتَ كاتبك لَسَوْطاً»[4]، وهما من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما.

الموضع الرابع: أن تكونَ زائدةً بعد «ما» النافية[5] فيقول: ما إنْ زيدٌ منطلقٌ، وما إنْ انطلق زيد، تقديرُه: ما زيدٌ منطلقٌ وما انطلقَ زيدٌ. قال الشاعر[6]:

١٣٠ـ . . . . فَما إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولاَ صَالِ

وإذا دَخَلتْ[7] على «ما» الحجازية أبطلت عملها، فرجعَ خبراً للمبتدأ ما

---

(١) يوسف ٣. (٢) الفرقان ٤٢.

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد كما في الخزانة ٣٤٨/٤، وهو في كتاب اللامات ١٢١، والأزهية ٣٧، والإنصاف ٦٤١، والمقرب ١١٢، والمغني ٢١، وابن عقيل ٢٢١/١، والأشموني ١٤٥/١.

(٤) انظر: المقرب: ١١٢/١. وقنعه بالسوط: علاه به.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن «إن» إذا وقعت بعد «ما» فإنها بمعنى «ما» وجاءت لتأكيد النفي، وذهب البصريون إلى أنها زائدة. انظر: الإنصاف ٦٣٦.

(٦) البيت لامرىء القيس، وهو في الديوان ٣٢، وتمامه:

حَـلَفْـتُ لَهـا بـالله حَـلْفَـةَ فَـاجِـرٍ لَنـامُوا فَـما إنْ مِنْ حَدِيْثٍ وَلاَ صَـالِ

وهو في الأزهية ٤١، والمقرب ٢٠٥/١، واللسان: (حلف)، والمغني ١٨٨، وشواهد المغني ٣٤١، والخزانة ٢٢١/٤. الفاجر: الكاذب، والصالي: الذي يصطلي النار.

(٧) يعني إنْ الزائدة.

كان خبراً لها، نحو قول الشاعر[1]:

١٣١ـفَما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولَكنْ   مَنايانا وَدَوْلَةُ آخَرينَا

وأمَّا «إنْ» التي في قوله تعالى: ﴿ إنْ كانَ وَعْدُ رَبِّنا لَمَفْعُولا ﴾[2] فذكر بعض المفسرين للحروف أنها بمعنى «لقد». والصحيح أنَّها مخففة فهي مثلُ التي في قوله تعالى: ﴿ إنْ كُنا لَفي ضَلالٍ مبين ﴾[3] وقد فُسِّرت.

٥٢ وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وأنْتُم الأعْلَوْنَ إنْ كُنْتم مُؤْمِنين ﴾[4]/، فقال بعض النحويين فيها، وفي قوله ﷺ: «وإنَّا إنْ شاء الله بكم لاحِقون»[5]: إنَّ «إنْ» فيهما بمعنى «إذْ» وليس بصحيحٍ، بل هي من باب التي للشرط والجزاء المتقدمة، وحُذِفَ جوابُها للدَّلالة عليه، وتقديره: إن كنتم مؤمنين علوتم، وفي الحديث: إن شاء الله لحِقْنا بكم، ولا يلزم في الشرط أن يكونَ فعلهُ لم يقع، وإنْ كان ذلك الأصلَ، فقد تكون صورتُه صورةَ الواقع لتحقق وقوعِه.

وممَّا جاءَ من نحو ذلك قولُه تعالى: ﴿ أتى أَمْرُ اللهِ فلا تَسْتَعْجِلوه ﴾[6] يعني الساعة، وقد يوضع المضارعُ موضع[7] الماضي، قال الشاعر[8]:

١٣٢ـلَعَمْري لِقَوْمٍ قَدْ نَرَى أَمْسِ فِيهِمُ   مَرابطَ لِلأَمْهارِ وَالعَكَرِ الدَّثِرْ

على معنى حكايةِ الحال وهو أظهرُ في الحديث.

الموضع الخامس: أن تكونَ في الكلمةِ بين آخِرها وبين ياءِ الإنكارِ وصلةً لها وذلك إذا كانت الكلمةُ مبنيةً أو لا يظهرُ فيها الإعرابُ كقولهم في إنكار أنا:

---

(١) البيت لـ فروة بن مسيك كما في الكتاب ٤٧٥/١، وهو في منازل الحروف ٦٨، والخصائص ١٠٨/٣، والمنصف ١٢٨/٣، والأزهية ٤٠، وابن يعيش ١٢٠/٥، والمغني ٢١، والهمع ١/ ١٢٣، وشواهد المغني ٨١، والخزانة ١١٢/٤. والطب: شرحت بالعادة والعلة.

(٢) الإسراء ١٠٨.   (٣) الشعراء ٩٧.

(٤) آل عمران ١٣٩.   (٥) قطعة من حديث طويل رواه مسلم ٢١٨/١.

(٦) النحل ١.   (٧) في الأصل: «وضع» وهو تحريف.

(٨) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١١٢، والبحر المحيط ٤٢٧/١. والعكرة من الإبل: ما بين الستين إلى السبعين، والجمع عكر، والدثر: الكثير.

أنا إنيه. قيل لبعضهم: أترجِع إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيه، فيلزم على هذا كسرُ نونها لأجل الياء، وإنما زِيدتْ «إنْ» محافظة على آخر الكلمةِ، وقد تقدَّم معنى الإنكار. ومن العرب من يزيد «إنْ» في آخر المعربات، فيقول: أزيدُ إنيه، ومنهم من يكسِر التنوين ويستغني عنها فيقول: أزيدُنيهِ، وقد ذُكِر فاعلمه.

باب أَنْ المفتوحة الخفيفة(١)

اعلم أنَّ لها في الكلام أربعةَ مواضع:

الموضع الأول: أن تكون مصدرية، أي مع الجملة التي بعدها في موضع المصدرِ مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، على حَسَبِ العامل الداخل عليها، وسواء دخلت على ماضٍ أو مضارع، نحو: أعجبني أن ضَرَبْتَ(٢)، وأريد أنْ أكرمَكَ، وأمرتُكَ أن تقْعدُ، والتقدير: أعجبني ضربُك، وأريد إكرامَك، وأمرتُك بالقعود. قال الله عزّ وجلّ: ﴿ أكان لِلنّاس عَجَباً أنْ أوحيْنا ﴾(٣)، تقديرُه: وحينا(٤)، وقال تعالى: ﴿ وعجِبوا أنْ جاءَهم منذرٌ منهم ﴾(٥)، تقديره: مِنْ مجيء. وقال تعالى: ﴿ وأن تَعْفُوا أقربُ للتقوى ﴾(٦)، ﴿ وأَنْ تصُومُوا خيرٌ لكم ﴾(٧)، تقديره: عفوكم وصومكم.

إلا أنها إذا دخلت على المضارع خَصَّتْه(٨) للاستقبال.

وهي أمُّ نواصب الأفعال لكونها تقدّر مع بعض ما يظهر أنه ناصبٌ بنفسِه كحتى ولامِ كي ولامِ الجحود، على ما يُبينَّ في أبوابها. وإذا نصبت فلا تقع بعد(٩) أفعال التحقيق كَعلمت وأَيقنت وتحققت(١٠)، ويقع قبلها غيرُها من

(١) انظر في «أنْ»: الكتاب ١/٤٠٧، ٤٨٠، المقتضب ١/٤٨، الأزهية ٥١، ابن يعيش ٧/١٨، الجنى ٨٥، المغني ٢٤، الهمع ٢/٢.
(٢) في الأصل: «ضربتك».
(٣) يونس ٢.
(٤) في الأصل «في وحينا».
(٥) ص ٤.
(٦) البقرة ٢٣٧.
(٧) البقرة ١٤٨.
(٨) في الأصل: «خاصته» وهو تحريف.
(٩) في الأصل: «بعدها» وهو تحريف.
(١٠) لأنها حين يسبقها فعل من أفعال اليقين تكون مخففة من الثقيلة.

الأفعال/ ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ «لا» النافية، لأنها تكون زائدةً في ٥٣
اللفظ في مواضعَ، وستبينُّ في بابها. ولا يجوز الفصلُ بغيرها ولا يتقدَّم عليها شيء من صلتها لأنها مصدرية، وكلُّ حرف مصدري فلا[1] يصحُّ أن يتقدَّم عليه شيء من صلته لأنه معه كالدال من زيد، ولذلك لا يُفصَل بينهما.

وإذا كانت مصدريَّةً ناصبةً فهي لازمةٌ للعمل في المضارع، وإن جاءَ خلافُ ذلك فضرورةٌ لشبهها بـ «ما» المصدرية، كما قال الشاعر[2]:

١٣٣ـأَنْ تَقْرآنِ عَلى أَسْماءَ وَيْحَكُما　　مِنّي السَّلامَ وَأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدا

وقيل: هي مخففة من الثقيلة، وعدمُ الفصل بينها وبين ما تدخُل عليه ضرورةٌ[3]، ومثلُه[4]:

١٣٤ـأَنْ تَهْبِطينَ بِلادَ قَوْ　　مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ

ولا تحذف من اللفظِ ويبقى عملُها، بل يُرفع الفعلُ بعدها كقوله تعالى: ﴿قُلْ أغيرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أعبدُ أيُّها الجاهلون﴾[5] أي: أن أعبدَ، إلا عند الكوفيين[6]، فإنَّهم يجيزون حذفها مع النصب قياساً على قول الشاعر[7]:

١٣٥ـأَلا أَيُّهَذا الزَّاجري أَحْضُرَ الوَغَى　　وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذّاتِ هَلْ أَنتَ مُخْلِدي

على رواية من نصب «أحضر»، وقوله[8]:

---

(١) الفاء زائدة.

(٢) البيت لم أهتد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٣٢، وابن يعيش ١٥/٧، واللسان (انن)، والإنصاف ٥٦٣، والمغني ٢٨، والأشموني ٥٥٣، والخزانة ٥٥٩/٣.

(٣) لأن الجملة الفعلية التي بعدها يفصل فيها بين «أن» المخففة والفعل بـ قد وحرف التنفيس والنفي وأداة الشرط ورب.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٢٩/٧، واللسان (طلح)، والأشموني ١٤٧، والبحر المحيط ٢١٣/٢، والعيني ٢٩٧/٢، وفي الأصل «لا يرتعون» فيضطرب الوزن.

(٥) الزمر ٦٤.

(٦) انظر في هذه المسألة: المقتضب ٨٥/٢.

(٧) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٢٧، وشرح القصائد ١٩٢، والكتاب ٤٥٢/١، ومجالس ثعلب ٣١٧، والخزانة ١١٩/١.

(٨) نسب في الكتاب ١٥٥/١ إلى عامر بن جوين وصدره: =

١٣٦- . . . . وَنَهْنَهْتُ نَفْسي بَعْدَ ما كِدْتُ أَفعَلَهْ

أي أن أفعله، وقول بعضهم: مُرْهُ يحفرَها[1]، أي أن يحفرها. وذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

ولا تحذفُ ويبقى عملُها قياساً إلَّا في باب حتى وكي الجارة ولامها ولام الجحود والواو والفاء في الجواب، وأو بمعنى «إلَّا أن» و«إلى أن»، على ما يذكر مبيَّناً في أبوابها إنْ شاء الله.

الموضع الثاني: أن تكون مخفَّفةً من الثقيلة، فتدخُل على الجمل الاسمية لا الفعلية[2]، فإنْ دخلت على الفعلية فلا بد من فصلٍ بينها وبينها في الإيجاب بقد والسين وسوف، وفي النفي بلا، ما لم يكن الفعل لا يتصرف كنِعْم وبئس وليسَ وعسى، فلا يَحتاج إلى الفصلِ لشبه الفعل الذي لا يتصرَّف بالأسماء. وهي موضوعة للتوكيد كالثقيلة وناصبة مثلها لأنَّ اختصاصها بالاسم أبداً. ومما يدُلُّ على ذلك أنها لا تدخُل على الأفعالِ إلَّا بالفصل بشيءٍ مما ذُكر، إلا إنْ كان لا يتصرَّف للعلةِ المذكورةِ، وكلُّ ما يَختصُّ بالأسماءِ يعمل فيها، وما لا يَختصُّ لا يعمل، وسيُزاد هذا بياناً في المفتوحة المشددة، إلَّا أنَّ الخفيفة المذكورة يكون اسمها أبداً ضمير أمرٍ وشأن[3].

وكذلك حكمُها إذا دخلت على الجملة الاسمية، فتقول: علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ، وتقول: علمتُ أنْ سيقوم، أو: أنْ قد تقوم، أو: أن سوف تقوم، أو: أن ليس تقوم، أو: أن نِعْم الرجلُ زيدٌ، أو: أن بئسَ الرجلُ عمروٌ. والتقديرُ/ ٥٤

=
فَلَمْ أَرَ مِثْلَها خُباسَةَ واحِدٍ

ونسب في الإنصاف ٥٦١ إلى عامر بن الطفيل وهو في المقرب ١/٢٧٠، واللسان (خبس)، والمغني ٢/٧١٢، وشواهد التوضيح ١١٠، والأشموني ١٢٩، والعيني ٤/٤٠١. والخباسة: الغنيمة. نهنهت: زجرت.

(١) انظر: سر الصناعة ١/٢٨٦، المقرب ١/٢٧٠.

(٢) أي أنها لا تباشر الجمل الفعلية وإنما لا بد من الفصل بينها وبين الجملة الفعلية.

(٣) قال صاحب الجنى ٨٧: «مذهب الكوفيين في «أنْ» المخففة أنها لا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمر، وأجاز سيبويه أن تلغى لفظاً وتقديراً».

في ذلك كلِّه: أنَّ الأمرَ أو الشأن، قال الله تعالى: ﴿ وأنْ لا إِلَهَ إلَّا هو فهلْ أنتم مُسْلِمون ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَرضى ﴾[2]، وقال الله تعالى: ﴿ وأنْ ليسَ للإنسانِ إلَّا ما سَعَى ﴾[3] وقال تعالى: ﴿ وأنْ عسى أن يكونَ قد اقتربَ أَجَلُهم ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

١٣٧ـفي فِتيةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَىٰ وَيَنْتَعِلُ

أي: أنَّ الأمرَ كلُّ مَنْ يَحفى وَيَنْتَعِل هالكٌ. وقال آخر[6]:

١٣٨ـأَنْ نِعْمَ مُعتَـرَكُ الجِيـاعِ إذا خَبَّ السَّفـيرُ وسَـابِئُ الخَمْـرِ

ولا يجوز أن تعملَ في الاسم عمل المثقّلة بدون[7] أمرٍ أو شأن فيبرز ظاهراً أو مضمراً، إلَّا في الضرورة، كقوله[8]:

١٣٩ـفَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِني طَـلاقَكِ لَمْ أَبْخَـلْ وَأَنْتِ صَديقُ

لأنَّ تخفيفَها أوجبَ حذفه لأنه بالتخفيفِ زال الاختصاص بالأسماء لفظاً فاعلمه.

الموضع الثالث: أن تكون عبارةً وتفسيراً: إمَّا للطلب وإمَّا للكلامِ.

---

(١) هود ١٤. (٢) الأعراف ١٨٥.
(٣) النجم ٣٩. (٤) المزمل ٢٠.
(٥) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٥٩، وعجزه فيه:

أنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذي الحِيلَةِ الحِيَلُ

وهو في الكتاب ٢٨٢/١، والأزهية ٥٦، والخصائص ٤٤١/٢، والمنصف ١٢٩/٣ وأمالي الشجري ٢/٢، والإنصاف ١٩٩، وابن يعيش ٨١/٧، والخزانة ٤٦٦/٢، والهمع ١٤٢/١.
(٦) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٨٨، والدرر ١١٩/١. والمعترك: المزدحم الذي يجتمع فيه الناس، وسابىء الخمر: المشتري، وردّ سابىء الخمر على نِعْمَ. خب السفير: أسرع ورق الشجر تحتّه الريح.
(٧) في الأصل: «عن» وهو تحريف.
(٨) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأزهية ٥٤، والمقرب ١١١/١ والإنصاف ٢٠٥، واللسان: (حرر) ،والمغني ٢٩، وابن يعيش ٧١/٨، وابن عقيل ٢٢٢/١، والأشموني ١٤٦، وشواهد المغني ١٠٥، والخزانة ٤٦٥/٢.

فتقول: أمرتُكَ أنْ قم، وانطلقتُ أن مشيتُ. ومعناها في المكانين معنى «أيْ» المفسرة، قال الله تعالى: ﴿ما قُلْتُ لَهُمْ إلَّا ما أمَرْتَني به أَنْ اعبُدوا اللهَ ربِّي﴾(1) وقال: ﴿وانطَلَقَ الملأُ منهم أن امْشُوا﴾(2)، والمعنى: أي اعبدوا الله، وأي امشوا، وكأنه في التقدير: إلَّا ما أمرتني به من العبادة، وانطلق الملأ منهم بالمشي(3).

الموضع الرابع: أَنْ تكونَ زائدةً، وذلك بعد «لَمَّا» وقبلِ «لو» على اطِّراد، فتقول: لَمَّا أنْ جاءَ زيدٌ أحسنْتُ إليك، وأنْ لو قام زيدٌ لخرجْتُ، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أنْ جاءَ البشيرُ﴾(4)، وقال تعالى: ﴿وأنْ لو اسْتقاموا على الطريقةِ﴾(5)، وقال الشاعر(6):

١٤٠ـوَلَمَّا أَنْ تَواقَفْنا قَليلا أَنَخْنا لِلْكَلاكِلِ فارْتَمَيْنا

وقال آخر(7):

١٤١ـأما وَاللهِ أنْ لو كَنْتَ حُرّاً وَمَا بالحُرِّ أنتَ وَلا القَمِينِ

ولا تزادُ مع غيرها إلَّا شاذاً، كقوله(8):

---

(1) المائدة ١١٧. (2) سورة ص ٦.

(3) مذهب البصريين أن «أن» المفسرة قسم قائم برأسه، ونقل عن الكوفيين أنها عندهم المصدرية. انظر: الجنى ٨٨.

(4) يوسف ٩٦. (5) الجن ١٦.

(6) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/١١٥.

(7) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٢٠٠ ورواية «القمين» فيه «العتيق» والمقرب ١/١٠٣، والمغني ١/٣١، والهمع ٢/٤١، وشواهد المغني ١١١، والخزانة ٤/١٤١. والقمين: الجدير بالشيء.

(8) نسب في الكتاب ١/٢٨١ إلى ابن صريم اليشكري، وصدره:

وَيَوْماً تُوافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ

ونسب في الأصمعيات ١٥٧ إلى علباء بن أرقم، ونسب في اللسان «قسم» إلى كعب بن أرقم، وهو في أمالي القالي ٢/٢٠٦، والمنصف ٣/١٢٨، والمقرب ١/١١١، وابن يعيش ٨/٨٣، وأمالي السهيلي ١١٦، والمغني ٣٢، والشذور ٢٨٤، والعيني ٢/٣٠١. والوجه المقسم: الحسن، تعطو: تمد عنقها، وارق السلم: شجر السلم المورق.

١٤٢- .... كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

على روايةِ مَنْ خَفَضَ «ظبية»[١]. وأمَّا قولُه تعالى: ﴿ يُبيِّنُ اللهُ لكم أن تَضِلُّوا ﴾[٢]، فزعمَ بعضُهم أنَّ «أنْ» هاهنا بمعنى «لِئلاَّ»[٣]، وكذلك قولُه تعالى: ﴿ أنْ تَضِلَّ إحداهُما فتذكرَ إحداهما الأخرى ﴾[٤]. وليس بصحيحٍ من حيث جعلُها قسماً زائداً على ما ذكرنا، وإنَّما هي راجعةٌ إلى المصدريةِ المذكورةِ حُذِفَ قبلَها حرفُ الجر، لأنَّ حذفَه معها ومع «أنْ» مطَّرِد، وقد تقدَّمَ من ذلك شيءٌ قبلُ، وحُذِفَتْ بعدها «لا» النافيةُ لأنها تُحْذَفُ في بعضِ المواضع للعِلْمِ بذلك، كما حُذِفَتْ في قولِهِ تعالى: ﴿ تَفْتَأُ تذكُرُ يوسف ﴾[٥]، وفي قولِ الشاعر[٦]:

١٤٣- تاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

/وإن اختلف الموضعان في الدَّلالةِ. ٥٥

باب إنَّ المكسورة المشددة[٧]

اعلم أنَّ لها في الكلامِ موضعين:

الموضع الأول: أنْ تكون للتوكيد في الجملة الاسمية وهي داخلةٌ على

(١) انظر تخريج روايات «ظبية» في الشذور ٢٨٤.
(٢) النساء ١٧٦.
(٣) وهو ما ذهب إليه الهروي في الأزهية ٦٤.
(٤) البقرة ٢٨٢. (٥) يوسف ٨٥.
(٦) البيت لمالك بن خالد الخناعي كما في ديوان الهذليين ٢/٣ ورواية الصدر فيه:

وَالْخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الأَيَّامَ ذو حِيَدٍ

ونسب في الكتاب ١٤٤/٢ إلى أمية بن أبي عائذ، ونسب في ابن يعيش ٩٨/٩ إلى عبد مناة الهذلي، وهو في اللامات ٧٣، وأمالي الشجري ٣٦٩/١، والمغني ٢٣٦، وشواهده ١٥٦، والخزانة ٢٣١/٤. يريد بذي الحيد: الوعل، المشمخر: الجبل الشامخ، الظيان والآس: نوعان من النبات.
(٧) انظر في «إنَّ»: الكتاب ٤٦١/١، والمقرب ١٠٦/١، وابن يعيش ٥٩/٨، والجنى ١٥٨، والمغني ٣٦.

المبتدأ والخبر، فيَصيرُ ما كان مبتدأً اسماً لها فتنصِبه، وما كان خبراً[1] خبراً لها فترفعُه.

وكان حقُّها وحقُّ أمثالها من الحروف التي تعمل عملَها أنْ تخفِض الاسم بعدها لأنَّها اختصَّتْ بالأسماء ولم تكنْ كجزءٍ منها، وكل ما اختصَّ بالأسماء ولم يكنْ كجزء منها عَمِل فيها الخفضَ كحروف الجرِّ، إلَّا أنَّ «إنَّ» وأخواتها أشبهتِ الأفعال المتعدِّيَة إلى مفعول به واحد[2] من نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، بكونِها طلبَتْ اسمين كطلبِها لهما، وتضمَّنتِها كتضمُّنها، وإنْ اختلفا فيه[3]، فعمِلتْ ذلكَ العملَ لشبهها له فيما ذُكِر، إلَّا أنه تقدُّمُ المنصوبِ لازمٌ[4] على المرفوعِ في بابِها، تنبيهاً على أنَّ عملها بحقِّ الشّبه لا بحقِّ الأصل، ولم تتصرَّفَ تصرّفَ الأفعال، فلا يجوز في معمولها تقدُّمُ آخرِها على الأول ولا عليها لذلك.

فإذا ثبتَتْ هذه المقدِّمة فلِـ: «إنَّ» أحكامٌ[5] تختصُّ بها لا بدَّ مِن ذكرها:

فمنها: أنَّه لا يجوز حذف اسمها لأنه عمدةٌ، مبتدأ في الأصل إلَّا إنْ كان ضمير شأن فيجوز حذفه[6] في الشعر كقوله[7]:

١٤٤-إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنيسَـةَ يَـوْمـاً   يَـلْقَ فيـهـا جَـآذِراً وَظِبـاءَ

وتقديرُه: إنَّه مَنْ. وأمَّا حذفُ خبرها فيجُوز للدَّلالةِ عليه، كقولِه[8]:

---

(١) في الأصل: «وما كان خبراً لها خبراً لها».

(٢) انظر في أوجه مشابهة إنَّ للفعل: الإنصاف ١/١٧٧، أسرار العربية ٦١.

(٣) العبارة في الأصل محرفة: «بكونها طلبت اسمين بعدها لطلبه لها وتضمنتها كتضمنه». وإرجاع الضمائر كما يلي: بكونها (بكون إنَّ)، كطلبها (طلب الأفعال المتعدية) لهما (للاسمين) وتضمنتها (تضمنت إنَّ وأخواتها الاسمين) كتضمنها (تضمن الأفعال المتعدية للاسمين) وإن اختلفا فيه (في العمل) فعملت الأفعال المتعدية الرفع ثم النصب وعملت إن وأخواتها النصب ثم الرفع.

(٤) في الأصل: «لازما»، الضمير في «أنه» للشأن.

(٥) انظر في هذه الأحكام المقرب: ١/١٠٦ وما بعد.

(٦) في الأصل: «حذفها» وهو تحريف.

(٧) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٢٧٦ (مطبوعة بيروت)، وأمالي الشجري ١/٢٩٥، والمقرب ١/١٠٩، وابن يعيش ٣/١١٥، والمغني ٣٦، والخزانة ١/٤٥٧.

(٨) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٦٦، والكتاب ٢/٢٧٩، وأمالي الشجري =

١٤٥-وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وقد كَبِرْتَ فَقُلْتَ: إِنَّهْ

أي: إنَّه قد كان ذلك، [و] كقوله[1]:

١٤٦-إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلا وَإِنَّ في السَّفْرِ ما مَضَىٰ مَهَلا

أي: إنَّ لنا محلاً.

ومنها: أنه لا يَصِحُّ أنْ تدخُلَ على مبتدأ فيه معنى الاستفهام نحو: مَنْ القائم؟ أو معنى الشرط نحو: مَنْ يَقُمْ أقمْ إليه. أو كم الخبرية نحو: كم من قائمٍ ذاهبٌ، أو ما التعجبية نحو ما أحسنَ زيداً. وأخواتُها المحتاجَةُ إلى اسمٍ وخبرٍ مثلُها في ذلك. وأمَّا خبرها فلا يكون «كم» الخبريةَ كما ذُكِر ولا جملةً طلبيةً وهي التي لا تحتمِلُ الصدقَ والكذبَ. فأمَّا قول الشاعر[2].

١٤٧-...................... إِنَّ الرِّياضَةَ لا تُنْصِبْكَ لِلْكَذِبِ

فعلى تقدير: يُقال فيها. وحذْفُ القول في كلامِ العربِ والقرآن كثيرٌ[3]، نحو قوله تعالى: ﴿ فما لهؤلاءِ القومِ لا يكادُون يَفْقهونَ حَديثاً، ما أَصابَك ﴾[4] أي: يقولون: ما أصابك، وقوله تعالى: ﴿ فَأَمّا الَّذينَ اسودَّتْ وجوهُهُمْ أَكفرْتُم ﴾[5] أي: فيقال لهم: أكفرتم، ومواضِعهُ في القرآن كثير.

ومنها: أنَّه يدخُل في خبرها أو ما جرى مَجراه اللامُ دونَ سائر أخواتها[6]،

= ٣٢٢/١، وابن يعيش ١٣٠/٣، واللسان والتاج: (أنن)، والمغني ٣٧، وشواهده ١٢٦.

(١) البيت للأعشى، وهو ديوانه ٢٣٣، والكتاب ٢٨٤/١، والخصائص ٣٧٣/٢، وأمالي الشجري ٣٢٢/١، وأمالي السهيلي ١١٥، والمقرب ١٠٩/١، وابن يعيش ١٠٣/١، واللسان: (حلل)، والمغني ٨٧، وشواهده ٢٣٨، والخزانة ٣٨١/٤. ووقع في الأصل تحريف «مد مضى نهلا».

(٢) البيت للجميع الأسدي كما في المفضليات ٣٤ وصدره:

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ

وهو في أمالي الشجري ٣٣٢/١، والخزانة ٢٩٥/٤. والرياضة: التذليل والمعالجة، وتنصبك: تتعبك، و«للكذب» متعلق بالرياضة.

(٣) انظر أمثلة على إضمار القول في: «إعراب القرآن المنسوب للزجاج» ١٤/١ وما بعده.

(٤) النساء ٧٨، ٧٩. (٥) آل عمران ١٠٦. (٦) في الأصل: «أخوا».

٥٦ إلَّا «لكنَّ»[١]/ لِما يُبيَّنُ في بابها، فتقولُ: «إنَّ زيداً لقائمٌ»، وفي اسمِها بشرط الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿ إنَّ في ذلك لآية ﴾[٢] وفي الفصل المضمر الذي بين اسمها وخبرها نحو: إنَّ زيداً لَهو القائم وقوله تعالى: ﴿ إنَّك لأنت الحليمُ الرَّشيد ﴾[٣] و﴿ إنَّ هذا لَهو البلاءُ المُبين ﴾[٤]، وفي معمول خبرها شرطَ تقدُّمه على الخبر نحو: «إنَّ زيداً لفي[٥] الدارِ قائمٌ»، ومنه قولُ الشاعر[٦]:

١٤٨ـ إنَّ امْـرَأً خَصَّني عَمْـداً مَـوَدَّتَـهُ   عَلى التَّنائي لَعِنْدي غَيْرُ مَكْفُـورِ

ومنه قولُه تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إنَّهم لَفي سَكْرتِهِمْ يَعْمَهُوْن ﴾[٧]، وفي ما يَحِلُّ مَحلَّ الخبر من ظرفٍ ومجرورٍ نحو قولك: إنَّ زيداً لفي[٨] الدارِ، وإنَّ زيداً لعندك، قال تعالى: ﴿ إنَّ الأبرارَ لَفي نعيمٍ وإنَّ الفُجّارَ لفي جحيم ﴾[٩]، وفي المضارع نحو: إنَّ زيداً ليقوم، وقوله تعالى: ﴿ وإنَّ ربَّك لَيحْكُمُ بينهُم ﴾[١٠]، والماضي الذي لا يتصرَّفُ، نحو: «إنَّك لنِعْمَ الرجل» والمتصرِّف بشرط «قد» نحو: «إنَّ زيداً لقدْ قامَ». وإنَّما دخلتْ اللامُ في هذه المواضع مع «إنَّ» المكسورة لتناسِبَها في التوكيد وفي عدم تغييرها[١١] للمبتدأ أو الخبر عن معنى الابتداء والخبر، إلَّا أنه لا يجتمعانِ مُتَّصِلَيْـنِ إلَّا إنْ قُلبت همزةُ «إنّ» هاءً كقولِه[١٢]:

١٤٩ـ ألا ياسَنا بَرْقٍ عَلىٰ قُلَلِ الحِمىٰ   لَـهِنَّـكَ مِنْ بَـرْقٍ عَـلَيَّ كَـرِيمُ

وإنما قُدِّمت اللامُ على «إنَّ» لأن «إنَّ» عامِلَةٌ واللام غير عامِلَةٍ فَولِيَ العاملُ معموله، فإذا تأخرتْ فُصِلَ بينها على نحو ما ذُكِرَ لاجتماع حرفين مؤكِّدين.

ولا يَصِحُّ قولُ مَنْ قال: إنَّ «إنَّ» مؤكدة للجملة واللامَ مؤكدةٌ للخبرِ

(١) أجاز الكوفيون زيادة اللام في خبر «لكنَّ». انظر: الإنصاف ١/ ٢٠٩.
(٢) الحجر ٧٧.
(٣) هود ٨٧.
(٤) الصافات ١٠٦.
(٥) في الأصل: «في» وهو تحريف.
(٦) نُسِبَ في الكتاب ١/ ٢٨١ إلى أبي زبيد الطائي، وهو في ديوانه ٦٢٢، والإنصاف ٤٠٤، وابن يعيش ٨/ ٦٥، واللسان: (خصص)، والمغني ٧٥٢، والأشموني ٣٣٠، والهمع ١/ ١٣٩، وشواهد المغني ٩٥٣.
(٧) الحجر ٧٢.
(٨) في الأصل «في» وهو تحريف.
(٩) الانفطار ١٣.
(١٠) النحل ١٢٤.
(١١) في الأصل: «تغيرها».
(١٢) تقدم برقم ٥١.

لوجهين: أحدُهما: أنَّ التوكيدَ سواءٌ كان بـ«إنَّ» أو اللامِ إنَّما هو للأخبار لأنها التي تقع بها الفائدةُ، وإنَّما وُضِع الاسم للإسناد إليه. والثاني: أن اللامَ قد تدخُلُ في اسمِها كما ذُكِر، فينبغي على هذا أن تكون مؤكدةً للاسم خاصة، وهذا لا يصِحُّ.

ومنها[1]: جواز الرفع في المعطوف على اسمها إذا كان بعد الخبر نحو: «إنّ زيداً قائم وعمروٌ»، وقوله تعالى: ﴿إنّ الله بريءٌ من المشركينَ ورسولُه﴾[2] على قراءةِ مَنْ قرأ بكسرِ «إنّ» ورفعِ «رسوله» خارجَ السبعة[3]، وإنما ذلك لكونها مع اسمِها في موضع مبتدأ إذْ لم تغيِّرْ معناه وإنْ كانت ناصبةً. فإذا قال القائل: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ» فهو في تقدير: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ، ولا بد[4]، ولا يُنْكر هذا العطفُ فإنَّه قد جاء بعد خبرها وخبر «ليس» على الموضع بالنصب كقوله[5]:

١٥٠ـ .... فَلَسْنا بالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدا

وكقوله[6]:

١٥١ـ لَعَمْرُكَ ما قَلْبي إلى أَهْلِهِ بِحُرٍّ   وَلاَ مُقْصِرٍ يَوْماً فيأتِيَنِي بِقُرّْ

برفع «مقصر» ونصبِه وخفضِه، فالرفع عطفاً على موضع «بحُرٍّ» على مذهب بني تميمٍ، والنصبُ/ عطفاً على موضعه على مذهب أهل الحجاز، ٥٧

---

(١) أي من أحكام «إنَّ».   (٢) التوبة ٣.

(٣) قال أبو حيان ٥/٦: «قرأ الحسن والأعرج: إنَّ الله بكسر الهمزة، على إضمار القول» ولم ينصَّ على أنه قد قرأ أيضاً برفع «رسوله».

(٤) في الأصل: «وعمرو ولا بد»، ولعل «ولا بد» مقحمة.

(٥) البيت لعقيبة الأسدي كما في الكتاب ١/٣٤، وصدره:

مُعَاوِيَ إنَّنا بشرٌ فَأَسْجِحْ

وهو في سر الصناعة ١٤٧، وأمالي القالي ١/١٣٥، والإنصاف ٣٣٢، واللسان: (غمز)، والمغني ٥٣٠، وشواهده ٨٧٠، والخزانة ٢/٢٦٠، وأسجح: أرفق وسهِّل.

(٦) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٠٩. والحر هنا: الصابر، والمقصر: النازع عما هو عليه من الجزع، والقر: الاستقرار.

والخفض [عطفاً] على اللفظ. ومثل ذلك النعت على الموضع في باب النداء وغيره إذا كانتْ «مِنْ» زائدةً نحو قوله تعالى: ﴿ مالكمْ مِنْ إلَهٍ غيرُه ﴾[1] برفع «غير» على موضع «إله» لأنه مبتدأ في الأصل، و«مِنْ» زائدةٌ، و«لكن» تجري مَجرى «أنّ» فيما ذُكِرَ.

ومنها: أنَّه يجوز فيها التخفيف، وقد ذُكِر حكمها إذا كانَتْ كذلك[2].

ومنها: أنَّه يجوز اتصال نون الوقاية بها، لأنها أشبهت الفعل في فتح آخرها فحوفظ على فتحه، فإن وُجِدت دون نون الوقاية، فالنون الأصلية محذوفة لاجتماع النونين المتحركتين، ودَلَّت نون الوقاية عليها، ولا نقول: إنها المحذوفة لأنها وُضِعَتْ لمعنى هو باق، فكان ينبغي أن تبقى معه كقوله تعالى: ﴿ إنِّي أنا ربُّك فاخلَعْ نعلَيْك ﴾[3].

وإذا لحقتْها «ما» فتقول: إنَّما، وتدخل على الجملة الاسمية. فبعضهم يجعلها كافَّةً فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر وهو المسموع، نحو قولك: إنَّما زيدٌ قائمٌ، وقال تعالى: ﴿ إنَّما اللهُ إلَهٌ واحدٌ ﴾[4]. وبعضهم يُعْمِلها كعملها دون «ما»، فتكون «ما» زائدةً غير مؤثرة، فتقول: إنَّما زيداً قائمٌ، قياساً على «ليت» فإنه قد سُمع نصب ما بعدها بها ومعها [ما]، وترك العمل، وستأتي في بابها.

والصحيح أنها لا تعمل بحكم السماع كما ذكر، وبحكم القياس لأنها لا تختص بجملة اسمية ولا فعلية إذ تقول: إنَّما زيدٌ قائم، وإنَّما يقوم زيد، ولا يعملُ إلَّا ما يختصُّ، وهذا أصلٌ مبني عليه كثيرٌ من أبوابِ العربية، وقد مضى منه شيء وسَيَرِدُ عليك شيء منه إنْ شاء الله.

ومعنى «إنَّما» في كلام العربِ الحصر والتخصيص[5] بأحد الخبرين، فإذا قال قائل: قام زيد وعمروٌ، فتقول: إنَّما عمروٌ القائمُ، وإنَّما قام عمروٌ. ومن

(١) المؤمنون ٢٣. (٢) انظر: الورقة ٥١.
(٣) طه ١٢. (٤) النساء ١٧١.
(٥) قال أبو حيان: «إنْ فُهم حصرٌ فَمِن سياق الكلام لا منها، ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ «ما»، والجمهور لا يوافقه على ذلك. انظر: الجنى ١٦٠.

كلامهم: إنما الكريمُ يوسُف. ويعبّر عنها بعض الأصوليين أنها لتحقيق المتصل وتمحيقِ المنفصل، وهذا راجعٌ إلى المعنى الذي ذكرْتُ لك من الحصر والتخصيص. وتسمَّى عند النحويين حرفَ ابتداء، إذ الأسماءُ بعدها مبتدأةٌ لا غيرُ، وحكمها في الحصر والاختصاص حكم «إلّا» وكذلك في حكم تأخير الفعل وتقديمه على الوجوب في باب الفاعل والمفعول، نحو: إنما ضرب زيداً عمروٌ، وإنَّما ضرب عمروٌ زيداً.

الموضع الثاني: أن تكون جواباً بمعنى «نعم» فتقع بعد الطلب والخبر، فإذا قال القائل: اضربْ زيداً فتقول: إنَّهْ، أي: نعم، ويقول: قام زيد، فتقول: إنَّه، أي نعم، قال الشاعر[1]:

١٥٢ـوَقَــائِـلَةٍ: أَسِيتَ فَقُلْتُ جَــيْرٍ   أَسِــيٌّ إِنَّنِــي مِــنْ ذاكَ إِنَّــهْ

أي: نعم، والهاء للوقفِ، وقال/ الرادّ حين قال القائل: «لعَنَ الله ناقةً حملتْني إليك»: إنّ وراكبُها[2]، أي: نعم، ولُعِنَ راكبُها. وأمّا قول الآخر[3]: ٥٨

١٥٣ـويَــقُــلْنَ شَــيْــبٌ قَــدْ عَــلاَ   كَ وَقَــدْ كَبِــرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّــهْ

فيُحتمل أن تكون فيه بمعنى نعم، ويحتمل أن تكون على مواضعها الأولى، والهاءُ ضمير اسمها والخبر محذوفٌ أي: كان ما تقلنَ، كما حذفَ الآخرُ «كان» أو «ذَهبَ» في قوله[4]:

١٥٤ـ....................   فَــسَــوْفَ تُــصَــادِفُــهُ أَيْــنَــما

والآخر «زالت» في قولِه[5]:

١٥٥ـ....................   لَمَّا تَزُلْ بِـرِحَـالِـنا وَكَـأَنْ قَـدِ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: «أسا»، والمغني ١٢٨، وشواهده ٣٦٢، والخزانة ٤/٢٣٨.
(٢) القائل عبدالله بن الزبير. انظر الخبر في: الخزانة ٤/٦٢.
(٣) تقدم برقم ١٤٥.   (٤) تقدم برقم ٨٢.   (٥) تقدم برقم ٨١.

باب أنَّ المفتوحة المشددة[1]

اعلم أنَّ لها في الكلام موضعين:

الموضع الأول: أن تكون للتوكيد كالمكسورة المشدّدة المذكورة قبل هذا، والكلامُ عليها في دخولها على المبتدأ والخبر ونصب الأول اسماً لها ورفع الثاني خبراً كالكلام على «إنَّ» المكسورة المذكورة، لا فرق بينهما في ذلك ولا على ما تدخل عليه من المبتدآت والأخبار التي ذكرت في بابها، فتقول: علمت أنَّ زيداً قائمٌ، كما تقول: إنَّ زيداً قائم.

وأحكامها في العمل بالتشبيهِ وغيره واحدةٌ كما ذكر، إلَّا أنَّ الفرق بينهما أن هذه مفتوحة وتلك مكسورة وأنَّ هذه أبداً تكون في موضع اسم مفرد معمولٍ لغيره، نحو: «أعجبني أنك قائم وكرهت أنك خارج» و«عجبتُ من أنك ذاهبٌ»، التقدير: أعجبني قيامُك، وكرهْتُ خروجك، وعجبتُ من ذهابك، وأنَّ «إنَّ» المكسورة تكون في موضع المبتدأ وخبره حيث وقعا أوَلَ الكلامِ، أو أثناءه.

وعدَّد لها بعض النحويين مواضع[2] وزاد فيها بعضهم على بعضٍ، منها ابتداء الكلام، نحو: إنَّ زيداً منطلق، ومنها بعد القسم، نحو: والله إنَّ زيداً قائم، ومنها إذا كان [في] خبرها اللامُ نحو: علِمْتُ إنَّ زيداً لمنطلقٌ ومنها: بعد القول المجرَّد من معنى الظنِ وعمله، نحو: قال زيدٌ إنَّ عمراً منطلقٌ، ومنها بعد «ألا» الاستفتاحية، نحو: ألا إن زيداً قائم، ومنها بعد «ثمَّ» نحو: قمتُ ثم إنَّك تقعد، ومنها بعد «حتى» نحو: قمت حتى إنَّك منطلقٌ، ولا معنى لتعديد[3] هذه المواضع لأنَّ كلَّ واحدٍ منها يصلح للمبتدأ والخبر فيه، فذلك يجمعها.

---

(١) انظر في «أنَّ»: الكتاب ٤٦١/١، المقرب ١٠٦/١، ابن يعيش ٥٩/٨، الجنى ١٦٢، المغنى ٣٩.

(٢) المواضع التي سيذكرها الآن لـ«إنَّ» المكسـورةِ مع أن البابَ لـ «أنَّ» المفتوحةِ.

(٣) في الأصل: «لتعديدها».

والكلام يُتصوَّر فيه للمكسورة الهمزة تارةً والمفتوحة تارةً، ولهما فيه تارةً بحسَب صلاح المفرد أو الجملة أو صلاحهما، وبعضهم حصر مواضعهـا بأنْ قال: ما صلَح في موضعها الاسم والفعل معاً فهي مكسورةٌ فيه، وما صلح فيه الاسم لا غير أو الفعل[١]/لا غير فهي مفتوحةٌ، احترازاً من «لولا» و «لو» فإن ٥٩
«أنَّ» مفتوحةٌ بعدها، و «لولا» يليها الاسم لا غير، و «لو» يليها الفعل لا غير.

وليس الأمر كذلك، وإنما ولي «لولا» «أنَّ» المفتوحة لأنَّ «لا» في موضع الفعل، وذلك الاسم يرتفع به فهي على موضعها من حلولها موضع الاسم المفرد المعمول، لا في موضع المبتدأ والخبر على ما زعموا، لما يذكر في بابها[٢]. وإنما ولي «لو» «أنَّ» المفتوحة المذكورة لأن الفعل مقدَّرٌ بعدها فهو مرفوعٌ به مفردٌ معمول له حلَّت محلَّه، فإذا قلت: «لو أنَّ زيداً قائم لأكرمتك»، فالتقدير: لو صحَّ أو ثبت[٣]، فإنَّ هذا الفعل قد حُذف اختصاراً لطلبها له وفاعله بعده. ومنه قول بعضهم: «لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني»[٤] أي: لو لطمتني، وعليه قوله تعالى: ﴿لو أنَّ الله هداني لكنتُ من المتقين﴾[٥]، ولمَّا كانت «لو» طالبةً للفعل جاز تقديره بعدها.

و «أنَّ» هذه لا يُعطف على موضعها مع اسمها في نحو: «علمتُ أنَّ زيداً قائم وعمرو» وتلك[٦] يُعطف على موضعها مع اسمها وإنَّما ذلك لأنَّ «إنَّ» المكسورة مع اسمها في موضع مبتدأ والمفتوحة مع اسمها وخبرها في موضع اسمٍ مفردٍ معمولٍ كما ذكرنا.

---

(١) في الأصل: تكرار قوله «أو الفعل».
(٢) هذا المذهب على الرأي الذي يقول به المؤلف، فما بعد «لولا» مرفوع بانعدم، وقد حُذِفت «انعدم» ونابت «لا» منابَها وسوف يفصِّل المؤلف هذا الرأي في باب لولا.
(٣) هذا مذهبُ الكوفيين والمبرد، ومذهبُ سيبويه على الابتداء والخبر محذوف. انظر: الجنى ١٦٥.
(٤) هو مثل عربي، انظر: مجمع الأمثال ٨١/٢، وجمهرة الأمثال للعسكري ١٩٣/٢.
(٥) الزمر ٥٧.
(٦) أي: «إنَّ».

و«أنَّ» هذه إذا خُفِّفتْ لا تعمل [إلاَّ] في ضمير الأمر والشأن إلاَّ في الضرورة، كما ذكِر في بابها، والمكسورة المشددة ليست كذلك.

و«أنَّ» هذه إذا خُفِّفتْ تدخل على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر بشرط الفصل كما ذكِر في بابها، والمكسورة ليست كذلك.

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى «لعلَّ» كقولك: قمتُ لأنَّك تكرمُني، أي: لعلك تكرمُني، قال الله تعالى: ﴿ [وما يُشْعِرُكُمْ] أنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنون ﴾[1]، وقال الشاعر[2]:

١٥٦ـعُوجا عَلى الطَّللِ المُحِيـلِ لأَنَّنا   نَبْكي الدِّيارَ كَما بَكىٰ ابنُ حِذامِ

أي: لعلنا.

باب: أنا وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتمْ وأنتنَّ[3]

اعلم أنَّ هذه الألفاظ أصلها ضمائر منفصلةٌ تعودُ على متكلمٍ أو مخاطبٍ مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً[4]، ويجري مَجراها «نحن» من باب النون، و«هو وهي وهما وهم وهنَّ» من باب الهاء، فهي بالعودة على الأسماء أسماء. وهي في موضع معمولاتٍ إذا كانت أسماء، وإنما ذكرتها في الحروفِ لأنها قد تكون في بعض المواضع ليسَ لها محلٌ من الإعرابِ فليست بأسماءٍ، فيُحكمُ عليها بالحرفية، وذلك في باب الفصل الذي يسميه الكوفيون العِماد.

وإنما سَمَّاه البصريون بابَ الفصل لأن هذه الألفاظ/ المذكورة يُفصَلُ بها ٦٠

(١) المؤمنون ١٠٩.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١١٤، وابن يعيش ٧٩/٨، والمزهر ٤٧٦/٢، والخزانة ٣٧٦/٤.

(٣) انظر في ضمير الفصل: الكتاب ٣٨١/١، ٣٩٤، والمقتضب ١٠٣/٤، وأمالي الشجري ١٠٧/١، والإنصاف ٧٠٦/٢، والجنى ١٤٠، وابن يعيش ١٠٩/٣، والمغني ٥٤٦.

(٤) العبارة في الأصل: «مذكر أو مؤنث مفرداً أو مثنى أو مجموع» وهي محرفة.

بين الخبر وذي الخبر من غير اعتدادٍ بها في الإعرابِ، ولا احتياجَ إليها في العودة على الأسماء وإنّما وُضِعَتْ تأكيداً.

وسَمَّاه الكوفيون عِماداً لأن ما بعدها قد يُعتمدُ عليهِ في بعض المواضع فيه، ويجعلونها حينئذ أسماءً[1].

والصحيحُ أنها في هذا الباب حروف[2] لا يُحتاجُ إليها في العودة ولا يكون لها في بعض المواضع فيه محلُّ إعراب.

وهذه الألفاظُ تدخُلُ بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، وذلك في باب «كان» وأخواتِها، وفي باب «ظننتُ» وأخواتِها، وفي باب «أعلمت» وأخواتها، وفي باب «ما» النافية و«لا» أختها عند بعضهم، وفي باب «لا» التي لنفي الجنس، إلاَّ أنَّه بشرط [أن يكونَ] المبتدأ والخبر معرفتين، وما أصله كذلك، أو نكرتين تقاربانِ المعرفة، وذلك للفصل [بين معرفتين أو] بين معرفة ونكرة كذلك[3]، فتقول: زيد هو القائم، وإنَّ زيداً هو القائمُ، وكان زيد هو القائمَ، وظننتُ زيداً هو القائمَ، وأعلمْتُ زيداً عمراً هو القائمَ، وما زيد هو القائم، ولا رجلٌ هو أفضلَ منك، ولا رجلَ هو أفضلُ منك، وتقول في المعرفة والنكرة التي تقاربُ المعرفة لأنها لا تقبل الألف واللام كما لا تقبلُها المعرفة[4]، ولذلك صح الابتداء بها.

إلاَّ أن هذه الألفاظ المذكورة لا تظهر حرفيَّتُها نصّاً إلاَّ إذا كان الخبرُ منصوباً ظاهرَ الإعرابِ، وذلك في باب «كان» وفي باب «ظننت» وفي باب «أعلمت» وفي باب «ما» الحجازية ولا المشبهتَيْنِ بـ «ليس» المذكورةِ تماثيلُها قبلُ، ولا تظهرُ في باب المبتدأ ولا في باب «إنَّ» ولا في باب لا النافيةِ للجنس لارتفاع أخبارها، فتكون هذه الألفاظ إن شئتَ فصلاً، وإنْ شِئْتَ مبتدآتٍ وما بعدها

---

(١) قال ابن هشام: «سمي عماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام». انظر: المغني ٥٤٩.

(٢) في الأصل: «حرف»، وهو تحريف.

(٣) العبارة في الأصل محرفة: «وذلك الفعل من أو معرفة أو نكرة كذلك».

(٤) أثبت ابن يعيش مثالاً لهذه الحالة ١١٢/٣: «كان زيد هو خيراً منك» وسقط المثال من الأصل.

أخبارُها، وتكون إذ ذاك أسماءً، وليست غرضَنا إلا إذا كانت فصلاً. وكذلك إذا لم يظهر الإعرابُ في أخبارها [فلا] تحتاج[1] إلى خبرٍ منصوبٍ لكونهِ مبنيّاً أو مقصوراً أو مضافاً إلى [ياء] المتكلم، نحو: كان زيدٌ هذا، وكان زيدٌ المُعْطى وكان زيدٌ غلامي، وكذلك الحكمُ في باب «ظننتُ» و«أعلمت» و«ما» و«لا» المشبهتَيْنِ بـ «ليس».

واعلم أن هذه الألفاظ إذا انتصب ما بعدها من الأخبار المذكورة فلا يصح أن تقع مبتدآتٍ لبقائِها دونَ أخبار، وإذا وقعَتْ بين منصوبين في باب «ظننت» و«أعلمت» فلا يصِحُّ فيها أن تكونَ تابعةً لما قبلها على البدلِ لأن ما قبلها واضحُ البيانِ لظهورِهِ، ولا يُبَيَّنُّ ظاهرٌ بمضمرٍ لعكسِ معنى البدلِ، ولأنَّ صيغةَ المرفوع لا تَتْبَعُ/ المنصوبَ ولا المخفوضَ إلَّا نادراً، نحو: مررْتُ بكَ ٦١
أنت.

واعلم أنَّ هذه الألفاظ تجري[2] [على] ما قبلَها من الإفراد أو التثنية[3] أو الجمع أو التذكير أو التأنيث أو الحضور، فتقول: زيدٌ هو القائم، وأنا أنا القائمُ، وظننتُكما أنتما القائِمَيْنِ، وظننتنا نحن القائمِين، أو نحن القائِمَيْنِ، وظننتكنَّ أنتنَّ القائمات، قال الله تعالى: ﴿ إنَّكم أنتم الظالمون ﴾[4]، و﴿ اللهمَّ إنْ كان هذا هو الحقَّ منْ عندك ﴾[5]، و﴿ كنَّا نحن الوارثين ﴾[6]، و﴿ يرى الذين أُوتوا العلمَ الذي أُنزل إليك من ربك هو الحق ﴾[7] ﴿ كنْتَ أنتَ الرقيبَ عليهم ﴾[8] ﴿ ولكنْ كانوا هم الظالمين ﴾[9]. فأمَّا قولُ الشاعر[10]:

١٥٧ـوَكـائِنْ بـالأَبـاطِـحِ مِنْ صَـديقٍ   يَـراني لَـو أُصِبْتُ هُـوَ المُصـابَـا

---

(١) في الأصل: «يحتاج» وهو تصحيف.
(٢) في الأصل: «يجري» وهو تصحيف.
(٣) في الأصل: «التنبيه» وهو تصحيف.
(٤) الأنبياء ٦٤.
(٥) الأنفال ٣٢.
(٦) القصص ٥٨.
(٧) سبأ ٦.
(٨) المائدة ١١٧.
(٩) الزخرف ٧٦.
(١٠) البيت لجرير، وهو في ديوانه ١/٢٤٤، والمقرب ١/١١٩، وابن يعيش ٣/١١٠، والمغني ٥٤٨، والأشموني ٦٣٩، والهمع ١/٦٨، وشواهد المغني ٨٧٥.

فهو على حذْف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه قال: يرى مصابي هو المصاب، ولولا ذلك لقال: أنا المصابا.

وقد حكى الأخفشُ دخول الفصل بين الحال وذي الحال نحو: «جاءني زيد هو ضاحكاً»، ولا يُقاسُ عليه لقلّتهِ.

وما عدا هذه المواضعَ التي ذكرنا فإنَّ هذه الألفاظ فيه ضمائِرُ أسماءٍ فاعرفه، والله الموفق.

باب أو[1]

اعلم أنَّ لها في الكلام موضعين:

الموضع الأول: أن تكون حرف عطفٍ فتعطِفَ مفرداً على مفرد، وجملة على جملة، ويكون لها في هذا الموضع خمسةُ معان.

أحدها: أن تكونَ تخييراً فلا تقع إلَّا بعد الطلبِ نحو قولك: كُلْ سمكاً أو اشربْ لبناً، أي: افعل أحد هذين.

الثاني: أن تكون إباحةً، ولا تقع أيضاً إلَّا بعدَ الطلب، نحو قولك: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرين.

والفرقُ بين التخيير والإباحةِ أنَّ للمكلَّف المخاطب أن يجمع بين الشيئين في الإباحةِ وليس له ذلك في التخيير، يفعل أحد الشيئين ويترك الآخر، وإنْ تركهما معاً عوقب أو ذُمَّ، وكذلك إنْ جمع بينهما[2]. وتظهر هذه الفائدة في الأحكام الشرعية في علم الأصول.

---

(١) انظر في أو: الكتاب ٨٥/١، ٤٨٧، المقتضب ٧٥/٣، الأضداد ٢٧٩، الأزهية ١١٥، أمالي الشجري ٣١٤/٢، المقرب ٢٣٠/١، ابن يعيش ٩٧/٨، الجنى ٩٠، المغني ٦٤، الهمع ١٠/٢، المخصص ٥٤.

(٢) قال ابن هشام: وإن أدخلت «لا» الناهية امتنع فعل الجميع نحو «ولا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً». انظر: المغني ٦٤.

الثالث من المعاني: أن تكون للشك نحو قولك: ما أدري أزيدٌ قامَ أو عمروٌ[1]، ولا تقع إلاَّ بعد الخبر لا غير كما مُثِّل.

والرابع: أن تكون للإبهام، وذلك في الخبر أيضاً ولا يكون ذلك إلاَّ في حق السامع دونَ المخبر نحو قولك: زيدٌ قام أو عمرو، والفرق بينهما أنَّ الشكَّ لا يعلمه المخبِر والإبهامَ يعلمه ويُبْهِمُ على السامع لمعنى ما.

الخامس: أن تكون تفصيلاً، نحو قولك: «زيدٌ منطلِقٌ أو عمروٌ شاخصٌ»، ومعناه أنَّ الانطلاق لزيدٍ والشخوصَ لعمروٍ، ومنه/ قوله تعالى: ٦٢
﴿ وقالوا كُونوا هُوداً أَو نَصارى تهتدُوا ﴾[2] أي قالت اليهود للنصارى: كونوا هوداً تهتدوا، وقالت النصارى لليهود: كونوا نصارى تهتدوا.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿ فأرسلْناه إلى مائةِ ألفٍ أو يَزيدون ﴾[3] فـ «أو» هنا عند بعضهم بمعنى «بل» وعند بعضهم بمعنى الواو. والصحيحُ أنَّها التي للإبهام، فهي راجعة لبعض المعاني المتقدمة الذكر.

وأمَّا قولُ الشاعر[4]:

١٥٨ـوَكانَ سِيَّانِ أنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً ... أَوْ يَسْرَحُوه بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ

وقال الآخر[5]:

---

(١) هذا المثال لا يصلح لـ«أو»، وإنما يصلح لأم، لأن الهمزة يأتي بعدها «أم» ولأنه قد نص على أن «أو» التي للشك لا تقع إلا بعد الخبر، ومَثَّل ابن هشام بقوله تعالى: «لبثنا يوماً أو بعض يوم».

(٢) البقرة: ١٣٥.

(٣) الصافات: ١٤٧.

(٤) البيت لأبي ذؤيب كما في اللسان: (سوا)، وراوية ديوان الهذليين ١/١٠٨ بيتان:

وقَالَ ماشيهمُ: سِيَّانِ سَيْرُكُمُ ... وَأَنْ تُقيموا بهِ واغْبَرَّتِ السُّوحُ
وكان مثلين ألَّا يَسْرَحوا نَعَمًا ... حيث استرادَت مواشيهم وتَسْرِيحُ

والذي في الخزانة ٢/٣٤٢، أنه ملفق من بيتين، وهو في ابن يعيش ٨/٩١، والمغني ٦٥، وشواهده ١٩٨. سيان: مثلان، والسوح: جماعة الساحة.

(٥) البيت لتوبة بن الحُمَيِّر كما في أمالي القالي ١/٨٧، وهو في الأزهية ١١٩، وأمالي الشجري ٢/٣١٧، والمغني ٦٥.

١٥٩ـوَقَـدْ زَعَمَتْ لَيْـلى بـأَنِّيَ فـاجِـرٌ   لِنَفْسي تُقاها أو عَلَيْها فُجورُهـا

فـ «أو» هنا بمعنى الواو، وهو قليل لا يقاسُ عليه، وإنَّما الباب الكثيرُ ما ذكرنا(١).

واعلم أنَّ «أو» إذا وقع قبلَها الاستفهام فيصِحُّ أن يكون بالهمزة وبغيرها من أدوات الاستفهام، بخلاف «أم» عند بعضهم، وأنَّها لا تتقدَّرُ معها(٢) إذا كانت بـ «أي»، كما تقدَّرتْ مع «أم»، فإنَّ جوابها يكون: نعم أو لا، بخلاف «أم». وإنَّما ذلك لأنها(٣) عطفَتْ استفهاماً على استفهامٍ، فكأنَّ كلَّ واحدٍ منهما قائمٌ بنفسِه بخلافِ أم، فإنَّها مع ما قبلها مقدَّرةٌ بـ «أي»، فلذلك لا يكون جوابُها إلَّا أحدَ الشيئين أو الأشياء(٤). وقد بُيِّنَ ذلك في بابها(٥).

الموضع الثاني: أن تكون ناصبةً بإضمار «أن» فيكونُ معناها معنى «إلا» مع «أنْ»، نحو قولك: لألزِمنَّك أو تقضيَني حقي ولأسيرَنَّ في البلاد أو أستغنيَ. قال الشاعر(٦):

١٦٠ـفَسِرْ في بلادِ اللهِ وَالتَمسِ الغِنى   تَعِشْ ذا يَسارٍ أَوْ تموتَ فَتُعْـذَرا

وقال آخر(٧):

١٦١ـفَقُلْتُ لـه لا تَبْـكِ عَيْنُـكَ إنَّمـا   نُحَـاوِلُ مُلْكاً أوْ نَمُـوتَ فَنُعْـذَرا

وذكر بعضُهم أنَّ «أو» تنصِب بمعنى ما ذُكر وبمـعنىٰ «إلى أن» وبمعنى «كي» وتُجْمع فيها المعاني الثلاثة في كل موضعٍ، وهذا ليس بصحيحٍ، لأنَّ البيتَيْنِ

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن «أو» تكون بمعنى الواو وبمعنى «بل»، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون. انظر: الإنصاف ٤٧٨، وقد أورد صاحب الأزهية ١١٧ كثيراً من الشواهد العربية على «أو» التي بمعنى العطف.

(٢) أي: وأنَّ «أو» لا تتقدر مع الهمزة.

(٣) أي: لأن «أو».

(٤) انظر: الأزهية ١٤٣.

(٥) انظر: الورقة ٤٥.

(٦) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ٨٩، والمقرب ١/٢٦٣.

(٧) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٦٦، والكتاب ١/٤٢٧، والخصائص ١/٢٦٣، واللامات ٥٦، وابن يعيش ٢٢/٧، واللسان: (أوا)، والأشموني ٥٥٨، والخزانة ٦٠٩/٣.

المذكورين لا يصحُّ فيهما معنى «كي» وإنْ كان يصحُّ فيهما معنى «إلى أنْ». وإنما حَمَلَهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة[1] في نحو: لألزِمنَّك أو تقضيَني حقي، ولأسيرَنَّ في البلاد أو أستغنيَ، وإنما الصحيحُ أنَّها لازمةٌ لمعنى «إلاَّ أنْ» في كل موضعٍ، فعليه المُعَوَّلُ دونَ «إلى أنْ» و«كي»، لأن ذلك لا يطَّرِدُ فيها في كلِّ موضع.

واعلم أنَّ «أو» هذه إذا حُقِّقَ معناها رَجعتْ إلى معنى العاطفةِ اسماً على اسم، فإذا قال القائلُ: لألزِمنَّكَ أو تقضيني حقي، فالمعنى: أنا ملازم لك أو قاضٍ أنت حقي، فكأنه في الأصلِ: ليكونُ مني لزومٌ لك أو قضاءٌ منك لحقي، فكأنك/ عطفْتَ مصدراً على مصدرٍ، وبذلك صَحّ عندنا إضمارُ «أنْ» بعدها ٦٣ ليصيرَ ما بعدها مصدراً معطوفاً في المعنى على مصدر آخرَ مِنْ معنى الكلامِ، خلافاً للكوفيينَ: فإنَّهم ينصبونَ بها نفسها[2]، ولو كانتْ ناصبة بنفسها لكانت ناصبةً في كلِّ موضع، فعدم اطراد ذلك يَدُلُّ على فسادِ مذهبِهم، فقِفْ عليه.

باب أيْ المفتوحة الخفيفة[3]

اعلم أنَّ لها في الكلام موضعين:

الموضع الأول: أن تكونَ تنبيهاً[4] ونداءً مثل «يا»، إلاَّ أنَّها تختصُّ بالقريب منزلةَ المصغي إليك، لتقارب لفظها، وهي في النداء أبعدُ من الهمزة، فهي في المنزلة الوسطى من الهمزةِ و«أيا».

ويجوز مَدُّها إذا بَعُدت المسافة فيكون المد فيها دليلاً على بُعْد المسافة[5]،

(١) في الأصل: «الثلاث»، وهو تحريف.

(٢) هذا رأي الكسائي فحسب، ويرى الفراء أنه انتصب بالخلاف. انظر: الجنى ٩٢.

(٣) انظر في أيْ: أمالي الشجري ٢/٢٩٥، ابن يعيش ٨/١٣٩، الجنى ٩٢، المغني ٨٠، الهمع ١/٩١، ٢/٧١.

(٤) في الأصل «تنبيه».

(٥) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ونصَّ عليه، وجاء في نقله «دليلاً على البعد».

وأنَّ السامع بحيث لا يسمع النداء إلاَّ مع المدِّ، فتقول: أيْ زيدُ، وآاي زيدُ إذا مَدَدْتَ، قال الشاعر[1]:

١٦٢ـأَلَمْ تَسْمَعي أَيْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحىٰ   بُكَـاءَ حَمَـامَـاتٍ لَهُنَّ هَـدِيـرُ

ولا يجوز حذفُها وإبقاء المنادى، وإنْ وَجدْنا منادى دونها قرَّرْنا الحذف لـ «يا» وحدها، لأنها أمُّ الباب في النداء، والتصرُّفُ إنما ينبغي أن يكون لها خاصةً، وسيأتي في بابها لِمَ[2] كانت أمَّ الباب؟

الموضع الثاني: أن تكون عبارةً وتفسيراً، وهي التي تقع في موضعها «أَنْ» المذكورةُ في بابها فتقول: قم أي انطلق، وأمرتُك أنْ تكرم زيداً أي تعطيه درهماً، قال التنوخي[3]: «تناعس البرقُ: أي لا أستطيع سُرى».

باب إي المكسورة الخفيفة[4]

اعلم أن «إي» المذكورة لا تقع في الكلام إلا جواباً مع المقسَم به قبله فإذا قال القائل: هل قامَ زيدٌ؟، فتقول في الجواب: إي والله، وإي وربي. قال الله تعالى: ﴿ إي وربي إنَّه لَحَقٌّ ﴾[5].

ومعناها الإثبات والتوكيد[6]. قال بعضهم: هي بمعنى حقاً، يريد: في المعنى، لا في الوقوع موقِعَها، إذ تلك اسمٌ وهذه حرفٌ.

---

(١) البيت لكثيِّر عزة، وهو في ديوانه ١/٢٣١، واللسان «يا»، والمغني ٨٠، وشواهده ٢٣٤، والدرر ١/١٤٧.

(٢) في الأصل: «لما» وهو تحريف.

(٣) أحمد ابن إسحاق التنوخي، عالم باللغة ونحو الكوفة، فقيه عالم، توفي سنة ٣١٨ هـ. انظر: البغية ١/٢٩٥. والسرىٰ: السير في الليل.

(٤) انظر في إي: الجنى ٩٣، المغني ٨٠، الهمع ٢/٧١.

(٥) يونس ٥٣.

(٦) لم يقصر صاحب المغني وقوع إي جواباً مع المقسم به قبله، وإنـما تكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ولوعدِ الطالب. المغني ٨٠.

باب أَيَا المفتوحة الخفيفة[1]

اعلم أن «أَيا» معناها التنبيهُ، ويُنادى بهـا كما ينادَى بـ «يا»، إلَّا أنها تكون لازمةً لنداء البعيد مسافةً أو حُكْماً كالنائم والغافل، ولذلك كانت على ثلاثة أحرفٍ آخرُها ألفٌ تحتمِل المدَّ ما شئت، لأنَّ مدَّ الصوت بها يتمكن.

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى، وإذا وجدْنا منادى دون حرف نداءٍ حَكمْنـا بالحذف لـ «يا» لأنها أمُّ الباب[2]، / على ما يُبيِّن في بابها بِحوْل الله. ٦٤
فتقول: أيا زيدُ، وأيا عبد الله، قال الشاعر[3]:

١٦٣ـأَيا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَـيْنَ جُلاجِـلٍ   وبَـيْنَ النَّقـا آأنت أَمْ أُمُّ ســالِمِ

وقال آخرُ[4]:

١٦٤ـأَيـا رَاكِبـاً إِمَّـا عَـرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   نَـدَامايَ مِنْ نَجْـران أَلَّا تَلاقِيَـا

ويُروى: فيا راكباً.

باب إِيَّا المكسورة المشددة[5]

اعلم أن «إيَّا» لم تأتِ في كلام العربِ إلا وصلةً للمضمر المنصوب ليُعلَم أنه مفصولٌ مما كان يتَّصل بِه من الفعلِ والاسم الذي في معناه. وبعضُهم يسمِّيها دِعامة، إلَّا أنها قد تُنزَّل في بعض المواضع منزلة فعل الأمر للزوم[6]

(١) انظر في «أيا»: المقرب ١/١٧٥، الجنى ١٦٩، المغني ١٤.
(٢) نقل صاحب الجنى هذا الموضع عن المؤلف ونصَّ على ذلك ١٦٩.
(٣) تقدم برقم ٢٦.
(٤) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي كما في المفضليَّات ١٥٦، وهو في الكتاب ١/٣١٢، والخصائص ٢/٤٤٨، وجمهرة أشعار العرب ٢٧٢، ومجالس ثعلب ٤٨٨، والمقتضب ٤/٢٠٤، وأمالي القالي ٣/١٣٢، والأشموني ٤٤٥، وابن عقيل ٤/٧، والعيني ٣/٤٢.
(٥) انظر في «إيَّا»: الكتاب ١/٣٨٠، الجنى ٢١٦.
(٦) في الأصل: «للزومِه» وهو تحريف.

حذفه معها، وذلك قولهم: إيَّاك والشرَّ، وإياك وأن يحذف أحدُكم الأرنب[١]، وقولُ الشاعر[٢]:

١٦٥ ـ فَـإِيَّـاكَ إِيَّـاكَ المِـراءَ فَإِنَّهُ ....

والمعنى: أحذر نفسك من ذلك كلّه. فلمَّا حُذفَ الفعلُ لكثرة الاستعمال بقي المضمرُ وحدَه، فجعلْنا له «إيَّا» دعامةً لئلَّا يبقى منفصلاً من الفعل[٣]، أو ما في معناه. فعلى هذا تتصِل «إيَّا»[٤] بالمضمر المتصل على جميع أنواع صيغه: من صيغة نصبٍ وتذكيرٍ وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع وغيبة وحضور وتكلمٍ، فيصير حينئذ منفصلاً من الفعل أو ما في معناه من الأسماء، فتقول: إياي وإيانا وإياكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكن وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن. وإنما يُفعلُ ذلك لإرادة تقدُّم المضمر على الفعل أو ما جرى مَجْراه لاعتناءٍ أو موجبٍ كقوله تعالى: ﴿ إيَّاك نعبدُ وإياك نستعين ﴾[٥]، ﴿ وإياكم كانوا يعبدون ﴾[٦]، ﴿ وما كانوا إيَّانا يعبدون ﴾[٧]، و﴿ إنَّا أو إيَّاكم لعلى هدى ﴾[٨].

والأصلُ في ذلك كلِّه الاتصال بالفعل أو [ما] في معناه لأنه ضعيف لكونه في الأصل على حرفٍ واحد، فاتَّصل بما قبله ليَقوى النطق به، وَلَمَّا اتَّصل بما قبله صار معه كالكلمة الواحدة، فإذا وقع الاعتناء أو موجب التقديم قُدِّم، فلم يَصِحَّ النطق به وحده فجُعلت «إيَّا» له دِعامة ليتقوى بها النطق ولا يجوز انفصالُه مع التأخير إلَّا في الضرورة، كقوله[٩]:

---

(١) في ابن يعيش ٢/٢٦: «وإياي» وشرح المثال بقوله: يعني يرميه بسيف أو ما أشبهه.

(٢) نسبه في الخزانة ٤/٦٣ إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي، وعجزه:

إلى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالِبُ

وهو في الكتاب ١/١٤١، والخصائص ٣/١٠٢، واللامات ٥٨، والمغني ٧٥٦، واللسان: (أيا)، والأشموني ٤٨٠، والعيني ٤/١١٣.

(٣) في الأصل «فعل» وهو تحريف.

(٤) في الأصل «إياه» وهو تحريف.

(٥) الفاتحة ٥.

(٦) سبأ ٤٠.

(٧) القصص ٦٣.

(٨) سبأ ٢٤.

(٩) البيت لحميد الأرقط كما في الخزانة ٢/٤٠٦، وقبله:

أتَتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأراكَا =

أو قولِه[١].

ولا يَصحُّ أن يقالَ في «إيّا» إنه اسمٌ مضمرٌ/، والمضمرُ الذي بعده حرفُ ٦٥
خطابٍ أو غيبةٍ لا غير كما زعمه بعضُهم[٢]، وعضَدَه ابنُ جني في «سر الصناعة»[٣]، لفسادِ ذلك بوجهين:

أحدهما: أنَّ «إيَّا» لو كان ضميراً لعاد على شيءٍ ولا يعودُ على شيءٍ، فَبطَل كونه ضميراً. والثاني: أنه لا يتبدَّلُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تأنيث ولا تذكيرٍ ولا غيبةٍ ولا حضورٍ، ولو كان ضميراً لتبدَّل بحسبِ ذلك، وإنّما يتبدَّل بحسبِ ذلك ما بعده وهو العائدُ على الأسماء، فهو المضمرُ لا غيرُ، و«إيَّا» دعامة. فإذا كان متصلاً بالفعل أو ما في معناه قيل له ضمير متصل، وإذا كان متصلاً بـ «إيَّا» قيل له ضميرٌ منفصل، أي فصلَتْ «إيَّا» بينه وبين ما يجب أن يكون متصلاً به، فهي حرف، فاعلمه.

وأمَّا ما حكى الخليلُ منْ قولِهم: «إذا جاوز الرجلُ الستين فإيَّاه وإيّا الشوابِّ»[٤]، فلا يُنْكر اتصال« إيّا» بالظاهر تكريراً لها، وهو يقوِّي أنَّها ليست اسماً ولا ضميراً، وإخراجُ الضمائرِ الاسميةِ إلى الحرفية لمجردِ الخطابِ والغيْبةِ حَيْرةٌ وتكلُّفٌ بغير دليل قاطع لإخراج أصل إلى فرْع، وكثير إلى قليل.

وما زعمَ بعضهم[٥] من أنَّ الجميع اسمٌ واحد، لا خفاءَ بفساده لظهور التركيب.

= وهو في الكتاب ٣٨٣/١، والخصائص ٣٠٧/١، وأمالي الشجري ٤٠/١، والإنصاف ٦٩٩، وابن يعيش ١٠٢/٣.

(١) بعده بياض قَدْر بيت من الشعر.

(٢) التزم المؤلف برأي الكوفيين. انظر: الإنصاف ٦٩٥، وانظر مذاهب النحويين في إيَّا: الجنى ٢١٦.

(٣) انظر: سر الصناعة ٣١١/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٧٩/١، وسر الصناعة ٣١١/١، والمرتجل في شرح الجمل ٣٨٤. والشواب: ج شابة.

(٥) حكاه ابن كيسان عن بعض النحويين. انظر: سر الصناعة ٣١١/١.

وما زعمَ بعضهم أنها تأنيث «أي» التي في النداءِ، لأنها وصْلةٌ فحسنٌ لو اطَّردَ لـ «أي» مؤنثٌ فعدم كونِه في غيرِ هذا الباب يُضْعِفُ هذا القولَ، ثم إنَّ تأنيثَ «أي» لا معنى له مع وجود وقوعه مع المذكر في نحو: إيَّاكَ يا رجلُ، اللهمّ إلَّا أن يكون يعني به النفس فيؤنِّث عليها فيسوغُ، ولكنه يَضْعُفُ لعدم اطراده في غير هذا الباب.

فالأَوْلَىٰ الحمْلُ على الحرفية لأنه لا معنى له في نفسه، وإنَّما معناه في غيره كسائر الحروف، ومعناه هنا الاعتمادُ عليه في النطقِ بالمضمرِ المتصلِ[1] دونَه.

هذا آخرُ الكلام على الحروف التي الهمزة فيها أولاً مركبةٌ مع غيرها من الحروف لمعنى في كلام العرب على ما انتهى إليه العلم.

[أَصبح وأَمسى]

وبقي في الباب لفظتان: إحداهما أصبح والأخرى أمسى، وكان حقُّهما أن يُذكرا في بابين على الترتيب بعد «أَل» وقبل «أَنْ»، ولكنْ لَمَّا كانا في كلام العرب فعلين لم أذكرْهما في الحروف، ولكن قد وردا زائدَيْن في التعجُّب خاصة، قالوا: ما أَصبحَ أبردَها وما أمسى أدفأها، فيكونان إذ ذاك حرفين، لأن الأفعالَ والأسماءَ لا تُزاد، وإنما تزاد الحروفُ، وإن كان اللفظُ للفعل، كما زادوا «كان» في هذا الباب وفي قول الشاعر/[2]: ٦٦

١٦٧ـ سَراةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسَامىٰ   عَلى ـ كانَ ـ المسوَّمةِ العِراب

وكما[3] زادوا «أرى» في قولهم: «أخذته بأرى ألف درهم» وإنْ كانا فعلين في اللفظِ، ولكنّ ذلك شاذ لا يُقاسُ عليه.

---

(١) نقل صاحب الجنى هذا الرأي عن المؤلف ٢١٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في سر الصناعة ٢٩٨/١، والأزهية ١٩٧، وأسرار العربية ١٣٦، وابن يعيش ٩٨/٧، وفيه جياد عوضاً من «سراة»، واللسان (كنن)، وابن عقيل ١٦٩/١، والهمع ١٢٠/١، والخزانة ٤/ ٣٣. والسراة: الشرفاء. والمسومة: الخيل المعلمة.

(٣) في الأصل: «ولما» وهو تحريف.

ويُحتمل أنَّ «أصبح وأمسى» و«كان» في باب التعجب على أصلها من الفعلية، ويكون في كلٍّ واحدٍ منها ضميرُ اسمِها، وما بعدها خبرُها، ويكون التعجبُ واقعاً عليها لخروجها في معاني أخبارها في النظير في استعظام أخبارها، وهذا اشْبهُ من انْ تُجعلَ زوائدَ حروفاً، فالقول بهذا أحسن.

ولكنْ قد يُعترضُ هذا القولُ الأولُ بأنَّ «أصبح وأمسى وكان» تَدل على الزمان، والحرفُ لا يدُلُّ على زمانٍ، ويُعْترضُ القول الثاني بأنَّ فعلَ التعجب لا يكونُ إلا على وزن «أفْعَلَ» وأصبح وأمسى ليسا منقولَيْنْ من ثلاثي، ولا يُبنى للتعجب إلَّا ما هو ثلاثي في الأصل.

فالذي ينبغي أن يُقال في «أمسى وأصبح وكان»: إنَّها أفعالٌ تَـوامٌّ، وفواعلُها مصادر من الفعلِ أو في معناه من الكلام الذي[1] هي فيه ومَحَلّها التأخير بعده، لكن قيل لها زوائد لدخولها بين ما يحتاج بعضه إلى بعضٍ، ولأنها يصلح الكلام دونها، فقولهم: «ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها» في التعجب أفعالٌ مؤخرةٌ في الأصل، والتقدير: ما أبردها أصبح ذلك، وما أدفاها أمسى ذلك، وما أحسن زيداً كان ذلك، وكذلك قوله[2]:

١٦٨-..................... عَلى - كانَ - المُسَوَّمَةِ العِرابِ

التقدير: وكان ذلك، وقولهم: أخذته بأرى ألف درهم، الأصل: أخذته بألف درهم أرى ذلك جيداً، فحذف مفعوليها لدلالة الكلام عليها فاعلمه.

---

(١) في الأصل: «التي» وهو سهو.

(٢) تقدم برقم ١٦٧.

باب البـــاء

اعلم أن الباء تكونَ في كلام العرب مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف.

باب البـاء المفردة[1]

اعلم أن الباء المفردة لا تكون في كلام العربِ إلاَّ جارَّةً لا غير، تخفِض ما بعدها على كل حال. وهي على ثلاثة أقسام: قسمٌ لا يمكن أن تكون زائدةً قطعاً، وقسم لا تكون إلاَّ زائدة قطعاً، وقسم يحتَمل أن تكون زائدةً وأن لا تكون.

ونعني بالزائد الذي دخوله كخروجه، لأنَّ النحويين جرتْ عادتهم أنْ
يُسَمُّوا الباءَ والكافَ واللامَ زوائدَ[2] وإن كانَتْ/ لا يجوز أن يَسْتَقِلَّ الكلامُ دونها، ٦٧
لئلاَّ يُظنَّ أنَّها من نفس الكلمة لكونها متصلة بما بعدها بعض كلمةٍ كالباء من بيت، والكاف من كلام، واللام من لُبَد[3]، والتاء من تميم، فهذا إطلاقٌ.

ويُطلقون الزائدَ على ما يستقيمُ الكلام دونه كما في قوله تعالى: ﴿ فبما نَقْضِهم ﴾[4] و﴿ فبما رحمةٍ ﴾[5].

ويطلقون الزائد على ما يصل العاملُ إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك، وإنْ كان معنى لا يَصحُّ الكلام دونه، وذلك كـ «لا» في نحو قوله تعالى: ﴿ وحَسبوا ألاَّ تكونَ فتنة ﴾[6]، بنصبِ «تكون»، وكـ «لا» الواقعة بين الجارِّ والمجرور في

(١) انظر في الباء: المخصص ١٤/٥١، ابن يعيش ٨/٣٢، ١٣٨، ٩/١٠٠، الجنى ١٠، المغني ١٠٦، الهمع ٢/٢٠.

(٢) يعنون نحو يزيد وكزيد ولزيد، وانظر: سر الصناعة ١/١٣٥.

(٣) اللبد: الكثير. (٤) النساء ١٥٥. (٥) آل عمران ١٥٩. (٦) المائدة ٧١.

نحو قولهم: «جئتُ بلا زادٍ»، فالزائد الذي عنيت هو الأول[1] الذي يستقيمُ الكلام مع عدمه كاستقامته معه دون الإطلاقين الأخيرين.

القسم الأول: الذي لا يمكن أن تكونَ فيه زائدةً، لها فيه اثنا عَشَرَ معنى.

المعنى الأول: أن تكون للتعديةِ، فإذا كان الفعل لا يتعدَّى فأدخلْتَها صار يتعدَّى نحو قوله: قامَ زيدٌ، فهذا لا يتعدَّى، ثم تقول: «قام زيد بعمروٍ» فيصير يتعدَّى. قال الله تعالى: ﴿ولو شاءَ الله لذهبَ بسَمعِهمْ وأبصارهمْ﴾[2]. ومعناها معنى همزةِ التعديةِ، والتضعيف بمعناها إذا [3] قلت: أَقَمْتُ زيداً وقَوَّمته، وقد ذكر في باب الهمزة، فمعنى قوله تعالى: ﴿لذهب بسمعهم﴾، لأذهب سمعهم.

المعنى الثاني: أن تكون للاستعانة نحو قولك: كتبْت بالقلم، وضربْت بالسوط. والمعنى أن الكَتْب وقع منك بآلةٍ وهو القلم، والضرب وقع بآلة وهو السوط، فهما المعنيان [الداخلانِ] على الفعلين، قال الشاعر[4]:

١٦٩- نضرِبُ بالسَّيْفِ وَنَرْجو بالفَرَجْ

فأدخل الباء في السيف لهذا المعنى، وذلك في القلم وشبهه.

المعنى الثالث: أن تكون للإلصاق، نحو مررْتُ بزيدٍ وقُدْتُه بعصاه، وجذبته بشعره. معنى ذلك كلِّه أنك ألصقت المرورَ بزيدٍ والقود بالعصا والجذب بالشعر، ومنه: وصلْتُ هذا بهذا، أي ألصقتَه به. فالإلصاقُ يكونُ لفظياً ومعنوياً، كما مُثِّلَ. قال الله تعالى: ﴿وإذا مَرُّوا بهم يَتَغَامزون﴾[5] وقال ﴿لِيَكْفُروا بما آتيناهمْ﴾[6]، وقال ﴿وقد كَفروا به مِنْ قبْلُ﴾[7] وهذا المعنى في

---

(١) وهو الذي دخوله كخروجه. (٢) البقرة ٣٠. (٣) في الأصل: «أنا» وهو تحريف.

(٤) نسب في الخزانة ٤/١٥٩ إلى النابغة الجعدي، وقبله:

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحابُ الفَلَجْ

وهو في ديوانه ٢١٥، وأدب الكاتب ٤١٨، والإنصاف ٢٨٤، والمغني ١١٥، وشواهده ٣٣٢. والفلج: الماء الجاري.

(٥) المطففين: ٣٠. (٦) الروم ٣٤. (٧) سبأ ٥٣.

كلام العرب في الباء أكثرُ من غيره فيها، حتى إنَّ بعضَ النحويين قد رَدُّوا أكثر معاني الباء إليه، وإنْ كان على بُعْدٍ، والصحيح التنويع كما ذُكِر ويُذكر.

٦٨ **المعنى الرابع**: المصاحبةُ وهي التي تعطي/معنى «مع» نحو قولك: جئت به، وجاء البردُ والطيالسةَ[١]. قال الله تعالى: ﴿فأَتْبَعهُمْ فرعونُ بجنودِه﴾[٢] أي: مع جنوده.

المعنى الخامس: السؤال، فتكون بمعنى «عن» نحو: «سألتُك بزيدٍ» أي عنه، قال تعالى: ﴿سألَ سائلٌ بعذابٍ واقع﴾[٣]، أي: عن عذاب، وقال الشاعر[٤]:

١٧٠ـ فَإنْ تَسْألوني بالنِّساءِ فإنَّني بَصيرٌ بأدْواءِ النِّساءِ طَبيبُ

أي: عن النساء.

المعنى السادس: السبب، نحو قولك: ضربتك بمخالفتِك، وأحسنتُ إليك بإكرامِك، قال الله تعالى: ﴿فَكُلًّا أخذْنا بذنْبِه﴾[٥]، وقال: ﴿فَأَخَذَهُم اللَّهُ بذنوبِهم﴾[٦]، وقال: ﴿فأهلكْناهم بذنوبِهم﴾[٧]، معنى ذلك كلِّه بسبب.

المعنى السابع: معنى التعجب، نحو قولك: أَحْسِنْ بعمروٍ، وأكرِمْ به، ومعنى ذلك: ما أحسنَه وما أكرمَه، أي: هو حسنٌ جداً وكريمٌ جداً، قال الله تعالى: ﴿ أَسمِعْ بهم وأَبصِرْ ﴾[٧] و﴿ أبصرْ به وأَسمِعْ ﴾[٨]. المعنى: هؤلاء مِمَّنْ يُتعجبُ منهم أو هذا مِمَّنْ يُتعجبُ منه، إذ لا يَصحُّ التعجبُ من اللهِ تعالى لإحاطة علمِهِ بالكليِّ والجزئي على ما هو عليه سبحانَه، والتعجبُ لا يكونُ إلَّا مما خفي سببُه. ولا يَصحُّ أنْ تكونَ هذه الباءُ زائدةً لئلَّا يَفْسُدَ معناها ويخرج الكلام عن التعجب، وإنْ كان ما بعدها في موضع فاعلٍ عند قومٍ وفي موضع مفعولٍ عند آخرين.

---

(١) لا موضع للشاهد في مثاله: لعلها بالطيالسة، فهي تشبه قولهم: جاء البرد والطيالسة.
(٢) الإسراء ٧٨. (٣) المعارج ١.
(٤) البيت لعلقمة بن عبدة. وهو في الديوان ٣٥، والمفضليات ٣٩٢، وحماسة البحتري ١٨١، وأدب الكاتب ٣٩٧، وشرح أدب الكاتب ٣٥٥، والأزهية ٢٩٥، واللسان (با)، والهمع ٢/٢٢.
(٥) العنكبوت ٤٠. (٦) آل عمران ١١.
(٧) الأنفال ٥٥. (٧) مريم ٣٨. (٨) الكهف ٢٦.

المعنى الثامن: الظرفية، فتكون بمعنى «في»، نحو قولك: زيدٌ بالبصرةِ وعبدُ اللهِ بالكوفةِ، قال الله تعالى: ﴿ أنْ تبَوّآ لقومِكما بمِصْرَ بيوتاً ﴾[1] أي: في مصر، وقال الشاعر[2]:

١٧١ـبها الْعِينُ وَالآرامُ يَمشِينَ خِلْفَةً وأَطْلاَؤُها يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْثَمِ

أي: فيها، وقال آخر[3]:

١٧٢ـأذو زَوْجَةٍ بالمِصْرِ أمْ ذو خُصومَةٍ . . . .

أي: في المصرِ.

المعنى التاسع: معنى الحال، كقولك: خرج زيدٌ بثيابهِ، أي: وثيابُه عليه، أي: وهذه حالُه، قال الشاعر[4]:

١٧٣ـوَمُسْتَنَّةٍ كاسْتِنانِ الخَرُو فِ قَدْ قَطَعَ الحَبْلَ بالمِرْوَدِ

أي: والمِرْودُ فيه، أي: هذه حالُه.

المعنى العاشر: أن تكونَ للعِوَض كقولك: بِعْتُ هذا بهذا، وأعطيت ذاك بذاك، قال الله تعالى: ﴿ وبَدَّلْناهُمْ بجنتيْهِمْ جَنَّتيْنْ ﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

١٧٤ـ. هذا بذاكَ وَلا عَتْبُ عَلى الزَّمَنِ

أي: عوضَ جَنَّتَيْهِم، وعوض ذلك.

---

(١) يونس ٨٧.

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٥، وفي شرح القصائد ٢٣٩، والعين: البقر، الآرام، الظباء البيض، خلفة: يخلف بعضها بعضاً. والأطلاء: ج الطلا وهو ولد البقرة.

(٣) تقدم برقم ١٠٩.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وإنما ذكر في اللسان (خرف) أنه لرجل من بني الحرث وهو في سر الصناعة ١/١٥١، والكامل ٤٧٩، وابن يعيش ٢٣/٨. والمستنة: الطعنة فار دمها، واستنان الخروف: أي إن دمها مر على وجه ولد الفرس، والمرود: حديدة توتد في الأرض يشد فيها حبل الدابة.

(٥) سبأ ١٦.

(٦) البيت للشافعي وهو في ديوانه ٨٣ وصدره: فأصبحوا ولسان الحال ينشدهم.

المعنى الحادي عشر: أن تكون للقسم، كقولك: باللهِ لَتَخْرُجَنَّ، وبك لأفعلنَّ. قال الشاعر(١):

١٧٥-بـاللهِ رَبِّـكَ إنْ أتَيْتَ فَقُـلْ لَـهُ   هـذا ابْنُ هَرْمَـةَ واقفـاً بـالبـابِ

/ويشابُ هذا بسؤال. وقال آخر(٢): ٦٩

١٧٦-رَأى بَـرْقاً فَـأَوْضَعَ فَـوْقَ بَكْـرٍ   فَـلا بِكَ مـا أَسـالَ وَلا أَغـامَـا

وقال آخر(٣):

١٧٧-أَلَا نـادَتْ أُمَـامَــةُ بـاحْتِمَـالِ   لِتَقْتُلَني فَـلا بِـكِ مـا أُبـالي

المعنى في الأبيات: وحق الله وحقك.

فـأما البـاء في قـولهم «طفتُ بـالبيتِ» وقـولـه تعـالى: ﴿ وامسحُـوا برؤوسِكم ﴾(٤) في الآية(٥)، فذهبَ بعضُهم إلى أنَّ الباءَ في ذلك للتبعيض، ولذلك أجازَ أصحاب مالكٍ المسح في الوضوء ببعض الرأس، وانتهى الخلاف بينهم في التبعيض إلى إجازة قَدْر الأُنْمُلَة من الرأس في المسح. والصحيحُ أنَّ الباء في ذلك كله للإلصاق، كما تقدَّمَ في المعنى الثالث، وإنَّما التبعيضُ الذي يمكن في التمثيل في الآية(٦) على المجاز، لا أصلَ للباء فيه، فهو مثل قولك: ضربتُ زيداً، وأنتَ تريد بعضه، بإطلاق اللفظ مجازاً.

المعنى الثاني عشر: التشبيه كقولك: لقيت به الأسد وواجهْتُ به الهلالَ، كأنك قلْتَ: لقيته فكأني لقيت الأسدَ، وواجهْتُه فكأني واجهْتُ الهلالَ. قال العجَّاج(٧):

---

(١) البيت لابن هرمة، وهو في ديوانه ٧٠ وابن يعيش ١٠١/٩.

(٢) نسب في النوادر ١٤٦ إلى عمرو بن يربوع، وهو في الخصائص ١٩/٢ وابن يعيش ٣٤/٨.

(٣) نسب في حماسة أبي تمام ٤١٥/١ إلى فَوَيَّة بن سلمى، وهو في الخصائص ١٩/٢ واللسان (طلل)، وابن يعيش ١٠١/٩. والاحتمال: الارتحال.

(٤) المائدة ٦، وفي الأصل: «فامسحوا» وهو سهو.

(٥) في الأصل: «في الآيتين» وليس في القرآن الكريم سوى هذه الآية.

(٦) في الأصل: «في الآيتين».

(٧) هو في ديوانه ٢٣، وأمالي القالي ٢٤٤/١، واللسان (جلا). وابن أجلى: المنكشف المشهور الأمر، =

١٧٨-لاقَوْا بـهِ الحَجَّـاجَ وَالإِصْحَـارا   بِـهِ ابْنُ أَجْلىٰ وافَقَ الإِسْفَـارا

كأنه قال: وجدوا به ابنَ أجلى، فاعلمه.

* * *

القسم الثاني الذي لا تكون فيه إلاَّ زائدةً، لها ستة مواضعَ:

الموضع الأول: المبتدأ إذا كان «حَسْبُ»، كقولك: «بحَسْبِك أنْ تقومَ»، أي: حَسْبُك، قال الشاعر[١]:

١٧٩-بِحَسْبِـكَ في القَـوْمِ أَنْ يَعْلَمُـوا   بـأَنَّـكَ فِـيْهِـم غَـنِيٌّ مُـضِـرّْ

وقال آخر[٢]:

١٨٠- بِحَسْبِكَ أنْ قَدْ سُدْتَ أَخْزَمَ كُلَّها   لِكُـلِّ أُنـاسٍ سَـادَةٌ وَدَعـائِمُ

أي: حسبُك علمُهم، وحسبك سيادتُك.

الموضع الثاني: خبر ليس، نحو قولك: ليس زيد بقائمٍ، قال الله تعالى: ﴿ أليسَ اللهُ بكافٍ عبدَه ﴾[٣]وقال الشاعر[٤]:

١٨١-.................   فَلَسْنـا بـالجِبـالِ وَلاَ الحَـديـدا

الموضع الثالث: خبر «ما» نحو قولكِ: ما زيدٌ بقائمٍ، قال الله تعالى: ﴿ وما هُمْ بمؤمنين ﴾[٥] ﴿ وما ربُّك بظلَّامٍ للعبيد ﴾[٦]، قال الشاعر[٧]:

١٨٢ ـ ما أَنْتَ بالحَكَم الْتُرْضَىٰ حُكُومَتُه   وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذي الرَّايِ والجَدَلِ

= ولاقوا به: أي بذلك المكان، والإصحار: وجدوه مصحرا، وافق الإسفار: أي واضحاً كالصبح.

(١) نسب في اللسان «يا» إلى الأشعر الرقبان، وهو في سر الصناعة ١/١٥٤، والخصائص ٢/٢٨٢، والإنصاف ١٧٠، وابن يعيش ٨/٢٣. والمضر: الذي يروح عليه الكثير من المال.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الحماسة ٢/١٩٩، والإنصاف ١٦٩.

(٣) الزمر ٣٦.   (٤) تقدم برقم ١٥٠.

(٥) البقرة ٨.   (٦) آل عمران ١٨٢.   (٧) تقدم برقم ٨٧.

وسواءٌ كانت «ما» حجازيةً أو تميميةً فالباء داخلةٌ في خبرها زائدةٌ.

الموضع الرابع: فاعل كفى، كقولك: كفى بك شاهداً، قال الله تعالى: ﴿وكفى باللهِ شَهيدا﴾[1]، ﴿وكَفى باللهِ وكيلا﴾[2].

ولا تدخُل هذه الباءُ في فاعل «كفى»، إلاَّ إذا كانت غير متعدِّيةٍ بمعنى: «اكتفى»، فإن كانت متعدِّيةً إلى مفعولين فلا تدخل الباءُ في فاعلها كقوله تعالى: ﴿وكفى اللهُ المؤمنينَ القتالَ﴾[3] و﴿إنَّا كفيناك المستهزئين﴾[4]، ومنه قول العربي: /«يا إيّاك قد كفيْتُك[5]»، والمفعولُ الثاني هنا محذوفٌ اقتصاراً. ٧٠

الموضع الخامس: مفعول «كفىٰ» عند بعضهم في الضرْورة كقول الشاعر[6]:

١٨٣ـ فَكَفىٰ بنَا فَضْلاً عَلىٰ مَنْ غَيْرُنا   حُبُّ النَّبيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانا

وابنُ أبي العافية[7] الإشبيلي المتأخر يجعل «الباء» في البيت داخلة على فاعل «كفى» كما في الموضع الرابع، ويجعل «حب النبي» بدل اشتمال[8] من الضمير على الموضع، لأنَّ الضميرَ مخفوضٌ لفظاً مرفوعٌ معنىً وهو حسنٌ، وعليه حَمَلَ بعضُ المتأخرين بيتَ المتنبي[9]:

١٨٤ـ كَفَى بِجِسْمي نُحولاً أنَّني رَجُلٌ   لَوْلا مُخَاطَبَتي إيَّاكَ لَمْ تَرَني

الموضع السادس: الفاعل في الضرورة، كقوله[10]:

---

(١) النساء ٧٩.   (٢) النساء ٨١.   (٣) الأحزاب ٢٥.
(٤) الحجر ٩٥.   (٥) انظر: المقرب ١/١٧٦.
(٦) اختلف في نسبته ـ كما في الخزانة ٢/٥٤٥ ـ بين كعب بن مالك، وعبدالله بن رواحة وبشير بن عبد الرحمن، وهو في الكتاب ١/٢٦٩، ومجالس ثعلب ٢٧٣، وأمالي الشجري ٢/١٦٩، والأزهية ١٠١، واللسان (منن)، والمغني ١١٦، وشواهده ٣٣٧، والهمع ١/٩٢.
(٧) في الأصل: «ابن أبي العالية» ولم نجد رجلاً بهذه الكنية، ولعل الصواب ابن أبي العافية وهو محمد ابن عبد الرحمن، فقيه باللغة والعربية توفي ٥٨٣. انظر: البغية ١/١٥٤.
(٨) في الأصل: «إشمال»، وهو تحريف.   (٩) الديوان ٤/٤٠٤.
(١٠) البيت لقيس بن زهير كما في النوادر ٢٠٣، وسر الصناعة ١/٨٨، والخصائص ١/٣٣٣، وإيضاح =

١٨٥ـأَلَمْ يَـأْتِيـكَ وَالأَنْبَـاءُ تَنْمـي بِمَـا لاَقَتْ لَبُـونُ بَنِي زِيَـادِ

أي: ألم يأتيك[١] خبرٌ بما لاقَتْ، كما قالوا: «قد كانَ من مطر»[٢]، أي نازلٌ من مطر أو شبهُه. والأخفشُ[٣] يجعلُ «مِنْ» هنا زائدةً وكلاهما ضعيف، ويُروى: «ألا هلْ أتاك»[٤] و«ألم يأتك» بغير ياء.

ومثل زيادتها في الفاعل للضرورة زيادتها في خبر الابتداء كقوله[٥]:

١٨٦ـما أَنْتَ مِنْ بَيْتٍ يَلَذُّ دُخُولُـه وَظِلُّك لَوْ يُسْطاعُ بالْبارِدِ السَّهْلِ

وقال الآخر[٦]:

١٨٧ـ. . . . . فَمَنْعُكَهـا بِشَـيءٍ يُسْتَـطَاعُ

أي: شيءٌ. ويحتملُ أن يكون الخبرُ محذوفاً أُقيم الجارُّ والمجرورُ مُقامَه، كأنه قال: فمنعُكها كائنٌ أو حادثٌ أو مستقرٌّ، وهو أجودُ من الزيادةِ لكونِ الجارِّ والمجرورِ يقعانِ خبراً للمبتدأ قياساً.

وأمّا قولُه: «أو لَمْ يَرَوْا أنَّ اللهَ الذّي خَلقَ السَّمواتِ والأرضَ ولم يَعْيَ بخلقِهِنَّ [بقادر]»[٧]، فذكر أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي[٨] أن ذلك من

= الزجاجي ١٠٤، وأمالي الشجري ١/٨٤، والممتع ٥٣٧، وابن يعيش ٨/٢٤. وتنمي: تبلغ، واللبون: جماعة الإبل ذات اللبن.

(١) كذا كما رويت في البيت. (٢) انظر: المغني ٣٦٠.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٩٨، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٥٤.

(٤) الأصل: «أتيك» وهو تحريف والتصويب من سر الصناعة ١/٨٩.

(٥) لم أهتد إلى قائله، ورواية الصدر في أمالي القالي ٢/٣١٩.

بِنَا أَنْتَ مِنْ بَيْتٍ دُخولُكَ لَذَّةٌ

وهو في السمط ٢/٨٤٢.

(٦) نسب في حماسة أبي تمام إلى رجل من تميم ١/٦٨، وصدره:

فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فيها

وهو في شواهد التوضيح ٣١، والمغني ١١٧، والأشموني ٥٢، والخزانة ٢/٤١٣.

(٧) الأحقاف ٣٣.

(٨) هو علي بن مؤمن حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، له: الممتع والمقرب وشرح الجمل، توفي سنة ٦٦٣. انظر: البغية ٢/٢١٠.

الشاذ[١]، وفيه عندي تسويغٌ لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي، والباءُ في تمام فائدته، فكانت كأنَّها في خبر «ما» إذْ «أَلَمْ» نفيٌ كما أنَّ «ما» نفيٌ.

* * *

القسم الثالث الذي يحتمل أن تكونَ فيه زائدةً وألاّ تكونَ، ما عدا ما ذكرنا من القسمين نحو قوله تعالى: ﴿ تَنْبُتُ بالدُّهنِ ﴾[٢]، فيُحتمل أن تكونَ الباءُ زائدةً، ويكون التقدير: تَنْبتُ الدهنَ، أي: تُخْرِجُه، ويُحتمل أن تكون الباءُ باءَ الحال كأنه قال: تَنْبتُ شجرُها والدُّهنُ فيها، فتكونُ من المعاني التي ذكرنا أولاً، وكذلك قولُ الشاعر[٣]: / ٧١

١٨٨-شَرِبَتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ فَأَصْبَحَتْ ... زَوْراءَ تَنْفِرُ عَنْ حِياضِ الدَّيْلَمِ

وقول الآخر[٤]:

١٨٩-شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

إنْ جعلْنا الباءَ زائدةً[٥] في البيتين كان «الماء» مفعولاً لشربَتْ أو لشربْنَ، وإنْ كانت غير زائدة فهي الظرفية أو التي للإلصاقِ التي فيها معنى التبعيض، كما تقدَّم[٦]. فقس على هذه الثلاثة الأقسام ما يَرِدُ عليك من الباء في كلام العرب تجدْهُ واحداً إنْ شاء الله.

(١) أي: دخول الباء في «بقادر».

(٢) المؤمنون ٢٠.

(٣) البيت لعنترة وهو في الديوان ٢٠١، والأزهية ٢٩٤، وأمالي الشجري ٢/٢٧٠، واللسان (دحض)، وابن يعيش ٢/١١٥. والزوراء: المائلة، والديلم: الأعداء.

(٤) في الأصل: «مناجج» وهو تحريف، والبيت في ديوان الهذليين ١/٥١ لأبي ذؤيب، وروايته:

تَرَوَّتْ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ ... عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وهو في أمالي الشجري ٢/٢٧٠، والأزهية ٢٩٤، والمخصص ١٤/٦٧، وأدب الكاتب ٤٠٨، واللسان (شرب)، وابن عقيل ٣/٤، والأشموني ٢٨٤، والخزانة ٣/١٩٣ والنئيج: المر السريع مع الصوت، ومتى: مِنْ، وهي لغة هذيل.

(٥) في الأصل: «الزائدة» وهو تحريف.

(٦) استشهد الهروي بالبيتين على أن الباء بمعنى «من»، انظر: الأزهية ٢٩٤.

واعلم أنَّ الباء وسائر حروف الخفض لا بدَّ أن تكون متعلقة بفعلٍ أو ما فيه معنى الفعل أو رائحة الفعل، لأنَّ الجارَّ والمجرور في موضع معمـول مستدع[1] لواحد من ذلك.

إلَّا أنَّ حقيقةَ المتعلِّق إنما هي في غير الزائد، وأمَّا الزائد فبعضهم يجعله متعلقاً وبعضهم لا يجعله متعلقاً. وبعضهم يجعله متعلِّقاً إنْ كان في الكلامِ فعلٌ[2] أو معناه كـ «ليس»، وإنْ لم يكن كـ «ما» الحجازية فلا يجعله متعلقاً وهو الصحيح لأنَّ عملَه تشبيهاً[3] بغير الزائد إذ لا حاجةَ إليه فكان ينبغي أن لا يعمل، فإذا عمل وكان في الكلام ما[4] يتعلَّق [به] كان الشَّبَهُ لغير الزائد من جهتين[5]، نحو: «ما جاءَ من أحد»، وإنْ كان لا شيء له يتعلَّق به كان الشَّبَهُ لغير الزائد من جهةٍ واحدةٍ وهو العملُ فقط، فتعلُّقُ الزائدِ لا ضرورةَ له كغير الزائد، إذْ لا حاجةَ إليه لازمة، فاعلمه.

باب الباء المركبة مع غيرها من الحروف

وهي تتركَّبُ مع الجيم واللام: بَجَلْ، ومع اللام وحدها: بل، ومع اللام والألف: بلى، وما عدا ذلك من التركيب فغفل.

باب بَجَـــلْ[6]

اعلم أنَّ هذه اللفظةَ ليس لها في الكلام إلا معنى واحدٌ[7] [وهو] الجوابُ بمعنى نعم، وهذا إذا كانت حرفاً، وتكون اسماً بمعنى حَسْب كقوله[8]:

---

(١) في الأصل: «مستدعى» وهو تحريف.
(٢) في الأصل: «فعلًا» وهو تحريف.
(٣) كذا على تقدير: حذف الخبر.
(٤) في الأصل: «بما» وهو تحريف.
(٥) أي: أنه عمل الجر وله ما يتعلق به.
(٦) انظر في «بجل»: الجنى ١٦٩، المغني ١١٩، الهمع ٢/٧١.
(٧) في الأصل: «واحدا» وهو تحريف.
(٨) في الأصل: «كقولك» وهو تحريف، وتقدم الشاهد برقم ٤٧.

١٩٠ـعَجِّلْ لَنا هذا وَأَلْحِقْنا بِذَال الشَّحْمِ إنَّا قَدْ مَلِلْناه بَجَلْ

وقوله[1]:

١٩١ـ................... أَلَا بَجَلي مِنَ ذا الشَّرابِ أَلَا بَجَلْ

باب بـــل[2]

اعلم أنَّ معنى «بل» في كلام العرب الإضرابُ عن الأول: إمَّا تركاً له وأخذاً في غيره لمعنى يظهر له، وإمَّا لأنه بَداء[3] نحو قولك: ضربْتُ زيداً بل عمراً، واضرب زيداً بل عمراً، وإمَّا لغلطِه بذكْرِ لفظِهِ وأنت تريدُ غيرَه، نحو: رأيت رجلاً بل حماراً، وهذا لا يقع في القرآنِ ولا في فصيحِ كلامٍ في حالِ تبليغ، وإما لنسيانٍ، وهو أيضاً/ لا يَصِحُّ في القرآن ولا في كلامٍ مبلِّغ عن الله ٧٢
تعالى. والأمثلةُ في كليهما واحدةٌ، وإنما يقع الفرقُ بين الموضعين من جهة المعنى، وهو أنَّ النسيانَ وضْعُ شيءٍ على غيره منْ غيرِ علمٍ به ولا خطور بالبال، والغلطُ وضْعُ شيء على غيره بمضيِّ الوهم إليه ثم يظهَرُ المقصودُ. وأمَّا البَداء فهو وضعُ شيءٍ على معنى بالقصد، ثم يتبينَّ أنّ الأَوْلَىٰ غير ذلك الشيء، ففي المدح يؤتى بأحسنَ، وفي الذم يؤتى بأقبحَ، كقولك: هندُ شمسٌ [بل] دنيا، وهندُ ليلٌ [بل] كابوس، أو شبهُ ذلك.

ودخول «بل» في هذه المواضع يصرفِ المرادَ بالأول إلى الثاني. واستعمالُها دون «بل» قبيح. فإذا صحَّ هذا فـ«بل» لها موضعان:

الموضع الأول: أن تكون حرف عطفٍ مشرِّكاً ما بعده مع ما قبلَه في

---

(١) البيت لطرفة وهو في الديوان ٨٩، وصدره:

أَلَا إنَّني أُشْرِبْتُ أَسْودَ حالِكاً

وهو في المغني ١١٩، وشواهد المغني ٣٤٥.

(٢) انظر في «بل»: الأزهية ٢٢٨، المقرب ٢٣٢/١، ابن يعيش ١٠٤/٨، الجنى ٩٣، المغني ١١٩.

(٣) سيشرح المؤلف «البداء» بعد قليل.

اللفظ، وهو الاسميةُ في الأسماء، والفعلية في الأفعالِ، والرفع والنصب والخفض والجزم. ولا تُشرِّكُ في المعنى لأنَّ الفعلَ لأحدهما دون الآخر وهو الثاني، سواء كان الأول موجباً أو منفياً، نحو: قام زيد بل عمروٌ، وما قام زيدٌ بل عمروٌ، فالقيام في كلا الحالَيْن للثاني دون الأول [و] إنْ ظهرت أداةُ النفي بعدها مع الفعل، فيكون الإضراب عن النفي للأول وجعلُه للثاني، نحو: ما قام زيدٌ بل ما قام عمروٌ.

وخالف أبو العباس المبردُ في هذا، وزعمَ[١] أنَّ «بل» تضربُ عن الأول إثباتاً وتثبتُه للثاني، وتضربُ عن الأول نفياً وتثبتُه[٢] للثاني، فإذا قال القائلُ: قام زيدٌ بل عمروٌ، فالقائمُ عمروٌ لا غير، وإذا قال: ما قام زيدٌ بل عمروٌ، فنفيُ القيام عن عمروٍ، والإضرابُ عن النفي للأولِ[٣].

ومذهبُه لا يَصِحُّ لأنَّ «بل» عندنا وعنده ليس حرفَ عطفٍ مشرِّكاً في المعنى، وإنَّما هو في اللفظِ خاصةً، فلا يُقدَّرُ بعدها غير الفعل خاصةً من غير نفي، إذ النفي هو المعنى الذي تشرِّكُ فيه الحروفُ المشرِّكةُ في المعنى كالواو، فإذن لا حظّ لـ «بل» في تقدير نفيٍ بعدها، وإنْ كان وقع الخلافُ بين ما بعدها مع ما قبلها في الإضراب لا غير وكأنَّ الكلام الأول لم يكنْ، وإذا كان قبلها إيجابٌ أضربْتَ عنه لا غير، وجعلْتَه للثاني، وكأنَّ الأولَ أيضاً لم يكنْ، وكذلك إذا كان الأول إيجاباً والثاني نفياً أو بالعكس، وقد اتفق معنا في باب «ما» الحجازيةِ أنَّا إذا عطفْنا على خبرها خبراً آخرَ بـ «بل» ارتفع لا غير، فتقول: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، وكان ينبغي على مذهبه أن يُجيزَ النصبَ/ في «قاعد» على ٧٣
تقدير «ما» أخرى، ولا يقولُ به، فدلَّ على تناقض كلامه. وقد نصَّ على هذا الفصلِ في باب «ما» من «المقتضب» له[٤].

---

(١) انظر: المقتضب ١/١٢.

(٢) قوله: «وتثبته» غير واضح في الأصل، والمعنى: تثبت النفي للثاني.

(٣) أي: أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها.

(٤) المقتضب ٤/١٨٨، ٢٠١.

الموضع الثاني: أن تكون حرف ابتداءٍ، وذلك إذا لم يقع تشريكٌ بين ما بعدها وما قبلها. وتكون عاطفةً جملةً على جملةٍ مُضْربٍ عن الأولى، نحو: اضرب زيداً بل أنت قائم، أو قام زيدٌ بل عمروٌ منطلقٌ، أو زيدٌ خارجٌ بل أخوكَ منطلقٌ، أو ما فعلْتَ هذا بل عبدُ الله منطلقٌ. قال الله تعالى: ﴿ق. والقرآنِ المجيدِ. بَلْ عَجِبوا﴾[1]، و﴿ص. والقرآنِ ذي الذكرِ بَلِ الّذينَ كَفَروا في عِزّةٍ وشِقاق﴾[2]، فهذا حرف ابتداءٍ لا غير، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُم في شكٍّ من ذِكْري، بل لَمّا يَذوقوا عذاب﴾[3]، فهذه تعطِفُ جملةً على جملة، والإضرابُ لازمٌ لها على كل حال.

وذكر بعضُهم أنَّ «بل» تكون حرفَ خفضٍ للنكرة بمنزلة «رُبَّ» وأنشد على ذلك[4]:

١٩٢- بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ الجَحَفَتْ

و[5]:

١٩٣- بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ

وقال الآخر[6]:

---

(١) الآية ١، ٢ من سورة ق.

(٢) الآية ١، ٢ من سورة ص.

(٣) سورة ص ٨.

(٤) البيت لسؤر الذئب كما في اللسان: (بلل)، وبعده:

قَطَعْتُها إذا الْمَها تَجَوَّفَتْ

وهو في سر الصناعة ١٧٧/١، والخصائص ٣٠٤/١، والإنصاف ٣٧٩، وابن يعيش ١١٨/٢، وشواهد الشافية ٢٠٠. والجوز: الوسط، والتيهاء: المفازة يتيه فيها السالك، الجحفة: الترس، وتجوفت: دخلت جوف مخبئها.

(٥) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ١٥٠، وبعده:

لا يُشْتَرى كَتّانُه وجَهْرَمُهْ

وهو في الإنصاف ٥٢٦، واللسان: (ندل) والجنى ٩٤، والمغني ١٢٠، والشذور ٣٢٣، وابن عقيل ٢٦/٣، والأشموني ٢٩٩، وشواهد المغني ٣٤٧، والفجاج: ج فج وهو الطريق الواسع، قتمه: أصله: القتام وهو الغبار، والجهرم: البساط.

(٦) البيت لـ: لبيد، وهو في ديوانه ٢٩، وروايته فيه: يا هل ترى، وعجزه: =

١٩٤-بَـلْ مَنْ رَأى البَـرْقَ بِتُّ أَرْقُبُـهُ ....

وليس كذلك بل ما بعدها مخفوضٌ بـ «رُبَّ» مضمرةً، فإنَّها تضمَر ويبقى عملُها دونَ «بل» وغيرها من حروف العطف، كقوله(١):

١٩٥-رَسْـــمِ دارٍ وَقَـفْــتُ في طَـلَلِهْ ....

أراد: رب رسمِ دارٍ.

فإذا دخلَت «بل» فهي حرفُ ابتداءِ كلامٍ وإضرابٍ عن كلامٍ مقدرٍ مخالفٍ لما هي فيه، ولا يلزم أن يكونَ بعدها إذا كانت حرف ابتداء مبتدأ، ألا ترى قول الشاعر(٢):

١٩٦-بَلْ هَلْ أُرِيكَ حُمُولَ الحَـيِّ غَادِيَةً كَـالنَّخْـلِ زَيَّنَهـا يَنْـعٌ وَإِفْضَـاحُ

إنه أدخلَها على «هل» وليست مبتدأ، وإنَّما لها صدرُ الكلام، وكذلك في الأبيات الثلاثة المتقدمة(٣). وهي حرف ابتداء كلام وإن كان بعدها «رب» لأنها لا يُصدَّرُ بها الكلام، فإنْ كانت حرفَ جرّ تراها في بابها إنْ شاء الله.

= يُزْجِي حَبِيًّا إذا خَبا ثَقَبا

وفي الأصل: «البرق يشري بت أرقبه» فيضطرب عروضياً، وهو في الكتاب ٢/٣٠٦، والأزهية ٢٣١. ويزجي: يسوق، والحبى: السحاب المرتفع، وثقب: أضاء.

(١) البيت لجميل، وهو في ديوانه ١٨٧، وعجزه:

كِدْتُ أَقْضي الحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ

وهو في الخصائص ١/٢٨٥، وسر الصناعة ١/١٤٩، وأمالي القالي ١/٢٤٣، والسمط ٥٥٧، وابن يعيش ٨/٥٢، والمغني ١٢٩، وابن عقيل ٣/٢٧، واللسان: (جلل)، وشواهد المغني ٤٠٣، والعيني ٣/٣٣٩، والخزانة ٤/١٩٩.

(٢) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ١/٤٥، والرواية فيه: «ياهل»، والكتاب ٢/٣٠٦، والأزهية ٢٣٠، والمخصص ١١/١٢٢، واللسان: (حمل). وقوله: كالنخل، شبه الإبل بالنخل. الينع: إدراك الثمر، والإفضاح: يقال: قد أفضح البسر، إذا ما اختلط في خضرة بصفرة أو حمرة.

(٣) أي: وردت ولها صدر الكلام.

باب بَــلى[1]

اعلم أنَّ «بلى» تعطي من الإضراب ما تعطي «بل» إلَّا أنها لا تكون أبداً إلَّا جواباً للنفي[2]، دخلَتْ عليه همزةُ الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو لم تدخلْ. فتقول في جواب النفي عارياً من الهمزة، إذا قال القائلُ: ما قام زيدٌ: بلى، ومعناه: قام زيدٌ، فحلَّتْ محَلَّ الجملةِ الواجبةِ جواباً للنفي.

وكذلك تقول في جوابه إذا دخلَتْ عليه الهمزةُ للمعاني المذكورة، فتقول في جواب: ألم يقم زيدٌ: بلى، والمعنى: قام زيدٌ. وسواءٌ في ذلك لم وما وليس أو
٧٤ غيرُ ذلك من أدوات النفي، قال الله تعالى: ﴿ وقالوا لن تَمَسَّنا/ النارُ إلَّا أياماً معدودة ﴾ ثم قال بعدُ: ﴿ بلى ﴾[3]، وقال: ﴿ ألم يأتِكمْ نذيرٌ قالوا: بلى ﴾[4]، وقال: ﴿ ألسْت بربِّكم، قالوا: بلى ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ أيحْسَبُ الإنسان ألَّنْ نجمعَ عظامَه [بَلى قادرين] ﴾[6]. والمعنى فيها في ذلك كلّه الإيجاب والإثبات لما سُئِل عنه بالنفي، أو قرَّر أو نفى أو توهَّمَ نفيَه، وهي في ذلك نقيضَةُ «نعم»[7]، وستبينُ في أبوابها بحول الله تعالى.

باب التــاء[8]

اعلم أنَّ التاء لا تكون في كلام العرب إلا مفردةً، ولا تتركَّب مع غيرها من الحروف، وهي تنقسم قسمين: قسم أصل وقسم بدل من أصل.

---

(١) انظر في «بلى»: أمالي السهيلي ٤٤، الجنى ١٦٩، المغني ١٢٠، الهمع ٢/٧١.

(٢) قال ابن هشام: «وقع في كتب الحديثِ ما يقتضي أنها يُجاب بها الاستفهام المجرد، انظر: المغني ١٢١.

(٣) البقرة: ٨٠، ٨١.
(٤) الملك: ٨، ٩.
(٥) الأعراف: ١٧٢.
(٦) القيامة: ٣.

(٧) ثمة شواهد تَدلُّ على أن «نعم» توافق «بلى» بعد النفي المقرون بالاستفهام، وقد تأولوا هذه الشواهد. انظر: أمالي السهيلي ٤٥، الجنى ١٧٠.

(٨) انظر في التاء: الكتاب ٢/٣٠٤، المذكر والمؤنث للمبرد، ابن يعيش ٥/٩١، الجنى ١٩، المغني ١٩٣.

القسم التي هي أصل لها في كلام العرب أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون للمضارعة في الفعل. ومعنى المضارعة المشابهة. وقد تقدّم معناها وبيانُها في باب الهمزة، إلّا أنَّ الذي يجب أن تعلَمَ هنا أنّ التاء تدلُّ في الفعل المضارع على الواحد المخاطب، نحو: أنت تقوم، والمخاطبة نحو: أنت تقومين يا هند، والمخاطَبينْ مذكَّريْن نحو: أنتما يا زيدان تقومان، أو مؤنثيْن نحو: أنتما يا هندانِ تقومان، والجماعةِ المذكَّرينَ المخاطبين نحو: أنتم يا زيدون تقومونَ، أو المؤنثين المخاطبينَ، نحو: أنتنَّ يا هنداتُ تقمْنَ، والغائبة نحو: هي تقوم، والغائبتَيْنْ نحو: الهندان تقومان، قال الله تعالى في المذكر: ﴿ وما تكُونُ في شأنٍ وما تَتْلو منْه من قرآن ﴾[1]، وقال: ﴿ لا تَخافا إنَّني مَعكُما أسْمع وأرى ﴾[2]، وقال: ﴿ ولكنْ لا تَفْقهون تسْبيحَهم ﴾[3]، وقال: ﴿ إنْ تَتوبا إلى اللهِ فقد صَغَتْ قلوبُكما ﴾[4]، وقال: ﴿ ولا تَبرَّجْنَ تَبرُّج الجاهليةِ الأولى ﴾[5]، وقال الراجز[6]:

١٩٧ـيـابْنـةَ عَـمَّا لا تَلومي واهْجَعي ....

وقال الشاعر[7]:

١٩٨ـتَقُـولُ سُلَيْمى لا تَعَرَّضْ لِتَلْفَـةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلٍ الصَّعاليكِ نائِمُ

واعلم أنّ هذه التاء كان ينبغي أن يقالَ فيها: بدلٌ من الواو لأنَّ الواوَ أختُ الياء والألف اللتين هما حرفا المضارعة، لأنَّ الجميع حروفُ علَّة تُزادُ وتنقُص وتغيَّرُ بالقلب والبدل، إلَّا أنَّ الواو لَمَّا لم توجدْ في الفعل المضارع لمعنى المضارعة، كما وُجدتْ الواو في تصرُّف «أولج» حين قالوا: أوْلَجَ يده في كذا

---

(١) يونس: ٦١. (٢) طه: ٤٦. (٣) الإسراء: ٤٤.
(٤) التحريم: ٤. (٥) الأحزاب: ٣٣.
(٦) البيت لأبي النجم كما في الكتاب ٣١٨/١، وبعده:

جَعَلوا الاسمَيْنْ كاسْمٍ واحد

وهو في ديوانه ١٣٤، ونوادر أبي زيد ١٩، ومنازل الحروفِ ٥٦، وابن يعيش ١٢/٢، واللسان: (قوب)، والأشموني ١٥٧، وشواهد المغني ٥٤٥، والدرر ٧٠/٢.
(٧) البيت لعمرو بن براقة كما في أمالي القالي ١١٩/٢.

وأتلج، فلم يُحكم على التاء المذكورة بالبدل، ولكن يقال[1]: إنَّها عُوِّضتْ من الواو لأنَّ محل هذا الموضع الواو، إلَّا أنها لَمَّا وقعَت أولاً لم يُحكمْ بها لأنَّ الواوَ لا
تُزادُ/، فهي تشبه الواو في غير هذا الموضع في البدل منها، وكأنها هنا بدل ٧٥
وليست ببدلٍ، ولكن [حلَّتْ] محلَّ الواو في جريانها مجرى الياء في هذا الموضع، ولزمتْ هنا لأنها أولى فهي أقوى من الواو لأنَّ التاء لا تُغيَّر ولا تبدَّل ولا تتعرض لذلك تعرُّضَ الواو فاعلمه.

الموضع الثاني: أن تكون للتأنيث وهي له على ثلاثة أقسام: قسم تكون له في الاسم، وقسم تكون له في الفعل، وقسم تكون له في الحرف.

[فالقسمُ الذي في الاسم تكون في المفرد والجمع]

القسم الذي في المفرد تكون فيه أبداً آخِراً لمعان: أحدها الفرقَ: إمَّا[2] بين المذكَّر والمؤنث في الاسم، نحو: امرىء وامرأة، أو في الصفة نحو: قائم وقائمة، وإمَّا بين المفرد واسم الجمع نحو: وردة وورد، وإما بين اسم الجمع والمفرد، وذلك [نحو]: كَمْءٌ وكَمْأَةٌ لا غير، وإما بين المفرد والجمع نحو: بقَّال وبقَّالة.

والثاني: التوكيد في الصفة للمبالغة، نحو: نسَّابة للعالم بالنسب، وفي الجمع كذلك نحو: حجَّارة وجمَّالة، وفي التأنيث كذلك نحو: شاة وبقرة.

والثالث: النسب[3] مفرداً نحو: المهالبة في المنسوبين للمهلب، فهم في معنى المهلبين، ومع العجمة نحو: السَّبابِجَة[4] في المنسوبين إلى «سبج»[5] وهذا أعجميٌّ في معنى «سَبْجِين».

---

(١) في الأصل: «يقول» وهو تحريف. (٢) في الأصل: «لما» وهو تحريف.

(٣) في الأصل: «للنسب».

(٤) في الأصل: «السيابجة» وهو تصحيف، والتصويب من المذكر والمؤنث للمبرد ٨٩.

(٥) في الأصل: «سبيج» وهو تصحيف، والتصويب من المذكر والمؤنث للمبرد، وفي اللسان (سبج): والسبابجة: قوم ذوو جَلَد من السند والهند.

والرابع: العجمة وحدها نحو: «المَوَازِجَة»[1].

والخامس: تأنيث اللفظ فقط نحو: غرفة وبَسْطة.

والسادس: العوض: إمَّا من فاء اللفظة، نحو: وَعد عِدَة، وزن زنة، والأصل: وَعْدٌ وَوْزنٌ، وإمَّا من عينها نحو: أعاد إعادة وأَجاد إجادة، والأصل: إعْواداً وإجواداً، وإما من ياء الجمع نحو: فَرَازِنة، والأصل: فرازين جمع فِرْزان[2]، وإما من ياء الإضافة نحو قوله تعالى: ﴿يا أَبَتِ لا تعبد الشيطان﴾[3]، لأنها لا تُجْمَعُ معها في هذه المواضع.

والسابع: الإقحام، كقول الشاعر[4]:

١٩٩-كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ   ولَيْلٍ أُقاسِيه بَطيءِ الكَواكِبِ

بفتح التاء في «أُميمة» لأنها قد حُذفتْ من المؤنث في الترخيم، فليست من الأقسام المذكورة، ولكن ليُعلَم أنها اسم[5] مؤنث مرخَّم، والإقحامُ هنا إنَّما هو الزيادةُ، وإن كان في غير هذا الموضع الإدخال بين شيئين متلازمين، على أنَّ سيبويه[6] - رحمه الله - جعل الإقحام هنا للتاء بين الحرفِ الذي قبلها وحركته. وهذا تَوهُّمٌ بعيد، لأنَّ الحرف لا يُتصوَّرُ دخولُه بين حركةٍ وحرفٍ إذ لا إلحاق فيها في حال تحريكه، فلا يُحتمل دخول / شيء[7] بينهما، وتحقيقُ القول ليس هذا موضعَه. ٧٦

وزاد بعض النحويين في معاني التاء المذكورة «التحديد» في العدد نحو

(١) الموازجة: ج المَوْزَج وهو الخفّ وانظر: المعرب للجواليقي ١/٣١١.
(٢) الفرزان: الملكة في لعبة الشطرنج. (٣) مريم ٤٤.
(٤) البيت للنابغة، وهو في الديوان ٥٤، والكتاب ١/٣١٥، وكتاب اللامات ١٠٢، وأمالي الشجري ٢/٨٣، والعيني ٤/٣٠٣، والخزانة ٢/٣٢١. كليني: دعيني وهَمّي.
(٥) قوله: «اسم» غير واضح في الأصل.
(٦) ذكر سيبويه ما يتعلق بحركة «أميمة»، وليس في كلامه ما قاله المؤلف عنه، وعبارته «فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء». انظر: الكتاب ١/٣١٥، ٣٤٦.
(٧) قوله: «شيء»: غير واضح في الأصل.

قوله تعالى: ﴿ فإذا نُفخَ في الصُّورِ نفْخَةٌ واحدة ﴾[1]، وهذا راجع إلى تأنيث اللفظِ كشاة، ويُتصوَّرُ معه التحديد في العدد فليس تدخلُ له التاءُ وحدَه.

فإذا ثبتت هذه المعاني في التاء المذكورة فاعلم أنَّ الكوفيينَ يزعُمون أنها هاءٌ في الأصل لأنَّ الوقفَ عليها هاء. وليس ذلك بصحيحٍ، لأنَّ الوقفَ عارضٌ واللفظةَ تاء، وهو الأصلُ، فلا يُعدلُ عن الأصل إلَّا بدليلٍ قاطع.

والدليلُ على أنَّ الوقفَ لا يُعتدُّ به أنهم يشدِّدون المخفف فيه كقوله[2]:

٢٠٠- بِبازِلٍ وَجْناءَ أَوْ عَيْهَلِّ

وقوله[3]:

٢٠١- ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا

فإذا صاروا إلى الأصل خَفَّفوا، وهو الأصلُ، مع أن العربَ قد وقفَتْ على هذه التاء على الأصل من غير بدلٍ إلى الهاء. قال الراجز[4]:

٢٠٢- بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ الجَحَفَتْ

وقال آخر[5]:

---

(١) الحاقة ١٣.

(٢) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي كما في نوادر أبي زيد ٥٣، وبعده:

كَأَنَّ مَهْواها عَلَى الكَلْكَلِّ

وهو في الكتاب ٢/٢٨٢، والخصائص ٢/٣٥٩، وسر الصناعة ١/١٧٨، والمحتسب ١/١٠٢، ومجالس ثعلب ٦٠٣، والإنصاف ٧٨٠، وابن يعيش ٩/٦٨، واللسان: «كلل» وشواهد الشافية ٢٤٦، والخزانة ٤/٤٩٤. والبازل من الإبل: الذي أتم الثامنة، والناقة الوجناء: الصلبة التامة الخلق، والعيهل: الطويلة السريعة، والكلكل: الصدر.

(٣) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ وقبله:

ثُمَّتَ جِئْتُ حَيَّةً أَصَمَّا

وهو في الكتاب ١/١١، وسر الصناعة ١٧٩، والمنصف ١/١٠.

(٤) تقدم برقم ١٦٢.

(٥) الأبيات لأبي النجم كما في مجالس ثعلب ٢٧٠، وهي في ديوانه ٧٦، والخصائص ١/=

٢٠٣ـاللهُ نَجَّاكَ بكَفَّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ ما وَبعْدِ ما وبَعْدِ مَتْ
صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وَكادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعىٰ أَمَتْ

كما أنه قد جعلوا التاءَ المذكورة هاءً إجراءً للوصل مُجرى الوقف في العدد، فقالوا: ثَلاثَهَ ارْبعة[1]. وليس في ذلك حُجَّةٌ للكوفيين لِقلَّته، كما أنهم أجرَوْا هاءَ الوقف مُجرى هاء التأنيث، قال الشاعر[2]:

٢٠٤ـالعاطِفُونَةَ حِينَ ما مِنْ عاطِفٍ وَالمُسبغُونَ يَداً إذا ما أنْعَمُوا

وقد تُسكَّنُ تلك التاءُ كقوله في الأبيات: «وبعدَ مَتْ»، لأنّ الأصل بعدما، ثم أُبدل من الألف [تاءً] في الوقف، كما قال الآخر[3]:

٢٠٥ـقَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ مِنْ ها هُنا وَمِنْ هُنَهْ
إنْ لَمْ تُرَوِّها فَمَهْ؟

أراد: فما تصنع؟ ثم وقف بعد حذف «تصنع» فقال: «فما»، ثم أَبدلَ الألفَ هاءً في الوقف فقال: فمه، فأجراها الآخر مُجرى تاء التأنيث تشبيهاً بها[4] فقال: «بعد متْ» كما قال: «مسلمتْ».

وأمَّا: «أخت، وبِنْت، وهَنْت»[5] فذهب الأكثرون إلى أنها عوضٌ من لام الكلمة لأنها واو أو ياء في الأصل، فأصلُها: أَخَوَةٌ وهَنَوَةٌ وبَنَوَة[6]، وأَعلُّوها

= ٣٠٤، وسر الصناعة ١/١٧٧، واللسان: ما، والأشموني ٧٥٦، وشواهد الشافية ٢١٨، والخزانة ٣/٢٨٧. والغلصمة: رأس الحلقوم.

(١) انظر: سر الصناعة ١/١٧٧.

(٢) البيت لأبي وجزة السعدي كما في اللسان: (ليت)، وهو في مجالس ثعلب ٣٧٤، وسر الصناعة ١/١٨٠، والأزهية ٢٧٣، والمخصص ١٦/١١٩، والإنصاف ١٠٨، والممتع ٢٧٣، والأشموني ٨٨٢، والخزانة ٤/١٧٥، وانظر شرح الشاهد في: سر الصناعة ١/١٨٠.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في سر الصناعة ١٨٢، والمنصف ٢/١٥٦، والممتع ٤٠٠، وابن يعيش ٩/٨١، والهمع ١/٧٨، والدرر ١/٥٢. وفاعل «وردت» يعود إلى الإبل.

(٤) انظر سر الصناعة ١/١٨٢.

(٥) انظر: سر الصناعة ١/١٦٥، أمالي الشجري ٢/٦٨، ابن يعيش ٦/٥. وهنت: خصلة شر.

(٦) في الأصل: «بنية» ولعله سهو.

بالحذف كما أعلُّوا مذكَّرها، وكذلك: كلتا وثِنْتان، لأن أصلهما: كِلْوا، ومن ثَنَيْتُ.

وذهب بعضُهم إلى أنَّها علامة تأنيثٍ كما تقدَّم في المعاني المذكـورة.
والصحيح أنها عوض من لام الكلمة التي هي واو[1] في الأصل كما تقدَّم،
ولكنْ مع ذلك تَدلُّ على التأنيث بلفظها. ويخرُج من/ مذهب سيبويه القولان، ٧٧
وظاهرُ مذهبه أنها بدل ودالة على التأنيث، وهذا نَصُّه في بابٍ من أبواب ما لا
ينصرف[2].

ويَدُلُّ على أنَّها بدل[3] أنَّ ما قبلها ساكن، ولا يكونُ ما قبل تاءِ التأنيث إلَّا متحركاً ويَدلُّ في «كلتا» [على] أن تاءها بدلٌ أنّ تاء التأنيث لاْ تكون قبل الآخر، إنما تكون أبداً آخِراً مع أنه ليس في الكلام وزنُ «فِعْتَل»[4]. ولكلٍّ واحدٍ من هذه الألفاظِ تعليلٍ مستقصىً في أبوابِ التصريف يطول ذكره في هذا الكتاب.

والقسم الذي تكونُ له التاء في الجمع قد تكون في مذكره نحو: حمامات وسُرادِقات[5] وتكونُ في مؤنثه نحو: هندات وفاطمات وحُبليات وصحراوات، وهي دالَّة على التأنيث والجمع فلذلك تُجمع معها في الجمع تاء أخرى فيقال: فاطمتات.

وتكونُ هذه التاء في الجمع دالَّةً على السلامة فيه، وعلى أَنَّ الجمع للقلة من العشرة فما دونَها، إلَّا إن قام دليل على الكثرةِ أو قرينةُ كلام. وتكون حركة إعراب الاسم الذي هي فيه بالكسرة في حال النصب والخفض، والضمة في حال الرفع، نحو: جاء الهندات ورأيت الهنداتِ ومررتُ بالهنداتِ، وإنما ذلك بحَمْلِ النصب على الخفض فيه كما حُمل في مذكَّره في قولهِم: رأيت الزيدِينَ ومررتُ بالزيدِينَ، وقد تقدَّم الكلام فيه في باب الألف. والمذكر أصل للمؤنث فعومِلَ في ذلك معاملته.

---

(١) قوله: «واو» غير واضح في الأصل. (٢) انظر: الكتاب ٢/٨٢.
(٣) انظر: سر الصناعة ١/١٦٥.
(٤) في الأصل «فعيل» والتصويب من سر الصناعة ١/١٦٨.
(٥) السرادق: كل ما أحاط بشيء، وعدها الجواليقي معربة وقال إنها الدهليز. انظر: المعرب ٢٠٠.

ولا تكون هذه التاء مفتوحةً في النصب إلَّا شاذاً كقوله(١):

٢٠٦ـ . . . . ثُبـاتـاً عَلَيْهـا ذُلُّها وَاكْتِئـابُهـا

وأما تنوينُها ففيه كلام سيُذكَر في باب النون إنْ شاء الله تعالى.

والقسمُ الذي تكون له في الفعل(٢)، تكون فيه إذا كان ماضياً لفظاً سواء كان في المعنى مستقبلاً أو لم يكن، نحو: قامت هندُ أمسِ، وإنْ قامت هندُ غداً قمتُ، وهي حرف تقدَّمَتْ على الاسم المؤنث أو تأخَّرتْ عنه، نحو: هند قامَتْ، وقامت هند. فأمَّا مع تقديمِ الاسمِ فبيِّن، وأمَّا مع تأخيره عنه فيدلُّ على حرفيتِها كون ضميرِ التثنيةِ وهو الألف يبرز معها، نحو: الهندان قامتا، فيجتمع مع الضمير، ولو كانت اسماً ما اجتمع ضميران، وذلك في كلامِ العربِ. وأصلها أن تكون ساكنةً ولا تكون متحركةً إلَّا بالفتحِ مع الألفِ خاصةً لأجلِها(٣)، وبالكسرِ إذا التقتْ مع ساكنٍ آخرَ على أصل التقاء الساكنين(٤)، وتكون أبداً مع التأخير عن الاسم في الفعل لازمةً ثابتةً على كل حال إلَّا في الضرورة كقوله(٥):

٢٠٧ـ فَـلاَ مُـزْنَـةٌ أَوْدَقَتْ وَدْقَهـا وَلَا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إبْـقَـالَهـا

والأصل: «أَبقلت». وليس من لغة هذا/ الشاعرِ النقلُ فيثبِت التاءَ ٧٨
ويكسِرها ويصِحُّ الوزن.

---

(١) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١/٧٩ وصدره:

فَلَمَّا اجْتَلاها بالأُيَام تَحَيَّزَتْ

وهو في الخصائص ٣/٣٠٤، وابن يعيش ٥/٤. والشاعر يصف إخراج النحل من بيوتها. اجتلاها: طردها، والأيام: الدخان، تحيزت: اجتمع بعضها إلى بعض، وثبات: ج ثبة وهي الجماعة.

(٢) انظر: ابن يعيش ٥/٩١.

(٣) نحو: قامتا.

(٤) نحو: قامت البنت.

(٥) نسب في الكتاب ١/٢٤٥ إلى عامر بن جوين، وهو في الكامل ٦٦٠، والمذكر والمؤنث ١١٢، والخصائص ٢/٤١١، والمخصص ١٦/٨٠، والمقرب ١/٣٠٢، وأمالي الشجري ١/١٦١، وابن يعيش ٥/٩٤، والمغني ٧٣١، وابن عقيل ٢/٥١، واللسان (خصب)، والعيني ٢/٢٦٤. والمزنة: واحدة المزن: السحابة البيضاء، والودق: المطر، وبقل المكان: إذا نبت بقله.

وأمَّا إذا تقدَّمت على الاسم المؤنث فلا يخلو أن يكونَ حقيقياً أو لا يكون. فإن كان حقيقياً نحو: «المرأة» فلا يخلو أن يُفْصَل بينها[1] وبينه أو لا يُفصل، فإن فُصِلَ فلا يخلو أن يفصل بـ «إلَّا» أو غيرها.

فإن فُصِل بـ «إلَّا» لم تَثْبُتْ، نحو «ما قام إلَّا امرأةٌ» لأنّ المعنى: «ما قام أحد إلا امرأة»، وإنْ فُصِل بغير «إلا» فالأحسن الإثبات نحو: «قامت يومَ الجمعةِ امرأة»، ويجوز حذفُها، [و] من كلامهم: حضر القاضي اليومَ امرأةٌ، ومهما طال الفاصل كان الحذفُ أحسنَ.

وإنْ لم تفصِلْ فهي ثابتة لازِمة، نحو: قالت امرأة. فأما قولهم: «قال فلانة» فشاذ لا يقاسُ عليه.

فإن كان غيرَ حقيقي نحو: ثمرة وشمس، فإنْ فَصلْتَ بـ «إلاّ» فالحذفُ ليس إلاَّ، كما ذُكِر في الحقيقي، وإنْ فصَلْتَ بغيرها فكذلك.

وإنْ لم تفصِلْ جاز الحذف والإثبات، لأنّ التذكير والتأنيث لا يتحققانِ إلَّا بالفروج فتقول: طلع الشمسُ وطلعتِ الشمسُ. قال الله تعالى: ﴿ فَمَن جاءَه موعظةٌ مِنْ ربِّه ﴾[2]، قال العربي: «جاءَتْه كتابي فاحتقَرها»[3]، لأنّ الموعظة عظة والكتاب صحيفة. هذا حكمُ المؤنث المفرد، وتثنيته وجمْعه[4] مثلُه فقس عليه.

فأمَّا قولُ الشاعر[5]:

٢٠٨ـعَشِيَّةَ قامَ النّائِحاتُ وَشُقِّقَتْ   جُيُوبٌ بأَيْدي مَأْتَمٍ وَخُدُودُ

فهو على تقدير جمع النساء النائحات، فلذلك حَذفَ التاءَ مع عدم الفصل

---

(١) في الأصل: «بينه» وهو تحريف.   (٢) البقرة ٢٧٥.

(٣) انظر: الخصائص ١/٢٤٩.

(٤) ضبطت في الأصل: «وجمعِه» وليس لها وجه.

(٥) البيت لأبي عطاء السندي كما في الحماسة ١/٣٣٦، وهو في أمالي للقالي ١/٢٦٨ واللسان: (أتم).

في [المؤنثِ] الحقيقي، والجمعُ لفظُه مذكر وإنْ كان مؤنثاً في المعنى، فيذَكَّرُ ويؤنَّثُ مراعاةً للفظه تارةً وللمعنى أخرى، وحكمُ جمع التكسير واسم الجمع المؤنث حكمُ جمع المذكر السالم كما ذُكِر.

وأمّا ضميرُ الجمعِ المكسّرِ المؤنث فلا يذكَّر إلَّا شاذاً، كقوله عليه السلام: «خيرُ نساءٍ ركبْنَ الإبلَ صالحُ نساء قريش، أحْناهُ على ولدٍ في صغره وأرعاهُ على زوجٍ في ذات يده»[1].

وأَمَّا جمعُ المذكر المكسر، فإذا تقدَّم الفعلُ عليه جازَ فيه التذكير والتأنيث للأفراد والجماعة، قال تعالى: ﴿ قالَتْ رسلُهم أَفي اللهِ شَكٌّ ﴾[2]، ﴿ وقالتِ الأعرابُ آمنَّا ﴾[3] وهو الكثيرُ، ويجوز الحذف. وإنْ كانَ مُسَلَّماً فالتذكير الشائع المطَّرِد نحو قوله تعالى: ﴿ قال الكافرونَ ﴾[4]، ﴿ وقال الذين لا يرجونَ لقاءَنا ﴾[5]، وتجوز التاء مراعاةً للجماعة وهو قليل، منه قولُ الشاعر[6]:

٢٠٩ ـقالَتْ بَنُو عامرٍ خالُوا بَني أَسَدٍ   يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَـرَّاراً لِأَقْوامِ

وأمَّا ضميره: فإنْ كانَ مُسَلَّماً أو مكسراً حقيقياً يعقل فإنه[7] يثبت جمعاً، وكذلك في التثنية نحو: الزيدون خرجوا/، والرجال خرجوا، والرجلان خرجا، ٧٩
وإن كان مكسراً لا يعقل كان مفرداً بالتاء، والنون التي لجماعة المؤنث نحو: «الأصنام عُبِدَتْ» و«عبِدْنَ»، هذا إن كان للقلة فإنْ كان للكثرةِ فالأفصح إثبات التاء نحو: «الجزوع انكسرت» ويجوز: انكسرْنَ. وأمَّا إفرادُه وتذكيره فلا يجوز إلَّا نادراً كقولِه تعالى: ﴿ وإنَّ لَكم في الأنعام لَعِبرةً نَسقيكمْ مما في بطونه ﴾[7]،

---

(١) نص الحديث فيه سقط وتحريف في الأصل: «خير نساء ركبن الأبل صوابح قريش أحناه على ولد وأن علاه على زوج في ذات يد»، وقد رواه أحمد ٤/٣٣٣.

(٢) إبراهيم ١١.   (٣) الحجرات ١٤.

(٤) سورة ص: ٤.   (٥) الفرقان: ٢١.

(٦) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٢٢٠، والكتاب ١/٣٤٦، والخصائص ٣/١٠٦، واللامات ١١١، والذيل ١٣٩، وأمالي الشجري ٢/٨، والإنصاف ٣٣٠ واللسان: (خلا)، والهمع ١/١٧٣، والخزانة ٢/١٣٠. وخالوا: تخلوا من حلفهم.

(٧) قوله: «فإنه» غير واضح في الأصل.   (٨) النحل ٦٦.

وكذلك إفرادُ ضمير التثنية لا يجوزُ إلَّا شاذاً كقول الشاعر(١):

٢١٠-وَمَيَّــةُ أَحْسَــنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهــاً   وَســالِفَــةً وَأَحْسَــنُــهُ قَــذَالا

وما عدا ذلك فلا تدخُلُ التاء فيه إلَّا إنْ كانَ مضافاً إلى مؤنثٍ بينه وبينه مناسبةٌ في بَعْضِيَّةٍ أو غيرِها، فإنَّه يُعامل مُعاملتَه في التأنيثِ كقولهم: قُطِعتْ بعضُ أصابعهِ، وقول الشاعر(٢):

٢١١-لَمَّا أَتَى خَبَـرُ الـزُّبَـيْرِ تَـواضَعَتْ   سُـورُ المَدينَـةِ والجبـالُ الخُشَّـعُ

وقال آخر في الضمير(٣):

٢١٢-وَمـا حُبُّ الـدِّيــارِ شَغَفْنَ قَلْبي   وَلَكِنْ حُبُّ من سَكَنَ الــدِّيـارا

القسم الذي تكون له في الحرف هو ثلاثة ألفاظٍ: أحدها «ربَّ» في قولهم: ربَّتما فعلت. والثاني «ثمَّ» في قولهم: ثُمَّتَ قمت، كما قال الشاعر(٤):

٢١٣-بِثُمَّتَ لا تَجْـزونَني عِنْـدَ ذاكُمُ   وَلَكِنْ سَيَجْـزِيني الإلـهُ فَيُعْقِبـا

والثالث: «لاتَ» في نحو قولِك: «لاتَ حين خروج»، و«لاتَ حين زوال»، ومنه قوله تعالى: ﴿ ولات حينَ مَناصٍ ﴾(٥)، وقول الشاعر(٦):

٢١٤-طَـلَبُـوا صُـلْحَـنـا وَلاَتَ أوانٍ   فَـأَجَبْنَـا أَنْ لَـيْسَ حِـيْنَ أوانِ

(١) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٣٦، ورواية «وجهاً» فيه: خدا، والخصائص ٢/٤١٩، والكامل ٧٦٨، وابن يعيش ٦/٩٦، واللسان: ثقل، والشذور ٤١٧، والهمع ١/٥٩، والخزانة ٤/١٠٨. والسالفة: أعلى العنق، والقذال: مؤخر الرأس فوق القفا.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٩٢١٣، والخصائص ٢/٤١٨، والكتاب ١/٢٥. والأضداد ٢٩٦، والكامل ٤٨٦، واللسان: (حرث)، والخزانة ٢/١٦٦.

(٣) البيت للمجنون وهو في ديوانه ١٧٠، والمغني ٥٦٧، والخزانة ٤/٢٢٧.

(٤) البيت للأعشى وهو في الديوان ١١٧، والكتاب ١/٤٢٣، والأزهية ٢٧٢.

(٥) سورة ص: ٣.

(٦) نسب في الإنصاف ١٠٩ إلى أبي زبيد الطائي، وهو في الخصائص ٢/٣٧٧، وفيه «بقاء» عوضاً من «أوان»، واللسان: (أون)، والمغني ٢٨٢، والأشموني ١٢٦، وابن يعيش ٩/٣٢، والشذور ٢٠١، وشواهد المغني ٦٤٠، والخزانة ٢/١٥١. وزيد في الأصل «حين» بعد «لات» في الصدر، وبها يضطرب البيت عروضياً.

وقولُ الآخر[1]:

٢١٥ـلاتَ هَنَّا ذِكْرىٰ جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ   جَـاءَ مِنْهـا بـطَائفِ الأَهْـوالِ

و«هَنَّا» في البيت بمعنى الحين.

ولا تكون التاء في هذه المواضع الثلاثة إلا مفتوحةً في الأصل، فإذا وَقفْتَ سكّنْتَ لا غير، وإنّما ذلك للفرق بين الاسم والفعل والحرف، إذ هو أضعف منها، لأنها إذا حُرِّكت قَوَّت الحرف، وكانت بالفتح تخفيفاً، وهي لتأنيثِ الكلمةِ لا غير، لا على معاني[2] التأنيث المذكورةِ قبلُ، ولـ «رُبَّ» وثُمَّ» و«لات» أحكامٌ ستبينُ في أبوابها إن شاء الله.

الموضع الثالث من مواضع التاء أن[3] تكون للخطاب خاصةً مجردةً من الاسمية، وذلك في أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنَّ المذكورة في باب الفصل من باب الهمزة المذكورة، وإنما حَكَمْنا عليها أنها للخطاب خاصةً لأنه قد ثَبَتَ أصلُها وهو«أنا» ضميراً للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً، فلما صِرْنا إلى الخطاب وقع الالتباسُ بينه وبين المتكلم فجُعِلَت التاءُ لذلك[4]، وأمَّا الميمُ في: أنتما وأنتم، والنونُ في: أنتنَّ فزائدتان على التاء وستُبَيَّنانِ في بابهما.

وفُتِحَت[5] هذه التاء في التذكير لأنه قبل المؤنث وثانٍ/ على المتكلم ٨٠
فأعطي ثانيَ الحركات وهي الفتحةُ إذ هي بعدَ الضمة، وكُسِرتْ في المؤنث لأنه الثاني عن المذكر[6] والثالث عن المتكلم، فأُعطي الكسرةَ التي هي في الدرجة الثالثة من الضمة وهي من الياء المنسفلة في المخرج[7]

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣، والجمهرة ١١٩، والمقرب ١٠٥/١، وابن يعيش ١٧/٣، واللسان (هنأ)، والدرر ٩٩/١. ولات هنا: أي ليس هنا وقت ذكرها.

(٢) في الأصل: «معنى» وهو سهو.

(٣) الموضع الأول أن تكونَ للمضارعةِ والموضع الثاني أن تكون للتأنيث.

(٤) هذا مذهب الجمهور، وعند الفراء أن المجموع هو الضمير،وعند ابن كيسان أن التاء هي الاسم. انظر: الجنى ٢٠.

(٥) قوله: «وفتحت» غير واضح في الأصل وكذلك ما يليه.

(٦) في الأصل: «المؤنث» وهو سهو.

(٧) صورة الدرجات في ذهن المؤلف كما يلي: =

ولَمَّا كانت التثنية والجمع أكثر من الواحد المذكر أو المؤنث أعطيْتَهما [زوائدَ] لثقلهما وثقلها[1] لنوع من المعادلة، وفرِّق بين التثنية والجمع بالميم[2] والألف[3]، والميم والواو[4]. والميمُ للتعظيم والتكثير، والألفُ للتثنيةِ، والواوُ للجمعِ، والنونُ لجمع المؤنث.

الموضع الرابع: أن تكونَ زائدةً في صيغة اللفظة: [إمَّا] في أولها دلالةً على أن الفعل للاثنين فما زاد، نحو: تَفاعل كتضارب وتقاتل، أو للاستعمال كتعارج وتعامى، وفي «تَفَعَّل» للاستعمال أيضاً نحو: تعلَّم وتحمَّل وتلقَّى، وإمَّا ثانية في «افتعل» للطلب كاكتسب، وإمَّا ثالثة فيه في «استفعل» كذلك[5]، [نحو]: استخرج واستدلَّ واستكبر، وقد تأتي في «افتعل» و«استفعل» لغير ذلك[6]، اكتفينا بشيء منها فافهم والله الموفق.

* * *

القسم الثاني التي هي بدلٌ من أصل لها في الكلام موضعان:

الموضع الأول: أن تكون بدلاً من واو القسم[7] للقسم نحو قولك: تاللهِ لأخرجَنَّ، والأصلُ: واللهِ لأخرجن. قال الله عـزَّ وجلَّ: ﴿وتـاللهِ لأكيدنَّ أصنامَكم﴾[8] و﴿تاللهِ لتُسـألُنَّ عَمَّا كنتم تَفْتَرون﴾[9] و﴿تاللهِ تفْتـأُ تذكـرُ يوسفَ﴾[10]، وقال الشاعر[11]:

= ١ ـ المتكلم وحركته الضمة. ٢ ـ التذكير وحركته الفتحة. ٣ ـ التأنيث وحركته الكسرة.

(١) أي: لثقل التثنية والجمع، وثقل الزوائد.

(٢) في الأصل تكرار لفظ «بالميم».

(٣) أي: في التثنية فتقول: أنتما.

(٤) أي: في الجمع فتقول: أنتمو، وإن شئت قلت: أنتم، وثبوت الواو هو الأصل، انظر: ابن يعيش ٣/٩٥.

(٥) في الأصل: «لذلك» وكذلك أي للطلب.

(٦) انظر في معاني الزيادات: الممتع ١٨٠.

(٧) انظر: الممتع ٣٨٤.

(٨) الأنبياء ٥٧.

(٩) النحل ٥٦.

(١٠) يوسف ٨٥.

(١١) تقدم برقم ١٤٣.

٢١٦-تاللهِ يَبْقَى عَلى الأَيّـامِ ذو حِيَدٍ   بمُشْمَخِـرٍّ بـهِ الـظَّيّـانُ وَالآسُ

وإنَّما حكْمنا على هذه التاء أَن تكونَ بدلاً من الواوِ دونَ الباءِ التي هي فيه أَصلٌ من حروف القسمِ[1] [و] دونَ أَن تكونَ أَصلاً بنفسِها لثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنّا رأيناها لا تدخل إلا في اسمِ الله خاصة دونَ غيره من الأسماء المعظمة، إلا ما حكى الأخفش من دخولِها على «رَبِّ الكعبة» في قولهم: تَرَبِّ الكعبة، وذلك شاذ. ولَمَّا رأينا الواوَ تدخلُ على اسمِ الله وغيره من الظواهر رأينا الباءَ تدخل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات كما تقدَّم في بابها علمنا أنَّ للتاء مرتبةً ثالثةً ضَعُفَتْ بها عن أنْ تكونَ مثلها، فعلمنا أنها ثالثةٌ عن الباءِ ثانيةُ عن الواو في الاستعمال فأجريت مُجرى الباء في الخفض، وأُجريت الواوُ مُجراها في ذلك، والواوُ ثانيةٌ عن الباء، لأنها من الشفتين مثلُها، والتاءُ ثانيةٌ عن الواو لأنها بدلٌ منها في بعض المواضع نحو: أولج[2] وأتلج. . .[3]، واتَّعَدَ واتَّزن في ٨١
إِوْتَعَدَ وإوْتزنَ على/ الوجوب، وهذا هو الوجه الثاني.

الثالث: أن الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة، فهي أقرب إلى الواو بهذا الشَّبه منها إلى الباء، فحكمْنا أنها ثانية عنها ومبدَلة منها، والتاء في باب القسم تلزم الخفض كما لزمته الباء والواو.

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من همزة الوصل الداخلة على «الآن» نحو قولهم فيما حكى أبو زيد: حسبك تلان[4]، يريد الآن، وقول الشاعر[5]:

٢١٧-. . . . .   وصِلِيْنا كَما زَعَمْتِ تَلَانا

---

(١) في الأصل: «المد» وهو سهو.
(٢) في الأصل: «أبلج» وهو تحريف.
(٣) كلمتان مخرومتان لم أتبينهما.
(٤) انظر: سر الصناعة ١/١٨٥.
(٥) البيت لجميل وهو في ديوانه ٢٢٩ وصدره.

نَوِّلي قَبْلَ يوم نَأْيِ جُمَانا

وهو في الخزانة ١٤٩/٢ منسوباً إلى عمرو بن أحمر الباهلي، والبيت في سر الصناعة ١٨٥/١، والإنصاف ١١٠، والمزهر ٢٣٧/١. والنوال: العطاء.

يريد: الآن. وقال بعض النحويين: إنها زيدتْ في «حين» أولاً لأنه أوان كـ «الآن» وأنشدوا[1]:

٢١٨ـالعاطِفُونَـةَ حينَ مـا مِنْ عاطِفٍ   وَالمُسْبِغُـونَ يَـداً إذا مـا أَنْعَمُـوا

وكذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿ ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾[2] وشبهه في الأبيات المتقدِّمة الذكر في الباب.

والصحيح عندي أنَّ التاء زائدة على «لا» وعلى «العاطفون» لما ذكر في أول هذا الباب وفي أثنائه، ولأنه لم توجد «تحين» في غير هذين الموضعيْن، ووجدتْ «لات» مع غير الحين[3]، وإجراء هاء الوقف مُجرى هاء التأنيث، كما ذكر داخل الباب. فاعلمه[4].

---

(١) تقدم برقم ٢٠٤.   (٢) سورة ص ٣.

(٣) في الأصل: «للحين» وهو تحريف.

(٤) قال صاحب الجنى الداني ١٩: «وأقسام التاء ثلاثة: تاء القسم وتاء التأنيث وتاء الخطاب، وما سوى هذه الأقسام فليس من حروفِ المعاني».

باب الثـــاء

اعلم أن الثاء لم تجيء مفردةً في كلام العرب، وإنما جاءت مركبَّةً مع الميم المشددّة خاصة: [ثم][1]. ولها في الكلام موضعان:

الموضع الأول: أن تكون حرف عطفٍ مفرداً على مفرد وجملة على جملة. فإذا عطفَتْ مفرداً على مفرد من الأسماء والأفعال شرَّكتْ بين الأول والثاني في اللفظ الذي هو الاسمية أو الفعلية، والرفع أو النصب أو الخفض أو الجزم، والمعنى[2] الذي هو إثبات الفعل لهما أو نفيه عنهما، نحو قولك: قام زيد ثم عمرو، ورأيت زيداً ثم عمراً، ومررت بزيد ثم عمرو، وزيد يقوم ثم يقعد، ولن يقوم ثم يقعدَ، ولم يقم ثم يقعدْ.

والمشرِّكةُ بين الجملتين يكون تشريكهما في الخبر أو العطف أو فيهما[3] مِنْ غير مراعاة لاسمية على فعلية أو بالعكس، فتقول: قم ثم اقعد، وما قام زيد ثم عمرو، ويجوز: قام زيد ثم عمرو منطلق، وقام عمرو ثم ضرب زيداً، كلٌّ ذلك جائزٌ. وكذلك يجوز اجتماع النفي والإثبات فيهما كقوله عزّ وجلّ: ﴿ إنَّ الذينَ فَتَنُوا المؤمنينَ والمؤمناتِ ثمَّ لم يتوبوا ﴾[4].

(١) انظر في «ثم»: شرح المفصل ٩٤/٨، الجنى ١٧٢، المغني ١٢٤.

(٢) قوله: «والمعنى» اسم معطوف على «اللفظ».

(٣) في الأصل: «بينهما» وهو تحريف.

(٤) البروج ١٠.

واختلف الكوفيون والبصريون من النحويين: هل تعطي رتبة أو لا تعطي، فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب، واحتجوا بقول الشاعر[1]: / ٨٢

٢١٩ـإنَّ مَـنْ سَـادَ ثَمَّ سَـادَ أَبُـوهُ   ثُمَّ قَـدْ سَـادَ قَبْـلَ ذلـكَ جَـدُّهْ

والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلا مُرَتَّبةً، وما احتجَّ به الكوفيون لا حُجَّة فيه لوجهين:

أحدهما: أنه قد يحتمل أن يسود الوالدان بسيادة الولد، والجدُّ بسيادة الوالد، وهذا موجود حسًّاً، فلا يلزمُ أن تكون سيادة أحدهم قبل الآخر.

والثاني: أن تكون سيادةُ الجدِّ قبل الوالد[2]، والوالد قبل الولد، ولا يعلمُ المتكلمُ بالإخبار السيادةَ، فيخبرُ على نحو ما عَلِمَ لا على الأصل. وما احتُمِل لا حُجَّةَ فيه.

الموضع الثاني: إما أن تكون حرف ابتداء على الاصطلاح، أي يكون بعدها المبتدأ والخبر، وإما ابتداء كلامٍ، فالأول نحو أن تقول: «أقولُ لك اضرِبْ زيداً ثم أنت تتركُ الضربَ». ومنه قوله تعالى: ﴿ قلْ اللهُ يُنَجِّيكمْ منها ومِنْ كلِّ كربٍ ثم أنتم تُشْرِكون ﴾[3]، وإما ابتداء كلام[4]، كقولك: هذا زيد قد خرج ثم إنك تجلِسُ. قال الله عزّ وجلّ: ﴿ فتباركَ اللهُ أحسنُ

---

(١) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه ٤٩٣، ورواية الديوان:

قُـلْ لِـمَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوهُ   قَـبْـلَهُ ثُـمَّ قَـبْـلَ ذلـكَ جَـدُّهْ

والبيت في الأصل أصابه زيادة وتحريف فقد روي هكذا:

ثُـمَّ إنَّ مَـنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُـوهُ   ثُـمَّ سَـادَ بَـعْـدَ ذَلـكَ جَـدُّهْ

وهو في المغني ١٢٥، والأشموني ٤١٨، والهمع ١٣١/٢، والخزانة ٤١١/٤.

(٢) في الأصل: «الولد» وهو تحريف.

(٣) الأنعام ٦٤.

(٤) نقل صاحب الجنى هذا الموضع عن المؤلف ١٧٣، وورد في نقله «وابتداء الكلام».

الخالقين ﴾[1]، ثم قال: ﴿ثم إنَّكم بعد ذلك لَميِّتون، ثم إنكم يومَ القيامة تُبْعثون﴾[2]، وقد يرجع هذا إلى عطف، الجمل، إذا كان الجملتان في كلام واحد، وذلك بحسب إرادة المتكلم، والأظهر في الجمل الانفصال[3] في المراد إلا حيث يدلُّ الدليل على أن مقصود الكلام واحد. فاعلم ذلك والله الموفق بِمنّه.

(١) المؤمنون ١٤.
(٢) المؤمنون ١٥، ١٦.
(٣) عبارة الأصل: «والأظهر في انفصال الجمل الانفصال» والتصويب من نقل صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٣.

باب الجـــيم

اعلم أنَّ الجيم لم تجيء في كلام العرب مفردة، وإنما جاءت مركبة مع لامين لا غير «جَللْ» ومع الياء والراء عند بعضهم.

باب جَلَــلْ[1]

اعلم أنَّ جَلَلْ [ليس][2] لها في كلام العرب إلَّا معنى الجواب خاصة، يقول القائل: هل قام زيد؟ فتقول في الجواب: جَللْ، ومعناها نعم[3]. حكى ذلك الزجاج في كتاب «الشجرة» فعلى هذا لا تعمل شيئاً، إنما هي نائبة منابَ الجمل الواقعة جواباً. وهي بعدُ في كلامهم قليلة الاستعمال.

باب جَيْــرِ[4]

اعلم أنَّ «جَيْر» جعلها أبو موسى الجزولي من المتأخرين حرفاً، وجعلها في باب الحروف الواقعةِ جواباً في كراسةٍ وجعلها بمعنى نعم[5]. وذكر غيره أنَّها

---

(١) انظر في جلل: الجنى ١٧٤، المغني ١٢٨.

(٢) سقطت «ليس» من الأصل، وثبتت في نقل صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٤.

(٣) كرر الناسخ كتابة السطر كله. وانظر: المغني ١٢٨.

(٤) انظر في «جير»: الجنى ١٧٤، المغني ١٢٨، الهمع ٢/٧٢.

(٥) وهو مذهب ابن مالك، انظر دليله في: الجنى ١٧٤.

بمعنى «حقاً» مِنْ غير تَعَرُّضٍ لاسميتها ولا حرفيتها. وليست عندي جواباً، وإنَّما هي اسمٌ بمعنى «حقاً»، مُضَمَّنَةٌ معنى القسم، إذ هي عوض منه وفيها معنى التوكيد، فتقول: جَيْرِ لأفعَلَنَّ/ كما تقول: حقاً لأفعلنَّ، فهي كـ «عَوْضُ» في ٨٣
قولهم: «عوضُ لأَضْرِبنَّك» وهي[1] من أسماء الدهر نُزِّلَتْ منزلة المقسم به فَبُنِيتْ على حركةٍ لالتقاء الساكنين: الراء والياء، وكانت الحركة كسرةً على أصل التقاء الساكنين.

والدليلُ على أنَّها اسمٌ شيئان:

أحدهما: أنَّ معناها «حقاً»، وما حَلَّ من الألفاظ المُشْكِلَةِ في الحرفية والاسمية مَحلَّ الاسم حُكِمَ عليه بالاسمية، إلَّا إنْ قام دليلٌ على حرفيته ككاف التشبيه التي معناها «مثل» [نحو] قول الشاعر[2]:

٢٢٠ـ لَمْ يَفْعَلُوا فِعْلَ آلِ حَنْظَلَةٍ ... إِنَّهُمُ جَيْرِ بِئْسَ ما ائْتَمَرُوا

والثاني: أنَّها قد نُوِّنَتْ في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية، قال الشاعر[3]:

٢٢١ـ وَقَائِلَةٍ: أَسِيْتَ فَقُلْتُ: جَيْرٍ ... أَسِيٌّ إِنَّني مِنْ ذاكَ إِنَّهْ

فهذا التنوينُ وإنْ كان تنوينَ ضرورة لا يكونُ إلَّا في الأسماء التي أصلُها التمكُّنُ كتنوين المنادى العلم في قول الشاعر[4]:

---

(١) أي: جير.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٣٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٢.

(٤) نسب في الدرر ١/١٤٩ إلى مهلهل بن ربيعة وصدره:

ضَرَبَتْ صَدرَها إليَّ وَقَالَتْ

وهو في المنصف ١/٢١٨، وأمالي الشجري ٢/٩، واللسان (وقى)، والأشموني ٤٤٨، والخزانة ٢/١٦٥. والأواقي: ج واقية كل ما وقيت به شيئاً.

٢٢٢ـ.................. يـا عَـدِيّـاً لَقَـدْ وَقَتْـكَ الأَواقي

وقول الآخر(١):

٢٢٣ـسَـلامُ اللهِ يـا مَـطَرٌ عَـلَيْهـا ....

وكتنوين ما لا ينصرف منها، نحو قول الشاعر(٢):

٢٢٤ـ قَـواطِنـاً مَكَّـةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

ولا يكون تنوين الضرورة في فعلٍ ولا حرفٍ ولا في متوغِّلٍ في البناء كالضمير، إلَّا في القوافي للترنم، وليس من باب الضرورة، فصحَّ بهذا أنَّ «جَيْرِ» اسمٌ متمكنٌ في الأصل، إلَّا أنه قلّ استعماله إلَّا في القسم كما ذكر، فلا مدخل له في الحروف، وإنَّما ذكرته لاستشكاله ولعدم تبيُّن النحويين له، فاعرفه. والله الموفق.

* * *

---

(١) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٨٩، والكتاب ١/٣١٣ وعجزه:

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وهو في مجالس ثعلب ٧٤، وأمالي الزجاجي ٨١، وأمالي الشجري ١/٤٣١، والأزهية ١٧٣، والإنصاف ٣١١، والشذور ١١٣، والتصريح ٢/١٧١، وابن عقيل ٤/١٠، وشواهد المغني ٢٦٠، والعيني ١/١٠٨، والخزانة ١/٢٩٤.

(٢) البيت للعجاج: وهو في ديوانه ٩، وروايته: «أوالفا» وقبله:

والقاطناتِ آلْبَيْتِ غَيْرِ الرُّيَّمِ

وهو في الكتاب ١/٨، والخصائص ٣/١٣٥، وأمالي القالي ٢/١٩٥، والإنصاف ٥١٩، واللسان (حمم)، وابن عقيل ٣/٨٥، والأشموني ٣٤٣.

باب الحـــاء

اعلم أن الحاء لم تجيء في كلام العرب مفردةً، وإنَّما أتتْ مركبةً مع الألف والشين والألف: حاشا، ومع التاء مشدَّدة والألف: حتى.

باب حاشـــا[1]

اعلم أن حاشى تكون فعلاً، ومضارعُها «أُحاشي»، وليست غرضنا، وتكون حرفاً خافضاً[2]، والغالب عليها الحرفية، ولذلك جعلها سيبويه تخفض أبداً، وجعلها بعض المتقدمين فعلاً قياساً على قول العرب:

«اللهمّ اغفر لي ولكل مَنْ سَمِعَ، حاشى الشيطان وأبا الأصبغ»[3]. ولا يُعوَّل على ذلك لقلَّته، وإنَّما يُعَوَّلُ على فعليتها إذا [كان] مضارعُها «أحاشي» بمعنى أستثني، وأقول: حاشَ لله.

فإذا كانت خافضة كانت حرفاً على كل حال وهو المستعمل فيها كثيراً، ومعناها الاستثناء كـ «إلاّ»، وهي وما بعدها في موضع معمول كسائر حروفِ الجر كما تقدَّم في الباء، فإذا كان الفعل لا يتعدَّى صار يَتعدَّى بها/ فتقول: قام ٨٤

(١) انظر في حاشا: الكتاب ١/٣٧٧، ابن يعيش ٢/٨٤، ٨/٤٧، الجنى ٢٢٥، المغني ١٢٩.
(٢) نسب صاحب الإنصاف كونها فعلاً ماضياً إلى الكوفيين، وكونها حرفاً جاراً إلى البصريين، انظر الإنصاف ١/٢٧٨.
(٣) انظر: ابن يعيش ٢/٨٥، وفيه: «ابن الأصبغ».

القوم حاشا زيدٍ، فيتعدَّى «قام» إلى «زيد» بواسطة «حاشا»، كما يتعدَّى بواسطة الباء إلى «زيد»، إذا قلْتَ: «قمْتُ بزيد».

وفيها لغتان: إثبات الألف قبل الشين وحذفُها. وإثباتُها[1] الكثير ومن حَذْفِها قولُ الشاعر[2]:

٢٢٥ـ حَشَا رَهْطِ النَّبيِّ فإنَّ مِنهُمْ بُحوراً لا تُكَدِّرُها الدِّلاءُ

وقد يجوزُ حذفُ ألفِها الآخرة اختصاراً كقوله تعالى: ﴿ حاش لِلهِ ما هذا بشراً ﴾[3] و﴿ حاش لله ما علمْنا عليه من سوء ﴾[4] وذلك[5] لكثرة الاستعمال. ويظهر من مذهب الزجاج أنَّها اسمٌ مضافٌ تارة إلى ما بعده وتارة تظهر اللامُ قبل المضاف إليه، يقال: حاشى الله[6]، وحاش لله، كما يقال: معاذ الله ومعاذ لله. وحُكي عن الفراء أنه فعلٌ لا فاعلَ له[7]. وحُكي عن بعض الكوفيين أنَّها فعل في الأصل وحَكى أنها كـ «نُعْم» في قول الشاعر[8]:

٢٢٦ـ فَقَد بُدِّلْتُ ذاكَ بِنُعْمِ بالِ ....

هذا قولُ بعضِهم. والصحيح أنَّ «حاش» في الآيتين فعلٌ حُذِفَ آخره لكثرة الاستعمال، وفاعلُه مضمر يعودُ على يوسفَ عليه السلام، ومفعولُه محذوفٌ اختصاراً كأنه قال: حاشى يوسف الفعلةَ لأجل الله، وهذه التي مضارعُها «يُحاشي» ومعناها المجانبة، وما فسَّره به بعضهم من التفسير وخرجوا به عن الأصول بعيدٌ.

---

(١) في الأصل: «فإثباتها».
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/١٧٢، واللسان (حشا).
(٣) يوسف ٣١.
(٤) يوسف ٥١.
(٥) في الأصل: «ولذلك» وهو تحريف.
(٦) في الأصل: «حاش لله» وهو تحريف.
(٧) انظر: شرح الكافية ١/٢٢٤، والهمع ١/٢٣٢.
(٨) لم أهتد إلى قائله وهو في المقرب ١/٦٥ وعجزه:

وَأيَّامٍ لَياليها قِصارُ

بـــاب حتى[1]

اعلم أنَّ «حتى» معناها الغاية في جميع الكلام، إلاَّ أنَّها تكون تارة حرفاً جاراً للأسماء، وتارة ينتصِبُ بعدها الفعلُ المضارِعُ، وتارة عاطفة تشرِّك بين الأول والثاني في اللفظ والمعنى كـ «ثم» المتقدمة الذكر، وتارة تقع بعدها الجمل الاسمية والفعلية فلا تعمل فيها فترجع إلى باب العطف وإلى باب حروف الابتداء. وإذا حُقِّقتْ هذه المواضع واعتُبرتْ رَجَعَتْ «حتى» فيها إلى ثلاثة أقسامٍ: قسمٌ تكونُ حرفَ ابتداءٍ، وقسمٌ تكونُ حرفَ عطفٍ وقسم تكون حرفَ جر. ولكلِّ قسم من هذه الأقسام حكمٌ لا بدَ من بيانِهِ.

القسم الأول التي هي حرف ابتداء تليها الجملةُ الاسميةُ والفعليةُ من غير عمل، نحو: قام القوم حتى يخرجُ عمرو بالرفع وقام القوم حتى عمرو خارجٌ، قال الله تعالى: ﴿ وزُلْزِلوا حتى يقولُ الرسول ﴾[2] على قراءة من رفع «يقول الرسول»، وقال الشاعر[3]:

٢٢٧ـفَيــا عَجَبــا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني ‌ ‌ ‌ كَـأَنَّ أَبـاهـا نَهْشَـلٌ أَو مُجاشِـعُ

وقال آخر[4]: ٨٥

---

(١) انظر في «حتى»: الكتاب ٤٩/١، ٤١٣ المقتضب ٣٨/٢، الأزهية ٢٢٣، أمالي السهيلي ٤٢، المقرب ١٩٨/١ و ٢٦٨/١، ابن يعيش ١٥/٨ و ٩٤/٨، أسرار العربية ١٠٥، الجنى ٢١٩، المغني ١٣١.

(٢) البقرة ٢١٤. والرفع قراءة نافع، انظر: النشر ٢١٩/٢، القرطبي ٨٤٢.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢١٧/١، والكتاب ٤١٣/١، وابن يعيش ١٨/٨، والمغني ١٣٧، وشواهده ١٢، والخزانة ١٤١/٤.

(٤) البيت لسحيم، وهو في ديوانه ١٦، وتمامه:

إذا شُـقَّ بُـرْدٌ شُـقَّ بـالـبُـرْدِ بُـرْقُـعٌ ‌ ‌ ‌ دَوالَـيْـكَ حَتَّـى كُـلُّنـا غَـيْـرُ لَابِسِ

وهو في الخصائص ٤٥/٣، والكتاب ١٧٥/١، ومجالس ثعلب ١٣٠، وأمالي الزجاجي ١٣١، وابن يعيش ١١٩/١، واللسان (دول)، والأشموني ٣١٣، والعيني ٤٠١/٣، والهمع ١٨٩/١، والمزهر ١٩٥/٢، والخزانة ٩٩/١. وقد كان العرب يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودتهما.

٢٢٨ـ.................. ... حَتَّى كُلُّنا غَيْرُ لَابِسِ

وقال آخر[١]:

٢٢٩ـ.................. وَحَتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسانِ

القسم الثاني التي هي حرف عطف هي التي تُشَرِّك بين المفردَيْن والجملتين في الكلام، كقولك: قام القوم حتى قامَ زيدٌ، وبين الاسمين في اللفظ والمعنى: في اللفظِ من الرفعِ والنصبِ والخفض، وفي المعنى من النفي والإثبات. ويشترط فيها في العطف شرطان: أحدهما: أن يكون الثاني جزءاً من الأول أو مناسباً له كقولك: قام القوم حتى زيدٌ، أو أكلْتُ السمكة حتى رأسَها، وأسرع القوم حتى حميرُهم. [والشرط] الثاني أن يكون [الثاني] عظيماً إن كان الأول حقيراً، أو حقيراً إن كان الأول عظيماً، أو قوياً إن كان الأول ضعيفاً، أو ضعيفاً إن كان الأول قوياً، لأنَّ معناها الغاية نحو قولك: مات الناس حتى الأنبياءُ، ونهض الحاجُّ حتى المشاةُ، وكَلَّ الناس حتى الركائبُ[٢]، وضَعُفَ الناس حتى السلطانُ. وما بعدها في هذا القسم داخلٌ فيما قبلها، قال الشاعر[٣]:

٢٣٠ـأَلْقى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَه وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقاها

على روايةِ مَنْ نصب «النعل».

القسم الثالث التي تكون خافضةً، تنقسِمُ فيه قسمين: قسمٌ تدخُلُ على الأعيانِ، وقسمٌ تدخُل على المصادر.

فالتي تدخل على الأعيان تدخُل عليها على معنى «إلى» فهي لانتهاء الغايةِ

(١) تقدم برقم ٦٠.
(٢)الركوب من الدواب هي المخصصة للركوب.
(٣)البيت لمروان بن سعيد كما في الكتاب ١/ ٥٠ (نسبةُ الكتاب ابن مروان والتصويب من البغية ٢/ ٢٨٤) وهو في ابن يعيش ١٩/٨، وأسرار العربية ٢٦٩، والمغني ١٣٢، والأشموني ٤١٩، والعيني ١٣٤/٤، والهمع ١٣٦/٢، وشواهد المغني ٣٧٠.

مثلَها، تخالِفُها في أنّ ما بعدَها لا يكونُ إلاَّ داخلاً فيما قبلها اتفاقاً، إنْ كانَ الفعلُ متوجهاً عليه نحو: قامَ القومُ حتى زيدٍ، وأَكلْتُ السمكةَ حتى رأسِها. فإنْ لم يتوجَّهْ الفعلُ عليه فلا يدخُل فيه، نحو: سِرْتُ حتى الليلِ.

والتي تدخُل على المصادرِ لا يدخُل ما بعدها فيما قبلها نحو: سِرْتُ حتى غروبِ الشمسِ، وقوله تعالى: ﴿سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجرِ﴾[1]، وفي هذا القسم يجوز أنْ تدخُل على الفعل المضارع فتنْصِبه.

واختُلِف في نصبه بِمَ[2] هو[3]؟ فقيل: بها بنفسِها، وقيل: بإضمار «أنْ»، فمَنْ قال إنها تنصِبُه بنفسهـا فلأنَّه لم يَرَ «أنْ» في موضعٍ من المواضع بعدها تنصِبُ الفعل فجعل الحكم لها، وإنَّما رآها تلي الفعلَ وينتصِبُ بعدها فجعل الحكمَ في النصب لها. ومَنْ قال: إنها تنصِبُ بإضمار «أنْ» راعى شيئين: أحدُهما أنَّ «أنْ» والفعلَ في موضع المصدر فإذا قلت: سار[4] القوم حتى يدخلوا المدينةَ، فالمعنى: حتى دخول[5] المدينة فَردَّها إلى القسم الداخلة على المصادر الخافضة. والثاني: أنَّهم وجدوا «حتى» خافضةً ولا يَخفِضُ إلاَّ ما يختصّ بالاسم/ ٨٦
فلمَّا دخلت على الفعل علموا أنَّه لا بدّ من تقدير «أنْ» لتُصيِّرَه إلى المصدر المخفوض الذي اختصَّت به فخفضَتْهُ، ولا تضطربُ فتكون مختصةً غيرَ مختصةٍ وهذا تناقضٌ، وهذا بيِّنٌ صحيحٌ لا مَدْفَع فيه.

واعلم أنَّ «حتى» إذا دخلَتْ على الفعلِ المضارع لا يلزم النصبُ فيه بل يجوز أن ينتصِبَ تارةً بإضمارِ «أنْ» ويجوز أن يبقى مرتفعاً، والمواضعُ للرفع والنصب تختلف بسبب اختلاف أحوالها، فلا بُدَّ مِنْ ضَبْطٍ لها وحَصْرٍ، حتى يُعلَمَ ما يلزم

---

(١) سورة القدر ٥.

(٢) في الأصل: «بما» وهو تحريف.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن «حتى» تكون حرفَ نصب ينصب الفعل من غير تقدير «أنْ»، وذهب البصريون إلى أن الفعلَ منصوب بتقدير «أنْ». انظر: الإنصاف ٥٩٧.

(٤) في الأصل: «صار» وهو تحريف.

(٥) في الأصل: «دخلوا» وهو تحريف.

فيه النصبُ وما يلزم فيه الرفعُ، وما يجوزان فيه على السواء، والأَوْلَىٰ بأحدهما، إن شاء الله فنقول[1]:

لا يخلو «حتى» وما بعدها من الفعل من أن يقعا خبراً لذي خبرٍ، أو لا يقعا.

فإنْ وقعا نصبْتَ الفعلَ لا غير لأن «حتى» فيه بمعنى «إلى أن» أو «كي» نحو قولِك: «كان سيري حتى أدخلَ المدينة» لأن المعنى: إلى أن أدخل المدينة، أو كي أدخل المدينة[2]. وإن لم يقعا خبراً فلا يخلو أن يكونَ ما قبل «حتى» سبباً لما بعدها أو لا يكون، فإن كان فلا يخلو أن توجبَه أو تنفيه، فإن أوجَبْتَه فلا يخلو أن تكثِّره أو تقلله أو لا تكثرَ ولا تقللَ.

فإن كثَّرْتَهُ كان الرفعُ في الفعل الذي بعدها أقوى من النصب نحو: كثُر ما سِرتُ حتى أدخلُ المدينة.

وإنْ قَلَّلْتَـه كان النصبُ أقوى من الرفع نحو: قَلَّما سِرْتُ حتى أدخلَ المدينة. وإنْ لم تُقَلِّلْ ولم تكثِّرْ، فلا يخلو أن تريد بالفعل بعدَها الماضيَ أو الحالَ أو لا تريدَ.

فإذا أَردْتَ فالرفع نحو: سِرْت حتى أدخلُ المدينة، بمعنى دخلتُها أو أدخلها الآن، ومِنْ كلامهمْ: «مَرِضَ حتى لا يَرْجونه»[3] أي: حتى هو الآن لا يُرْجى.

وإنْ لم تُرِدْ واحداً منهما نَصبْتَ[4]، وكانت بمعنى «إلى أنْ» أو «كي» نحو: «سِرْت حتى أدخلَها غداً»، بمعنى إلى أن أدخلَ أو كي.

---

(١) اعتمد المؤلف في تفصيله التالي على المقرب ١/٢٦٨ وما بعد.

(٢) ضابط النصب عند ابن هشام أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم. انظر: المغني ١٣٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/٤١٤، والمقتضب ٢/٤٠.

(٤) أي: أردت الاستقبال.

فإنْ نفيتَ السببَ قبلها فلا يخلو أن تقدِّرَ أنَّ النفيَ دخل بعد[1] [دخول][2] «حتى» أو لا تُقدِّر، فإنْ قَدَّرْتَ فالأمرُ على ما كان عليه قبله[3] من [جواز][4] النصب على معنى «إلى أن» أو «كي» والرفع على أن تريدَ الحالَ أو الماضيَ كما تقدَّم.

وإنْ قدَّرْتَ أنَّ «حتى» دخلت في الكلام بعدَ [دخول][5] النفي لم يَجُزْ فيما بعدَها إلَّا النصبُ على معنى «إلى أن» أو «كي» [نحو: ما سرت حتى أدخلَ المدينة][6] على التقدير الثاني[7] والرفع على التقدير الأول[8].

وإن لم يكنْ ما قبلَها سبباً لِما بعدَها لم يجزْ في الفعل الواقع بعدها إلا أن يكون منصوباً على معنى «إلى أن»، لأنه لا يصحُّ أن يكونَ إلا مستقبلاً نحو «سِرْتُ حتى يخطبَ الخطيبُ»، المعنى: إلى أن يخطب.

٨٧ فهذا حَصْرُ هذا الموضع، ويرجِع الكلامُ فيه/ إلى أنْ تعلمَ أنه كلُّ موضعٍ صلحت [فيه] بمعنى «إلى أن» أو «كي» انتصبَ ما بعدها وإنّ لم تصلحْ فالرفع، وقد يكونُ الرفع لازماً في بعض المواضع، وقد يكونُ النصبُ لازماً في بعضها، وقد يجوز الأمران على السواء، وقد يغلبُ الرفعُ ويغلب النصب على حسب التفصيل.

واعلم أنَّ «حتى» التي تكون خافضة لا تخفض إلا الظواهر كما ذكر، ولا تخفض المضمر إلا في الضرورة كقوله[9]:

٢٣١ - فَلا والله لا يَلْقَى أُناسٌ فَتىً حَتَّاكَ يابنَ أبي يَزيدِ

---

(١) في الأصل: «قبل» والتصويب من المقرب ١/٢٦٩.
(٢) ما بين معقوفين من المقرب ١/٢٦٩.
(٣) عبارة المقرب: «قبل النفي».
(٤) زيادة في المقرب ١/٢٦٩.
(٥) زيادة في المقرب ١/٢٦٩.
(٦) زيادة في المقرب ١/٢٧٠.
(٧) أي قدرت الاستقبال.
(٨) أي قدرت الماضي أو الحال.
(٩) في الأصل: «لا يلقى لنا من فتى» وهو خطأ من الناسخ توهم ألف «أناس» لاما وسينها «من». والبيت لم أهتد إلى قائله وهو في المقرب ١/٩٤، وابن عقيل ٣/٨، والأشموني ٢٨٦.

باب الخـــاء

اعلم أنَّ الخاء لا تكون في كلام العرب مفردة، وإنما تكونُ مركبةً مع الألف واللام.

باب خَــلا[1]

وهي حرف استثناء تخفض ما بعدها فيه[2]، نحو قولك: «قام القوم خلا زيد». هذا هو الكثير فيها، وحكمها في ذلك حكمُ «حاشا» المتقدمة الذكر.

وقد تكونُ ناصبة لما بعدها فيه، فتكون إذ ذاك فعلاً، وذلك فيه سائغ، مثل حاشا، ويكون إذ ذاك فيها مضمرٌ فاعلٌ، يعلمُ من سياق الكلام، والمنصوب بعدها مفعولٌ بها، [نحو] إذا[3] قلت: قام القوم خلا زيداً[4] والجملة في موضع الحال، كأنك قلت: خالينَ من زيد، وكذلك حُكْمُ «حاشا» في ذلك.

فإذا أدخلت عليها «ما» فقلت: قام القوم ما خلا زيداً[5]، كان النصب

---

(١) انظر في خلا: الكتاب ٣٧٧/١، ابن يعيش ٧٧/٢، ٤٩/٨، الجنى ١٧٥، المغني ١٤٢.

(٢) أي في الاستثناء.

(٣) في الأصل: «فإذا» والفاء مقحمة.

(٤) المثال في الأصل: «قام القوم خلا بعضهم زيدا» وكلمة «بعض» مقحمة.

(٥) قال صاحب الجنى: ١٧٥ «خلا» هنا فعل لأن «ما» المصدرية لا توصل بحرف الجر وإنما توصل بالفعل.

الكثيرَ الشائعَ، وتكون «ما» إذا ذاك مصدرية، كأنك قلت: خلواً من زيد، والمصدر في موضع الحال كما تقدم. وأبو عمر[1] الجرمي يخفض بها، ويجعل «ما» زائدة، دخولها كخروجها. فإنْ كان ذلك قياساً منه فهو فاسدٌ لأن «ما» لا تكون زائدة أول الكلام لأنها ضد الاعتناء الذي قَدَّمْتُ له[2]، وإن كان يحكي ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

(١) في الأصل: «أبو عمرو» وهو تحريف.

(٢) انظر: الورقة ٣٦.

الدال غفـــل

باب الـــذال

اعلم أنَّ الذالَ لم تجيءْ مفردة في كلام العرب. وإنَّما جاءَتْ مركَّبَةً مع الألف.

بـــاب ذا[1]

ولها في الحرفية موضعٌ واحدٌ، وهي مفعولٌ للفعلِ الموَّجه عليها، أو مجرور نحو قولك: ماذا صنعتَ؟ وبماذا جئت؟ ومماذا خِفتَ؟ والتقدير: أي شيء صنعتَ، وبأي شيء جئت، ومن أي شيء خفتَ، فتكون «ذا» مع «ما» كشيء واحد بمعنى: أيُّ شيءٍ.

٨٨ وإنما حكمنا على أن «ذا» حرف لأنها قد توجد «ما» الاستفهامية/ وحدها دونها، ومعناها الاستفهام، وتوجد معها أيضاً وهي معها بذلك المعنى، فحكمنا أنَّها وَصْلة لها.

ويكون جوابها في المنصوب منصوباً وفي المخفوض مخفوضاً، فإذا قيل

(١) انظر في «ذا»: الأزهية ٢١٤، الجنى ٩٤، المغني ٣٣٢.

لك: ماذا صنعت؟ فالجواب: خيراً، أي: صنعت خيراً، وإذا قيل: بماذا جئت؟ فالجواب: بزادي أو راحلتي أو شبه ذلك، وإذا قيل: مماذا خفتَ، فالجواب من كذا وكذا.

وربما وقعَتْ «ما» في موضع خبر «كان» فتكونُ في تقدُّم «كان» عليها خارجةً عن أدوات الاستفهام في كونها[1] يقع ما بعدَها خبراً لها، وجميعُ أدوات الاستفهام لها صدرُ الكلام فتتقدَّم[2] على «كان» فتقول: إذْ ضربت زيداً فكان ماذا، أي: فأيُّ شيء كان؟ فاتصالُ «ذا» بها أخرجَها عن حكم أدوات الاستفهام في ذلك قال الشاعر[3]:

٢٣٢- .... ومَـاتَ عِـشْقـاً فَـكـانَ مـاذا

وأمّا قول الله تعالى: ﴿ويسألونَكَ ماذا ينفقونَ قُلِ العفو﴾[4] فمَنْ قرأه بالنصب فهو من بابنا، و«ذا» مع «ما» حرفٌ، وهي في موضع مفعول «ينفقون» فتوجَّه عليها الفعلُ، ولذلك كان الجوابُ بالنصب لأنَّ التقدير: ينفقون العفو، وحكمُ الجواب أن يكونَ على وَفْق السؤالِ. ومَن قرأ بالرفع في «العفو» فهو على التقدير «هو» وتكون «ما» إذ ذاك في موضع مبتدأ، و«ذا» هنا اسمٌ بمعنى الذي، وبعد «ينفقون» ضميرُ مفعولٍ محذوف تقديره: ينفقونه[5]، وليس هذا من بابنا، لأنَّ «ذا» فيه اسمٌ وعليه قوله[6]:

٢٣٣- ألا تَسْـأَلَانِ المَرْءَ مـاذا يُحـاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضىٰ أَمْ ضَلَالٌ وَباطِلُ

(١) أي: في كون أدواتِ الاستفهام. (٢) في الأصل «فيتقدم» وهو تصحيف.

(٣) البيت لفضل الشاعرة كما في الأغاني ٣١٣/١٩، وصدره:

فَعَاتَبُوه فَزادَ عِشْقاً

وهو في أمالي القالي ٢١/٢.

(٤) البقرة ٢١٩، وقراءة الجمهور بالنصبِ وقرأ أبو عمرو بالرفع. انظر: القرطبي ٨٦٩ والنشر ٢١٩/٢. (٥) في الأصل: «ينفقون» وهو تحريف.

(٦) البيت لـ «لبيد» وهو في ديوانه ٢٥٤، والكتاب ٤١٧/٢، ومعاني القران للفراء ٤٣٩/١، ومجالس ثعلب ٤٦٢، وكتاب اللامات ٥٠، والأزهية ٢١٦، وأمالي ابن الشجري ١٧١/٢، والمخصص ١٠٣/١٤، وابن يعيش ١٤٩/٣، واللسان (حول)، والأشموني ٧٣، والعيني ٤٤٠/١. والنحب هنا: النذر.

باب الـراء

اعلم أنَّ الراءَ لم تجيءْ مفردةً في كلام العرب إلَّا في صيغة الكلمة شاذاً للمبالغة، قالوا: سَبِطَ الشعر وسِبَطْر[1]، ولا يقاسُ على ذلك.

[باب] رُبَّ[2]

وهي حرف[3] يكون لتقليل الشيء في نفسِه ويكون لتقليل النظير[4]، فالتي لتقليل الشيء في نفسِه [نحو] قول الشاعر[5]:

٢٣٤ـألَا رَبَّ مَـوْلـودٍ وَلَيْسَ لَـهُ أَبٌ وَذي وَلَـدٍ لَمْ يَـلْدَهُ أَبَـوانِ
وَذي شَامَةٍ سَوْداءَ في حُرِّ وَجْهِهِ مُجَـلَّلَةٍ لا تَـنْـقَـضـي لِأَوانِ

فالمولودُ الذي ليس له أبٌ عيسى عليه السلام، وذو الولدِ الذي لم يَلْدَه أبوان هو آدمُ عليه السلام، وذو الشامة السوداءِ في حُرِّ وجهه هو البدرُ، وشامة الأرنب في وسطه، وتسمَّى[6]/ الكُلْفَةَ والكَلَف، ولذلك قال المعري[7]: ٨٩

(١) سبط الشعر: طال واسترسل.
(٢) انظر في رب: مسألة رب لابن السيد، الأزهية ٢٦٨، أمالي الشجري ٢/٣٠٠، أسرار العربية ١٠٤، المقرب ١/٩٩، ابن يعيش ٨/٢٦، الجنى ١٧٦، المغني ١٤٣، الهمع ٢/٢٥.
(٣) يرى البصريون أنها حرف؛ ويرى الكوفيون أنها اسم. انظر: الإنصاف ٨٣٢.
(٤) اختلف النحويون في معناها بين التقليل والتكثير، ومذهب المؤلف هو مذهب الجمهور. انظر مسألة رب ٤، ٩، الجنى ١٧٧.
(٥) نُسب في الكتاب ١/٣٤١ إلى رجل من أزد السراة. وهو في الخصائص ٢/٣٣٣، والمقرب ١/١٩٩، وابن يعيش ٩/١٢٦، والمغني ١٤٤، والأشموني ٢٦٨، وشواهد المغني ٣٩٨، والخزانة ٢/٣٨١.
(٦) في الأصل: «ويسمى» وهو تصحيف.
(٧) البيت في شروح سقط الزند ٣/٩٦٧ وفيه «اللدم» عوضاً من «اللطم».

٢٣٥ـومَا كُلْفَةُ ٱلْبَـدْرِ المُنـير قَـديمَـةً   وَلَكنَّهـا في وَجْهِـهِ أثَـرُ اللَّطْمِ

فهذه الثلاثةُ ليس لها نظير في الوجود.

وأمَّا التي لتقليل النظير فهي الكثيرة الاستعمال، ومنها قول الشاعر(١):

٢٣٦ـفَإِنْ أُمْسِ مَكْروباً فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ   مُنَعَّمَـةٍ أَعْمَلْتُـهـا بِكِـرانِ

والمعنى أنَّ كثيراً من هذه القينات كان لي، وقلَّ مثلُها لغيري. فإطلاقُ النحويين على «رُبَّ» أنها تقليل إنَّما يَعنُون النظير الذي هو الغالب فيها.

ثم اعلمْ أنَّ لها أحكاماً تختصُّ بها(٢):

منها: أنَّها إذا دخلت على ظاهرٍ فلا يكون بعدها إلَّا نكرةً أبداً، نحو: «رُبَّ رجلٍ لقيت» لأن التقليل والتكثير لا يكونانِ إلَّا في النكرات، ولذلك يُحكم على ما بعدَ «كم» بالتنكير، فإنْ جاء بعدها ما يُوهِمُ التعريفَ فليس معرفةً، كقوله(٣):

٢٣٧ـيا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساءِ غَريـرةٍ   بَيْضَـاءَ قَـدْ مَتَّعْتُهـا بِـطَلاقِ

وقول الآخر في «كم»(٤).

٢٣٨ـ.   وَكَمْ مِثِلِهـا فارَقْتُهـا وَهْيَ تَصْفِرُ

فإنَّ «مثل» في الموضعين نكرةٌ، وإن كان مضافاً إلى المعرفة، لأنه لم يتعرَّف

(١) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٨٦، ومسألة رب ١٩. والقينة: الجارية المغنية، والكران: العود الذي يضرب به.

(٢) انظر في هذه الأحكام: الهروي في الأزهية ٢٦٨، وأمالي الشجري ٢/٣٠٠.

(٣) البيت لأبي محجن الثقفي كما في الكتاب ١/٢١٢، وليس في ديوانه، وهو في ابن يعيش ٢/١٢٦. والغريرة: الشابة الحديثة. متعتها بطلاق: أي عند الطلاق، والمتعة: ما وُصلت المرأة به بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو دراهم.

(٤) البيت لتأبط شراً كما في الحماسة ١/١٨، وصدره:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَلَمْ أَكُ آئِباً

وهو في الإنصاف ٥٥٤، وابن يعيش ٧/١٣، وابن عقيل ١/١٨٨، والأشموني ١٢٨، والخزانة ٣/٥٤٠. وأبت: رجعت، وفَهْم: اسم قبيلة. والضمير في «مثلها» يعود إلى هذيل. وفي «تصفر» كناية عن تأسفه على خلاصه منها.

بما يضاف إليه من المعارف في الغالب، لأنه وأمثالَه من «شبه» و«نحو» ونحوهما يعطي العموم فهو في معنى النكرة.

فإنْ دخلَتْ «رب» على مضمرٍ فلا يكون إلا مفسراً بنكرةٍ منصوبةٍ نحو «رُبَّه رجلاً» وهذا الضمير نكرةٌ أبداً بدليل تفسيره بالنكرة، ولا التفاتَ فيه لكونه مضمراً، إذ من المضمرات ما يعود على نكرةٍ، ومنها ما يعود على معرفة، إلَّا أنَّ ما عاد على نكرةٍ نحو: «رأيت رجلاً فكلَّمْتُه» فتعريفُه إنَّما هو بالعوْدة خاصة لا بالعِلْم، فمَنْ أطلق عليه معرفةً فهذا المعنى أطلق فاعرفه.

ولا يُثنَّى هذا الضمير ولا يؤنَّث، بل يبنى على صورة المذكر المفرد، وما كان من تذكير أو تأنيث أو تثنية أو جمع ففي التفسير بعده. وحكى الفراء التأنيث والجمعَ والتثنيةَ فيه، وذلك قياسٌ على باب «نِعْم»، وهو شاذ فيه. وكذلك الحكم فيما عُطِفَ من الأسماءِ المضافة إلى ضمير النكرة الداخلة عليه «ربّ» في التنكير، نحو: «ربَّ رجلٍ وأخيه لقيتهما»، ومن كلامهم: «رب شاةٍ وسخلتِها بدرهم»(١).

ومنها: أن لها أبداً صدرَ الكلام، نحو: رُبَّ رجلٍ لقيته، وإنما ذلك لأنها نقيضة «كم» الخبرية في التكثير(٢). وإنما لزمت «كم» الخبرية الصدرَ لأنها تشبه الاستفهاميةَ في اللفظ، فتقول: كم رجلٍ ضربت، كما تقول في الاستفهامية: كم رجلاً ضربت، ولمَّا ناقضتْ «كم» الخبرية «ربَّ» فبُنِيتْ لأنها للتقليل وهي
٩٠ للتكثير/ جُعِلت «ربَّ» مثلها في لزوم الصدر(٣)، والعرب تحمل الشيء على النقيض كما تحمله على النظير، كحمْلهم «لا» النافية للجنس في نصْب ما بعدها على «إنَّ» التي للتوكيد في نصب ما بعدها وهي نقيضتُها كما ترىٰ، فهذا في النقيض. وفي النظير حَمْلُهم «كم» الخبرية على الاستفهامية في لزوم الصدر، و«عن» الاسمية(٤) على «عن» الحرفية في لزوم البناء. وهذا باب ذكره ابن

(١) انظر: الكتاب ١/٣٥٦، والمقتضب ٤/١٦٤.
(٢) في الأصل: «التنكير» وهو تحريف.
(٣) قوله: «الصدر» غير واضح في الأصل. (٤) في الأصل: «الاستفهامية» وهو سهو.

جني في كتاب «الخصائص»، فأغنى عن تطويل الكلام فيه[1].

ومنها: أنه يجوز حذفها لدلالة معمولها[2] اللازم للخفض والتنكير عليها كقوله[3]:

٢٣٩ـرَسْـمِ دارٍ وقَـفْـتُ في طَـلَلِهْ   كِـدْتُ أَقْضي الحَيـاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وأمَّا ما ذكره بعضهم من أنَّها إذا حُذِفتْ عُوِّض منها الواو والفاء على ما يذكر في بابها فليس كذلك، وإنما الواو والفاء قبلها حرفا ابتداء[4] بدليل حذفها دونهما، وبدليل دخول «بل» على معمولها كقولها[5]:

٢٤٠ـ   بَـلْ جَـوْزِ تَيْهـاءَ كَـظَهْـرِ الحَجَفَتْ

وقد تقدم ذكر هذا في باب «بل».

ومنها: أنَّ تاء التأنيث تدخل عليها مفتوحةً كـ «لات» فتقول: رُبَّتما يقوم زيدٌ، قال الشاعر[6]:

٢٤١ـ[أَقُـرَّةُ]   رُبَّـتَـما   لَـيْـلَةٍ   غَبَقْتُـكَ فيهـا صَـرِيـحَ اللَّبَنْ

ومنها: أنَّ فيها لغاتٍ[7]: ضمُّ الراء وتشديد الباء فتقول: «رُبَّ» وهو الكثير فيها، و«رَبَّ» بفتح الراء وتشديد الباء، و«رُبَ» بضم[8] الراء وتخفيف الباء ـ وقرِيء قوله تعالى: ﴿ ربَما يودُّ الذين كفروا ﴾[9] بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ـ و«رَبَ» بفتح الراء وتخفيف الباء، وعليها قول الشاعر[10]:

---

(١) انظر: الخصائص: ٢/٢٠١، ٣١١، ٣٨٩.

(٢) قوله: «معمولها» غير واضح في الأصل. (٣) تقدم برقم ١٩٥.

(٤) يعني بقوله: «حرف ابتداء» حرف استئناف.

(٥) تقدم برقم ١٩٢.

(٦) البيت لحنظلة الجرمي، وهو في أمالي القالي ٢/٣٠٦. وقرة اسم ابنه. وفي الأصل «تحفتك» عوضاً عن «غبقتك» وهو تحريف.

(٧) في «رب» ست عشرة لغة أحصاها ابن هشام في المغني ١٤٧.

(٨) في الأصل بفتح.

(٩) الحجر ٢، وقرأ نافع وعاصم بالتخيف، والباقون بالتشديد. انظر: النشر ٢/٢٨٩، والقرطبي ٣٦١٨. (١٠) تقدم برقم ٦٧.

٢٤٢ـأَزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنَّه رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

و«رُبُ» بضم الراء والباء وتخفيفها، و«رُبْ» بضم الراء وإسكان الباء.

ومنها: أن الفعل الذي بعد معمولها إذا كان مضارعاً فهو [في] معنى الماضي، نحو: «رب رجلٍ يقوم» بمعنى قام.

ومنها: أنه يجوز أنْ يحذفَ هذا الفعل بعدها لدَلالةِ السياق عليه، لأنَّها جوابٌ لكلامٍ قبلها أو في تقديره، فتقول: «ربَّ رجلٍ» تريد: قام، إذا دلَّ الدليلُ.

ومنها: أنَّ الأكثرَ في معمولها أن يكون موصوفاً عوضاً من الفعل الذي يحذفُ، نحو: «ربَّ رجل صالحٍ» والمعنى: قام، إذا دَلَّ عليه الدليلُ، ومنه قول الشاعر(١):

٢٤٣ـألَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صالِحٍ ....

المعنى: شهدتُه أو حضرتُه أو نحوهما.

ومنها: أنها تدخُلُ عليها «ما» على ثلاثةِ أوجهٍ:

إمَّا أن تكفَّها عن العمل في النكرة فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، والمبتدأُ معرفةٌ وهو قليلٌ كقول الشاعر(٢):

٢٤٤ـرُبَّما الطَّاعِنُ المؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَناجَيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ

---

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في الديوان ١٠، وعجزه:

وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بدارَةِ جُلْجُلِ

وهو في مسألة رب ١٥، وشرح القصائد ٣٢.

(٢) البيت لأبي دؤاد، كما في الأزهية ٩٣، وفيه «الجامل» عوضاً من «الطاعن» وهو في أمالي الشجري ٢/٢٤٣، وابن يعيش ٨/٢٩، والمغني ١٤٦، والأشموني ٢٩٨ وابن عقيل ٣/٣، وشواهد المغني ٤٠٥، والخزانة ٤/١٨٨. والجامل: جماعة الإبل، وفي الأصل «المهارى» وهو تحريف. والعُنجوج: الطويل العنق من الخيل.

وإمّا أن توطِّئَها للدخول/ على الفعل، فتقول: ربما يقوم زيدٌ. ويكونُ 91
الفعلُ المضارعُ إذ ذاك في معنى[1] الماضي، والمعنى ربما قام. فأما قوله تعالى: ﴿ رُبَما يودُّ الذين كَفروا لو كانوا مُسْلمين ﴾[2] وذلك يومَ القيامة، فلأنَّ المُحقَّقَ وقوعُه مثل الواقع، ولذلك قال الله تعالى: ﴿ أتى أمرُ اللهِ فلا تستعجِلوه ﴾[3] يعني الساعة.

وأمّا قول الشاعر[4]:

٢٤٥ـفَــإِنْ أَهلِكْ فَــرُبَّ فَتىً سَيَبْكي   عَــلَيَّ مُخَـضَّبٍ رَخْصِ البنَــانِ

فأدخل «رب» على معمول الفعل بعده وهو إضمارُ القول، كأنه قال: أقول فيه: سيبكي. والقول كثيراً ما يُحذف في أثناء الكلام، كقوله تعالى: ﴿ وأمَّا الذين اسودّتْ وجوهُهم [أكفرتم] ﴾[5] أي: فيقالُ لهم: أكفرتم، وهو في القرآن كثير[6].

وإمَّا زائدةٌ دخولُها كخروجها فتبقى داخلةً على النكرة كما كانت، كقول الشاعر[7]:

٢٤٦ـرُبمَّا ضَــرْبَــةٍ بسَيْفٍ صَقيــلٍ   بَــيْنَ بُصْــرَى وَطَعْنَــةٍ نَجْــلاء

وهو قليلٌ.

---

(١) قوله «معنى» غير واضح في الأصل.
(٢) الحجر ٢.
(٣) النحل ١.
(٤) البيت لجَحْدر كما في أمالي القالي ١/٢٧٨، وفيه: «مهذب» عوضاً من «مخضب»، وهو في البحر المحيط ٥/٤٤٤، والمغني ١٤٦، وشواهده ٤٠٧.
(٥) آل عمران ١٠٦.
(٦) انظر أمثلة على ذلك في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/١٤ وما بعد.
(٧) البيت لعدي بن رعلاء كما في الأصمعيات ١٥٢، وهو في الأزهية ٨٠، وأمالي الشجري ٢/٢٤٤، وحماسة الشجري ١/١٩٤، والمغني ١٤٦، والأشموني ٢٩٩، والعيني ٣/٣٤٣، وشواهد المغني ٤٠٤، والخزانة ٤/١٨٧.

الزاي والطاء والظاء غُفْل

باب الكاف

اعلم أن الكافَ جاءت في كلامِ العرب مفردةً ومركبة.

باب الكاف المفردة[1]

اعلم أنَّ الكافَ المفردةَ لها في الكلام موضعان:

الموضع الأول: أن تكون حرف جر فتخفض ما بعدها أبداً وتنقسِمُ فيه قسمين: قسم تكون جارةً لا يجوز زيادتُها، وقسمٌ تكون جارة زائدة.

القسمُ الجارةُ غير الزائدةِ لا تكون أبداً إلَّا للتشبيه[2]، نحو قولك: زيدٌ كعمرٍو وعبد الله كجعفرٍ. على أن النحْويينَ قد اختلفوا في هذه الكافِ: فذهب بعضُهم إلى أنها حرف حتى يقوم الدليل على أنها اسمٌ. واحتجَّ لذلك بأنها على حرف[3] واحد، وذلك شأنُ الحروف كالباء والفاء والواو والتاء في القسم واللام الجارة وغيرها. وذهب بعضهم إلى أنها اسمٌ حتى يقومَ الدليل على أنها حرف، واحتجَّ لذلك بأنَّها في معنى «مثل» وما معناه اسمٌ فهو اسم، وبأنَّها تكونُ فاعلة في نحو قول الشاعر[4]:

٢٤٧ـأَتَنْتَهـونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوي شَـطَطٍ كالطَّعْنِ [يَذْهَبُ] فيهِ الزَّيْتُ وَالفُتلُ

وقول الآخر[5]:

(١) انظر في الكاف: أمالي السهيلي ٤٠، الجنى ٢٨، المغني ١٩٢، والمخصص ٤٩/١٤.

(٢) أثبت ابن هشام معنى التعليل، انظر: المغني ٩٢.

(٣) قوله «حرف» غير واضح في الأصل.

(٤) «يذهب» مخرومة في الأصل، والبيت للأعشى، وهو في ديوانه ٦٣، والخصائص ٣٦٨/٢، وسر الصناعة ٢٨٣/١، وأمالي الشجري ٢٢٩/٢، وابن يعيش ٤٣/٨، وابن عقيل ١٩/٣، واللسان «دنا»، وشواهد المغني ٩٦٧، والخزانة ١٣٢/٤. يقول: لا ينهى الظالم عن ظلمه إلا الطعن الذي تغيب فيه الفتل.

(٥) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٤٤، والمزهر ٤٨٧/٢، والخزانة ٢٦٤/٤.

٢٤٨ـوَإِنَّـكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْـكَ كَفـاخِـرٍ   ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْـكَ مِثْـلُ مُغَلَّبِ

ومجرورةً في نحو قول الشاعر[١]:

٢٤٩ـوَرُحْنا بكابنِ المَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنـا   تَصَوَّبُ فيهِ العَيْنُ طَوْراً وَتَـرْتَقي

/ وقول الآخر[٢]: ٩٢

٢٥٠ـوَزَعْـتُ بكـالْهِـراوةِ أَعْـوَجِـيٍّ   إذا جَـرَتِ الرِّيـاحُ جَرَى وِثـابـا

لأنَّ الفاعلية لا تكون إلا في الأسماء، ولا تُجَرُّ إلَّا الأسماء.

وذهبَ بعضُهم من المتأخرين إلى التفصيلِ فيها: بأنها إنْ كانت معمولةً فهي اسم، وإنْ كانت زائدةً من القسم الثاني الذي يُذكرُ بعد هذا، كقول الشاعر[٣]:

٢٥١ـ   وَصَـالِـيـاتٍ كَـكَـما يُـؤَثْـفَـيْنْ

ونحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيء﴾[٤]، وكانت في صِلةِ الذي أو أخواتِه من الموصولات ـ ما عدا أيّ ـ فهي[٥] حرفٌ، لأنّ الفاعليةَ والمجرورية لا تكونان إلا في الأسماء ولأنَّ الزيادَة لا تكونُ إلا في الحروفِ، وأنَّ صلةَ الموصول

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٧٦: وأدب الكاتب ٣٩٣، وأمالي الشجري، ٢/٢٢٩، واللسان: (كيف)، والخزانة ٤/٢٦٢. وابن الماء: طائر، وسطنا: بيننا. يقول: رحنا بفرسٍ كأنه ابن الماء في خفته، تعجب به العين.

(٢) نسب في الاقتضاب إلى ابن غادية السلمي، وهو في أدب الكاتب ٣٩٣، وشرحه للجواليقي ٣٥٠، والمقرب ١/١٩٦، واللسان: (ثوب)، ووزعت: كففت في الحرب من يتقدم بفرس مثل الهراوة (العصا) صلابة، وأعوجي: منسوب إلى فحل يدعى أعوج.

(٣) البيت لخطام المجاشعي كما في الكتاب ١/٣٢، وقبله:

غَيْرَ رَمادٍ وَحطامِ كِنْفَيْنْ

وهو في شرح أدب الكاتب الجواليقي ٣٥١، وسر الصناعة ٢٨٢، والخصائص ٢/٣٦٨، ومجالس العلماء ٧٢، وثعلب ٣٩، واللسان: (رنب)، وابن يعيش ٨/٤٢، والمغني ١٩٧، والمزهر ١/٢٢٣ والعيني ٤/٩٥٢، وشواهد الشافية ٥٩، وكنفين: أراد كنيفين، تثنية كنيف وهو الحظيرة، والصاليات: الأثافي وهي الحجارة تحت القدر، وككما يؤثفين: أي مثل ما نصبن أثافي، لم يزلن.

(٤) الشورى ١١.

(٥) قوله: «فهي حرف» جواب: «وإن كانت زائدة».

لو جُعِلتْ فيها الكافُ اسماً لأدَّى إلى حذفِ المبتدأ الذي تكونُ الكافُ مع ما بعدها خبرَه، فيكون التقدير: جاءني الذي هو كزيدٍ، في نحو قولك: جاءني الذي كزيدٍ، وحذفُ المبتدأ لا يجوزُ إلا في صلة «أيّ» كقوله تعالى: ﴿ثم لَننزِعنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمنِ عِتِيًّا﴾(١)، وقول الشاعر(٢):

٢٥٢-إذا مَـا أَتَـيْـتَ بَـنِي مـالِـكٍ   فَـسَلِّمْ عَـلىٰ أَيُّهُـمْ أَفْـضَـلُ

لمعنى مذكور في كتب النحويين، أو في الصلة إذا كان فيها طولٌ كقوله: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً»(٣)، أو في نادرٍ من كلامٍ، كقراءةِ مَنْ قرأ: «ما بعوضةٌ فما فوقَها»(٤) و«تماماً على الذي أحسنُ»(٥) برفع «بعوضة» و«أحسن»، وأمَّا غيرُ ذلك فلا، وإنَّ الكاف في غير الموضعين يُحتمل أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً.

والصحيحُ عندي من هذه الأقوال أن تكون حرفاً إلاَّ إذا قام الدليل القطعي على الاسمية من كونها فاعلةً لا غيرُ، أو مجرورةً لا غيرُ، في مثل الأبيات المذكورة، وفي مثل قول الآخر(٦):

٢٥٣-قَليـلُ غِرارِ النَّـوْمِ حَتَّى تَقَلَّصوا   عَلىٰ كالقَطَا الجُونِيِّ أَفْزَعَهُ الزَّجْرُ

وقول الآخر(٧):

٢٥٤-أَبِيْتُ عَـلىٰ مَيٍّ كَئِيبـاً وَبَعْلُهـا   عَـلىٰ كَالنَّقـا مِنْ عالِـجٍ يَتَبَـطَّحُ

(١) مريم ٦٩.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأنصاف ٧١٥، وابن يعيش ١٤٧/٣، والمغني ٨٢، والأشموني ٧٧، وشواهد المغني ٢٣٦، والخزانة ٥٢٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٧٠/١، والمحتسب ٦٤/١.

(٤) البقرة ٢٦، وهي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة كما في القرطبي ٢٠٨.

(٥) الأنعام ١٥٤، والرفع قراءة الحسن والأعمش، كما في الإتحاف ١٣٢، وقراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨، وانظر مناقشة هاتين القراءتين تفصيلاً في: «سيبويه والقراءات» ٢٦.

(٦) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٢١٢، والمخصص ٤٩/١٤، وسر الصناعة ٢٨٧/١. وتقلصوا: شمروا وأسرعوا، والجوني: نوع من القطا أسود اللون.

(٧) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٨٥، وروايته فيه: =

في هذه الأبيات قد دَلَّ الدليل على اسميتها كما ذُكِر.

وأمَّا ما كان من نحو قولك: «زيدٌ كعمرٍو» فحَمْلُها على الحرفية، وتكون جارَّةً، وهي وما بعدها في موضع خبر المبتدأ محذوفاً، أحلَّا محَلَّه، عاملاً فيهما، كسائر حروف الجر مع ما بعدها بعد المبتدآت، فإذا قلت: زيدٌ من بني تميمٍ والمالُ لك وزيد في الدار، وشبه ذلك، فالخبرُ للمبتدأ مقدَّرٌ من الكون والاستقرار الشاملين جميعَ[1] الأفعالِ، تقديرُه: كائن أو مستقر، وبه يتعلَّق الجار والمجرور وأحلَّا محلَّه، فكذلك في الكاف إذا قلت: «زيد كعمرٍو» فالتقدير: زيد كائن كعمرو.

فإن قيل: فيلزمكَ على هذا في الأبياتِ المتقدمة أن يكون المعمولُ محذوفاً، وتكونُ الكافُ وما بعدها/ حرفَ جر ومجروراً في موضع الصفة للمحذوف[2] ٩٣
الذي هو المعمول في الأصل، كما كان ذلك في خبر المبتدأ، فيكون التقديرُ في البيت الأول: شيء كالطعن[3]، وفي الثاني: أحد كفاخر، وفي الثالث: بفرسٍ كابن الماء، وفي الرابع: بفرس كالهراوة، وفي الخامس: على نوقٍ كالقطا، وفي السادس: على سرير[4] كالنقا، ويكون البابُ للحرفية مطلقاً.

فالجوابُ أنَّه إذا قُدِّر ذلك في الأبيات وما كان نحوها امتنَعَ لوجهين:

أحدهما: أنَّا لو جعلْنا الكافَ حرفاً لاحتجْنا إلى محذوفين: المعمولِ وصفتِه التي يتعلق بها الجارُّ وهو كائن أو مستقر، وذلك إجحافٌ وغير جائزٍ[5].

والثاني: أنه لا يُحذَفُ الموصوفُ وتقام صِفتُه مقامَه إلَّا إذا كان مختصاً معلوماً، وكان اسماً خالصاً، فإنْ جاء الجارُّ والمجرورُ صفةً فشاذٌّ كقوله[6]:

= أبِيتُ عَلىٰ مثـلِ الأَشَـافي وَبَعْـلُهـا ... يَبيْـتُ عَـلى مـثـلِ النَّـقَـا يَتَـبَـطَّحُ
وهو في سر الصناعة ٢٨٧/١، والخزانة ٢٦٢/٤. والنقا: الرمل الأبيض، والعالج: ما تراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض، والأشافي ج إشفَى وهو المخرز.

(١) في الأصل: «بجميع» وهو تحريف. (٢) في الأصل: «المحذوف» وهو تحريف.

(٣) في الأصل: «كالزيت» وهو سهو. (٤) في الأصل: «سبام» وهو تحريف.

(٥) ذلك لأن التقدير في «كابن الماء»: «فرس كائن كابن الماء».

(٦) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ١٢٦، وأدب الكاتب ٥٤، وابن يعيش ١١٧/١٠، =

٢٥٥ـجَـعَـلَتْ لَهـا عُـودَيْـنِ مِـنْ نَـشَـمٍ وَآخَـرَ مِـنْ ثُـمـامَـهْ

أراد: عوداً من نشم، وقوله[1]:

٢٥٦ـفَـرِيقانِ مِنْهُمْ جـازِعٌ بَطْنَ نَخْلَةٍ وَآخَـرُ مِنْهُمْ قاطِـعٌ نَجْـدَ كَبْكَبِ

أراد: فريق منهم، ولا يُعوَّل عليه.

وقد تكون الكاف جارَّةً غيرَ زائدةً، ولا تكون للتشبيه بل بمعنى الباء أو على، كقول العجاج حين قيل له: كيف أصبحْتَ، فقال: كخيرٍ[2]، بمعنى: بخيرٍ أو على خير، فلا يعوَّل على ذلك لشذوذه.

وأمَّا قول العرب: «كن كما أنت»[3] فقال أبو الحسن الأخفش: «معناه كن على فعلٍ هو أنت» وهذا فاسدٌ لتفسيرِ الفعل بالذات، وإنما هو بمعنى: كن الآن على صفةٍ كنتَ عليها قبلُ، فالتقدير: كن مماثلاً الآن كما كنت قبلُ، وحُذِفتْ الصفة، وأُقيم الموصوف مُقامها، فالكاف على بابها من التشبيه، ومنه قوله تعالى: ﴿ كماءٍ أَنْزَلْناه من السماءِ ﴾[4] على القسمين[5] ونحوه.

وكان الأصل في «كن كما أنت»: كن كك، فلمَّا كانت الكاف لا تدخل على المضمر فُصِل بين المضاف والمضاف إليه بـ«ما» فكفَّت الكاف عن العمل، فرَجع الضميرُ المجرور[6] مرفوعاً لانفصاله.

ولك فيه وجهٌ آخر وهو أحسن، وهو أن يكون الأصل: كن كما كنت،

= وشواهد الشافية ٣٦٢. والنشم والثمام: نوعان من الشجر. وقوله «لها» وردت في الأصل «له» ولعله تحريف لأن الشاعر يتحدث عن الحمامة في بيت قبله.

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٤٣، والبحر المحيط ٤٧٣/٨، واللسان: (جزع). والنجد: الطريق في الجبل، وكبكب: اسم جبل.

(٢) انظر: سر الصناعة ٣١٨/١.

(٣) انظر: سر الصناعة ٣١٨/١. وعبارة الأخفش «كن على الفعل الذي هو أنت عليه». وانظر أعاريب «كن كما أنت» في: المغني ١٩٣.

(٤) يونس ٢٤، وأول الآية: «إنَّما مثلُ الحياةِ الدّنيا كماءٍ...».

(٥) كذا في الأصل.

(٦) في الأصل: «المرفوع» وهو سهو.

فَحُذِفتْ «كان» وانفصل الضمير لحذفها، كما قال الشاعر[1]:

٢٥٧ـ . . . .   فَتَتْرُكُنا الأَيّامُ وَهْيَ كَما هِيَا

ويكونُ حذف «كان» وإقامةُ الضميرِ المتصلِ فيصير منفصلاً، كقول الشاعر[2]:

٢٥٨ـأَبا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ   فإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُم الضَّبُعُ

وإنما كان هذا الوجه أحسنَ من الأول، لأنَّ [كان] كثيراً ما تُحْذَف، فاعلم.

* * *

القسم الجارَّةُ/ الزائدة لها ثلاثةُ مواضعَ: ٩٤

الموضع الأول: أن يكون دخولها كخروجها، نحو قوله تعالى: ﴿ ليس كمثلِهِ شيءٌ ﴾[3]، وقول الشاعر[4]:

٢٥٩ـ   فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وقول الآخر[5]:

---

(١) البيت لزهير. وهو في ديوانه ٢٨٨ وصدره.

أَلَا لا أَرىٰ ذا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ

والإمة: الحال الحسنة.

(٢) تقديم برقم ١١٥.

(٣) الشورى ١١. وذهب قوم إلى أن الكافَ ليست بزائدة هنا، ولهم في ذلك أقوال. انظر: الجنى ٣٣.

(٤) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، وقبله:

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبابِيلْ

وهو في الكتاب ٢٠٣/١ منسوباً إلى حُميد الأرقط، وسر الصناعة ٢٩٦/١، واللسان: (عصف) والمغني ١٩٦، والهمع ١٥٠/١، وشواهد المغني ٥٠٣، والدرر ١٣٣/١، وأبابيل: جماعات، والعصف: التبن.

(٥) تقدم برقم ٢٥١.

٢٦٠- وَصـالِـيـاتٍ كَكَـما يُـؤَثْـفَـيْنْ

و[الكافُ] في جميعِ هذه المواضع زائدةٌ لاستغناءِ الكلام عنها للتأكيد، لأنَّ معناها معنى «مثل» وهي لا تتعلَّق بشيءٍ، وإنما خفضَتْ بالتشبيه لغير الزائدة كما ذكِر في الباء في بابها. ولا يجوز أن تُحْمَلَ[1] هنا على أنَّها اسمٌ لفساد المعنى، لأنَّ التقدير يكون: «ليس مثلَ مثلهِ»، فيُثْبَتُ لله تعالى مِثْلٌ، ويُنفَى عنه مِثْلٌ آخر، وهذا ظاهر.

وأما الكاف في «ككما»[2] فيُحتمل أن تكونَ الكافُ الأولى الزائدة، ويُحتمل أن تكون الثانية، والأحسنُ أن تكونَ الأولى[3]، لأن الثانية [هي] العاملةُ التي تلي المعمولَ فقويتْ في الثبوت، ويجوزُ أن تكون الثانية وهو الأظهر كما تقدم، واجتمعت مع حرفٍ آخر مثلها كقوله[4]:

٢٦١- .... وَلاَ لِـلِما بِـنـا أَبَـداً دَواءُ

ويجوز أن تكون اسماً لدخول حرف الجر عليها فتكون مثل «بكابن الماء»[5].

وأمَّا قوله: «مثل كعصفٍ» فهي هاهنا زائدةٌ بين المضاف والمضاف إليه. بمنزلة «ما» و«لا» في نحو قوله[6]:

(١) في الأصل: «يحمل» وهو تصحيف.

(٢) إشارة إلى قوله: «وصالياتٍ ككما يؤثفين».

(٣) على حين قال ابن جني في سر الصناعة ٢٨٣/١، وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية لأنَّ حكم الزائد ألَّا يبتدأ به.

(٤) نسب في الخزانة ٣٠٨/٢ لمسلم بن معبد الوالبي، وصدره:

فَلا واللهِ لا يُلْفى لِما بي

وهو في الخصائص ٢٨٢/٢، وسر الصناعة ٢٨٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٦٨/١، والمقرب ٢٣٨/١ والإنصاف ٥٧١، وابن يعيش ١٧/٧، والأشموني ٤١٠، وشواهد المغني ٥٠٥، والهمع ٧٨/٢.

(٥) إشارة إلى بيت امرىء القيس: ورحنا بكابن الماء...

(٦) البيت للفِنْد الزماني كما في الحماسة ٢٠٨/١، وهو في اللسان: (قضي)، والخزانة ١٧٥/٢، و «ما» زائدة. واليفن: الهرم.

٢٦٢-أيــا طَــعْــنَــةَ مــا شَــيْــخٍ كَــبــيرٍ يَــفَــنٍ بــالي

وقول الآخر[١]:

٢٦٣-وَشِيْمَـةَ لاوانٍ وَلا واهِنِ القُوى ....

وقد خولف في هذه المواضع، والصحيح ما ذكرتُ لك.

ومما اتُّفِقَ على الحرفيةِ فيه قولُ الشاعر[٢]:

٢٦٤-إلاّ كَنـاشِــرَةَ الَّــذي ضَيَّعْتُـمُ كــالغُصْنِ في غُلَوائِــهِ المُتَنَبَّتِ

وقوله[٣]:

٢٦٥-إلاّ كَمُعْــرِضٍ المُحَسَّــرِ بَكْــرَهُ عَمْــداً، يُسَبِّبُـني عَــلى الــظُّلْم

وقوله[٤]:

٢٦٦-إلاّ كَخــارِجَــةَ المُكَلِّفِ نَفْسَــه ....

فـ «إلاّ» في هذه الأبيات بمعنى «لكنْ» لأنه استثناء منقطع والكافُ زائدةٌ دخولها كخروجها.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٦٩، وعجزه:

وَجَدٌّ إذا حانَ المُفيدونَ صاعِدِ

والشيمة: الطبيعة، والواني: الضعيف، والجد: الحظ، والصاعد: النامي. إذا حان المفيدون: إذا لم ينجح المستفيدون.

(٢) البيت لـ عَنْز بن دَجاجة كما في الكتاب ٣٦٨/١، وهو في سر الصناعة ٣٠١/١. وناشرة: اسم رجل، والغلواء: النماء والارتفاع، والمتنبت: المنمى المغذى.

(٣) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه ٢٣٤، والكتاب ٣٦٨/١، والمقتضب: ٤١٧/٤، وسر الصناعة ٣٠١/١. ومعرض: اسم رجل، والمحسر: المتعب، والبكر: الفتي من الإبل وهو لا يحتمل الإتعاب لضعفه، يسببني: يكثر من سَبِّي.

(٤) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٣١ وعجزه:

وَابَنيْ قَبيصَةَ أَنْ أغيبَ ويشْهَدا

وهو في سر الصناعة ٣٠٢/١، وخارجة: اسم رجل، يعني أن خارجة يكلف نفسه أن يحضر حين أغيب.

والكاف في هذين القسمين لا تجر إلاَّ الظاهرَ، ولا تَجُرُّ المضمر إلاَّ في الضرورة كقوله[1]:

٢٦٧ـفَـلا أَرىٰ بَعْـلاً وَلا حَـلائِـلا كَـهُ وَلاَ كَـهُـنَّ إلاَّ حـاظِـلا

الموضع الثاني: قولهم: «له عليَّ كذا وكذا درهماً»[2]، فـ«ذا» في الأصل اسمُ إشارةٍ والكافُ زائدةٌ، إلاَّ أنهما ركِّبتا تركيباً واحداً، وجُعِلتا[3] كنايةً عن العدد، فإذا قال القائل: «كذا دراهمَ»[4] حُمل على ثلاثة لأنه أقلُّ العددِ المضافِ إلى الجمع، ويقع عليه إلى العشرة. وإذا قال: «كذا درهمٍ» حُمل على المئة التي هي أقلُّ العدد المضاف إلى المفرد ويقع على الألف. وإذا قال: «كذا درهماً» حُمل على/ العشرين، لأنها أقلُّ العدد المفسر بواحدٍ منصوبٍ إلى التسعين. وإذا قال: ٩٥ «كذا كذا درهماً» حُمِل على أحدَ عشَر لأنها أقلُّ العدد المركب. وإذا قال: «كذا وكذا درهماً» حُمل على واحدٍ وعشرين لأنه أقل العدد المعطوف إلى التسعة والتسعين. وإذا قال: «كذا كذا درهمٍ» حُمل على ثلاثمئة لأنه أقلُّ العدد المضاف إلى المفرد، وهكذا تُعْتبر هذه الكناياتُ في الإقرار فاعلمه.

وهي كناية مبهمةٌ مركبة في الأصل كـ«حبذا» بمعنى المحبوب، والأصلُ فيه: أحبَّ أو حَبَّ[5] وذا التي للإشارةِ، رُكِّبا وجُعِلا بمنزلة لفظٍ واحدٍ جارٍ على المذكر والمؤنث والمفرد والتثنية والجمع، لا فرق بينهما إلاَّ من جهة الكناية وعدمِها.

ولا تتعلَّق الكافُ بشيءٍ لجعلِها مع ما بعدها كلفظ واحد، وإنَّما حَكَمْنَا

(١) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ١٢٨، والكتاب ٣٩٢/٦، منسوباً إلى العجاج. وابن عقيل ١٠/٣، والهمع ٣٠/٢، والخزانة ٢٧٤/٤، والدرر ٢٧/٢، والبعل: الزوج. والحليلة: الزوجة، والحاظل: المانع من التزويج، يعني أن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر. و «حاظلا» في الأصل: خاضلا: وهو تحريف.

(٢) انظر: سر الصناعة ٣٣٢/١.

(٣) في الأصل: «جعلا» وهو تحريف.

(٤) في الأصل: «درهم» وهو تحريف، وانظر في هذا التفصيل المغني ٢٠٥. وقد نسبه إلى فقهاء الكوفة.

(٥) العبارة في الأصل: «والأصل فيه أحب أو حب وحب وذا» وفيها «وحب» مقحمة. وحبَّ وأحبَّ لغتان، انظر: ابن يعيش ١٣٨/٧.

عليها بالتركيب لوجود[1] كلٍّ واحد منهما على انفرادٍ قبل هذه الكناية فاعلم.

الموضع الثالث: قولهم: «كأيِّنْ من رجل عندك»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿ وكأيِّنْ مِنْ دابةٍ لا تحملُ رِزْقَها ﴾[2]، وقول الشاعر[3]:

٢٦٨ـوَكائِنْ تَرىٰ من صَامتٍ لَكَ مُعْجِبٍ زيـادَتُـهُ أو نَقْصُـهُ في التَّكَلُّم

وقولُ الآخر[4]:

٢٦٩ـ وَكـائِنْ بـالأَبـاطِـحِ مِنْ صَـدِيقٍ يَـراني لَـوْ أُصِبْتُ هـو المُصَـابـا

ومعناها معنى «كم» فهي كنايةٌ عن عددٍ مبهمٍ واقعٍ على جميع المعدودات ومعناها التكثيرُ، فهي كـ«كم» الخبرية في نحو قوله[5]:

٢٧٠ـوَكَمْ دونَ بَيْتِكَ مِنْ صَحْصَحٍ وَكُثْبـانِ رَمْـلٍ وَأَعْـقَـادِهـا

وهي مركبةٌ من كاف التشبيه المذكورة و«أي» الاستفهامية، إلا أنهما جعلا لفظاً واحداً بمنزلة [كم] المذكورة.

وإذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبله صحَّ لنا أنْ ندَّعيَه، وإذا لم يسغْ لنا ذلك لم يصحَّ لنا أن ندَّعيه، ألا ترى بعضهم قال: «مهما» في الشرط مركبةٌ من «مَهْ مَهْ» بمعنى اكفف اكفف، وهذا معنى لا يصح بقاؤه في الشرط، فإذا جعلناها مركبة من «ما ـ ما» وأبدلنا ألفَ «ما» الأولى هاء صحَّ لنا ذلك لأن معنى «ما» الشرطية موجودٌ في التركيب كما كان قبله.

وفي «كأيِّن» لغات: إحداها ما تقدم، والثانية في قوله: «وكائن بالأباطح»، والثالثة «كَأْيِنْ» بهمزة ساكنة بعدها ياء ونون على مثال «نَأْيٍ»،

---

(١) في الأصل: «لوجدنا». (٢) العنكبوت ٦٠.

(٣) البيت لزهير من معلقته على رواية الزوزني ١١١ وليس في ديوانه برواية ثعلب، وهو في سر الصناعة ٣٠٦/١، وابن يعيش ١٣٥/٤. (٤) تقدم برقم ١٥٧.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٧٣ وروايته فيه:

وَكَـمْ دونَ بَيْـتِـكَ مِـنْ صَـفْـصَـفٍ وَدَكْـداكِ رَمْـلٍ وَأَعْـقـادِهـا

وهو في تفسير القرطبي ٤٢٨٦، والصحصح: الأرض المستوية الواسعة، والأعقاد: ج عقدة وهو المنعقد من الرمل المتراكب.

والرابعة: كَيْءٍ بياء ساكنةٍ بعدها همزةٌ ونونٌ كشَيءٍ، والخامسة: كَيٍّ على مثالِ
طيٍّ بياءٍ مشددة ونونٍ بعدها /. وهذه النون هي تنوين «أي» المذكورِ أصلاً. ٩٦
فـ«كأين» هو أصلُ التركيب، ثم تصرَّفت العربُ فيها بالتقديم والتأخير والتخفيفِ لَمَّا كثُر استعمالها، كما فعلوا بـ«ايمن الله» حين فتحوا همزتها وكسروها، وحذفوا نونَها وألفَها وياءَها وتركوها على حرفٍ واحدٍ، فلما سهَّلوا همزتها[1] وصارت ألفاً بقيت الياءُ طرفاً فقلبوها همزةً لتقوى، كما فعلوا بكساء ورِداء، ثم نقلوا الهمزةَ عن موضعِها بالتقديم فقالوا: «كَأْيِن» ثم خفَّفوا الهمزة بأن سهَّلوها ياءً وقالوا: «كَيٍّ»، ومن قال: «كَأْيِنْ» كَنأْيِ خَفَّفَ فحذفَ الياءَ المدغمة وسَكَّن[2] الهمزةَ، وكلُّ ذلك لِيَردوا استعمالها كثيراً في باب التكثير، كما فعلوا بـ«ايمن الله» كما ذُكِر في القَسَم فاعلمه.

الموضع الثاني من موضعَيْ الكاف المفردة: أن تكونَ حرفَ خطابٍ لا موضع لها من الإعرابِ، إلا أنَّها أبداً تُفْتح للمذكر وتُكسَر للمؤنث، وتلحَقُها ميم التثنية وألفها وميم الجمع وواوها ونون جماعة المؤنث، كما يُفَصَّلُ بكاف الضمير، وهي أبداً تكون بعد الكلمة أو بعد ضمير الفاعل الضميرِ المتصل.

فأما التي بعد الكلمة فالتي بعد أسماء الإشارة كلِّها، التي أصولها ذا للمذكر، وذي وتي وتا للمؤنث[3]، وذان للمذكريْن وتان للمؤنثَيْن وأُولى مقصورةً وممدودةً لجميع المذكرين والمؤنثات. ثم قد تدخُل هاء التنبيهِ عليها جُمَع، ثم تدخُلُ كافُ الخطاب المذكورة عليها آخِراً، ثم قد تدخُلُ الهاءُ والكافُ معاً وهو قليل، ثم قد تدخُل اللامُ زائدةً بينها وبين الكافِ للتوكيدِ.

فإذا قلت: ذاكَ وذانِكَ وذيْنَكَ وتيكَ وتَيْنَكَ وأولئك فلا محلَّ للكاف في ذلك كلِّه من الإعراب، وإنما هي حرفٌ دالٌّ على الخطاب كالتاء في أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتنَّ.

---

(١) أي: كأين.
(٢) في الأصل: «وتسكين» وهو تحريف.
(٣) الأصل: للمؤنث وتا.

وتلحق أيضاً هذه الكافُ في «هاءَكَ» ممدودةً ومقصورةً، بمعنى: خـذ. وحكمُها معها في الحرفيةِ وإلحاقِ الميم والألف والواو والنون حكمُ التي بعد أسماء الإشارة.

وتلحق أيضاً في قولهم: «النجاءَك» بمعنى انج، وحكمُها حكمُ ما تقدم.

ومن العرب من يفتحُ الكافَ ويفرِدُها بعد أسماء الإشارة سواءٌ كان المخاطبُ مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو تثنيةً أو جمعاً، والأول أكثر.

وإنَّما حكمنا على هذه الكاف بالحرفية وأنها لا موضع لها من الإعراب
لكونها ليست صيغةَ ضميرٍ مرفوعٍ، وإنما هي صيغةُ ضميرٍ منصوبٍ/ كَضَرَبَكَ، ٩٧
أو مخفوض كمررْتُ بك، والنصب لا حظَّ له فيها بعدَ أسماءِ الإشارةِ لأنها[1] ليست عواملَ في المفعول به، وبعد «ها»[2] لأن مفعولها يأتي بعد ذلك فتقولُ: هاك درهماً، ولا تحتاج إلى مفعولين، وإنما تتعدَّى إلى واحدٍ لا غير، وبعد «النجاء» لأنها في معنى انجُ فهي لا تتعدَّى.

ولا يَصِحُّ الخفض بعد أسماءِ الإشارةِ[3] بالإضافة لأنَّها معارفُ بالإشارةِ، فبطلَ العمل جملةً، فلم يكن لها مَحلٌّ من الإعراب فهي حرف.

وأمَّا الكافُ التي بعد الضمير في قولهم: «أرأيتَك زيداً ما صنع» [ف] المعنى: أرأيت زيداً ما صنع[4]، وفي قولهم: لستكَ زيداً، المعنى: لستَ زيداً، الكاف في هاتين حرفُ خطابٍ أيضاً لا محلَّ لها من الإعرابِ، إذ لا يصحُّ أن تكونَ صيغةَ الضمير المرفوع، ولا تكون في موضع نصبٍ لأنَّ منصوبيْ أرأيت بعد الكاف، وهما: زيداً ما صنع، وخبر ليس أيضاً بعدها، وهو «زيداً».

(١) أي: لأن أسماء الإشارة.
(٢) في الأصل: «ماء» وهو تحريف.
(٣) أقحمت «إلَّا» بعد قوله: «الإشارة».
(٤) ذهب سيبويه إلى أن الكاف هنا حرف خطاب. وذهب الفراء إلى أنها فاعل والتاء حرف خطاب. وحُكي عن الكسائي أن الكاف مفعول به والتاء فاعل. انظر: الجنى ٣٤، المغني ١٩٨.

ولا يصحُّ أن يكون[1] بدلاً من الكاف على أن تكون[2] خبر ليس، لأنَّ المخاطبَ واضح فلا يُبْدل منه لوضوحه. ولا يصحُّ أن تكون الكاف في موضع خفض لأنه لا عاملَ خفض قبلها يخفِضُها، فلما بَطَل العمل جملة صحَّتْ حرفيَّتُها في الموضعين، فاعرفه وبالله التوفيق.

باب الكاف المركبة

اعلم أن الكاف تتركَّب مع الهمزة والنون مشددةً: كأنَّ، ومع اللام المشدَّدة والألف، كَلَّا، ومع الميم والألف: كما، ومع الياء: كي.

باب كـأنَّ[3]

اعلم أنَّه قد اختلفَ أئمةُ النحويين في «كأنَّ»: هل هي حرفٌ مركبةٌ أو بسيطةٌ، فذهب الخليل وبعض البصريين المتأخرين إلى أنه مركبٌ، وذهب أكثرهم إلى أنَّه بسيط[4]، وَعضَد أبو الفتح بـنُ جني المذهب الأول[5] لوجود كاف التشبيه وحدها[6]، ولوجود «أنَّ» التي للتوكيد وحدها [ومنع التركيب][7]. وقد قلنا في مواضعَ من الكتاب: إنَّه إذا وُجدَ المعنى الذي كان في الإفراد مع التركيب صَحَّ ادعاؤه، ولكن هنا يُعْضد في البساطة مذهب الأكثرينَ لوجوه:

منها: أنَّ الألفاظَ في الأصلِ بسيطةٌ والتركيبَ طارئٌ فالالتفاتُ إلى الأصل

(١) أي: أن يكون «زيداً» وفي الأصل «تكون» وهو تصحيف.

(٢) أي: أن تكون الكاف وفي الأصل «يكون» وهو تصحيف.

(٣) انظر في كأن: المقتضب ١/١٥٠، ٥/١٠٨، ابن يعيش ٨/٨١، الجنى ٢٢٩، المغني ٢٠٨.

(٤) بل إن معظم النحاة يقولون بالتركيب، حتى إن بعضهم يقول: لا خلاف في أن «كأن» مركبة. انظر: الجنى ٢٢٩، والمغني ٢٠٨.

(٥) انظر: سر الصناعة ١/٣٠٣.

(٦) أقحم بعد قوله: «وحدها»: ومنع «التركيب» وذلك من قبيل انتقال النظر.

(٧) كذا في الأصل، وهذا يناقض ما ذكره عن مذهب ابن جني قبل قليل، وهو الذي فصَّله في سر الصناعة ١/٣٠٣.

أحسن، إذ لا ضرورةَ توجِبُ التركيبَ/ ولا قَطْعَ بموجبِهِ. ٩٨

ومنها ـ وهو الأقوى ـ أنَّه لو كان مركباً لكانت الكافُ حرفَ جر، فيلزمها: بِمَ(١) تتعلَّقُ قبلها، إذ ليست زائدةً، ألا ترى أن المعنى عند الخليل ومَنْ عَضَدَ مذهبه في نحو: كأنَّ زيداً الأسدُ: إنَّ زيداً كالأسد، وهذا وإنْ كان المعنى عليه فالكافُ [لها] في التأخُّر متعلَّقٌ، وليس لها ذلك في التقديم.

ومنها: أنَّ الكافَ إذا كانت داخلةً على «أنَّ» لزم أنْ تكون وما عمِلتْ فيه في موضع مصدرٍ مخفوضٍ بالكاف، فترجعُ الجملةُ التامةُ جزءَ جملةٍ فيكون التقدير في: كأنَّ زيداً قائمٌ: كقيام(٢) زيد، فيُحتاج إلى ما يُتِمُّ الجملة، و«كأنَّ زيداً قائم» كلامٌ قائمٌ بنفسهِ لا محالة.

ومنها: أنَّه لا تتقدَّرُ بالتقديم والتأخيرِ في بعض المواضعِ، فتقول: كأنَّ زيداً قامَ، وكأنَّ زيداً في الدارِ، وكأنَّ زيداً عندك، وكأن زيداً أبوه قائمٌ. ولو كان على التقديم والتأخيرِ لكنتَ تقولُ: إن أصل ذلك: أنّ زيداً كقام، وأنَّ زيداً كفي(٣) الدار، وأنَّ زيداً كعندك، وأنَّ زيداً كأبوه قائم، وذلك لا يجوز لأنَّ الكافَ التي للتشبيه الجارَّةَ لا يصِحُّ دخولها إلا على الأسماء لا غير، فدلَّ ذلك على أنَّها ليست مركبة كما ذهبوا إليه، وإنْ كان المعنى يعطي ما يعطي التركيبُ من التشبيه والتوكيد الموجودَيْن قبل التركيب، ولا حُجَّةَ في العمل رفعاً أو نصباً لأنه قد وُجِدَ ذلك في «لعلَّ» و«ليت» وهما غيرُ مركبين من «أنَّ» فاعلَمْ ذلك.

فإذا ثبتَتِ البساطةُ فإنَّ «كأنَّ» تكونُ مشددةً وتُخفَّف، فإذا كانت مشددةً فإنها تعملُ عملَ «أنَّ» المفتوحةِ المشددةِ، ولا فرقَ بينهما في أكثر الأحكام المذكورة في بابها، إلَّا أنها لا تكونُ في موضع معمولٍ بخلاف «أنَّ» إذ هي مصدريَّةٌ كما ذُكِر، وهذه مع ما بعدها كلامٌ قائمٌ بنفسه، فتكونُ في ابتداء الكلام كقولك: كأنَّ زيداً قائمٌ.

---

(١) في الأصل: «بما» وهو تحريف.

(٢) في الأصل «ككقيام» والتصويب من نقل الجنى عن المؤلف ٢٣٠.

(٣) في الأصل: «لفي الدار» وهو سهو.

ويجوزُ وقوعُها في موضعِ وقوعِ الجملِ إذا كان المعنى على التشبيهِ، والجمل تقعُ صفةً لموصوفٍ، وصلةً لموصولٍ، وخبراً لذي خبرٍ، وحالاً لذي حالٍ، فتقولُ في الصفة: مررْتُ برجلٍ كأنه قائمٌ، وفي الصلة: جاء الذي كأنَّه(١) قائمٌ، وفي الخبر: زيد كأنَّه قائمٌ، وفي الحال: رأيتُ زيداً كأنه قائمٌ، ومن الحال قوله تعالى: ﴿ فما لَهُمْ عن التذكرةِ مُعْرِضينَ كأنهم حُمُرٌ مُسْتَنْفِرة ﴾(٢)، ومن الخبر قول الشاعر(٣):

٢٧١ـوَهُنَّ كَأَنَّهُنَّ نِعَاجُ رَمْلٍ   يُسَوِّينَ الذُّيُولَ على الخِدَامِ

ومن أحكامها: أنَّها يجوزُ أن تعمل في الحال لوجود معنى التشبيهِ فيها كقوله(٤): / ٩٩

٢٧٢ـكَأَنَّهُ خَارِجَاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ   سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

وإذا كانت مخففةً يُحكم أيضاً عليها بما يُحكم على «أَنَّ» المشدَّدة من الأحكام المذكورة في بابها، إلاَّ أنَّها يجوز أن يكون اسمها ظاهراً وضميرَ أمرٍ وشأنٍ، كقوله(٥):

٢٧٣ـ   كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ

وقول الآخر(٦):

٢٧٤ـ.................   كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

---

(١) في الأصل: «الذي هو قائم».   (٢) المدثر ٤٩، ٥٠.

(٣) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ١٠٤ (مطبوعة بيروت). والخدام: ج خدمة وهي الساق، ونعاج الرمل: الجميلات الواسعات العيون.

(٤) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١١، والخصائص ٢/٢٧٥، وأمالي الشجري ١/١٥٦ والخزانة ٣/١٨٥. والسفود: حديدة يشوى بها، والمُفْتأد: المشتوى.

(٥) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ١٦٩ وقبله:

وَمُعْتَدٍ فظٍ غَليظِ ٱلْقَلبِ

والكتاب ١/٤٨٠، والمقرب ١/١١٠، والإنصاف ١٨٩٨، والخزانة ٤/٣٥٦ والوريدان: عرقان في الرقبة، والرشاء: الحبل، والخلب: الليف أو البئر.

(٦) تقدم برقم ١٤٢.

على روايةِ مَنْ نصبَ «ظبية». ورُوي فيها الرفعُ على أن يكون اسمُها مضمراً حُذِفَ اختصاراً، أراد: «كأنها ظبية»، ورُوي فيها الخفضُ على أن تكون الكافُ جارةً و«أن» زائدةً وهو شاذ.

وقد تقدَّم إحالةُ ما تجتمع «إنَّ» المكسورةُ مع أنَّ المفتوحةِ من[1] الأحكام في بابيهما، فقِس أَحكامَ «كأنَّ» على أحكام المفتوحة في غير ما استثني هنا تُصِبْ[2].

باب كَـــلَّا[3]

اعلم أنَّ «كَلَّا» في كلام العرب معناها الزجرُ والردعُ[4] ولا تعملُ شيئاً وهي بسيطةٌ عند النحويين، إلَّا أن ابنَ العريفِ[5] جعلها مركبةً مِنْ: كَلْ ولا. وهذا كلامٌ خَلْفٌ[6]، لأن «كَلْ» لم يأتِ لها معنى في الحروف، فلا سبيل إلى ادعاءِ التركيبِ من أجل «لا»، إذ لا يُدَّعى التركيبُ إلَّا فيما يصِحُّ له معنى في حالِ الإفرادِ، فهذا كلامٌ لم يوافِقْ فيه أحداً مِمَّن ادعى التركيبَ في غيرِه.

فإذا قال القائلُ: اقتُلْ زيداً، قلْتَ له: كلَّا، أي ارتدِعْ عن هذا أو ازدَجِرْ، ومنه قوله تعالى: ﴿ يقولُ الإنسانُ يومئذٍ: أين المَفَرُّ كلَّا ﴾[7] وقوله تعالى: ﴿ كَـلَّا بـل رانَ على قلوبهم ما كانوا يكسِبون ﴾[8] وهي في القرآن في مواضعَ كثيرةٍ.

وهل يوقفُ عليها دونَ ما قبلها أو على ما قبلَها دونَها؟ فيه اختلافٌ،

---

(١) في الأصل: «مع» وهو تحريف.

(٢) قال ابن السيد: «إذا كان خبر «كأن» فعلاً أو جملة أو صفة فهي للظن والحسبان، نحو: كأن زيدا قام، وكأن زيداً أبوه قائم، وكأن زيداً قائم» انظر: الجنى ١٣١.

(٣) انظر في كلا: ابن يعيش ١٦/٩، الجنى ٢٣٣، المغني ٣٠٥.

(٤) للنحويين آراء أخرى في معانيها. انظر: الجنى ٢٣٣، المغني ٢٠٦.

(٥) الحسن بن الوليد القرطبي، كان نحوياً مقدماً، خرج إلى مصر ورأس فيها، توفي سنة ٣٦٧. انظر: البغية ٥٢٧/١.

(٦) الخلف: الرديء من القول.

(٧) القيامة ١٠.

(٨) المطففين ١٤.

والصحيح أنه يوقف عليها في بعض المواضع مع وَصْل ما قبلها بها، وفي بعض المواضع يوقف على ما قبلها، وذلك بحسب مواضعها من المعنى، وهذا لا يَتبيّنُ إلّا بتتبُّع مواضعها واحداً، واحداً؛ وهذا يطول ويخرجُنا عن المقصود، ولكنَّ الغرضَ هنا تفسير المعنى الذي وُضِعتْ له وقد حَصلَ فاعلمْه والله الموفق بمنِّه.

باب كـــما[1]

اعلم أنَّ «كما» تكونُ تارةً مركبةً من كاف التشبيه الجارة و«ما»[2] الموصولة وهي التي بمعنى الذي كقولكِ: «ضربْتُ حماراً كما ضربْتُما»، أي كالحمارِ الذي ضربْتما، [أ] وما المصدريةِ، وهي التي ما بعدها معها في تقدير المصدر/، كقولك: ضربْتُ كما ضربْتَ، المعنى: كضربك. ومن الأول قوله تعالى: ﴿ كما أنزلْنا على المُقتَسِمين ﴾[3]. ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ فاسْتقِم كما أُمِرْتَ ﴾[4] أي استقامةً كالاستقامة التي أُمِرْتَ بها، فالكلامُ عليها هو الكلام على الكاف المفردة في بابها.

وتكون «كما»[5] بسيطةً وهي مقصدُنا ولها ثلاثة مواضع.

الموضع الأول: أن تكون بمعنى «كي»، فتنصِبُ ما بعدها كما تنصِب «كي»[6] كقولكِ: «أكرمْتُك كما تكرمَني»، أي: كي تكرمَني، قال الشاعر[7]:

---

(١) انظر في «كما»: الجنى ١٩٤، المغني ١٩٤. (٢) في الأصل: «وإمتا» وهو تحريف.

(٣) الحجر ٩٠. (٤) هود ١١٢.

(٥) في الأصل: «ما» وهو تحريف.

(٦) هذا مذهب الكوفيين، ولا يجيز البصريون ذلك، ويتأولون شواهد الكوفيين. انظر: الإنصاف ٥٨٥/٢.

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ١٠١، وروايته:

إذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنيكِ غَيْرَنَا لكَي يَحْسَبوا أنَّ الهَوى حَيْثُ تَنْظُرُ

وهو في مجالس ثعلب ١٢٧، والجنى ١٩٥، والمغني ١٩٢، والأشموني ٥٥٠، وشواهد المغني ٤٩٨، والهمع ٦/٢، والخزانة ٥٩٣/٣.

٢٧٥ـوَطَـرَفَكَ إمَّـا جِئْتَنَـا فَـاصْـرِفَنَّـه   كَما يَحْسَبوا أَنَّ الهَوَى حيثُ تَنْظُرُ

أي: كي يحسبوا.

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى «كأنَّ» فتقول: «شتَمَني كما أنا أبغضه» أي: كأني أبغضه، ومنه قول الشاعر(١):

٢٧٦ـتُهَـدِّدُني بِـجُنْـدِكَ مِـنْ بعِيـدٍ   كَـما أَنَـا مِنْ خُـزَاعَـةَ أَو ثَقِيفِ

الموضع الثالث: أن تكون بمعنى لعلَّ فتقول: لا تضرِبْ زيداً كما لا يضربك، ومنه قول الراجز(٢):

٢٧٧ - لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَـما لا تُشْتَمُ

أي: لعلك لا تشتم. وهي في هذين الموضعين الأخرين غير عاملة لفظاً وإنْ كانت في موضع عاملٍ من جهة المعنى(٣).

واعلم أنَّ «ما» قد تكون مع الكاف زائدةً دخولها كخروجها كقولك: اضربْ كما ضربي أي كضربي، فلا تكونانِ من هذا الفصل بل من فصل الكاف المفردة.

---

(١) نسبه في نوادر أبي زيد لبعض النهشليين ١٦٦، وهو في الجنى ١٩٥ برواية:

فَـدَعْـني وَيْـبَ غـيـري والْـهَ عـني   فَـما أنـا مِـنْ خُـزاعـةَ أَوْ ثَـقـيـفِ

(٢) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ وقبله:

وَشَخَصَتْ أَبْصارُهُمْ وَأَجْذَمُوا

وهو في الكتاب ٤٥٩/١، والأشموني ٥٥١، والخزانة ٢٨٢/٤ ط بولاق، والدرر ٤٣/٢. وورد في الأصل: «وتشتم» عوضاً من «ولا تشتم» وهو تحريف.

(٣) نقل صاحب الجنى هذا الموضع عن المؤلف ١٩٥، ثم قال: «ولم أر أحداً ذكر أن «كما» تكون حرفاً بسيطاً غير هذا الرجل، وليس الأمر كما ذكر، و «كما» في هذه المواضع الثلاثة مركبة من كاف التشبيه أو كاف التعليل و«ما».ثم يذكر تأويلات لبعض ما استشهد به المؤلف.

باب كــــي[1]

اعلم أن لـ «كي» في كلام العربِ موضعين:

الموضع الأول: أن تكون حرفاً جاراً[2]، نحو قولهم إذا استفهموا عن شيءٍ: كَيْمه؟ أي: لأيِّ سببٍ فعلْتَ، أو لأيِّ علَّةٍ فعلْتَ، ولم تجئ جارَّةً إلَّا مع «ما» الاستفهامية المذكورة خاصة فمعناها السببية كمعنى اللام، [و] ذلك[3] إذا قالوا: لِمَ جئت؟ ونحوه.

فعلى هـذا إذا دخلَـتْ على الأفعال المضارعة ولم تدخلْ عليها اللام ولا أرادها المتكلمُ انتصبَ ما بعدَها بإضمارِ «أنْ» فإذا قلْت: جئتُك كي تكرمَني، فمعناه لإكرامي، والتقديرُ لأن تكرمَني، و«أنْ» وما عملَتْ فيه في موضع المصدر المخفوض كأنك قلْتَ: جئتك لإكرامي، قال الله تعالى: ﴿ كيلا يكون دُولةً بين الأغنياءِ منكم ﴾[4] فـ «لا» نافيةٌ زائدةٌ هنا.

الموضع الثاني: أن تكون حرف نصبٍ بنفسها، وذلك إذا دخلت عليها اللامُ الجارة أو أُريدَتْ، كقولك: جئتك لكَي أكرمَك، المعنى: لأن أكرمَك، فكي هنا بمعنى «أنْ» وهي وما عملَتْ فيه في موضع مصدر مخفوض باللام، التقدير: «لأن أكرمك» والمعنى/ لإكرامِك، قال الله تعالى: ﴿ لكي لا تأسَوْا على ١٠١
ما فاتَكم ﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

٢٧٨ ـ أَرَدْتُ لَكيـمَا يَعْلَمَ النَّــاسُ أَنَّها   سَـراويلُ قيسٍ وَالـوُفـودُ شُهـودُ

فإذا لم تدخُلْ عليها اللامُ احتملتْ أن تكون الأولى الخافضةَ المقدَّرة باللام

---

(١) انظر في «كي»: المقتضب ٢/٦، ٩، ابن يعيش ٨/٤٩، ٩/١٤، الجنى ١٠٤، المغني ١٩٨، الهمع ٢/٤، ٣١.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن «كي» لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر. انظر الإنصاف ٥٧٠.

(٣) في الأصل: «لذلك».

(٤) الحشر ٧.   (٥) الحديد ٢٣.

(٦) البيت لقيس بن سعد كما في الكامل ٤٥٦، وهو في اللسان (سدل).

فتنصِب ما بعدها بإضمار «أَنْ»[1] وأن تكونَ الثانيةَ الناصبةَ بنفسها، المقدرة بـ «أنْ»، نحو: جئتك كي تكرمني[2].

وربما دخلتْ عليها اللامُ و«أنْ» بعدها زائدة شذوذاً[3] كقوله[4]:

٢٧٩ـأَرَدْتَ لِكَيْـمَا أَنْ تَـطيرَ بِقِـرْبَتي فَتَتْـرُكَهـا شَنَّـاً بِبَيْـداءَ بَلْقَـعِ

وإنما قلنا: إنَّها إذا نصَبْت وهي بمعنى اللام بإضمار «أنْ» لوجهين:
أحدهما: أنَّ معناها معنى اللام السببية وهي جارةٌ فلا يجوز دخولها على الفعل فتعمل فيه لاختصاصِها بالأسماء والمختصُّ لا يكون غير مختصٍّ، فكما قالوا: كيمه؟ كما قالوا: لِمَه؟ لم يَجُزْ نصبها للأفعال بنفسها، فإذا أضمرنا فلا يُضْمَر إلاَّ ما يُصَيِّرُ بعده مصدراً، وذلك إمَّا «ما» وإمَّا «أَن» فلمَّا ظهر النصبُ بَطلَ إضمارُ «ما» إذ لا تنصِبُ ويبقى إضمارُ «أَنْ» إذ هي ناصبةٌ وتُصيِّرُ ما بعدها مصدراً مخفوضاً بكي، فيبقى الاختصاصُ بالأسماءِ فيها كما كان.

والوجه الثاني: أنَّا قد وَجدْنا أنَّ بعدَها «أَنْ» تليها[5] في بعض المواضعِ كما قال الشاعر[6]:

---

(١) العبارة في الأصل مضطربة «بإضمار أن تكون أن وأن تكون».
(٢) نخلص من عرض المؤلف عن حالات «كي» ما يلي:
١ ـ إذا جاء قبلها اللام في نحو (جئتك لكي تكرمني) فاللام حرف جر للتعليل وكي مصدرية ناصبة والمصدر مجرور باللام.
٢ ـ إذا لم يأتِ قبلها اللام في نحو: جئتك كي تكرمني، فيجوز تقدير «كي» في إحدى حالتين:
أ) إذا قدرت أن اللام قبلها، فكي حرف مصدري ونصب والمصدر على نزع الخافض.
ب) إذا لم تقدر اللام قبلها، فكي حرف جرّ للتعليل بمنزلة اللام، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد كي، والمصدر مجرور بكي التي هي بمنزلة اللام.
(٣) في الأصل «شاذ».
(٤) في الأصل: «كقولك»، والبيت لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٥٨٠، وابن يعيش ١٩/٧، والمغني ١٩٩، والأشموني ٥٤٩، والعيني ٤٠٥/٥، وشواهد المغني ٥٠٨، والخزانة ١٩/١.
والشن: القربة البالية، والبلقع: المقفرة.
(٥) قوله «تليها»: غير واضح في الأصل.
(٦) البيت لجميل، وهو في ديوانه ١٢٥ وتمامه:
فَقَالَتْ: أَكُلَّ النـاسِ أَصْبَحْتَ مَـانِحـاً لِسَـانَـكَ، كَيـما أن تَـغُـرَّ وَتَخْـدَعَـا =

٢٨٠ـ.................. ...كَيْـما أَنْ تَغُـرَّ وَتَخْـدَعـا

أي: لأن تغر وتخدعا.

وإنَّما حكمْنا أنَّ «كَيْ»[1] تنصِبُ بنفسها في الموضع الثاني لأنَّ الأصلَ في كلِّ ما وَلِيَ شيئاً وطلبه، وأثر فيه العملُ أن يُحكَمَ بالعمل له ما لم يمنَعْهُ مانعٌ من اختصاصٍ أو غيرِهِ، و[وَجَبَ] تقديرُ اللام قبلها لأنَّها لا يستقيمُ تقديرُ غيرِ [ها]، إذ تظهر قبلَها في بعض المواضع، كما ذكِرَ في قوله تعالى: ﴿لكيلا تأسوْا﴾[2]، وكثيراً ما يُحذف حرفُ الجرِّ مع «أنْ»، ولمَّا كانت كي...[3] جاز إضمارُها معها[4] كما يجوز مع «أنْ» فتأمله.

* * *

واعلم أنَّه بقي من باب الكافِ المركبةِ لفظٌ واحدٌ وهو «كان» الزائدة في قوله[5]:

٢٨١ـسَـراةُ بني أَبي بكـرٍ تسـامَـوْا عـلى ـكانَ ـ المُسَـوَّمـةِ العُـرابِ

وفي قـولهـم في التعجب: «ما كان أحسنَ زيداً»، وقد تَقَدَّم الكلام عليها مع «أصبح وأمسى» في آخر أبواب الهمزة، فانظرْ إليه هنالك والله الموفق.

= وهو في ابن يعيش ١٤/٩، والمغني ١٩٩، والشذور ٢٨٩، والأشموني ٢٨٣، وشواهد المغني ٥٠٨، والدرر ٥/٢.

(١) في الأصل: «أن» وهو سهو. (٢) الحديد ٢٣.

(٣) كلمتان مخرومتان لم أتبينهما، يحتمل أن يكون تقدير العبارة «ولما كانت كي مثل أن» أي في العمل.

(٤) أي إضمار اللام مع «كي» قبلها. (٥) تقدم برقم ١٦٧.

باب اللام المفردة(١)

١٠٢ / اعلم أنَّ اللامَ المفردةَ جاءت في كلام العرب لِمعانٍ تتشعَّبُ وتكثُر، فعدَّدَها بعضهم ثلاثين لاماً، وعددها بعضهم ثمانيةً، وعددها بعضهم أربعاً. وألَّف بعض البغداديين فيها كتاباً سمَّاه «كتاب اللامات»(٢)، عدَّدَ لها فيه نحو الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف.

وقد أمعنْتُ النظرَ فيها فوجدْتُها على تشعُّب معانيها تُحْصَر في قسمين: قسمٍ زائدةٍ، وقسمٍ غيرِ زائدةٍ. فالقسمُ غيرُ الزائدةِ قسمان: عاملةٌ وغيرُ عاملةٍ. والعاملةُ ثلاثةُ أقسامٍ: قسمٌ عاملٌ خفضاً وقسمٌ عاملٌ نصباً، وقسمٌ عاملٌ جزماً.

والقسمُ الزائدةُ قسمانِ: قسمٌ عاملةٌ وقسمٌ غيرُ عاملةٍ، فتجيءُ جملةُ أقسامِها ستةً: غيرُ زائدةٍ عاملةٌ خفضاً، وغيرُ زائدةٍ عاملةٌ نصباً، وغيرُ زائدةٍ عاملةٌ جزماً، وغيرُ زائدةٍ غيرُ عاملةٍ، وزائدةٌ عاملةٌ، وزائدةٌ غيرُ عاملةٍ.

القسم الأول: غيرُ الزائدةِ العاملةُ خفضاً لها ثمانيةُ مواضع:

---

(١) انظر في اللام: الكتاب ١/٤٠٧، ٤٠٨، ٢/١٤٤، ٣٠٤ المقتضب ١/٣٩، ٢/٧-٤٤، سر الصناعة: الورقة ١٢٥ أ، كتاب اللامات للزجاجي، أمالي الشجري ٢/٨٣، ابن يعيش ٨/٢٥ - ٦٢، ٩/٢٠، ٢٢، ٢٤ الجنى ٣٥، المغني ٢٢٨، المخصص ١٤/٥٠، ٥٢.

(٢) هو أبو القاسم الزجاجي، والذي ذكره احدى وثلاثون لاماً وقد طُبع في دمشق.

الموضع الأول: أنْ تكونَ للتخصيص، وأنواع هذه المواضع تتشعَّبُ، والذي يجمعُها النسبة، فحيث كانت جاز أن تَنْسُبَ لما بعدها بها. فمنها الملكُ[1]، نحو: الثوبُ لـزيدٍ، والـدارُ لعمروٍ، والفـرسُ لعبد الله. ومنهـا الاستحقاق[2]، نحو: الباب للدار، والسرج للدابة، والمحراب للمسجد. ومنها النسب[3]، نحو: الأب لعبد الله والابنُ لخالد. ومنها التبعيضُ، نحو: الرأس للحمار والكُمُّ للجُبَّة. ومنها الفعل نحو: الضربُ لزيدٍ، والتسبيحُ لعمروٍ.

وأنواعُ النسبةِ لا تكادُ تُحْصَر لكثرتها، ومنها قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لكم ليلةَ الصيامِ ﴾[4]، وقولهم. .[5] وتُرباً له[6] وجَنْدلاً له وواهاً له[7].

وتدخل في أنواعِ هذه المواضع على الظاهر والمضمر فتقولُ: الغلامُ لزيدٍ والغلامُ لك، وكذلك باقي الأنواع.

الموضع الثاني: أن تكون في النداء للاستغاثة نحو: يا لَزيدٍ لِعمروٍ[8]، ويا لَخالدٍ لِعبد الله، ومنه قوله[9]:

---

(١) قوله «الملك»: غير واضحة في الأصل.

(٢) قال ابن هشام: «ولام الاستحقاق» وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو الحمد لله. انظر: المغني ٢٢٨.

(٣) قال صاحب الجنى: «وليس فيه تحقيق، وإنما اللام في هذه للاختصاص. انظر: الجنى ٣٦.

(٤) البقرة ١٨٧.

(٥) خرم في الأصل.

(٦) في الأصل: «وتربا لعدل» والتصويب من اللامات ١٣٢.

(٧) اللامات في هذه الأمثلة هي للتبيين عند الزجاجي، انظر اللامات ١٣٢، ١٣٣ ويحتمل أن يكون قد حدث سقط بعد قوله: «ومنها» فتكون العبارة: «لا تكاد تحصر لكثرتها، ومنها التبيين نحو قوله تعالى. . .».

(٨) قال الزجاجي ٨١: «لام المستغاث به مفتوحة، ولام المستغاث من أجله مكسورة فرقاً بينهما».

(٩) البيت لسعد بن ناشب كما في الحماسة ١/١٦ وهو في أمالي القالي ٢/١٧١، واللسان «كرب» والخزانة ٣/٤٤٤. والرواية «إلى الموت» عوضاً من «إلى الخير».

٢٨٢ـفيَـالَـرِزَامٍ رَشِّحـوا بي مُقَـدِّمـا   إلَى الخَـيرِ خَوَّاضـاً إلَيْهِ الكَتَـائِبا

وقوله[١]:

٢٨٣ـتَكَنَّفَنِي الـوُشَـاةُ فَـأَزْعَـجُـونِي   فَيَـا لَلْنَـاسِ لِلْوَاشِي المُـطَاعِ

وقولُ عمرَ رضي الله عنه لمَّا طعنَهُ العِلْج أو العبدُ: ياللهِ لِلْمسلمين[٢]، ومعنى ذلك كلِّه الدعاءُ للسامع أن يُغيثَ فيجيب الداعي لأمرٍ اتُّفِقَ عليه من حرجٍ أو خوفِ قتلٍ أو سبي مال أو أهل أو نحوِ ذلك/ . . .[٣] على مَنْ يُفعل ١٠٣
به ذلك أو يُخاف فعلُه منه.

ولا يجوزُ دخولُ هذه اللامِ على المضمر، وإنْ كان أصلُ المنادى الذي تدخُل عليه مضمراً لأنه المخاطَبُ أو مَنْ في حكمِهِ، لأن المستغاثَ به القصدُ به شهرتُه، فلا بُدَّ من ذكر اسمه أو شهرته، واللامُ دَلالةٌ على ما أُريدَ من الاستغاثة.

الموضع الثالث: [أن تكونَ] للتعجب وهو يكون في باب النداء، نحو قولهم: «يا لَلْعجب»، وقول الشاعر[٤]:

---

(١) البيت لقيس بن ذريح، وهو في ديوانه ١١٨. والكتاب ١/٣١٩، والكامل ١٠١٦، وكتاب اللامات ٨٢، وابن يعيش ١/١٣١، والمقرب ١/١٨٣، واللسان (لوم) والعيني ٤/٢٥٩، وتكنفوه: أحاطوا به.

(٢) انظر: اللامات ٨٢، وابن يعيش ١/١٣١. والأصل: «يا للمسلمين» بإقحام «يا».

(٣) خرم في الأصل.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وصدره:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ

وهو في المقرب ١/١٨٤، واللسان (لوم)، والأشموني ٤٦٢، والهمع ١/١٨٠، والعيني ٤/٢٥٧، والخزانة ٢/١٥٤.

٢٨٤ - . . . .   يـا لَلْكهـول وللشُّبَّـانِ لِـلْعَجَـبِ

وهذا لفظي، ويكون معنوياً كقوله[١]:

٢٨٥ـفَيَـا لَكَ من ليـلٍ كَأَنَّ نُجُـومَهُ   بِكُلِ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وقولِ الآخر[٢]:

٢٨٦ـيَـالَـكِ مِنْ قُبَّـرةٍ بِمَـعْـمَـرِ   . . . .

ويكون في المدح كقولِكَ: يا لَكَ رجلاً صالحاً، وفي الذمِّ [كقولك]: يا لك رجلاً خبيثاً. وتدخُلُ في هذه المواضعِ على الظاهر والمضمر، وتكونُ مفتوحة مع الظاهر فيه وفي الموضع قبله[٣]، لِعلَّةٍ تُبيَّنُ آخرَ البابِ إنْ شاءَ الله.

وتكونُ للتَّعجب أيضاً في القسم كقولهم: للهِ لا يقومُ، ولِلهِ لَيقومَنَّ زيدٌ. قال الشاعر[٤]:

٢٨٧ـللهِ يَبْقَى عـلى الأَيَّـامِ ذُو حِيَـدٍ   بِمُشْمَخِـرٍّ بِـهِ الـظَّيَّـانُ وَالآسُ

أراد: لا يبقى، فحُذِف للعلم بذلك، كقوله تعالى: ﴿ تاللهِ تَفْتَأُ تذكرُ يوسفَ ﴾[٥] أي: لا تفتأ.

---

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٩، والمغني ٢٣٦، والخزانة ١/٥٥٩. ويذبل: اسم جبل.

(٢) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٤٦ (مطبوعة بيروت) وبعده:

خَلاَ لَكِ الجَوُّ فبيضي وَاصْفِري

ونسب في اللسان (يا) إلى كليب بن ربيعة، وهو في المنصف ٣/٢١، وأدب الكاتب ٢٩٠.

(٣) قال ابن هشام: «إذا قيل: يا لَزيدٍ بفتح اللام فهو مستغاث وإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف، فإن قيل: يالك احتمل الوجهين. انظر: المغني ٢٤١.

(٤) تقدم برقم ١٤٣.

(٥) يوسف ٨٥.

الموضع الرابع: أن تكون بمعنى «على»، وذلك موقوفٌ على السماع، لأنَّ الحروفَ لا يوضَعُ بعضُها موضعَ بعضٍ قياساً، إلاَّ إذا كان معنياهما واحداً، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجِعاً إليه، ولو على بُعْدٍ.

فممَّا جاء من ذلك في اللامِ قوله تعالى: ﴿ وَيَخِرُّونَ للأذْقانِ سُجَّداً ﴾[1]، وقال الشاعر[2]:

٢٨٨- .... فَخَــرَّ صَـريعــاً لِلْيَـدَيْنِ وَلِلْفَمِ

وقول الآخر[3]:

٢٨٩- .... أَنَخْنــا لِلْكَــلاكِــلِ فــارْتَمَيْـنَــا

وقول الآخر[4]:

٢٩٠-كَــأَنَّ مُخَـوَّاهَــا عــلى ثَفِنــاتِهــا مُعَـرَّسُ خَمْسٍ وقَّعَتْ لِلْجَناجِنِ

الموضع الخامس: أن تكون بمعنى «إلى»، وذلك قياس، لأنَّ «إلى» يقربُ معناها من معنى اللام، وكذلك لفظُها، ألا ترى قولَه تعالى: ﴿ وقالوا الحمدُ للهِ الذي هَدٰنا لِهذا ﴾[5]، و«هَدَى» يتعدَّى بـ إلى، كما قال: ﴿ وَهدَيْناهم إلى صِراطٍ مستقيم ﴾[6]، فالهدايةُ في المعنى أوصلَتْ المهديَّ إلى الصراط المستقيم، والوصلةُ موجودةٌ في معنى «إلى» واللامِ، وهي موجودةٌ فيهما حيثما كانا، وإنْ كان بينهما فرقٌ من حيث إنّ «إلى» لانتهاء الغاية واللامَ عاريةٌ عنها، فاللام أقرب

---

(١) الإسراء ١٠٧.

(٢) البيت للأشعث الكندي كما في الأزهية ٢٩٩، وصدره:

تَنَاوَلْتُ بالرُّمْحِ الطَّوِيْلِ ثِيابَهُ

وهو في أدب الكاتب ٤٠١، واللسان «كور» والجنى ٣٧، والمغني ٢٣٣، وشواهد المغني ٥٦٢.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

(٤) البيت للطرِمَّاح وهو في ديوانه ٤٩١، وأدب الكاتب ٤٠٢، وشرحه للجواليقي ٣٦٠. والمخوى: من خوى البعير إذا تجافى للبروك: والثفنات: ما أصاب الأرض من البعير إذا برك، والمعرس: موضع التعريس وهو النزول في السحر، والجناجن: عظام الصدر. يقول: كأن مبرك هذه الناقة على قوائمها الأربع وصدرها آثار خمس من القطا وقعت على صدرها.

(٥) الأعراف ٤٣. (٦) الأنعام ٨٧.

الحروف لفظاً ومعنى إلى «إلى» مِنْ غيرها فلذلك قلْنا إنَّ دخولَ كلٍّ واحدةٍ منهما في موضع الأخرى، ألا ترى أنَّ قوله تعالى: ﴿ فادفعُوا إليهم أُموالَهم ﴾[1] و«ادفعوا لهم» يتقاربان، فاستعمالُ إحداهما في موضع الأخرى جائزٌ كما ذُكر. ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿ وأَوْحى ربُّك إلى النحلِ ﴾[2]، وقال في موضعٍ آخر: ﴿ بأنَّ رَبّكَ/ أوحى لها ﴾[3]. ١٠٤

الموضع السادس: أن تكون بمعنى «مع» وهو مسموع لا يُقاسُ عليه لبُعْدِ معنييهما ولفظيهما، ومما سمع من ذلك قول الشاعر[4]:

٢٩١-فَلَمَّا تَفَـرَّقْنَـا كَـأَنِّي وَمَـالِكـاً لِطولِ اجْتِماعٍ لم نَبِتْ لَيْلَةً معا

أي مع طول اجتماعٍ.

الموضع السابع: أنْ تكونَ بمعنى «من أجل» نحو: جِئْتُكَ للإحسانِ ورعيتُك لرعيي، قال الشاعر[5]:

٢٩٢-فَجِئْتُ وَقـدْ نَضَتْ لِنَومٍ ثِيـابَها لَـدى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسـةَ الْمُتَفَضِّلِ

أي: من أجل نوم، قال الشاعر[6]:

---

(١) النساء ٦. (٢) النحل ٦٨.

(٣) الزلزلة ٥. وانظر في دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض: الخصائص ٢/ ٣٠٦، أمالي الشجري ٢/٢٦٧، الجنى ١٥.

(٤) البيت لـ متمم بن نويرة كما في المفضليات ٢٦٧ وهو في جمهرة أشعار العرب ٢٦٧ والكامل ١١٩٨، وأدب الكاتب ٤١٣، والأزهية ٢٩٩، والمخصص ١٤/٦٨، وأمالي الشجري ٢/ ٢٧١، والمغني ٢٣٤، والهمع ٢/ ٣٢، والدرر ٢/ ٣١.

(٥) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٤، وشرح القصائد ٥١، والشذور ٢٢٨، والأشموني ٢١٦.

(٦) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢٥، وروايته فيه:

تَـسْـمَـعُ لـلماءِ إذا اسـتُـحِـيـرا لـلجَـرْعِ في أجـوافِـهـا خـريـرا

وهو في أدب الكاتب ٤١٤، والجواليقي ٣٧٦. يصف إبلا وردت الماء، والجرع: بلع الماء، واستحيرا: أدخلته في أجوافها.

٢٩٣ـتَسمعُ لِلْجَرْعِ إذَا اسْتُحيرا   لِلْماءِ في أجوافِها خَريرا

أي من أجل الجرع.

ويُقال لهذه اللام لام العلةِ ولام السبب، وهي في كلام العرب كثيرةٌ، وهي الداخلة على «كي» التي بمعنى «أنْ» والتي «كي» بمعناها وهي بمعنى «كي» التي تُقدَّر «أنْ» بعدها كما تقدَّم في بابها.

الموضع الثامن: أن تكون بمعنى «بعد» وهو أيضاً موقوفٌ على السماع لِقلَّته وممَّا جاءَ من ذلك قولهم: «كتَبْت لخمس خَلَوْنَ من الشهر، ولستٍّ مضينَ منه» أي بعد خمس وبعد ست، وقول الشاعر[1]:

٢٩٤ـحَتىٰ وَرَدْنَ لِتِمِّ خَمْسٍ بائِصٍ   ....

أي: بعد تمام خمس[2].

* * *

القسمُ الثاني غير الزائدة العاملة نصباً، لها ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون[3] بعدها الفعل المضارع منصوباً بإضمار «أنْ» على معنى «كي» المذكورة، نحو: جئتك لتكرمَني، وأحسَنْتُ إليك لتشكرَني. قال الله تعالى: ﴿ لِيَعْلَمَ أنْ قد أبلَغوا ﴾[4] و﴿ لِيجْعَل ما يُلقي

(١) البيت للراعي وهو في ديوانه ١٣ وعجزه:

جُدّاً تعارَضُهُ السُّقاةُ وَبيلا

وهو في جمهرة الأشعار ٣٣٢، وأدب الكاتب ٤١٤، والجواليقي ٣٧٥، والأزهية ٣٠٠، والمخصص ١٤/٦٩ واللسان (تمم)، وسمط اللآلىء ٧٥٨. والخمس: أن ترد الإبل للماء في تمام خمسة أيام، والبائص: السابق البعيد، والجد: البئر، والوبيل: الوخيم.

(٢) أغفل المؤلف لام التبليغ، وعَرَّفها ابن هشام بقوله: «وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، نحو: قلت له وأذنت له وفسرت له» المغني ٢٣٤.

(٣) في الأصل: «تكون» وهو تصحيف.   (٤) الجن ٢٨.

الشيطانُ ﴾(١)، ولا يجوز الوقف في القرآن على ما قبلَ هذه اللام لأنَّها عاملةٌ لِما قبلَها، إلَّا إنْ وقعَ رأسَ آية.

وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلَّا كلاماً قائماً بنفسه، وبهذا تخالف لامَ الجحود المذكورة بعدُ، وتكون قبلَها الجمل الاسمية [و] الفعلية الماضية والمضارعة، نحو قولك: زيدٌ قائمٌ لِيحسِنَ إليك، وزيدٌ قام لِيحسِنَ إليك، وزيدٌ يقوم لِيحسِنَ إليك.

وهي ناصبةٌ ما بعدَها بإضمارِ «أَنْ» لأنَّها(٢) حرفٌ جارٌّ فلا يعمل عملين لاختصاصِه بالأسماء، فما بعدَه مع «أَنْ» بمنزلة اسم مخفوض بها كأنك إذا قلْتَ: جئتُ لِتكرمَني [تقول] جئتُ لأنْ تكرمَني، أي: جئتُ للإكرامِ وقد بُيِّنَ هذا في باب «كي»، فقف عليه هناك، ويجوز دخول هذه اللام على «كي» إذا كانت بمعنى «أَنْ»، وحذفُها للدَّلالة عليها كما بُيِّنَ هناك.

الموضع الثاني: أَنْ تكون بمعنى الجحُود(٣)، وهو النفيُ، وذلك قولُك: ما كان الرجلُ ليذهَبَ، وما كان عبدُ الله ليخرجَ، المعنى: ما كانَ عبدُ الله للخروجِ، وما كانَ الرجلُ للذهاب. قال الله عزَّ وجلّ: «ما كانَ الله لِيذرَ المؤمنينَ ﴾(٤)، ﴿وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾(٥)، المعنى للتركِ، وما كان الله ١٠٥
للتعذيب، فهذه اللام كالتي قبلها في دخولها على الفعل المضارع ونصبه بإضمار «أَنْ»(٦) وتقديرها معه بتأويل المصدر المخفوض بها، إذ هي حرفٌ جارٌّ أيضاً، لأنها مختصة بالأسماء، وهي لامُ العلة المذكورة قبل، إلَّا أنَّها إذا دخلَتْ على الأفعال المذكورة وقعَتْ مع ما بعدَها في موضع أخبار «كان» المنفيةِ بـ «ما»، وبذلك تخالف لامَ «كي» المذكورة قبل، للزومها ذلك، ولام «كي» يتمُّ الكلام

---

(١) الحج ٥٣.
(٢) في الأصل: «إلا إنها» وهو تحريف.
(٣) قال النحاس: «والصواب تسميتها لام النفي، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار». انظر: المغني ٢٣٢.
(٤) آل عمران ١٧٩.
(٥) التوبة ٥٥.
(٦) ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها. انظر: الإنصاف ٥٩٣.

دونها، ويجوز أن يتقدَّمها الإيجاب والنفيُ مع «كان» وغيرها. فاعلمه.

الموضع الثالث: أن تكون بمعنى العاقبة، كقولك: أكرمْتُه ليشتمني وأعطيتُه ليحرمَني، قال الله تعالى: ﴿ فالتقطهُ آلُ فرعونَ لِيكونَ لهم عَدُوّاً وحزَنا ﴾[1] و﴿ ربَّنا لِيُضِلّوا عنِ سَبيلك ﴾[2]، المعنى: فالتقطه آلُ فرعونَ فكانَ عاقبةُ أمرِهم أن كانَ لهم عدواً وحَزَناً، وأنك آتيت فِرعونَ وملأه زينةً وأموالاً في الحياة الدنيا، فكان عاقبتَهم أن ضلُّوا عن سبيلك، وهي مثل لام «كي» ولام الجحود المذكورتين، في أنَّها داخلةٌ على الأفعال المضارعة، وتنصِبُ بعدها بإضمار «أنْ» و«أنْ» وما بعدَها في موضع مصدرٍ مخفوض إذ هي حرفُ جارٌّ مثلُها للعلَّة في الظاهرة، وتفارقُها في المعنى خاصة.

وأما قول الشاعر[3]:

٢٩٥ـ لنا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذُلُّ وَسْطَها وَيَـأْوي إليْهـا المُستجيـرُ ليُعْصَـما

فقال بعضُهم: إنَّ اللامَ لامُ العاقبةِ كالتي في الآيتين، وقال بعضُهم: هي بمعنى الفاء لأنَّ أصلَه: «فيُعْصما»، وقد رُوي كذلك. والصحيح أنها لامُ «كي» المتقدمةُ الذكر، لأنَّ فيها معنى العلة، ويَصِحُّ تقديرُها بـ«كي» ويَدُلُّ على ذلك أنَّ الروايةَ قد صَحَّتْ بالفاء في موضعها وهي فاء السبب الجوابيةُ، إلَّا أنَّ نصبَ بعضهم بها وقع في الواجب، فقال بعضُهم: ذلك ضرورةٌ. والصحيحُ عندي أنَّ نصبها ـ وإنْ كان في ظاهرِ الواجبِ ـ على معنى الشرطِ المقدَّرِ، لأنَّ التقديرَ: إنْ يأوِ إليها المستجيرُ يُعْصَمْ، والفاءُ تنصِبُ في معنى جوابِ الشرط على ما يُبَيَّنُ في بابها إنْ شاءَ اللهُ مستقصىً.

* * *

---

(١) القصص ٨.

(٢) يونس ٨٨، ونص الآية «وقال موسى: ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا، ربنا لِيُضِلُّوا عن سبيلك».

(٣) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ١٣٩، والكتاب ١/٤٢٣، واللسان «دلك» منسوباً إلى الأعشى.

القسم الثالث غير الزائدة العاملة جزماً: لها في كلام العرب ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون للأمر، فيُجزم بعدها الفعل المضارع على أنواع حالات الجزم، وتدخل على المبني للمفعول، فتلزم معه على اختلاف أنواعه للمتكلم والمخاطب والغائب، نحو لِأُكْرَمْ، ولْتُكْرَمْ، ولْنُكْرَمْ، ولْيُكْرَمْ، وعلى المبني للفاعل الغائب. / ١٠٦

وهل تدخُلُ على المتكلم وحده أو مع غيره؟ فيه خلافٌ، والصحيحُ جوازُه لوروده من كلام العرب. فتقول: ليقمْ زيدٌ، وليخرجْ عمروٌ، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ لِينفِقْ ذو سَعَةٍ من سَعَتِه ﴾[1]، وتقولُ: لِأقمْ ولْنقمْ. وأمّا فعلُ المخاطب فالغالبُ عليه المطّردُ أن يجيءَ بغير لامٍ، نحو: اضرِبْ واخرُجْ وقم واقعد. وقد جاء في الحديث قوله عليه السلام: «لِتأخذوا مصافّكم»[2] وقرىء قوله تعالى: ﴿ فبذلك فَلْتَفْرَحوا ﴾[3] على المخاطبة وكلاهما نادرٌ.

واختُلِف في هذا الفعل المبني للفاعل المخاطب إذا كان بغير اللام[4]: فذهب البصريون إلى أنه صيغةٌ بنفسِها، لا مدخلَ للّام[5] فيها، وأنَّ الذي باللام صيغةُ الفعل المضارع دخَلَتْ عليه اللامُ للأمر فجزَمَتْهُ، والأولُ مبني على الوقف والآخرُ معربٌ بالجزم.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ كليهما واحدٌ، فعلٌ مضارعٌ في الأصل معربٌ بالجزم باللام ظاهرةً أو محذوفةً، قياساً على سائر أفعال الأمر.

وذهب المتأخرون إلى أنَّ الصحيحَ أنَّ ما فيه اللامُ مضارعٌ معربٌ بالجزم لوجود المضارعة فيه وهو التاءُ والياء والنون والألف التي أُعرِب بسببها، وما ليسَ

---

(١) الطلاق ٧.

(٢) لم أقف على هذه الرواية، والذي في الترمذي (تفسير سورة ص): «قال لنا: على مصافكم كما أنتم».

(٣) يونس ٥٨، وهي قراءة ابن سيرين وقتادة. انظر: المحتسب ٣١٣/١، والقرطبي ٣١٩٢.

(٤) انظر: اللامات ٩٠، ٩١.

(٥) في الأصل: «للأمر» وهو تحريف.

فيه اللامُ صيغتُه صيغةٌ أخرى، وهو مبنيٌ لا مدخل للاَّم فيه ولا شَبَهَ بينه وبين الاسم كما كان في المضارع من الإبهام والتخصيص الموجودَيْن فيهما، إذ تلك الصيغةُ لا حرفَ مضارعةٍ فيها توجِبُ لها الإعرابَ،ولا شَبَهَ بينها وبين الاسم من جهتَيْ الإبهام والتخصيص المذكورين[1]، بل هي صيغةٌ مخلِّصةٌ للاستقبال بنفسها فهي أصلٌ قائِمٌ بنفسه.

فإنْ زعموا أنَّ لامَ الجزمِ محذوفةٌ مع حرف المضارعة فيُجاوَبوا[2]: بأنَّه لا يُحذَفُ حرفان، أحدُهما يُوجِبُ علَّةً تكونُ أصلاً في شيء، ويبقى حكمُها كحرف المضارعة، واللامُ حرفٌ واحدٌ شديدُ الاتصال بما بعدَه، صار معَهُ كبعض حروفه، فلا يجوز حذفه إلَّا في الضرورة وحدَه كقوله[3]:

٢٩٦- .... أَوْ يَبْكِ مَنْ بكَى

وأمَّا حَذْفهما معاً في كلِّ موضع مخاطبة للفاعل فلا. وكلُّ ما جاءَ مِنْ ذلك على كثرته في كلامهم هو بغيرِ لامٍ، ولا حرفِ مضارعةٍ، إلَّا ما ذُكِر نادراً فلا يقاسُ عليه، وهذا كلُّه جريانٌ على مذهب البصريين.

والصحيحُ مذهبُ الكوفيين، وقد أَتيْتُ بالدلائل عليه في غيرِ هذا الكتاب.

واعلم أنَّ هذهِ اللامَ لشدةِ اتصالِها بما بعدها حتى صارتْ كبعض حروفه جاز فيها التسكينُ لخفتها إذا اتصل بها واوُ العطف أو فاؤه[4]. كقوله تعالى: ﴿ ولْيوفوا نذورَهم، ولْيطَّوفوا بالبيت العتيق ﴾[5] على قراءة مَنْ قرأ بالتسكين، وكذلك/ قوله تعالى: ﴿ فبذلك فلْيفرحوا ﴾[6] فأجري ذلك مُجرى فَخِذ وكبِد ١٠٧

---

(١) انظر: الورقة ٢٣. (٢) كذا في الأصل.

(٣) البيت لـ: متمم بن نويرة كما في الكتاب ١/٤٠٩ وتمامه:

عَلَى مَثلِ أَصْحابِ البَعوضَةِ فَاخْمُشي ... لك الوَيلُ حرَّ الوَجهِ أو يَبْكِ من بَكَى

وهو في أمالي الشجري ١/٢٧٥، وابن يعيش ٧/٦٠، والإنصاف ٥٣٢، والمغني ٢٤٨، وشواهد المغني ٥٩٩، والخزانة ٣/٦٢٩. والبعوضة: اسم مكان.

(٤) انظر: ابن يعيش ٩/١٣٩. (٥) الحج ٢٩. (٦) يونس ٥٨.

حين قالوا: فَخْذ وَكَبْد[1]، بإسكان الخاء والباء، تخفيفاً لاجتماع المتحركات، ويُستقبح ذلك فيها مع حرفٍ منفصلٍ، نحو ﴿ثمَّ لْيقطع﴾[2] ﴿ثم لْيقضوا﴾[3].

وكذلك الحكمُ في الواوِ والفاء مع «هو» و«هي» و«ثم» في نحو قوله تعالى: ﴿ثمَّ هْوَ يومَ القيامةِ من المحضَرين﴾[4] على قراءةِ قالُون[5] والكسائي[6] من السبعةِ بالإسكان في الفتح، بمنزلةِ: ﴿ثمَّ لْيقطَعْ﴾[7]، وإنَّما ذلك لشدة اتصال الواو والفاء بما بعدَهما لأنَّهما كحرفٍ منه وانفصالِ «ثم» إذ هي كلمةٌ قائمةٌ بنفسها من ثلاثة أحرفٍ. فاعلمه.

الموضع الثاني: أن تكونَ للدعاء، نحو قولك: «لِتغفِرْ لزيدٍ ولترْحَمْه» والأكثرُ: اغفرْ لزيدٍ وارحمْه، لأنها في الفعلِ بمنزلة لام الأمر، والحكمُ فيها في اللفظ كالحكم فيها، قال الله تعالى: ﴿فاغفِرْ لنا وارحَمْنا﴾[8]، وقال الشاعر[9]:

٢٩٧ـأَلقَيْتَ كاسِبَهم في قَعْرِ مُظْلِمةٍ ... فَاغْفِرْ عَليكَ سلامُ اللهِ يا عُمَرُ

وإنَّما تفارقُها في المعنى، وذلك أنَّ الأمرَ هو طلبٌ من الأعلى إلى الأدنى، والدعاءَ من الأدنى إلى الأعلى[10].

وجملةُ الأمر أنَّ اللامَ الداخلةَ على صيغة الأمر تكونُ بحسب ما وضِعَت

---

(١) انظر: الممتع ٧١٦. (٢) الحج ١٥.

(٣) الحج ٢٩، وقال صاحب الجنى ٤٢: «ويجوز إسكانها بعد «ثم» وليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة، خلافاً لزاعم ذلك، وبه قرأ الكوفيون وقالون والبزى.

(٤) القصص ٦١، وانظر: النشر ٢٠٢/١.

(٥) عيسى بن مينا، قرأ على نافع، وتعني قالون بلغة الروم: جيد، هو قارىء المدينة، توفي سنة ٢٢٠. انظر: النشر ١١٢/١، طبقات القراء ٦١٥/١.

(٦) علي بن حمزة إمام أهل الكوفة، كان إمام الناس في القراءة في زمانه، توفي سنة ١٨٩. انظر: النزهة ٦٧، النشر ١٧٣/١، البغية ١٦٢/٢.

(٧) الحج ١٥. (٨) البقرة ٢٦٧.

(٩) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ٢٠٨ والكامل ٥٤٢.

(١٠) قال صاحب الجنى ٤١: «وإذا ورد الدعاء من المساوي فهو التماس».

الصيغةُ له من طلبٍ أو إباحةٍ أو تعجيزٍ أو تكوينٍ، أو غيرِ ذلك مما أحكمه الأصوليون في كتبهم، فلا معنى لتفريق مواضع ذلك إلَّا الجريُ على تنويعهم في الاصطلاح[1]، وإلَّا فالطلبُ يكون من الأعلى إلى الأدنى ومن المثل إلى المثل ومن الأدنى إلى الأعلى[2]، ويكون ذلك بصيغة الأمر وبالمضارع باللام مجزوماً، هذا هو الحقُّ، إلَّا أنَّ النحويين على صيغة «افعَلْ» أمراً، وبعضهم من المتأخرينَ تَحَذَّقَ فزادَ الدُّعاءَ، وحقيقتُه[3] ما ذكرْتُ لك فاعلمه.

الموضع الثالث: أن تكونَ للوعيد نحو قولِك: لِتقتُلْ زيداً وأنتَ تعلَمُ ما تلقى، ولْتضربْهُ فسوف تعلَمُ. قالَ الله تعالى: ﴿ لِيكفروا بما آتيناهم ولِيَتَمَتَّعُوا فسوفَ يعلمون ﴾[4].

وأكثرُ ما تأتي الصيغةُ [على] صيغة «افعَلْ»، وقد تكون صيغة المضارع باللام، فالحكم فيها كالحكم في لام الأمر والدعاء، وإنَّما الفرق بينهما في المعنى، لأنَّ في معنى هذه التهديدَ، وهي راجعةٌ إلى ما ذكرنا من الوعيد ولا طلبَ فيها إلَّا في ضرورة الأمر، فلذلك يُطلِق النحويون عليها أمراً. ونظيره [في] ذلك قوله تعالى: ﴿ اعمَلُوا ما شئتم ﴾[5]، فلولا قرينةُ الحال في الكلام لكانت الصيغة واحدةً مفهوماً منها الأمر [من] أولِ وهلة.

وفي صيغة «افعَلْ» بين الأصوليين اختلافٌ: هل اللفظُ مشتركٌ أو هو في الطلبِ أظهرُ، أو في الموجب منه؟ حقيقتُه[6] في علم أصول الفقه.

* * *

/ **القسم الرابع**: غيرُ الزائدة غيرُ العاملة: ١٠٨

(١) في الأصل: «الإصلاح» وهو تحريف.
(٢) في الأصل: «ومن الأدنى إلى الأدنى» وهو سهو.
(٣) في الأصل: «وحقيقة» وهو تحريف.
(٤) العنكبوت ٦٦.
(٥) فصلت ٤٠.
(٦) في الأصل: «حقيقة».

أن تكون للتأكيد أي لتمكُّن المعنى في النفس. ولها في ذلك ثلاثةُ[1] مواضعَ.

الموضع الأول: أن تدخُلَ للابتداءِ في المبتدأ وما حَلَّ موضعَه من الفعل المضارع له، فالمبتدأُ نحو قولك: لَزيدٌ قائمٌ[2] ولَعبدُ الله خارجٌ ولَيقومُ زيدٌ.

وإنَّما قُدِّمَت أولاً اعتماداً عليها في التوكيد لما بعدها، كما تُقدَّم همزةُ الاستفهام و«إنَّ» المكسورة المشـدَّدة و«ما» النافية للاعتماد عليها في معانيها التي وضِعتْ لها، ولذلك كانت حروفاً مُعلِّقةً لِما قبلها عن العمل[3] فيما بعدها، أي قاطعة له، وذلك في باب «ظننْتُ وأعلمْتُ» وقاطعةً عن عمل ما بعدها فيما قبلها في بابِ الاشتغال فتقول: ظَنَنْتُ لزيد قائمٌ، وأعلمَ زيدٌ لَعبدُ اللهِ منطلقٌ، وزيدٌ لَتضرُبه. وإنما ذلك كما ذكرْتُ لك من أنه حرفُ صدرٍ. قال الله تعالى: ﴿ لأنتم أشدُّ رهبةً في صدورهم ﴾[4]، وقال زهير[5].

٢٩٨ـوَلأنتَ أَشْجَعُ حينَ تتجِّهُ آلْـ أَبْطالُ مِنْ لَيْثٍ أَبي أَجْرِ

وقال آخر[6]:

٢٩٩ـفَلَهْوَ أَخْوَفُ عِندي إذْ أُكَلِّمُهُ ....

ومَا حَلَّ محل المبتدأ هو الفعلُ المضارعُ إذا صُدِّر به، نحو قولك: لَيقومُ زيدٌ، وليخرجُ عمرو، وكذلك الفعلُ الذي لا يَتَصَرَّف[7]، نحو: نِعم وبئس

(١) كان على المؤلف أن يَعُدَّها أربعة، كما سنرى حين سردها.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم: «لزيد أفضل من عمرو» جواب قسم مقدر، والتقدير: والله لزيد أفضل من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها، وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء. انظر: اللامات ٧٠، والإنصاف ٣٩٩.

(٣) في الأصل: «المعتل» وهو تحريف. (٤) الحشر ١٣.

(٥) الديوان ٩٤، واللسان: (أضم)، وشواهد الشافية ٢٣٠. وتتجه: يواجه بعضها بعضاً في الحرب، وأجر: ج جرو وهو ولد الكلب، وكل سبع.

(٦) البيت لكعب بن زهير، وهو في ديوانه ٢١، وتمامه:

وقيل إنَّكَ مَسْبُورٌ ومَسْؤولُ

والبيت في المقرب ١/٧١.

(٧) دخول لام الابتداء على الفعل أمر اختلف العلماء فيه. قال ابن هشام، «فأجاز ذلك ابن مالك =

وفعل التعجب، فتقول: لَنعم الرجل زيدٌ ولبئسَ الغلامَ عمرو. وتلزم في فعل التعجب لجريانه مجرى الأمثال[1]. قال الله تعالى: ﴿لبئس ما كانوا يعملون﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

٣٠٠ـوَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

وإنّما ذلك لمشابهةِ [جميع ذلك][4] الاسم. أمّا المضارعُ ففي الإبهام والتخصيص، وأمّا الماضي المذكورُ فلعدم تصرفه كعدم تصرف الاسم.

وربما دخلتْ اللام على ما يدخُل على المضارع منْ «أنْ» الناصبة له نحو قولك: لأنْ تقومَ خيرٌ لك من أنْ تقعدَ، لأنَّ المعنى: لقيامك فهي في موضع مبتدأ، فلذلك عوملتْ في ذلك معامَلته، وكذلك حكمُ ما يدخُل على المضارع إذا خَلَّصه للاستقبال، نحو: «لَسوفَ يقوم زيدٌ»، قال الله تعالى: ﴿وَلَسَوف يعطيك رَبك فترضى﴾[5].

وأمّا قوله تعالى: ﴿لسوفَ أُخْرَجُ حيًّا﴾[6] فهي جوابُ قسمٍ محذوف يُتَلقّى[7] بها ولـ «سوف»[8] موضِعٌ سيُذكر بَعد.

الموضع الثاني: أن تكون في خبر المبتدأ وذلك قسمان: قسم قياسي وقسم موقوف على السماع.

فأمّا القياسي ففي خبره إذا وقع خبراً لـ «إنّ» المكسورة التي للتوكيد

= والمالقي وغيرهما، زاد المالقي الماضي الجامد» انظر المغني ٢٥٢.

(١) لعله يقصد نحو: لَظَرُف زيدٌ بمعنى ما أظرفه. قال ابن هشام: «وعندي أنها إما لام الابتداء وإما لام جواب قسم مقدر». انظر: المغني ٢٦١، المرتجل ١٨٠.

(٢) المائدة ٦٢.

(٣) البيت لزهير «وهو في ديوانه ٨٩، والكتاب ٣٧/٢، وأمالي الشجري ١١١/٢ وابن يعيش ٢٦/٤، واللسان (نزل)، والخزانة ٦٢/٣، والدرر ١٣٨/١. يقول: نِعْم لابس الدرع أنت إذا اشتدت الحرب وتزاحمت الأقران فتداعوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف.

(٤) زيادة ليست في نقل الجنى عن المؤلف.

(٥) الضحى ٥.

(٦) مريم ٦٦.

(٧) في الأصل: «تلقى» وهو تحريف.

(٨) في الأصل: «ولسوفك» وهو تحريف.

المذكورة في بابها، نحو قولك: «إنَّ زيداً لقائم وإنَّ عبدَ الله لخارج»، قال الله
تعالى: ﴿ إنَّ الله / لغفورٌ رحيم ﴾[1] ﴿ وإن ربك لسَريعُ العقابِ، وإنَّه لَغفورٌ 109
رحيم ﴾[2].

وهذه اللام هي جائزة الدخول في هذا المكان لا واجبة، لما يُراد من المبالغة في التوكيد إذْ هو حاصل، فإنَّ محلها في الأصل المبتدأ الذي [هو] اسم «إنَّ» إلا أنه اتفق مانعٌ منَعَ من ذلك وهو أنَّه لما دَخلتْ «إنَّ» على المبتدأ وَلِيَتْه وطَلَبَتْه، وكانت مشَبَّهة بالفعل كما ذكر في بابها وجب أن تعمل فيه وصارت معه كالمبتدأ إذ[3] لم تغير من معنى الابتداء شيئاً، إنَّما هي للتوكيد خاصة، وهو زائدٌ على الابتداء فوجَبَ للاَّم الداخلة على الجملة التي فيها «إنَّ» أنْ تكونَ مقدمةً عليها.

ومما يوضِّح ذلك أنها تجتمع معها مقدمة فتُبْدَل همزةُ «إنَّ» هاء كما قال الشاعر[4]:

٣٠١ـ ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بـرقٍ عـليَّ كـريمُ

على أَنَّ لبعض المتأخرين في «لهنك» كلاماً ضعيفاً[5]، قد ذُكرَ منه شيءٌ فيما تقدم.

فإذا ثبت أنَّ اللامَ أصلُها في الدخولِ أنْ تكونَ قبل «إنَّ» ثقُلَ اجتماع حرفينِ مُؤكِّدَيْنِ، فأزالوا اللامَ من ذلك المحل ووضعوها في موضعٍ لا يكون فيه ثقلٌ وهو الخبر في الأصل لتأخيره عن الاسم، فقالوا: «إنَّ زيداً لَقائم»، و«إنَّ عبد الله لشاخص».

ثم تدخل في الاسم إنْ فُصِلَ بينه وبين «إنَّ» بالظرف أو المجرور، نحو قوله تعالى: ﴿إنَّ في ذلكَ لذكرَى﴾[6]، ﴿وإنَّ في ذلك لَعِبرةً﴾[7]، ﴿وإنَّ له عندنا لَزُلْفى ﴾[8]، لأنه قد زال موجبُ الثقل بالاجتماع مع «إنَّ».

---

(١) النحل ١٨. (٢) الأعراف ١٦٧. (٣) في الأصل «إذا» وهو تحريف.
(٤) تقديم برقم ٥١. (٥) في الأصل: «كلام ضعيف» وهو سهو.
(٦) سورة ق ٣٧. (٧) النازعات ٢٦. (٨) سورة ص ٤٠.

ثم إنَّه قد يجوزُ دخولُها فيما يَحِلُّ مَحلّ الخبرِ من ظرفٍ نحو: «إنَّ زيداً لعندك» أو مجرورٍ نحو: «إنّ زيداً لمَنْ بني تميم» أو الفصل الذي بين اسمها وخبرها، نحو: «إنَّ زيداً لهو القائم، وفي المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها، نحو: «إنَّ زيداً لأبوه قائمٌ»، وفي الفعل المضارع الواقع في موضع الخبر، نحو «إنَّ زيداً لَيقوم» وفي الماضي إذا كان غيرَ متصرِّفٍ نحو: «إنَّ زيداً لبئس الرجلُ، وإنّ عمراً لنعمَ الفتى»، وفي معمول الخبر مع وجوده وتأخيره عنه نحو: «إنَّ زيداً لعندك قائم» وفي مجموعهما نحو قولك: «إنَّ زيداً لفي الدار لقائمٌ»، قال الله تعالى: ﴿ إنَّ الإنسان لَفي خُسرٍ ﴾[1]، ﴿ وإنَّ ربَّك لبالمرصاد ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ وإنَّ ربك ليحكمُ بينهم ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ إنَّك لأنتَ الحليمُ الرشيدُ ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

٣٠٢ـ إنَّ آمرأً خَصَّني عَمْداً مَودَّتَه ... على التَّنائي لَعندي غيرُ مكَّفورِ

وإنما دخلت اللام في هذه المواضع كلها مبالغةً للتوكيد كما ذُكر، وإذا بولِغ فيه فلا بأس أن تكونَ من جهتين، إذا لم يكن اجتماعُ اللتين[6] للتوكيد لأنَّ الاجتماع قد زال فزال الثقلُ.

وأما ما ذكر الزجاجي[7] أنَّ اللامَ دخلت في الكلام الذي فيه «إنَّ» توكيداً للخبر، كما دخلتْ «إنَّ» توكيداً للجملة فغير صحيح لدخول اللام في اسمِ «إنَّ» مع الفصل/ كما ذكر، وفي غير الخبر في المواضع التي ذكرنا مع «إنَّ» ١١٠
إذا أُبدلت من همزتها هاء كما ذُكر، وإنما هو كلامُ زَوَّره ونمَّقه. وكذلك ما حَكَىٰ عن بعضهم[8] من أن ذلك مناظرة لـ«ما» النافية مع خبرها في الكلام الذي ذكره فَوَهْمٌ مردودٌ بما ذكرنا.

واعلم أنَّ هذه اللام قد تلزمُ، وذلك في خبر «كان» الواقعة خبراً لـ«إنْ»

---

(١) العصر ٢.
(٢) الفجر ١٤.
(٣) النحل ١٢٤.
(٤) هود ٨٧.
(٥) تقدم برقم ١٤٨.
(٦) في الأصل «التي» وهو تحريف.
(٧) انظر: اللامات ٦٠، ونسبه إلى سيبويه.
(٨) هو الفراء، كما في اللامات ٦٠.

المخففة من الثقيلة المكسورة كقوله تعالى: ﴿وإنْ كنتَ من قبله لمن الغافلين﴾[1] و﴿إن كنَّا لفي ضلال مبين﴾[2] لأن الفرق بين النافية وبينها لا يقع إلا بها[3] وكذلك في خبر كان ومفعولي ظننْتُ وأعلمتُ الأخيرين والفصل[4]، إذا دخلت على ذلك كله «إنْ» المذكورةُ، نحو: إن ظننتُ زيداً لَقائماً، وإنْ أعلمتُ عمراً عبدَ الله لَمنطلقاً، وإن كان زيدٌ لَيقومُ، وإنْ زيداً لَهو القائم للعلة المذكورة.

ويجري مجرى «إنَّ» في القياس «لكنّ»، لأنها داخلة على الخبر[5]، ولا تُغَيِّر معنى الابتداء كـ«إنَّ»، إلا أنَّ ذلك فيها قليل لارتباطها بما قبلها. قال الشاعر[6]:

٣٠٣- . . . . ولكنني من حُبِّها لَعَمِيدُ

والبصريون يقفون في هذا مع السماع لقلته، والكوفيون يجيزونه قياساً[7]. والصحيح عندي أنه قياسٌ، لأنَّ العلة المذكورةَ موجودة فيها، وهي التي من أجلها جاز دخول اللام في خبر «إنَّ» وهي عدم تغيُّر معنى الابتداء، والاستدراك ليس بمغيِّر للابتداء، وإنما قلَّ سماعُ ذلك فيها. وفي صناعة النحو مواضع جائزةٌ قياساً ممنوعة سماعاً، وعكس هذا، وذكْرُها هنا يطولُ، وقد ذكرها أبو الفتح بن جني في كتاب «الخصائص» له فانظر إليه هناك[8].

وأما القسم السماعي ففي خبر المبتدأ إذا لم يكن خبراً لـ«إنَّ» باقياً على

---

(١) يوسف ٣. (٢) الشعراء ٩٧.

(٣) أي: إن الفرق بين «إنْ» النافية و«إنْ» المخففة لا يقع إلا بهذه اللام.

(٤) أي ضمير الفصل.

(٥) أقحم في الأصل: «المبتدأ والخبر» بعد قوله «على الخبر».

(٦) البيت لا يعرف قائله، وصدره في الجنى ٦٩:

يَلُومونني في حبِّ لَيلى عواذِلي

وهو في الإنصاف ٢٠٩، واللسان (لكن)، والمغني ٢٥٧، وابن عقيل ١/٢١١ والأشموني ١/١٤١، وشواهد المغني ٢/٦٠٥، والخزانة ١/١٦، والعيني ٢/٢٤٧.

(٧) انظر: الإنصاف ١/٢٠٨. (٨) انظر: الخصائص ١/٣٩١.

الخبرية له، أو خارجاً إلى غيره، والباقي خبراً نحو قول الشاعر[١]:

٣٠٤ـأُمُّ الحُلَيْسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنْ اللحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿ إنَّ هذان لساحِران ﴾[٢] إنَّ «إنَّ» بمعنى[٣] نعم، «وهذان» مبتدأ و«ساحران» خبر، ودخلتْ عليه اللامُ شاذاً. وقال بعضهمُ: اللام في الأصل داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: لهما ساحران. وقال بعضهم: إنَّ اللام على قياسها من الدخول على خبر «إنَّ» «وهذان» منصوب اسماً لها على لغة مَنْ يجري التثنية في النصب والخفض مجرى الرفع كما قال[٤]:

٣٠٥ـإنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا مَنْ بَلَغا في المَجْدِ غَايَتَاهَا

وهذا هو الظاهر لعدم التكلف ـ وثبوتُ تلك اللغة فاشٍ ـ وقلةِ دخول اللام في خبر المبتدأ[٥]، وحذفِ ما اعتمد عليه في التوكيد والإخبار[٦]، وهو المبتدأ المضمر لتناقض المقصدَيْن، ولذلك لا يجوز أن يؤكدَ الضمير المحذوف في نحو قولك: «زيدٌ ضربت نفسه» بالنصبِ تريد: ضربته، وإذا قبح حذف المبتدأ في صلة الموصول في غير صلة/ «أيّ» وإذا لم يَطُل الكلام نحو قوله تعالى: ١١١
﴿ ما بعوضةٌ ﴾[٧] و﴿ تماماً على الذي أحسنُ ﴾[٨] بالرفع في «بعوضة» و«أحسن»، وليس في الكلام توكيد، فهو مما فيه توكيد أقبح. فإنْ قَدَّمْتَ الخبرَ على المبتدأ في مسألتها جاز دخول اللام عليه للتصدير، وإن كان المراد به التأخير، كقوله[٩]:

(١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٠، والخزانة ٤/٣٢٨ وقال: إنه لرؤبة أو لعنترة بن عروس، وهو في اللسان (شهرب)، وابن يعيش ٣/١٣٠، والمغني ٢٥٤، وابن عقيل ١/٢١٢، والأشموني ١٤١، وشواهد المغني ٦٠٤، والدرر ١/١١٧. وأم الحليس: كنية امرأة، والشهربة: العجوز.

(٢) طه ٦٣. وانظر: الورقة ١٣. (٣) في الأصل: «لمعنى» وهو تحريف. (٤) تقدم برقم ٢٣.

(٥) هذا ردٌّ على المذهب الأول الذي يقول: «إنَّ» بمعنى نعم.

(٦) هذا رد على المذهب الثاني الذي يقول: إن اللام دخلت على خبر مبتدأ محذوف. وقوله: «التوكيد والإخبار» غير واضح في الأصل.

(٧) البقرة ٢٦، وهي قراءة الضحاك وابن أبي عبلة ورؤبة كما في القرطبي ٢٠٨.

(٨) الأنعام ١٥٤، والرفع قراءة الحسن والأعمش كما في الاتحاف ١٣٢، وقراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨.

(٩) تقدم برقم ٣٤.

٣٠٦ـلَخَيْرٌ أَنْتَ عِند النَّاسِ مِنَّا ... إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالا

وأمَّا دخولها فيما خرج عن خبر المبتدأ إلى غيره فخبر «أنَّ» المفتوحة.

كقول الشاعر(١):

٣٠٧ـأَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ العَلِي ... أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيرِ المَطِي

وقرىء في الشاذ: ﴿ إلاّ أنَّهم ليأكلون الطعام ﴾(٢) بفتح الهمزة، وذلك موقوف على السماع. وخبر «أمسى» كما قال الشاعر(٣):

٣٠٨ـمَرُّوا عِجالاً فقالوا: كَيفَ صَاحِبُكُمْ ... قَال الذِي سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَجْهودا

وخبر «مازال»، كما قال الشاعر(٤):

٣٠٩ـوَمَا زِلتُ من لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُها ... لَكَالهَائِمِ المُقْصىٰ بِكلِّ سَبيلِ

وكلُّ ذلك شاذ لا قياس عليه في العربية.

الموضع الثالث: جواب القسم سواء كان جملةً اسمية أو فعلية ماضية أو مستقبلة، لكن لا بدَّ أن تكون موجبة، نحو قولك: واللهِ لزيد قائم وواللهِ ليقومنَّ زيدٌ، وواللهِ لقد قام زيدٌ، وواللهِ لنعمَ الرجلُ زيدٌ ولبئس الرجلُ عمروٌ، قال الله تعالى: ﴿ وتاللهِ لأكيدَنَّ أصنامَكم ﴾(٥) وقال: ﴿ تاللهِ لقد آثَرَكَ اللهُ علينا ﴾(٦). ويجوز حذفُ جملةِ القسم، وتبقى جملة الجواب باللام لتدُلَّ على ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ في أموالكم وأنفسكم ﴾(٧) ﴿ ولتعلَمُنَّ نبأه بعد حين ﴾(٨)، وقال الشاعر(٩):

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ١/٣١٥، واللسان (مطا)، والهمع ١/١٤٠.

(٢) الفرقان ٢٠، ونسبها في المغني ٢٥٧ إلى سعيد بن جبير.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ١/٣١٦، وابن يعيش ٨/٦٤، وابن عقيل ١/٢١٢، والأشموني ١٤١، والخزانة ٤/٣٣٠، والدرر ١/١١٧.

(٤) البيت لكثير، وهو في ديوانه ٢٣٥، والمنصف ٣/٥٢، وروايته فيه:

وما زلتُ من ليلى لَدُنْ طَرَّ شاربي ... لكالهائمِ المُقْصَى بكل مكانِ

وهو في أمالي الشجري ١/٢٢٢، والمغني ٢٥٧، والأشموني ١٤١، والهمع ١/١٤١. والخزانة ٤/٣٣٠.

(٥) الأنبياء ٥٧.

(٦) يوسف ٩١.

(٧) آل عمران ١٨٦.

(٨) سورة ص ٨٨.

(٩) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ١٤٤ ورواية «برقة» فيه: «ثغرة».

٣١٠ـلَقَـدْ قُلْتُ للنُّعْمـانِ لَمَّـا لقِيتُـهُ   يُـريـدُ بني حُنٍّ بِبُـرْقَـةِ صـادِرِ

وقال الله تعالى: ﴿ولَدارُ الآخرةِ خيرٌ ولنعمَ دارُ المتقين﴾[1]، وقال تعالى: ﴿لبئسَ ما كانوا يعملون﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

٣١١ـلنِعمَ الفَتىٰ تَعْشُو إلىٰ ضَوْءِ نَارِه   تَمِيمُ بنُ مُرٍّ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ

وإذا دخلَتْ هذه اللام على الماضي المتصرف، فلا تكون إلَّا جوابَ قسم، لأنه [لا] يشبه الاسمَ من جهة شبهِ الفعلِ [للاسم] فلا تكون لامَ ابتداء [وأمَّا غيرُ المتصرفِ] فَيُشبهُهُ[4] منْ جهةِ عدمِ التصرفِ فتكـون لامَ ابتداء كـما تقدَّم[5].

وإنَّما دخلَت اللام في جواب القسم لِيُتَلَقَّىٰ بها[6] مبالغةً في التوكيد، إذ القسم توكيد المقسم عليه، وكذلك إذا كان المضارع باللام والنون[7] لزمَ أنْ يكونَ جواباً للقسم كما تقدَّم، لأنَّ النونَ مخلصة لذلك[8]، وهي لازمة لجواب القسم[9] عند بعضهم، وبعضُهم لا يعتقد ذلك لقولِ الشاعر[10]: / ١١٢

(١) في الأصل «ولنعم دار الآخرة خير» وهي الآية ٣٠ من النحل، وقد نصَّ المؤلف على أن اللام التي تقترن بالماضي الجامد هي لام الابتداء وذلك حين ذكر لام الابتداء، ولكنه وَهِمَ الآن فعدَّ هذه اللام جواب قسمٍ محذوف، وذلك يبدو في شواهده التالية، ثم يعود فيعدّها لام ابتداء، وقد نؤول ذكره للشواهد على أنه سيعرضها ثم يحكم عليها.

(٢) المائدة: ٦٢.

(٣) لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٤٢، وروايته فيه: «طريف ابن مال» عوضاً من «تميم بن مر» وهو في الكتاب ٣٣٦/١، وابن عقيل ٣٨/٤، والأشموني ٤٧٧، والهمع ١٨١/١، والدرر ١٥٧. تعشو: تصير في الظلام، والخصر: شدة البرد.

(٤) في الأصل: «وتشبهه» ولا يستقيم المعنى عليها.

(٥) انظر: الورقة ١٠٨.   (٦) في الأصل: «به» ولعله تحريف.

(٧) أي: تكون اللام في أوله، والنون في آخره ثقيلة أو خفيفة. انظر: اللامات ١١٣.

(٨) قال في اللامات ١١٣: «اعلم أن الفعل المستقبل إذا وقع في القسم موجباً لزمته اللام في أوله والنون في آخره» وقال في ص ١١٤: «إنما جمع بين اللام والنون هنا لأن اللام تدخل لتحقيق المحلوف عليه، ولزمت النون في آخر الفعل ليفصل بها بين فعل الحال والاستقبال فهي دليل الاستقبال».

(٩) في الأصل: «للجواب للقسم» وهو تحريف.

(١٠) البيت لزيد الفوارس الضبي كما في الحماسة ٢١٦/١، وهو في المقرب ٢٠٦/١، والبحر المحيط =

٣١٢ـتَـأَلّى ابنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَـرُدُّني   إلىٰ نِـسْـوَةٍ كَـأَنَّهُنَّ مَفـائِـدُ

وهذا عندي لضرورة الشعر، ولم يأت في الكلام نحو: «واللهِ لَيقومُ زيدٌ» وذلك بخلاف اللام، فإنَّها غير لازمةٍ لأنها في الحقيقة لامُ الابتداء، لأنَّها لا تدخل في موضعٍ [لا] تصلُح فيه «إنَّ» المكسورة، ولام الابتداء لا تلزم في الابتداء فلا تلزم في الجواب، فهذا وجهٌ. ووجهٌ آخر أنه قد حَصَلَ التوكيد لجملة القسم فلا ضرورةَ إلى توكيدٍ غيره إلَّا مبالغةً خاصةً، بخلاف النون فإنَّها لازمةٌ لأجل التخليص للقسمية والاستقبال، ألا ترى أنها ـ أعني اللامَ ـ جاءت في القسم تارةً وحُذِفتْ أخرى في قوله تعالى: ﴿قد أفلحَ مَنْ زَكَّاها﴾[1] و﴿قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ﴾[2] ونحو قولِ الشاعر[3]:

٣١٣ـوَقَـتـيـلُ مُـرَّةَ أَثْـأَرَنَّ فَـإِنَّـهُ   حَـقٌّ وَإنَّ أَبَـاهُـمُ لم يُـثْـأَرِ

وقد لزمت اللام في «لَعَمْرُ اللهِ»[4] دلالـةً على القسم ولزوم الابتداء فيه إذ لا يخرج عنها، فإن أزيلَ عنها حُذِفت اللام وفُتِحتْ عينُه وضُمَّتْ، ولشدَّة اتصالها بها جعلها بعضُهم كجزءٍ منها حتى أثبتها في القلب، حين قـال: «رَعَمْلُكَ»، فكـما تدلُّ[5] في الجـواب على القسم كـذلك تـدلُّ في القسم على الجواب، وإذا تأمَّلْتَ هذه اللام فهي لام الابتداء في الفصل قبل هذا ولام التوطئة بعد هذا[6].

واعلم أَنَّ «لو» و«لولا» إذا وقعا في جواب القسم لزم جوابَها اللام نحو

= ٦/٤٤٠، وقطر الندى ٢٢٤، والخزانة ٢١٨/٤، والدرر ٤٦/٢. وتألى: حلف، والمفائد: عيدان الحديد التي يشوى عليها اللحم، يشير بذلك إلى خستهن.

(١) الشمس ٩، وقبلها: «والشمسِ وضحاها». (٢) البروج ٤، وقبلها: «والسماءِ ذاتِ البروج.

(٣) البيت لعامر بن الطفيل كما في المفضليات ٣٦٤. ورواية العجز:

فَرْعٌ وَإنَّ أَخَاهُمُ لم يُقْصَدِ

وهو في أمالي الشجري ٣٦٩/١، والدرر ٤٧/٢، والفرع: الرأس العالي في الشرف، يقصد: يقتل.

(٤) في الأصل: «لعمري الله» وهو تحريف. وانظر: اللامات ٧٦. (٥) أي: اللام.

(٦) انكر صاحب الجنى ٥٢ على المؤلف هذا الرأي.

قولك: «والله لو قام زيدٌ لأحسنْتُ إليك»، و«واللهِ لولا زيدٌ لأحسنْتُ إليك» قال الشاعر(١):

٣١٤ـوَاللهِ لَــو كُنْتُ لِهٰذا خَــالِصــاً لَكُنتُ عَبْـداً آكِـلَ الأبَــارِصَــا

وقال الآخر(٢):

٣١٥ـفَـواللهِ لَـوْلا اللهُ لا شَيْءَ غَيْــرُه لَزُعْزِعَ مِنْ هذا السَريـرِ جوانِبُـه

وإذا حُذِفَ القسم قبلها بقيت اللامُ في جوابها تدلُّ عليه كقول الشاعر(٣):

٣١٦ـفَلو أَنَّ قَـوْمي لم يكونـوا أَعِـزَّةً لَبَعْدُ لَقَد لاَقَيْتُ لا بدَّ مَصْرَعـا

وقـال الله تعالى: ﴿ ولـولا رَهْطُكَ لـرجَمْناكَ ﴾(٤) و﴿ لـولا أَنتم لكنَّا مُؤمنـين ﴾(٥)، فـذلـك كقـولـهِ تعـالى: ﴿ ولَتَعْلمُنَّ نَبَـأه بعـد حـين ﴾(٦) و﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾(٧).

وزعم جُلُّ النحويين أَنَّ «لو» و«لولا» حيث وُجِدا تلزم اللامُ جوابها على كل حال، كان قسم أو لم يكنْ، واستشهدَ بعضُهم بالبيت والآيتين المتقدِّمَتَيْنِ، وقالوا: إنَّ اللامَ لا تُحذف مِنْ جوابها إلَّا ضرورةً، كقول الشاعر(٨):

٣١٧ـفَلو أَنَّــا عــلى حَجَـرٍ ذُبِحْنــا جَـرى الـدَّميـانِ بِـالْخَبَـرِ اليَقـينِ

وقول الآخر(٩):

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في أدب الكاتب ١٦٦ والجواليقي ٢٤٥، والمنصف ٢/٢٣٢، وابن يعيش ٩/٢٣.

(٢) نُسِب في المغني ٣٠٣ إلى امرأة ورواية الصدر:

فَوالله لولاَ اللهُ تُخْشَى عَواقِبُه

وهو في ابن يعيش ٩/٢٣، وشرح شواهد المغني ٦٦٨.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٠.

(٤) هود: ٩١. (٥) سبأ: ٣١. (٦) سورة ص: ٨٨.

(٧) آل عمران ١٨٦، وتتمة الآية «في أموالكم وأنفسكم. . .».

(٨) نسب في أمالي الشجري ٢/٣٤٤، إلى المثقب العبدي. وفي الخزانة ١/٣٤٩ إلى علي بن بدال، وهو في الإنصاف ٣٥٧، والممتع ٦٢٤، واللسان «أخا»، وابن يعيش ٩/٢٤، والأشموني ٦٦٩.

(٩) البيت لتميم بن مقبل وهو في ديوانه ٧٦، وفيه «ولولا» عوضاً عن «وما في»، والمقرب ١/٩، وفيه =

٣١٨ـلَوْلَا الحَياءُ ومَا فِي الدِينِ عِبْتُكما بِبَعْضِ ما فيكما إذْ عِبْتُما عَوَري/ ١١٣

والصحيح أنَّ اللامَ لا تقعُ في جوابها إلَّا [إذا] كانا بعد قسمٍ ظاهرٍ أو مقدَّر(١)، وليس الجوابُ إذن لهما بل للقسم، فحيث وُجِدا دونَ قسم ولا تقديره لم تدخُل اللام في جوابها، ولذلك قد نجدُ جوابَها مع عدم القسم بغير اللام فتأمَّلْهُ.

الموضع الرابع: أن تكون توطئةً لجواب القسم وتوكيداً نيابةً عنه في ذلك، وذلك إذا تقدَّم حرفُ الشرط الذي هو «إنْ» الخفيفة المكسورة نحو قولك: لئن قمتُ لأكرمنَّكَ ولئن خرجْتَ لأخرجَنَّ معك. قال الله تعالى: ﴿ لئن أُخرجُوا لا يَخْرجُونَ معهم، ولئِنْ قُوتِلوا لا ينصُرونَهُمْ، ولئِنْ نصروهم لَيُوَلُّنَّ الأدبارَ ﴾(٢)، وقال الشاعر(٣):

٣١٩ـلَئِنْ عادَ لِي عَبْدُ العَـزيز بِمِثْلِهَـا وَأَمْكَنَـني مِنْهــا إِذَنْ لَا أُقِـيلُهــا

ولا تلزمُ هذه اللام بل يجوز إثباتُها ـ كما ذُكر ـ وحذفُها، كما قال تعالى: ﴿ وإنْ لم يَنْتهوا عما يَقُولون ليمسَّنَّ الذينَ كفروا منهم عذابٌ أَليم ﴾(٤)، وقال الشاعر(٥):

٣٢٠ـفَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ ما قَدْ صَنَعْتُمُ لَأَنْتَحِيَنْ بِالعَـظْمِ ذُو أَنا عَـارِقُهْ

وقد تُشبَّهُ «إذ» بـ «إنْ» فتدخُل عليها اللام المذكورة كما قال الشاعر(٦):

٣٢١ـغَضِبَتْ عَـلَيَّ وَقَدْ شَـرِبْتُ بِجِزَّةٍ فَـلإذْ غَضِبْتِ لَأَشْرَبَنْ بِخَـروفِ

= «وباقي» عوضاً من «وما في» والبحر المحيط ١/٢٤٤، واللسان: «بعض».

(١) ظاهر من كلامِ المؤلف أن اللام بعد (لو) و(لولا) لام جواب قسم مقدر، وهو رأي ابن جني، ولا يوافق معظم العلماء على هذا الرأي. انظر: المغني ٢٥٩.

(٢) الحشر ١٢. (٣) تقدم برقم ٧٧. (٤) المائدة ٧٣.

(٥) البيت لعارق الطائي قيس بن وجرة كما في اللسان: (عرق)، وروايته فيه: «للعظم»، وهو في ابن يعيش ٣/١٤٨. وأعرقه: انتزع اللحم منه.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في أمالي القالي ١/١٤٨، والمغني ٢٦٠، وشواهد المغني ٧٠٦، والهمع ٢/٤٤. وفي الأصل «فلئن» عوضاً من «فلإذ» وهو سهو.

كما شبَّه «ما» النافية بالموصولة فأدخل عليها اللام للتوكيد فقال[1]:

٣٢٢ـلَما أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصِحْني وَكَيْفَ وَمِنْ عَطائِكَ جُلُّ مالي؟

ولا يُقاسُ على ذَيْنِكَ.

وقد تُضَمَّنُ «علمْتُ» معنى القسم، فتدخل اللام فيها بعدَها دَلالةً على ذلك، كقولهم: «علمت لَمَنْ قام لأضربنَّه» ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد عَلِموا لَمَنِ اشتراه ما لَهُ في الآخرة مِنْ خَلاَق﴾[2].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿يدعو لَمَنْ ضَرُّه أَقربُ من نفْعِه لبئْسَ المولَى ولبئْسَ العشيرُ﴾[3]، فـ«يدعو» مُعلَّقة عِن العمل لأنها بمعنى «يقول» كـما هي في قوله[4]:

٣٢٣ـيَـدْعُـونَ عَنـتَرُ وَالـرِّمـاحُ كَـأَنَّها أَشْـطانُ بِئْـرٍ في لَبـانِ الأَدْهَمِ

على روايةِ مَنْ بنى «عنتر» على الضم لأنه منادى، أي يقولون: يا عنترُ. واللام لام الابتداء في «لَمَنْ»[5] وخبره محذوف من القول «كأنه» في التقدير: يقول للذي ضرُّه أقربُ من نفعِه يقال فيه: لبئس المولى ولبئس العشير، والقول كثيراً ما يحذف في القرآن[6]. وقد تقدّم ذكر ذلك في مواضع من هذا الكتابِ، وقد قيل في الآية أقوالٌ أحسنها ما ذكرْتُ لك.

* * *

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في منازل الحروف ٥١، والصدر فيه:
لَما أَخْلَفْتُ شُكرَكَ فَاصْطَنِعْني
وهو في المغني ٧٥٧، وشواهد المغني ٩٥٦، والدرر ١/١١٦.

(٢) البقرة ١٠٢.

(٣) الحج ١٣.

(٤) البيت لعنترة. وهو في ديوانه ٧٣، وشرح القصائد ٣٥٩. والشطن: الحبل، واللبان: الصدر.

(٥) إشارة إلى الآية الكريمة: «يدعو لَمَنْ ضَرُّه».

(٦) انظر أمثلة على ذلك في كتاب «إعراب القرآن» المنسوب للزجاج ١/١٤ وما بعد.

القسم الخامس: الزائدة العاملة: أن تكون مقحمةً توكيداً ولها في ذلك موضعان:

الموضع الأول: أن تكون مقحمة بين المضاف والمضاف إليه نحـو: يا ويحَ/ لزيدٍ، ويا بؤسَ للحربِ، والأصل: يا ويحَ زيدٍ ويا بؤسَ الحربِ، فهو كيا عبدَ الله، إلاَّ أنهم أبقَوْا الإضافة وزادوا اللامَ توكيداً للتخصيص، قال الشاعر[1]: ١١٤

٣٢٤ـيَـا بُـؤسَ لـلحَـربِ الـتي وَضَـعَتْ أراهِطَ فَـاسْتَـراحُـوا

وقال الآخر[2]:

٣٢٥ـقَالَتْ بَنو عامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَـدٍ يَا بُؤْسَ لِلْجَهلِ ضَـرَّاراً لأَقْوامِ

وفي باب «لا» التي للتبرئة نحو قولهم «لاَ أَبالَك» و«لاَ أخا لزيدٍ»، والأصل: لا أَباك ولا أَخا زيد، لأنَّ «لا» التي للتبرئة تنصِبُ المضاف، وكانت الحقيقةُ فيه: لا أبَ لك ولا أخَ لزيد، فلما أُضيفَ انتصبَ فصار: لا أَباك ولا أخا زيد[3]، ثُم أُقحمت اللامْ توكيداً للتخصيص أيضاً وأُبْقِيَتْ الإضافة على حكمها[4]، وقال الشاعر[5]:

٣٢٦ـيَـا تَيْمَ تيمَ عَـدِيٍّ لا أَبَـا لَكُمُ لا يُـلْقِيَنَّكُـمُ في سَـوْءَةٍ عُمَـرُ

وقال الراجز[6]:

---

(١) البيت لسعد بن مالك كما في الحماسة ١/١٩٢، وهو في الخصائص ٣/١٠٦، واللامات ١١٠، والذيل ٢٦، والمغني ٢١٨، وابن يعيش ٥/٧٢، واللسان: (رهط). وشواهد المغني ٥٨٢.

(٢) تقدم برقم ٢٠٩.

(٣) في الأصل: «ولا أخا لزيد» وهو تحريف.

(٤) انظر في لغات «أبالك» وأوجه إعرابها: الكامل ٩٥١، اللامات ١٠٦.

(٥) البيت لجرير، وهو في ديوانه ١/٢١٢، والكتاب ١/٢٦، والمقتضب ٤/٢٢٩. ونوادر أبي زيد ١٣٩، والخصائص ١/٣٤٥، واللامات ١٠١، والأزهية ٢٤٧، وأمالي الشجري ٢/٨٣، واللسان (أبي)، والأشموني ٤٥٤، والعيني ٤/٢٤٠.

(٦) نسب في الكامل إلى رجل من الأعراب ٩٥١ وقبله:

قَدْ كُنْتَ تَسْقِينَا فَما بَدا لَكا

وهو في الخزانة ٤/١٠٣.

٣٢٧ـ أَنْــزِلْ عَلَينا الغَيْثَ لا أَبــا لَكَــا

واختلف النحويون: هل العمل في هذيْنِ البيتين للاَّم أو للإضافةِ؟ فقيل: إنَّه للاّم، ولأنَّ الإضافةَ معنويةٌ واللام [عامل] لفظي، والعاملُ اللفظي أقوى من المعنوي، ولكن يبقى حكمُ الإضافة ولذلك حُذِفَ تنوينُه ونُصب، وكأنَّ الإضافةَ فيه إلى مضافٍ إليه محذوفٍ دَلَّ عليه المجرور باللام، ولا يجوز إثباتُه، لأنَّ الثانيَ كالعوض منه إذ يفيد إفادتَه.

وقيل: إنَّ الحكم في العمل للإضافة. وهو الصحيحُ لوجهين: أحدُهما أنَّ تنوينَ الأول إنَّما حُذِفَ للإضافة وهو السابق في اللفظ قبل اللامْ فينبغي أن يكون المُراعَى، والثاني مخفوضٌ لإضافة الأول إليه، ودخلت اللام بينهما مقحمةً على طريق التوكيد، ويُقوِّي ذلك ظهور الألف في «أبا» و«أخا» والفتحة في «يا بؤس» ولا يكونُ ذلك إلاَّ مع الإعراب، وموجبهُ الإضافةُ. وهذا هو الوجهُ الثاني فاعلمه.

الموضع الثاني: أن تكون مقحمةً بين الفعل والمفعول نحو قوله تعالى: ﴿ قل عَسى أَنْ يكونَ ردِفَ لكم بعضُ [الذي تستعجلون[1]]﴾.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ ما يريدُ الله لِيجعلَ عليكم من حَرجٍ ولكنْ يريدُ ليطَهِّرَكم ﴾[2]، وقول الشاعر[3]:

٣٢٨ـ أُريــدُ لأَنْسَى حُبَّهــا فَكَــأَنَّمــا تَمَثَّــلُ لي لَيْــلَى بِكُــلِّ سَبيــلِ

فاللامُ في الآية والبيت السببية المذكورة قبل، التي بمعنى «كي»، والمفعول محذوف، تقديره في الآية: «ما يريدُ اللهُ ذلك كي يجعلَ، ولكنْ يريدُ [ذلك]

(١) النمل ٧٢، ويرى ابن هشام أن «ردف» ضُمن معنى «اقترب». انظر: المغني ٢٣٧.

(٢) المائدة ٦.

(٣) البيت لكثير، وهو في ديوانه ١٤٨/٢، والكامل ٨٢٣، واللامات ١٥١، وذيل الأمالي ١٢٠، والجنى ٤٦، والبحر المحيط ٤٢/٢، والمغني ١٣٦، وشواهد المغني ٦٥.

كي يطهِّركُمْ »، وتقديرُه في البيت: أُريدُ السلوَّ أو تركَها، أو نحو ذلك كي أنسى، فحذف للعلم به.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وأنصح لكم ﴾[1]، فاللام حرف جرٍّ غير زائدةٍ، ومَنْ يقول: أنصحكم حَذَفَ حرفَ الجر كما حَذَفَ في قوله[2]: / 115

٣٢٩ـتَمُـرُّونَ الـديـارَ وَلَمْ تَعُـوجُـوا   كَـلامُـكُـمُ عَـلَيَّ إذاً حَـرامُ

والأصل: «تمرون على الديار»، والدليل على أن أصل «أنصح» أن يكون متعدِّياً بحرفِ الجر نحو قولك: هذا منصوح له، كما تقول هذا مقصود إليه ومجرور به.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ إنْ كنتم للرؤْيا تَعْبرون ﴾[3] فإنما أُدخلَ حرف الجرِّ في «الرؤيا»، و«تعبرون» لا يتعدَّى به لكونه قد قُدِّم عليه فضعفَ عن العمل فيه فصار كمررْتُ، فلذلك دخلَ حرف الجر في مفعوله. وأمَّا قول الشاعر[4]:

٣٣٠ـهَـذا سُـرَاقَـةُ لِلْقُـرآنِ يَـدْرُسُـهُ   وَالَمْرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَها ذِيبُ

فإنَّ الهاءَ فيه ضمير المصدر الذي هو الدرس المفهـوم من «يدرسُ» و«للقرآن» كـ «الرؤيا» في الآية قبله، تعدَّى الفعل إليها بحرف الجرِّ لضعْفه بتقدُّمه عليه.

---

(١) الأعراف ٦٣.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٣٨/١، ورواية الصدر فيه:

أَتَمْضونَ الرُّسومَ وَلا تُحيَّى

والمقرب ١١٥/١، وابن يعيش ٥٨/٨، وابن عقيل ٨٣/٢، والخزانة ٦٧١/٣.

(٣) يوسف ٤٣.

(٤) قال في الخزانة ٣/٢: «من الأبيات الخمسين التي لم يقف على قائلها أحد» وهو في الكتاب ٤٣٧/١، وأمالي الشجري ٣٣٩/١، والمقرب ١١٥/١، واللسان (سرق) والمغني ٢٤٠، وعجزه فيه:

يُقَطِّع اللَّيلَ تَسْبيحاً وَقُرآنَا

والرشا: ج رشوة.

واعلم أنَّ اللامَ في هذين الموضِعَيْن وإنْ كانت زائدةً فإنَّما خفضت ما بعدها بالشَبه لغير الزائدة لأنَّ اتصالَها كاتصالِها، ولفظها كلفظها، فهي في تلك بمنزلةِ الباء الزائدة، وقد ذُكِرَتْ في بابها. وهذان الموضعان موقوفان على السماع، لا يجوز قياسُ غيرهما عليهما لشذوذهما وخروجهما عن نظائرهما.

القسم السادس: الزائدة غير العاملة، وهي التي لا حاجة إليها، ولا قياسَ لأمثلةِ ما تدخُل عليه. ولها ستةُ مواضعَ:

الموضع الأول: أن تدخُلَ على «بَعْد» في قول الشاعر[1]:

٣٣١ـوَلَوْ أَنَّ قَوْمي لم يَكُونُوا أَعِزَّةً   لَبَعْدُ لَقَدْ لاَقَيْتُ لاَ بدَّ مَصْرَعا

فجوابُ القسم «لقد» واللام في «لَبَعْدُ» زائدة، تقديره: «لقد لاقيت بعدُ لا بدَّ مصرعاً».

الموضع الثاني: بعد لامِ الجر توكيداً، كقوله[2]:

٣٣٢ـفَلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بي   وَلا لِلِما بِنا أَبَداً دَواءُ

أراد «لِما» فزادَ اللام الثانية توكيداً، ولا نقول: إنَّها الأولى، لأنَّ الاعتماد على الزائدة تناقض، فلا يُعتنى به ثم يُزاد.

الموضع الثالث: أنَّ تدخُلَ على «لولا» في قول الشاعر[3]:

٣٣٣ـلَلَوْلا قاسِمٌ وَيَدا مَسيلٍ   لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدٌ غَشومُ

وقول الآخر[4]:

٣٣٤ـلَلَوْلاَ حصينٌ عُقْبَةٍ أَنْ أَسُوءَهُ   وَأَنَّ بَني سَعْدٍ صَديقٌ وَوالِدُ

أراد: «لولا» فزاد اللام توكيداً كأنه راعى الابتداء.

---

(١) تقدم برقم ٣١٦.   (٢) تقدم برقم ٢٦١.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخزانة ٢٣٢/٤، وفيه «بسيل» عوضاً من «مسيل».

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: «ما».

الموضع الرابع: أن تدخُلَ على «عَلَّ» نحو قوله تعالى: ﴿لَعلِّي آتيكم﴾[1] و﴿لعلِّي أَطَّلِعُ﴾[2] و﴿لعلِّي أَبْلُغُ﴾[3]، وجميعُ ما جاء في القرآن منها كذلك، وفي قول الشاعر[4]:

٣٣٥ـوَمـا نَفْسُ أَقُـولُ لَهـا إِذَا مَـا تُـنـازِعُـني لـعَـلِّي أَوْ عَسـاني

والأصل في ذلك كُلِّه «عَلَّ» قال الشاعر[5]:

٣٣٦ـلا تُهِينَ الكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَـرْ كَـعَ يَـوْماً وَالـدَّهـرُ قَـدْ رَفَعَـهْ

وقال الراجز[6]:

٣٣٧ـ يَا أَبَتا عَلَّك أَوْ عَسَاكا

وقال آخر[7]:

٣٣٨ـعَـلَّ صُرُوفَ الـدَّهرِ أو دُولاتِها يُـدِلْـنَنَـا اللَّمَّـةَ مـن لَمَّـاتِهـا

/ وقال بعض النحويين: إن اللام في «لعلّ» أصليَّةٌ، وتُحذَفُ تخفيفاً فيقال «عَلَّ». والصحيحُ أنها زائدة[8]لوجهين: أحدهما: أنَّ التخفيف بالحذف إنّما بابه الأسماء والأفعال لا الحروف لجمودها وقلة تصرُّفِها، وإنَّما يُخَفَّف منها المضعَّفُ بالحذف كـ: أنَّ وإنَّ ولكنّ وكأنَّ. والثاني: أنَّه قد سمِع في معناها «غَنَّ»[9] ١١٦

(١) طه ١٠. (٢) القصص ٣٨. (٣) غافر ٣٦.

(٤) نسب في الخزانة ٢/٤٣٠ إلى عمران بن حطان، وهو في المقرب ١/١٠١. وابن يعيش ٣/١٠.

(٥) نسب في الخزانة ٤/٥٨٨ إلى الأضبط بن قريع، وهو في أمالي الشجري ١/٣٨٥ وأمالي القالي ١/١٠٧، وابن يعيش ٩/٤٣، واللسان (قفس)، والإنصاف ٢٢١، والمغني ١٦٦، وشواهد المغني ٤٥٣، والرواية المشهورة: «الفقير» عوضاً من «الكريم».

(٦) تقدم برقم ٣٣.

(٧) لم أهتد إلى قائله. وهو في الخصائص ١/٣١٦، واللامات ١٤٦، واللسان (علل) والجنى ٢٣٦، والمغني ١/١٦٧، والإنصاف ٢٢٠، والأشموني ٥٧٠، وشواهد المغني ٤٥٤، وشواهد الشافية ١٢٨، والتاج (لمم). ووردت «عل» في الأصل: «على» وهو تحريف. والدولات: جمع دولة: الشيء الذي يتداول، ويدلننا: من أدال أي نصر، واللمة: الشدة.

(٨) ذهب الكوفيون إلى أنها أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة. انظر: الإنصاف ٢٢٤، واللامات ١٤٦.

(٩) انظر في لغات لعل: الأمالي للقالي ١/١٠٧ والإنصاف ٢٢٤، ٢٢٥.

بالغين ولم يُدخِلوا عليها اللام، وقالوا في معناها: لَعنَّ وَلأَنَّ باللام، وغير التي باللام أكثر، وَلَمَّا كانت أول الكلام رُوعي فيها الابتدائية فلذلك دَخلتِ اللام.

الموضع الخامس: بين أسماء الإشارة[1] وكاف الخطاب لمذكرٍ أو مؤنثٍ، لمفردٍ أو تثنيةٍ أو جمع، نحو: ذلك وتلك وذلكما وتلكما وذلكم وتلكم وأولالكم وأولالكما وأولئك وأولالِك[2]. قال الله تعالى: ﴿ذلك لِمَنْ خافَ مقامي﴾[3]، وقال: ﴿وتلك الجنة التي أُورِثْتُمُوها﴾[4]، وقال: ﴿ذلكما مما عَلَّمني ربِّي﴾[5]، وقال: ﴿ذلكُم اللهُ رَبُّكم﴾[6]، وإنَّما دخلتْ لتوكيدِ الخطاب ومراعاةِ بُعْدِ المُشار إليه في المسافة.

الموضع السادس: في بناء الكلمة من غير سببٍ كقولهم في عَبْد[7]: عَبْدَل. وقال بعضُهم: مقتطعة من: «الله» أراد عبد الله، كما قالوا: عَبْشَمِيّ وعَبْدَرِيّ في النسب إلى عبدِ شمس وعبدِ الدار. ولا دليلَ على هذا، وإنَّما هو كـ: سَبِط وسِبَطْر[8] فاعلمه.

فهذه جملة أقسام اللام وجملة مواضعها إنْ شاء الله، فإنْ جاء شيء يُوهِمُ خلافها فإليها يرجِعُ فتفهمها والله المستعان.

وأما لام التعريف فكان حقها أن تذكر في باب اللام إلا أنها قُدِّم لها باب في باب الهمزة للسبب المذكور فيه فقف عليه.

* * *

وبقي: في باب اللام مسألتان لا بدَّ من الوقوف عليهما للانتفاع بهما في هذا الباب وفي غيره مما يشاكلها.

---

(١) وسماها في اللامات: ١٤١ لام التكثير.

(٢) وهو «أولئك» زيدت فيه لام التكثير. انظر: اللامات ١٤٢.

(٣) إبراهيم ١٤.

(٤) الزخرف ٧٢.

(٥) يوسف ٣٧.

(٦) فاطر ١٣.

(٧) أقحمت «في» بعد «عبد» في الأصل.

(٨) سبط الشعر: استرسل.

المسألة الأولى[١]: إنَّ أصل اللام الفتح أو غيره، وإذا كان أصلَها الفتح فلأيٍّ شيءٍ تخرج عنه في بعض المواضع؟ والجواب عنها أنَّ أصل اللام حيث كانت السكون وكذلك سائر الحروف المفردة، ولا يُسأل عن هذا لأنَّ السكونَ عدمُ الحركة فهو أصلٌ إذ هو لا شيءَ من الحركات، وإنَّما يُسأل عن وجود الحركة لِمَ[٢] هو؟ فليُسألْ هنا عن الحركة في اللام لأي شيءٍ وُضِعَتْ؟ ولِمَ[٣] اختصَّت اللام وما كان نحوَها من الحروف كواو العطف وفائه وكاف الجر وتاء القسم بالفتح؟ ولِما[٤] كُسِرَ من ذلك بِمَ[٥] كُسِر؟

فأمَّا عِلَّة الحركةِ فيها وأمثالِها مما ذكرنا فللابتداء بها، إذ لا يُبتدأ بساكنٍ، ولا يمكن النطق به، فاجْتُلِبت الحركة لذلك، وهذا أحد المواضع التي احتيجَ إلى الحركة في الحروف بسببها، وحركة اللام وسائر الحروف التي هي مثلُها بالفتح تخفيفاً/ إذ الفتحةُ لا تُستثقل مع الضمة في «ظَرُفَ» ولا مع الكسرة في «عَلِمَ»، ١١٧
وإذ هي من وسط الفم بين الضمة والكسرة.

ولا يخرجُ من هذه الحروف إلى الضم حرفٌ، وإنَّما يخرجِ إلى الكسرة لعلَّةٍ نذكرها، والذي يخرج منها إلى الكسر لازماً الباء الجارة تشبيهاً لها بعملها، إذ لا تعمل أبداً إلَّا الخفضَ، ولا تخرجُ عنه أصلاً، وسواءٌ في ذلك دخولُها على الظاهر كـ «بزيد» أو المضمر كـ «بهِ وبكَ». وحكى اللِّحْياني[٦] الفتح فيها شاذّاً، قالوا: «بَهْ»، ولا يُقاس عليه.

واللامُ المذكورة في هذا الباب قد[٧] تخرجُ إلى الكسر والسكون الذي هو الأصل، فتُكْسر مع نوعين: مع الاسم والفعل.

أمَّا كسرها مع الاسم ففي المجرور إذا كان ظاهراً أو في حكم الظاهر،

---

(١) انظر: اللامات ٩٧. (٢) في الأصل: «لما هو». (٣) في الأصل «لما».
(٤) في الأصل: «ولم»، و «ما» هنا اسم موصول.
(٥) في الأصل: «بما».
(٦) علي بن المبارك، أخذ عن الكسائي والأصمعي، وله النوادر المشهورة. انظر: البغية ٢/١٨٥.
(٧) في الأصل: «قود» والواو مقحمة.

نحو: «هذا المالُ لِزيدٍ»، والذي في حكمه نحو قوله تعالى: ﴿ وإنْ كان مكرُهم لِتزولَ منه الجبال﴾[1] لأنَّ المعنى: لِزوال الجبال منه، وكذلك المبهمات نحو: المال لهذا، أو الموصولات نحو: لِمَنْ ولما لأنَّها في حكم الظاهر، وإنَّما كُسِرت في هذه تشبيهاً بعملها كالباء.

وفُتِحتْ في غير ذلك من المضمرات على الأصل، وفُرِّقَ بينها وبين لام التوكيد في الظواهر وما في معناها المذكورة، إذ يقع الالتباس مع الفتح إذا قيل مثلاً: هذا لموسى وهذا لهذا وهذا لِمَنْ يكرمُك، فلا يُعلم المعنى لو فُتِحتْ. فإنْ قيل: ظهور الجر فيما بعدها يفرِّق بين المعنيين فيقال: الظواهرُ من الأسماء صِنْفٌ واحدٌ، وأصنافها من المنقوص والمقصور والمضاف إلى المتكلم والمبني كثيرة فأجري القليل على الكثير لتبعيته له وغلبة الكثير عليه.

فإنْ قيل: فقد نجد هذه العلة تنكسر[2] في المستغاث به والمتعجب منه في نحو: يا لَزيدٍ لِعمرٍو، ويا لَلرجال للعجب، فتفتح اللام معهما في الظاهر. فالجواب أنَّ المستغاث به والمتعجب منه ظاهران في موضع مضمريْنِ إذ المنادى في موضع مضمرٍ مخاطب، ولو دخلَتْ على المضمر[3] لم تكن إلَّا مفتوحة، فعومل الظاهر الواقع موقعَه معاملتَه.

واعلم أنَّ من العرب مَنْ يخالف هذا الأصلَ فيفتح اللام[4] مع الظاهر فيقول: المالُ لَزَيدٍ. وقرأ بعضهم: «وإنْ كان مكرُهم لَتَزولَ منه الجبال»[5] بفتح اللام، كما أنَّ منهم من يكسِر اللام مع المضمر فيقول: المال لِه. وذلك كلُّه شاذٌ فلا قياسَ عليه.

وأما كسرُها في الفعل[6] ففي فعل الأمر[7] والدعاء والوعيد المتقدم ذكرُها

---

(١) إبراهيم ٤٦، وقد عقد الزجاجي فصلاً خاصاً للحديث عن اللام في الآية. انظر: اللامات ١٧٩.
(٢) أي: لا تجري.
(٣) قوله: «المضمر» غير واضح في الأصل. (٤) في الأصل: «فيفتح ما للام» وهو تحريف.
(٥) إبراهيم ٤٦، ولم أجد من ذكر هذه القراءة غير أبي حيان من دون أن ينسبها ٥/٤٣٨.
(٦) في الأصل: «العمل» وهو تحريف.
(٧) أي: المضارع الذي اتصلت به لام الأمر نحو: «لتذهب».

كما ذكِر، وكان الأصلُ أن تكون فيه مفتوحة للعلة المذكورة فيها مع الاسم، إلا
أنها كُسِرتْ مع هذا الفعل لأنه مجزوم، والجزم في الأفعال نظير الخفض في
الأسماء، وحَمْلُ النظير على النظير والنقيض على النقيض معلومٌ في مواضع من
كلامِهم، وقد تقدَّم شيءٌ في بعض ما تقـدَّم / من الحروف. وكذلك تُكْسرُ في ١١٨
الأفعال مع المضارع المنصوب لأنه مع ناصبه في حكم الاسم الظاهر نحو: جئت
لِتقوم، فحكمه في ذلك حكمُ الظاهر.

وأمَّا خروجها إلى السكون ففي الاسم والفعل أيضاً:

أمَّا الاسم فلام التعريف، وقد تقدَّم حكمها في باب أل.

وأمَّا الفعل ففي الأمر على اختلاف معانيه من دعاءٍ ووعيدٍ ـ على ما ذُكِر ـ إذا دخلَتْ عليها الواو والفاء، كما ذُكِر في فصولِها، وقد تقدَّمَتْ علَّة ذلك هناك.

المسألة الثانية: هل يجوز(١) أن تحذف اللام وهي عاملةٌ غير زائدةٍ ويبقى عملها أَوْ لا ؟ والجواب عن ذلك أنّ أصلَ اللام وغيرها من حروف النصب وحروف الخفض وحروف الجزم ألَّا تحذفَ وتبقى معمولاتها، وألَّا تحـذف معمولاتها وتبقى هـي. وإنَّما ذلك لأنَّ الحرفَ المختصَّ بالشيء العاملَ فيه كجزءٍ منه لشدة اتصالِهِ به وطلبه [له]، وقد قلنا في غير موضع من هذا الكتاب(٢): إنَّ المجرور وجارَّه جميعاً في موضع معمول منصوب للفعل وإنْ كانَ غيرَ متعدٍّ إلى منصوبٍ في اللفظ نحو: مررْتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى عمروٍ. ومنْ أقوى الدلائل على ذلك إقامتهما معاً مُقامَ ما لم يُسمَّ فاعلُه في نحو: مُرَّ بزيدٍ ودُخِل إلى عمرو، وكذلك حُكْمُ الجازمِ مع مجزومِه في الاتصال، والناصب مع منصوبه كذلك.

فإن وُجِدَ شيءٌ منها يُحذَفُ فبالدلالة(٣) القائمة عليه، نحو «أن» الناصبة في باب الفاء والواو في الجواب، وفي باب «حتى» وبعد «كي»(٤) ولامِها ولام الجحود، وقد قُدِّم الكلام في بعضها، وسيُذكر بعدُ فيما بَقي الكلامُ فيه.

---

(١) في الأصل: «تجوز» وهو تصحيف.

(٢) وانظر: سر الصناعة ١/١٤٦.

(٣) في الأصل: «بالدلالة».

(٤) في الأصل: «وكي».

ويتأكَّد الاتصال من الحروف فيما هو على حرفٍ واحدٍ[1]، فالحذفُ فيه أبعدُ، كالباء والكاف واللام، فإنْ وُجِدَ ما هو على حرفٍ واحدٍ محذوفاً فلقوَّة دلالة الكلام على حَذْفه كـ لامِ كي، إذ «كي» كالعوض منها لإفادتها إفادتَها.

وإذا ضَعُفت الدَّلالةُ في الكلام ضَعُفَ الحذفُ وقَلَّ، فمِمَّا حُذِفَ من ذلك وأُبقي عمله الباءُ في «خيرٍ عافاكَ اللهُ» في جواب من قال «كيف أصبحت»[2]، وفي القسم في قولهم: «اللهِ لأفعلَنَّ» بخفض «الله» المقسم به، واللامُ في قول الشاعر[3]:

٣٣٩ـ لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ   عَنّي وَلا أَنْتَ دَيَّـاني فَتَخْـزوني

و«رُبَّ» في قول الشاعر[4]:

٣٤٠ـ رَسْـمِ دارٍ وَقَـفْـتُ في طَـلَلِهْ   كِـدْتُ أَقْضي الحَيـاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وَردُّ المجرورِ إلى النصب إذا حُذِفَ جارُّه هو القياسُ نحو: نَصحْتُ زيداً وتمرون الديارَ.

وقد اطَّرد حذفه مع «إنَّ» و«أنَّ»، واخْتُلِفَ: هل هما وما بعدهما في موضع نصبٍ أو خفضٍ إذ لم يظهرْ فيهما إعرابٌ؟ والقياس على ما ظهر فيه/ الإعرابُ ١١٩
أن تكونَ كلٌّ واحدةٍ منهما في موضع نصب

وأمَّا حَذْفُ المجرور وإبقاءُ حرف الجرِّ فأقلُّ من الأول بل هو أَوْلى أن لا يجوزَ الاعتمادُ على حرفٍ دونَ اسمٍ، فإنْ جاءَ منه شيءٌ في الضرورة نحو قوله[5]:

(١) قوله «واحد»: غير واضح في الأصل.
(٢) ينسب هذا الخبر إلى رؤبة: انظر: سر الصناعة ١/١٤٩.
(٣) البيت لذي الإصبع العدواني كما في المفضليات ١٦٠، ونسبه الهروي في الأزهية ٩٧ إلى كعب الغنوي. وهو في الخصائص ٢/٢٨٨، وأمالي القالي ١/٩٢، وأمالي الشجري ٢/١٣، ومجالس العلماء ٧١، والمخصص ١٤/٦٦، والمقرب ١/١٩٧، والمغني ١٥٨، وابن عقيل ٣/١٦، وشواهد المغني ٤٣٠، والخزانة ٣/٢٢٢. والديان: القاهر والمالك، وخزاه: ساسه وقهره.
(٤) تقدم برقم ١٩٥.
(٥) تقدم برقم ٢٦١.

٣٤١- .... وَلا لِـلِـهِا بِـنـا أَبَـداً دواءُ

وكذلك الفصلُ بين الجارِّ والمجرور لا يجوز إلَّا في الضرورة كقوله[١]:

٣٤٢- .... وَليسَ إلىٰ مِنهـا الـزَّوالِ سَبيـلُ

وقالوا: «أخذْتُهُ بأرى[٢] ألفِ درهم» وذلك شاذٌ، ومن الضرورة قوله[٣]:

٣٤٣- .... عـلى ـ كانَ ـ المُسَـوَّمَـةِ العِـرابِ

وحكم حذف[٤] الجازم في عدم الحذف حكم الخافض للعلة المذكورة.
فإنْ حُذِفَ[٥] وأبقي الجزم فبابه الضرورة[٦]، كقول الشاعر[٧]:

٣٤٤-مَنْ كـانَ لا يـزْعُـمُ أني شـاعِـرُ فَـيَـدْنُ مـني تَـنْهَـهُ المَـزاجِـرُ

أي: فليدْنُ مني، وقول الآخر[٨]:

٣٤٥-على مِثْلِ أَصْحابِ البَعوضَةِ فاخْمِشي لَكِ الوَيلُ حُرَّ الوَجْهِ أويَبْكِ مَنْ بَكى

أي: ليبك، وقال آخر[٩]:

٣٤٦- .... وَلَكِنْ يَكُنْ للخَـيرِ منْكَ نَصيبُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٢/٣٩٥، وصدره فيه:

لَوْ كُنْتُ في خَلْقاءَ أَوْ رَأْسِ شَاهِقٍ

والمقرب ١/١٩٧ وصدره فيه:

مُخَلَّفَةٌ لا يُسْتَطاع ارْتُقاؤها

والخلقاء: الملساء، ويعني بها الصخرة.
(٢) في الأصل: «أرى» وهو سهو.
(٣) تقدم برقم ١٦٧.
(٤) في الأصل: «الحذف» وهو تحريف.
(٥) في الأصل: «حذفت» وهو تحريف.
(٦) انظر أمثلة على ذلك في: الإنصاف ٥٣٠.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ١/١٦٠، والإنصاف ٥٣٣، واللسان: زجر.
والمزاجر: الأسباب التي تمنعه.
(٨) تقدم برقم ٢٩٥.
(٩) لم أهتد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٤٥٦ وصدره:

فَلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقائي وَمُدَّتي

والمغني ٢٤٨، والجنى ٤٣، وشواهد المغني ٥٩٧.

أي: ليكن، وقال آخر(١):

٣٤٧ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبالا

وأما في الكلام فلم يأتِ منه شيءٌ فيما أعلم إلَّا في الأمرِ للمخاطبِ فإنه قد اطَّرد حذفه مع حذف المضارعة لدلالة المخاطبة عليه، والحذف من الكلمة للزائد عليها وما هو من نفسها للدَّلالة لا يُنْكَر، وكذلك لا أعلم مِنْ حذف المجزوم وإبقاء جازمه شيئاً. وبالله التوفيق.

باب اللام المركبة

اعلم أن اللامَ تتركَّب مع الألف: لا، ومع الألف والكاف والنون خفيفةً: لكنْ، [و] شديدةً: لكنَّ، ومع الميم: لِمَ، ومع الميم المشددة والألف: لَمَّا، ومع النون: لن، ومع الواو: لو، ومعها ومع الميم [والألف]: لوما، ومع الألف واللام: لولا، ومع الياء والتاء: ليت، ومع الياء والسين: ليسَ. فجملة ذلك أحدَ عشرَ حرفاً.

باب لا(٢)

اعلم أنَّ لها في كلام العرب أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون حرفاً نافياً، وتنقسم في النفي قسمين: قسمٌ عاطفةٌ وقسمٌ غير عاطفةٍ.

القسم العاطفة: هي التي تَرُدُّ الاسم على الاسم، والفعل على الفعل،

(١) قال في الخزانة ٦٢٩/٣: «اختلف في نسبته بين أبي طالب والأعشى وحسان» وهو في الكتاب ٤٠٨/١، واللامات ٩٤، وأمالي الشجري ٣٧٥/١، وأسرار العربية ٣٢١، والإنصاف ٥٣٠، وابن يعيش ٣٥/٧، والمقرب ٢٧٢/١، والمغني ٢٤٨، وشواهد المغني ٥٩٧. والتبال: سوء العاقبة.

(٢) انظر في «لا»: الأزهية ١٥٨، وأمالي الشجري ٢١٩/٢ والمقتضب ١١/١، ٩٨/٤، ٣٥٧، والمقرب ١٠٤/١، وابن يعيش ١٠٠/٢، ١٠٧/٨ والجنى ١٦٦، والمغني ٢٦٢.

فتدخُل بينهما مشرِّكةً في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم، واسميةٍ وفعليةٍ، وتخالفُ بينهما في المعنى/ لأنها تُخْرِجُ ما بعدَها من أنْ يدخُل في حكم ما قبلها من ١٢٠
إثبات الفعل. نحو: قام زيدٌ لا عمروٌ، ورأيت زيداً لا عمراً، ومررْتُ بزيدٍ لا عمروٍ، وليقُمْ زيدٌ لا يقعدْ، ويقومُ زيد لا يقعدُ، وأعجبني أن تقومَ لا تقعدَ، قال الشاعر[1]:

٣٤٨ـ فإنْ تَنْأَ عَنها حِقْبَةً لا تُلاقِها ... فَإنّكَ مما أَحْدَثْتَ بالمُجَرَّبِ

ومِنْ شرط هذه العاطفة[2]: ألا يكون قبلها نفي لئلَّا يَفْسُد معناها إذ هي للنفي، وألَّا تعطفَ ماضياً من الأفعال على ماضٍ لئلَّا يلتبِسَ الخبرُ بالطلبِ لا تقول: قام زيدٌ لا قعدَ[3].

القسم غيرِ العاطفة: تنقسمُ قسمين: قسمٌ داخلٌ على الأفعال، وقسمٌ داخلٌ على الأسماء.

فأمَّا القسمُ الداخلُ على الأفعال فلا تدخُل عليها غالباً إلَّا مضارعةً فتخلِّصها للاستقبال[4]، نحو قولك: لا يقومُ زيدٌ ولا يقوم عمروٌ، وكأنَّها جوابُ: سيقوم أو سوف يقوم. قال الله تعالى: ﴿ إنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ مثقالَ ذَرَّة ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ فلا تعلَمُ نفسٌ ما أُخفِيَ لهم ﴾[6].

وتلزَم في القسم جواباً له، وربما حُذِفتْ للدَّلالة في القسَم، إذ جواب القسم في الإيجاب باللام والنون، فيقال: «تاللهِ لا يقومُ زيدٌ». قال الله تعالى: ﴿ تَفْتأ تذكرُ يوسف ﴾[7] أي: لا تفتأ، لأنه الأصلُ، قال الله تعالى: ﴿ وأقسَموا باللهِ جَهْدَ أيمانهم لا يبعثُ الله مَنْ يموتُ ﴾[8]، وقال: ﴿ الذين أقسمتم لا ينالُهُمُ اللهُ برحمة ﴾[9].

---

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٤٢، والبحر المحيط ١٤١/٦.
(٢) انظر: المغني ٢٦٦.
(٣) وأجاز بعضهم ذلك إذا اقترنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء. انظر: الجنى ١١٨
(٤) هذا غير لازم فقد يكون المنفي بها للحال. انظر: الجنى ١١٨، ١١٩.
(٥) النساء ٤٠، (٦) السجدة ١٧. (٧) يوسف ٨٥.
(٨) النحل ٣٨. (٩) الأعراف ٤٩.

وقد تُكَرَّرُ «لا» هذه قبل القسم توطئةً للجواب، كقولك: «لا واللهِ لا يقومُ زيدٌ»، قال الشاعر[1]:

٣٤٩-فحـالِفْ فَـلا وَاللهِ تَهْبِطُ تَلْعَـةً مِنْ الأَرْضِ إلَّا أَنْتَ للْذُّلِّ عارِفُ

و«لا» محذوفة من الجواب، أي: لا تهبط، لا على التقديم والتأخير كما زعمَ بعضُهم، لأنَّ التي للتوطئة ثـانيةٌ مـع التي للجواب، ألا تـرى قول الشاعر[2]:

٣٥٠-فَـلا وَاللهِ لا يُـلْـفَـىٰ لِـمـا بـي ....

وقد تدخل «لا» النافية على الماضي قليلاً، قال الله تعالى: ﴿ فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى ﴾[3] لأنه في معنى: فما صدَّق وما صلَّى، وقـال: ﴿ فلا اقتحمَ العقبة ﴾[4]، أي: ما اقتحم، وقال الشاعر[5]:

٣٥١-إنْ تَـغْفِـرِ الـلَّهُمَّ تَـغْفِـرْ جَمًّـا وَأَيُّ عَـبْـدٍ لَـكَ لا أَلَمَّـا

أي: ما ألَمَّا.

وربما حُذِفتْ الجملة الفعلية بعدها في الجواب لدَلالةِ السؤال عليها فتنوب مناب الجملة، فتكون كلاماً بذلك، كقولك في جواب هل قام زيدٌ؟ لا، أي: ما قام، وفي جواب هل يقوم زيد: لا، أي لا يقوم، ومنه قولُ ذي الرمة[6]:

٣٥٢-فَقُلْتُ لَهَـا: لا إنَّ أَهْـلِيَ جِيـرَةٌ ....

وقد تقدَّم[7] البيتان له في باب «أم»[8]، و«لا» هذه في الجواب نقيضةُ نعم وستبين في بابها.

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٤٥٤.

(٢) تقدم برقم ٢٦٠. (٣) القيامة ٣١. (٤) البلد ١١.

(٥) البيت لأمية بن أبي الصلت كما في الخزانة ٢/٢٩٥، وهو في المغني ٢٦٩ منسوباً إلى أبي خراش الهذلي، والأزهية ١٦٨، وأمالي السهيلي ٨٢، والإنصاف ٧٦، واللسان: (لمم) وشواهد المغني ٦٢٥.

(٦) تقدم الشاهد برقم ١٠٩. (٧) في الأصل «تقدمت» وهو تحريف.

(٨) في الأصل: «أن» وهو تحريف لأن البيتين وردا في باب «أم».

وربما نابَتْ «لا» النافيةُ منابَ كلامٍ متقدِّمٍ عليها تقتضي نفيَه/ مقدراً، ١٢١
لدَلالة ما بعدَه عليه: كقولك لا أقومُ، في جوابِ مَنْ قَدَّر قد يقول لك: تقوم، فهي جوابٌ وردٌّ، ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بيوم القيامة﴾[1]، و﴿لا أقسِمُ بهذا البلد﴾[2]، كأنَّها ردٌّ لمن قال: لا تجتمعُ عظام الإنسان ولا تُخْلَقُ مرة ثانيةً، ولِمَنْ قال: لا يُخْلق الإنسانُ في كبد، وكأنَّ المعنى: ليس كما تقولون، ثم أقسم بعدَ ذلك. وهو أَوْلى من أَنْ تُجعل «لا» زائدةً في أول الكلام، إذ الزيادةُ مع التقديم متناقضان، إذ لا يُقدَّمُ لفظٌ بابه التأخير إلّا[3] اعتناءً به واعتماداً عليه، ولا خفاءَ بتناقض هذا مع إرادة زوالِهِ، فاعلَمْ ذلك.

وأمَّا القسم الداخل على الأسماء فمنه ما يدخل على المعارف ومنه ما يدخل على النكرات.

فأمَّا ما يدخل على المعارف فلا تؤثِّرُ فيها لأنها غير مختصَّةٍ بها ويلزَمُ تكْريرُها نحو قولك: لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، ولا عبدُ الله ذاهبٌ ولا أخوه خارجٌ، قال الله تعالى: ﴿لا هُنَّ حِلٌّ لهم ولا هم يَحِلُّون لَهُنَّ﴾[4].

وربَّما بنى الشاعرُ المعرفةَ معها لأنها في معنى النكرة، كقوله[5]:

٣٥٣ـلا هَـيْـثَـمَ الـلَّيْـلَةَ لِـلْمَـطِيِّ ....

أي: لا رجل يتسمَّى بهيثم فهو في معنى النكرة. وأمَّا قولُ الآخر[6]:

---

(١) القيامة ١. وانظر مذاهب النحويين في: الأزهية ١٦٢ وما بعد.
(٢) البلد ١. (٣) في الأصل: «لا» وهو تحريف. (٤) الممتحنة ١٠.
(٥) قال في الخزانة ٤/٥٩ «من الخمسين التي لم يعين قائلها» وبعده:

وَلَا فَتَى مِثْل ابْنِ خَيْبَرِيّ

وهو في الكتاب ١/٣٥٤، والمقتضب ٤/٣٦٢، وأمالي الشجري ١/٣٢٩، وابن يعيش ٢/١٠٢، والأشموني ١/١٤٩، وأسرار العربية ٢٥٠، والهمع ١/١٤٥، والدرر ١/١٢٤.
(٦) البيت لابن الزبير الأسدي كما في الكتاب ١/٣٥٥، وهو في الأغاني ١/١٦ والأضداد ٢٠، والمقرب ١/١٨٩، وأمالي الشجري ١/٢٣٩، وابن يعيش ٢/١٠٢، والشذور ٢١٠، والأشموني ١٤٩، والهمع ١/١٢٣، والخزانة ٤/٦١. وابن خبيب: عبدالله بن الزبير.

٣٥٤ـأرىٰ الحَاجَاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ لِلبلادِ

فإنَّ ما دخلت عليه «لا» محذوفٌ[1] للعلم به، وأقيم «أُمية» مُقامَه، كأنه: «ولا مثلَ أُمية للبلاد»، ولا يُقاسُ على ذلك.

ومِنَ العرب مَنْ ينصِبُ المعرفةَ بعدها في قولهم «لا نَوْلَكَ أن تفعلَ»[2]، لأنَّ ذلك في معنى: لا ينبغي لك أن تفعلَ، قال الشاعر[3]:

٣٥٥ـفَلَم يَكُ نَوْلُكُمْ أَنْ تُقْذِعُوني   وَدوني غَارِبٌ وَبِلادُ حِجْرِ

أي: فلم يك ينبغي لكم، فكأنها دخلَتْ على الفعل، ولا يُقاس على ذلك.

وقد جاءت المعرفة بعدها غيرَ مكررةٍ ضرورةً، قال الشاعر[4]:

٣٥٦ـبَكَتْ حَزَناً فَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ   رَكَائِبُها ألَّا إلينا رُجوعُها

وأمَّا ما يدخل على النكرات فلا يخلو أن تدخُلَ على مضافٍ ومضافٍ إليه، أو مشبَّهٍ بهما، أو لا تدخُل. فإنْ دخلَتْ فالعربُ في الكلام فيها طائفتان: منهم مَنْ يُشبهها بـ«إنّ» فينصِبُ بها اسماً ويرفعُ خبراً[5]، حملاً للنقيضِ على النقيض، إذ «إنّ» موجبةٌ [و] «لا» نافيةٌ، فتقول: «لا غلامَ» رجلٍ أفضلُ منك» و«لا خيراً من زيدٍ خيرٌ منك» كما تقول: إنَّ غلامَ الرجلِ أفضلُ منك، وإنَّ خيراً منك خيرٌ من زيد.

ومنهم من يُشَبِّهها بـ«ليس» فيرفعُ بعدها الاسمَ وينصِبُ الخبرَ إذ هي مثلها، وداخلة على الجمل الاسمية مثلها، إلا أنهم لا يفعلون ذلك إلا بشرطين:

(١) في الأصل: «محذوفة» وهو تحريف لأن المقصود به «مثل».

(٢) انظر: المقرب ١/١٨٩، ابن يعيش ٢/١١١، التسهيل ٦٨.

(٣) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٨٦ وفيه «عازب وجبال» عوضاً من «غارب وبلاد».

(٤) البيت من الخمسين التي لا يعرف قائلها. وهو في الكتاب ١/٣٥٥، وفيه «جزعا» عوضاً من «حزنا»، وابن يعيش ٢/١١٢، وفيه «قضت وطرا» عوضا من «بكت حزنا» وآذنت: أشعرت، الركائب: ج ركوبة وهي الراحلة تركب.

(٥) العبارة في الأصل مضطربة: «فينصب بها ويرفع اسماً وخبراً».

أحدهما أنْ لا يتَقدَّم خبر / والآخر: أن لا تدخلَ عليه «إلَّا»، فإنْ كان واحدُ من ١٢٢
ذَيْنك ارتفعَ ما بعدَها بالابتداء والخبر. وساغَ الابتداءُ بالنكرة لتقدُّم حرف النفي، فتقول: لا غلامُ رجلٍ أفضلَ منك، ولا خيرٌ من زيدٍ خيراً منك، كما تقول: ليس غلامُ زيدٍ أفضلَ منك وليس[1] خيرٌ من زيدٍ خيراً منك. «فإن قلْتَ: لا أفضلُ منك غلامُ رجلٍ ،ولا خيرٌ منك خيرٌ من زيدٍ، ولا غلامُ رجل إلَّا أفضلُ منك ولا خيرٌ منك إلَّا خيرٌ من زيدٍ رفَعْتَ لضعف التشبيه بـ «ليس» إذ هي فعلٌ و«لا» حرف.

وفي هذه اللغة[2] تدخل التاء على «لا» فتقول: لاتَ الحينَ من قيام كما قال تعالى: ﴿ ولاتَ حينَ مناص ﴾[3]، واسمُها في الآية مضمرٌ دَلَّ عليه الخبر، كأنه[4] قال: لات الحينُ، ويجوزُ أنْ ترفعَ الحينَ بعدها، وتحذِفَ الخبرَ للدلالة أيضاً.

ومن العرب مَنْ يخفِض بها الحينَ أو ما في معناه مَنْبهَةً على الأصل من الخفض، إذ ما يختصُّ باسمٍ ولا يكونُ كجزءٍ منه أصله أن يعملَ فيه الجر، قال الشاعر[5]:

٣٥٧ـطَلَبـوا صُلْحَنـا وَلاتَ أَوانٍ   فَـأَجَبْنا أَنْ لاتَ حـينِ بقـاءِ

وقال آخر[6]:

٣٥٨ـفَلَمَّا عَلِمْتُ أَنَّني قَـدْ قَـتَلْتُـه   نَدِمْتُ عَلَيْهِ، لاتَ ساعَةِ مَنْدَمِ

قال أبو عبيدة[7]: «لات» أصلها: «لا»، وزِيدَتْ التاءُ للوقف. فقيل:

---

(١) في الأصل: «لا» وهو سهو.

(٢) أي: على لغة التشبيه بـ «ليس».

(٣) الآية ٣ من سورة ص.

(٤) في الأصل: «لأنه» وهو تحريف.

(٥) تقدم برقم ٢١٤.

(٦) البيت للقتَّال الكلابي، وهو في ديوانه ٨٩، وروايته فيه:

وَلَمَّا رَأَيْتُ أَنَّنِي قَدْ قَتَلْتُه   نَدِمْتُ عَلَيْهِ أَيَّ ساعَةَ مَنْدَمِ

والحماسة ١/٦٣.

(٧) مجاز القرآن ٢/١٧٦.

لات، ثم أُجري الوقف مُجرى الوصل فأثبِتَتْ وحكِم لها بحكم هاء التأنيث. والصحيح أنَّ التاءَ حرف تأنيثٍ للفظه، كمثلها في: رُبَّتَ وثُمَّتَ. وما ذَكَر أبو عبيدةَ متكلفٌ.

فإنْ دَخلَتْ على نكرةٍ غيرِ مضافةٍ ولا مشبهةٍ بالمضاف فلا يخلو أن يُرادَ النفيُ الخاصُ أو النفيُ العامُ. فإن أريدَ النفيُ الخاصُّ ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، نحو: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ. قال الله تعالى: ﴿ لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعة ﴾[1] على قراءة مَنْ رفع البيعَ والخُلَّةَ والشفاعةَ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ لا لَغْوٌ فيها ولا تأثيم ﴾[2] على قراءة مَنْ رفعَ «اللغو والتأثيم».

فإن أريدَ النفيُ فلا يخلو أن يُفْصَلَ بين «لا» وما تدخلُ عليه أو لا يُفصلَ، فإنْ فُصِلَ ارتفع بالابتداء والخبر ولزِم التكرار لها، كقولك: لا في الدار رجلٌ، ولا لك مالٌ، قال الله تعالى: ﴿ لا فيها غَوْلٌ ولا هم عنها يُنْزَفون ﴾[3].

وإن لم يُفْصل فلا يخلو أن يكون لِما بعدها عاملٌ مقدَّرٌ[4] أو لا يكون. فإنْ كان بقي على عمله فيها بعدها، كقولك في غير معنى الدعاء: «لا أهلاً ولا رحباً» أي: لا أصادف أهلاً ولا رحباً، فإنْ [قصَدْتَ] معنى الدعاء خرجْتَ عن الباب من النفي.

١٢٣ فإنْ لم يكن له/ عاملٌ مقدَّر بُني على الفتح[5]، وجاز أن تكرَّر تارةً، كقولك: لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ، وعليه قوله تعالى: ﴿ لا بَيْعَ فيه ولا خُلَّةَ ولا شفاعة ﴾[6] و﴿ لا لغوَ فيها ولا تأثيمَ ﴾[7] على قراءة مَنْ فتحَ ما بعد

---

(١) البقرة ٢٥٤. قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب من غير تنوين، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. انظر: النشر ٢/٢٠٤، والقرطبي ١٠٧٤، ١٠٧٥.

(٢) الطور ٢٣.

(٣) الصافات ٤٧.

(٤) في الأصل: «يتقدمه» وهو تحريف، كما سيرد بعد قليل.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أنه مبني على الفتح. انظر: الإنصاف ٣٦٦، ونسب صاحب الجنى ١١٦ رأي الكوفيين الوارد في الإنصاف إلى الزجاج والسيرافي، وانظر كتاب الدكتور محمد خير الحلواني عن «كتاب الإنصاف»، إذ يرى أن كثيراً من آراء الكوفيين الواردة في «الإنصاف» ليست لهم وحدهم.

(٦) البقرة ٢٥٤.

(٧) الطور ٢٣.

«لا»[1]، وألَّا تُكرر أخرى، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ، ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه﴾[2]، وإنما بُني معها لأنه افتقر إلى «مِنْ» مقدَّرَةً قبله، لأنَّ النَّفيَ العام يكون بها، فالتقديرُ: لا من رجلٍ في الدار، لأنه كالجواب لِمَنْ قال: هل من رجل في الدار، فلمَّا حُذِفتْ «مِنْ» وتضمَّنها ما بعدها بُني لذلك، لأنه[3] ما يتضمَّنُ معنى حرفٍ يُبنى، ما لم يمنَعْه من ذلك مانع[4]، وبني ما بعدها على حركةٍ، لأن له أصلاً في التمكن، إذ هو مُعْربٌ في الأصل، وكانت الحركةُ فتحةً، إذ هي أخفُّ الحركات. ومَنْ يقول: إنَّ هذا الاسم منصوبٌ بغير تنوينٍ فخارجٌ عن قوانين العربية.

وهذه الفتحةُ في هذا المبني تجري مَجْرى حركات الإعراب في الاطّراد، ولذلك جاز أنْ يُتْبَع بمنصوبٍ، ألا ترى أنك تقول: كلُّ نكرةٍ دخَلتْ عليه «لا» على الشروط المذكورة فهو مفتوحٌ، كما تقول: كلُّ مفعولٍ منصوبٌ. ومثلُ ذلك حركة المنادى المفرد، نحو: يا زيدُ، لأنك تقول: كلُّ منادى مفردٍ مبنيٌّ على الضم، كما تقول: كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ، فلذلك أُتبعَ بمرفوعٍ، نحو: يا زيدُ الظريفُ. وأمَّا الكسرة نحو: «هؤلاءِ» فلا تطَّردُ، إذ لا يقال: كل كـ «ذا»[5] مبنيٌّ على الكسر، فلذلك لا تُتْبَع بمخفوضٍ، فيقال: جاءني هؤلاءِ العقلاءِ.

ولك أن تقولَ في تبعيَّةِ المبني مع «لا» بالنصبِ إنَّه على الموضع، إذ اسمُ «لا» منصوبٌ تشبيهاً له بـ «إنَّ» كما تقدم في المضاف والمشبه به.

واعلم أنَّه إذا كان هذا الاسمُ المبنيُّ مع «لا» مثنى أو مجموعاً جَمْعَ سلامةٍ لمذكرٍ أو لمؤنثٍ، فإنَّ لفظَه كلفظ المنصوب في غير هذا الباب فتقول: لا غلامَيْنِ لك ولا صالِحِينَ في الدار ولا صالحاتِ في المسجد، ويجوز حذف النون في التثنيةِ

(١) أبو عمرو وابن كثير. الدر المصون ٢/٥٣٨.

(٢) البقرة ١ ـ ٢، وفوق «لا ريب» في الأصل: زايد.

(٣) الضمير للحال والشأن.

(٤) انظر: أسرار العربية ٩٩، ولعل المؤلف ينقل عنه.

(٥) في الأصل: «كذا».

والجمع المذكر المذكور على تقدير الإضافة لما بعدَ لام الجرِّ كقولك: «لا غلامَيْ لك ولا صالِحِي لزيد»، على أن تكونَ اللامُ مقحمةً، وقد تقدَّم ذلك في باب اللام.

واعلَمْ أنَّ الخبرَ في هذا الفصل إنْ كان ظرفاً أو مجروراً فالعرب كلُّهم ينطِقون به، وإنْ كان ظاهراً اسماً فلا ينطِقُ به بنو تميم أصلاً، ويُقدِّرونَه مرفوعاً، فيقولون: لا بأسَ. وأهلُ الحجاز يظهرونه مرفوعاً، فيقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، وعلى الحذف قوله(١):

٣٥٩ـ.................. وَلا كَـرِيمَ مِنَ الوِلْـدان مَصْبُوحُ

ومِنَ العرب مَنْ يُجْري «لا» في هذا الاسم العام مُجرى «ليس» فيرفع ما بعدَها اسماً، وينصِب الثاني خبراً للعلة المذكورة/ في المضاف والمشبَّهِ به، [و] ١٢٤
عليه قوله(٢):

٣٦٠ـمَـنْ صَـدَّ عَـنْ نـيـرانِها فَـأَنـا ابـنُ قَـيْسٍ لا بَـراحُ

واعلَمْ أنَّ النحويينَ اضطربوا في هذا الاسم الذي بعد «لا» مبنياً. فمنهم مَنْ يقول: هو مبنيٌّ معها، ومنهم مَنْ يقول: هو مبتدأ، ومنهم مَنْ يقول: هو

---

(١) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه ١٢٣ وصدره فيه:

إذا اللِّقاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتِها

وهو في الكتاب ٣٥٦/١ وصدره فيه:

وَرَدَّ جازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمةً

وهو في أمالي الشجري: ١١٢/٢، وابن يعيش ١٠٧/١، وابن عقيل ١٤/٢، والعيني ٣٦٨/٢، والخزانة ٦٨/٤. والشاعر يصف الجدب، والحرف: الناقة الصلبة، والمصرمة: المقطوعة اللبن لقلة المرعى، والمصبوح: الذي يسقى الصبوح وهو شراب الغداة. وقد قدر المؤلف قوله «مصبوح» نعتاً لاسمها على الموضع والخبر محذوف، ويجوز أن يكون «مصبوح» خبراً لـ «لا».

(٢) البيت لسعد بن مالك كما في الكتاب ٢٨/١، وهو في الحماسة ١٩٣/١، واللامات ١٠٧، وأمالي الشجري ٢٨٢/١، والإنصاف ٣٦٧، وابن يعيش ١٠٨/١، والمغني ٢٦٤، واللسان: (برح)، والأشموني ١٢٥، وشواهد المغني ٥٨٢، والخزانة ٤٦٧/١. والبراح: أن يزول من مكانه ويبارحه.

اسمُها بغير تنوينٍ. والصحيح أنه مبتدأ في الأصل غَيّرَته «لا» إلى النصب، فصار اسماً لها منصوباً كاسم «إنَّ» ثم بُني معها للعلَّةِ المذكورة، وصارتْ «لا» معه بمنزلة مبتدأ، كما أنَّ الاسمَ الذي بعد «إنَّ» مرفوعٌ في الأصل بالابتداء، ثم دخلَتْ عليه «إنَّ» فنصَبتْه، ولم تكنْ لبنائه معها عِلَّةٌ، فيُبنى كالاسم بعد «لا». ثم إنَّ «إنَّ» صارت مع اسمها في موضع مبتدأ، فكما قالوا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، وقال الله تعالى: ﴿ إنَّ الله بريءٌ من المشركينَ ورسولُه ﴾[1]، وقال الشاعر[2]:

٣٦١- .... فــإنِّي وقَيّــارٌ بهــا لَغَــريــبُ

فعطفوا على موضع الابتداء الذي هي واسمُها محَلُّه، كذلك فعلوا في العطف على «لا» واسمِها المنصوب المبني معها، لأنها معاً في موضع الابتداء، فرفعوا فقالوا: لا رجلَ في الدار ولا امرأةٌ، وقال الشاعر[3]:

٣٦٢- .... لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ وَلا أَبُ

(١) ظاهر من كلام المؤلف أن ثمة قراءة بكسر همزة «إن» ورفع «رسوله»، ولم أجد من نص على هذه القراءة، غير أن أبا حيان قال في البحر ٥/٦: «قرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة على إضمار القول» ولم يوضح أن الحسن والأعرج قرآ بالإضافة إلى كسر همزة «إن» برفع رسوله.
أما القراءة المشهورة فهي بفتح همزة «أن» ورفع رسوله، ولها تخريجات كثيرة. انظر: القرطبي ٨/٧٠، والبحر ٥/٦، وهي الآية ٣ من التوبة.

(٢) البيت لضابىء البرجمي كما في الكتاب ١/٣٨، وصدره:

فَمَنْ يَكُ أمسىَ بالمدينةِ رَحْلُه

وهو في النوادر ٢٠، ومجالس ثعلب ٢٦٢، وابن يعيش ٨/٦٨، والإنصاف ٩٤، واللسان (قير)، والمغني ٥٢٧، والأشموني ١٤٤، وشواهد المغني ٨٦٧، والخزانة ٤/٣٢٣. وقيار اسم فرسه.

(٣) نسب في الكتاب ١/٣٥٢ إلى رجل من بني مذحج وصدره:

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بعَيْنِه

ونسب في الحماسة الشجرية ١/٢٥٦ إلى همام بن مرة، وفي اللسان (حيس) إلى هُنَيّ بن أحمر أو زرافة الباهلي. وهو في اللامات ١٠٧، والمغني ٦٥٦، والشذور ٨٦ والأشموني ١٥١، وابن عقيل ٢/٧ والهمع ٢/٣٣٩، وشواهد المغني ٩٢١، والخزانة ٣٨٢، والعيني ٢/٣٣٩.

والنعتُ مثلُه كقوله(١):

٣٦٣-................... وَلَا كَـرِيمَ مِنَ الوِلْـدانِ مصبوحُ

فاعلمه وبالله التوفيق.

الموضع الثاني(٢): أن تكون نهياً، فيُجْزَم الفعل المضارع بعدها بها، نحو: لا تقمْ ولا تقعدْ، قال الله تعالى: ﴿ فلا تكُنْ من المُمْتَرين ﴾(٣)، ﴿ ولا تُمار فيهم إلاَّ مِراءً ظاهراً ولا تَسْتفْتِ فيهم منهم أحداً ﴾(٤) و﴿ لا تَفْتروا على اللهِ كَذِبا ﴾(٥)، وهو كثير، قال الشاعر(٦):

٣٦٤-................... يَقُولون: لا تَهْلِكْ أَسىً وَتَجَمَّلِ

وقال آخر(٧):

٣٦٥-لا تَـلُمْـني إنَّها مِـنْ نِـسْـوَةٍ رُقَّـدِ الصَّيْـفِ مَقـالِـيتَ نُـزُرْ

وإنَّما جَزمَتْ في هذا الموضع لأنها اختصَّتْ بالفعل ولم تكنْ كجزءٍ منه نحو: السين وسوف، وكلُّ ما(٨) اختصَّ بالفعل ولم يكنْ كجزءٍ منه فبابُه الجزمُ المختصُّ بالفعل، كما أنَّ ما اختصَّ بالاسم، ولم يكنْ كجزءٍ منه كالألف واللام التي للتعريف فبابُه الخفضُ المختصُّ بالأسماء. وأمّا ما ينصِبُ الأسماء والأفعال من الحروف فبالشَّبَه لغيره، وقد ذُكر منه شيءٌ، وسيُذْكَرُ منه شيءٌ بعدُ إنْ شاء الله.

و«لا» هذه تخلِّصُ الفعل المضارع للاستقبال لأنها نقيضَةٌ لـ «تَفْعـلُ»

---

(١) تقدم برقم ٣٥٨.

(٢) كان الموضع الأول في السطور الأولى من باب «لا» وهو أن تكون حرفاً نافياً.

(٣) آل عمران ٦٠. (٤) الكهف ٢٢. (٥) طه ٦١.

(٦) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٩، وصدره:

وُقوفاً بها صَحْبي عليَّ مَطيَّهمْ

وشرح القصائد ٢٣.

(٧) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٥٢، والبحر المحيط ١/٨٦. ورقد الصيف: هن مكفيات، والمقاليت: ج مقلاة، وهي التي لا يعيش لها ولد، والنزر: القليلات الأولاد.

(٨) رسمت في الأصل: «وكلما».

المخلَّصةِ للحال[1]، فإنْ قلتَ: «لا تفعل الآن» فعلى معنى تقريب المستقبل إلى الحال، كما تقول: «لتفعل الآن» لذلك.

الموضع الثالث: أن تكون حرف دعاءٍ فيكون حكمها في الدخول على
١٢٥ الفعل المضارع [في] تخليصِه/ للاستقبال وفي الجزم والتقدير تقدير «لِتفْعلْ» في الدعاءِ واحداً، كما كانت اللامُ في الدعاء أيضاً، على ما ذُكِر في بابها. فتقولُ: لا تغفرْ لعمروٍ ولا تعاقِبْ زيداً، قال الله تعالى: ﴿ ربَّنا ولا تَحْمِلْ علينا إصْراً كما حَمَلْته على الذينَ من قبلنا، ربَّنا ولا تحمِّلْنا ما لا طاقةَ لنا به ﴾[2]، وقال: ﴿ ربَّنا لا تجعلْنا فتنةً للقومِ الظَّالمين ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

٣٦٦ـلا يُبْعِـدِ اللهُ جيرانـاً تَـركْتُهُمُ   مِثْلَ المَصابيـحِ تَجْلُو لَيْلَةَ الظُّلَمِ

وقال آخر[5]:

٣٦٧ـفَـلا يَبْعُـدَنْ إنَّ المَنيَّـةَ مَنْهَـلٌ   وَكُلُّ امْرِئٍ يَوْماً به الحالُ زائِلُ

والفرق بين الدعاء والنهي أنّ الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى، والنهي يكونُ من الأعلى إلى الأدنى، هذا تفصيلُ مَنْ تحذَّق، والصحيح أن الطلب يجمعها وإلَّا فقد تكون صيغةُ «لا تفعل» من المِثْل إلى المِثْلِ، فلا يُقال فيه: إنَّه دعاءٌ ولا نهي ولكنه طلبِ تركِ الفعل، والتركُ على ما أَحْكَمَه الأُصوليون، والنظر في المعاني لهم، وحظُّ النحوي النظرُ في الألفاظ، والتكلُّمُ في المعاني لهم بالانجرار، فينبغي أن يتركَ لهم يُحَققونه. وحظُّ النحوي من هذا الأكثرُ وهو الأمر في صيغة «افعَلْ» والنهي في صيغة «لا تَفْعلْ» وإنْ تعرَّضوا لغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم.

واعلم أنَّ «لا» هذه التي للدعاء يجوز أن تدخل على الماضي، ويكونُ

---

(١) في الأصل: «للاستقبال» وهو سهو.

(٢) البقرة ٢٨٦.   (٣) يونس ٨٥.

(٤) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١٢٧، وابن يعيش ٧٨/٩.

(٥) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١١٩.

معناه إذ ذاك الاستقبال، فيقال: لا غَفرَ اللهُ لزيدٍ ولا رَحِمَه، قال الشاعر(١):

٣٦٨ـأَلا لا بـارَكَ اللهُ في سُـهَيْـلٍ ....

وقال الآخر(٢):

٣٦٩ـلا بـارَكَ اللهُ في الغَـواني هَـلْ يُـصْبِـحْـنَ إلَّا لَهُـنَّ مُـطَّلَبُ

وقال آخر(٣):

٣٧٠ـلا بـارَكَ الـرَّحْمٰنُ في بَني أسَـدْ في قـائِمٍ مِنْهُمْ وَلا في مَنْ قَعَدْ
إلَّا الَّذي شَدُّوا بأَطْرافِ المَسَدْ

الموضع الرابع: أن تكون زائدةً. وهي تنقسم قسمين: قسمٌ تكون باقيةً على [معناها] فلا تخرجُ من الكلام ولا يكون(٤) معناه بها كمعناه دونَها. وقسمٌ يكون دخولها وخروجُها واحداً.

القسم الأول له موضعان:

الموضع الأول: أَنْ تُزادَ بمعنى «غير» بين الجارِّ والمجرور، والمعطوفِ والمعطوف عليه، والنعت والمنعوت، ونحو ذلك مما يَحتاجُ بعضُه إلى بعض(٥). فمِنْ ذلك قولُهم:

(١) لم أهتد إلى قائله وهو بحذف ألف «الله»، وهو في الخصائص ٣ / ١٣٤ وعجزه:
إذا ما الله بارَكَ في الرِّجالِ
وهو في المحتسب ١/١٨١، والممتع ٦١١، واللسان (أله)، والخزانة ٤/٣٢٥، والتاج (اله).

(٢) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٣، والكتاب ٢/٥٩، والخصائص ١/٢٦٢، والتنبيه ١٥٣، واللسان (غنا)، وابن يعيش ١٠/١٠١، والمغني ٢٦٨، والهمع ١/٥٣ وشواهد المغني ٦٢٠.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأزهية ٣٠٩، ورواية البيت الأول فيه:
يا رَبَّ عيسى لا تُبارِكْ في أَحَدْ
والسمط ١/٣٥، واللسان: الألف اللينة. والمسد: الحبل المحكم الفتل.

(٤) في الأصل: «ولا يتكون» وهو تحريف.

(٥) قال ابن هشام: «وعند الكوفيين أنها اسم وأن الجار دخل عليها نفسها وأن ما بعدها خفض بالإضافة». انظر: المغني ٢٧٠، والأزهية ١٦٩.

غضِبْت من لا شيءٍ، وجئْتُ بلا زادٍ، ومنه قول الشاعر[1]:

٣٧١-حَتّى تَآوىٰ إلى لا فاحشٍ بَرِمٍ   وَلا شَحيحٍ إذا أَصْحابُه عَدِموا

وقالوا: مررْتُ برجلٍ لا ضاحكٍ ولا باكٍ، قال الله تعالى: ﴿ إنطلِقوا إلى ظلٍّ ذي ثلاث شُعَب. لا ظَليلٍ ولا يُغني من اللهَب ﴾[2]، وتقول في المعطوف والمعطوف عليه: «ما رأيتُ زيداً ولا عمراً»[3]/. قال الله تعالى: ﴿ أَنْعَمْتَ عليهم غيرِ المغضوب عليهم ولا الضالِّين ﴾[4]، والمعنى في ذلك كلِّه: غير. وهي في جميع ما ذُكِر زائدةٌ، إلا أنه لا يجوز إخراجُها من الكلام لئلَّا يَصيرَ النفيُ إثباتاً، والمعنى على النفي، لكن يقال فيها زائدةٌ من حيث وصول عمل ما قبلَها إلى ما بعدها، وهو اصطلاح النحويين في الزيادة، كما يقولون في الألف واللام من الذي والتي والآن واللات والعُزَّى، وأنَّ الزيادة فيها كائنةٌ، ولكن لا يُستغنى عنها، وأكثرهُم يَصْطلِحُ بالزيادة على ما دخولُها كخروجِها، وكلٌّ صحيح. ١٢٦

فإن قيل: هَلَّا قلْتَ في «لا» في المواضع التي أَتيْتَ بها قبلُ: إنَّ «لا» فيها اسم، كما قيل في الكاف إذا دَخل عليها حرفُ الجر، أو وقَعتْ في موضع اسمٍ على ما ذُكِرَ في بابها، وكما قلت في «عن» و«على» على ما نذكُره في بابَيْهما، لأن كلَّ واحدةٍ من ذلك كلِّه يصلحُ في موضعه الاسمُ كما يصلحُ هاهنا فلأيِّ شيءٍ تَدَّعي الزيادةَ فيها؟

فاعلم أنَّ بينَ الموضعين فرقاً: وذلك أن الكافَ وعن وعلى قد ثَبَتَتْ الاسميةُ بوجوهٍ، منها: دخول حرف الجرِّ عليها، وتقديرُها تقديرُ الأسماء،ومن حيث لم تَثْبت فيها الزيادةُ وهي مقدّرةٌ بالأسماء في موضعٍ لا يُحكمُ عليها بالزيادة بخلاف «لا» هذه فإنها قد ثبتتْ لها الزيادةُ بين الناصب والمنصوب نحو: أمرْتكَ أَلَّا تخرجَ، ونحو قوله تعالى: ﴿ ما مَنعكَ أَلَّا تسجدَ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَّا

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٦٠، والبحر المحيط ٢/١٥٥. والبرم: اللئيم، وهو في الأصل: الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخله.
(٢) المرسلات ٣٠.
(٣) زيد بعد هذه الجملة «ورأيت غير ولا عمرو» ولعلها مقحمة، أو لعلها: وما مررت بزيد ولا عمرو.
(٤) الفاتحة ٨.
(٥) الأعراف ١٢.

تَعْلُوا على اللهِ ﴾[1]، ومواضعَ غير هذا. فلما دَخلتْ بين العاملِ والمعمول، وما يَحتاج بعضه إلى بعضٍ في الأفعال، [و] كذلك في الأسماء. وتقدير الأسماء في الحروف لا يُخْرجها إلى[2] الاسمية، كما أنَّ تقدير الفعل فيها لا يخرجها إلى الفعلية، ألا ترى أنَّ «ربَّ» بمعنى: أُقَلِّلُ، و«ليت» بمعنى أتمنى[3] و«كأنَّ» بمعنى أُشَبِّه، و«لعل» بمعنى أترجَّى، ولا يخرجها تقديرها بالفعل إلى الفعلية. وكذلك إذا قُدِّرَتْ «لا» بـ «غير» في المعنى لا يُخْرِجُها ذلك إلى الاسمية، كما أنه إذا قَدَّرْتَها في «أنْ لا تفعل» بـ «ليس» لا يُخْرِجُها ذلك إلى الفعلية ولكنها زائدةٌ من حيث اللفظ لوصول عمل ما قبلَها إلى ما بعدها، ونافيةٌ من حيث المعنى، لا يجوزُ زوالها. فاعلم ذلك.

الموضع الثاني: أن تزادَ بين الناصبِ للفعلِ المضارعِ ومنصوبه، وبين جازمه ومجزومه، فتقول في الناصب والمنصوب: عجبتُ أن لا تقومَ وتيقَّنتُ أن لا تخرجَ، وضربْتُك حتى لا تقومَ، وجئتك كي لا تكرمَ زيداً. وجملةُ النواصب يجوز زيادةُ «لا»[4] بينها وبين معمولاتها، إلاَّ لامَ كي ولامَ الجحود/ و«أو» ١٢٧
و«لَنْ»، لِعلَلٍ اختصَّت بها. قال الله تعالى: ﴿ وحَسِبوا ألَّا تكونَ فتنةٌ ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ وقاتِلوهم حتى لا تكونَ فتنةٌ ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿ وإذاً لا يلبثوا خِلافَكَ إلَّا قليلاً ﴾[7] على قراءةِ مَنْ حذَفَ النون في الشاذ، وقال تعالى: ﴿ كي لا يكونَ دُولةً ﴾[8] و﴿ لكي لا تأسَوْا ﴾[9] ، وتقول: هلاّ قمْتَ فلا يكلمَك أحدٌ، ولا يكلمَك أحدٌ، بمعناه.

وكذلك تقول في الجازم والمجزوم: إلَّا تقمْ أكرمْك، ومن لا يقُمْ أضربْه، وإن تقمْ لا أكرمْك، ومن يقمْ لا أُهِنْه. قال الله تعالى: ﴿ إلَّا تنصُروه فقد نصرَه الله ﴾[10]وقال: ﴿ إلَّا تفعلوه تكنْ فتنةٌ في الأرض ﴾[11]،وقال تعالى:

(١) الدخان ١٩.
(٢) في الأصل: «إلا» وهو تحريف.
(٣) في الأصل: «التمني» وهو سهو.
(٤) في الأصل: «زيادتها».
(٥) المائدة ٧١.
(٦) الأنفال ٣٩.
(٧) الإسراء ٧٦، وهي قراءة أبيّ. انظر: البحر المحيط ٦/٦٦.
(٨) الحشر ٧.
(٩) الحديد ٢٣.
(١٠) التوبة ٤٠.
(١١) الأنفال ٧٣.

﴿ وإنْ تَعُدُّوا نعمةَ اللهِ لا تُحْصُوها ﴾[1]، وقال الشاعر[2]:

٣٧٢ـ ومَنْ لا يُصانِعْ في أُمورٍ كَثيرَةٍ   يُضَرَّس بأنْيابٍ وَيُوطَأْ بمَنْسِمِ

والقولُ في الزيادة في «لا» هاهنا كالقولِ فيها في الموضع قبلها. فاعلمه.

* * *

القسم الثاني الذي يكون فيه دخولها وخروجُها واحداً، لها موضعان أيضاً:

الموضع الأول: أن تكونَ زائدةً لتأكيد النفي نحو قولك: ما قام زيدٌ ولا عمروٌ، وما قام زيدٌ ولا قَعَدَ [عمرو]، المعنى: ما قام زيدٌ وعمروٌ وما قام زيدٌ وقعد عمروٌ، لأنَّ الواوَ تُشرِّكُ بين الاسمين والفعلين في النفي، كما تُشرِّكُ بين النوعين في الإثبات فلا يُحتاجُ إلى «لا» النافية، لكنْ زيدَتْ لضربٍ من التأكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ لا باردٍ ولا كريمٍ ﴾[3]، وقوله: ﴿ فما لنا من شافعينَ ولا صديقٍ حميمٍ ﴾[4] ومنه قول الشاعر[5]:

٣٧٣ـ ما كانَ يَرْضَى رَسُولُ اللهِ فِعْلَهما   وَالطيِّبانِ أَبو بَكْرٍ وَلاَ عُمَرُ

فزيادة «لا» هاهنا بَيِّنَةٌ لكون دخولِها كخروجها وهي قياسٌ مطرد.

الموضع الثاني: أن تكون زائدةً شاذاً في مواضعَ يوقفُ فيها مع السماع وذلك قبل خبر «كاد» كقول الشاعر[6]:

٣٧٤ـ تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فاعْتَرَتْني صَبابَةٌ   وَكَادَ ضَميرُ ٱلْقَلْبِ لا يَتَقَطَّعُ

أي: يتقطع، وقال الآخر[7]:

---

(١) إبراهيم ٣٤.

(٢) البيت لزهير من معلقته، وهو في الديوان ٢٩. والمنسم للبعير مثل الظفر للإنسان.

(٣) الواقعة ٤٤.   (٤) الشعراء ١٠٠.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأضداد ٢١٥، والبحر المحيط ١/٢٩، واللسان «لا».

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الجنى ١٢١.   (٧) لم أقف عليه. والشيظم: الطويل.

٣٧٥ـإذا أَسْـرَجُوهـا لَمْ يَكَدْ لا يَنـالُها   مِنَ النّاسِ إلَّا الشَّيْظَمُ المُتطاوِلُ

أي: ينـالها[1]، وعليـه حَمَلَ بعضُهم قـوله تعـالى: ﴿ما مَنعـكَ ألَّا تسجد﴾[2]، قالوا: المعنى: ما منعك أن تسجدَ، أي من السجود، وكان ينبغي أن تكون «لا» هذه من القسم قبل هذا، إلَّا أنَّها تقدَّمها المَنْعُ وهو التركُ، فصارت «لا» زائدةً لفظاً ومعنى، فما قالوا في زيادتها من الجهتين صحيحٌ لفظاً ومعنى، لا مَدْفعَ فيه فاعرفه. وبالله التوفيق.

باب لكنْ الخفيفة[3]

اعلم/ أنَّ «لكنْ» تنقسم قسمين: قسمٌ تكونُ عاطفةً، وقسمٌ تكونُ مخففةً ١٢٨
من الثقيلة المذكورة في الباب بعد هذا.

القسمُ الذي تكون فيه عاطفةً: وهي التي تُشَرِّكُ بين الاسمين والفعلين في اللفظِ لا غير، وهو الاسميةُ في الاسمين، والفعليةُ في الفعلين، والرفعُ والنصبُ والخفضُ والجزمُ، نحو قولك: ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ، وما رأيتُ زيداً لكنْ عمراً، وما مررتُ بزيدٍ لكنْ عمروٍ، وما يقومُ زيدٌ لكنْ يقعدُ عمروٌ، ولن يقومَ زيدٌ لكنْ يقعدَ.

ويقعُ قبلَها النفيُ لازماً[4]، ومعناها الاستدراكُ. فإن أدخَلْتَ عليها الواوَ[5] فبعض النحويين يُبْقيها على عطفها، وبعضهم يُخْرِجُها عن العطفِ ويجعل العطفَ للواو. وقال بعضهم: العطفُ للواوِ و«لكنْ» استدراكٌ خالصٌ، وعَطَفَت الواوُ جملةً في التقدير على جملةٍ، فكأنك إذا قلتَ: «ما قام زيدٌ ولكنْ

(١) في الأصل: «أي لا ينالها». و«لا» مقحمة.
(٢) الأعراف ١٢.
(٣) انظر في لكنْ: المقرب ١/٢٣٣، الجنى ٢٣٦، المغني ٣٢٣.
(٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ«لكن» في الإيجاب، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. انظر: الإنصاف ٤٨٤.
(٥) انظر في تفصيل ذلك: الجنى ٢٣٧، المغني ٣٢٤.

عمروٌ» [فالمعنى]: ولكنْ قامَ عمروٌ. قال: ولا يبعدُ أن يدخَل حرفُ عطفٍ على حرف عطف كما قال الشاعر[1]:

٣٧٦ـوَثُمَّتَ لا يَجْـزونني عِنْـدَ ذَلكمْ وَلكنْ لِيجـزيني الإلـهُ فَيُعْقِبـا

ورُوِيَ بيتُ زهير[2]:

٣٧٧ـأراني إذَا ما بِتُّ بِتُّ على هَوًى وَثُمَّ إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِياً

وقال أبو نواس[3]:

٣٧٨ـالبَـدرُ أَشْبَـهُ مـا رَأيْـتُ بهـا حِـينَ اسْتوى وَبَـدا مِنَ الحُجُبِ
وَبـل الـرَّشـا لَمْ يُخْـطِهـا شَبَهـاً في الجيـدِ وَالعَينـينِ وَالـلَّبَـبِ

وأبو نواس وإنْ لم يكنْ حُجَّةً فهو معاصرٌ للعربِ الأُلى تقومُ بهم الحجَّةُ، ولم يَنْقُدْ أحدٌ من النقاد عليه جمعَ حرفَيْ العطفِ إذا اختَلَفَ معنياهما. هذا معنى كلامه، ويحتاج إلى وضوحِ بيانٍ في إثبات كون «لكنْ» حرفَ عطفٍ معناه[4] الاستدراكُ، لأنه[5] قد ثبت أنَّ «لكنْ» عند المخالف حرفُ عطفٍ إذا انفردت عن الواو، وأن الواوَ حرف عطف إذا انفردَتْ عن «لكن»، وثبَتَ أيضاً أنَّ معنى الواو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والإثبات، و«لكنْ» بخلاف ذلك، فلو جعلنا العطف للواو لكانت تُشَرِّك بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي المُصَدَّر به[6]، والمعنى ليس على ذلك مع «لكنْ» فبطل أن يكون العطف لها، وإنما يكون العطف لـ «لكنْ» إذْ لها التشريكُ في اللفظ لا في المعنى، والواو عاطفةُ كلامٍ موجب على كلام منفي، على عادتها في عطف الجمل، إذ لا تَشْريكَ في المعنى يلزَم لها فيها فاعلمه.

(١) تقدم برقم ٢١٣.
(٢) ديوانه ٢٨٥، وسر الصناعة ١/٢٦٦، والرواية: «فثم»، وابن يعيش ٨/٩٦. والمغني ١٢٥، والأشموني ٤١٨، وشواهد المغني ٢٨٤، والخزانة ٣/٥٨٨. وبتُّ على هوى: أي على أمر أريده.
(٣) ديوانه ٧١٠، وروايته: وابن الرشا. واللبب: الصدر.
(٤) في الأصل: «بمعناه» وهو تحريف. (٥) في الأصل: «أنه» وهو تحريف.
(٦) في الأصل: «المصدرية» وهو تصحيف.

وأمّا أنْ تُجعل المسألة من باب عطف الجمل في «لكنْ» فلا، لأنَّ «لكنْ» مُشَرِّكة في الإعراب، وإن كان المعنى/ مختلفاً، فاعلمه. 129

فإنْ عَطفْتَ بـ«لكنْ» جملةً فيصِحُّ أنْ يقعَ قبل «لكنْ» المذكورة النفيُ والإثبات، لكن بشرط أنْ تكون الجملتان مختلفتَيْن في المعنى، نحو قولك: قام زيدٌ لكنْ لم يخرجْ عمروٌ، وما قام زيد لكن قام عمرو، وإذا جاء بعدها جملة قائمة بنفسها فهي عاطفة للجمل، وإلاَّ فلا، وإذا وقَعَ بعدها مبتدأ وخبرٌ فهي المخفَّفةُ من الثقيلة المذكورة في الموضع بعد هذا.

وقد تكون «لكنْ» حرفَ ابتداءٍ إذا كان بعدها المبتدأ كـ«الواو» و«بل» و«ثم»، نحو قولك: جاء زيدٌ لكنْ عبدُ الله منطلِقٌ، ومعناها في جميع ذلك الاستدراك. ويكون معناها الإضرابَ إذا كانت حرف ابتداءً، كقوله تعالى: ﴿ لكنِ اللهُ يشهَدُ بما أُنزِلَ إليكَ ﴾[1].

وقد حذفوا نونَها في الشعر ضرورةً، كما قال[2]:

٣٧٩ـ فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ وَلاكِ آسْقِنِي إنْ كانَ مَاؤكَ ذا فَضْلِ

القسم الثاني الذي تكون [فيه] مخففةً من الثقيلة: هي التي تكون بعدها الجملة الاسمية لا غير، لأن أصلها أن تكون مشدَّدةً عاملة عمل «إنَّ» في المبتدأ والخبر نصباً ورفعاً، فإذا خُفِّفَتْ بطَلَ عملُها. ولم يُسمَعْ لها عَملٌ مع التخفيف عند أحد من النحويين. وعلَّتهُم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال، [ولا يعملُ] إلاَّ ما يختصُّ، فلمَّا كنتَ تقول: ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يقمْ، وما يقومِ زيدٌ لكنْ يقوم عمروٌ، فتصلُح مع كلٍّ واحد منها عُلِمَ أنَّها لا تعملُ شيئاً، إلاَّ أنَّ أبا زيدٍ السهيلي[3] ذكرَ عن شيخه ابن الرَّماك أنَّه حكى فيها

(١) النساء ١٦٦.

(٢) البيت في ديوان امرىء القيس من زيادات نسخة ابن سهل ٣٦٤، وهو في الكتاب ١/ ٩ منسوباً إلى النجاشي، والخصائص ١/ ٣١٠، وأمالي الشجري ١/ ٣٨٥، والإنصاف ٦٨٤، والأزهية ٣٠٩، والمغني ٣٢٣، والأشموني ١٣٦، واللسان (لكن) وشواهد المغني ٧٠١، والخزانة ٢/ ٤٠٠.

(٣) عبد الرحمن بن عبدالله، ويعرف أيضاً بأبي القاسم، وله الروض الأنف» توفي سنة ٥٨١. انظر: =

الإعمالَ مع التخفيف[1]، ولم يَحْكِ أبو زيد الكلام في ذلك للعرب. فإنْ كانَ ذلك فلا يُقاسُ عليه لشذوذه سَماعاً، ومنعه بقلة القياس، ألا ترى قوله تعالى: ﴿ فلم تقتلوهم ولكنَّ اللهَ قتلَهم، وما رَمَيْتَ إذ رميتَ ولكنَّ اللهَ رمى ﴾[2] أنَّ مَنْ شَدَّدَ «لكن» من القرّاءِ أعملَها فنصبَ ما بعدها، ومَنْ خَفَّفها رَفعَ ما بعدها، وليسَ في القرّاءِ مَنْ قرأ بالتخفيف مع النصب.

واعلم أنَّ «لكن» هذه إذا تقدَّمها اسمٌ منصوبٌ منفي فإن ما بعدَها يرتفع على الابتداء، والخبر محذوف، أو على الخبر، والمبتدأ محذوف، فإذا قلت: ما زيد قائماً لكن عمروٌ، أي: القائم، وإذا قلْتَ: ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ، أي: لكن هو قاعد، فهذا يَدُلُّك[3] على عدم التشريك في المعنى، وأنَّها مثلُ «بل» في الإضراب كما ذُكِر.

باب لكنَّ المشددة[4] ١٣٠

/ اعلم أن «لكنَّ» المشددة حرف من الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، ومعناها[5] أيضاً الاستدراك[6] كالخفيفة والمخففة. فتقول: ما قام زيدٌ لكنَّ عمراً منطلقٌ وما خرجَ عمروٌ ولكنَّ عبدَ الله ذاهبٌ، قال الله تعالى: ﴿ ولكنَّ الناسَ أنفسَهم يظلِمون ﴾[7]، وقال: ﴿ ولكنَّ اللهَ يُسَلِّطُ رُسَلَهُ على مَنْ يَشاء ﴾[8].

وهي تفارقُ «إنَّ» المكسورةَ المشدَّدةَ من أوجهٍ وتوافِقُها من أوجهٍ:

= البغية ٢/٨١. وابن الرماك هو عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي أخذ عن ابن الطراوة، توفي سنة ٥٤١. انظر: البغية ٢/٨٦.

(١) قال صاحب الجنى ٢٣٦: «أجاز يونس والأخفش إعمالها إذا خففت».

(٢) الأنفال ١٧.

(٣) في الأصل: «بذلك» وهو تصحيف.

(٤) انظر في «لكنَّ»: المقتضب ٤/١٠٧، المقرب ١/١٠٦، ابن يعيش ٨/٧٩، الجنى ٢٤٧، المغني ٣٢٢.

(٥) انظر في معناها: المغني ٣٢٢.

(٦) في الأصل: «للاستدراك» وهو تحريف.

(٧) يونس ٤٤.

(٨) الحشر ٦.

فمِنْ أوجهِ مفارقَتِها: أنَّ معناها الاستدراكُ، ومعنى «إنَّ» التوكيدُ، وأنَّ «إنَّ» تُخَفَّفُ وتعملُ، و«لكنَّ» تخفَّفُ ولا تعمل إلاَّ على ما حكاه ابنُ الرَّماك، وهو الشاذُّ، وأنَّ «إنَّ» يكون لها صدرُ الكلام، و«لكنَّ» يتقدَّمُها كلامٌ. وبهذا الوجه أخرَجها أبو القاسم الزجاجي عن أن تدخلَ اللامُ في خبرها[1]، لأنَّه قال: «إلاَّ أنَّها متضمِّنَةٌ للاستدراك بعدَ النفي، فلذلك لم تدخُلْ في خبرها اللام». والصحيحُ أنَّ الاستدراك [لا[2]] يُغَيِّر معنى الابتداء، ألا ترى أنَّك تقول في التخفيف: لكنْ زيدٌ قائمٌ، فيليها المبتدأ والخبر، وتُوليها أيضاً «إنَّ» فتقول: إني قائمٌ ولكنْ إنَّني غيرُ قاعدٍ[3]، حتى قال بعضُهم في[4]:

٣٨٠-. . . . . وَلـكـنـني مِـنْ حُبِّـهـا لَعَـمِـيـدُ

إنّ الأصلَ: ولكن إنني[5]، ولذلك دخلتْ اللام في الخبر. وهذا عندَنا متكلِّفٌ، والصحيح أنَّ اللامَ دخلت في خبر «لكنَّ» على القياس[6]، وإنْ جاء قليلاً، ولكن أورَدْتُ قولَ مَنْ قال ذلك إعلاماً بأنَّ «لكنَّ» لا تُغيِّرُ معنى الابتداء وإنْ كانتْ استدراكاً، فهذه أوجُه المفارقة وما عداها فإنَّ «لكنّ» فيه موافِقةٌ لـ «إنَّ».

والعلّةُ في عَمَلِها في المبتدأ والخبر هي العِلَّةُ في «إنَّ»، وأحكامُها في المبتدأ والخبر اللذَيْنِ تدخُل عليهما وفي عدم تقدم خبرها على اسمِها إلاَّ إذا كان ظرفاً أو مجروراً، ومن دخول «ما» عليها كافَّة وموطِّئةً، ومن جواز العطف على موضع اسمها، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في بابها، كحكمِها، فعامِلْها في ذلك معاملتَها، وقِسْ عليه، إنْ شاء الله.

إلاَّ أنَّه قد جاء حَذْفُ اسمها تارةً، وخبرها أخرى كقول الشاعر[7]:

---

(١) انظر: اللامات ٦٤، ١٧٦.

(٢) سقطت «لا» سهواً من الناسخ، كما سنرى من عرض المؤلف.

(٣) المثال في الأصل فيه تقديم وتأخير: «إني قائم غير ولكن إنني قاعد».

(٤) تقدم برقم ٣٠٢.

(٥) وهو تقدير الزجاجي نفسه في اللامات ١٧٧.

(٦) انظر المسألة في: الإنصاف ٢٠٨.

(٧) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٤٨١، والكتاب ١/٢٨٢، ومجالس ثعلب ١٢٧، والمنصف =

٣٨١ـفَلو كُنْتَ ضَبِّياً عَرَفْتَ قَرابتي   وَلكنَّ زَنْجيَّاً عَظيمَ المَشافِرِ

رُوي بنصب «زنجي» على أن يكونَ اسمَها، وخبرُها محذوفٌ تقديرُه[١]: يعرف قرابتي، ورُوي برفع «زنجي» على أن يكون خبرَها، واسمُها مضمرٌ تقديرُه: ولكنَّك زنجي.

باب لَـمْ[٢]

١٣١ اعلم/ أنّ «لم» حرفٌ يجزِمُ الأفعالَ المضارعة على اختلاف أنواع الجزم وينْفيها، إلَّا أنَّها تُخلِّص معنى الفعل المضارع إلى الماضي، لأنَّها جوابُ مَنْ قال: فَعَل، إذ هي نظيرُها، فكأنَّك قلتَ مجاوباً، فلم يَفْعلْ ما فعلَ، فهي من القرائن الصارفة الأفعالَ المضارعة إلى معنى الماضي، وإنْ كان لفظُها يَصْلُح للحال والاستقبال، فمَنْ قال: إنَّها تجزُم الأفعال المستقبلَة كأبي القاسم الزجاجي فغلَطٌ وتسامحٌ للعلة المذكورة.

واعلمْ أنَّ الهمزةَ اللاحقة لها تُصَيِّرُ الكلامَ تقريراً أو توبيخاً فإذا قال القائل: أَلَمْ تَقُمْ أَلَمْ أُحْسِنْ إليك، فكان المعنى: اشكرْ ما فعلْتُ معك، أو تنساه أو شبهَ ذلك.

ومن قال: إنَّ الهمزة الداخلة عليها للاستفهام فغلط أيضاً، إذ الاستفهام [يكونُ] عن شيءٍ لا يعلمهُ المستفهِمُ، بخلاف التقرير والتوبيخ. وتقدَّم ذلك في باب الهمزة.

والواو والفاء اللاحِقان لها بعدَ الهمزة[٣] للعطف[٤]، وتأخَّرا عن الهمزة لوجهين: أحدهما أنَّ لها[٥] صدر الكلام دونها لأنَّ الاعتماد عليها. والثاني: أنَّ

= ١٢٩/٣، وأمالي السهيلي ١١٦، والمقرب ١٠٨/١، وابن يعيش ٨٢/٨، والمغني ٣٢٣، والإنصاف ١٨٢، والهمع ١٣٦/١.

(١) في الأصل: «تقديرها» وهو تحريف.

(٢) انظر في «لم»: المقتضب ٤٦/١، ابن يعيش ٤٠/٧، ١٠٩/٨، الجنى ١٠٦، المغني ٣٠٧.

(٣) في الأصل «همزة».

(٤) في الأصل «العطف».

(٥) أي: للهمزة.

الواو والفاء مع «لم» كلفظٍ واحدٍ لشدة اتصالهما بها، وكأنَّ الهمزة أُحْدَثَتْ التقرير والتوبيخ بعد حصول العطف في الكلام.

فإن لم[1] تدخل والعطف حاصل قَدَّمْتَ الواوَ والفاءَ عليها في الدخول فتقول: ألم أكرمْكَ وألمْ أحسِنْ إليك، وألم يقمْ زيدٌ فألمْ يجيءْ إليك، وكذلك ما أشبهَهُ.

ولا يَصحُّ حذفُ «لم» وإبقاءُ الفعلِ بعدها مجزوماً كما لا يَصحُّ حذفه وإبقاؤها لالتزامهما وارتباطهما باختصاصهما بعضهما ببعض، فصارا كشيءٍ واحدٍ فاعلمه.

باب «لَمَّا»[2]

اعلم أنَّ «لَمَّا» المشدَّدَة لها في الكلامِ ثلاثة مواضعَ:

الموضع الأول: أنْ تكونَ جازمةً للفعل المضارع فتُصيِّر معناه للماضي كـ «لَمْ» المذكورة في الباب قبل هذا، وهي جوابٌ في التقدير لمنْ قال: قد فعل، ولذلك دخلتْ عليها «ما» كأنَّها عوضٌ من «قد» ولذلك تزيد على «لمْ» بالاستمرار[3] في النفي، وتنفرد به دونَها، ولذلك أيضاً يجوز الوقف عليها فتقول: «شارف زيدٌ المدينةَ ولَمَّا» وتريد: يدخلْها، فحذَفْتَ الفعلَ للدَّلالة عليه، وكأنَّ «ما» عوض منه، ولمناظرتها لـ «قد» إذ يجوز الوقف عليها دون الفعل، نحو قوله[4]:

٣٨٢-................ لَمَّا تَزُلْ بِرحالِنا وَكَأَنْ قَدِ

أي: زالتْ، ولا يجوز ذلك كلُّه في «لم»، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ولَمَّا

(١) لعل «لم» مقحمة، أو أن «لم» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده.
(٢) انظر في «لمّا»: الأزهية ٢٠٦، ابن يعيش ١٠٩/٨، الجنى ٢٣٠٩، المغني ٣٠٨.
(٣) في الأصل: «بالاستقرار» وهو تحريف.
(٤) تقدم برقم ٨١.

يَعْلمِ اللهُ / الذينَ جاهدوا منكم ﴾[1]، وقال: ﴿ ولمَّا يأتِكم مَثَلُ الذين خَلوْا من قَبلكم ﴾[2] وقال الشاعر[3]: ١٣٢

٣٨٣ـفَإنْ أَكُ مَأكولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإلاّ فَأَدْرِكْني وَلَمَّا أُمَزَّقِ

وحكمُها في دخول الهمزة عليها في التقرير أو التوبيخ وحرف العطف بالتقديم والتأخير حكم «لمْ» فقِسْ عليها.

الموضع الثاني: أنْ تكونَ بمعنى «إلاَّ» كقولك: «إنْ ضربَكَ لَمَّا زيدٌ» أي: إلاَّ زيد، قال الله تعالى: ﴿ إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافِظ ﴾[4] وقال تعالى: ﴿ وإنْ كُلاًّ لَمَّا لَيوفينَّهم ربُّك أعمالَهم ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ وإنْ كلٌّ لَمَّا جميعٌ لدينا مُحْضرون ﴾[6] على قراءة مَنْ شَدَّد الميم في جميعها وخفَّفَ «إنْ»[7]، وقد قُرِىء ذلك كلُّه أيضاً بالتخفيف، فيخرج عن هذا الباب.

وقد رَدَّ بعضُ النحويين «لَمَّا» من هذه الآيات إلى الموضع الأول، وأضمروا بعدَ [ها فعلاً] فيكون من باب ما حذِف بعده الفعل للعلم به، والتقدير: «يكنْ». وهذا التقدير يصِحُّ في بعض المواضع وقد لا يَصِحُّ فيه، ففي قوله: ﴿ إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافِظ ﴾[4]، «فتكون» مقدَّرة بعدها، و«حافظ» اسمُها، وخبرُها «عليها»، ويكون الحافظ هنا للملكَيْنِ، فيكون ذلك للآدميينَ خاصة، والأظهرُ أنْ تكونَ «لَمَّا» بمعنى «إلا»، ويكون المرادَ الآدميُّون وغيرُهم والحافظُ اللهُ عزّ وجلّ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وإنْ كُلاًّ لَمّا لَيوفّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم ﴾[8]، فلا يصِحُّ تقدير «إلاَّ» في موضع «لَمَّا» حتى يُقدَّرَ بعد «إنْ» فعلٌ، ينتصِبُ «كل» به،

---

(١) ال عمران ١٤٢. (٢) البقرة ٢١٤.

(٣) البيت للممزق العبدي كما في أمالي الشجري ١/١٣٥، وهو في اللسان (مزق)، والمغني ٣٠٩، والأشموني ٥٧٥، والمزهر ٢/٤٣٦، وشواهد المغني ٦٨٠.

(٤) الطارق ٤. (٥) هود ١١١. (٦) يس ٣٢.

(٧) وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة، وخفف الباقون. انظر: النشر ٢/٢٨٠، القرطبي ٥٤٦٨.

(٨) هود ١١١.

التقديرُ: وإنْ ترى كلا أو شبه ذلك، ويصحُّ أن تكونَ «لَمَّا» من الباب قبل هذا، وتكون «إنْ» مخففةً من الثقيلة، و«كُلًّا» اسمها ويكون الفعل بعد «لَمَّا» محذوفاً تقديره: «وإنْ كلًّا لَمَّا ينقصون أعمالَهم».

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وإنْ كُلٌّ لَمَّا جميعٌ لدينا مُحْضَرون ﴾[(١)]، فلا يَصِحُّ تقدير «يكون» [لـ] «لَمَّا» لبقائها بلا خبر ويَخْتلُّ السياق، وإنَّما يَصِحُّ تقدير «لَمَّا» بمعنى «إلَّا» على أنْ تكون «إنْ» نافيةً، و«جميع» خبر «كل» و«محضرون» خبر بعد خبر، ويكون المعنى: «وما كلٌّ إلَّا محضرونَ جميعاً لدينا». ويصحُّ أن تكون «إنْ» مخففةً من الثقيلة، و«كل» مبتدأ، و«لَمَّا» على الباب قبل هذا ويُقدَّرُ بعدها فعل تقديره «يترك» أو «يهمل» ويكون «جميع» خبرَ ابتداءً مضمر، أو مبتدأ خبره «محضرون»، وجاز الابتداء به لأنَّه في معنى العام.

فإنْ خُفِّفَتْ الميمُ من «لَمَّا» فللآيات إعرابٌ آخر يطول ذكره، وقد استوعبه أبو علي الفارسي في «البَصْرِيَّات» وأبو محمد مكي في «مشكل إعراب القرآن»[(٢)].

١٣٣ وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وما مِنَّا إلَّا له مَقامٌ معلوم ﴾[(٣)] فقرأه/ ابن مسعود «وإنْ مِنَّا لَمَّا له مقامٌ معلوم»، فهذا نصٌّ على أنّ «لَمَّا» بمعنى «إلَّا» وكذلك حَكَىٰ اللغويون، ومَثَّلوا: «فلم أرَ من القوم لَمَّا زيداً» بمعنى: إلَّا زيداً، وإن يأتي من...[(٤)] لَمَّا. وفي القرآن مواضع غيرُ ما ذكرْتُ لك تحتمل التأويلَ، ولولا خوفُ التطويل لذكَرْتُها هنا موضعاً موضعاً، لكن يُسْتدَلُّ بما ذكرْتُ لك على ما لم أذكرْه، إنْ شاء الله.

الموضع الثالث: أنْ تكون حرفَ وجوبٍ لوجوبٍ نحو قولك: لَمَّا قُمْتَ أكرمتُكَ ولَمَّا جِئْتني أَحسنْتُ إليك، هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبَتَيْن. فإنْ

---

(١) يس ٣٢.

(٢) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، عالم بالقراءات، سكن قرطبة، توفي سنة ٤٢٤ أو ٤٣٧. انظر: النزهة ٣٤٧، والبغية ٢/٢٩٨. وانظر: مشكل الإعراب ١/٤١٥، ٢/٢٢٥.

(٣) الصافات ١٦٤.

(٤) خرم في الأصل، والجملة غير مستقيمة.

كانتا منفيَّتينْ كانت حرفَ نفي لنفيٍ نحو: لَمَّا [لم] يقُمْ زيدٌ لم يقم عمروٌ، وتكونُ حرفَ وجوبٍ لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفيَّةً والثانية موجبةً، نحو قولك: «لَمَّا لم يقمْ زيدٌ أحسنْتُ أليكَ»، وبالعكس إذا كانت الأولى موجبةً والثانيةُ منفيَّةً نحو قولك «لَمَّا جاء زيدٌ لم أحْسِنْ إليك».

وفيها معنى الشرط أبداً لا يفارِقُها ولا تدخُل إلَّا على الماضي لفظاً أو معنىً، أو معنىً دونَ لفظٍ، نحو ما مُثّلَ به.

وكونُها حرفاً[1] هو مذهبُ سيبويه[2] وأكثر النحويين. وأَمَّا أبو علي الفارسي فذهب إلى أَنَّها اسمٌ بمعنى «حين»[3]، وهي مَبْنيَّةٌ للزومِها الجملةَ كـ «إذْ» و«إذا» وكذلك قال فيها في قول الله تعالى: ﴿إلَّا قومَ يونس لِمَّا آمنوا﴾[4] أي: حين آمنوا، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَمَّا رأَوْا بأسَنا﴾[5]، أي: حين رأَوْا بأسَنا.

والأظهرُ مذهبُ الأكثرينَ لأنَّ الاسمية فيها متكلَّفة والحرفيّة غير متكلَّفةٍ. وكلُّ مبنيٍّ لازمٍ للبناء فالحكمُ عليه بالحرفيَّة إلاّ إنْ دَلَّتْ دلائلُ مقوِّيةٌ له في حَيِّز الأسماء، فـ «لَمَّا» وإنْ كانت بمعنى «حين» لا يُخْرِجُها هذا المعنى إلى الاسمية فإنَّ مِنَ الحروفِ ما يتقدّر بالأسماء وهو لازِمٌ للحرفيَّة، ومنها ما يتقدَّر بالفعلية وهو لازمٌ للحرفيَّة وقد تقدَّم منه شيء.

ومِمَّا يُضْعِفُ مذهبَ أبي على الفارسي أَنَّها لو كانتْ اسماً بمعنى «حين» لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء[6]، وكان عاملاً فيها، ولزِمَ منْ ذلك أنْ يكون الفعل[7] واقعاً فيها، وأنت تقول: «لَمَّا قمتَ أمس أحسنْتُ إليكَ اليومَ»، فدلَّ على أنَّها ليست بمعنى «حين» فاعلمه[8].

---

(١) في الأصل «حرف» وهو تحريف.
(٢) الكتاب ٢/٣١٢.
(٣) انظر: الإيضاح للفارسي ٣١٩، والأزهية ٢٠٨.
(٤) يونس ٩٨.
(٥) غافر ٨٤.
(٦) قوله: «جزاء» غير واضح في الأصل.
(٧) في الأصل: «للفعل» وهو تحريف.
(٨) انظر: الجنى ٢٤٠.

وأَمَّا «إذ وإذا» فيتقوَّى فيهما طريقُ الاسمية من جهة طلب الفعل لهما طلب الظرفية، وبولايتهما تارةً للأسماء وتارةً للأفعال، وتحقيق الكلام عليهما ليس هذا موضعَه.

باب لَــنْ[1]

١٣٤ اعلمْ/ أنَّ «لنْ» حرفٌ ينفي الأفعال المضارعة ويُخَلِّصُها للاستقبال معنىً وإنْ كانَ في اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال، وإنَّما كان ذلك لأنَّها[2] كالجواب لِمَنْ قال: سيفعل، ولا تجتمع مع السين لأنَّها[3] مختصَّة بالإيجاب، كما أنَّ «لَنْ» مختصَّةٌ بالنفي فتناقضا.

وهي حرفٌ ناصب للفعل الذي بعدها بنفسِها على مذهب سيبويه[4] وأكثر النحويين، وهي عند الخليل حرفٌ مركَّبٌ من «لا» النافية و«أَنْ» الناصبة، فأصلُها عنده: «لا أَنْ»، ثم خُفِّفتْ همزة «أَنْ» بالتسهيل بالحذف فصار: «لا انْ» ثم حُذِفتْ الألف لالتقاء الساكنين، كما فعل في «لَحْدَىٰ الكُبر»[5]، على قراءة مَنْ حذَف الهمزة من القرّاء في الشاذ.

وأصلها عند الفرَّاء: لا النافية، أُبدل من ألفِها نونٌ، لأنَّ الألف والنون في البدل أخوان، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو «لنسْفَعَا»[6] كذلك تبدل النون ألفاً في نحو «زيدا».

والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومنْ تَبِعه، لأنَّ التركيب فرع عن البساطة، فلا يُدَّعى إلاَّ بدليل قاطع. ويُرَدُّ مذهب الخليل بأنَّها لو كانت

---

(١) انظر في «لن»: أسرار العربية ١٣٠، ابن يعيش ٨/١١١، الجنى ١٧، المغني ٣١٤، الهمع ٢/٣.

(٢) في الأصل: «لأن بها» وهو تحريف.

(٣) أي لأن السين.

(٤) الكتاب ١/٤٠٧. وانظر: سر الصناعة ١/٣٠٤.

(٥) المدثر ٣٥، وفي الأصل «إحدى» وهو تحريف، وهي قراءة جرير عن ابن كثير. انظر: القرطبي ٦٨٧٦.

(٦) العلق ١٥، وفي الأصل: «ولنسفعا» والواو مقحمة.

مركَّبةً من «لا أنْ» لم يَجُزْ أنْ يتقدَّم معمول معمولها [عليها][1] في نحو: زيداً لن أضرب[2] وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب.

والوجه الثاني: أنَّها لو كانت مركبةً من «لا أن» لكانت «لا» داخلةً على مصدر مقدَّر من «أن» والفعل، فيكون المعنى في قولك مثلاً: لن يقوم زيد: لا قيام زيد، فتدخل «لا» على المعرفة من غير تكرير ولا بدَّ لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير، مع أنَّ المبتدأ لا يكونُ له خبر، والمبتدأ لا بدَّ له من الخبر، ولم يُسْمَعْ هنا ولا في الكلام ما يَنوب منابَه، كخبر مبتدأ «لولا» عند بعضهم، فبطَلَ القولُ بالتركيب[3].

احتجَّ أصحابُ الخليل للوجه الأول بأنْ قالوا: إنَّ الشيء قد يحدثُ له مع التركيب حكمٌ لم يكنْ له قبل، ألا ترى أنّ «لو» حرفُ امتناعٍ لامتناع، وتليها الأفعال، فإذا رُكِّبتْ[4] مع «لا» فقيل «لولا» صارت حرفَ امتناعٍ لوجوبٍ ووليتها الأسماء.

والجواب لهم أنَّه ليس حكمُ التركيب [هنا كـ] حكمِ «لولا» لأنَّ «لو» قبلَ «لا» بقي حكمُها من أنَّها حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ ودخلتْ [لا] التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد[5]، وصَيَّرَتْهُ إيجاباً، فكأنَّ كلَّ واحد منهما باقٍ على معناه، و«لا» فيها عوضٌ من الفعل[6]، وليست «لن» من هذا القبيل، لأنَّ «لن» و«لا أنْ» في المعنى واحد، وليس فيهما إلَّا التسهيل خاصةً ولا تدخلُ إحداهما على الأخرى لِتُحْدِثَ معنىً زائداً فلا يتناظران، فليس إلَّا البساطة لِما تقدَّم وللوجه الثاني.

/وأمَّا مذهبُ الفَرَّاء فمردودٌ أيضاً من حيث إبدال الثقيل من الخفيف، ١٣٥
لأنَّ النون مقطعٌ والألف صوت، والصوت أخفُّ من المقطع، فإذا أُبْدِلَتِ النون

(١) الزيادة من المغني ٣١٤.

(٢) قال في سر الصناعة ١/٣٠٥: «لأنه كان يكون في التقدير من صلة «أن» المحذوفة الهمزة، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجه». (٣) في الأصل: «بالتكرير» وهو تحريف.

(٤) كرر الناسخ قوله «فإذا ركبت» في الأصل. (٥) كذا في الأصل، ولعله: الوارد.

(٦) هذا بناء على مذهبه في أن الأصل: لو انعدم، وسوف يعرض له في باب «لولا».

من الألف خرج من خفةٍ إلى ثقلٍ، وإذا أُبدلتِ الألف من النون خرجَ من الثقل إلى الخفَّة، فلا ينبغي أن يُقاس أحدُ الموضعين على الآخر، مع أنَّ ذلك البدل مختصٌّ بالوقف، و«لن» مستعملةٌ في الوصل والوقف فلا منافَرة[1] بينهما ولا علَّةٌ جامِعةٌ فبطَل القياس فهذا وجْهٌ.

ووجهٌ آخر: أنَّ «لا» لم توجَدْ ناصبةً في موضعٍ من المواضع، و«لن» لم توجد غير ناصبةٍ في موضعٍ من المواضع، فكيف تُقاس «لن» على «لا» مع تناقض عملهما وعدم عمل «لا»؟ ولا خَفاء. . .[2] هذا القول وبطلانه.

واعلم أنَّ مِنَ العرب مَنْ يجزمُ بـ «لن» تشبيهاً لها بـ «لم» لأنها للنفي مثلُها وأنّ النونَ أُختُ الميم في اللغة، ولذلك تُبدل منها في قول الشاعر[3]:

٣٨٤- . . . . بُكـاء حَمامَـةٍ في يَـومِ غَـيْنْ

أي: غيم، قال الشاعر في النصب بـ «لن»[4]:

٣٨٥- . . . . فَلَنْ يَحْلَ للعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ منْظَرُ

أي: «يَحْلى» فحذَفَ الألف في النصب، كما يحذِفُها في الجزم بـ «لم» فهو مجزوم كما قال أبو علي الفارسي وابنُ جني.

وأظهرُ مِنْ هذا عندي أن يكون الأصل: «يَحْلى» بإثبات الألف والنصب مقدَّرٌ في الواو المنقلبة الألف عنها، ثم حُذِفتْ واجْتُزِئَ بالفتحة التي فيها قبلها في الدَّلالة عليها[5] كما قال الشاعر[6]:

---

(١) لعلها: مناسبة. (٢) خرم في الأصل، ولعلها «في فساد».

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في أمالي القالي ٢/٨٧، وروايته فيه:

كـأنّي بَـينَ خَـافِـيَـتَيْ عُـقـابٍ أُصَـابَ حَمَـامَـةً في يَـوْمِ غَـيْنْ

وهو في اللسان (غين).

(٤) البيت لكثير، وهو في ديوانه ١/ ٦٠ وصدره:

أَيَادِي سَبا يا عَزُّ ما كُنْتُ بَعْدَكُمْ

وهو في المغني ٣١٥، وشواهد المغني ٦٨٧. وأيادي سبا: مشتت الشمل.

(٥) واحتمل رأي المؤلف صاحبا الجنى ١٠٨ والمغني ٣١٥.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٣/١٣٥، برواية «فلست بمدرك» عوضاً من «وليس =

٣٨٦ـ وَلَيْسَ بِــراجِــعٍ مَــا فَــاتَ مِنِي   بِلَهْفَ وَلا بِـلَيْتَ وَلا لَــوَ آنِــي

أراد بقوله: «يا لهفا» لأنَّ الألفَ بدلٌ من الياء التي للمتكلم، لأنَّ أصلَه: يا لهفي، فإذا فُعِل ذلك بالألف المنقلبة عن الاسم فهو فيها انقلبَتْ عن حرفٍ أَوْلى، فاعلمه.

بــاب لو[1]

اعلم أن لـ «لو» في الكلام أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون حرف امتناعٍ لامتناعٍ، كذا قال النحويون كلُّهم فيها أعلم، وأرى أنَّ تفسيرَ معناها بهذا إنَّما هو في الجملِ الواجبة لأنَّها الأصل، والنفي داخلٌ عليها، فلم يَعتبروه لأنَّه فرع، والذي ينبغي اعتبار الأصل، لأنَّ «لو»[2] يختلف تفسير معناها بذلك.

فيقال فيها إذاً: إنَّها تكون حرف امتناعٍ لامتناعٍ إذا دخلتْ على جملتين موجبتَيْنِ نحو قولك: «لو قام زيدٌ لأحسنْتُ إليكَ»، وحرف وجوبٍ لوجوبٍ إذا دخلتْ على جملتين منفيَّتَيْنِ نحو قولك: «لو لم يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمرو»، [وحرف امتناع لوجوب إذا دخلتْ على جملةٍ موجبة ثم منفيَّة، نحو قولك: «لو يقوم زيدٌ لَمَا قام عمرو»] وحرف وجوب لامتناع إذا دخلتْ على جملةٍ منفيَّةٍ ثم موجبةٍ نحو
قولك: «لو/ لم يقمْ زيد لقام عمرو»[3]، وقال الله تعالى: ﴿ولو قاتلَكُم الذين ١٣٦
كفروا لَولَّوُا الأدبارَ﴾[4] وقال الشاعر[5]:

= براجع»، والمحتسب ٣٢٣/١، والمقرب ١٨١/١، والممتع ٦٢٢، والعيني ٢٤٨/٤، والخزانة ٦٣/١، وشواهد الشافية ٢٠٨، والدرر ٢٩/٢، والتاج: (لهف).

(١) انظر في «لو»: المقتضب ٧٥/٣، ابن يعيش ١١/٩، الجنى ١٠٨، المغني ٢٨٣.

(٢) في الأصل: «لولا» وهو تحريف.

(٣) اضطرب صاحب الجنى ١١١ في نقله هذا الموضع عن المؤلف، ثم قال: «وهذا لا تحقيق فيه بل هي في ذلك كله حرف امتناع لامتناع» ثم يناقش أمثلته.

(٤) الفتح ٢٢.   (٥) تقدم برقم ٣٨٠.

٣٨٧ـفَلو كُنْتَ ضَبِّيّاً عَـرَفْتَ قَـرابَتي ....

وربَّما ولِيَتْ في هذا المعنى «أَنَّ» المفتوحةُ على تقدير فعلٍ قبلها[١] كقوله تعالى: ﴿ ولو أنَّ للذين ظلموا ما في الأرضِ جميعاً ومِثْلَه معه لافْتَدَوْا به ﴾[٢] تقديره: «ولو ثَبتَ أنَّ».

وربَّما حُذِفَ جوابُها للعلم به كقوله تعالى: ﴿ ولو أنَّ قرآناً سُيِّرَتْ به الجبال أو قُطِّعتْ به الأرضُ أو كُلِّمَ به الموْتى ﴾[٣]، المعنى لكان هذا القرآنُ. وقال الشاعرُ في المعنى الثالث[٤]:

٣٨٨ـوَلَـوْ أَنَّني عُلِّقْتُ يَـا أُمَّ مَـالِـكٍ بِعُـودِ ثُمـامٍ مـا تَـأَوَّدَ عُــودُهـا

وقال النبي عليه السلام في المعنى الرابع: «لو لم تُذْنِبوا لجاءَ اللهُ بقومٍ يُذْنِبون فَيُغْفَرُ لهم ويُدخِلُهم الجنَّة »[٥]، وقال الشاعر[٦]:

٣٨٩ـفَلو لم يَكُنْ في كَفِّـه غَيرُ نَفْسِـهِ لَجَــادَ بِهــا فَـلْيتَـقِّ اللهَ سَــائِـلُهْ

وأمَّا قولُه عليه السلام: «نِعْمَ العبدُ صُهيْبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه»[٧] فليست «لو» من هذا الموضع، وإنَّما هي من موضع الشرط على ما يُذكرُ بعد.

و«لو» هذه فيها معنى الشرط لا يفارقُها، وإنْ لم يكنْ لفظُها لذلك، ولا عملُها، وتُخَلِّصُ الفعلَ أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط، وإنْ كان ما بعدها مضارعاً، وقد تقدَّم الكلام على اللام الواقعة جواباً لها في باب اللام.

---

(١) هذا مذهب الكوفيين والمبرد، وذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع مبتدأ. انظر: الجنى ١١٢.

(٢) الرعد ١٨. (٣) الرعد ٣١.

(٤) البيت في الموشح ٣٨٠، غير منسوب، وصدره فيه يختلف عن رواية المؤلف:

فَلو أنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِني مُعَلَّقٌ

وهو في السمط ١/١٨١ على رواية الموشح، واللسان (ثمم). والثمام: نبت ضعيف.

(٥) رواه أحمد ٤/٢١٨، وليس في روايته «ويدخلهم الجنة» وفيها: «ليغفر» عوضاً من «فيغفر».

(٦) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٤٢.

(٧) قال السخاوي في المقاصد الحسنة ٤٤٩: «اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر، وذكر البهاء السبكى أنه لم يظفر به في شيء من الكتب».

الموضع الثاني: أن تكون حرف شرط بمنزلة «إنْ» إلَّا أنها لا يُجزمُ بها، كما يُجزم بـ«إنْ» ولا يكونُ جوابُها بعدها إلَّا محذوفاً غالباً لِدلالة الكلام عليه، كقولك: «أنا أُكرمُكَ لو قمْتَ»، المعنى: لو قمْتَ أكْرمُكَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وما أنتَ بمؤمنٍ لنا ولو كُنَّا صادقين ﴾[1]، وقال الشاعر[2]:

٣٩٠ـقَوْمٌ إذا حارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهمْ   دُونَ النِّساء وَلَوْ بَاتَتْ بِأطْهارِ

المعنى: وإنْ كنا صادقين، وإنْ باتتْ بأطهارٍ، وعلى ذلك ينبغي أنْ يُحمل قوله عليه السلام: «نِعْمَ العبدُ صُهيْب لو لم يَخَفِ الله لم يعْصِه»، المعنى: إنَّه لا يعصي الله وإنْ قُدِّر أنَّه لا يخافه، وحاشاه من ذلك، لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصَّه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له.

وتخالف «لو» هذه «إنْ» بأنَّها أبداً تلزمُ الدخولَ على الماضي لفظاً ومعنى، أو معنىً دون لفظٍ كما مُثِّلَ قبلُ.

الموضع الثالث: أنْ تكونَ تمنِّياً بمنزلة «ليت»[3] في المعنى لا في اللفظ والعمل، فتقول: «لو أني قمتُ فأكرمَك»[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فلو أنَّ لنا كَرَّةً فنكونَ من المؤمنين ﴾[5]، أي: ليت لنا كَرَّةً، والمعنى/ التمني، [و] دخلت الفاءُ ١٣٧
في الجواب. ومنه قول الشاعر[6]:

٣٩١ـتَجاوَزْتُ أَحْراساً وَأَهْوالَ مَعشَرٍ   عَليَّ حِراصٍ لـو يُشِرُّونَ مَقْتَلي

أي: ليتهم يُظْهِرون قتلي، أي: يَتَمَنَّوْنَ أن يُظهروا قتلي.

الموضع الرابع: أن تكون حرف تقليل بمنزلة «رُبَّ» في المعنى نحو قولك:

---

(١) يوسف ١٧.
(٢) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ١/١٧٢، ونوادر أبي زيد ١٥٠، والحماسة الشجرية ١/٣٨١، والمقرب ١/٩٠، والمغني ٢٩٢، والأشموني ٦٠١، وشواهد المغني ٦٤٦.
(٣) انظر آراء النحويين فيها: الجنى ١١٥، ١١٦.
(٤) في الأصل: «فأكرمت» وهو تحريف. (٥) الشعراء ١٠٢.
(٦) البيت لامرىء القيس، وهو في الديوان ١٣، والتنبيه على التصحيف ٥٨، والمغني ٩٤، والخزانة ٤/٤٩٦. يشرون: يظهرون.

اعطِ[1] المساكينَ ولو واحداً، وصلِّ[2] ولو الفريضة، ومنه قوله تعالى: ﴿ ولو على أنفسكم ﴾[3] وقوله عليه السلام: «لا تَرُدُّوا السائلَ ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ»[4]، و«لا ترُدُّوا السائلَ ولو بشِقِّ تمرة»[5] فاعلمه.

باب لولا[6]

اعلم أن لـ «لولا» في الكلام موضعين.

الموضع الأول: أنْ تكون تحضيضاً، مثل «لوما» في الباب بعد هذا، فتقول: لولا تقوم، ولولا تخرج، ولولا تكرمُ زيداً، قال الله تعالى: ﴿ فلولا تَشْكُرون ﴾[7] و﴿ فلولا تَذَكَّرُون ﴾[8].

ويجوز دخولها على الماضي بمعنى المضارع، فتقولُ: لولا قمْتَ، ولولا قعدْتَ. وفيها معنى التوبيخ، قال الله تعالى: ﴿ فلولا نَصَرهُم الذين اتخذوا من دونِ اللهِ قُرْباناً آلهةً ﴾[9]، وقال تعالى: ﴿ فلولا نَفَرَ مِنْ كلِّ فِرْقةٍ مِنْهم طائفةٌ ﴾[10].

ولا تليها إلَّا الأفعالُ ظاهرةً كما مُثِّل أو مضمرةً، تُقَدَّرُ بحسَب دلالة الكلام كما قال الشاعر[11]:

---

(١) في الأصل: «أعطي» وهو تحريف. (٢) في الأصل: «صلي» وهو تحريف.

(٣) النساء ١٣٥.

(٤) رواية مالك في الموطأ ٥٧٥: «ردوا السائل ولو بظلف محرق». والظلف للبقر والغنم كالحافر للفرس، والمحرق: المَشْوي.

(٥) رواية البخاري ٥/١٠: «اتقوا النار ولو بشق تمرة».

(٦) انظر في «لولا»: المقتضب ٧٣/٣، أمالي الشجري ٢/٢١٠، الأزهية ١٧٥، ابن يعيش ١٢٠/٣، ٨/١٤٥، الجنى ٢٤١، المغني ٣٠٢، الهمع ٢/٣٤، ٦٦.

(٧) الواقعة ٧٠. (٨) الواقعة ٦٣.

(٩) الأحقاف ٢٨. (١٠) التوبة ١٢٢.

(١١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢/٩٠٧، وهو في الخصائص٢/٤٥، والمخصص ٣/١٩٩، وأمالي الشجري ١/٢٧٩، ونسبه في ٢/٢١ إلى الأشهب بن رميلة، والأزهية ١٧٧ منسوباً إلى الفرزدق، وأسرار العربية ٢٠٥، واللسان: (ضطر)، وابن يعيش ٢/٣٨، والمغني ٣٠٤، وابن عقيل =

٣٩٢ـتَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرىٰ لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

أي: لولا تبارزون الكمي أو تغلبون أو تقتلون أو نحو ذلك.

الموضع الثاني: أنْ تكون حرف امتناع لوجوبٍ كما قال النحويون في تقسيم معناها في هذا الموضع. والصحيح[١] أَنَّ تفسيرها بحسب الجمل التي تدخُل عليها، فإنْ كانت الجملتان بعدها موجبَتَيْن فهي حرفُ امتناعٍ لوجوبٍ، نحو قولك: «لولا زيد لأحسنْتُ إليك»، فالإحسانِ امتنع لوجود زيد، وإنْ كانتا منفيَّتَيْن فهي حرفُ وجوبٍ [لامتناع][٢] نحو: لولا عدم قيام زيد لم أحسِن إليك، وإنْ كانتا موجبةً ومنفيَّةً فهي حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ نحو: لولا زيدٌ لم أُحْسِنْ إليك، وإن كانتا منفيَّةً وموجبةً فهي حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ نحو: لولا عدمُ زيدٍ لأحسنْتُ إليك. وقد ذَكرْتُ[٣] اللامَ في جوابها في باب اللام.

ثم الاسمُ الذي بعدها لا يخلو أنْ يكون ظاهراً أو مضمراً، فإن كان ظاهراً ارتفع بالابتداء عند البصريين[٤]، وكذلك إن كان مضمراً رُفع نحو قولك: لولا زيد لأحسنْتُ إليك، و﴿لولا أنتم لكنَّا مؤمنين﴾[٥]، فزَيْدٌ وأنتم مبتدآن وخبرُهما/ محذوفٌ عندهم لازمٌ للحذف لنيابة الجواب منابه، تقديرُه: ١٣٨
لولا زيدٌ موجودٌ أو نحوه، ولولا أنتم موجودون ونحوه.

ويرتفع[٦] عند الكوفيين على تقدير فعل نابت «لا» منابه، فإذا قلْتَ: لولا زيدٌ لأكرمْتك، و﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾[٧] فالمعنى: لو انعدم زيد ولو انعدمتم. وهذا هو الصحيحُ لأنَّه إذا زالت «لا» وَلِيَ «لو» الفعلُ ظاهراً أو مقدَّراً، وإذا دخلت «لولا» كان بعدها الاسمُ، فهذا يدُلُّ على أنَّ «لا» نائبة

= ٤/١٢١، والأشموني ٦١٠، وشواهد المغني ٦٦٩، والخزانة ٣/٥٥. والنيب: النوق المسنة، وضوطرى: حمقاء.

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٢٤١.

(٢) سقطت من الأصل، ووردت في نقل الجنى.

(٣) قوله: «ذكرت» غير واضح في الأصل.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٧٠.

(٥) سبأ ٣١.

(٦) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٤٣، ويُنسَب هذا الرأي إلى الكسائي. انظر: شرح الرضي ١/١٠٤. أما الفراء فيذهب إلى أن الإسم مرفوع بـ «لولا» نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل: معاني القرآن ١/٤٠٤.

(٧) سبأ ٣١.

مَنابَ الفعل، وقد اتفق الطائفتان أنَّ «لولا» مركبة من «لو» التي هي حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ، و«لا» النافية، وكلٌّ واحدةٍ منهما باقية على بابها من المعنى الموضوعة له قبلَ التركيب، هذا مع أنَّ خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوف لم يُسمع إظهارُه في موضعٍ من المواضع[1]، فحُكِمَ به مع صحَّة تقدير الفعل في موضع «لا» والنطق به دونها.

ومما يدلُّ على أنَّ ما بعد «لولا» من الظواهر والمضمر المنفصل ليس مبتدأ[2] أنَّ «أنَّ» المفتوحةَ تقع في موضعه في نحو «لولا أنك منطلِقٌ لأحسنْتُ إليك» ولا يقعُ في موضع المبتدأ إلا المكسورةُ. فاعلمه.

وأمَّا تلحينُ بعضِهم للمعري في قوله[3]:

٣٩٣- .... فَلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا

فليس «يمسكه» عندي خبراً للغمد ولكنه حال، العاملُ فيه الفعلُ الذي «لا» في موضعِه، وإنَّما يكونُ هذا التلحينُ في مذهب البصريين، لأنَّ الابتداء لا يعملُ في الحال، وهو صحيح على تسليم رفع «الغمد» بالابتداء، وإذا كان فاعلاً في المعنى، فـ «لا» عاملةٌ وإنْ كانت حرفاً بنيابتها منابَ الفعل، وإذا كانت «كأنَّ» تعملُ في الحال في قوله[4]:

٣٩٤-كَأنَّه، خارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِه، سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوه عِنْدَ مُفْتَأَدِ

بمعنى التشبيه الذي فيها، فأوْلى أن تعملَ «لا» بالنيابةِ منابَ الفعل.

---

(١) أورد ابن مالك في «شواهد التوضيح» شواهد كثيرة على ظهوره، انظر: ص ٦٥ وما بعد.

(٢) في الأصل: «مبتدآن» وهو تحريف.

(٣) سقط الزند ١/١٠٤ وصدره:

يُذيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

وهو في المقرب ١/٨٤، والمغني ٣٠٢، وابن عقيل ١/١٤٩، والأشموني ١٠٢. والضمير في «منه» للسيف.

(٤) تقدم برقم ٢٧٢.

وأمَّا إذا دخلَتْ على المضمر الذي صيغتُه الخفضُ[1] نحو: لولاك ولولاه ولولاي، وقول الشاعر[2]:

٢٩٥ـوَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَما هَوىٰ بـأَجْرامِـه مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَـوي

وقول الراجز[3]:

٣٩٦ـ لَـوْلَاكُـما لَخَـرَجَـتْ نَـفْـسـاهُـمـا

فسيبويه وأصحابُه يذهبونَ إلى أنَّ «لولا» حرفُ خفض، والضميرَ الذي بعدها مخفوضٌ بها. والأخفشُ وبعض الكوفيين يذهبون إلى أنَّ «لولا» باقيةٌ على بابها من رفع ما بعدَها وخرجَ بالصيغة من الرفع إلى الخفض، كما خرجَ بصيغة الخفض إلى صيغة/ الرفع في قولهم: مررْتُ بك أنت، حين جُعِل توكيداً لضمير ١٣٩ الخفض. وحُجَّةُ سيبويه أنه يرى الخروجَ بالحرف أَوْلى من الخروج بالاسم لأنَّ الحرفَ أضعفُ من الاسم.

والأظهرُ عندي من هذين القولَيْن قولُ الأخفش لوجهين: أحدُهما: أنَّا إذا جَعَلْنا «لولا» حرفَ جر فيجيء حرفان يعملان في معمولٍ واحدٍ، وذلك غيرُ موجودٍ في كلامهم. والوجهُ الثاني: أنَّا إذا جعلْنا «لولا» حرفَ جَرٍّ فتحتاج إلى ما تتعلَّقُ به، إذ ليست زائدةً كالباء في «بحَسْبك» وليس في الكلام ما تتعلَّق به ولا تُقَدَّرُ متعلِّقةً به، ولا يُحتجُّ بـ «رُبَّ» لأنها لازمة للخفض، وفي الكلام الداخلة عليه ما تتعلَّق به بعدها.

---

(١) انظر مذهب المبرد في: المقتضب ٧٣/٣، والكامل ١٠٩٧، إذ ينكر هذا الاستعمال، وانظر المسألة في: الكتاب ٣٨٨/١، وابن يعيش ١١٨/٣، وأمالي الشجري ١٨٠/١، والإنصاف ٦٨٧.

(٢) البيت ليزيد بن الحكم كما في الكتاب ٣٨٨/١، وهو في المنصف ٧٢/١، والخصائص ٢٥٩/٢، وأمالي القالي ٦٧/١، وأمالي الشجري ٢١٢/٢، وابن يعيش ١١٨/٣، والأشموني ٢٨٥، وابن عقيل ٦/٣، والهمع ٣٣/٢، والخزانة ١٣٢/٣. وطحت: هلكت، وهوى: سقط، والأجرام: ج جرم وجرم الشيء: جسمه، والنيق: أرفع موضع في الجبل.

(٣) ورد في حاشية الإنصاف ٦٩٢ منسوباً إلى رؤبة وليس في ديوانه.

هذا مع أنها[1] لها صدرُ الكلام و[لا] تحتاجُ إلى كلامٍ قبلها وتكونُ جواباً له، وهذا كلُّه معدومٌ في حروف الجر، مع أنها حرفُ ابتداءٍ في أكثر مواضعِها. . .[2] فالحكمُ عليها بأنَّها حرفُ خفضٍ بالظن ضعيف. فالأَوْلَىٰ[3] أنْ يُحكَمَ عليها بالبقاء على كونها حرفَ ابتداءٍ عند مَنْ يرى ذلك، أو على أن يُحذَفَ الوجودُ قبل الضمير ويَبقى على خفضه كما بقي في قوله[4]:

٣٩٧ـرَحِمَ اللهُ أَعظُماً دَفَنُوها بسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

«طلحة» مخفوضاً، وحذَفَ «أعظم» قبلَها، إذ المعنى موجودٌ فيها في كلتا الحالتين، والخروجُ بالضمير له نظير، والخبرية[5] فيها ليس لها نظير. فاعلمه.

باب لَوْما[6]

اعلم أنَّ «لوما» لم تجيءْ في كلام العرب إلاَّ لمعنى التحضيض[7] تقول: لوما [يقوم] زيد، كما تقول: لولا يقوم زيد، وهلاَّ يقومُ زيد، قال الله تعالى: ﴿ لوما تَأْتِينا بالملائكة ﴾[8].

ولا تدخُل أبداً إلاَّ على الأفعال لأنَّ التحضيضَ طَلَبٌ في المعنى والطلبُ يكون بالفعل، فإنْ جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع، فإنْ وُجِدَ الاسمُ

(١) أي: مع أن «لولا»، وحديثه الآن يرتبط برأي سيبويه والرد عليه.

(٢) كلمة عليها شطب في الأصل، لعل الناسخ شطبها بعد أن كتبها.

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٢٤٤.

(٤) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٢٠، وفيه «نضر» عوضاً من «رحم»، وهو في الإنصاف ٤١، والبحر المحيط ١/١٩٠، وابن يعيش ١/٤٧، واللسان (طلح) والهمع ٢/١٢٧، والخزانة ٣/٣٩٢، والدرر ٢/١٦٢.

(٥) كذا في الأصل، لعلها «الحرفية» أي الخروج بالحرفية كما يرى سيبويه ليس له نظير.

(٦) انظر في «لوما»: ابن يعيش ٨/١٤٥، الجنى ٢٤٥، المغني ٣٠٦.

(٧) قال ابن هشام: «وزعم المالَقي أنها لم تأتِ إلا للتحضيض، ويردّه قول الشاعر:

لَوْما الإصاخة لِلْوشاةِ لَكَانَ لي

انظر: المغني ٣٠٦.

(٨) الحجر ٧.

بعدَ «لوما» فعلى تقدير الفعل، فإذا قال القائل: «لوما زيداً» فالتقدير: «لوما تكرم زيداً» أو تضربه أو غيرُ ذلك مما تدلُّ عليه قرينة الكلام، فاعلمه.

باب ليـــت[1]

اعلم أنَّ «ليت» لم تجيء في كلام العرب إلَّا حرفَ تَمَنٍّ...[2] غير، يحتاج عند البصريين إلى اسمٍ منصوبٍ وخبرٍ مرفوعٍ كـ «إنَّ» التي للتوكيد كما ذكِر في بابها. فتقولُ: ليت زيداً قائم وليت عبدَ الله ذاهب، قال الله تعالى: ﴿ يا ليتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآياتِ ربِّنا ﴾[3]، وقال تعـالى: ﴿ يا ليتني كُنْتُ معهم ﴾[4]، ويُقال فيها: «لَوْتَ» بالواو قليلاً.

وأما الكوفيون فينصِبون بها اسمين، كما ينصِبون بـ «ظن»، وقَدَّرها الفرَّاء بـ «تمنيت» فهي عندهم تنصِب بتقديرها/ الاسمين، كما يُنْصَب ما يُقدِّرونها به، ١٤٠
وأنشدوا[5]:

٣٩٨ـ يـا لَيْتَ أَيّـامَ الصِّبـا رَواجِعـا

ولا حُجَّةَ فيه إذ يُحتمل أن يكون «رواجعا» حالاً من أيَّام الصِّبا، العامل فيه ما في «ليت» من معنى التمني، والأحوال تعمل فيها المعاني التي في الحروف كما ذكِر في «كأنَّ»[6]. والصحيح أنَّ خبرَ «ليت» محذوف للعلمِ به، تقديره «لنا» كما قُدِّرَ في «إنَّ» في قول الشاعر[7]:

٣٩٩ـإنَّ مَحَـلًّا وَإنَّ مُـرْتَحَـلا ....

(١) انظر في «ليت»: ابن يعيش ٨٣/٨، الجنى ١٩٨، المغني ٣١٥.
(٢) كلمة لم أتبينها في الأصل، ولعل السياق يقبل «حرف تمن لا غير».
(٣) الأنعام ٢٧. (٤) النساء ٧٣.
(٥) البيت في ملحقات في ديوان العجاج ٨٢، والكتاب ٢٨٤/١، وابن يعيش ١٠٣/١، واللسان (ليت)، والمغني ٣١٦، والأشموني ١٣٥، وشواهد المغني ٦٩٠، والخزانة ٢٩٠/٤.
(٦) واستشهد على ذلك بقول النابغة المتقدم: كأنه خارجاً...
(٧) تقدم الشاهد برقم ١٤٦.

وهي حرف يُغَيِّر معنى الابتداء إلى التمني، ولذلك ما جاز فيها ما يجوز في «إنَّ» المكسورة من العطف على موضع اسمها، ومن دخول اللام في خبرها. ومما تخالِف فيه «إنَّ» المذكورة أنَّها إذا اتصلَتْ بها «ما» وهي داخِلة على المبتدأ والخبر جاز في الاسم بعدها الرفع على الابتداء، وأن تكون «ما» كافَّةً عن العمل وأن يَنْتصِب ما بعدها اسماً لها، وتكون «ما» زائدةً مختصةً فتقول: ليتما زيداً قائم، ليتما زيد قائم، ويُنْشَدُ بيت النابغة[1]:

٤٠٠ـقالت: أَلا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامَتِنا وَنِصْفُه فَقَدِ

برفع «الحمام» ونصبه، وإنَّما ذلك لعدم دخولها على الأفعال فلا يُقال: «ليتما يقومُ زيدٌ»، فلمَّا اختصَّت بالأسماء عَمِلَتْ فليس هذا حكم «إنَّ» وسائر أخواتها غيرِها لجواز دخولها مع «ما» تارةً على الأسماء، وتارةً على الأفعال، فاعلمه.

وممَّا تخالِفُ فيه «إنَّ» المذكورةَ أنها إذا اتَّصلتْ بياء المتكلم فإنَّ نونَ الوقاية تلزَمُ معها[2]، فتقولُ: ليتني قائم، كما قال الله تعالى: ﴿يا ليتني كنتُ معهم﴾[3] و﴿يا ليتني كنتُ ترابا﴾[4]، لأنَّ حكمَ الفعليَّةِ قد قَوِيَ فيها، والموجبُ الذي جازَ حذف الوقاية له في «إنني وأنني وكأنني ولكنني» قد عَدِمَ هنا إذ لا اجتماعَ مثلَيْنْ هنا.

وربّما حُذِفت في الضرورة كقوله[5]

٤٠١ـزَعَمُوا أَنّني ذَهَلْتُ وَلَيْتي أَسْتَطيعُ الغَداةَ عَنْهُ ذُهُولا

وقال آخر[6]:

(١) الديوان ٧٦، وهو في الكتاب ١/٢٨٢، والخصائص ٢/٤٦٠، والمغني ٦٦، والمقرب ١/١١٠، وشواهد المغني ٧٥، والخزانة ٤/٢٩٧.

(٢) على حين يرى ثعلب «في كلها يجوز بالنونِ وبحذفها». انظر: المجالس ١٦.

(٣) النساء ٧٣. (٤) النبأ ٤٠. (٥) لم أقف عليه.

(٦) نسب في الكتاب ١/٣٨٦ إلى زيد الخيل، وهو في مجالس ثعلب ١٠٦، ونوادر أبي زيد ٦٨، والمقرب ١/١٠٨، واللسان (ليت)، وابن يعيش ٣/٩٠، وابن عقيل ١/٦١، والعيني ١/٣٤٦، والهمع ١/٦٤، والخزانة ٢/٤٤٦.

٤٠٢ـكَمُنْيَـةِ جـابـرٍ إذْ قـالَ لَيْـتي   أُصـادِفُـه وَأَفْقِـدُ بَعْضَ مـالي

وممَّا تخالِفُها أيضاً فيه النصب في جوابها بالفاء والواو، كقوله تعالى: ﴿ يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿ يا لَيتنا نُردُّ ولا نكذِّبَ بآياتِ ربنا ونكونَ من المؤمنين ﴾[٢] على قراءة مَنْ نصبَ «نكون» وإنَّما ذلك لِتَضمُّنِها معنى التمني الذي فيه الطلبُ، والطلبُ قد يكون له جوابٌ ويَنْصِبُ/ بالفاء والواو على ما يتبيَّنُ في بابيهما. ١٤١

وما عدا هذه الأوجهَ التي ذكرْنا مخالفتَها فيها من دخولها على المبتدأ والخبر اللذَيْنِ تدخُل عليهما «إنَّ» ونَصْبِ الاسم ورفع الخبرِ، وعدم تقدُّم الخبر عليها وعلى اسمها، إلَّا إذا كان ظرفاً أو مجروراً فحكمُها في ذلك حكمُها، وقد تقدَّمَتْ عِلَلُ ذلك في باب «إنَّ» المذكورة.

وأمَّا التخفيفُ بالحذف فيها فلا يَصِحُّ لخفَّتها بسكون وسطها، وهو حرف علَّة، وعدم التضعيف الموجب لتخفيف «إنَّ» فاعلمه.

باب ليس[٣]

اعلم أنَّ «ليس» ليست محضةً في الحرفيةِ ولا محضةً في الفعلية، ولذلك وقع الخلافُ فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي[٤] فزعم سيبويهِ أنَّها فعل[٥]، وزعم أبو علي أنَّها حرف.

والموجب للخلاف بينهما فيها النظرُ إلى حَدِّها، فتكونُ حرفاً إذ هي لفظٌ يدلُّ على معنى في غيره لا غير، كـ«مِنْ وإلى ولا وما» وشبهها، أو النظرُ إلى اتصالها بتاء التأنيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب، فتقول: ليست

---

(١) النساء ٧٣.

(٢) الأنعام ٢٧، وهي قراءة ابن عامر. انظر: النشر ٢/٢٤٨، القرطبي ٢٤٠٥.

(٣) انظر في «ليس»: الأزهية ٢٠٤، الجنى ١٩٩، المغني ٣٢٥.

(٤) نقل صاحب الجنى عبارة المؤلف ١٩٩.   (٥) انظر: الكتاب ١/٢٣٥.

هندُ قائمة، والزيدون ليسوا قائمين، وزيدٌ ليس قائماً، كما تقول: كانت هندُ قائمةً، والزيدونَ كانوا قائمين، وكان زيدٌ قائماً، وهذه خواصُّ الأفعال، لا الحروف، فتكونُ فعلاً، وكلٌّ واحدٍ منها إذا وقف على نظر الآخر تحصَّلت الموافقة بينهما، وانتفى الخلافُ بينهما، إذ لا تصِحُّ المنازعةُ فيه، فالخلاف إذاً إنَّما هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظرين: هل في الأصل أو هل في المعاملة؟

فالذي ينبغي[1] أن يُقال فيها إذا وُجِدَتْ بغير خاصيَةٍ من خواصّ الأفعال، وذلك إذا دَخلتْ على الجملة الفعلية: إنَّها حرفٌ لا غير، كـ «ما» النافية كقول الشاعر[2]:

٤٠٣ـتُهْدِي كَتائِبَ خُضْراً لَيْسَ يَعْصِمُها إلَّا ابْتـدارٌ إلىٰ مَـوْتٍ بـإِلْجَـامِ

فهذا لا منازعةَ في الحرفية في «ليس» فيه، إذ لا خاصيَّةَ من خواصِّ الأفعال فيها.

وإذا وُجِدَتْ بشيءٍ من خواصِّ الأفعال التي ذكَرْناها قبلُ قيل: إنَّها فعلٌ لوجود خواصِّ الأفعال فيها، وهذا أيضاً لا تنازُعَ فيه، ألا ترى أنَّ أبا علي قد ذكر في كتاب «الإيضاح»[3] وغيره أنَّ «ما» النافيةَ إنَّما عَمِلت بشبهها لليس، فجعل «ليس» أصلاً في العمل و«ما» فرعاً، وليس ذلك إلَّا لتغليبه عليها حكمَ الفعلية وتسميتها فعلاً، ولو كانت حرفاً عنده لم تكنْ أصلاً في العمل حتى يُشبَّهَ بها «ما»، بل كانا يكونان أصْلَين في ذلك. فاعلمه.

١٤٢ فإنْ قيل/: هَلَّا جعلْتَ «ليس» في البيت فعلاً على حكمِها إذا دخلَتْ على المبتدأ أو الخبر، فرفعتْ ونصبتْ، فتكون شأنيةً، يُضْمرُ فيها اسمُها أمراً أو شأناً كما قال الآخر[4]:

---

(١) نقل صاحب الجنى عبارة المؤلف ١٩٩.
(٢) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ١٢١، وفيه «تُزهَى كتائب خضر»، والجنى ١٩٩.
(٣) الإيضاح ١١٠.
(٤) نُسب في الكتاب ١/٣٦، إلى هشام أخي ذي الرمة وصدره:

٤٠٤- . . . . وَلَيْسَ مِنْها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذولُ

كأنه قال: ليس الأمرُ يَعْصِمُها[1]، فتكون الجملة خبراً مفسِّرةً لذلك الضمير، كما فسَّرَتْهُ في قوله: شفاءُ الداءِ مبذولُ.

فالجواب: أنَّ هذا لا يصِحُّ من قِبل أنّ الجملةَ إذا كانتْ مفسّرةً لذلك الضمير فلا بد أن تكونَ موافِقةً له في إيجابه أو نفيه، وهو في البيت منفيٌّ، فينبغي أن تكون الجملةُ منفيَّةً بحسبه، ولمّا دخلت «إلاَّ» في الجملة المُفَسِّرَة كانت تناقض الضميرَ لأنه لا يُقال: يقوم إلاَّ زيدٌ، حتى يتقدَّمَ النفيُ الفعلَ، ولذلك منع المحققون من النحويين أنْ يكون «هو» في قوله تعالى: ﴿ وما هو بمُزَحْزِحِه من العذاب أن يُعَمَّرَ ﴾[2] ضميرَ شأنٍ لأنَّ الباءَ دخلتْ في الجملة المفسّرة دون نفيٍ تَسلَّط عليها، إذ النفي إنما تَسلَّطَ على الشأن، فلا وجهَ لدخول الباء في خبر المبتدأ، لأنَّ المعنى والتقديرَ كان يكون: وما الشأن تعميره بمزحزحه من العذاب، فلا فرقَ بين الباء و «إلا» في هذه المسألة، فلا مدخل للشأن في البيت وإنَّما «ليس» لمجرَّد النفي خاصةً كـ «ما» و«لا».

وعلى ذلك ينبغي أنْ يُحملَ قولُهم: «ليسَ الطيبُ إلّا المسكُ»[3] أي: ما الطيبُ إلاّ المسكُ، للعلة المذكورة بخلاف: «ليس خَلَقَ الله مثلَه»[4] فإنَّ الشأنَ يصِحُّ إضماره هنا، ولا مانعَ منه. فافهم هذه المسألةَ فإنَّ فيها تدقيقَ نظر، وقد أشار إليها سيبويه في باب «ما»[5]، وبالله التوفيق.

= هِي الشِّفاءُ لِدائي لَوْ ظَفِرْتُ بها

وهو في المقتضب ١٠١/٤، والأزهية ٢٠٠، ومجالس العلماء ٣١٤، وابن يعيش ١١٦/٣، وفيه «شفاء النفس»، والمغني ٣٢٧، وشواهد المغني ٧٠٤.

(١) في الأصل «يعمها» وهو تحريف، وذلك إشارة إلى البيت السابق: تهدي كتائب. . .

(٢) البقرة ٩٦.

(٣) انظر المسألة في: الأزهية ٢٠٤، مجالس العلماء ١.

(٤) انظر: الكتاب ٧٣/١، ٣٥/١.

(٥) انظر: الكتاب ٧٣/١.

باب الميم

أعلم أَنَّ الميمَ تكون حرفاً مفرداً، وتكون مع غيرها من الحروف مركبة.

باب الميم المفرِدة[1]

اعلم أنَّ الميم المفردة تنقسم قسمين: قسمٌ أصلٌ وقسم بدلٌ من أصل.

فالقسم التي هي أصلٌ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أَنْ تكونَ أَولَ الكلمة موضوعةً في بنائها زائدةً، وذلك في كلِّ لفظةٍ أُصولُها ثلاثة أَحرفٍ، وفي أولها الميم، وذلك في الأسماء لا غير، نحو مَضْرِب ومَشْهد ومِفْصل ومِفْتاح ومُنْخُل ومِنْديل ونحو ذلك، لأنه قد ثَبتَ بالاشتقاقِ أنَّ الميمَ زائدةٌ ولا يُسْأَلُ لِمَ ذلك لأنَّه مبدأ لغةٍ فلا يُعلَّل.

فـإنْ كانت أصـول الكلمةِ أَزْيَـدَ من الثلاثـة فـالميم أصليـةٌ نحـو: «مَرْزَجُوش»[2] و«مَرْدَقُوش»[3]، لأنها بوزنِ «عَضْرَفُـوط»[4]، وكذلك الملحق بالأربعةِ نحو/ «مَهْدَد»[5] في قول الشاعر[6]: ١٤٣

(١) انظر في الميم: سر الصناعة الورقة ١٦٢أ، الممتع ٢٣٩، الجنى ٥٣.

(٢) (٣): مرزجوش ومردقوش: اسم نبت.

(٤) العضرفوط: ذكر العِظاء أو هو من دواب الجن.

(٥) مهدد: من أسماء النساء.

(٦) البيت للنابغة، وهو في ديوانه (مطبوعة بيروت) ٣٥، وفيه: «مهدرا» و «موعدي» عوضا من «مهددا» و «موعد». وحان: قرب.

٤٠٥ـحانَ الرَّحِيلُ وَلَمْ تُوَدِّعْ مَهْدَدَا   وَالصُّبْحُ وَالإمساءُ مِنها مَوْعِدُ

لأنَّ مثاله من الرباعي: جَعْفَرَ، فداله ملحقة براء «جَعْفر»، ولو كانت زائدةً لأدْغِمَ، فقيل مِهَدٌّ، كما يقال: مِكرّمِفرّ، لأنها من الكرِّ والفرِّ، ومِهَدّمن المَهْدوالتمهيد.

الموضع الثاني: أنْ تكون زائدةً في بناء الكلمة بين حروفها، فلا يُعلَّلُ أيضاً لأنه مبدأ لغةٍ، وذلك قولهم: «دُلامِص»(١) على مذهب الخليل، لأنَّه عنده من الدِّلاص وهو البرَّاق من كل شيء، ولذلك قيل للدروع: دِلاص، ومنه قول الشاعر(٢):

٤٠٦ـإذا جُرِّدَتْ يَوْماً حَسِبْتَ خَمِيصَةً   عَلَيها وَجِرْيالَ النَّضيرِ الدُّلامِصا

وقد قلبوه فقالوا: «دُمالص»، وقد حذفوا الألفَ منه فقالوا: دُلَمِص(٣) ودُمَلِص كما قالوا في هُدابِد(٤): هُدَبِد تخفيفاً. وقالوا: لبن قُمارِص مأخوذٌ من القَرْص وهو حدو(٥) اللسان بحمضة فيه، وقالوا: هِرْماس للأسد وهو من الهرس وهو الدقُّ والعضُّ، قال الشاعر(٦):

٤٠٧ـوَبَيَّتَ أُمَّهُ فَأَسَاغَ نَهْساً   ضَمَارِيطَ استِها في غَيرِ نارِ

والضَّماريط من الضَّرْط، وكلُّ ما ذكِر من هذه الأمثلة موقوف على السماع لا يُقاسُ عليه غيرُه لشذوذه، فاعلمه.

الموضع الثالث: أنْ تكونَ في آخر الكلمة وذلك ثلاثةُ أنواعٍ:

---

(١) الدلامص: البَرَّاق الأملس.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٤٩، والشطر الثاني فيه:

عَلَيْها وَجِرْيالاً يُضيءُ دُلامِصا

والمنصف ٢٥/٣، والممتع ٣٨٦، وابن يعيش ١٥٣/٩، واللسان (نضر). والخميصة: كساء معلم، شَبَّه شعرها به، والجريال: لون الذهب، والنضير: الذهب، والدلامص: البراق.

(٣) في الأصل: «دلص» والتصويب من الممتع ٢٣٩.

(٤) الهدابد: اللبن الخاثر.

(٥) كذا في الأصل، ولم أجد لها تفسيراً، لعلها «حرق».

(٦) البيت للقَضِم بن مسلم البكائي كما في اللسان: «ضرط». وضماريط الأست: ماحواليها والنهس: القبض على اللحم ونتره، و «فأساغ» في الأصل: «فأضاع» وهو تحريف.

النوع الأول: أنْ تكون زائدةً لغير علَّة، بل لبناءِ الكلمةِ، وذلك مبدأُ لغةٍ وذلك قولهم: حُلْقوم من الحَلْق وبُلْعوم من البَلْع وسَرْطَم من السَّرط وهو البلعُ بسهولةٍ وفَرْطَم إتباعُ لسَرْطَم وهو من الإفراط، ورأسٌ صِلْدِم وصِلادِم في نحو قول الشاعر[1]:

٤٠٨ـأَجْـدَرُ النّـاسِ بـرَأْسٍ صَلْدِم حـازِمِ الأَمْرِ شُجـاعٍ في الوَغَمْ

وهو من الصَّلْدِ أي الشديد القوي، وقالوا: أسدٌ ضُبارم من الضَّبْر وهو الضغط.

النوع الثاني: أنْ تكون في آخر الكلمة عوضاً من «يا» التي للنداء وذلك في «الله» خاصة[2]. قالوا في الدعاء: اللهُمَّ اغفرْ لنا وارحمنا، معناه: يا الله[3]، قال الله تعالى: ﴿ اللهمّ إنْ كان هذا هو الحقَّ مِنْ عندِك ﴾[4] وقال تعالى: ﴿ قل اللهُمَّ مالكَ المُلْكِ ﴾[5]، والدليلُ على ذلك أنها لا تجتمعُ معها في الكلام، لا يقالُ: يا اللهمّ[6] إلاَّ في الضرورة، قال الشاعر[7]:

٤٠٩ـومَـا عَـلَيْـكِ أَنْ تَقـولي كُـلَّما سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ: يا اللَّهُمَّ ما
ارْدُدْ عَلَيْنا شَيْخَنا مُسَلَّما

وقال آخر[8]:

٤١٠ـإنِّي إذا مـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا أَقـولُ: يـا الّـلهُمَّ يـا اللهُمَّـا

وإنَّما زِيدَتْ للتعظيم[9]/ في هذا الاسم خاصة لاختصاصه بأشياءَ انفردَ ١٤٤

---

(١) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ١٠٥. والرأس: الرئيس، والصلدم: الشديد، والوغم: القتال في الحرب. و «أجدر» في الأصل: «أجود» وهو تحريف.

(٢) هذا رأي البصريين. انظر: الإنصاف ٣٤١، وأمالي الشجري ٢/١٠٣، وأسرار العربية ٩٤.

(٣) في الأصل: «ياالله» وهو تحريف.

(٤) الأنفال ٣٢.

(٥) آل عمران ٢٦.

(٦) قوله: «يا اللهم» غير واضح في الأصل.

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، واللامات ٨٦، والمقرب ١/١٨٣، والإنصاف ٣٤٢، واللسان (أله)، والهمع ٢/١٥٧.

(٨) نسبه أبو زيد في النوادر ١٦٥ إلى أبي خراش الهذلي، وهو في المخصص ١/١٣٧، والإنصاف ٣٤١، وابن يعش ٢/١٦ وفيه «دعوت» عوضاً من «أقول» وابن عقيل ٤/١٣، والأشموني ٤٤٩، والخزانة ٢/٢٩٥.

(٩) في الأصل: «للعظيم» وهو تحريف.

بها دونَ الأسماء ذكرْتُها في كتاب «التحلية في البسملة والتصلية» زيدَتْ مشدَّدةً لأنَّها عِوضٌ من حرفين وهما الياءُ والألفُ في «يا» قبلها.

وزعمَ الفَرَّاء(١) أنَّ الميمَ منقطعةٌ من «أُمَّنا» كأنَّ القائلِ «اللهم» يقول: يا الله أُمَّنا. وهذا فاسدٌ لوجوهٍ، منها: أنَّها لو كانت الميمُ من أُمَّنا مقتطعةً لجُمِع بينها وبين «يا» في الكلام ولم يُجْتمعا. ومنها: أنَّها لو كانتْ مقتطعةً منها ما اجتمعتْ معها وهي تجتمع معها، فيُقال: اللهمّ أُمَّنا، ولا يُجْمعُ(٢) بين الشيء وما اقتُطع منه. ومنها: أنَّها يُدْعى بها مع غير «أُمَّنا» فيقال: اللهمّ خذِ الكفارَ، وأنزل علينا الغيثَ، ونحو ذلك من الأشياء المَدعوِّ بها، [فهي] لا ترتبط مع «أُمَّنا».

النوع الثالث: أنْ تكون في آخر الكلمة للتكثير، وذلك قولهم: «شَدْقم» للكبير الشِّدْق، و«زُرْقُم» للكثير الزُّرقة و«سُتْهُم» للكبير الاست، و«فُسْحُم» للمكان الكثير الفسحة، و«شَجْعَم» للكثير الشجاعة كما قال(٣):

٤١١ـقَدْ سَالَمَ الحَياتُ مِنْهُ القَدَما ... الأُفْعُوانَ وَالشُّجاعَ الشَّجْعَما

وكذلك امرأةٌ خَدْلَمَ للخدلةِ الساقِ أي الممتلئتها، كما قال الشاعر(٤):

٤١٢ـلَيْسَتْ بِرَسْحَاءَ وَلكنْ سُتْهُمِ ... وَلا بِكَرْواءَ وَلكِنْ خَدْلَمَ

ومن ذلك في الضمائر نحو: هما وهم، وكما وكم، وأنتما وأنتم، زِيدَتْ دلالةً على تكثير الواحد لحِيِّز الاثنين بالألف بعدَهما، ولحيِّز الجمع بالواو بعدها،

(١) معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣ وانظر: أسرار العربية ٩٤.

(٢) في الأصل: «تجتمع» وهو تصحيف.

(٣) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٨٩، ونسب في الكتاب ١/١٤٥ إلى عبد بني عبس، ونسب في اللسان (ضرزم) إلى مساور بن هند. وهو في الخصائص ٢/٤٣٠، والمغني ٧٨١، والأشموني ٣٩٩، يصف رجلاً بخشونة القدمين. والأفعوان والشجاع: ضرب من الأفاعي، والشجعم: الطويل.

(٤) لمن أهتد إلى قائله، وهو في المنصف ٣/٢٥ وروايته:

لَيْسَتْ بِكَحْلاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمِ ... وَلَا بِرَسْحاءَ وَلَكِنْ سُتْهُمِ

والممتع ٢٤١، واللسان والتاج (كرا). والرسحاء: القليلة لحم الإلية والفخذين، والستهم: الكبيرة العجز، والكرواء: الدقيقة الساقين والذراعين، وفي الأصل «برمحاء» وهو تحريف.

وتلك صِيغٌ موضوعةٌ للتثنية والجمع، لا مُثَنَّاةٌ حقيقةً ولا مجموعة حقيقة لأنَّ حقيقة المثنّى ما لَحقَه أَلِفٌ ونونٌ مكسورةٌ رفعاً، وياءٌ ونون مكسورةٌ نصباً وخفضاً، دلالةً على اثنين، وله مفرد من لفظه، وحقيقة المجموع ما ألحقْتَه في المذكر واواً ونوناً مفتوحةً رفعاً، وياءً ونوناً مفتوحة نصباً وخفضاً، إنْ كان مذكراً مسلَّماً، وألفاً وتاء إنْ كان مؤنثاً كذلك أو غَيَّرْتَه[1] عن المفرد دلالة على ذلك، وكان له مفرد من لفظه فتقول: زيدان وزيدَيْن وزيدُونَ وزيدِين، وهندان وهندات، وزيود وهنود، فإنْ زالَ عن هذا التقييد فهو اسم جمعٍ كرهط ونَفر، أو اسمُ جنسٍ كماء وعَسَل.

وأما الأفعال فلم تجيء الميمُ فيها مزيدةً إلَّا في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يُقاسُ عليها[2]. فمِنْ ذلك قولُهم: تَمَسْكَنَ الرجلُ من السكون، وتَمَدْرَعَ من الدروع، وتَمَنْدَل من النَّدْل وهو المسحُ بالمِنْديل، وتَمَسْلَمَ إذا دخَل في المسلمين من السِّلم، ومَرْحَبك الله من الرَّحْب، وهو السَّعةُ، ومَسْهَلك من السهولة وتَمَخْرقَ الرجلُ/ من الخَرْق وهو الاتساعُ وفلانٌ يَتمولَى علينا من الولاية. ١٤٥

* * *

القسمُ التي هي فيه بَدل من أصل لها في الكلام ثلاثة مواضع.

الموضع الأول: أن تكونَ بدلاً من التنوين إذا التقى مع الباء في كلمةٍ أخرى نحو قولِك: ﴿عليمٌ بذاتِ الصدور﴾[3] و﴿عليمٌ بـالظالمـين﴾[4] و﴿بصيرٌ بما يَعْملون﴾[5]، وشبه ذلك، وسواءٌ كان التنوينُ في مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مخفوضٍ، كان لِما كانَ من وجوهه المذكورة في باب النون، لا خلافَ في هذا بين العرب والقُرَّاء.

وإنَّما أُبْدِلَ التنوين ميماً في هذا الموضع لكون النون بعيدةً من الباء في

(١) قوله: «غيرته» غير واضح في الأصل.
(٢) انظر: الممتع ٢٤٢.
(٣) الأنفال: ٤٣.
(٤) البقرة ٩٥.
(٥) المائدة ٧١.

المخرج، فلم يُمْكنهم إدغامُها فأبْدَلوها إلى حرف لا يُدْغَمُ فيها مراعاةً لها ويَقْرُب[1] منها في المخرَج، إذ هما من الشفتَيْنْ فصارت حالةً بين حالتين لضرب من التخفيف فإذا أبدلوها ميماً لذلك، فلا يَصحُّ إدغامُها في الباء لذهاب الغُنَّة ولكنْ تكون ظاهرة ميماً خالصة فيها غُنَّةٌ، لأنَّها أخْتُ النون فيها، ولذلك خُصَّتْ بالبدل منها، فينبغي أنْ يُنطَق بها ميماً بغنَّةٍ، كما يُنْطق بها ساكنةً وحدها، ولا بدَّ مِنْ إظهارِ الجَهْرة في الباء مع ذلك إذ هي حرف مجهور. وإنَّما نَبَّهْتُ على هذا لأني رأيت بعض منتحِلي القراءة والعلم بها يقرأها مُدْغَمةً في الباء ولا يُبْقي لها غُنَّةً، وهو خطأ لِما ذكَرْتُ لكَ فتفهَّمْه.

الموضع الثاني: أن تكون بدلاً من النون في نفس الكلمة أو في آخرها إذا اتصلَتْ بها باءُ أيضاً في نفس الكلِمة أو من كلمة أخرى، فالتي هي في نفس الكلمة نحو: عَمْبر في عَنْبر، وشَمْباء في شَنْباء[2]، قال تعالى: ﴿ فَعُمِّيَتْ عليهم الأَمْباءُ يومئذ ﴾[3] وأصلُه: الأنباء، فَقُلِبت النون ميماً مع الباء للعلة المذكورة في التنوين منها في الموضع قبل هذا، والتي في آخر الكلمة مع الباء من كلمةٍ أخرى[4] نحو: مِنْ بعد، ومِنْ بعيد، تقول: مم بعد، ومم بعيد. وكذلك تقول في النون الخفيفة مع الباء نحو: لا تضرب بكراً[5] ولا تضربَنْ بكراً، قال الله تعالى: ﴿ مِنْ بعدِ ما جاءَتْهُمُ البيِّنة ﴾[6]، و﴿ لَنَسْفَعنْ [بالناصية] ﴾[7]، فلا خلافَ أيضاً[8] في هذا بين العرب والقُرَّاء كالتنوين المذكور قبلُ، والعلَّة المذكورةُ في الموضعين واحدة، فتَفهمْهَا تُصِبْ بحول الله.

الموضع الثالث: أَنْ تكون بدلاً من لام التعريفِ[9]، ولم يأتِ ذلك فيما أعلم إلَّا ما رُوِيَ عن النمرِ بن تَوْلب قال: سمعْتُ رسول الله ﷺ يقول: «ليسَ

(١) في الأصل: «وتقرب» وهو تصحيف.
(٢) الشنباء: العذبة الفم.
(٣) القصص ٦٦.
(٤) قوله «أخرى» غير واضح في الأصل.
(٥) ليس ثمة شاهد في هذا المثال، لعل العبارة «تقول في نحو لا تضرب بكرا: لا تضربَنْ بكرا».
(٦) البيّنة ٤.
(٧) العلق ١٥.
(٨) قوله: «أيضاً» غير واضح في الأصل.
(٩) قال صاحب الجنى ٥٣: «في عدِّ هذه الميم من حروف المعاني نظر لأنها بدل لا أصل».

من أم برِ أم صيامُ[1] في أم سفر»[2]، المعنى: ليس من البرِّ الصيام في السفر. قال بعضُ المحَدِّثين: «لم يروِ النمرُ بنُ تولبٍ عن النبيِّ ﷺ غير هذا الحديث» فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه.

باب الميم المركبة / ١٤٦

اعلم أنّ الميم تتركَّبُ مع غيرها من الحروف، مع الألف: ما، ومع الذال: مُذْ، ومع النون مكسورةً: مِنْ، ومضمومةً: مُنْ، ومع النون والذال: منذ، ومع العين: مع، فتلك ستةُ أحرف.

باب مـــا[3]

اعلم أنَّ «ما» في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارةً اسماً وتارة حرفاً، وذلك بحَسب عَوْدِ الضمير عليه وعدَم عَودهِ وقرينة الكلام. وحظُّنا من القسمين الحرفية، وهي التي يكون معناها في غيرها ولها في الكلام ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون حرف نفي، وتنقسم لهذا المعنى قسمين: قسمٌ يدخُل على المبتدأ والخبر، وقسم لا يدخُل عليهما.

فالقسم الذي يدخل على المبتدأ والخبر للعرب فيها مذهبان: مذهب أهل الحجاز ونجد أن يُجْروها مُجرى ليس، فيرفعونَ بها المبتدأ اسماً لها وينصِبونَ خبرَه خبراً لها، فيقولون: ما زيدٌ قائماً، وما عبدُ الله راكباً، وذلك تشبيهاً لها بليس، إذ هي للنفي مثلُها، وداخلةٌ على المبتدأ والخبر مثلها ونفي الحال. وزاد بعضُهم:

---

(١) في الأصل: «الصيام» وهو تحريف.

(٢) لم أجده على هذه اللغة لغة حِمْيَر، وإنما هو بأل التعريف في البخاري ٣/ ٣٠، ومسلم ٣/ ١٤٢، وأبو داود ١/ ٥٦١ عن جابر، وابن ماجه ١/ ٥٣٢، عن ابن عمر، وأحمد ٥/ ٤٣٤.

(٣) انظر في «ما»: المقتضب ١/ ٤١ ـ ٤٨، الأضداد: ١٩٥، الأزهية ٧١، أمالي الشجري ٢/ ٢٣٢، المقرب ١/ ١٠٢، ابن يعيش ٨/ ١٠٧ ـ ١٤٢، أسرار العربية ٥٩، الجنى ١٢٩، المغني ٣٢٧.

وتدخَل الباء في الخبر كما تدخل في خبر ليس، فتقول: ما زيدٌ بقائمٍ، كما تقول: ليس زيد بقائم(١).

إلَّا أنَّهم لا يُعْمِلونها عمَلها إلَّا بثلاثة شروطٍ: **الأول**: ألَّا يَدخلَ على الخبر «إلَّا» فيصيرُ موجباً فينقضُ التشبيهُ مِنْ جهة النفي إذا دَخلت، فيرتفع ما بعدَها على الابتداء والخبر. **الثاني**: ألَّا يَتقدَّمَ الخبرُ على الاسم، فإن تقدَّم ارتفعَ ما بعدها بالابتداء والخبر لأنها حرفٌ ضعيفٌ لا يَقوى قوَّةَ «ليس»، إذ هي فعلٌ على ما ذكِر في بابها، وعَملُ «ما» بحقِّ(٢) الشبه كما ذُكِر. **الثالث**: ألَّا تدخُلَ عليها «إنْ» الزائدة لشبهها بالنافية، فكأنَّهُ دخل نفيٌ على نفيٍ فصار إيجاباً، فتقول: ما زيدٌ إلَّا قائمٌ، وما قائمٌ إلَّا أنت، وما إنْ زيدٌ قائمٌ، قال الله تعالى: ﴿ ما هذا بَشَراً ﴾(٣) فهذا اجتمعَتْ فيه الشروط. وقال تعالى: ﴿ ما أنتم إلَّا بَشرٌ مثلُنا ﴾(٤)، وقال الشاعر(٥):

٤١٣ـفَـمـا إنْ طِـبُّنـا جُـبْـنٌ وَلَـكِـنْ مَـنـايـانـا ودَولَـةُ آخَـريـنـا

فأمَّا قول الشاعر(٦):

٤١٤ـوَمـا الدَّهْـرُ إلَّا مَنجَنونـاً بـأَهْلِهِ وَمَا صاحِبُ الحاجاتِ إلَّا مُعَذَّبا

فنصب الخبر، و«إلَّا» داخلة عليه، فيتخَرَّجُ على أن يكون «منجنونـاً» مصدراً مشبهاً كأنه قال: يدور دوراناً مثل دوران منجنون، فحذف الفعل والمصدر والصفة ومُضافَها، وأُقيم المضاف إليه/ مُقامَ المصدر الأول، كما قال ١٤٧
الشاعر: ـ وهو امرؤ القيس(٧) ـ

٤١٥ـإذا التَفَتَتْ نَحْوي تَضَوَّعَ رِيحُهـا نَسيمَ الصبَّا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ

(١) لعل المؤلف ينقل عن أسرار العربية ما يعرضه في هذا الحرف، فثمة تشابه حرفي واضح. انظر: ٥٩، وما بعد.

(٢) في الأصل: «وبحق» والواو مقحمة.

(٣) يوسف ٣١.

(٤) يس ١٥.

(٥) تقدم برقم ١٣١.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/١٠٣، وابن يعيش ٨/٧٥، والمغني ٧٦، والأشموني ١٢١، وشواهد المغني ٢١٩، والخزانة ٤/١٣٠. والمنجنون: الدولاب الذي يُستقى عليه.

(٧) الديوان ١٥، والممتع ٥٧٢، وابن عقيل ١/٩٦.

أي تضوُّعاً مثل تضوُّع نسيم، فحذف ما قبل «نسيم» وأَقامه مقام المصدر الأول، فاعلمْهُ، ويكون «مُعذَّباً» مصدراً معناه: تعذيباً، أي يُعَذَّب تعذيباً، كما قالوا: ما أنتَ إلَّا سيراً، أي تسيرُ سيراً. ومعذَّب كـ: مُمَزَّق في قوله تعالى: ﴿ ومَزَّقْناهم كلَّ مُمَزَّق ﴾[1].

وأَمَّا قول الآخر[2]:

٤١٦ـفـأَصْبَحُوا قَـد أَعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وَإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

فنصبَ «مِثْلا» وهو خبرٌ مقدم، فيتخرَّجُ على: ﴿إنه لحق مثلَ أَنَّكم تنطِقُون ﴾[3]، على قراءة مَنْ فتحَ «مثلاً»، قال الشاعر[4]:

٤١٧ـتَـتَـداعىٰ مَـنْـخِـراه بِـدَمٍ مِثْـلَ مـا أَثْمَـرَ حُمَّـاضُ الجَبَـلْ

وقيل: إنَّ البيت للفرزدق وهو تميمي، فلمَّا صار إلى الحجاز سمع عربَه ينصبون خبرَ «ما» مع التأخير فظنَّ أنَّ مذهبَهم مع التقديم ذلك، فنطقَ به على لغتهم فغَلِط. وهذا فاسدٌ من وجهَيْن: أحدهما أنَّ العربيَّ إذا تكلَّمَ على لغة قومه فلا بدَّ أَنْ يأتيَ بها كما يأتون، ولا يخرُج عن لغتهم إلى الفساد. والوجه الآخر: أنَّ العربيَّ لا يَقيسُ تأخيراً على تقديمٍ ولا يتفقَّه، وإنَّما ذلك حظُّ النحويِّ وإنما ينطق العربيُّ بلغته الطبيعيَّة، وإنَّما يسمعُ ولا يقولُ شيئاً لا يقوله قومه وأهلُ لغته، ولا غير أهل لغته، فَيَلْحَنُ، وإنَّما اللحنُ في حقِّنا خاصة.

ومذهب بني تميمٍ وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر

(١) سبأ ١٩. وانظر: المقرب ١٠٣/١.

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٢٣، والكتاب ٢٩/١، ومجالس العلماء ١١٣، والمقرب ١٠٢/١، والمغني ٨٧، والأشموني ١١١، والعيني ٩٦/٢، والخزانة ١٣٣/٤.

(٣) نص الآية: فورَب السَّماءِ والأرضِ إنَّه لحَقٌّ مثلَ...» الذاريات ٢٣. وقراءة العامة بالفتح، وقرأ حمزة والكسائي والأعمش وأبو بكر «مثل» بالرفع على أنه صفة لـ «حق» قبلها، انظر القرطبي ٦٢١٣، النشر ٣٦١/٢.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١٠٢/١، وابن يعيش ١٣٥/٨، واللسان (حمض). ويبدو أن المؤلف يرى أن «مثلهم» مرفوع إلَّا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني، وانظر في هذه المسألة: ابن يعيش ١٣٥/٨، المقرب ١٠٢/١.

على الأصل وهو القياس، ولا يُراعون تشبيهاً، وإنَّما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال، وما لا يختصُّ بل يدخُل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل. وهذا أصلٌ يجب اتباعُه في باب عمل الحروف وعدم عملها فإنه يُنتفعُ به في العربية، فاعلمْه.

والقسم الذي لا تدخُل عليهما(1) هي الداخلة على الفعل الماضي والمضارع، فإذا دخلَتْ على الماضي تركَتْهُ على معناه من المضيِّ، وإذا دخلتْ على المضارع خَلَّصَتْهُ للحال فتقول: ما قام زيدٌ، وما يقومُ زيدٌ. فإنْ قلْتَ: «ما يقوم زيدٌ غداً» فالحكم لـ«غداً» في التخليص للمستقبل، فإذا لم يدخُلْ عليه «غداً» ولا غيرها من المخلِّصات للاستقبال فحينئذ تكون مخلِّصَةً للحال، وهذا بحكم الاستقراء، قال الله تعالى: ﴿ وما كانوا مؤمنين ﴾(2)/ وقال تعالى: ﴿ وما يَعْلَمُ جنودَ رَبِّك إلاَّ هو ﴾(3) ولا عملَ لها في الفعل لِعَدَم(4) اختصاصها به، فاعلمْه. ١٤٨

الموضع الثاني: أن تكونَ مصدريَّةً، ومعنى ذلك أنَّها تُصيِّرُ الفعلَ الذي بعدها في تأويل المصدر وموضعه، وتدخُل على الجملة الفعليَّة غالباً كقولك: أعجبني ما صنعْتَ، وعمِلْتُ ما عمِلْتَ، وعجبْتُ مما فعلْتَ أو تفعلُ، أي: صنعُك(5) وعملَك و[مِنْ] فعلك، قال الله تعالى: ﴿ والله يَعْلَمُ ما تصنعون ﴾(6) و﴿ الله عَليمٌ بما يَفْعلون ﴾(7) و﴿ لا أَعبدُ ما تَعبُدون ﴾(8)، وهو كثيرٌ، وقد يجوزُ بعدَها الجملة الاسمية قليلاً، قال الشاعر(9):

(1) أي: على المبتدأ والخبر.
(2) الأعراف ٧٢.
(3) المدثر ٣١.
(4) في الأصل: «إلا لعدم» و «إلا» مقحمة.
(5) في الأصل: «من صنعك» و «من» مقحمة.
(6) العنكبوت ٤٥، وفي الأصل: «إنَّ الله» وليس ثمة آية على ذلك.
(7) النور ٤١.
(8) الكافرون ٢.
(9) البيت للمرَّار بن منقذ الأسدي، كما في الكتاب ١/٦٠، وهو في منازل الحروف ٦١، وأمالي الشجري ٢/٢٤٢، والأزهية ٨٨، والمقرب ١/١٢٩، والمغني ٣٤٤، واللسان: علق، وشواهد المغني ٧٢٢، والخزانة ٤/٤٩٣، منسوباً إلى المرَّار بن سعيد الفقعسي. والثغام: شجر إذا يبس صار أبيض، والمخلس من النبات: المختلط رطبه بيابسه. وانظر رأي الهروي في «ما» هنا في: الأزهية ٨٨.

٤١٨ـأَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما   أفنانُ رَأْسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

واعلم أنه قد يُتَسامَحُ في المصدريّة فتعرَبُ ظرفاً لإقامتِها مُقام الظرف، نحو قولك: «لا أُكلّمُك ما طَلَعتِ الشمسُ وما غابَ القمرُ، وما قام الليل والنهار». والتقدير: زمانَ طلوع الشمس ومدة مغيبِ القمر ومدة دوام الليل والنهار، قال الله تعالى: ﴿ما كانوا يَستطيعونَ السمعَ وما كانوا يُبْصرون﴾[1]، أي: مدة استطاعتِهم السمعَ ومدة كونهم مبصرين.

وإذا أُضيفت «كل» إليها أُعْرِبَت ظرفاً بإعرابها نحو قولك: «لا أُكلّمك كلَّما طلعتِ الشمس وكلما غابَ القمر»، قال الله تعالى: ﴿كلَّما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

٤١٩ـبِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلْدَّمْعِ كُلما   تَوَهَّمْتَ رَبْعاً أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلا

واعلم أنه لا يجوز [تقديم] شيء من صلة هذه المصدرية ـ ظرفيةً كانت أو غير ظرفيةٍ ـ عليها، ولا يُفْصَلُ بينها وبينها[4]، ولا بين أبعاضها بأجنبي، لأنها معها كالكلمة الواحدة، والكلمة الواحدة لا يقدَّمُ بعض حروفها على بعض ولا يُفْصَلُ بما ليس منها.

و«ما» هذه عند البصريين حرفٌ، لأنها لا يعود عليها ضميرٌ من صلتها، وبهذا يُفرَّقُ بين حرف الموصولات واسمها. وبعض الكوفيين والأخفشُ يجعلُها إذا كانت مصدريةً اسماً، ويعيدُ عليها من صلتها ضمير المصدر إنْ كان الفعل غير متعدٍّ، وكذلك إنْ كانَ الفعل متعدِّياً، فإذا قلتَ: «أعجبني ما صنعت»، فتقديره عندهم: ما صنعته، الهاءُ تعود على «ما» التقدير عندهم: الصنع الذي

---

(١) هود ٥٠.   (٢) المائدة ٦٤.

(٣) الصدر في الأصل وقع فيه سقط وتحريف.

ما ضَيَّعَ من عَيْنَيْكَ أَلَمًا كُلَّما

وهو لذي الرمة، في ديوانه ٦٧١، ومجالس ثعلب ٢/٣٤٥، وأمالي القالي ١/٢٠٦.

(٤) أي: بين ما المصدرية وصلتها.

صنعته. وهذا تكلُّفٌ لا ضرورةَ تدعو إليه، وإن كان يمكن أن يقال به إنْ كان ضميرُ المصدر بارزاً نحو قوله(١):

٤٢٠ـهـذا سُـراقَـةُ لِلْقُـرآنِ يَـدْرُسُـه ....

أي: يدرس الدرسَ، وأمّا إذا لم يكنْ في اللفظ ضميرٌ فلا حاجةَ تدعو إلى تقديره، إذ الفائدة تحصل دونه، فاعلمه/. ١٤٩

الموضع الثالث: أن تكونَ زائدةً، وأنواعُها في هذا الموضع تتشعَّبُ، لكنْ تنحصِرُ في أربعة أقسام: قسمٌ يكونُ دخولُها كخروجها، وقسمٌ يَلزَمُ في اللفظ، وقسمٌ تكفُّ عن عمل ما تدخُل معه، وقسم توطِّىءُ لدخول ما تتصل به للدخول على ما لم يكنْ له دخولٌ عليه.

القسم الأول: أن تقع بعدَ «إذا» الظرفيةِ، جائزةً قياساً نحو: إذا ما قمتَ أكرمتُك، وإذا ما جلسْتَ أجلس، قال الشاعر(٢):

٤٢١ـإذا مـا أَتَيْتَ الحارِثيَّـاتِ فانْعَنِي   لَهُـنَّ وَخَبِّـرْهُـنَّ أَلَّا تَـلاقِـيـا

وقال آخر(٣):

٤٢٢ـإذا ما بَكى مِنْ خَلْفِها انحرَفَت لَهُ   بشقٍّ، وشِقٌّ عِنْـدَنـا لَمْ يُحَـوَّلِ

أي: إذا أتيتَ، وإذا بكى. وبعد «إنْ» الشرطية جائزةً أيضاً قياساً نحو: «إمَّا تقومنَّ فإني أقومُ» قال الله تعالى: ﴿ فإمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ في الحربِ فشرِّدْ بهم مَنْ خَلْفَهم ﴾(٤)، وقال الشاعر(٥):

٤٢٣ـفـإمَّـا تَـرَيْـني وَلي لِمَّـةٌ   فَـإنَّ الحَـوادثَ أَوْدَى بهـا

أي: فإنْ تثقفنَّهم، وإنْ تريني. وبعد الكاف في نحو: فَعَلْتُ كما فعلِك وكما زيدٍ، أي: كفعلِك وكزيدٍ. وبعد «كي» الناصبة في نحو قول الشاعر(٦):

(١) تقدم برقم ٣٣٠.
(٢) البيت لجعفر بن عُلبة الحارثي كما في الحماسة ١٣٤/١. وانْعني لهن: أخبرهن بموتي.
(٣) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٢. (٤) الأنفال ٥٧.
(٥) تقدم برقم ١٢١. (٦) تقدم برقم ٢٨٧.

٤٢٤ـأَرَدْتَ لَكَيْما أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتي   فَتَتْرُكَها شَنّاً بِبَيْداءَ بَلْقَعِ

أي: لكي تطيرَ، وما وأنْ زائدتان. وبعد «ليت» إذا كانت عاملةً نحو قوله[1]:

٤٢٥ـأَلا لَيْتَما هَذا الحَمامَ لَنا   ....

وبعد «ربَّ» في نحو قوله[2]:

٤٢٦ـرُبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيفٍ صَقيلٍ   بَيْنَ بُصْرى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

أي: ربَّ ضربةٍ، وبين الجارِّ والمجرور في نحو قوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ من الله لِنْتَ لهم﴾[3] و﴿فبما نقْضِهم ميثاقَهم﴾[4] أي: فبرحمةٍ وبنقضهم، ففي هذا الموضع يجوز دخولُها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد، وما عداه فموقوفٌ على السماع كقوله[5]:

٤٢٧ـ   أَيا طَعْنَةَ ما شَيخٍ   كَبيرٍ يَفَنٍ بالي

القسم الثاني: اللازم للكلمة نحو قولهم: ضربتُه ضرباً ما، ودققتُهُ دقّاً ما وقولهم: افعَلْ ذلك أمراً ما، أي: أول كلِّ شيءٍ. على أن بعضهم قد زعم أنَّ «ما» في هذا الموضع اسمٌ في معنى الصفة للتعظيم والتكثير، والصحيحُ أنَّها حرفٌ يفيد التوكيدَ كما تُفيد النونُ في نحو: لتضربَنْ ولتكرمنَّ، وتقديرُ الحرف مكانَ الاسمِ لا يُخْرجهُ بمجردِ التقديرِ إلى الاسميةِ، وقد مضى الكلام في هذا.

وهذا النوعُ من الزيادةِ اللازمة الذكر لِتَصْلاح[6] اللفظِ، إذ هي زائدةٌ في الأصل على الكلمة، وأفادَتْ فيها معها[7] معنىً يزولُ بزوالها، فهي كالألف واللام في الذي والتي واللات والعزى / والآن، لأنَّ تلك الأسماءَ معارفُ لغيرها ١٥٠
وإنَّما لزم اللفظةَ لتصلاحِها[8]، ولمعنىً آخرَ ليس هذا موضعَ ذكره.

---

(١) تقدم برقم ٤٠٠.
(٢) تقدم برقم ٢٤٦.
(٣) آل عمران ١٥٩.
(٤) النساء ١٥٥.
(٥) تقدم برقم ٢٦٢.
(٦) لم أجد من نصَّ على هذا المصدر.
(٧) أي: أفادت في الكلمة مع «ما».
(٨) في الأصل: «لصلاحها» وهو تحريف.

القسم الثالث: المُغَيِّرةُ بالكفِّ[1] عن العمل، وتُسَمَّى «الكافَّة». وهي اللاحِقةُ لـ «إنَّ وأنَّ وكأنَّ وليت ولعلَّ وربَّ وبينَ»، هذه الحروف كلُّها أصلُها العملُ فيما بعدها كما ذُكِر في أبوابها ويُذْكَر، فإذا دخلَتْ «ما» عليها إذ ذاك كفَّتْها عن العمل من نصب ورفعٍ وخفضٍ فارتفع على الابتداء والخبر فتقول: إنَّما زيدٌ قائمٌ، وعلمْتُ أنَّما عمروٌ منطلق، وكأنَّما أخوكَ شاخِصٌ، وليتما بكرٌ قادمٌ، ولكنما[2] أخوك ذاهبٌ، ولعلَّكما عبدُ الله راكبٌ، وربما الرجلُ ذاهبٌ، وبينما عبدُ الله قائمٌ أقبل عمروٌ، قال الله تعالى: ﴿ إنَّما اللهُ إلَهٌ واحدٌ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ اعلموا أنَّما الحياةُ الدنيا لَعِبٌ ولَهْوٌ ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

٤٢٨ـوَكَــأَنَّمــا بَــدْرٌ وَصيــلُ كُتَيْفَــةٍ وكــأَنَّمــا مِنْ عــاقِــلٍ أرْمَــامِ

وقال آخر[6]:

٤٢٩ـرُبَّمــا الــطاعِــنُ المُؤَبَّــلُ فـيهـم ....

وقال آخر[7]:

٤٣٠ـألَا لَـيْتَــما هــذا الحَمــامُ لَنــا ....

برفعِ «الحمام»، وقال الآخر[8]:

٤٣١ـوَبَيْنَـما المَـرْءُ في الأحْيــاءِ مُغْتَبِطٌ إذْ هُوَّ في الرَّمْسِ تَعْفُوه الأَعَاصِيرُ

القسم الرابع: الموطِّئَة: وهي الداخلةُ على «إنَّ» و«أنَّ» و«كأنَّ» و«لكنَّ» و«لعلَّ» و«رُبَّ» المذكوراتِ، إذا دخلَ شيءٌ من ذلك على الفعل لأنَّه عاملٌ في الأسماء كما ذكِر، فإذا دخلَتْ «ما» المذكورةُ وطَّأَتْ ما تدخُلُ عليه من ذلك للدخول على الفعل، فلذلك قيل لها موطِّئة. وبعضُهم يقول: مهيِّئة، لأنها أيضاً

(١) في الأصل: «بالكاف» وهو تحريف. (٢) في الأصل: «لكيما» وهو تحريف.
(٣) النساء ١٧١. (٤) محمد ٣٦.
(٥) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١١٦. يقول: كأن هذه المواضع متصلة لسرعة ناقته.
(٦) تقدم برقم ٢٤٤. (٧) تقدم برقم ٤٠٠.
(٨) نسب في اللسان: «دهر» إلى عثير بن لبيد العذري، أو لحريث بن جبلة العذري، ونُسب في التاج: «دهر» إلى أبي عيينة المهلبي. وهو في سر الصناعة ٢٥٧، وأمالي القالي ١٧٧/٢.

تهيِّيءُ ذلك للدخول على ما لم تكنْ تدخل عليه قبلها، فتقول: إنَّما يقومُ زيدٌ، وعلمْت أنَّما يقومُ زيدٌ، وكأنما يقومِ زيدٌ، ولكنما يقوم زيدٌ، ولعلَّما يقوم زيدٌ، وربَّما يقوم زيد، قال الله تعالى: ﴿ إنَّما يخشى الله من عبادِه العلماءُ ﴾[١]، وقال: ﴿ إنَّما يأتيكم به اللهُ إنْ شاءَ ﴾[٢]، وقال: ﴿ كأنَّما يصَّعَّد في السماءِ ﴾[٣]، وقال الشاعر[٤]:

٤٣٢-وَلَكِنَّــما أَسْعَى لِمَجْـدٍ مُؤثَّــلٍ   وَقَـد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّل أَمْثَالي

وقال آخر[٥]:

٤٣٣-أَعِـدْ نَظَراً يـا عَبْـدَ قَيسٍ لَعلَّما   أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

وقال تعالى: ﴿ رُبَما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾[٦].

باب مُــذْ[٧]

اعلم أنَّ «مُذْ» يكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً أو مخفوضاً، فإذا كان مرفوعاً فهي اسمٌ، ولا حاجة/ لنا بالكلام عليها إذ ذاك. وإذا كان ما بعدها مخفوضاً فهي حرفُ جرٍّ تتعلَّقُ بما قبلَها من الفعل أو ما في تقديره، أو ربما بعدها ١٥١
إن أُخِّر[٨] عن مرتبته من التقديم.

ثم إنَّها لا يخلو أن تدخل على ما أنتَ فيه من الزمان كالساعة والوقت واليوم والحين أو الآن أو شبه ذلك، أو تدخُلَ على زمان ماضٍ، فإنْ دَخلتْ على

(١) فاطر ٢٨. (٢) هود ٣٣. (٢) الأنعام ١٢٥.

(٤) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٣٩، واللسان (أثل)، والمغني ٢٨٤، وابن يعيش ١/٧٩، والعيني ٣/٤٥، والهمع ٢/١١٠، وشواهد المغني ٨٨٠.

(٥) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ١/٢١٣، والأزهية ٨٧، وأمالي الشجري ٢/٢٤١، وابن يعيش ٨/٥٤، والمغني ٣٢٠، والأشموني ١٤٣، وشواهد المغني ٣٩٣.

(٦) الحجر ٢.

(٧) انظر في «مذ»: المقتضب ٣/٣٠، أسرار العربية ١٠٧، الإنصاف ٣٨٢، المقرب ١/٢٠١، والمخصص ١٤/٥٣، والجنى ١٢١، والمغني ٣٧٢، والهمع ١/٢١٦.

(٨) في الأصل: «وخر».

ما أنت فيه كما ذُكِر فبابُها الخفضُ، لا تخرُج عنه، وتتقدّر بـ «في» الظرفية فيكون معناها الوعاءَ فتقول: «ما رأيته مذ يومِنا ومذ وقتِنا ومذ ساعتِنا ومذ الآن»، أي: في هذه الأوقات.

وإنْ دخلت على زمانٍ ماضٍ فالخفض لها فيه قليلٌ، والبابُ الكثير الرفعُ فهي حينئذٍ اسمٌ.

ثم إنَّ الماضيَ كي تخفِضَه لا يخلو أن يكونَ معدوداً أو غيرَ معدودٍ: فإنْ كان معدوداً كانت حرفَ غايةٍ في المعنى، نحو: «ما رأيته مذ يومين ومذ ثلاثةِ أيام»، والمعنى: أمدُ انقطاع الرؤية يومان أو ثلاثةُ أيام.

وإن كان غيرَ معدودٍ كانت لابتداء الغاية كـ«مِنْ» في الأمكنة نحو قولِك: ما رأيتُه مذ يوم الخميس، المعنى: أمد ابتداء انقطاع الرؤية يوم الخميس قال الشاعر(١):

٤٣٤ـ لِمَنِ الديارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

رواه بعضُهم: مِنْ حججٍ ومن دهر، على تقدير: مِنْ مَرِّ حجج، ومِنْ مَرِّ دهر، لأنَّ «مِنْ» لا تدخُل على الأزمنة(٢)، فإنْ دَخَلتْ فعلى تقدير مجرورٍ غير زمانٍ حُذِفَ وأُقيم الزمان المضاف إليه مُقامَه كقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التقوى مِنْ أولِ يومٍ﴾(٣)، أي: من تأسيس أول يوم، وكذلك قول الشاعر(٤):

٤٣٥ـ مِنَ الصُّبْحِ حَتى تَطْلُعَ الشَّمسُ لا تَرى مِنَ القَومِ إلا خارِجِيّاً مُسَوَّما

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٨٦ وروايته: من «حجج»، والأزهية ٢٩٢ ـ ٢٩٣ والمخصص ١٤/٦٩، وابن يعيش ٨/١١، والإنصاف ٣٧١، واللسان (حجر)، والمغني ٢٧٣، وشواهده ٧٥٠، والخزانة ٤/١٢٦. والقنة: الجبل الصغير، أقْوين: خلون.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن «من» يجوز استعمالها في الزمان والمكان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان. انظر: الانصاف ٣٧٠. (٣) التوبة ١٠٨.

(٤) البيت للحصين بن الحمام المري كما في المفضليات ٦٥ وروايته:

لَدُنْ غدوةً حتى أتى الليلُ ما ترى من الخيلِ إلا خارجياً مُسَوَّما =

أي: من طلوع الصبح. والكوفيون يُجيزون دخولَها على الأزمنة بمنزلةِ «منذ» كما ذَكَرْتُ لك. والصحيحُ ما ذكرتُ لك من التقدير بعدَها، لأنه الباب فيها، وإذا أمكنَ أن يطَّردَ البابُ في شيءٍ كان أَوْلى.

واعلم أنَّ «مذ» المذكورة لا يتقدَّمُها في الأفعال إلاَّ النفيُ نحو: ما رأيته مذ يومِنا، أو الموجب الدائم نحو: سِرْتُ مذ يومِنا، ولا تدخُلُ إلاَّ على الزمان لفظاً كما ذُكِرَ أو تقديراً نحو: ما رأيتُه مذ أنَّ اللهَ خلقني، التقدير: مذ زمنِ خلقِ اللهِ إياي، وكذلك قولُهم: ما رأيته مذ الحَجَّاجُ أميرٌ، التقدير: مذ زمانِ أمارةِ الحجَّاج.

وإذا وقع بعدها الزمان: فمن العربِ مَنْ يَعْتدُّ بالزمانِ كلّه/ في العمل أو ١٥٢
نفيِه، ومنهم مَنْ يَعْتَدُّ بالطرفين، ومنهم مَنْ يَعْتدُّ بالأقلِّ دونَ الأكثر، ولا يقولون سِرْتُ [مذ] يومين أو ثلاثة أيامٍ، ويريدون بعضَها(١).

واختلف النحويون: هل هي حرفٌ قائمٌ بنفسه أو هي مقتطَعَةٌ من «منذ»؟ فقال بعضُهم: هي حرفٌ قائمٌ بنفسه غيرُ مقتطعٍ لأنه مبنيٌّ متوغّلٌ في البناءِ لا يُطْلَب له وزن. وقال بعضُهم(٢): هو مقتطَعٌ من منذ، واستدَلَّ بأنَّه إذا صُغّر قيل فيه: مُنَيْذ. والصحيح أنَّه إذا كان اسماً فهو مقتطع من «منذ» بدليل التصغير المذكور وهو يردُّ الأشياء إلى أصولها، وأمَّا إذا كان حرفاً فهو لفظٌ قائمٌ بنفسه، لا يُطْلب له اشتقاقٌ ولا وزن ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف(٣).

= وهو في الحماسة ١/١٤٦، والمقرب ١/١٩٨، والخزانة ٣/٣٢٣. والخارجي من الخيل الجواد في غير نسب تقدم له، كأنه نبغ بالجودة، ومن الناس من يخرج شجاعا وهو ابن جبان. والمسوم: الذي عليه علامة يعرف بها.

(١) انظر: المقرب ١/٢٠١.

(٢) نسبه صاحب الجنى ١٢٢، إلى الجمهور، وذكر أدلتهم.

(٣) نقل هذا الرأي عن المؤلف كل من: الجنى ١٢٢، المغني ٣٧٤، الأشموني ٢/٢٢٩ (مع الصبان ط الحلبي)، وشرح التصريح للأزهري ٢/٢١.

باب مِنْ المكسورة الميم[1]

اعلم أنَّ «مِنْ» تنقسم قسمين: قسم لا تكون زائدة وقسم تكون زائدة.

فالقسم الذي لا تكونَ زائدةً لها خمسةُ مواضع:

الموضع الأول: أن تكون لابتداء الغاية في المكان فهي بمنزلة «مذ» في الزمان فتقول: رأيت الهلالَ مِنْ داري، وجَلبْتُ الطعام من البصرة إلى الكوفة، قال الله تعالى: ﴿ مِنْ ورائِهم جهنَّم ﴾[2] وقال: ﴿ مِنْ وراءِ حجاب ﴾[3]، وقال: ﴿ والله مِنْ ورائِهم محيط ﴾[4]، ولا تدخُل على الزمان إلَّا على تقدير المصدر، كما ذُكِر في باب «مذ».

الموضع الثاني: أن تكون لابتداء الغاية وانتهائها[5]، نحو: أخذتُ الدراهم من الكيس من داري.

الموضع الثالث: أَنْ تكون لبيان الجنس نحو قولِك: قَبضْتُ رطلاً من قمح وكُرًّا[6] من شعير، ومَنًّا[7] من سمن، وخاتَماً من حديد، ومَشَيْتُ ميلاً من الأرض، قال الله تعالى: ﴿ خذ من أموالِهم صدقةً تطَهّرُهم ﴾[8]، وقال: ﴿ وبما أنفقوا مِنْ أموالِهم ﴾[9]. وأمَّا قوله تعالى: ﴿ ويُنَزِّلُ من السماء من جبالٍ فيها من بَردٍ ﴾[10] فـ «مِنْ» الأولى فيها لابتداء الغاية كما تقدَّمَ، و«مِنْ» الثانيةُ لبيانِ الجنس، والمعنى: من جبالٍ مِنْ بَرَدٍ في السماءِ. وقد قيل إنَّها لغير ذلك وهذا أظهر.

---

(١) انظر في «مِنْ»: الأضداد ٢٥٢، الأزهية ٢٣٢، أمالي الشجري ٢/٣٠٩، المقرب ١/١٩٧، ابن يعيش ٤/١٠، ٨/١٠، ١٣٧، الجنى ١٢٣، أسرار العربية ١٠٤، المغني ٣٥٣.

(٢) الجاثية ١٠.

(٣) الأحزاب ٥٣، ونص الآية: «وإذا سألتموهن متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب» وفي الأصل: «ومن» والواو مقحمة.

(٤) البروج ٢٠.

(٥) قال صاحب الجنى ١٢٥: «وكون من لانتهاء الغاية هو قول الكوفيين».

(٦) السكر: مكيال لأهل العراق.

(٧) المَنُّ: معيار يوزن به.

(٨) التوبة ١٠٣.

(٩) النساء ٣٤.

(١٠) النور ٤٣.

الموضع الرابع: أنْ تكون للتبعيض نحو: كُلْ من هذا الطعام والبس من هذه الثياب وخُذْ من هذه الدراهم، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَنْ تنالُوا البرَّ حتى تنفقوا مِمَّا تحبون ﴾[1] وتَحْتمِل «مِنْ» في قوله تعالى: ﴿ وكُلوا مِمَّا رَزَقَكم الله حلالاً طيِّباً ﴾[2]، أن يكون المعنى: بعض ما رزقكم الله. وكثيراً ما تقرب التي للتبعيض مِن التي لبيان الجنس، حتى لا يُفرَّق بينهما إلَّا بمعنىً خفي، وهو أنَّ التي للتبعيض تقدَّرُ بـ«بعض»، والتي لبيان الجنس تقدَّرُ بتخصيص الشيء/ ١٥٣
دونَ غيره، فاعلمْه.

الموضع الخامس: أن تكون للمزاولة[3] بمعنى «عن» تقول: رَوِيتُه من فلانٍ، وأخذْته من حاجَةٍ، قال الله تعالى: ﴿ الذي أَطْعَمهمْ من جوعٍ وآمنهم من خوفٍ ﴾[4]، أي: عن ذلك كلّه.

* * *

القسم الذي تكون فيه زائدةً[5] تنقسم قسمَيْنِ: قسم لنفي الجنس وقسم لاستغراق نفيه، ولكلٍّ واحدةٍ منهما ثلاثة مواضع: النفي والاستفهام والنهي، وكلُّ واحدٍ منهما في الفاعل والمفعول والمبتدأ، إلَّا النهي فهو فيهما دون المبتدأ.

الموضع الأول: النفيُ في الفاعل، نحو: ما قام من رجلٍ، فهذا لنفي الجنس[6]، المعنى: ما قام رجلٌ، وفي المفعول: ما رأيت من رجلٍ، المعنى: ما رأيت رجلاً، وفي المبتدأ: ما لك من حولٍ ولا قوة، المعنى: ما لك حولٌ ولا قوةٌ، قال الله تعالى: ﴿ ما لكم من إلَهٍ غيرُه ﴾[7]. وتقول في التي لاستغراقه في الفاعل: ما جاءَ من أحدٍ، المعنى: ما جاءَ أَحدٌ، وفي المفعول: ما رأيت من

---

(١) آل عمران ٩٢. (٢) المائدة ٨٨.
(٣) أي المجاوزة، وفي الأصل: «المزاولة» وهو تحريف.
(٤) قريش ٤. (٥) انظر شروطها في: المغني ٣٥٨.
(٦) كتب على جانب الصفحة بخط مغاير للأصل: فهذا المثل يحتمل نفي الوجه الواحد أو الجميع.
(٧) الأعراف ٥٩.

أحد، أي: ما رأيتُ أحداً، وفي المبتدأ: ما في الدارِ من أحدٍ، أي: ما في الدارِ أحدٌ، قال الشاعر[1]:

٤٣٦- .... عَيَّتْ جَوابَاً وَما بالربعِ مِنْ أَحَدِ

والفرقُ بين نفي الجنس واستغراق نفيه أنَّ التي لنفي الجنس يَحتمِلُ ما بعدها أنْ ينفيَ مفردَه اللفظيَ أو جنسَه المعنوي، فيَحْتَمِلُ أنْ تريدَ جنسَ الرجال، ويحتمل أنْ تريدَ الرجلَ الواحدَ، والتي لاستغراقه لا تنفي إلَّا الجنسَ بكليَّتِهِ ولا تبقي منه شيئاً، فاعلمه.

الموضع الثاني: الاستفهامُ في الفاعل، نحو: هل قام مِنْ رجلٍ، أي: هل قام رجلٌ، فهذه لنفي الجنس، وفي المفعول: هل رأيتَ منْ رجلٍ. أي: رجلاً، وفي المبتدأ: هل في الدار من رجلٍ، أي: رجلٌ، قال الشاعر[2]:

٤٣٧- هَــلْ عَــلِيٍّ وَيْحَــكُـما إنْ عَــشِــقْــتُ مِــنْ حَــرَجِ

وتقول في الذي لاستغراقه في الفاعل: هل قام من أحدٍ، أي: هل قام أحدٌ وفي المفعول: هل رأيت من أحدٍ، أي: أحداً، وفي المبتدأ: هل في الدار من أحدٍ أي: أحدٌ.

والفرق بين الجنس واستغراقه في الاستفهام هو الفرق بينهما في موضع النفي، فاعرفه.

الموضع الثالث: النهي في الفاعل، نحو: لا يقم مِنْ رجلٍ، أي: [لا] يقم رجل، فهذه لنفي الجنس، وفي المفعول: لا تضربْ من رجلٍ، أي: رجلاً، ولا يصحُّ النهي في المبتدأ، إذ لا يكون إلَّا في الفعل، وتقول في الذي

---

(١) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٢، وصدره:

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائِلُها

وهو في اللسان (أصل)، والأشموني ٨٢٠، والخزانة ١٢٢/٤.

(٢) البيت لسيرين أخت مارية القبطية، وهو في الأغاني ٦٧/١٢، والتكملة ٢٤٢/١، وشواهد المغني ٣٣٥، والوافي في العروض والقوافي ١٦٨.

لاستغراقه في الفاعل: لا يقُمْ من أحدٍ، أي: أحدٌ، وفي المفعول: لا تضْرب من أحدٍ أي: أحداً، ولا يَصحُّ في المبتدأ لما تقدَّمَ، والفرق بين الجنس واستغراقه في النهي هو الفرق بينهما في النفي والاستفهام، فاعلمه.

/وقد تكونُ «مِنْ» زائدةً عند الكوفيين في الواجب، وحكَوْا: «قد كان من مطرٍ»[1]، وهو عندَ البصريينَ غيرَ الأخفش[2] مؤوّلٌ، أي حادثٌ من مطر، أو ١٥٤
كائن من مطر، وبعدُ فهو قليل لا يُقاسُ عليه.

واعلم أنَّ مِنَ العرب مَنْ يحذِفُ نونَ «مِنْ» إذا كان بعدها لامُ التعريف، فيقول: مِلْ قومِ في: من القوم، ومِلآنَ في: من الآن، قال الشاعر[3]:

٤٣٨-أَبلِغْ أَبا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً غَيْرَ الذِي [قد] يُقال مِلْكَذِبِ

وقال آخر[4]:

٤٣٩-كَأَنَّهما مِلآنَ لم يَتَغَيَّرا وَقَدْ مَرَّ لِلْدارَيْنِ مِن بَعْدِنا عَصْرُ

أي: من الآن.

باب مُنْ المضمومة الميم[5]

اعلم أنَّها حرف جَرٍّ تخفضُ المقسَمَ به كالباء والواو، إلَّا، أنه اختَصَّ بالدخول على الربِّ، كما اختصَّت التاء بالدخول على الله، ويجوز في نونها الإظهارُ والإدغامُ مع راء «رَبّ».

هذا قول بعضهم. والأظهرُ عندي أنْ تكون اسماً مقتطعةً من «ايمُن» التي

(١) انظر: المغني ٣٦٠.
(٢) معاني القرآن للأخفش ٩٨ - ٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ١/٣١١، وأمالي الشجري ١/٩٧، وابن يعيش ٩/١٠٠، واللسان (ألك). والمألكة: الرسالة.
(٤) البيت لأبي صخر الهذلي كما في أمالي القالي ١/١٤٦، وهو في الخصائص ١/٣١٠. واللسان: «أين»، وابن يعيش ٨/٣٥، والشذور ١٢٨، والدرر ١/١٧٥.
(٥) انظر في «مُن»: الكتاب ٢/١٤٥ الجنى الداني ١٢٩.

هي اليُمْنُ عند سيبويهِ رحمه الله، وجمعُ «يمين» عند الفرَّاء[1]، إذا قالوا: أيمن الله لأفعلَنَّ، لِوَجْهَيْنِ: أحدُهما: أنَّ معنى «مُنْ ربي» و«ايمُن الله» واحد، وليست حرفَ جر، لأنها لو كانت حرفَ جرٍّ لأوصلَت ما بعدها إلى ما قبلَها، ولا يَستقيم هنا أيضاً لها لفساد المعـنى. الثاني أنَّا وَجدْنا «ايمُن» يُحذفُ منها النون، فيقال: «ايم اللهِ»، والألف والياء والنـون، فيقال: م الله، بـالفتح والضم والكسر، فلا يَبْعدُ أن تُحْذَفَ أَلِفُها وياؤها، فتبقى «مُنْ»، فيكون هذا الحذف[2] من التصرُّف فيها به، كما تُصرِّف فيها بغيره من الحذف، إلَّا أنَّها لما لزمَت الرفعَ بالابتداء في القسم لا غير واتصلت بالمقسم به اجتمعت ضمَّةُ ميمِها مع ضمَّةِ نونِها مع حركة ما بعدَها فجرت مجرى طُنُب وعُنُق فخُفِّفَتْ بالسكون، فقيل: مُنْ[3]، كما قيل: طُنْب وعُنْق، ولذلك جاز إظهار نونِها مع الراءَ دلالةً على أصل التحريك[4]، كما قال بعضُهم في قوله تعالى: ﴿إنَّه مَنْ يتَّقي ويصبرْ فإنَّ الله لا يُضيعُ أجرَ المحسنين﴾[5] على قراءةِ قُنْبُل[6]: إنَّ الأصلَ في «يصبر» الضم، ولكنه سُكِّنَ لَمَّا حَصلَت الراءُ مضمومةً بين الباء المكسورة والفاء فصار خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍ، فثَقُل، فخُفِّفَ تخفيف: عَضْد، وكذلك قول امرىءِ القيس[7]:

٤٤٠ـفَـالَيـومَ أَشْـرَبْ غَـيْرَ مُسْتَحقِبٍ ....

---

(١) انظر في هذه المسألة: الإنصاف ٤٠٤. (٢) في الأصل: «للحذف» وهو تحريف.

(٣) في الأصل: «منن» وهو تحريف.

(٤) ولو لم تكن في الأصل محركة لأدغمت النون في الراء.

(٥) يوسف ٩٠، وقنبل قرأها بإثبات ياء «يتقي» وجزم «يصبر». انظر: المغني ٥٣٠.

(٦) محمد بن عبد الرحيم، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، توفي سنة ٢٩١. انظر: النشر ١/١٢٠، وطبقات القراء ٢/١٦٦، والدر المصون ٦/٥٥٢.

(٧) الديوان ١٢٢، وعجزه:

إثْماً من الله وَلا واغِلِ

والكتاب ٢/٢٩٧، والخصائص ١/٧٤، والتنبيه ١١٧، وابن يعيش ١/٤٨، واللسان (دلك)، والشذور ٢١٢، والخزانة ٣/٤٦٣. والمستحقب: المكتسب المحتمل، الواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ.

إنَّ البـاءَ من «أَشربْ» لَمَّا حَصلَتْ بين الـراء المتحـركـة والغـين، فخُفِّفتْ لاجتماع الحركات، وأشبهُ شيء بـ«مُنْ»: «هَنُ» في مثل قول الشاعر(١): / ١٥٥

٤٤١ـ. . . . . وَقَـدْ بَـدا هَـنْـكِ من المِئْـزَرِ

لأنَّه محذوفُ مثلُها، [و] على حرفين مثلها، ومضافٌ مثلها، فهذا وجْهٌ.

ولنا أنْ نقول بكثرة إضافتها وبكثرة الاقتطاع منها صارت تشبه الحروفَ فسُكِّنتْ إجراءً لها مُجرى «مُذْ» فهذا وجه آخر، وإنَّما ذكرْتُها في الحروف، لأنَّ أكثرَ الناس جعلها حرفاً، والصحيح فيها أنَّها اسمٌ لِما ذكرْتُ لك(٢)، فاعلمْه.

باب مُنذُ(٣)

اعلم أنَّ «منذ» يكون أبداً بعدها زمانٌ أو تقديرُ زمانٍ كما كان ذلك في «مُذْ» المتقدمة الذكر، ويكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً ومجروراً، والرفع أكثر مجيئاً بعدها، نحو: ما رأيته منذ يومُ الجمعة(٤)، وهي على ذلك اسم

وقد يجيء بعدها مخفوضاً، فتكون إذ ذاك حرفاً للجرِّ بمنزلة «مذ» إذا خَفَضتْ، وحكمها في ذلك حكمُ المذكورة في جميع ما تختصُّ به مما في بابها، إلاَّ أنَّ الخفضَ فيما بعدَها ـ إذا كانَ ـ أكثرُ من «مذ»، فقس عليه أحكامَها عليها تُصِبْ إن شاء الله.

---

(١) نسب في الدرر ٣٢/١ إلى الأقيشر بن عبدالله الأسدي، وصدره:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما

وهو في الكتاب ٢٩٧/٢، والخصائص ٧٤/١، وابن يعيش ٤٨/١، والعيني ٥١٦/٤، والخزانة ٤٨٥/٤.

(٢) قال سيبويه: «من العرب من يقول: مُنْ ربي لأفعلن، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو في قوله والله لأفعلنَّ» انظر: الكتاب ١٤٥/٢.

(٣) انظر في «منذ»: المقتضب ٣٠/٣، والإنصاف ٣٨٢. والمقرب ٢٠١/١، والجنى ٢٠١، والمغني ٣٧٢، والهمع ٢١٦/١.

(٤) انظر في أوجه أعرابها: المغني ٣٧٢.

باب مـــع[1]

اعلم أنَّ «مع» تكون ساكنة العين وتكون متحركتَها، فإذا كانت متحركتَها فهي اسمٌ مضاف إلى ما بعدَها منصوبٌ على الظرفية وتنوَّنُ فيقال: معاً، كما قال الشاعر[2]:

٤٤٢ـمِكَـرٍّ مِفَـرٍّ مُقْبِـلٍ مُـدْبـِـرٍ مَعـاً ....

وتأتي محذوفةَ الآخِرِ كغد، ويد، ودم، ودخول «مِنْ» معها في قولهم: «جئتُ مِنْ معه» دليلٌ على اسميَّتها.

وإذا سُكِّنَتْ عينها[3] فهي إذ ذاك حرفُ جرٍّ معناه المصاحبة، والعاملُ فيها فعلٌ وما جرى مَجْراه كسائر حروف الجرِّ ولا يُحْكَم فيها بحذفٍ ولا وزنٍ ولا يُسألُ عن بنائها لثبوت الحرفيَّة فيها، وممَّا جاء منها حرفاً قوله[4]:

٤٤٣ـفَـريشي مِنْكُمُ وَهـوايَ مَعْكُـمْ وَإِنْ كـانَتْ زيـارتُكـم لِمـامـا

فـ «معكم» هنا جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بخبر «هواي» لأنه مبتدأ تقديره: وهواي كائنٌ معكم، كما تقول: زيدٌ من بني تميمٍ، أي: كائن أو مستقر، فاعلمه.

* * *

(١) انظر في «مع»: ابن يعيش ٢/١٢٨، الجنى ١٢٢، المغني ٣٧٠، الهمع ١/٢١٧.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٩، وعجزه:

كجلمودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيلُ مِنْ عَلِ

وهو في الكتاب ٢/٣٠٩، والخزانة ٢/٣٩٧.

(٣) وهي لغة غنم وربيعة لا ضرورةً، خلافاً لسيبويه. انظر: المغني ٣٧٠.

(٤) نسب في الكتاب ٢/٤٥ إلى الراعي، وليس في ديوانه. وهو في ديوان جرير ١/٢٢٥، وأمالي الشجري ١/٢٤٥، وابن يعيش ٢/١٢٨، واللسان: (معع)، وابن عقيل ٣/٥٢، والجنى ١٢٢. والريش: ما يستعمل في اللباس الفاخر أو المال، ولماماً: أي وقتاً بعد وقت.

باب النـــون

اعلم أنَّ النون جاءتْ مفردةً ومركبة مع غيرها من الحروف.

باب النون المفردة[1]

اعلَمْ/ أنَّها تنقسم قسمين: قسمٌ هي في[2] صيغة الكلمة وقسمٌ هي زائدةٌ على صيغة الكلمة. ١٥٦

القسم التي في صيغة الكلمة لها موضعان:

الموضع الأول: أنْ تكون لاحقة للمضارعة في الفعل الذي يشبه الاسمَ بها قياساً، نحو: نضرِبُ ونخرج ونعلمُ ونستخرجُ وننطلِقُ وشبهِ ذلك من الأفعال، وقد تقدَّم في باب الهمزة معنى المضارعة في هذا الفعل للاسم فلا نعيدُه.

واعلَمْ أنَّ النونَ المذكورة في هذا الفعل تَدُلُّ على الاثنين المتكلمين مُذَكَّرَيْنِ أو مؤنثين، أو أحدهما مذكرٌ والآخرُ مؤنثٌ، نحو أن يقول المذكرُ: «أنا وزيد نخرج»، والمذكر والمؤنث: «أنا وهند نخرج»، ومنه قول الشاعر[3]:

(١) انظر في النون المفردة: المقتضب ٢/١٦٨، ٤/١٤٤، سر الصناعة: الورقة ١٦٩، ابن يعيش ٩/٢٩ ـ ٣٧، الجنى ٥٤، المغني ٣٧٤. (٢) قوله «في» غير واضح في الأصل.

(٣) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٤، وشرح القصائد ٥٣. والمرط: كساء خَز له علم، والمرحل: الموشى، وهو ضرب من البرود.

٤٤٤ـخَـرجْتُ بِهـا تَمْشي تَجُـرُّ وَراءَنـا عـلى أَثَرَيْنـا ذَيْلَ مِـرْطٍ مُرَحَّـلِ

وتدلُّ[١] على الجماعة المتكلمين ذكوراً كانوا أو إناثاً، أو فيهم ذكر وأنثى نحو أن يقول المذكرُ: أنا وزيدٌ وعمروٌ نخرجُ، أو نحن نخرجُ، وكذلك المؤنثانِ والمذكرُ والمذكرُ والمؤنثان أو بالعكس، وتدلُّ على الواحد المعظَّم نفسَه، كما قال تعالى: ﴿ إنَّا نعلمُ ما يُسِرُّون وما يُعْلِنون ﴾[٢] و﴿ يـومَ ندعو كلَّ أُنـاسٍ بإمامِهم ﴾[٣] ﴿ وما ننزِّلهُ إلاَّ بقدَرٍ معلوم ﴾[٤]، وإنَّما دَلَّت على المعظَّم نفسَه وهو واحدٌ، لأنَّ المعظَّمَ نفسَه في حكمِ الجماعة لنفوذ أمره أو. . .[٥]، ولأنَّ ما يُفعل بغيره فَمَنْ دونه يوافَق عليه تمشيةً أو بالقهر.

وإنما زيدَتْ هذه النون للمضارَعة كما زيدَتِ الياء لأنَّها تُشْبه حروفَ العلَّة، أو تُبْدَل من بعضها ـ الواو والياء ـ بالإدغام في نحو: من والٍ ومن يفعل، وتُبدل الألف منها في الوقف في نحو: «لَنَسْفعا»[٦] و«لَيَكونا»[٧] في: لنسفَعَنْ، وليكُونَنْ، ويُعرَب بها كما يُعرَب بحروف العلة.

الموضع الثاني: أن تكونَ في بنية الكلمة من لفظها، فيوقف فيها مع السماع، ولا تُعَلَّل لأنها مبدأُ لغةٍ، فتكون في الكلمة أولاً في نِفْرِجة كما قالوا[٨]:

٤٤٥ـنِفْـرِجَـةُ القلبِ قَليـلُ النَّيْـلْ يَمْشي عَلَيـه النَّيْدُلانُ بـاللَّيْـلْ

و«نِفْرِجة» من الفَرَجِ وهو[٩] الكشف، ويُقال ذلك لكلِّ مَنْ لا يكتم سرّاً، فكأنَّه يُفرِّج عنه ويُظْهِره[١٠].

---

(١) في الأصل: «وتقول» وهو تحريف، وما أثبتناه هو عبارة المؤلف قبل قليل.

(٢) يس ٧٦.

(٣) الإسراء ٧١.

(٤) الحجر ٢١.

(٥) رسمت في الأصل: «نهيها» ولعلها «أو هيبته».

(٦) العلق ١٥.

(٧) يوسف ٣٢.

(٨) لم أهتد إلى قائله، وهو في سر الصناعة ١/١٢٥، والمنصف ١/١٠٦، واللسان والتاج «ندل»، والممتع ٢٢٨، وروايته فيه:

نِفرِجَةُ الهَمِّ قَليلُ ما النَّيْلْ يلقي عَليه النَّيْدُلانُ باللَّيلْ

والنيدلان: الكابوس.

(٩) قوله: «هو» غير واضح في الأصل.

(١٠) قال ابن جني: «النفرجة: الجبان الذي ليست له جلادة ولا حزم، واستدلَّ على ذلك بقول=

وفي «نَخاريب» من الخَراب، و«نَفاطير» من الفَطْرِ وهو القطعُ و«نَباذير» من البذر وهو التفريق، و«نِبْراس» وهو الفتيل من القطن لأنَّ البُرْسَ القطن.

وتُزاد ثانيةً في «قِنْعاس»[1] من القَعْس وهو خروجُ الصدر ودخول الظهر، وفي «قِنْفَخْر»[2]/ لأن أَصله قِفْخر فوزنه، فِنْعَلٌّ. ١٥٧

وتُزاد ثالثةً في «جَحَنْفَل» وهو العظيم الجَحْفلة وهي الشفةُ من ذواتِ الحافر، وكذلك «عَبنْبل»[3] من العَبْل وهو الغليظ.

وتُزادُ رابعةً في «ضَيْفَن» و«رَعْشَن» لأنَّهما من الضيافة والارتعاش، وفي «خِلَفْنَة» و«عِرَضْنة» من الخَلْف والعَرْض.

وتزاد خامسةً في نحو: غضبان وسكران لأنَّهما من الغضب والسُّكرِ.

وتُزاد سادسةً في «زَعْفَران» و«عُقْرُبان» لأنك تقول: زَعْفرْتُه وعَقْرَب.

وتُزاد سابعةً في نحو: «عُرَيْقُصان»[4] و«عُبَيْثُران»[5] و «قَرَعْبَلانة»[6] لأنَّ الكلمة قد طالت.

وفي الأفعال في: انْفعل وما تصرَّف منها نحو: انطلق انطِلاقاً فهو منطلِق ومنطلَق به، وفي افْعنْلل وما تصرَّف منه، نحو: اقْعَنْسَسَ[7]، يَقْعنْسِسُ اقْعِنساساً فهو مُقْعَنْسِس، فهو من القعْس وطلق، فاعلمه.

* * *

القسم الثاني: الزائدة على صيغة الكلمة لها ستة مواضعَ.

= العرب: رجل أفرَج وفَرِج: إذا كان لا يكتمُ سراً، فجعل نفرجة القلب مشتقاً منه لأنَّ إفشاءَ السر من قلة الحزم» ثم احتمل ابن عصفور أن تكون النون أصلية. انظر: الممتع: ٢٦٧.

(١) القنعاس: العظيم الضخم.

(٢) القنفخر: الفائق في نوعه.

(٣) في الأصل: عقنبل. وهو تحريف.

(٤) العريقصان: اسم نبات.

(٥) العبثيران: اسم نبات، والأمر الشديد.

(٦) القرعبلانة: دويبة عريضة.

(٧) اقعنسس: رجع وتأخر.

الموضع الأول: أن تكون علامةً لجماعة المؤنث لاحقةً للفعل الماضي والمضارع إذا تقدَّم واحدٌ منهما على الفاعل إنْ كان الفعل له، نحو: ضَرَبْنَ الهنداتُ، أو يَضربنَ الهنداتُ، أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه، نحو: ضُربنَ الهنداتُ، فتكون إذ ذاك حرفاً كتاء التأنيث في نحو: قامَتْ هند، وضُرِبَتْ فاطمة، إلاَّ أنها لا تلزَم كالتاءِ، بل يجوز، قام الهندات وضُرِبَ الهندات وتقوم الهندات وتُضرَب الهندات، وهذه اللغة [هي] الكثيرة، والقليل ثباتُها، كقول الشاعر(١):

٤٤٦-وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّه ... بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَليطَ أَقَارِبُهْ

فإذا تأخَّرتْ مع الفعل عن الاسم فهي اسمٌ، كقولِك: الهندات قُمن والهندات ضُرِبْنَ، والهندات يَقُمْنَ، والهندات يُضربْنَ، وقد تقدَّم في الألف والواو والياء في باب الألف، وفي هذا الموضع ما يغني عن إعادته هنا لأن الحكم والخلاف والردّ في الموضعين واحد، فأعدِ النظرَ إليه هناك.

إلاّ أنَّ هذه النون اختُلِفَ: هل الفعل المضارع معربٌ معها أو مبنيٌّ؟ فسيبويه(٢) وأكثر النحويين يذهبون إلى أنّه معها مبنيٌّ وإنْ كان مضارعاً لشبه المضارع الفرع في الإعراب الماضيَ الأصل في البناء، فكما حكمت على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو «ضَرَبْنَ»، كذلك يُحْكَم في بنائه مع التسكين في نحو: «يَضْرِبْنَ» لأن الشبهَ قد وقع بينهما بالتسكين / فحُمِل الفرعُ على الأصل فبُنِيَ. ١٥٨

والأخفشُ وبعضُ المتأخرين يذهبونَ إلى أنَّه معربٌ معها، لأنَّ المضارعةَ التي أوجبتْ له الاعراب موجودةٌ فيه، وإنَّما التسكين في آخر الفعل لكونه معه كالكلمة الواحدة واجتماع المتحركات في اللفظ أو في الأصل.

والصحيحُ مذهبُ سيبويه لوجهين: أحدهما: أنَّ الفرعَ يُحْمَلُ على الأصل في كلام العرب، ألا ترى أنَّ ما لا ينصرِفُ لَمَّا شبه الفعلَ من وجهين من موانع الصرف خَرجَ بهما عن تمكُّن الأسماءِ فمُنِعَ من الصرف(٣)، [وامتنع] دخولُ

(١) تقدم برقم ٢٢.
(٢) الكتاب ١/ ٥ ـ ٦.
(٣) انظر في تفصيل ذلك: ابن يعيش ١/ ٥٩.

التنوين والكسرة في حال الخفض، فإذا دخل عليه الألفُ واللامُ أو أُضيفَ إليه انصرفَ، نحو: الأحمر والحمراء وأحمركم وحمرائكم، في: أحمر وحمراء. وإنما ذلك لشبهه بالأصل الذي هو الاسمُ المتمكِّنُ، وإن كان فيه علَّتا الصرف المشَبَّه بهما للفعْل الذي مُنِعَ بهما من الصرف، فهذا وَجْهٌ.

ووجه ثان: وهو أنَّ الفعلَ المضارع لو كان معرباً معها لجاز أن يُحذَفَ حرفُ العلة في الجزم في نحو قولك: لم يَغْزُنَ النساءُ في «يَغْزون» ولم يَعْفُنَ النساءُ في «يَعْفون»، ولم يكن ذلك، فصحَّ قولُ سيبويه وبطَلَ قول الأخفش وبالله التوفيق.

الموضع الثاني: أن تكون توكيداً للفعل، مخفَّفَةً ومثقَّلةً، والمثقَّلةُ أشدُّ توكيداً من المخفَّفة لتكرير النون فيها، ومَدْخَلُها أبداً في فعل الطلب وجواب القسم من بين مواضع الأفعال، وكذلك في الشرط بـ «إنْ»، إذا كان معها [ما] فتقول في الطلب: اضربَن ولا تضرِبَن، وهل تضربَن، بتخفيف النون وتشديدها، وتقول في جواب القسم: واللهِ لتضربَن زيداً، بالنون الخفيفة والشديدة، وفي الشرط: «إمَّا تقومَنَّ أقمْ» بنونٍ خفيفةٍ وشديدةٍ أيضاً، قال الله تعالى: ﴿ ولا تقولَنَّ لشيءٍ إنِّي فاعلٌ ذلك غداً إلَّا أنْ يَشاءَ الله ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ فإمَّا تَرَيِنَّ من البشر أحداً ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿ لَنَصَّدَّقَنَّ ولَنكوننَّ من الصالحين ﴾(٣) و﴿ لَتَرَوُنَّ الجحيمَ ﴾(٤)، وقال الشاعر(٥):

٤٤٧ـ. . . . . وَلا تَعْبُـدِ الشَّيطانَ وَاللّهَ فَـاعبُدا

أراد: «فاعبدَنْ»، فوقف في الألف، وقال آخر(٦):

---

(١) الكهف ٢٣.
(٢) مريم ٢٦.
(٣) التوبة ٧٥.
(٤) التكاثر ٦.
(٥) تقدم برقم ٣٦.
(٦) نُسب في شرح شواهد المغني ٧٧١ إلى الكميت بن معروف، وفي حاشية شرح المفصل ١٥١/٨ إلى الكميت بن زيد، وليس في ديوانه وعجزه:

أَوْ يَحُولَنَّ دونَ ذاكَ حمامي

وهو في المغني ٣٨٧، والأشموني ٤١٠.

٤٤٨ـلَيتَ شِعْري هَل ثُمَّ هَل آتِيَنْهُمْ   أَوْ يَحُولَنْ مِنْ دونِ ذاكَ الـرَّدَى

والدعاءُ والتحضيضُ والعرضُ يجري بإلحاق النون في فعلها ذلك المجرى في نحو: اغفِرَنْ لزيدٍ، وهَلَّا تَضْرِبَنَّ. ولا يجوز أن تدخُلَ في غير ذلك من
الأفعال، فإنْ جاءَ منه شيءٌ يُوقفُ فيه مع السماع/، فممَّا جاء منه قولهم: «في ١٥٩
عِضةٍ ما يَنْبُتَنّ شَكيرُها»[١]، قال الشاعر[٢]:

٤٤٩ـيَحْسَبُـهُ الجـاهِـلُ مَـا لم يَعْلَما   شَيْخـاً عـلى كـرسيِّـهِ مُعَمَّـمَا

وقال آخر[٣]:

٤٥٠ـمَتى تَـأْتِنا تُلْمِمْ بِنـا في دِيَـارِنـا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَـاراً تَأَجَّجَا

أراد: «تأَجَّجَنْ» على أحد الاحتمالات في البيت، وأَبْدلَ النونَ أَلِفاً في الوقفِ. وقيل: أراد تأَجَّجَ، فذكَّر لفظَ النار لأَنَّها مؤنثٌ غير حقيقي. وقيل: أراد «تأَجَّجَ» إخباراً عن الحطب، وكلُّ ذلك محتملٌ ضعيفٌ.

وقد أَلْحقوها[٤] إذا دَخلتْ على الفعل «قلَّما» أو كَثُرَما» أو«ربما» ومن ذلك قوله[٥]:

٤٥١ـرُبَّمـا أَوْفَـيْـتُ في عَـلَـمٍ   تَـرْفَـعَـنْ ثَـوْبي شَـمـالاتُ

وقد أُلحقوها في الفعل بعد «ما» الزائدة كقولِهم: بِجَهْدٍ ما أَرينَّك[٦]

(١) هو مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٢/١٤، والكتاب ٢/١٥٣، والمغني ٣٧٥، وأورده صاحب الخزانة ٤/٢٢ على أنه عجز بيت وصدره:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُه

وكذا في شرح شواهد المغني ٧٦١. والعضة: الشجرة، والشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.

(٢) تقدم برقم ٣٨.   (٣) تقدم برقم ٣٧.   (٤) أي: نون التوكيد.

(٥) نسب في الكتاب ٢/١٥٣ إلى جذيمة الأبرش، وهو في اللامات ١١٥، والأزهية ٩٢، وأمالي الشجري ٢/٢٤٣، واللسان (شمل)، وابن يعيش ٩/٤٠، والمغني ١٤٣، والأشموني ٢٩٩، وشواهد المغني ٧٦١، والخزانة ٤/٥٦٧. والعلم: الجبل، الشمالات: ريح الشمال. وقوله: «علم» ورد في الأصل: «عالم» وهو تحريف.

(٦) هو مثل عربي يضرب في الحث على العمل. انظر: مجمع الأمثال ١/٦٦ وروايته: «بعينٍ ما أَرَيَنَّكَ»، وسيبويه ٢/١٥٣.

و«بألمٍ ما تُخْتَنِنَّهْ»[1]، ولا يُقاس على ذلكَ لشذوذه في السمَّاع، وهو في الأول قياسٌ لكثرته، ولا سيما في الطلب لإرادة الجزم فيه فَؤكِّدَ.

واعلم أنَّ النحويين قد اختلفوا في الفعل الذي تدخلان عليه إذا كان مضارعاً: هل هو مبنيٌّ معها أو مُعْرَبٌ؟ فمنهم مَنْ قال: إنّه معرَبٌ لبقاء لفظ المضارعة للمعرب، وبسببها كان، لمفردٍ أو تثنيةٍ أو جمعٍ. ومنْهم مَنْ قال: إنه مبني معها للتركيب، لأنَّ كلَّ شيئيْن جعِلا شيئاً واحداً يُبْنَيان، كبعلبك ورام هرمز وابن أمٍّ، كقول الشاعر[2]:

٤٥٢ـأثَـوْرَمـا أصِيـدُكم أمْ ثَـوْرَيْنْ ....

بفتح راء «ثور».

ومنهم مَنْ قال من المتأخرين: إنَّه إنْ كان للمفرد فهو مبنيٌّ نحو: هل تضربَنَّ يا زيد عمراً، وإن كان من الخمسة الأمثلة[3] بقي معرباً، لأنه[4] تركيب شيئين، والبناء بسبب ذلك موجودٌ كما تقدَّم، والخمسة الأمثلة مركباتٌ من الفعل والفاعل، أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، ونون الإعراب، فإذا زادتْ نون التوكيد فصار أربعة أشياء مركبة تركيباً واحداً، وذلك غير موجود في العربية، فيحكم عليها بالإعراب، وتحذف النون لاجتماع النونَيْن في الخفيفة والنونات في الشديدة، وتحذف حروف العلة لالتقاء الساكنين، فلذلك تقول: يا زيدان لا تضربانِّ[5]، ويا زيدون لا تَضْرِبُنَّ، وتبقى الحركات في الحروف التي قبل حروف العلَّة دليلاً على المحذوف.

---

(١) هو مثل عربي معناه: لا يكون الختان إلَّا بألم، يضرب في الصبر على مالا ينال إلا بألم، والمثل في أصله خطاب للمرأة، والهاء للسكت. انظر: مجمع الأمثال ٧١/١، وروايته: «ما تختتن»، وسيبويه ١٥٣/٢.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ١٨٠/٢ وبعده:

أمْ تِيكُم الجَمَّاءَ ذات القرنَيْنْ

واللسان (ثور)، والبحر المحيط ١٣٧/٨. والجماء: التي لا قرنين لها.

(٣) أي الأفعال الخمسة. (٤) في الأصل: «لأن» وهو تحريف.

(٥) في الأصل: «لا تضربَنَّ» وهو سهو، لأن نونَ التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ضمير التثنية فلا يقال: =

والصحيحُ أنَّها يُعرَبُ معها الفعل على اختلاف أنواعه: لمذكرٍ أو مؤنثٍ مفردٍ أو جمعٍ، لأنَّ لفظَ المضارعة باقٍ في الفعل، وتركيبُ الفعل ليس بموجب بناءٍ بخلاف تركيب الاسم، لأنَّ الاسمين يُجعلان اسماً واحداً في المعنى/ يَدُلَّان ١٦٠
على معنىً واحدٍ بخلاف تركيب هذا الفعل فإنَّ التوكيدَ للنونينْ باق فيهما، وَلحِقتِ الفعل دلالة عليه فيه[١]، فلا موجبَ لبناءٍ[٢] هنا، ولكنْ تختلفُ أواخرُ الفعل معها: بالفتح دلالةً على المفرد لأنه أخفُّ الحركات، وبالكسر دلالةً على التأنيث التي هي الياءُ والمجانسةُ لها، والضمِّ في الجمع دَلالة على الواو المحذوفة.

إلَّا أنَّ النونَ الخفيفةَ لا تدخُلُ في فعل الاثنين، وفي فعل [الشديدة في][٣] جماعة المؤنث لما يلزَمُ من التقاء الساكنين، ولا يجتمعان، وإذا دخلت المشدَّدَة في فعل الاثنين ظهرت الألف، نحو: لا تضربانّ زيداً، وإذا دخلت المشدَّدة في فعل جماعة المؤنث أُلحقت بينها وبين نون الجماعة ألفاً لأجل التقاء الساكنين، نحو: يا هندات لا تضربنانّ زيداً.

واعلم أنَّ الفعل المعتلَّ الآخرِ للعرب فيه وجهان: منهم مَنْ يحذِف حرفَ العلة فيقول: لا تَخْشَنَّ[٤]، ولا ترمِنَّ، ولا تغزُنَّ، في: تخشى وترمي وتغزو. ومنهم مَنْ يفتحُها فيقول: لا تَخْشَيَنَّ ولا تَغْزُوَنَّ ولا تَرْمِيَنَّ ومنه قوله[٥]:

= والله لتذهبانِّ، وإذا وقعت النون المشددة بعد ضمير التثنية ثبتت الألف. وانظر هذه الأحكام في جامع الدرس العربية ١/٩٣.

(١) أي: دلالة على التوكيد في الفعل. (٢) في الأصل «ببناء» وهو تحريف.

(٣) ما بين معقوفين زيادة من الناسخ، وقد قررنا ذلك لأن النحاة قد أجمعوا على أن النون الثقيلة تدخل في فعل جماعة المؤنث كما في الإنصاف ٦٥٠، وكما سيذكر المؤلف نفسه بعد قليل، ورأيُ المؤلف بأن النون الخفيفة لا تدخل في فعل الاثنين ولا في فعل جماعة المؤنث يجري مع رأي البصريين، بينما يرى الكوفيون جوازَ ذلك. انظر: الإنصاف ٦٥٠.

(٤) في الأصل: «لا تخسن» وكذا في «تخسى» بعد قليل.

(٥) نُسب في اللسان «دهر» إلى عثير بن لبيد العذري، وقيل لحريث بن جبلة العذري، ونُسب في التاج: «دهر» إلى أبي عيينة المهلبي، وهو في الكتاب ٢/١٥٨، وسر الصناعة ١/٢٥٦، وأمالي القالي ٢/١٧٧، وأمالي الشجري ٢/٢٠٧، والشذور ١٢٦، والمغني ٨٨، وشواهد المغني ٢٤٤، والدرر ١/١٧٣.

٤٥٣ ـ اِسْتَقْـدِرِ اللهَ خَيْراً وَارْضَـيَنَّ بِـه   فَبَيْنَـما العُسْرُ إِذْ جَـاءَتْ مَياسِـيرُ

وهذه اللغة أكثرُ وأقيس.

الموضع الثالث: أن تكون علامةَ الرفع في كلِّ فعلٍ لَحقه ضميرُ التثنية أو علامتها، وهو الألف، وضميرُ[1] الجماعة المذكرينَ في الأصلِ أو علامتُهم، وهو الواو، وضمير الواحدة المؤنثة من المخاطبة، وهو الياء، وكان ذلك الفعل مضارعاً، نحو: الزيدان يضربان، والزيدون يضربون، ويضربُون الزيدُون، وأنت يا هندُ تضربينَ زيداً.

فإذا تقدَّمَتِ الألفُ أو الواو على الأسماء فهي علامةٌ، وإذا تأخَّرتا ـ أو الياءُ ـ فهي ضميرٌ، وقد بُيِّنَ ذلك في باب الألف.

فالنون في جميع هذه علامةُ إعرابٍ، حرفٌ عند جميع النحويين إلَّا السهيليَّ أبا زيدٍ فإنه يرى الإعرابَ مقدَّراً في آخر الفعل في جميع ذلك كلِّه، كما هو مقدَّرٌ في الحرف الذي قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب، نحو: جاء غلامي ورأيت غلامي، واحتجَّ لذلك بأشياءَ لا تطَّرِدُ على أصول النحويين، ولولا الإطالةُ في إيرادها والردِّ عليها لذَكَرْتُها، لكنْ مَنْ أرادَ التطلُّعَ عليها فلينظرْها في كتابه في «شرح الجمل»، وله في الكتاب المذكور أشياء خرجَ بها عن مقاييس العربية أدَّاه نظرُه إلى ذِكْرِها.

والذي يَدُلُّ على أنَّ النونَ علامةُ إعرابٍ حَذْفُها في النصب والجزم إذا
قيل: لم يفعلا ولن يفعلا، ولن يفعلوا ولم تفعلوا، ولم تفعلي ولن تفعلي، ولمَّا كان
الفعل/ قد اتصلَ بالفاعلِ وصارَ معه كالكلمة الواحدة ـ بدليل تسكين آخره معه ١٦١
في نحو: ضَربْنَ وضربْتُ وضربْنا ـ جُعِل الإعرابُ بعدَهما[2] وكان نوناً دون
غيرها لأنَّها أُختُ حروف العِلَّة في أشياءَ قد ذُكِرتْ قبلُ[3]، وحُرِّكت لالتقائها
ساكنةً هي وما قبلَها، وكُسِرتْ على أصل التقاء الساكنين مع الألف، وفُتِحتْ

(١) في الأصل: «أو ضمير»، وأثبتنا الواو للسياق.
(٢) أي: بعد الفعل والفاعل.   (٣) انظر: الورقة ١٥٧ ـ ١٥٨.

مع الواو والياء طلباً للتخفيف مع ثقل الواو وخفَّة الألف لضربٍ مِنَ المعادلة، وثبتَتْ في الرفع لأنَّه أولُ مراتب الإعراب فلا بدَّ لك من علامةٍ ثابتةٍ فيه، [و] حُذِفَتْ في الجزم كما تُحْذَفُ الحركةُ لأنَّها مثلُها في الإعراب وحُمل النصب على الجزم، لأنَّه مختصٌ بالفعل الذي هي فيه، ولم يُحْمَلْ على الرفع لأنَّ الاسمَ والفعلَ يشتركان [فيه].

الموضع الرابع: أن تكونَ لاحقةً في آخر المثنى والمجموع جمعَ السلامة من المذكرين العاقلين أو ما جَرى مَجْراهم، نحو: الزيدان والزيدَيْن، والزيدُون والزَيْدِين، وذلك[1] لتُدَلِّلَ على كمال الاسم وأنَّه منفصلٌ مما بعدَه، كما فُعِل[2] بالتنوين، إلا أنَّها حُذِفَتْ مع الإضافة لأنها يتضادَّان، إذ الإضافة دليل الاتصال والنون دليل الانفصال، وثبتَتْ مع الألف واللام لكونها قَوِيَتْ بالحركة، وأنَّها ليست كالتنوين في الدَّلالة على التنكير والانصراف والإعراب، ألا ترى أنَّها تكون في الاسم الذي لا ينصَرفُ نحو: أحمَرَيْن وأحمدَيْن، وفي الاسم العلم نحو الزيدَيْن، وفي المبني نحو: اللذان واللذيْن، فهذا كلُّه يُقوِّي أنَّها ليست كالتنوين في تلك الأوجه، وإن كانت مثلَه في الدَّلالة على تمام الكلمة وانفصالها ممَّا بعدَها.

على أنَّ في لَحاقها حيث ذُكِر خلافاً للنحويين: فمنهم مَنْ يقول: إنَّها عوضٌ من الحركة والتنوين في المفرد إطلاقاً، ومنهم مَنْ يقول: إنَّها عوضٌ من الحركة وحدها إطلاقاً، ومنهم مَنْ يقول: إنَّها عوضٌ من التنوين إطلاقاً، ومنهم مَنْ يقول: إنَّها عوضٌ من الحركة في موضعٍ ومن التنوين في موضع، ومنهم مَنْ يقول: إنَّها عوضٌ من الحركة والتنوين معاً في موضع، ومن الحركة وحدَها في موضعٍ، ومن التنوين وحدَه في موضعٍ، ومنهم مَنْ يقول إنَّها للفرق بين المفرد الموقوف عليه والمثنَّى، وهو قول الفَرَّاء، وهو أشدُّها فساداً. ولكلِّ قائلٍ متعلَّقٌ يطول بسْطُه.

والذي يظهرُ لي بعد البحث أنَّها ليست عوضاً من شيءٍ، وإنَّما معناها في

(١) في الأصل: «ولذلك»، وهو تحريف. (٢) لعلها «دُلَّ».

الكلمة ما ذكرْتُ لك، وإذا تحقَّقتَ كلام سيبويه(١) -رحمه الله- عَلِمتَ أنَّها ليست عندَه عوضاً من شيءٍ، لأنه قال: «كأنَّها عوضٌ» ولم/ يَقُلْ: إنَّها عوضٌ، فتفهمه ١٦٢
تجِدْ كما ذكرْتُ لك.

وحكمُ هذه النون في علَّة الزيادة وتحريكها وفتْحِها وكسْرِها حكمُ النون في الموضع قبلَها.

واعلم أنَّه يجوزُ حذفُ هذه النون لتقدير الإضافة، كما يجوزُ حذفُها للإضافة كقوله(٢):

٤٥٤-يَا مَنْ رَأى عَارِضاً أُرِقْتُ لَهُ   بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسدِ

أي: بين ذراعي الأسد وجبهته.

ويجوز حذفُها لطول الكلام - تخفيفاً - من اسم الفاعل والصفة المشبهة به، نحو: الضاربو زيداً والحسنُو الوجوه، كما قال الشاعر(٣):

٤٥٥-الحافِظو عَوْرةَ العَشيرَةِ لا   يَأْتِيهمُ مِنْ ورائِنا وَكَفُ

وقُرِئَ في الشاذ: ﴿إنَّكم لذائقو العذابَ الأليمَ﴾(٤) بنصب «العذاب»

---

(١) الكتاب ١/٤-٥

(٢) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ١/٢١٥، والكتاب ١/٩٢، وفيه: «أُسَرُّ به» عوضاً من «أرقت له»، والخصائص ٢/٤٠٧، وسر الصناعة ١/٢٩٧، واللسان (بعد)، وابن يعيش ٣/٢١، والمغني ٤٢٥، والعيني ٣/٤٥١، وشواهد المغني ٧٩٩، والخزانة ٢/٣١٩. والعارض: السحاب. ذراعا الأسد وجبهته: من منازل القمر.

(٣) البيت لعمرو بن امرىء القيس من قصيدة له في الجمهرة ٢٣٧. وهو في الكتاب ١/٩٥ منسوباً إلى رجل من الأنصار، وفيه «نطف» عوضاً من «وكف»، والمنصف ١/٦٧، وأدب الكاتب ٢٥٠، واللسان «وكف» منسوباً إلى عمرو أو قيس بن الخطيم وليس في ديوانه، والأشموني ٣٠٩، والدرر ١/٢٣. والعورة هنا: الخلل في ثغرة البلاد يُخاف منه، والوكف: العيب والإثم، والنطف: التلطخ بالعيب.

(٤) الصافات ٣٨. ونسب صاحب «البيان في غريب إعراب القرآن» هذه القراءة إلى أبي السَّمَّال الأعرابي لأنه قدَّر حذف النون للتخفيف لا للإضافة. انظر: البيان ٢/٣٠٤.

و«الأليم»، ومن الموصول(١)، لذلك أيضاً، كقوله تعالى: ﴿ وخُضْتمْ كالذي خاضوا ﴾(٢)، وقول الشاعر(٣):

٤٥٦ـأبَني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللذا قَتَلا الملوكَ وَفكَّكا الأغْلالا

وقول الآخر(٤):

٤٥٧ـوَإنَّ الّذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤهُمْ هُمُ القوْمُ كلُّ القَومِ يا أُمَّ خَالِدِ

وقولـه(٥):

٤٥٨ـ إلَّا الذي شَدُّوا بِأَطْرافِ المَسَدْ

ويجوز حذفها للضرورة في الشعر كقول الآخر(٦):

٤٥٩ـهُما خُطَّتا: إمَّا إسَارٌ ومِنَّةٌ وَإمَّا دَمٌ، والمَوْتُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

وقال آخر(٧):

٤٦٠ـلَها مَتْنَتانِ خَظَاتا كَما أَكَبَّ على سَاعِدَيْه النَّمِرْ

أراد الأول: «خُطتان»، وأراد الثاني: «خظاتان»، وكذلك عند بعضِهم قوله(٨):

٤٦١ـقَدْ سَالَمَ الحيّاتُ مِنه القَدَما ....

(١) معطوف على قوله: «من اسم الفاعل». (٢) التوبة ٦٩.
(٣) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٠٨، والكتاب ١/٩٥، والمنصف ١/٦٧، والأزهية ٣٠٦، وأمالي الشجري ٢/٣٠٦، وابن يعيش ٣/١٥٤، والخزانة ٣/١٨٥.
(٤) البيت للأشهب بن رميلة كما في الكتاب ١/٩٦، وهو في أمالي الشجري ٢/٣٠٧، والأزهية ٣٠٩، وابن يعيش ٣/١٥٥، واللسان (فلج)، والمغني ٢١٢، وشواهده ٥١٧، والهمع ٢/٧٣. وحانت: هلكت. وفلج: اسم موضع.
(٥) تقدم برقم ٣٧٠.
(٦) البيت لتأبط شرا، وهو في الحماسة ١/١٧، والخصائص ٢/٤٠٥، والممتع ٥٢٦، والمغني ٧١٥، واللسان (خطط)، وشواهد المغني ٩٧٥، والخزانة ٣/٣٥٦.
(٧) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٦٤، ومجالس العلماء١٠٩، والممتع ٥٢٦، وابن يعيش ٩/٢٨، واللسان (متن)، والمغني ٢١٥، وشواهده ٦٣٧. وخظاتان: مكتنزتان قليلاً فيصفُها بالصلابة. (٨) تقدم برقم ٤١٠.

أراد: القدمان، وأمَّا قوله[1]:

٤٦٢ـيَـا حَبَّـذا عَيْنَـا سُلَيْمى وَالفَـما ....

فقال بعضهم: أراد الفمان، أراد الشفتين. وقال بعضهم: هو منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ كأنَّه قال: وأحبُّ الفما أو أمدحُ الفما وهو الأحسن. وقال بعضهم: أراد الأنفَ والفما، فثنَّاهما بالتغليب لقرب ما بينهما وتلازُمهما، كما قالوا: القمران في الشمس والقمر، ثم حُذِفتِ النونُ ضرورةً، وهذانِ تَكَلُّفانِ لا يُحتاج إليهما، والقولُ الثاني أَجْرى على الأصول من القولين الأول والآخِر، فاعرفْ ذلك وبالله التوفيق.

الموضع الخامس: أن تكون تنويناً[2]، وهو: «نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ بعد تمام الكلمة، تَلْحَقُ في غير الشعرِ، لفظاً لا خطاً ووصلاً، وفي الشعرِ وقفاً». فقولنا: «نونٌ» احترازاً مِنْ غيرها من الحروف/، وقولنا: «ساكنةٌ» احترازاً من «متحركة» ١٦٣
نحو: نون رَعْشَن وَضَيْفَن، وقولنا: «زائدةٌ» احترازاً من الأصلية نحو نون: عَنْبر، وقلنا: «بعد تمام الكلمة» احترازاً من نون منطلق وحَبَنْطَى[3]، وقلنا: «في [غير] الشعرِ لفظاً لا خطّاً» لأنها يُنطَقُ بها ولا تَثْبُتُ في الكَتْب، وقلنا: «وَوَصْلاً» احترازاً من الوقف لأنها تسقط فيه، وقلنا: «وفي الشعر وقفاً» نعني به تنوينَ الترنُّم، فإنَّه يكونُ في القافيةِ إذا وُقِفَ عليها، وهي حرفُ غُنَّةٍ في الخيشوم لسكونها.

ومن أحكامها العامَّة لجميع مواضعها أنَّها تَظْهرُ عندَ حروف الحلق: الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء، نحو: عليم أنت، وعليم هاد، وعليم عَفُوّ، وعليم غفور، وعليم حكيم، وعليم خبير، وتُدْغَمُ عند حروف يَرْملون: الياء والراء والميم واللام والواو والنون، إلاَّ أنَّها بِغُنَّةٍ[4] في الياء والواو والميم

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان «فوه»، وبعده:

وَالجِيدُ وَالنَّحرُ وَثَدْيُ قَدْ نَمَا

والخصائص ١/ ١٧٠.

(٢) انظر في أقسام التنوين: الإيضاح ٩٧، الجنى ٥٥، ابن يعيش ٩/ ٢٩، المغني ٣٧٥.

(٣) الحبنطَى: الممتلىء غيظاً.

(٤) قوله «بغنة» غير واضح في الأصل.

والنون، وبغيرها في الراء واللام. نحو: عليمٌ يقول، وعليمٌ رحيمٌ، وعليمٌ مُبينٌ، وعليمٌ لكم، وعليمٌ وهّاب، وعليمٌ ناصر. وتُقْلَبُ ميماً بِغُنَّتِها مع الباء، نحو: ﴿عليمٌ بذات الصدور﴾[1]، وتَخْفَى في سائر حروف المعجم فلا تكونُ إلا غُنَّةً لا غيرُ، فإذا ثَبتَ هذا فإنَّ مواضعها في الكلمة خمسةُ معانٍ:

الأول: أن تكون في الاسم المتمكن الأمكَن[2]، للفرقِ بين المنصرف وغيرِ المنصرف، نحو: زيدٌ، فرقاً بينه وبين عُمر وأَحْمر وشِبْهِهما من الأسماء التي لا تَنصرف. وتحقيقُ ذلك أنَّها تدُلُّ على كمال الكلمة وانفصالها مما بعدها[3]، لا يَصحُّ إضافتُها أبداً معها، وإنَّما ذلك لأنَّها[4] دليلُ الانفصال، والإضافةَ دليلُ الاتصال فتناقضا. وهذا الحكمُ جامعٌ لها في جميع مواقعها، مع معنى آخرَ يختصُّ به في كلِّ موقعٍ، فإذا قال القائلُ: رأيتُ أحمدَ، عُلِمَ أنَّه واحدٌ بعينِه، وإذا قال: رأيتُ أحمداً عُلِم أنه واحدٌ مِنْ جُملة الأحامد غيرُ معلومٍ، فلهذا وُضِع لهذا التنوين.

الثاني: أن تكون في الاسم المبنيِّ دلالةً على التنكير[5] نحو: سيبويهِ وعَمْرَويهِ ونِفْطَويهِ وإيهٍ وإيهاً ومهٍ وصَهٍ ونحو ذلك، فهذه الألفاظُ إذا كانت بغير تنوينٍ فهي معارفُ إمَّا اسماً لأشخاصٍ، وإما لمعانٍ معلومةٍ. فإذا أنكرْتَ واحداً منها ولم تُرِدْهُ لمعلومٍ نَوَّنْتَ دلالةً على ذلك، فإذا قلْتَ: رأيْتُ سيبويهِ بغير تنوينٍ فهو لمعروفٍ، وإذا قلتَ: سيبويهٍ بالتنوين فهو لغير معلومٍ، وكذلك: عَمْرويه ونِفْطويه، وإذا قلت: إيهِ[6] ومَهْ وصَهْ بغير تنوينٍ فهو في معنىً معروفٍ من حديثٍ معلومٍ، أو كفٍّ معلومٍ، أو سكوتٍ/ معلومٍ، قال ذو الرمة[7]: ١٦٤

٤٦٣ـوَقَفْنَـا فَقُلْنا: إِيـهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ   وَمَا بَالُ تَسْلِيمِ الدِيارِ البَـلاقِعِ

(١) آل عمران ١١٩.
(٢) ويعبرون عنه بتنوين التمكين.
(٣) في الأصل «مما بعده» وهو سهو.
(٤) أي: نونَ التمكين.
(٥) ويعبرون عنه بتنوين التنكير.
(٦) في الأصل: «ايهٍ» بالتنوين وهو سهو.
(٧) الديوان ٣٥٦، وفيه «تكليم» عوضاً من «تسليم»، وثعلب ٢٢٨، واللسان (أهه)، وابن يعيش ٣١/٤، والشذور ١١٩، والخزانة ١٩/٣.

بغير تنوينٍ، لأنَّه أراد حديثاً معلوماً، وإذا نُوِّن ذلك أُريدَ به حديثٌ غيرُ معلومٍ وكفٌّ غيرُ معلومٍ وسكوتٌ غيرُ معلومٍ.

فهذا التنوينُ في هذه الأسماء تنوينُ تنكيرٍ ولا يكونُ إلَّا في المبنيَّات كما ذُكِر، ويُكْسرُ الحرفُ الذي قبله إنْ كانَ مبنيَّاً على السكون كـ مَهٍ وصَهٍ لالتقاء الساكنين، وإنْ كان قبلهَ متحرِّكٌ بقي على صورته نحو: غاقٍ وإيهٍ. وقد حكى الجَرْميُّ في «سيبويه» وأمثاله الإعرابَ والتثنيةَ والجمعَ، وهو قليلٌ لا يُقاس عليه.

الثالث: أن يكون في الجمع المؤنَّث السالم[1] مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم نحو: فاطماتٌ وعائشاتٌ، يقابل: الزيدِينَ والعُمَرِينَ، لأنَّ ذلك الجمعَ نظيرُ هذا في السَّلامة، وفي زيادتَيْن في آخره مثلَه، وإذ التاء تدلُّ على التأنيث كما أنَّ الواو تدلُّ على التذكير، والكسرة في[2] التاء كالياء في المذكَّر في حال النصب والخفض، فلذلك قيل في تنوينه إنَّه وُضع للمقابلة للنون المذكورة.

إلَّا أنَّ هذه المقابلة لا تَتبيَّنُ قطُّ إلَّا [إذا] كان الجمع المؤنَّث معرفةً بالعلَميَّة، فكانَ ينبغي أن يُمْنع من الصرف للتأنيث والتعريف، نحو: «أَذْرِعاتٍ» لموضعٍ معلومٍ في قول امرىء القيس[3]:

٤٦٤ـ تَنَــوَّرْتُهـا مِنْ أَذْرِعــاتٍ وَأَهْلُهـا بِيَثْرِبَ أَدْنى دارِهـا نَـظَرٌ عـالي

و«عرفاتٍ» في قوله تعالى: ﴿فإذا أَفَضْتُمْ من عَرفاتٍ﴾[4]، فلمَّا نُوِّنَ هذان الاسمان مع وجود ما يمنع[5] الصرفَ فيه، عَلِمْنا أنَّ تنوينَه ليس بتنوين تَمكُّنٍ، وإنَّما هو تنوينُ مقابلةٍ للنونِ كما ذُكِر، وتبعَتِ الكسرةُ التنوين في الإثبات، لأنَّ صورته صورةُ تنوين التمكين، ولذلك حُذفتْ مع التنوين فيهما، [و] قد رُوي «من أَذْرِعاتَ»، وقد قُرِىءَ في الشاذ: «مِنْ عرفاتَ»[6] للاعتدادِ بـالعلَّتين المانعتَيْن من الصرف.

---

(١) ويعبرون عنه بتنوين المقابلة. (٢) قوله «في» غير واضح في الأصل.

(٣) الديوان ٣١، والكتاب ١٨/٢، وابن يعيش ٣٤/٩، واللسان (ذرع)، والأشموني ٤١، وابن عقيل ٤١/١، والدرر ٥/١. وتنورتها: مثلت نارها وتوهمتها.

(٤) البقرة ١٩٨. (٥) في الأصل: «ما بقي» وهو تحريف. (٦) لم أقف على هذه القراءة.

فأمَّا نحو: «مسلماتٍ وقانتاتٍ» من الأسماء النكرات فينبغي أن يُحْمَلَ تنوينُه على أنَّه الذي للتمكُّن، لأنَّه أحوجُ إليه من تنوين المقابَلة، لدلالَته على التمكُّن والانتقال، والفرق بين المنصرف وغيره، واتَّفق معه إنْ كانت فيه مقابَلةٌ، لا أنَّها خاصةٌ بالموضع كالتي في «أَذْرِعات» و«عَرَفات». فاعلَمْ ذلك فلم أقفْ على تنبيهٍ عليه لأحدٍ.

الرابع: أنْ يكون للعوض وهو نوعان:

النوع الأول: أن يكون عوضاً من جملة وذلك إذا لَحق «إذْ» التي هي ظرفُ زمانٍ ماضٍ، وذلك إذا حُذِفت الجملة بعدها اختصاراً لدلالة ما قبلها عليها لأنَّها/ تُضاف أبداً إلى الجملة الاسمية والفعلية نحو قوله تعالى: ﴿ إِذِ الأغلالُ في أعناقِهم ﴾[1]، و﴿ إذْ أنتمْ بالعُدْوة الدُّنيا ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وإذْ قالتِ الملائكة ﴾[3]، ﴿ وإذْ قال موسى لقومِهِ ﴾[4]، ﴿ وإذْ تقولُ للَّذي أَنعَمَ اللهُ عليه ﴾[5]، والأكثر فيها الإضافة إلى الجملة التي أولُها الماضي لأنه الملائمُ لمعناها. ١٦٥

فإذا جاءَتْ «إذْ» تُحذَف فيه تلك الجملة المضافة إليها اختصاراً [و] عُوِّض من الجملة المذكورة التنوين نائباً مَنابَها وهو أَخفُّ منها، كقوله تعالى: ﴿ يومئذٍ تُحدِّثُ أخبارها ﴾[6]، ﴿ وأنتُم حينئذٍ تَنْظرون ﴾[7]، المعنى: إذ[8] زُلزلَتْ وأَخْرجَتْ، وإذْ[8] بلَغتِ الحُلقومَ.

وإنَّما كُسِرَتْ ذالُ «إذْ» مع التنوين لالتقاء الساكنين لأنَّ اجتماعهما ثقيل. وزعمَ الأخفش أنَّ الذالَ من «إذْ» إنَّما كُسِرت لأنَّها كسرةُ إعرابٍ، لأنَّها عنده

(١) غافر: ٧١.
(٢) الأنفال ٤٣.
(٣) آل عمران ٤٢.
(٤) الصف ٥.
(٥) الأحزاب ٣٧.
(٦) الزلزلة ٥. ونصُّ الآيات: «إذا زُلزلتِ الأرض زِلْزَالَها وأخرَجَت الأرض أثقالَها وقالَ الإنسان ما لَها، يومئذٍ تحدّث أخبارَها».
(٧) الواقعة ٨٤، ونص الآيات: «فلولا إذا بَلَغَتِ الحُلقوم وأنتم حينئذٍ تنظرون».
(٨) في الأصل: «إذا» وهو تحريف.

معربة بالخفض، لأنَّها منوَّنةٌ مضافٌ إليها ما قبلها من حينٍ ويوم، كما هو القيام والقعود في نحو: يومَ قيام زيد، وحين قيام[1] عمروٍ، وهو فاسدٌ من أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ «إذْ» مبنيَّة على السكون إذا لم يكنْ معها تنوينُ البتَّةَ، والتنوين فيها ليس للتمكُّن فيفيد إعراباً، وإنَّما بُنِيتْ لأنَّها أُشبهَتِ الحروفَ في افتقارها أبداً إلى الإضافة إلى ما بعدَها من الجمل، ولا يُسْأل عن بنائها على السكون لأنه الأصل، والحركة لموجبٍ، وفيها يُسأل: لِمَ كانت؟

والثاني: أنَّها قد جاءَتْ مكسورةً مع غير التنوين لالتقاء الساكنين أيضاً، كقوله تعالى: ﴿ إذِ الأغلالُ في أعناقهم ﴾[2]، وليس قبلها ما أُضيفتْ إليها.

والثالث: أنَّها تكون مجرَّدةً[3] عن الإضافة إليها نحو: يوم وحين وغيرهما، وهي مع ذلك مكسورة كقول الشاعر[4]:

٤٦٥ـنَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عُمروٍ بِعاقِبَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحيحُ

فدَلَّ بهذه الأوجه أنَّها مبنيَّة على السكون، أُضيفَ إليها أو لم يُضفْ، وأنَّ الكسرَ فيها إنَّما هو لالتقاء الساكنين، التنوين أو غيره[5]، أُضيفَ إليها أو لم يُضَفْ، وأنَّ التنوينَ فيها إنَّما هو عوضٌ من الجملة إذ لا تَثْبُتُ معها ولا حظَّ للتمكُّن فيها. فاعلمه.

فإنْ قيل: فلِمَ لا تقولُ: إنَّ حيناً ويوماً المضافَيْن إليها مُقدَّرانِ لدلالة الكلام عليهما، ويكون الخفضُ فيها إعراباً للإضافة إليها تقديراً؟ فالجواب من وجهين: أحدهما: أنَّ المضاف لا يُحْذفُ ويبقى المضافُ إليه في موضعٍ إلَّا أن يُقامَ الباقي المضافُ إليه مُقامه في الإعراب نحو: اجتمعتِ اليَمامةُ واسألِ

---

(١) لعله: «حين قعود عمرو».　　(٢) غافر ٧١.

(٣) في الأصل: «مفردة» وهو تحريف.

(٤) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١/ ٦٨، والخصائص ٢/ ٣٧٦، وابن يعيش ٩/ ٣١، واللسان (شلل)، والمغني ٩١، وفيه «بعافيةٍ» عوضاً من «بعاقبة» والأشموني ١٣، وشواهد المغني ٢٦٠، والخزانة ٣/ ١٤٧. و «بعاقبة» أي: لَمَّا طلبتها زجرتك عن قريب.

(٥) قوله: «أو» غير واضح في الأصل.

القريةَ، وأمّا أنْ يُحْذَف ويبقى المضاف إليه مخفوضاً فشاذٌّ كقوله[١]:

٤٦٦ـرَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

/بخفض «طلحة»، أو عُطِفَ على غيره كقوله[٢]: ١٦٦

٤٦٧ـأَكُلَّ امرىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ باللَيلِ نَارا

وإنَّما امتنعَ ذلك لأنَّ المضافَ إليه حالٌّ محَلَّ التنوين، وكما لا يَبْقى التنوين دون اسم كذا لا يبقى المضافُ إليه دون المضاف.

والوجه الثاني: أنَّ معنى «إذ» هو معنى[٣] «حين» أو ما في معناهُ من اليوم والوقت وشِبْهِهِما، فلا فائدة في إرادته وتقديره.

فإنْ قيل: فلأيِّ شيءٍ اجتمع في نحو قوله تعالى: ﴿وأنتُم حينئذٍ﴾[٤] و﴿يومئذٍ تُحدِّث أخبارَها﴾[٥] وهما في معنىً واحدٍ، وما الفائدةُ في ذلك؟ فالجوابُ أنَّ ذلك لمعنىً غريبٍ، وذلك أنَّ يوماً وحيناً يُضافانْ تارةً إلى الجملة كقوله تعالى: ﴿ويومَ تَشقَّقُ السماءُ بالغَمامِ﴾[٦] وقوله: ﴿وسَبِّحْ بحمدِ ربِّك حين تقوم﴾[٧]، وقول الشاعر[٨]:

٤٦٨ـعَلى حِينَ عَاتَبْتُ المَشيبَ على الصِّبا ....

---

(١) تقدم برقم ٣٩٦.

(٢) نُسب في الكامل ٢٤٧/١ إلى عدي بن زيد، وهو في ملحق ديوانه ١٩٩، والأصمعيات ١٩١ منسوباً إلى أبي دُؤاد، وهو في المقرب ٢٣٧/١، وابن يعيش ٢٦/٣، والمغني ٣٢١، وابن عقيل ٥٧/٣، والهمع ٥٢/٢، والخزانة ٣٩٤/٤.

(٣) قوله «معنى» ورد بالتكرار.

(٤) الواقعة ٨٤.

(٥) الزلزلة ٤.

(٦) الفرقان ٢٥.

(٧) الطور ٨٤.

(٨) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه:

وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وازِعُ

والكتاب ٣٦٩/١، وإيضاح الزجاجي ١١٤، وأمالي الشجري ٢٦٤/٢، وابن يعيش ١٦/٣، والمقرب ٢٩٠/١، والإنصاف ٢٩٢، واللسان: بهر، والعيني ٤٠٦/٢، وشواهد المغني ٨١٦، والهمع ٢١٨/١، والخزانة ١٥١/٣.

وقول الآخر[1]:

٤٦٩ـوَيَـوْمَ عَقَـرْتُ لِلْعَـذارى مَـطِيَّتي ....

وتارةً إلى المفردِ نحو قولـه: ﴿ وأَنْذِرهُمْ يـومَ الحَسْرةِ ﴾[2]، وقـوله: ﴿ ولاتَ حينَ مَناص ﴾[3]، وتارةً لا يكون فيهما إضافةٌ إلى غيرهما، كقوله تعالى: ﴿ ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس، وذلك يومٌ مَشْهود ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر ﴾[5].

فإذا أضيفا إلى الجمل فلا بُدَّ من ذِكْرها بعدهما[6]، ولا يَجوزُ حذفُها وتعويضُ التنوين منها، لأنَّ التنوين يكون إذ ذاك فيهما للتمكُّن، لأنَّهما أَحْوجُ إليه من تنوين العوض بحُكْم تمكُّنهما، فـلا يكون لهما شيءٌ يُستدلُّ به على الجملة المحذوفة بعدهما، فلمَّا أُريدَ حذفُ الجملة التي بعدهما اختصاراً كما يُفعلُ مع «إذ»، ولا بُدَّ مِنْ شيءٍ يُعوِّضُ منها، وتنوين العوض لا يَحْتمله «حين» ولا «يوم» [لأحدهما تنوين تمكنهما][7]، جُعِلت «إذ» بعدَهما لِيُتَوصَّلَ بها[8] إلى إلحاق تنوين عوضٍ دالٍّ على الجملة المحذوفة، إذ هي مَبنِيَّةٌ، فاجتمَعتْ «إذ» مع كلٍّ واحدةٍ منهما لإفادتِها إفادَتَهما من غير تناقض ولا اختلاف في المعنى، ولإرادة التوصُّل إلى الاستدلال على الجملة المحذوفة، فلذلك إذا وجدنا «إذ» مفردةً لا نُقدِّرُ قبلها حيناً ولا يوماً لعدم احتياجها إليهما، وإذا وجدنا «حيناً» و«يوماً» يُراد إضافَتُهما إلى الجملة اختصاراً فلا بدَّ معهما من «إذ» لِما ذكرتُ لك[9]، والمقصود الحين واليوم. فاعلَمْهُ.

---

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١١ وعجزه:

فَيا عَجَباً مِنْ رَحْلِها المُتَحمَّلِ

وهو في المغني ٢٢٩.

(٢) مريم ٣٩.

(٣) سورة ص ٣.

(٤) هود ١٠٣.

(٥) الإنسان ١.

(٦) أي: فإذا أضيف يوم وحين إلى الجمل فلا بد من ذكر الجمل بعدهما.

(٧) ما بين معقوفين لا معنى له، لعل صواب العبارة «وتنوين كلٍّ منها تنوينُ تمكُّنٍ».

(٨) في الأصل: «بهما» وهو تحريف.

(٩) في الأصل: «له» وهو تحريف.

ومما يدلُّ على ذلك عدمُ اجتماعهما إذا ظهرت الجملة بعدهما فلا يُقال: يومَ إذ قام زيدٌ، ولا حين إذ قامَ عمروٌ.

فإنْ قيل: فهل تضاف «إذ» إلى المفرد في نحو قوله(١): / ١٦٧

٤٧٠ـهَلْ تَرْجِعَنَّ ليالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إذْ ذاكَ أَفْنانَا

فالجواب أنَّ «ذاك» في البيت ليس مضافاً إليه، وإنَّما هو مبتدأ خبرُه محذوفٌ للعِلم به تقديره: كائنٌ أو مستقرٌ، لأنَّ «إذ» لم تثْبُت إضافتُها إلى المفرد في موضع، فيُقال: «جئت إذْ قيامِك» ولا «إذْ قعودِك» فهي في البيت باقية على أصلها من إضافتها إلى الجملة، و«ذا» اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ لا إعرابَ فيه بوجه، فليس للخفض فيه ظهورٌ فيُحكم بالإضافة إليه مفرداً، وإنَّما هو مبتدأ يجوز حذف خبره للعلم به، كما حُذف في نحو قوله تعالى: ﴿طاعةٌ وقولٌ معروفٌ﴾(٢) أي أَمْثلُ أو أحسن.

فإذا صَحَّ ذلك فـ«إذْ» أبداً مضافة إلى الجملة ظاهرةً أو مُقدَّرةً، مَعوَّضٌ منها التنوين في آخرها كما ذِكر. فاعلَمْه وبالله التوفيق.

النوع الثاني: أنْ يكونَ عِوَضاً من الحرف بحركته، وذلك في كلِّ جمع مؤنَّثٍ لا نظيرَ له في الواحد منقوصاً في حال الرفع والخفض، نحو: جاءني جوارٍ، ومررت بجوارٍ، وجاءني عوادٍ، ومررتُ بعوادٍ، وكذلك هَوادٍ وسَوارٍ وشبه ذلك.

وذلك أنَّ الجمعَ الذي صِفتُه ما ذُكِر لَمَّا كان لمؤنثٍ ولجمع ومعتلاً ثقيلاً بالضمةِ والكسرة، تجمَّع عليه الثقلُ من أوجه، فحُذفتْ منه الياءُ بحركتها، وعُوِّض منها التنوين، فإذا نَرْجع إلى النصب رَدَدْنا الياءَ مفتوحة لخفَّتِها، فلم

---

(١) البيت لعبدالله بن المعتز كما في الأغاني ١٠/٢٧٧، وعجزه فيه:

وَالدارُ جَامِعَةٌ أَزْمانَ أَزْمانَا

وقد يكون البيت لغير ابن المعتز، وهو في أمالي الشجري ٢/١٩٨، وشواهد المغني ٢٤٧، والدرر ١/١٧٣.

(٢) سورة محمد ﷺ ٢١.

تَحْتَجْ إلى تنوينٍ إذ لا حذْفَ فيُعَوَّض من المحذوف، فتقولُ: رأيت جواريَ وغواشيَ وعواديَ.

ولا تقولُ للتنوين في هذا النوع إنَّه للتمكُّن لِعَدم انصرافه لِعلَّتَيْهِ المانعتَيْن من الصرفِ وهما الجمعُ وعدمُ النظير في المفردات فهو كضوارب وقواعد، وما لا ينصرفُ لا يُنوَّنُ إلاَّ في الضرورة على ما يُذكرُ بعد.

وزعم أبو إسحاق الزجاج(١) أنَّ التنوينَ في هذا النوع عوضٌ من حركة الياءِ لا غير، لأنَّها ثَقُلت في الياء وعُوِّضَ منها التنوينُ، فالتقى(٢) ساكناً مع الياء فحُذِفتْ الياءُ لثقلِ اجتماعهما.

وهذا فاسدٌ من أوجهٍ: **أحدها**: أنَّ الكسرةَ والضمَّةَ في الياءِ لا تظهران أبداً، سواء كان في الكلمة تنوينٌ أو لم يكن لاستثقالهما، فلمَّا لم(٣) تظهرا في موضعٍ دَلَّنا على أنَّ التنوين إنَّما هو عوضٌ من الياء [وتَبِعَتْها الكسرةُ إذ ليس على ما تحل(٤) تقديراً، فلما كانت الياءُ كالضمةِ والكسرةِ في التقديرِ حكمْنا بأنه عوضٌ منها](٥).

الثاني: أنَّا قد وَجَدْنا ما لا يدخُله حركةٌ أصلاً نحو: حبلى وذكرى وسلمى، ولم نجدْ فيه تنويناً، لذلك فلو كان التنوينُ عوضاً من حركةٍ لَلَزِمَ/ في ١٦٨
هذه الأسماء ونحوها فدلَّ على أنَّ التنوينَ في مسألتنا عوضٌ من الحرف لا من الحركة.

والثالث: أنَّ التنوينَ حرفٌ والياءَ حرفٌ فتناسبا، فعُوِّضَ أحدهما من

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١١٢. وانظر: المنصف ٢/٧٠ وإيضاح الزجاجي ٩٧، والممتع ٥٥٤.

(٢) أي: فالتقى التنوين.

(٣) في الأصل: «فلم تظهرا» وهو تحريف.

(٤) كذا في الأصل.

(٥) ما بين معقوفين غير مستقيم، لعل فيه سقطا، ويبدو أنه مقتبس من معالجة ابن جني في المنصف ٢/٧٢ - ٧٣، يقول: «التنوين في جوارٍ ونحوه ليس بدلاً من الحركة، وذلك أنَّ الياءَ في «جوارٍ» قد عاقبت الحركة في الرفعِ والجرّ في الغالب من الأمرِ، وإذا كان الأمرُ كذلك فقد صارت الياء لمعاقبتها الحركة تجري مجراها، فكما لا يجوز أن يُعوَّضَ من الحركة وهي ثابتة كذلك لا يجوزُ أن يُعوّض منها وفي الكلمة ما هو معاقبٌ لها وجار مَجراها».

الآخر، ولا تناسُبَ بين الحركة والتنوين فيُجْعَل عوضاً منها لأنه حرفٌ وهي بعضُ حرفٍ عند المحققين.

فإن قيل: فلِمَ لم يُقَلْ: جواريَ وغواشيَ في: جواري وغواشي بفتح الياء في حال الخفض بلا تنوين، كما قيل في ضوارب [ضواربَ] بفتح الباء في حال الخفض بلا تنوينٍ، لأنَّ كلَّ واحدٍ من النوعين لا ينصرفُ للعلَّتين المذكورتين؟

فالجواب: أنَّهم استثقلوا النطقَ بذلك لاجتماعِ الثقل من الأوجه التي ذكرنا، ولا تجتمع في ضوارب، فاعلمه، ألا ترى أنَّ آخرَ «ضوارب» حرفٌ صحيحٌ وآخرَ «غواشي» حرفٌ معتلٌّ زائدٌ في الثقل لبنائه وتناهيه، ففيه من الثقل ما ليسَ في ضوارب، فلذلك حُذِفت الياءُ وعُوِّضَ منها التنوينُ في حال الرفع والخفض.

الخامس[1]: أن تكونَ للترنُّم، وذلك في قوافي الشعر، وهي أواخرُه لأنَّه موضعُ وقف محتَملٍ لتطويل الصوت بعدما يمضي البيتُ بوزنه كاملاً، ولذلك جُعِلَتْ حروفُ الإطلاقِ: الواوُ والياءُ والألفُ لتقبلَ طولَ المدِّ والزيادة بحرفٍ يشبهُها وهو النونُ لِما تقدَّم من الوجوه في غير هذا الموضع.

وهذا التنوينُ يلحقُ الأسماء والأفعال والحروف على اختلافها من ظاهر أو مضمرٍ أو معرب أو مبنيٍّ أو غير ذلك، فليس حكمُه حكمَ واحد من التنوينات المتقدِّمة، وذلك نحو قول الشاعر[2]:

٤٧١ـقِفا نَبْكِ مِنْ ذِكرَىَ حَبيبٍ وَمَنْزِلِنْ ....

وقول الآخر[3]:

---

(١) أي: النوع الخامس من أنواع التنوين.

(٢) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٨ وعجزه:

بِسِقْط اللِّوَى بَين الدَّخول فَحوْمَلِ

وهو في الأزهية ٢٥٣، وقوله «ومنزلن» وردت في الأصل: «ومنزل» وهو سهو لأنه موضع الشاهد.

(٣) تقدم برقم ٣٢، وقوله: «والعتابن» وردت في الأصل: «والعتابا» وهو سهو لأنه موضع الشاهد.

٤٧٢ـأَقِـلِّي الـلَّوْمَ عَـاذِلَ وَالعِـتَـابَنْ ....

وقول الآخر(١):

٤٧٣ـطَحا بِكَ قَلْبٌ في الحِسان طَروبُنْ ....

وقول الآخر(٢):

٤٧٤ـ مِـنْ طَـلَلٍ كـالأَتْحَـمِـيِّ أَنْهَجَـنْ

وقول الآخر(٣):

٤٧٥ـ...........وَالدُّيونُ تُقْضَنْ ....

وقول الآخر(٤):

٤٧٦ـ..................... إِذَا الـدَّاعِي المُثَوِّبُ قـالَ يَـا لَنْ

وقول الآخر(٥):

٤٧٧ـ يَـا أَبـتـا عَلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـنْ

وزادَ أبو الحسن الأخفش تنويناً سادساً وسمَّاه الغالي وسمَّى الحركة التي

---

(١) البيت لعلقمة وهو في ديوانه ٣٣ وعجزه:

بُعَيْدَ الشَّبابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

وهو في أمالي الشجري ٢/٢٦٧، واللسان (طحا)، والمزهر ٢/٤٨٦، وقوله: «طروبن» وردت في الأصل: «طروب» وهو سهو لأنه موضع الشاهد.

(٢) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٧، وقبله:

مَا هَاجَ أَحْزاناً وَشَجْواً قَدْ شَجَا

والكتاب ١/٢٩٩، والخصائص ١/١٧١، والمغني ٤١٢، واللسان (بيع)، وشواهد المغني ٧٩٣، وشواهد الشافية ٢٤٣. والأتحمي: البرد المخطط، والأنهج: البالي.

(٣) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ٧٩، وتمامه وما بعده على الترنم:

دايَـنْـتُ أَرْوَى وَالـدُّيـونُ تُـقْـضَـنْ فَـمَـطَّلَتْ بَـعْـضـاً وَأَدَّتْ بَـعْـضَـنْ

وهو في الكتاب ٢/٣٠٠، والسمط ١/٢٣١، واللسان (بيع)، والبحر المحيط ٢/٣٤٢، والخزانة ١/٧٠، وشواهد الشافية ٢٣٣.

(٤) تقدم برقم ٣٤. (٥) تقدم برقم ٣٣.

قبلَه غُلوّاً، وذلك التنوين في القافية المقيدة، وهي التي سكنَ حرفُ الرويِّ فيها، نحو قوله[1]:

٤٧٨ـ وَقَـاتمِ الأَعْماقِ خَـاوي المُخْتَـرقْنْ

وهذا التنوين إذا تأمَّلته راجعٌ إلى تنوين الترنُّم لأنَّه يُترنَّمُ به في المقيَّد كما يُترنَّمُ به في المطلق، وليس كونُه في المطلق دون المقيد/[2] حكماً يُخْرجُه عن المعنى ١٦٩
من الترنُّم، وإنَّما يتفرَّقُ منه بزيادة الغلوِّ خاصَّة، فلا تشاحَّ[3] في التسامي إذا فُهِم المعنى.

وزاد بعضُ المتأخرين تنويناً سابعاً وهو تنوين الضرورة لأنَّه لا مدخلَ له في اللفظة لأنَّه: إمَّا مبنيٌّ وإمَّا لا ينصرف، وكلاهما لا مدخلَ للتنوين فيه، فإذاً إنَّما وُضِعَ للضرورة، نحو قول الشاعر[4]:

٤٧٩ـ سَـلامُ الله يـا مَـطَرٌ عَـلَيهـا ....

فـ «مطر» مبنيٌّ لأنَّه منادى مفردٌ علمٌ، وذلك أبداً حكمُه في النداء، نحو قوله[5]:

---

(١) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ١٠٤ وبعده:

مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ

وهو في الكتاب ٢/٣٠١، والخصائص ١/٢٦٤، وابن يعيش ٢/١١٨، واللسان (خفق)، والمغني ٣٧٨، وابن عقيل ١/١٦، والأشموني ١٢، وشواهد المغني ٧٨٢، والمزهر ١/٢٦٣، والخزانة ١/٧٨، وأراجيز العرب ٢٢. وقاتم: صفة لبلد، والأعماق: أطراف المفاوز.

(٢) قوله «المقيد» غير واضح في الأصل.

(٣) شاحَّ فلاناً: خاصمه وجادله.

(٤) تقدم برقم ٢٢٣.

(٥) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٢ وبعده:

أَنْتَ الجوادُ بنُ الجوادِ المَحْمودْ

ونُسب في الكتاب ١/٣١٣ لراجز من بني الحِرماز، والكامل ٤٠٣، والبحر المحيط ٤/٥٠، واللسان (سردق) والأشموني ٤٤٦، وبعده فيه:

سُرادِقُ المجْدِ عَلَيكَ ممدودْ

والرواية المشهورة «يا حكمَ بن» على أنه جُعل «ابن» تابعاً مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد.

٤٨٠ـ يَا حكَمُ بن المُنْذِرِ بن الجارودْ

ومنه قوله تعالى: ﴿ أنْ يا إبراهيمُ، قد صَدَّقْتَ الرُّؤْيا ﴾[١]، فهذا التنوين قد دخلَ المبنيَّ، ولا مدخلَ له فيه إلَّا للضرورة وكذلك قول الشاعر[٢]:

٤٨١ـمِمَّنْ حَمَلْنَ بِـهِ وَهُـنَّ عَـواقِـدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فَعاش غَيرَ مُهَبَّـلِ

وقول الآخر[٣]:

٤٨٢ـفَلَتَـأْتِيَنْـكَ قَصـائـدٌ ولَيَـدْفَعَنْ جَيشـاً إلَيـكَ قَـوادِمُ الأكْـوارِ

وكل واحدٍ من الجمعَيْن في البيت لا ينصرِف للجمع وعدم النظير ولكن صُرفَ للضرورة.

وهذا التنوين في التحقيق راجعٌ إلى معنى التمكُّن لأنَّ هذه الأسماء المنوَّنةَ في الضرورة و[٤] أُصولها التمكُّن، فإذا اضطُرَّ الشَّاعـرُ رَدَّها إلى أصلهـا، فالضرورةُ سببٌ لإظهار التنوين فيما أصلُه فيه[٥]، لا أنَّها معنى من معاني التنوين فليس ذلك موقعاً سابعاً، وإلَّا لو كانت الضرورة معنىً لكان التنوين في المبنيَّات اللازمة كـ «كيف وأين وهو وهي» وشبه ذلك، وفي الأفعال الناصبة والمضارعة والأمر والحروف كـ «لم» و«لو» وشبه ذلك، وهو غيرُ موجودٍ إلَّا فيما أصلُه التمكُّنُ، فغايةُ الضرورةِ أن تصيِّرَهُ[٦] يظهرُ بعدَ أنْ لم يكنْ، رَدّاً إلى الأصل، فاعلمه.

---

(١) الصافات: ١٠٤، ١٠٥.

(٢) البيت لأبي كبير الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٩٢/٢، ورواية العجز فيه:

حُبُكَ الثِّيابِ فَشَبَّ غَيْرَ مُثَقَّلِ

والكتاب ٥٦/١، والحماسة ١٩/١، وابن يعيش ٧٤/٦، وشواهد المغني ٩٦٣. والنطاق: إزار تشده المرأة في وسطها، والمهبل: المدعو عليه بالهبل وهو كون أمه تفقده. وقوله: «عواقد» ورد في الأصل: «عواتك» وهو تحريف. وقوله: «مهبل» في الأصل: «منبل» وهو تحريف.

(٣) البيت للنابغة، وهـو في ديوانـه ٩٩، والمنصف ٧٩/٢، والمقتضب ١٤٣/١، والخصائص ٣٤٧/٢، والإنصاف ٤٩٠، والقوادم: ج قادمة وهي مقدم الرحل، والأكوار: ج كور وهو رحل الناقة.

(٤) الواو زائدة.

(٥) أي: في التمكن.

(٦) في الأصل: «أن تصيرته» وهو تحريف.

واعلم أنَّ التنوين في غير الترنُّم والضرورة يجوز حذفه[1] للألف واللام، نحو الرجل والغلام في: رجلٌ وغلامٌ ونحوهما. قال بعضهم: لأنَّ الألف واللامَ دليل التعريف، والتنوينُ دليل التنكير فتناقضا، فلا يُجْمع بينهما. وهذا فاسدٌ، لأنَّ في المعارف بناءً هو منوَّنٌ وهو العَلَمُ كزيد وعمرو.

والصحيحُ أنَّ عدمَ اجتماعِهما إنَّما هو لأنَّ التنوين معاقبُ الإضافة إذ لا يَجْتمعُ معها، إذ هي دليلُ اتصالٍ وهو دليل انفصالٍ فتناقضا، ولَمَّا لم تجتمعِ الإضافةُ مع الألف واللام لاختلاف[2] تعريفهما لم يجتمعا مع معاقبهما التنوين، أو تقول: لَمَّا لم تجتمع الإضافة مع التنوين لأنَّه مناقضُها و[3] لم تجتمع الألفُ واللامُ معه[4] لأنَّه معاقبُها. وإنْ شئْتَ أن تقول: إنَّ الألفَ واللامَ زائدتان في أول الاسم/ والتنوين زائدٌ في آخره فثقلتْ الزيادة. ١٧٠

ويحذف أيضاً للإضافة للعلة المذكورة نحو: غلامُ زيدٍ وفرسُ عمروٍ، ويُحذف أيضاً لتقدير الإضافة، كقولهم: قطع الله يدَ ورِجْلَ مَنْ قالَه، أي: يَدَ مَنْ قالَه ورِجْلَهُ. ومنه قول الشاعر[5]:

٤٨٣ ـ إلَّا عُـلالَـةَ أو بُـدا هَـةَ قـارحٍ نَهْدِ الجُـزَارَهْ

ويُحْذَف أيضاً تخفيفاً كقراءةِ مَنْ قرأ: ﴿ولا الليل سابقُ النهار﴾[6] بنصب «النهار» وحذف التنوين، فقيل [له] لِمَ لَمْ تقُلْ: «سابقٌ النهارَ»، بتنوين «سابق»، فقال: «لو قلتُه لكانَ أوزن» يعني: أثقلَ، فَحَذْفُ هذا التنوين إنَّما هو للتخفيف خاصةً.

---

(١) بل يجب حذفه. (٢) في الأصل: «لاختلف» وهو تحريف.

(٣) الواو مقحمة.

(٤) أي: مع التنوين، وفي الأصل: «معها» وهو سهو.

(٥) البيت للأعشى: وهو في ديوانه ١٥٩، والخصائص ٤٠٧/٢، ورواه بالتقديم والتأخير بين «علامة وبداهة»، وسر الصناعة ٢٩٧/١، والمقرب ١٨٠/١، واللسان (علل)، وابن يعيش ٩١/١، وأمالي السهيلي ١٣١، والخزانة ١٧٢/١، والقارح من الخيل الذي أكمل خمس سنين، وبداهته: أول جريه، وعلالته: بقية جريه، والنهد: الغليظ، والجزارة: القوائم والرأس.

(٦) سورة يس ٤٠، وهي قراءة عمارة. انظر: القرطبي ٥٤٧٧.

ويحذَفُ[1] أيضاً لالتقاءِ الساكنين خاصَّةً كقراءةِ مَنْ قرأَ: ﴿قُلْ هو اللهُ أحدُ اللهُ الصَّمَد﴾[2] بغير تنوين في «أحد» ومنه قول الشاعر[3]:

٤٨٤ـعمرُو الَّذي هَشَمَ الثريدَ لِقَوْمِه　　وَرِجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجافُ

وقول الآخر[4]:

٤٨٥ـفَأَلْفَيتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ　　وَلا ذاكِرَ اللهَ إلاّ قَليلا

بغير تنوين في «ذاكر» وهذا الحذف لا يكون إلاَّ في الضرورة في الشعر أو نادر كلام كما تقدَّمَ، والإثباتُ أحسنُ وأكثر. فإنْ انضمَّ إلى التقاء الساكنَيْن كثرة الاستعمال لَزِمَ الحذف، وذلك مع «ابن» إذا وقع صفة لِما قَبْلَه بين علمين أو لقبين أو كنيتَيْن، أو أحدهما والآخر، نحو: زيدُ بنُ زيدٍ جاءني، وجاءني أبو عبد الله محمدُ بنُ أبي عبد الله محمد، وجاءني كرزُ بنُ بَطَّة، وجاءني محمدُ بنُ أبي عبدالله، وجاءني زيد بنُ كرز، وأبو عبدالله بنُ كرز، وكرزُ بنُ محمد، وشبه ذلك.

وتُحذف الألف أيضاً من «ابن» كما يُحذف التنوين مِمَّا قبلَه في هذه المواضع، فإنْ خرجَ «ابن» من أن يكون صفةً، أو أن يقعَ بين غيرِ ما ذُكِر ثَبَتَت الألف فيه والتنوين فيما قبله. فاعلمه.

ويُحذف أيضاً إتباعاً لغير المنوَّن كما جاء في الحديث من قوله عليه السلام[5]: «إنَّكم تُفْتَنُون في قبورِكم مثلَ أو قريبَ من فتنةِ الدجال» أي: مثل فتنةِ الدجال أو قريباً منها، فحذف التنوين من «مثل» لتقدير الإضافة، ومن قريب إتباعاً له.

---

(١) في الأصل: «وتحذف» وهو تصحيف.

(٢) الإخلاص ١ ـ ٢، وهي قراءة زيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وأبو عمرو. انظر: البحر المحيط ٨/٥٢٨.

(٣) نسب في اللسان «هشم» إلى عبد الله بن الزِّبَعْرىٰ، وهو في ديوانه ٥٣، والمقتضب ٢/٣١٢، والمنصف ٢/٣١٢، وابن يعيش ٢/٢٣١. والمسنتون: من أصابتهم سنة وقحط.

(٤) تقدم برقم ٥٨.

(٥) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب العلم ١/٢٤. وانظر: أمالي السهيلي ١٣٠.

وربَّما عامَلوا التابعات معاملة المتبوعات كقولهم: «أَخذه ما قَدُم وما حَدُث»[١] بضم الدال، ولا تستعمل[٢] وحدَها إلَّا بفتحها، وكذلك: «مأجورات مأزورات»[٣]، ونحو ذلك فاعْلمه، وبالله التوفيق.

الموضع السادس للنون[٤]: أَنْ تكون للوقاية من كسر ما قبلها لأجل ياء المتكلم، وهي قسمان: قسمٌ تلزم الكلمة، وقسمٌ لا تلزمُها.

فالقسمُ اللازمةُ هي اللاحقةُ للأفعال الماضية والمضارعة والتي للأمر، إذا
وليتها ياءُ المتكلم نحو:/ أكرَمني ويكرمني [وأكرِمْني]، وإنما لزِمَتْ فيها محافظةً على ١٧١
أن لا يُكْسَر أواخِرُها لأجلِ الياءِ، فتثقلَ مع أصل ثقلِها فيتوالى عليها الثقلُ، والأفعالُ لا يَدْخُلها كسرٌ إلَّا إتباعاً نحو: بدا[٥]، ولالتقاءِ الساكنين نحو: اضربِ الرجلَ، وهما عارضان مع السكون في الفعل.

وكذلك تلزَمُ في: «إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ»، وإنَّما ذلك لأنَّها أشبهتِ الأفعالَ في العملِ بالتضمُّن وعدد الحروف والفتح لأواخرها، فتقولُ: إنَّني وكأنَّني وليتني ولكنَّني.

فإنْ قيل: قد قيل: إنِّي وأنِّي وكأنِّي ولكنِّي وليتي بنونٍ واحدةٍ، فليست النونُ المذكورةُ لازمة في الكلمة، قيل: أمَّا «إنَّ» و«أنَّ» و«كأنَّ» و«لكنَّ» فجاءَتْ بنون واحدة هي نونُ الوقاية، وحُذِفَتِ النونُ الأصليةُ لثقل اجتماع النونين، وحَكَمْنا على أنَّ الأصلية هي المحذوفةُ دونَ نون الوقاية، لأنَّ نون الوقاية جُعِلتْ لمعنى[٦]، ولا يُجْعَلُ الشيءُ لمعنى يبقى مع حذفِها لتناقض الغرضين[٧]، ودَلَّتْ نون الوقاية على المحذوفة الأصلية إذْ هي نونٌ مثلُها، ولا تدُلُّ الأصلية على التي لمعنى.

---

(١) انظر: المغني ٧٦٢.
(٢) في الأصل: «ولا يستعمل» وهو تصحيف.
(٣) أصله: موزورات بالواو لأنه من الوزر، انظر: المغني ٢/٧٦٢. وفي الحديث: «ارجعن مأزورات غير مأجورات». رواه ابن ماجة ١/٥٠٢.
(٤) في الأصل: «النون» وهو تحريف.
(٥) كذا في الأصل.
(٦) انظر: الإنصاف ٢/٦٤٨.
(٧) في الأصل: «العوضين» وهو تحريف.

وأمّا «ليت» فهي لازمةٌ لها إلاّ في الضرورة، والضرورةُ تُحْذف لها الأصلية في نحو قوله[1]:

٤٨٦ - . . . . وَلاكِ اسْقِني إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ

فَأَحْرَىٰ أن تُحْذَفَ لها الزائدة في نحو قوله[2]:

٤٨٧ - كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قالَ لَيْتي . . . .

كما حُذِفتْ[3] وهي للإعراب في قوله[4]:

٤٨٨ - أَبِيْتُ أَسْرِي وتَبِيتي تَدْلُكي وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ وَالِمسْكِ الذّكي

بل هو هنا أحْرى أن لا يجوزَ.

وكذلك تلزَم مع «مِنْ» و«عَنْ» كقوله تعالى: ﴿ فتقبَّلْ مني إنَّك أنْتَ السميع العليم ﴾[5]، و«عنّي» إلاّ في الضرورة كقوله[6]:

٤٨٩ - أيُّها السائِلُ عَنهُم وَعَنِي لَسْتُ مِنْ هندٍ وَلا هنْدُ مِنِي

والقسم الذي يجوز أنْ تلحقَ الكلمة وألاّ تلحقها فـ «لَدُن» و«قد» و«قط» بمعنى حَسْب، تقول: لدُنِّي ولَدُني، وقدْني وقدي، وقطْني وقطي، قال الله تعالى: ﴿ مِنْ لدُنِّي عُذرا ﴾[7]، وقرىء بالتخفيف والتشديد، فالتشديد على إثباتها والتخفيف على حذفها، وقال الشاعر[8]:

(١) تقدم برقم ٣٧٩. (٢) تقدم برقم ٤٠٢.

(٣) أي: النون من «تبيتين» و «تدلكين».

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في اللسان «دلك»، وشواهد التوضيح ١٧٣، والهمع ١/٥١.

(٥) آل عمران ٣٥.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الجنى ٥٨، وابن يعيش ٣/١٢٥ وفيه «قيس» عوضاً من «هند»، والأشموني ٥٦، والهمع ١/٦٤.

(٧) الكهف ٧٦، قرأ الجمهور بالتشديد، ونافع خفف النون. انظر: القرطبي ٤٠٦١، والنشر ٢/٣١٠.

(٨) كذا في الأصل: «من أم» والرواية «من نَصر». واختُلف في نسبة البيت فقد نسبه ابن يعيش ٣/١٢٤ إلى أبي بحدلة وبعده: =

٤٩٠ـقَدْنيَ مِنْ أُمِّ الخُبَيْبَيْنِ قَدي ....

فجمع بين إلحاقها وحذفها، وقال آخر[1]:

٤٩١ـامْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْني مَهْلاً رُوَيْداً قد مَلأْتَ بَطني

وفي الحديث في وصف النار: «حتى يَضعَ الجبارُ فيها قدَمه فتقول: قطي قطي»[2] بغير نون الوقاية. وكذلك «لعلَّ» والأكثر فيها الحذف، كقوله تعالى: ﴿ لعلِّي أَطَّلِعُ ﴾[3] و﴿ لعلِّي أَبْلَغُ ﴾[4] وقد جاء/ إثباتُها فيها قال الشاعر[5]: ١٧٢

٤٩٢ـوَأُشْرِفُ بالقُورِ اليَفاعِ لَعَلَّني أَرىٰ نارَ لَيْلىٰ أو يَراني بَصيرُها

ومما يجوز أنْ تُحذفَ فيه وتَثْبُتَ الفعلُ المعربُ بالنون، نحو: تضربان وتضربون وتضربين، إذا أوصلته بياء المتكلِّم أَثْبَتَّ نونَ الوقايةِ مراعاةً لأصل الفعل في الوقاية من الكسر، وإذا حذَفْتَها فلثقل اجتماع النونَيْنْ أو النونات والأكثرُ الإثبات، ويجوز إدغامُ نون الإعراب فيها، وقُرِىء قولُه تعالى:

= لَيْسَ الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ

ونسبه في الخزانة ٤٤٩/٢ إلى حُمَيد الأرقط، وقيل: أبو بحلة، وهو في الكتاب ٣٨٧/١، ونوادر أبي زيد ٢٠٥، وأمالي الشجري ١٤/١، والإنصاف ١٣١، والمغني ١٨٥، والأشموني ٥٧، والعيني ٣٧٥/١، وشواهد المغني ٤٨٧. والخبيبان هما عبدالله ابن الزبير وكنيته أبو خبيب وأخوه مصعب. وقدني: أي حسبي وكفاني، والملحد: الظالم أو الذي استحل حرمة البيت، فهو يُعَرِّضُ بعبدالله بن الزبير.

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في ثعلب ١٥٨ وفيه «سلًا» عوضاً من «مهلا»، والخصائص ٢٣/١، واللامات ١٥٢، والإنصاف ١٣٠، وابن يعيش ١٣١/٢، واللسان والتاج (قطط) وأمالي الشجري ٣١٣/١، والعيني ٣٦١/١.

(٢) رواية البخاري ١١٥/٦: «يلقى في النار، وتقول: هل من مزيد، حتى يضع قدمه فتقول: قط قط».

(٣) القصص ٣٨. (٤) غافر ٣٦.

(٥) البيت لتوبة من مقطوعة في أمالي القالي ٨٧/١، وهو في اللسان (بصر)، وشواهد المغني ٥٩٠ والخزانة ٥٨/١، والقور: ج قارة وهي الجبيل الصغير.

﴿ أتحاجُّونِّي في الله ﴾[1] بالثلاثة الأوجه: الحذف والإثبات والإدغام، وكذلك: ﴿ تأمرونِّي أَعْبُدُ ﴾[2]:

وإنَّما لم تلزَمْ في هذا القسم، لأنَّها في «قط وقد ولَدُنْ» في الأسماء، وباب الأسماء لا تدخُلُ فيها محافظةً على سكون البناء كما كان ذلك في مِنْ وعَنْ.

وأمّا «لعلَّ» فالحذف فيها لثقلها بالطول والزيادة [في] أولها وإدغام لامَيْها الأخيرَيْن، والإثباتُ إجراءً لها مُجرى: «إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ» في شبهها للفعل في العمل وفتح الآخر وغير ذلك مما ذكِر في بابها.

وما عدا ما ذكرنا من الأفعال والأسماء والحروف المذكورة فلا تَلْحَقُه نونُ الوقاية من الأسماء والحروف، فإنْ جاء من لحاقها شيءٌ لواحدٍ منها فللضرورة، كقوله[3]:

٤٩٣-ومَـا أدْرِي وظَـنّي كُـلَّ ظَـنٍّ   أَمُسْلِمُني إلى قَـوْمي شِـراحِي

وكأنَّ هذا الشاعرَ شبَّهَ اسمَ الفاعل بالفعل المضارع لعمله عملَه، وأنَّه في قوَّته، كأنه قال: أيسلمني، ولكنَّ ذلك ضرورةٌ كما ذكِر.

باب النون المركبة

اعلم أنَّ النونَ تتركَّبُ مع الحاءِ والنونِ: نحن، ومع العين والميم: نعم، فلذلك حرفان.

فأمَّا «نحن» فقد ذُكِرَ حكمُها في باب أنا وأنت، لأنَّ البابَ فيها في

---

(١) الأنعام ٨٠، قرأ نافع بتخفيف النون، وشدد النون الباقون. انظر: النشر ٢/٢٥٠، والقرطبي: ٢٤٦٤.

(٢) الزمر ٦٤، قرأ نافع بنون مخففة واحدة وفتح الياء، وقرأ ابن عامر بنونين مخففتين. والباقون بنون واحدة مشددة على الإدغام. انظر النشر ٢/٣٤٨، والقرطبي ٥٧٣٠.

(٣) نسب في الدرر ١/٤٣ إلى يزيد بن محمد الحارثي، وهو في المحتسب ٢/٢٢٠، واللسان (شرحل)، والبحر المحيط ٧/٣٦١، والمغني ٣٨٠، وشواهد المغني ٧٧٠.

الفصل[1] واحدٌ على ما مضى هناك.

باب نَعمْ[2]

إعلم أن «نعم» معناها العِدَةُ والتصديقُ، وهي حرفُ جوابٍ لِما قبلها أبداً، إلَّا أنَّها إنْ كان ما قبلَها طلباً فهي عِدَةٌ لا غيرُ، وإن كان ما قبلها خبراً فهي تصديقٌ لا غيرُ، فمثالُ الأولى أنْ تقولَ في جواب مَنْ قال: أَتَضْرِبُ زيداً، أو هل تَضْرِبُ زيداً، أو ألا تضرِبُ زيداً، ونحو ذلك من أنواع الطلب: نعم، والمعنى: الإخبارُ بفعل[3] الضرب ووعدُ السائل به. ومثالُ/ الثانية: أن تقولَ في ١٧٣
جواب مَنْ قال: ضَرَبْتُ زيداً أو قتلْتُ عمراً أو نحو ذلك من الإخبار: نعم، والمعنى قد ضربْتَ أو قتلْتَ، مجاوباً كلامَه بالإجابة إلى الفعل وصَدَّقْتَه، وكانت كلاماً تاماً بوقوعها موقعَ الكلام التام، وقد يجوزُ أَنْ تجتمعَ معه[4] توكيداً، وقد يجوزُ أن تأتيَ بأصل الجواب جملةً على نحو ما تقدَّم دونَها.

وهي في الجواب نقيضةُ «لا» النافية، ونقيضةُ «بلى» أيضاً، إلَّا أنَّ «بلى» تنفي الموجِبَ قبلَها، وتوجب المنفيَّ أيضاً، فإذا قال القائل: ضربْتَ زيداً، فتقول: بلى، فالمعنى لم أضرِبْه، وإذا قال: لم تَضْرِبْ زيداً، فتقـول: بلى فالمعنى: ضَرَبْتُه.

و«نعم» توجِبُ لا غيرُ، ولا يقعُ قبلَها المنفيُّ، ولو جاءَ لجاز فلهذا قال بعضُ النحويين في قوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بربِّكُم، قالوا: بلى ﴾[5]: إنَّهم لو قالوا نعم لكانَ كفراً، يريدُ: إنهم لو قالوا «نعم» لَصدَّقوا النفيَ فكفروا، و«بلى» تَنْفيه وتوجبُ الجوابَ، فيكونُ المعنى على «نعم»: لست ربَّنا، وعلى «بلى»: بل أنت ربنا، فخرج من هذا أنَّ «نعم» لا تقعُ في مواضع «بلى»، وأنَّ «بلىٰ» تقع في

(١) في الأصل: «الوصل»، وهو سهو.

(٢) انظر في: «نعم»: أمالي السهيلي ٩٤، والجنى ٢٠٤، والمغني ٣٨١، والهمع ٢/٧٦.

(٣) قوله «بفعل» غير واضح في الأصل.

(٤) أي: تجتمع «نعم» مع الكلام، وفي الأصل: «معها» أو تكون العبارة: أن يجتمع معها.

(٥) الأعراف ١٧٢، ونسب صاحب المغني ٣٨٢ هذا القول إلى ابن عباس.

مواضع «نعم»، إذ لا يقع قبلَها الموجِبُ. وقال بعضُهم: إنه قد يقع كلٌّ واحدٍ منهما موضع الآخر[1]، وأنشد[2]:

٤٩٤ـأَلَيسَ اللَّيْـلُ يَجْمعُ أُمَّ عَمْـرٍو   وَإِيَّـانـا فَـذاكَ بـنـا تَـداني
نعم، وتَـرى الهِلالَ كَـما أراه   وَيَعْلُوهـا النَّهـارُ كَـما عَـلاني

فلو قال هنا: بلى لجاز، وقوله «نعم» جائز. وهذا عندي على تَوْجيهين في البيت: الأول: إنْ أريدَ جوابُ: «أليس الليلُ يجمع أُمَّ عمرٍو وإيَّانا» جُووِبَ بـ «بلىٰ» لأنَّ قبلَها النفيَ فيكونُ المعنى: بل يَجْمَعُنا، وإنْ[3] أُريدَ جوابُ «فذاك بنا تَداني» صَحَّتْ «نعمْ» على معنى: نعم ذاك بنا[4] تَداني، فليس في البيت شاهدٌ على أن كلَّ واحدةٍ منهما موضعُ الأخرى كما ذَكرْت لك، فاعلمه.

---

(١) انظر: أمالي السهيلي ٤٥، ٤٦.
(٢) البيتان لجَحْدر كما في أمالي القالي ١/٢٧٨، وأمالي السهيلي ٢٤٦، والمقرب ١/٢٩٤، والمغني ٣٨٣، والخزانة ٤/٤٨٠.
(٣) وهو التوجيه الثاني.
(٤) في الأصل: «لكما» وهو تحريف.

الصاد والضاد: غفل

باب العيـــن/ ١٧٤

اعلم أنَّ العينَ لم تجيءْ مفردةً، وإنَّما أَتتْ مركَّبةً مع غيرها من الحروف، مع الدال والألف: عدا، ومع النون: عن، ومع اللام خفيفةً والألف: على، ومع اللام المشدَّدة: عَلَّ، فتلك أربعةُ أحرفٍ.

باب عـــدا[1]

اعلم أنَّ «عدا» تنقسم قسمين: قسمٌ فعلٌ، وقسمٌ حرفٌ للجرِّ، ومعناها في القسمين الاستثناءُ كخلا وحاشا.

فإذا كانت فعلاً في باب الاستثناء ففاعلُها مضمرٌ فيها يعود على بعض المستثنى منه، وما بعدَها منصوبٌ بها معمولاً به نحو: قامَ القوم عدا زيداً، فحكمُها في ذلك حكمُ «خلا» وقد ذُكِر في بابها.

وإذا كانت حرفَ جَرٍّ خفَضتْ ما بعدها[2] وكان العاملُ فيها معنى[3]

---

(١) انظر في «عدا»: الكتاب ١/٣٧٧، وابن يعيش ٢/٧٧، ٨/٤٩، والجنى ١٨٦، والمغني ١٥٢.

(٢) قال ابن يعيش ٢/٧٨: «لـم يَحْـكِ سيبويه ولا المبرد فيها الحرفية وإنما حكاها الأخفش».

(٣) في الأصل: «معد» وهو تحريف.

الفعل قبلها الذي في الكلام أو ما في تقديره، نحو: قام القومُ عدا زيدٍ[1]، وهؤلاء قائمون عدا زيدٍ[1]. والأكثرُ فيها نصْبُ ما بعدَها فتكونُ فعلاً.

وإذا دخلت عليها «ما» كانتِ معها مصدريَّةً لتخلِّصَها حينئذٍ للفعلِ، فينتصِبُ ما بعدَها إذْ ذاك، نحو: قام القوم ما عدا زيداً، وتقديره: عَدَوا زيداً وهما في موضع الحال أيْ: عادينَ زيداً. وبعضُهم يُجيز أنْ تكونَ «ما» زائدةً فتبقى على الخفضِ لِما بعدَها. وفيه نظرٌ قد بُيِّنَ في باب «خلا».

باب عـــن[2]

اعلم أنَّ «عَنْ» تنقسم قسمينِ: قسم تكون اسماً، وقسم تكون حرفاً، فأمَّا التي تكون اسماً فهي يدخُل عليها حرف الجرِّ في نحو قوله[3]:

٤٩٥- .... مِنْ عَنْ يَميـنِ الحُبَيَّا نَـظْرَةٌ قَبَلُ

وليست حظَّنا.

وأمَّا التي تكون حرفاً، وهي المقصود، فإنَّ لها في الكلام موضعَيْن:

الموضع الأول: أنْ تكون حرف جرٍّ، ولها في ذلك معان:

---

(١) في الأصل: «زيدا» وهو تحريف لأنه موضع الشاهد.

(٢) انظر في «عن»: المخصص ١٤/٥٤، وابن يعيش ٨/٣٩، والجنى ٩٦، والمغني ١٥٧، والهمع ٢/٢٩.

(٣) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٢٨، وصدره:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ

وهو في أدب الكاتب ٣٩٢، وشرحه للجواليقي ٣٤٩، وابن يعيش ٨/٤١، والمقرب ١/١٩٥، واللسان (عنن)، والبحر المحيط ١/١٨٧، والجنى ٩٦. والحبيّا: موضع، وقيل: مقابلة.

الأول: المزايَلةُ[1]، نحو قولك: رَمَيْتُ عن القوس واحتَجَبْتُ عن فلانٍ. قال الله تعالى: ﴿عفا الله عنك﴾[2]، وقالَ: ﴿فاعْفُ عنْهُمْ واصفَحْ﴾[3]، ومن ذلك: تجاوَزْتُ عن فلانٍ وكفَّرتُ عنه، قال الله تعالى: ﴿نكفِّرْ عنكُمْ سيِّئاتِكم﴾[4]، وقال: ﴿وكفِّرْ عَنَّا سيِّئاتِنا﴾[5].

المعنى الثاني: أنْ تكونَ بمعنى «بعد» نحو قولك: «أطعَمْته عَنْ جوعٍ
١٧٥ وآمنتُه عن خوفٍ» / أي بعدَ جوعٍ وبعد خوف، قال الله تعالى: ﴿عمَّا قليلٍ
ليُصْبِحُنَّ نادمين﴾[6]، أي: بعد قليل، و«ما» زائدةٌ، قال الشاعر[7]:

٤٩٦- .... نَؤُومُ الضُّحَىٰ لَمْ تَنْتَطِقْ عَن تَفَضُّلِ

وقال آخر[8]:

٤٩٧- .... لقِحَتْ حَرْبُ وائِلٍ عَنْ حِيالِ

وقال آخر[9]:

---

(١) ويعبر عنه النحويون بالمجاوزة، ولم يثبت لها البصريون غيره. انظر: الجنى ٩٧.

(٢) التوبة ٤٣. (٣) المائدة ١٢.

(٤) النساء ٣١، وفي الأصل: «ونكفر» والواو مقحمة.

(٥) آل عمران ١٩٣. (٦) المؤمنون ٤٠.

(٧) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٧، وصدره:

وتُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوقَ فِراشِها

والتفضل: لبس ثوب واحد.

(٨) البيت للحارث بن عباد البكري كما في أمالي القالي ٢/١٢٨ وصدره:

قَرِّبا مَرْبِطَ النَّعامَةِ مِنِّي

وهو في السمط ٢/٧٥٧، وحماسة البحتري ٣٣، وأدب الكاتب ٤٠٥، والنعامة: فرسه، ولقحت: حملت، والحيال من حالت الناقة أي لا تحمل، وإذا بقيت الناقة أعواماً بغير حمل ثم حملت كان ذلك أقوى لولدها.

(٩) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٤٧ وبعده:

قَفْرَيْنِ هَذا ثُمَّ ذا لَمْ يُؤْهَلِ =

٤٩٨- وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُه عَنْ مَنْهَلِ

أي «بعد» في ذلك كلّه.

المعنى الثالث: أن تكونَ بمعنى «على» نحو قولك: أفضلْتُ عنك، بمعنى عليك، قال الشاعر(١):

٤٩٩-لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَني وَلا كُنْتَ دَيَّـاني فَتَخْـزُوني

وقال آخر(٢):

٥٠٠-. تَدَحْرَجَ عَنْ ذي سامِهِ المُتَقارِبِ

أراد: عليَّ، وعلى ذي.

المعنى الرابع: أن تكون بمعنى «من أجل» نحو قولك: قام فلانٌ لك عن إكرامك، وشتمك عن مُزاحٍ(٣) معك، المعنى: من أجل، قال الشاعر(٤):

٥٠١-وَلَقَدْ شَهِدْتُ إذا القِداحُ تَوَحَّدَتْ وشَهِدْتُ عِندَ اللَّيْلِ مَوْقِدَ نارِها
عَنْ ذاتِ أَوْلِيَـةٍ أُسـاوِدُ رَبَّهـا وَكَـأَنَّ لَوْنَ المِلْحِ لَـوْنُ شِفارِهـا

المعنى الخامس(٥): أن تكون بمعنى الباء، نحو قولك: «قُمْتُ عن

= وهو في أدب الكاتب ٤٠٥، وشرحه للجواليقي ٣٦٦، وأمالي الشجري ٢/٢٦٩، والأزهية ٢٩١، والمخصص ١٤/٦٧، والمغني ١٥٩، وأراجيز العرب ١٨.

(١) تقدم برقم ٣٣٩.

(٢) البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٤٠، وصدره:

لَوَ انَّكَ تُلْقي حَنْظَلاً فَوْقَ بَيْضِنا

وأدب الكاتب ٤٠٤، والمخصص ١٤/٦٧، واللسان (سوم). والسام: عروق الذهب. يقول: تراصّ القوم حتى لو ألقيت حنظلاً فوق بيضتهم لم يصل إلى الأرض. وقوله: «المتقارب» ورد في الأصل: «متقاربي» وهو تحريف. (٣) في الأصل: «مزاج» وهو تصحيف.

(٤) البيتان للنمر بن تولب كما في أمالي القالي ٢/ ١٥٩، وهما في ديوانه ٣٥١، والسمط ٢/ ٧٨٣، وأدب الكاتب ٤٠٧، وفيه «فوق» عوضاً من «لون». وقوله: «إذا القداح توحدت» يعني: اشتدت الزمان وغلت الأسعار فأخذ كل واحد قدحاً، وذات الأولية: التي أكلت وليا بعد ولي فسمنت، وقوله: أساود من المساودة وهي المسارة فهو يساره ليخدعه عنها، والشفار: السكاكين العراض، شبه ما جمد من الشحم على السكين بالملح لبياضه. (٥) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٩٩.

أصحابي». قال امرؤ القيس(١):

٥٠٢ـتَصُدُّ وَتُبْدي عَن أَسِيـلٍ وَتَتَّقي   بناظِرَةٍ مِنْ وَحْشِ وَجْرَة مُطْفِلِ

أي بأسيلٍ، ولا يكون المعنى: «تَصُدُّ عن أسيل وتبدي به»، ولا «تصدُّ بأسيل وتبدي عنه» كما زعم بعضهم، لأنَّه يكونُ من باب التنازع في الإعمال، ومن شرط إعمال الأول في هذا الباب إبراز الضمير بعد الثاني إنْ كان منصوباً أو مجروراً، نحو: رأيتُ وأكرمتُه زيداً ومَررْت ومَرَّ بي بزيدٍ. فإذاً لا بُدَّ(٢) في البيت من إخراج «عَنْ» عن وَضْعها الأول إلى معنى الباء، ووَضْعُها الأول هو المزايَلة كما ذكِر، وما عدا ذلك فهي مُخْرَجةٌ عن بابها. وقد تقدَّم في غير موضعٍ أنَّ الحروف لا يوضَع بعضُها موضعَ بعضٍ إلَّا إذا كان الحرف في معنى الآخر، أو مردوداً إليه بوجهٍ ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر، أو مردوداً إليه بوجهٍ ما، وأما مع [عدم] الرجوع إليه أو إلى العامل فلا يجوز بوجهٍ، فاعلمه.

الموضع الثاني: أنْ تكونَ بمعنى «أَنْ» وهي لغةٌ لبني تميمٍ، يقولون في أَعجبني أنْ تقومَ: «أعجبني عن تقومَ». وكذلك قال بعضُهم: إنَّ تميماً انفردوا(٣) بالعَنْعَنَةِ، يعني أنَّها تقول في موضع «أَنْ»: عَنْ. وعلى ذلك أنشدوا بيتَ ذي ١٧٦
الرُّمة(٤):

٥٠٣ـأَعَنْ تَوَسَّمْتَ مِنْ خَرْقـاءَ مَنْزِلَـةً   ماءُ الصَّبابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

أرادَ: أَنْ تَوسَّمتَ، وقال آخر(٥):

٥٠٤ـأَعَنْ تَغَنَّتْ عَـلى سـاقٍ مُطَـوَّقَـةٌ   . . . .

أراد: «أن» كما ذُكِرَ، ولا يَفْعلونَ ذلك في غير «أَنْ»، فاعلمه.

(١) الديوان ١٦، والأزهية ٢٨٩، والخزانة ٤/٢٤٤. والأسيل: الخد السهل.
(٢) أُقحِمَتْ «مِنْ» في الأصل بعد «لا بد».
(٣) قوله «انفردوا» غير واضح في الأصل.   (٤) تقدم برقم ٢٥.
(٥) البيت لابن هَرْمة، وهو في ديوانه ١٠٥، وعجزه:

وَرْقَاءُ تَدْعُو هَديلاً فَوْقَ أعْوادِ

وهو في الخصائص ٢/١١، وسر الصناعة ١/٢٣٥. والهديل: ذَكَر الحمام.

باب على[1]

اعلم أَنَّ «على» لها ثلاثةُ أقسامٍ: قسم تكون اسماً، وقسم تكون فعلاً، وقسم تكون حرفاً. فإذا كانت اسماً فذلك بدخول حروف الجرِّ عليها كقوله[2]:

٥٠٥ـباتَتْ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلا   نَـوْشـاً بـه تَقْـطَعُ أَجْـوازَ الفَـلا

وقولـه[3]:

٥٠٦ـغَدَتْ مِنْ عليهِ بعدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِـلُّ وَعنْ قَيْضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ

ومعناها: فوق.

وإذا كانت فعلاً فمضارعه «يعلو» ومصدره «عُلُوّاً»، مثلَ: دنا يَدْنو دُنُوّاً، ومعناها ارتفع، كقوله تعالى: ﴿إنَّ فِـرعونَ عَـلا في الأرضِ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

٥٠٧ـوَتَسـاقى القَـوْمُ كَـأْسـاً مُـرَّةً   وَعَـلا القَـومَ دِمـاءُ كَـالشُّقَـرْ

وليست غرضَنا في الوجهين، وإنَّما غرضُنا الحرفية. وهي حرف جرٍّ للأسماء ومعناها العلوُّ [حقيقةً] كقولك: طلع فلانٌ على السقف واستوى على الجبل، أو مجازاً كقوله تعالى: ﴿على العرش استوى﴾[6] أي: قَهَر العرشَ فما دونه

(١) انظر في «على» الكتاب ٢/٣١٠، والأزهية ٢١٢، وابن يعيش ٨/٣٧، والجنى ١٩٠، والمغني ١٥٢، والهمع ٢/٢٨.

(٢) نسب في اللسان (نوش) إلى غيلان بن حريث، وهو في المنصف ١/١٢٤، وأدب الكاتب ٣٩١، وشرح الجواليقي ٣٤٨، ومجالس ثعلب ٥٨٧، والخزانة ٤/٨٩. والضمير في باتت يعود إلى الإبل، والنوش: التناول، والأجواز: ج جوز وهو الوسط.

(٣) نسب في الأزهية ٢٠٣ إلى مزاحم العقيلي، وهو في الكتاب ٢/٣١٠، ونوادر أبي زيد ١٦٣، وأدب الكاتب ٣٩٢، وابن يعيش ٨/٣٨، والمقرب ١/١٩٦، والأشموني ٢٩٦، وشواهد المغني ٤٢٥. والشاعر يصف قطاة تركت ولدها لعطشها. و «غدت من عليه»: صارت من فوقه، و «تصل»: تُصَوِّتُ، والقيض: قشر البيض، والزيزاء: البيداء.

(٤) القصص ٤.

(٥) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٥٨، واللسان (شقر)، وأدب الكاتب ٥٥. والشقر: شقائق النعمان.

(٦) طه ٥

باستيلاءِ حكمه عليه. ومنه قول الشاعر[١]:

٥٠٨ـقد اسْتوى بِشْرٌ على العِراقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ ودَمٍ مُهْراقِ

أي: استولى وقهر. ومن هذا المعنى أو قريبٍ منه قولُهم: خَرَقْتُ على فلان ثوبَه، وأُخرَقْت عليه دارَه، وهو لم يلبس الثوبَ ولا دخل الدار، وإنّما معناه. . .[٢] من ذلك.

وهذا موضع «على» في أصل الوضع، ثم قد تَخْرُجُ عنه لمعانٍ أُخَرَ: فمنها أن تكون بمعنى «عن» كقولك رَضيت عليكَ، أي: عنك، ومنه قول الشاعر[٣]:

٥٠٩ـإذا رَضِيَتْ عَليَّ بنو قُشَيرٍ   لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضَاها

وقال الآخر[٤]:

٥١٠ـإذا ما امْرُؤٌ وَلَّى عَلَيكَ بوَجْهِهِ   . . . .

أي: عنك، وجاز هذا أيضاً فيها لأن معنى «رضي» في البيت الأول في معنى [وافق]، وولَّى في الثاني في معنى أعرض. وقد تقدَّمَ بيان هذا فيما تقدَّم / ١٧٧ فتبيَّنْه وقِسْ تُصِبْ إن شاء الله.

باب عَلَّ[٥]

اعلم أنَّ «عَلَّ» معناها الترجّي في المحبوبات، والتوقُّع في المحذورات فتقول: ادعُ اللهَ عَلَّ يرحمُك، فهذا تَرَجٍّ، وتقولُ: لا تَدْنُ من الأسدِ عَلَّه يأكلُك

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (سوا)، والبحر المحيط ١/١٣٤، والقرطبي ٢١٨.

(٢) كلمة لم أتبينها، رسمت: «جابملكة».

(٣) البيت للقحيف العقيلي كما في الأزهية ٢٨٧، وهو في أدب الكاتب ٣٩٥، وأمالي الشجري ٢/٢٦٩، والمخصص ١٤/٦٥، واللسان: (رضي)، والمغني ١٥٣، والأشموني ٢/٢٩٤، وابن عقيل ٣/١٧، وشواهد المغني ٤١٦.

(٤) نُسب في شرح الجواليقي إلى دوسر بن غسان ٣٥٤، وروايته فيه:

إذا ما امرؤ وَلَّى عَلَيَّ بِودِّه   وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإدْبارِهِ وُدِّي

وهو في أدب الكاتب ٣٩٧، و «امرؤ» في البيت غير واضحة في الأصل.

(٥) انظر في «عَلَّ»: المقتضب ٣/٧٣، والجنى ٢٣٤، والمغني ٣١٧.

فهذا توقُّعٌ. ومن الأول قوله تعالى: ﴿لا تَدْري لعلَّ الله يُحْدِث بعد ذلك أمراً﴾[1]، وهذا المعنى أكثر في الكلام من الثاني. ومن الثاني قوله[2]:

٥١١ـلا تُهِينَ الكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَـرْ كَـعَ يَـوْمـاً وَالـدَّهْـرُ قـدْ رَفَعَـهْ

وقد تقدَّم أنَّ اللامَ في أوَّلها زائدةٌ عليها، والاحتجاج لها في باب اللام. وعملُها في الوجهين[3] في المبتدأ والخبر نصباً ورفعاً كـ «إنَّ»[4] المذكـورة، وأحكامُها فيها كأحكامها، وكذلك في غيرهما.

إلَّا أنَّها تخالفُها في عدم نون الوقاية معها إلَّا في الشعر كما ذكِرَ في باب النون، وأنَّها لا يُعْطَف على موضعها مع اسمها كما كان ذلك في «إنَّ» لأنَّها قد غَيَّرَتْ معنى الابتداء إلى معنى الفعل من الترجِّي والتوقُّع، ولذلك لا تدخل اللام أيضاً في خبرها كما تدخل في خبر «إنَّ» وهو مِنْ أوجه المخالفة.

وتخالِفُها أيضاً وسائرَ أخواتِها في أنَّ «أنْ» تدخُل على خبرها لمعنى الترجِّي الذي فيها أو التوقع، كما قال الشاعر[5]:

٥١٢ـ.......... عَلَّكَ أَنْ تَـرْ كَـعَ يَـوْمـاً وَالـدَّهْـرُ قـدْ رَفَعَـهْ

وتخالِفُها وأخواتِها ـ إلَّا ليتَ ـ في دخول الفاء ونَصْبها في جوابها، نحو قولك: لعلَّ الله يرحمني فأدْخُلَ الجنةَ، لأنها في معنى الطلب من الترجي كما ذكِر، ولذلـك قرأ حَفْص[6] مِنْ روايـة عاصمٍ من القـراء: ﴿لعلِّي أَبْلُغُ الأسبابَ، أسبابَ السمواتِ فاطَّلِعَ﴾[7] بنصبٍ في «فأطلع» لأنَّه أشربَها معنى «ليت» من التمني وهو طلبٌ، فاعلمه.

---

(١) الطلاق ١. (٢) تقدم برقم ٣٣٥.

(٣) أي: في «لعل وعل».

(٤) في الأصل: «كأنَّ» وهو سهو لأن المؤلف سيوازن بين عَلَّ وإنَّ، وليس بين علَّ وكأنَّ.

(٥) تقدم برقم ٣٣٥.

(٦) حفص بن سليمان الكوفي، إمام القراءة في زمانه، ثَبتٌ ضابط، قرأ بسائر الحروف، توفي ١٨٠. انظر: طبقات القراء ١/ ٢٥٤. وعاصم بن بهدلة، شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة، توفي ١٢٠. انظر: طبقات القراء ١/ ٣٤٦. (٧) غافر ٣٦، ٣٧.

ويجوزُ في لامها الأخيرة الفتحُ وهو الكثيرُ، وقد كُسِرت فقيل: «لعلٍّ» على أصل التقاء الساكِنَيْنِ، وقد خفضَ بعضُ العرب بها مبنيةً على أنْ تخفِضَ لأنها اختصَّت بالأسماء، وما اختصَّ بالأسماء ولم يكنْ كجزءٍ منها كالألف واللام حقُّه أن يخفِضَ، وإنَّما نَصَبَت هذه وأخواتُها للشبه بالفعل كما ذكِر في باب «إنَّ» وغيرها من أخواتها، قال الشاعر[١]:

٥١٣ـفَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً   لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

بخفض «أبي»، وقال آخر[٢]:

٥١٤ـلَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ علينا   بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

١٧٨ /بكسر لام «لعل» وخفضِ ما بعدها، ويجوزُ أن تكون «لعل» في البيت الأول مخففةً بحذف لامها الأخيرة، كما تُخَفَّفُ «إنَّ» أختُها، واسمُها مضمرٌ أمرٌ أو شأنٌ، واللام المفتوحة جارَّة، و«أبي المغوار منك قريبٌ» جملةٌ مفسِّرة للضمير في موضع خبرها، كذا ذكَرَ بعضُهم وهو بعيد من أوجهٍ: **أحدها**: أنَّ تخفيف «لعلَّ» لم يُسْمَعْ في غير البيت فلا يقاس عليه. **والثاني**: أنَّ اسمَ «لعلَّ» ضمير لم يوجد في غير البيت فيقاس عليه. **والثالث**: أنَّ فتحَ لام الجرِّ مع الظاهر شاذٌ فلا يقاس عليه إلا في باب الاستغاثة والتعجب لمعنى قد ذُكِرَ في باب اللام. **والرابع**: أنَّ حَذْفَ الموصوف الذي «قريبٌ» صفتُه لا يُعْلَمُ، ولا يُحذَفُ من الموصوفات إلاَّ ما يُعْلَمُ من صفتِه.

وزعم بعضهم أنَّه يجوز في البيت أنْ تكون «لعل» كلمة تُقال للعاثر، واللام للجر، والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره: فَرَجٌ أو

---

(١) البيت لكعب بن سعد كما في الأصمعيات ٩٦، وروايته «أبـا»، وهو في جمهرة أشعار العرب ٢٥٠، وأمالي القالي ٢/١٤٧، ونوادر أبي زيد ٣٧، واللامات ١٤٨، وأمالي الشجري ١/٣٧، واللسان (جوب)، والمغني ٣١٧، وابن عقيل ٣/٤، والأشموني ٥٦، وشواهد المغني ٦٩١، والخزانة ٤/٣٧٠.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/١٩٣، والجنى ٢٣٦، والأشموني ٢٨٤، وابن عقيل ٣/٤.

شبهه، وهذا أيضاً بعيدٌ من جهاتٍ، منها أنَّ «لعل» في البيت لا معنى له، وما بَعُدَ من الأوجه في اللام وحذفُ الموصوف مردودٌ بما رُدَّ به الوجه الآخرُ قبله، فاعلمه.

* * *

باب الغين

اعلم أَنَّ الغينَ لم تأت في الكلام مفردةً ولا مركبةً إلاَّ مع النون المشدَّدَة في غَنَّ[١] لأنَّ فيها لغاتٍ[٢]: عَلَّ، وعَنَّ بالعين والنون المشدَّدة، وغَنَّ بالغين والنون المشدَّدة، و«أنَّ» على لفظ «أَنَّ» المذكورة الناصبة للاسم والرافعة للخبر، ويجوز دخول اللام على كلٍّ واحدةٍ منها، فيُقال: لَعَلَّ ولَعَنَّ ولَغَنَّ ولأَنَّ، ومنه قول أبي النجم، أنشده أبو علي في «الأمالي»[٣]:

٥١٥- وَاغْـدُ لَغَنَّـا في الـرِّهـانِ نُـرْسِلُهْ

واختُلف في الغين منها فقيل: هي بدلٌ من العين كما قالوا في ارْمَعَلَّ: ارْمَغَلَّ[٤]، ولأنها قريبة منها، إذ هما حرفا حَلْقٍ، وإذ يجتمعان في القافية الواحدة، كقوله[٥]:

٥١٦- قُبِّحْتِ مِنْ سَـالِفَـةٍ وَمِنْ صُـدُغْ

---

(١) العبارة في الأصل: «إلاَّ مع النون المشددة وأن في غل» وهي مضطربة محرفة.

(٢) انظر: أمالي القالي ١/١٠٧.

(٣) البيت في ديوانه ١٦٤، والأمالي ١/١٠٧، وروايته «لعلنا» وقبله في العقد الفريد ١/٨٧:

فَقُلْتُ للسائِسِ قَدْهُ أَعْجِلُهْ

وهو في السمط ٢/٧٥٨، والدرر ١/١١١.

(٤) ارمعل الصبي: سال لعابه، والثوب: ابتلَّ، والرجل: أسرع وشهق، والإبل: تفرقت.

(٥) نسبه الجواليقي في شرح أدب الكاتب ٣٣٧ إلى ابن هُرَيْم، وهو في أدب الكاتب ٣٨١، واللسان «سقع». والكشية: شحم بطن الضب، والصقع: الناحية.

ثم قــال:

كَــأَنَّها كُشْيَــةُ ضَـبٍّ في صُـقُــعْ

وقيل: إنَّهما لغتان، وليست الغَيْنُ بدلاً من العين وهو أظهرُ لقلَّة وجود الغين بدلاً من العين، فاعلمه.

* * *

باب الفاء المفردة[1]

اعلم أنَّ الفاءَ المفردة لها في الكلام ثلاثةُ مواضعَ:

الموضع الأول: أنْ تكونَ حرفَ عطفٍ في/ المفردات والجمل. ١٧٩

فإذا كانت للعطفِ في المفرداتِ فمعناها الترتيبُ لفظاً ومعنىً أو لفظاً دونَ معنى، والتعقيب، وقد يلازِمهُما التسبيب في بعض المواضع، وهي مُشَرِّكَةٌ بين الاسمين والفعلين في اللفظ: من الرفع والنصب والخفض والجزم والاسمية والفعلية، وفي المعنى: من إثبات الفعلين أو نفيهما، أو إثبات الفعل للفاعِلينَ أو ما أُقيم مُقامهما، أو نفيه عنهما، فتقول: قامَ زيدٌ فعمروٌ، ورأيت زيداً فعمراً، ومررْتُ بزيدٍ فعمروٍ، وزيدٌ يقومُ فيخرجُ، ولن يقومَ فيخرجَ، ولم يقمْ فيخرجْ.

والربطُ والترتيبُ لا يفارِقانِها[2]، وأمَّا التسبيبُ معهما[3] فيها فنحو قولك: ضربْتُ زيداً فبكى، وضربتُه فماتَ، فالبكاءُ سببُه الضربُ، والموتُ سببُه الضربُ.

وزعم الكوفيون أنّ الترتيبَ لا يلزَمُ فيها، واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿ وكم قريةٍ أهْلَكناها فجاءَها بأسُنا ﴾[4]، قالوا: فالبأسُ في الوجودِ واقعٌ قبل

---

(١) انظر في الفاء: الكتاب ١/٤١٨، والمقتضب ١/١٠، ٢/١٤، والأزهية ٢٥٠، والمقرب ١/٦٣، والمخصص ١٤/٤٨، وابن يعيش ٨/٩٤، والجنى ٢١، والمغني ١٧٣، والهمع ٢/١٠.

(٢) في الأصل: «لا يفارقها» وهو سهو.

(٣) في الأصل: «معها» وهو تحريف.

(٤) الأعراف ٤.

الإهلاك، وهو في الآية مؤخَّرٌ عنه. وهذا عند البصريين مؤولٌ تقديرُه: وكم من قريةٍ أردنا إهلاكها فجاءها بأسُنا فهلِكَتْ، كما قال تعالى: ﴿ يا أيُّها الذين آمنُوا إذا قمْتُم إلى الصلاة فاغسِلوا ﴾[1]، أي: إذا اردتم القيام إلى الصلاة، وهو في الكلام كثيرٌ، فالفاء عندهم في الآية باقيةٌ على موضعها من الترتيب المعنوي.

وأمَّا التي للترتيب اللفظي خاصة ففي قول الشاعر[2]:

٥١٧ـعَفا ذُو حُسَىً مِنْ فَرْتَنا فالفَوارِعُ   فَجَنْبا أُرِيكٍ فَالتِلاعُ الدَّوافِعُ
فمجْتَمَعُ الأَشْراجِ غَيَّرَ رَسْمَها   مَصايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنا وَمَرابِعُ

وقول الآخر[3]:

٥١٨ـغَشِيتُ دِيارَ القَومِ بِالبَكَراتِ   فَعارِمَةٍ فَبُرْقَةِ العِيَراتِ
فَغَوْلٍ فَحِلِّيتٍ فَنَفْءٍ فَمَنْعَجٍ   إلى عاقِلٍ فالجُبِّ ذِي الأَمَراتِ

فمراد الشاعرين وقوع الفعل بتلك المواضع خاصَّة، ويترتَّبُ اللفظُ واحداً بعد آخر بالفاء ترتيباً لفظياً.

وأمَّا التي تكونُ عاطفةً في الجمل فَمُشَرِّكَةٌ في الكلام خاصَّةً، ويجوزُ أنْ يكونَ قبلها جملةٌ اسميةٌ وبعدها فعليةٌ، نحو: زيدٌ قائمٌ فضرَب غلامَهُ، وبالعكس، نحو: قام زيد فأبوه منطلق، وأنْ تكون قبلها جملة خبريَّة وبعدها طلبيَّةٌ، نحو قولك: قامَ زيد فاضرِبْ عبدَه، وبالعكس، نحو: اضرِبْ زيداً فيقومُ غلامه. والربط والترتيب لازم. . .[4] المعنى، وتكون معهما السببيَّةُ تارةً ولا تكونُ أخرى.

وإذا أردت الاستئناف بعدها من غير تَشْريكٍ بجملتين[5] كانتْ حرفَ

---

(١) المائدة ٦.

(٢) البيتان للنابغة، وهما في ديوانه ٤٢، والأضداد ٢١٩. والمقرب ١/٢٣٠، والجنى ٢٢، والخزانة ٤٣. وما ذكره الشاعر هو أسماء أمكنة.

(٣) البيتان لامرىء القيس، وهما في ديوانه ٧٨، وفيه «ديار الحي». وما ذكره أسماء أمكنة.

(٤) خرم في الأصل، لعله «لها في».

(٥) قوله «بجملتين» غير واضح في الأصل.

ابتداءٍ: / إمَّا للكلام وإمَّا يأتي بعدَها المبتدأ وخبرُه نحو: قام زيدٌ فهل قمْتَ، وقام ١٨٠
زيدٌ فعمروٌ منطلقٌ، وعليه(١):

٥١٩ـألَم تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فينطِقُ ....

أي: فهو ينطِق، وليست الفاء جواباً، ولو كانتْ جواباً لنصبْتَ «ينطِقُ» بها، وسنبيّنُ هذا في الموضع الثاني بعدُ. ومنه قوله تعالى: ﴿ إنَّما إلهُكُمْ إلَهٌ واحدٌ، فهل أنتمْ مسلمون ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿ فأنتُمْ فيه سَواء ﴾(٣).

الموضع الثاني: أنْ تكون جواباً لازمة للسببيَّة، وفيها أيضاً الربطُ والترتيب كما ذكِرَ في العاطفة، إلا أنَّ المعنى الذي انفرَدَتْ به في هذا الموضع الجوابيةُ(٤)، فتنصِبُ بعدَها من الأفعال المستقبلة بإضمار «أنْ» وذلك إذا وقَعَتْ جواباً لأحدِ عشرةِ أشياءَ، وهي: الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والدعاء والنفي وفعل الشرط وفعل الجزاء.

ولا تنصِبُ في غير ذلك إلا في الضرورة كقوله(٥):

٥٢٠ـسَأَتْرُكُ مَنْزَلي لبني تَميمٍ وَأَلْحَقُ بالحِجازِ فَأَسْتَريحا

وأمَّا قول الآخر(٦):

٥٢١ـلَنا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَها وَيَأْوي إليها المُسْتَجيرُ فَيُعْصَما

---

(١) البيت لجميل، وهو في ديوانه ١٤٤، وعجزه.

وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

والكتاب ١/٤٢٢، واللسان (حدب)، والمغني ١٨١، والشذور ٣٠٠، وشواهد المغني ٤٧٤، والخزانة ٣/٦٠١، والقواء: الخرب، والسملق: الأرض غير المنبتة.

(٢) الأنبياء ١٠٨.

(٣) الروم ٢٨، وصدر الآية: «هل لكم ممَّا مَلكَت أيمانكُم من شُركَاءَ في ما رزقناكم فأنتُم فيه سَواء».

(٤) في الأصل: «للجوابية» وهو تحريف.

(٥) نسب في الخزانة ٣/٦٠٠ إلى المغيرة بن حبناء، وهو في الكتاب ١/٤٢٣، وأمالي الشجري ١/٢٧٩، والمقرب ١/٢٦٣، والمغني ١٩٠، والشذور ٣٠١، وشواهد المغني ٤٩٧.

(٦) تقدم برقم ٢٩٥. وفي الأصل: «فيعقبا» وهي تحريف، وليست روايته كما سيظهر بعد.

فقيل: هو ضرورة مثل الأول. والصحيح أنَّ فيها معنى جواب الشرط لقوَّته في البيتِ كأنه قال: إنْ يأوِ إليها المستجيرُ يُعْصَمْ، وبهذا المعنى تنصب الفاء في جميع العشرة المواضع المذكورة، لكنه يقوى فيها ويَضْعُف في غيرها. وعلى هذا أيضاً يتخرَّج(١) البيت الآخر في قوله: «فأستريحا» أي: إنْ الحقْ بالحجاز أسترحْ، فاعلمه. فلا تكون ضرورةٌ إلَّا من حيث لم يتقدَّمْ واحدٌ من العشرةِ في اللفظِ خاصةً، وأمَّا المعنى فملحوظٌ ولذلك نصبَ الشاعران.

واعلم أنَّ الفاء في المواضع العشرة المذكورة تشترك فيها فتكون تارة للعطف، وتارةً للمخالفة فيما بعدها لما قبلها، فتنصِبُ على الجواب بإضمار «أنْ» كما ذُكِر، وتارةً حرفَ استئنافٍ فتكون حرفَ ابتداءٍ. والمعنى في الأوجه التشريك: إمَّا في اللفظ وإما في المعنى على بُعْدٍ، فلذلك يُدَّعى أنَّها لا تنصِب بنفسها عند البصريين، بل بإضمار «أنْ» المقدَّرة، إذ لو نصبتْ بنفسِها كما زعم الكوفيون(٢) لنصبتْ في كلِّ موضع، إذ التشريك لا يزول منها.

فحيث كانت المخالفةُ...(٣) الثاني بحكم الأول بمسوِّغٍ، وهو «أنْ»، ويكون راجعاً إلى العطف في الأسماء فيَصيرُ ما بعدها مصدراً بـ «أنْ» فيكونُ
١٨١ معطوفاً على مصدرٍ آخرَ مقدَّرٍ بما قبلها/ من الكلام الذي تأتي جوابَه، فتفهَّمْه(٤).

فإذن لا بدَّ من بسط الكلام على مسائلها في المواضع العشرة وبيان أوجهِها فيها موضعاً موضعاً(٥)، لتبيين ما ذكرْتُ لك إنْ شاءَ الله، فإنَّ بابَ الفاء بابٌ صعبٌ متداخلٌ يَصْعبُ تحصيله إلَّا بعد التهذيب فنقول والله المستعان:

---

(١) في الأصل: «يتخرَّج في»، و «في» مقحمة.

(٢) قال في الإنصاف ٥٥٧: «ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع ينتصب بالخلاف، وذهب الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها، وإليه ذهب بعض الكوفيين». انظر: الجنى ٢٧.

(٣) خرم في الأصل، لعله: «ألحق».

(٤) أوضح ابن جني في سر الصناعة ١/٢٧٣ ما يتعلَّق بهذه الفاء، فبيَّنَ لماذا أضمرت «أنْ» ههنا، ونُصب بها الفعل، ولِمَ قُدِّرَ في أول الكلام مصدرٌ حتى اضطروا إلى إضمار «أنْ» ثم عطفوا المصدر المنعقد للمعنى بأن والفعلِ جميعاً على المصدر الذي قبله.

(٥) انظر في تفصيل ذلك: المقرب ١/٢٦٥.

إنَّ الفاء المذكورة إذا وقعت بعد الأمر فلا يخلو أنْ يكونَ فعله باللام أو لا يكون:

فإن كان باللام فيجوزُ فيها بعدها ثلاثة أوجه، **أحدها**: العطف على الفعل المجزوم باللام. **والثاني**: الرفعُ على الاستئناف. **والثالث**: النصب على الجواب، نحو قولك: «لتكرمْ زيداً فيحسن إليك»، بجزم «يحسن» ورفعه ونصبه، والمعنى في النصب: ليكن منك إكرامٌ فإحسانٌ منه[1]، فهذا هو العطف المعنويُّ الذي تقدَّم ذكرُه.

وإنْ كان الفعل في الجملة المذكورة بغير لام فهو مبني عند البصريين[2] فيجوز فيها بعد الفاء: الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب على ما ذُكِر، ولا يجوز العطفُ لأنه ليس له ما يُعطَف عليه، وهو جائزٌ بالقياس. [و] من النصب على الجواب قول الشاعر[3]:

٥٢٢-يا نَاقُ سِيري عَنَقاً فَسِيحا   إلى سِليمانَ فَنَسْتَرِيحا

وعليه قراءة ابن عامر: ﴿كن فيكونَ﴾[4]، وعلى قراءة غيره: «كن فيكونُ» بالرفع على معنى فهو يكونُ.

وإذا وقعَتْ بعد النهي [وفعله معرب بالجزم والنصب لا غيرَ][5] فيجوز فيها بعد الفاء الثلاثةُ الأوجه الجائزة بعد الأمر باللام: العطفُ بالجزم، والنصب بإضمار «أنْ» على الجواب، والرفعُ على الاستئناف، نحو قولك: لا تدنُ من الأسد فيأكلك، بجزم «يأكل» ورفعه ونصبه على ما ذَكَرْتُ. والعطف في النصب معنويٌّ كما كان في الأمر، لأنَّ المعنى: «لا يكنْ منك دُنوٌّ من[6] الأسد فأكْلُ لكَ»، ومن النصب على الجواب قولُه تعالى:

(١) في الأصل: «مني» وهو سهو.

(٢) وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم. انظر المسألة في: الإنصاف ٥٢٤.

(٣) نسب في الكتاب ١/٤٢١، إلى أبي النجم، وهو في ديوانه ٨٢، وسر الصناعة ١/٢٧٢، واللسان (عنق). وابن يعيش ٧/٢٦، والشذور ٣٠٥، وابن عقيل ٤/٨٣، والأشموني ٥٦٢. والعنق: ضَرْبٌ من السير.

(٤) الأنعام ٧٣، وانظر: النشر ٢/٢١٢.

(٥) ما بين معقوفين مقحم في الأصل.

(٦) في الأصل: «ممن» وهو تحريف.

﴿ لا تَفْتَروا على اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بعذاب ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ ولا تكونوا كالتي نَقَضَتْ غَزْلَها من بعدِ قوةٍ أَنْكاثاً تتخِذونَ أَيْمَانَكم دَخَلاً بينَكم فَتَزِلَّ قدَمٌ بعد ثبوتِها وتَذوقوا السوء ﴾[2].

وإذا وقعَتْ بعد الاستفهام: فإنْ كانَ فيه فعلٌ مضارع مرفوع جاز فيها بعدَ الفاء: الرفعُ على العطف والاستئناف، والنصب على الجواب بإضمار «أنْ»، ويرجعُ إلى العطف المعنوي كما ذُكِر كقولك: هل يقوم زيد فأكرمه، برفع «أكرم» ونصبه على ما ذَكَرْتُ لك.

وإنْ كان فيه فعل ماضٍ أو اسم مبتدأ، جاز فيها بعد الفاء[3] الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب، ولا يجوز العطف لأنَّه ليس قبله ما يُعْطَف
عليه، نحو قولك: «هل قامَ فأكرمه»، / و«هل زيد قائم فأكرمه». ومن النصب ١٨٢
قوله[4]:

٥٢٣ـأأفـاقَ صَـبٌّ مِنْ هَـوىً فَـأُفيقـا ....

والحكمُ فيها إذا وقعَتْ بعد التحضيض والعرض كالحكم فيها إذا دخلَتْ بعد الاستفهام سواءً، نحو قولك في التحضيض: هلَّا تكرمُ زيداً فأكرمه، بالرفع على العطف والاستئناف، والنصب على الجواب، و«هلَّا أكرمْتَ زيداً فأكرمه» بالرفع على الاستئناف والنصب على الجواب لا غير، ولا تقعُ جملةٌ اسميةٌ في التحضيض ولا في العرض، ومن النصب في التحضيض قوله تعالى:

---

(١) طه ٦١.

(٢) تداخلت الآيتان ٩٢، ٩٤ من النحل:
نص الآية ٩٢: «ولا تكونوا كالتي نقضتْ غزلها من بعد قوةٍ أنكاثاً تتخِذُون أيمانَكم دَخلا بينكم أنْ تكونَ أمةٌ هي أرْبىٰ من أمة...».
ونص الآية ٩٤: «ولا تتخِذوا أيمانَكم دخلاً بينكم فتزلَّ قدم بعد ثبوتِها وتذوقوا السوء..» ولعل المؤلف يريد أن يستشهد فقط بالآية ٩٤، لأن الأولى ليس فيها شاهد.

(٣) قوله: «جاز فيها بعد الفاء» غير واضح في الأصل.

(٤) البيت للبحتري من قصيدة في مدح أبي سعيد الثغري، وهو في ديوانه ١٤٤٩/٣، وعجزه:
أَمْ خَانَ عَهداً أم أطاعَ شَفِيقا

﴿ لولا أُنْزِلَ إليه مَلَكٌ فيكونَ معه نذيرا ﴾[1].

وكذلك الحكمُ في التمني - أعني مثـل الاستفهام - في وقوع الفاءِ بعد المبتدأ والخبر والفعل الماضي، فيجوز فيها بعدها الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب، نحو قولك: ليت زيداً عندك فأكرمه، أو في وقوع المضارع قبلها، فيجوز الرفع على الوجهَيْن المذكورين، والنصب على الجواب. ومن النصب بعد الاسم قوله تعالى: ﴿ يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً ﴾[2] والعطفُ فيه معنوي، والمعنى: يا ليتَ لي كوناً معهم ففوزاً.

وحكمُ الدعاء كحكم الأمر سواءً في كون فعله باللام، فيجوز فيها بعد الفاء الجزم والرفع والنصب على الأوجه المذكورة فيه، أو بغير اللام فيجوز: الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب لا غير على مذهب البصريين[3]، كقولك: اغْفر لزيدٍ فيدخل الجنةَ، والله يغفر لكَ فتدخل الجنة، لأنه قد جاء الدعاء بالجملة الاسمية.

وإذا وقعَتْ بعد النفي فلا يخلو أنْ تكونَ الجملةُ التي قبلها - أعني قبل الفاء - اسمية أو فعلية.

فإن كانت اسميةً جازَ فيها بعد الفاء: الرفعُ على الاستئناف والنصبُ على الجواب كقولك: ما زيدٌ قائماً فتكرمَهُ، ونصبه كما ذكرْتُ لك، قال الشاعر[4]:

٥٢٤ـوَلَيْسَ بِـذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَني بـه وَلَيْسَ بِـذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

وإنْ كانت فعليةً ماضيةً فكذلك، نحو قولك: ما قام زيد فتكرمه، على الوجْهَين المذكورَيْنِ من الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب.

---

(١) الفرقان ٧. (٢) النساء ٧٣.

(٣) فيجوزُ على غير مذهبِهم العطف لأن الفعلَ غيرُ مبني، فأصله: لتغفر.

(٤) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٣٣، واللسان (نبل)، وابن يعيش ١٤/٦، والمغني ١١٨، وشواهد المغني ٣٤٠.

وإنْ كانت فعليةً مضارعةً: فلا يخلو أن يكون الفعل مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً:

فإن كان مرفوعاً جاز فيها بعد الفاء: الرفع على العطف والاستئناف على إضمار مبتدأ وكذلك في جميع ما يستأنف من المسائل المتقدِّمة، والنصب على الجواب كقولك: «ما تأتينا فتحدثنا»، الرفعُ على معنى[1]: وما تحدِّثُنا وهو معنى العطف، أو على الاستئناف أي: فأنت تحدِّثُنا. والنصب على الجواب على
إضمار «أنْ» بمعنَيَيْن، أي: ما تأتينا فكيف تحدِّثنا؟ أو ما تأتينا/ لأجل الحديث[2]. ١٨٣

وإن كان الفعل منصوباً جاز فيها بعد الفاء وجهان أيضاً: الرفع على الاستئناف لا غير، والنصب على العطف أو على الجواب كقولك: لن تأتيَنا فتحدِّثنا: بالرفع على معنى: فأنت تحدِّثنا، والنصب على معنى: «فلن[3] تحدِّثَنا» وهو معنى العطف، وعلى معنى: فكيف تحدِّثُنا أو لأجل الحديث[4].

وإن كان مجزوماً جاز فيها بعدَ الفاء الجزم على العطف والرفع على الاستئناف والنصب على الجواب على المعاني المذكورة كقولك: لم تأتنا فتحدثنا، بجزم «تحدث» ورفعه ونصبه: ومن الاستئناف قوله[5]:

٥٢٥ـ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ   وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

كأنه قال: فهو ينطق، وليس بجواب.

وإذا وقعَتْ[6] بعد فعل الشرط: فإن كان مضارعاً مجزوماً جاز فيها بعد

(١) قولـه: «معنى» غير واضح في الأصل.
(٢) شرح ابن عصفور هذين المعنيين بقوله: «والنصب بإضمار «أنْ» له معنيان:
أحدهما: أن يكون نفي الإتيانَ فانتفى من أجلِهِ الحديثُ كأن قال: ما تأتينا فكيف تحدثنا، والتحديث لا يكون إلاّ مع الإتيان.
والثاني: أن يكون أوجبَ الإتيانَ، ونفي الحديث، كأنه قال: ما تأتينا محدثاً بل غير محدث. انظر: المقرب ١/ ٢٦٤.
(٣) في الأصل: «ولن» وهو سهو.
(٤) أي: بالنصب على الجواب.
(٥) تقدم برقم ٥١٩.
(٦) أي: الفاء.

الفاء وجهان: الجزمُ على العطف والنصب على الجواب بإضمار «أنْ» كما ذُكِر على معنى لأجل، كقولك: إنْ تقم فأحسن إليك تحمدْني[١]. وإنْ كان الفعل ماضياً فكذلك، لأنَّ هذا الماضيَ في موضع المضارع أو مستقبلٌ معنىً.

وإذا وقعَتْ بعد الجزاء وهو جواب الشرط، وهو أيضاً مستقبلٌ معنىً، سواءٌ كان[٢] مضارعاً أو ماضياً: جاز فيها بعد الفاء ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب على الجواب بإضمار «أنْ» كقولك: إنْ تقمْ أُحسِنْ إليك فأعطيك درهماً، الجزم على معنى: أحسن وأعطِ، والرفع على معنى فأنا أعطي، والنصب بإضمار «أنْ» على العطف المعنويِّ، كأنَّ المعنى إنْ تقم يكنْ إحسانٌ فإعطاءٌ. وعلى الثلاثة الأوجه قوله تعالى: ﴿ وإنْ تُبْدوا ما في أنفُسِكم أو تُخْفوه يحاسِبْكم به الله فيغفِرُ لِمَنْ يشاءُ ويعذِّبُ مَنْ يشاء ﴾[٣] برفع «يغفر» و«يعذب» ونصبهما وجزمهما.

واعلم أنَّ النصب على الجواب بالفاء إنَّما هو بعد الشرط والجزاء أصلاً، ولكنَّ العرب نصبَتْ بها في أجوبة غيرهما لمناسبة لهما في عدم الوقوع، مع أنَّ الشرط والجزاء يتقدّران بعد غير الشرط والجزاء من جميع ما ذكَرْنا، وبذلك المعنى ينجزمُ ما دَخلتْ عليه الفاءُ من الأفعال إذا لم تدخُلْ عليه ووقعَ جواباً لها، خلافاً للكوفيين، فإنَّهم يقولونَ: إنَّ الجزمَ في الفعل بالجواب. وذلك باطلٌ لوجوهٍ منها: أنه قد وُجِدَ فعل الشرط والجواب ظاهِرَيْنِ مع كلِّ واحدٍ منها[٤]. والثاني: أنه ليس بنفس اللفظِ شيءٌ. . .[٥] وقع الجواب ولكن بشرط الوقوع أو عدَمِهِ المقدَّر قبله. والثالث: أنَّه لا يلزم كلَّ واحدٍ منها جوابٌ بل قد تقع في الكلام/ ١٨٤
دونَه فعُلِمَ بذلكَ أنَّ الجوابَ إنَّما هو للشرط[٦] كما ذُكِر، وكلُّها في ذلك سواءٌ إلا

(١) قال ابن عصفور: «ولا يقطع لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام»المقرب ٢٦٧/١.
(٢) في الأصل: «كانت» وهو تحريف.
(٣) البقرة ٢٨٤. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالجزم بالعطف على الجواب، وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع فيهما على القطع. وروي عن ابن عباس والأعرج وأبي العالية والجَحْدري بالنصب فيهما على إضمار «أنْ». انظر: النشر ٢٢٩/٢، والقرطبي ١٢٣١.
(٤) أي: من الأجوبة العشرة السابقة. (٥) خرم في الأصل، لعله «له».
(٦) في الأصل: «الشرط» وهو تحريف.

النفيَ فإنه لا يُجزمُ جوابُه بل يُرْفعُ إنْ وقعَ.

ويجوز حذف الفاء وإثباتها في جميع ذلك إلاَّ بعد النفي وبعد جواب الشرط فلا يصحُّ ذلك إلا إذا وقعَتِ الجملةُ حالاً، وحكمُها في باب الشرط مذكورٌ في باب «إنْ» الشرطية.

الموضع الثالث: أنْ تكونَ زائدةً دخولها كخروجها، أو لازمةً بحسب الكلام. فمِنَ الأول قول الشاعر(١):

٥٢٦ـوَقـائِلةٍ خَـوْلانُ فـانكِـحْ فتـاتَهُمْ وَأُكْـرومَةُ الحَيَّـيْنِ خِلْوٌ كـما هِيـا

والفاء هنا في اللفظ عند الأخفش(٢) دخولها كخروجها وهي عند سيبويه دالَّةٌ على معنى السببية كالداخلة(٣) في الأجوبة المذكورة لأنَّ التقدير: هؤلاء خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهم، والتنبيهُ في معنى الطلب الذي هو تنبيه فهي في جواب معنى الأمر.

ومن الثاني(٤) قولُهم: خرجْتُ فإذا الأسدُ، وهي هنا إلى العطف أقربُ منها إلى الزيادة، لأنَّ المعنى: خرجْتُ ففاجَأني الأسدُ.

وفي التحقيق(٥) هي في هذا الموضع راجِعةٌ إلى أحد البابَيْنْ، [و] لوقوعِها في مواضع الزيادةِ تأويلٌ يخرِجُها عنه حيث وقعَتْ، فلا ينبغي أنْ تُجْعَلَ الزيادةُ معنىً خاصاً بها للاحتمال الداخل في مواضع وقوعها، فينبغي أنْ تُحْمَلَ على أحد الموضعين المتقدِّمين قبل هذا، ولكنْ جَعَلْتُ لها مواضعَ الزيادة لِذكْرِ الناس لها، كذلك ولأجل الاحتمال له في بعض المواضع.

---

(١) قال في الخزانة ١/٤٥٥: «من الخمسين التي لم يعرف لها ناظم». وهو في الكتاب ١/٧٥، والأزهية ٢٥٢، والبحر المحيط ٣/٤٧٧، وابن يعيش ١/١٠٠، والمغني ١٧٩ والأشموني ١٨٩، والعيني ٢/٥٢٩، وشواهد المغني ٨٧٣، والأكرومة، الكريمة. الحيان: حي أبيها وأمها، خلو: خالية من زوج.

(٢) تقدير الأخفش في معاني القرآن ١/٨٠ كتقدير سيبويه في كتابه ١/٦٩.

(٣) في الأصل «فالداخلة» وهو تحريف. (٤) أي: اللازمة.

(٥) انظر تفصيل النحويين في هذه الفاء: سر الصناعة ٢٦٢.

واعلمْ أنَّ من النحويين مَنْ زادَ للفاء موضعاً آخرَ سَمَّاها فيه فاءَ رُبَّ، وهي التي يقع بعدَها الخفضُ في مثل قول الشاعر[1]:

٥٢٧ـفَمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعاً   فَـأَلْهَيْتُهـا عَنْ ذِي تَمـائِمَ مُغْيِـلِ

والفاء في الحقيقة هنا سببيةٌ عاطفةٌ جملةً على جملةٍ، و«ربَّ» مضمرةٌ بعد الفاء كما أُضمِرَتْ بعد الواو فيما يُذْكَرُ في بابها، وبعد «بل» فيما تقدَّمَ في بابها، ودونَ ذلك في قوله[2]:

٥٢٨ـرَسْـــمِ دارٍ وَقَـفْـتُ في طَـلَلِهْ   . . . .

فلا ينبغي أن تُجْعَلَ فاءَ «رب» لأنها ليست بمعناها، فلا معنى لنسبيَّتِها إليها، فاعلمه.

باب الفاء المركبة

اعلم أنَّ الفاء لم تأت مركبةً مع غيرها من الحروف إلَّا مع الياء خاصَّةً في بابها.

[باب في[3]]

اعلم أنَّ «في» حرفٌ جارٌّ لِما بعدَه ومعناها الوعاء[4] حقيقةً أو مجازاً. فالحقيقةُ نحو: جعلْتُ المتاعَ في الوعاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ أولئك أصحابُ النارِ هم فيها خالدون ﴾[5]، والمجازُ كقولك: دخلْتُ في الأمر وتكلَّمْتُ في

---

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في الديوان ١٢، والأزهية ٢٥٣، وفيه «محول» عوضاً من «مغيل»، والمغني ١٤٥، والخزانة ٢/٣٣٤. والمغيل: المرضع وأمه حبلى.

(٢) تقدم برقم ١٩٥.

(٣) انظر: في «في»: المقتضب ١/٤٥، المخصص ١٤/٥٤، والأزهية ٢٧٧، والجنى ٩٩، وابن يعيش ٨/٢٠، والمغني ١٨٢، والهمع ٢/٣٠.

(٤) قوله: «ومعناها الوعاء» غير واضح في الأصل.

(٥) البقرة ٣٩.

185 شأن/ حاجتك. ومنه قوله تعالى: ﴿ ادخُلوا في السِّلْمِ كافَّة ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ وَلتنازَعْتُم في الأمر ﴾[2] فهذا حقيقةُ أمرها، ثم تجيءُ بمعنى حروفٍ أُخَر، إذا حُقِّقَتْ رَجعَ معناها إليها[3]، كما ذُكِر في غير موضع من هذا الكتاب.

فمِنْ ذلك مجيئُها بمعنى «إلى» كقولك: رَدَدْتُ يدي في فِيَّ، قال الله تعالى: ﴿ فَرَدُّوا أَيديَهم في أفواهِهم ﴾[4] أي: إلى أفواههم، لأن «رَدَّ» يتعدى بـ إلى كقوله تعالى: ﴿ إنَّا رادُّوه إليك ﴾[5]، لكنْ إذا تَحَقَّقْتَ هذا فالمعنى أنهم إذا رَدُّوا أيديَهم إلى أفواههم فقد أَدْخلُوها فيها.

ومن ذلكَ مجيئُها بمعنى «على» كقوله: عَلَّقْتُه في جِذْعٍ، أي: على جِذْعٍ. ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُم في جذوع النخل ﴾[6]، وقول الشاعر[7]:

٥٢٩ـ وَهُمْ صَلَبوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ ....

وقول الآخر[8]:

٥٣٠ـ بَطَلٌ كأَنَّ ثِيابَهُ في سَرْحَةٍ   يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ لَيْسَ بتَوْءَمِ

وقالوا: أَدخلْتُ الخاتَمَ في إصبعي، قال بعضُهم: المعنى في ذلك كله: «على»، وكلُّ هذه المواضع إذا تأوَّلْتَها وَجدْتَ فيها معنى «في» الذي هو الوعاءُ،

(١) البقرة ٢٠٨.   (٢) الأنفال ٤٣.

(٣) قال في الجنى ١٠٠: «مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن «في» لا تكون إلا للظرفية حقيقةً أو مجازاً، وما أوهم خلافَ ذلك رُدَّ بالتأويل إليه».

(٤) إبراهيم ٩.   (٥) القصص ٧.   (٦) طه ٧١.

(٧) نسب في الأزهية ٢٧٨ إلى سُويد بن أبي كاهل وعجزه:

فَلا عَطَسَتْ شيبانُ إلا بأَجْدَعا

وهو في أدب الكاتب ٣٩٤، والخصائص ٣١٣/٢، والمخصص ٦٤/١٤، وأمالي الشجري ٢٦٧/٢، والمغني ١٨٣، واللسان (عبد)، وشواهد المغني ٤٩٧. والأجدع يعني: الأنف المقطوع.

(٨) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢١٢، والتنبيه على التصحيف ١٨٧، وأدب الكاتب ٣٩٤، والأزهية ٢٧٧، والمغني ١٨٣، واللسان (سبت)، وابن يعيش ٢١/٨، والأشموني ٢٩٢، وشواهد المغني ٤٧٩، والخزانة ١٤٥/٤، والسرحة: نوع من الشجر، ونعال السبت، المدبوغة بالقرظ وكانت من ملابس الملوك. وليس بتوءم: أي لم يشاركه أحد في بطن أمه ولا ثديها فيضعفه.

ألا ترى أنَّ معنى «في جذوع النخل» [الوعاءُ] وإنْ كان فيها العلوُّ، فالجذعُ وعاءٌ للمصلوبِ، لأنَّه لا بدَّ له من الحلول في جزءٍ منه، ولا يلزَمُ في الوعاء أنْ يكونَ خاوياً من كلِّ جهة، ألا ترى أنَّ قوله تعالى: ﴿ فامشُوا في مناكبها ﴾[1] يعني الأرضَ، إنَّها لا تحوي الماشين، وإنَّما يَحُلُّون في جزءٍ منها، وكذلك في البيت بعد الآية[2]:

وأمَّا قوله في البيت الآخر: «في سَرْحَةٍ»[3] فإنَّ السرحة موضعٌ للثياب لأنَّ المعنى بها الجسدُ بالثياب، وإنْ حَلَّتْ عليها، فلا بدَّ من استقرارها، ولا يلزَمُ أيضاً الشمول كما تقدَّم.

وأمَّا قولهم: «أدخلْتُ الخاتمَ في إصبعي» فهو من المقلوبِ لأنَّ المرادَ: أدخَلْتُ إصبعي في الخاتم، فـ«في» باقية على موضوعها من الوعاء. والقلبُ في كلام العرب على معنى المجاز كثيرٌ، كقولهم في معنى ما نحن بسبيله: «أدخَلْتُ القَلَنْسُوة في رأسي»، أي: رأسي في القلنسوةِ، وقالوا في غيره: «كسرَ الزجاجُ الحجرَ»، أي كسر الحجرُ الزجاجَ، و«خَرَقَ الثوبُ المسمارَ»، أي: خرقَ المسمارُ الثوبَ وقول الشاعر[4]:

٥٣١ـمِثْلُ القَنافِذِ هَدَّاجُـونَ قد بَلَغَتْ نجـرانُ أَوْ بَلَغَت سَوْءاتِهِمْ هَجَـرُ

أي: بلغَتْ سوءاتُهم هجراً، وهو بابٌ مِنْ أبواب المجاز.

ومن ذلك مجيئها بمعنى الباء نحو قول الشاعر[5]:

---

(١) الملك ١٥.

(٢) يقصد البيت السابق: وهم صلبوا العبدي...

(٣) انظر تعليق ابن جني على البيت في: الخصائص ٢/٣١٢.

(٤) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٢٠٩، والرواية فيه «العِبـاراتِ هَدَّاجـونَ» والمغني ٧٨١، والأشموني ١٨٦، وشواهد المغني ٩٧٢.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٢/٣١٣، وعجزه:

عَلَى كل حَالٍ مِنْ غِمارٍ وَمِنْ وَحَلْ

وهو في أمالي الشجري ٢/٢٦٨، والمخصص ١٤/٦٦، والأزهية ٢٨٢، واللسان «وحل».

٥٣٢ـوَخَضْخَضْنَ فينا البَحْرَ حَتّى قَطَعْنَهُ ....

وقول الآخر(١):

٥٣٣ـنَلُوذُ في أُمٍّ لَنـا مـا تُـغْتَـصَبْ ....

قال بعضُهم: أراد الأولُ: خَضْخَضْنَ بنا البحرَ، والثاني: بأمٍّ لنا. وهذا أيضاً مُتأوَّلٌ بإضمارٍ/ بعدَ «في»، أي: وخَضْخضنَ في جوارِنا أو في قطعِنا، ١٨٦ ويكون تقديرُه في البيت الآخر: نلوذُ في أمر أُمٍّ لنا وشأنٍ، فحذَفا المضاف وأقاما المضاف إليه مُقامه، وتبقى «في»(٢) على بابها من الوعاء المجازي.

ومن ذلك أيضاً مجيئُها بمعنى «مِنْ» كقوله(٣):

٥٣٤ـوَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَـلاثِينَ شَهْـراً في ثَلاثَـةِ أَحْوالِ

قال بعضُهم: «أراد منْ ثلاثة أحوال» وهذا أيضاً وإنْ كانت فيه بمعنى «مِنْ» فإنَّ «مِنْ» للتبعيض، وبعضُ الشيء داخلٌ في كلّه فهي بمعنى الوعاء المجازي.

ومِنْ ذلك مجيئُها بمعنى «مع» كقول الشاعر(٤):

٥٣٥ـ.................... مِنْ سَاكِنِ المُزْنِ يَجْري في الغَرانِيقِ

قال بعضُهم: أراد مع الغرانيق، وهي طير الماء. وهذا أيضاً وإنْ كانتْ

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في أدب الكاتب ٤٠٠ وبعده في الخصائص ٢/٣١٤:

مِنَ الغَمامِ تَرْتَدي وتَنْتَقِبْ

وهو في الجواليقي ٣٥٨، واللسان «فيا». والأم هنا: جبل لطيء.

(٢) في الأصل: «الفاء» وهو سهو.

(٣) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٢٧، والخصائص ٢/٣١٣، والمغني ١٨٤، وشواهد المغني ٤٨٦، والخزانة ١/٦٢.

(٤) نُسب في الأزهية ٢٨٠ إلى خراشة بن عمرو العبسي وصدره:

أَوْ طَعْمَ غَادِيَةٍ في جَوْفِ ذي حَدَبٍ

وهو في المخصص ١٤/٦٨، واللسان (غرنق). وأدب الكاتب ٤١٣. والغادية: السحابة التي تمطر غدوة، والحدب: الموضع المرتفع، والغرانيق: ضرب من طير الماء.

فيه بمعنى «مع» فإنها راجعةٌ إلى بابها من الوعاء المجازي لأنَّ الماءَ وإنْ كان جارياً مع الغرانيق فهو في جملتها في الجَرْي، وكلٌّ ما يَرِدُ عليكَ مِنْ وَضْعها مكانَ غيرها فإلى معناها يَرْجع فتأمَّلْه تجدْه إنْ شاءَ الله.

* * *

باب القاف

اعلم أنَّ القافَ لم تجيء مفردةً في الكلام، وإنَّما جاءَتْ مركبةً مع غيرها من الحروف وهي الدال.

[باب قد[1]]

اعلم أنَّ «قد» إخبار، إلَّا أنَّها أبداً تلزَمُ الفعلَ ماضياً أو مضارعاً، فتكون مع الماضي حرفَ تحقيقٍ نحو قولك: «قد قام زيدٌ» في تقدير جواب مَنْ قال: هل قام زيدٌ أو لم يقم، فـ «قد» في تقدير الجواب حققت القيامَ، ومنه قوله تعالى: ﴿قد سَمِعَ الله قولَ التي تجادِلُـكَ في زوجها﴾[2]، و﴿لقـد كانَ لكمْ في رسولِ الله أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[3].

وتكون مع المضارع حرف توقُّعٍ تارةً وهو الكثيرُ فيها كقولك: قد يقوم زيد، في تقدير جواب مَنْ قال: هل يقوم زيد أو لا يقوم، فإذا قلْتَ في تقدير الجواب: قد يقوم، أدخلْتَ الاحتمال وتوقَّعْت الوجودَ، إنْ نفيْتَ فقلت: قد لا يقوم، توقَّعْتَ العدمَ. وقد تكون للتحقيق معَه وهو قليل، كقول الشاعر[4]:

---

(١) انظر في «قد»: الأزهية ٢٢٠، ابن يعيش ١٤٧/٨، الجنى ١٠٠، المغني ١٨٥، الهمع ٧٢/٢.

(٢) المجادلة ١. (٣) الأحزاب ٢١.

(٤) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٩، وعجزه:

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

وهو في المغني ٥١٨، والخزانة ١٥٦/٣. والأوابد: الوحش، والهيكل: الضخم.

٥٣٦ـوَقَـد أغْتَدي وَالـطَّيْرُ في وُكُناتِهـا ....

وقد تكون تقليلاً وهو أيضاً قليلٌ، كقول الشاعر[1]:

٥٣٧ـقَدْ أَتْرُكُ القِـرْنَ مُصْفَرّاً أَنَـامِلُه كَـأَنَّ أَثْـوابَـهُ مُجَّتْ بِفِـرْصَـادِ

والإخبار في جميع ذلك لا يخالِفُها فهو الخاصُّ بها الذي تبقى به.

وهي مع الفعل مختصَّةٌ به، لازِمةٌ له، تقوم مَقامَ الجزء، فلأجل ذلك لا يجوز الفصل بينها[2] وبينه إلَّا في الضرورة كقوله[3]: / ١٨٧

٥٣٨ـفَقَـد وَالله بَـيَّنَ لي عَـنـائِـي بَـوَشْـكِ فِـراقِهم صُـرَدٌ يَصيـحُ

أراد: فقد بَيَّنَ لي، ففصَلَ بالقسَم بينه وبينها[4] للضرورة، وأمَّا في الكلام فلا يجوزُ لِما ذَكَرْتُ لك.

(١) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٤٩. ونسب في الكتاب ٢/٣٠٧ إلى الهذلي، وليس في ديوان الهذليين، والأزهية ٢٢١، وابن يعيش ٨/١٤٧، والمخصص ١٤/٥٥، واللسان (أسن)، والمغني ١٨٩، وشواهد المغني ٤٩٤، والخزانة ٤/٥٠٢. والفرصد: التوت، وقوله: «أثوابه» مخرومة في الأصل.

(٢) في الأصل: «بينهما» وهو تحريف.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ١/٣٣٠، ورواية صدره فيه:

فَقدْ والشَّك بَيَّنَ لي عناء

وهو في المغني ١٨٦، وشواهده ٤٨٩، والصرد: الطائر، وقوله: «والله» رسمت في الأصل: «والشك»، ولعله تحريف لأن المؤلف سيذكر أن الشاعر قد فصل بالقسم.

(٤) أي: بين قد والفعل.

باب السين

اعلم أنَّ السينَ أَتتْ في كلام العرب مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف.

باب السين المفردة[1]

اعلم أنَّ السين تنقسِم قسمين: قسمٌ تكون في بنية الكلمة، وقسم لا تكون في بنيتها، فالقسم الذي تكون [في] بنية الكلمة لها موضعان:

الموضع الأول: أن تكون ثانيةً في الفعل أو ما تصرَّفَ منه: إمَّا لطلب الشيء، نحو: استجْدَيْتُه استَجْداءً فأنا مُسْتجْدٍ وهو مُسْتجْدٍ، أي: طلبْتُ جَداه[2] وإمَّا لاستعماله نحو: استقضيْتُه، أي استعملته في القضاء، [و] إمَّا عوضاً من حركة عين الفعل وما تصرَّفَ منه[3]، نحو: أَسْطاعَ يَسْطيع إسطاعةً فهو مُسْطيع ومُسْطاع. ومنه قولُ الشاعر[4]:

٥٣٩ـ وَفيكَ إذا لاقيْتَنا عَجْرَفِيَّةٌ مِراراً فما أَسطيعُ مَنْ يَتَعَجْرَفُ

فالأصلُ في هذا عند سيبويه[5]: أَطْوَعَ يُطْوِع إطواعة فهو مُطْوِعٌ ومُطْوَعٌ،

(١) انظر في السين: المقتضب ٢/٥ ـ ٨، والجنى ٢٠، سر الصناعة ٢٠٩، المغني ١٤٧.

(٢) جداه: عطاؤه.

(٣) انظر: سر الصناعة ١/٢١٠، الممتع ١/٢٢٤.

(٤) البيت لجران العَوْد، وهو في ديوانه ١٧، والخصائص ١/٢٦٠، وسر الصناعة ١/٢١٤. العجرفية: الجفوة في الكلام.

(٥) الكتاب ١/٨.

فلمَّا نُقِلت حركة الواو إلى الطاء انقلبت مع الفتحة ألفاً ومع الكسرة ياءً، فصار: أطاع يطيع إطاعةً فهو مطيع ومطاع ثم عُوِّضتِ السين من حركة الواو المذكورة.

وَردَّ عليه أبو العباس المبردُ هذا، وزعم أنَّ العوضَ لا يكون إلَّا من شيءٍ محذوفٍ، والحركةُ هنا قد نُقِلتْ إلى الطاء التي هي فاءُ الفعل فهي موجودة، فلا يَصِحُّ العوض.

وهذا الردُّ من أبي العباس غَلط، فإنَّها وإنْ كانت منقولةً إلى الطاء فليست في الواو موجودةً، فموضعها خالٍ فصارَتْ في حكم الزائد الذي ليس له في الحركة أصل، فعُوِّضَ من الحركة السينُ كما ذُكِر، ولو كانت مراعاةَ الوجودِ في «أطاعَ»(١) لم يجُزْ أن تُحْذَفَ الواوُ في الجزم(٢) في نحو قولك: لم يُطِعْ، وفي الأمر [نحو] قولك: أطِعْ.

[وقال الفراء في هذا: شَبَّهوا أَسْطعْتُ بأفعْلتُ، فهذا يَدُلُّ من كلامه على أنَّ أصلها: استطعْتُ](٣)، فحُذِفتْ التاءُ تخفيفاً فصار: «أَسْطَعْتُ» فحُذِفتْ(٤) همزتُه لأنَّه أشبهَ أكرَمْتُ ونحوَه.

وهذا القول فاسد، فإنَّ أصلَ ما يُحذفُ منه شيءٌ، أن تبقى فيه ألف الوصل إنْ كانت فيه، ألا ترى أنَّهم قالوا: «استطاع» بألف الوصل مكسورةً ثم قالوا بعد الحذف [اسطاع] وألفُ الوصل باقيةٌ كما كانت. ومنه قوله تعالى:
١٨٨ ﴿فما اسْطاعوا/ أنْ يَظهروه وما استطاعوا له نَقْبًا﴾(٥). فلو كان «أَسْطاعَ» المقطوع الهمزة أصلُه: «استطَعْتُ» بالتاء لبقيتْ همزته للوصل كما كانت، فدلَّ على أن «أسطاعَ»(٦) المقطوع الهمزة المفتوحة أصله «أطْوَعَ»، وأنَّ السينَ عوضٌ من حركة العين كما ذكِر.

(١) في الأصل «الطاء» وهو تحريف.

(٢) لأنه لم يكن هناك التقاء ساكنين، ولو قلت: أَطْوَعَ ولم يطوِعْ أطْوِعْ لصحت الواو ولم تحذف، فلما نقلت عنها الحركة وسكنت سقطت. انظر: سر الصناعة ١/٢١٢.

(٣) سقط ما بين معقوفين من الأصل، وأثبتناه من سر الصناعة ٢١٢، لأن المؤلف ينقل عنه هذا الموضع ولا يستقيم المعنى بدونه.

(٤) الصواب: «وفتحت همزته وقطعت».

(٥) الكهف: ٩٧.

(٦) في الأصل: «أطوع» وهو سهو.

ونظيرُه قولهم أَهْراق يُهْريقُ إهْراقَةً في: أراقَ يريق إراقة، والأصلُ: أَرْوَقَ يُرْوِقُ إرْواقة، فَنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى الراءِ وانقلَبَتِ الواوُ ألفاً[1] مع الفتحة وياءً مع الكسرة، ثم عُوِّضَ من الحركة المذكورة الهاء، فاعلمه.

الموضع الثاني: أنْ تكون للوقف بعد كاف المؤنث المضمر المخاطب، ويسمَّى النطقُ بذلك كسكسة هوازن[2]، لأنَّ هؤلاءِ العربَ ينطِقون بها دون غيرهم فيقولون في عليكِ وإليكِ ومنكِ للمؤنثِ المذكورِ إذا وَقَفُوا: عليكِس وإليكِس ومنكِس وما أشبهَ ذلك، فإذا وَصَلوا حَذَفُوا السينَ فقالوا: عليكِ مالٌ ومنكِ المالُ[3] ومنكِ الإحسانِ. وهذه اللغةُ اختصَّتْ بها هوازن، كما اختصَّت تميمٌ بالعَنْعَنَةِ، أي: يقولون في أن تَفْعَل: عن تفعل، وقد تقدَّمَ ذكرُها في باب «عن»، وهما لغتان قليلتان [في] الاستعمال، فينبغي أنْ يُوقفَ فيهما مع السماعِ ولا يتعدَّى ما سُمِعَ من مواضع مجيئها، فاعلمه.

القسم الثاني: التي تكونُ في غير بناء الكلمة هي الداخلةُ على المضارع تخلِّصُه للاستقبال، وتُسَمَّى حرف تنفيسٍ لأنَّها[4] تنفِّسُ في الزمان فيصيرُ الفعلُ المضارع مستقبلاً بعد احتماله للحال والاستقبال[5]، وذلك نحو قولك: ستخرجُ وستذهبُ، والمعنى: أنَّك تفعلُ ذلك فيما يُسْتَقْبَلُ من الزمان. قال الله تعالى: ﴿وَسيعْلَمُ الذين ظَلموا أيَّ مُنْقلبٍ ينقلبون﴾[6]، يعني: يومَ القيامة، قال الشاعر[7]:

٥٤٠- .... سَتَعْلَمُ إنْ مِتْنا صَدىً أيُّنا الصَّدي

---

(١) في الأصل: «الغاء» وهو تحريف.
(٢) قال في الجنى ١٢١: «إنها لغة بكر».
(٣) لعلها: «إليك المال».
(٤) في الأصل: «لأنه» وهو سهو.
(٥) قال ابن هشام: «ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع، وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال» انظر المغني ١/١٤٧.
(٦) الشعراء ٢٢٧.
(٧) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٣٠ وصدره:

كَريمٌ يُرَوِّي نَفْسَهُ في حَياتِهِ

والصادي: العطشان، والصدي: جثمان الرجل، والرواية المشهورة: «إنْ متنا غداً».

ولا يجوزُ أنْ يكونَ الفعلُ مع وجودها حالاً. فأمَّا قول الشاعر[1]:

٥٤١ـفَلمْ أنْكُلْ وَلَمْ أَجْبُنْ ولكنْ   سَأَسْعَى الآن إذْ بَلَغَتْ أناها

فأدخل «الآن» على الفعل الذي فيه السينُ وهي مُخَلِّصَةٌ للحال، وإنما ذلك لتقريب المستقبل من الحال[2]، لا أنَّ الفعل حالٌ، والعربُ تُجْري الأقرب[3] من الشيء مُجْراه وتعامِلُه معاملته، ولذلك في كلامها مواضعُ كثيرةٌ.

وزعم الكوفيون أنَّ هذه السين ليست حرفاً قائماً بنفسه، وإنَّما هي مقتطعةٌ من سوف[4]، كما قالوا: «سَوْ»، فاقتطعوها من «سَوْف»، وأنشدوا قول الشاعر[5]:

٥٤٢ـفَإنْ أهْلِكْ فَسَوْ تَجِدونَ وَحْدِي   وَإنْ أَسْلَمْ يَطِبْ لَكم المَعَاشُ

١٨٩ واحتجَّ/ بعضُهم بأنَّ العربَ تقولُ: مُ الله في: «ايمن الله» وايمُ اللهِ، فكذلك يقولون في سوف: سَوْ تارةً وسَفَ[6] أخرى.

والصحيحُ أنَّ السين حرفُ استقبالٍ قائمٌ بنفسه مختصٌّ بالفعل المضارع كجزء منه، ولذلك لم يكُنْ عاملاً، فلا يصحُّ أنْ يفصل بينه [وبين فعله]. ولا يُقال فيه: إنَّه مقتطعٌ من «سوف» لوجهين:

أحدهما: أنَّ الاقتطاع دعوى بلا برهانٍ، فلا يُلتفتُ إليها. ولا يُحتجُّ عليه

---

(١) لم أقف على هذا البيت بهذه الرواية، والذي في المفضليات ٧١ لرجل من عبد القيس:

فَلم أنْكُلْ وَلم أَجْبُنْ وَلَكنْ   يَمَمْتُ بِها أَبا صَخْرِ بنَ عمرو

وفي الجنى ٢٣.

فَإني لَسْتُ خاذِلَكُم وَلَكنْ   سَأَسْعى الآن إذْ بَلَغَتْ أناها

وكذا في حاشية الأمير علي المغني ١/١٢٢، ونسب في العقد ٦/١٦ على هذه الرواية إلى الربيع ابن زياد، ويبدو أن بيت المؤلف ملفق من هذين البيتين. والأنى: الغاية والمدى.

(٢) في الأصل: «المال» وهو تحريف.

(٣) الألف واللام في قوله «الأقرب» غير واضحتين في الأصل.

(٤) انظر: الإنصاف ٦٤٦.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الجنى ٢٧٩، وحاشية الدسوقي على المغني ١/١٥١.

(٦) في الأصل: «س» وهو تحريف.

بقوله: «فسوْ تجدون» فحذْفُ الفاء ضرورةٌ لدلالة الكلمة عليها، كما قالوا: «المنا» في المنازل، و«الحُبا» في الحُباحِب[1]، ولو كان الحذفُ باباً لصحَّ في الضرورة وغيرها، وفي الشعر وغيره، فاختصاصُه في الشعر في ذلك البيت الواحد ضرورةٌ، ولا حُجَّةَ فيه، مع أنَّ الحروفَ لا تُحْذفُ أواخرُها إلاَّ مع التضعيف باباً نحو: إنَّ وأنّ وكأنَّ ولكنَّ، وأمَّا مع غيره فلا.

والوجه الثاني: أن التصريف في الأسماء لإرادة التصرُّف فيها بكثرة الاستعمال، نحو: «الله» وشبهه، وأمَّا الحرفُ فليس أصلاً في نفسه فلا يُتَصرَّفُ فيه تصرُّفَ الأسماء، ألا ترى أنَّ الفعل والحرف لا بدَّ لهما من الاسم، والاسمُ غيرُ محتاجٍ إليهما، فدلَّ على أصالته وفرعيتهما، وقوَّتِه في الاحتياج والاستعمال وضَعْفِهما، فاعلَمْ ذلك.

باب السين المركبة
باب سوف[2]

اعلم أنَّها لم تجيء في الكلام مركبةً إلا مع الواو والفاء.

اعلم أنَّ «سوفَ» حرف يختص بالفعل المضارع أيضاً فيخَلِّصه للاستقبال مثلَ السين، ومعناها التنفيس في الزمان، إلاَّ أنَّها أبلغ في التنفيس من السين وهي متصلةٌ به كبعض حروفه كالسين أيضاً، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه، إلاَّ أنَّها لكونها على ثلاثة أحرفٍ أشبَهَت الاسمَ فدخلت لام التوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى: ﴿ ولَسَوْفَ يعطيكَ ربُّكَ فترضَى ﴾[3]، ﴿ فلسوف تَعْلَمون ﴾[4]، ولم يكن ذلك في السين لئلاَّ يجتمع حرفان[5] على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة، ولشدة اتصال بعضهما ببعضٍ

(١) الحباجب: لها معان كثيرة منها الشرر الذي يسقط من الزناد انظر: اللسان (حبحب).
(٢) انظر في سوف: المقتضب ٢/٥ ـ ٨، الجنى ١٨٥، المغني ١٤٨.
(٣) الضحى ٥.
(٤) الشعراء ٤٩. وفي الأصل: «ولسوف يعلمون»: وليس في القرآن الكريم هذا اللفظ.
(٥) وهما: ياء المضارعة والسين.

واتصالهما بالكلمة، [و] ربما أدَّى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركاتٍ وأكثر، نحو: لَسَيَسْجُدُ ولَسَيَعلَمُ، فتثقل الكلمة، ولذلك سُكِّنَ آخر الفعل مع الفاعل أو ما في حكمه في نحو: ضربْتُه. وكثيراً ما يهربون من هذا الثقل، فطرحوا دخول اللام على السين لذلك، فاعلمه.

* * *

190 / الشين غُفْل

باب الهاء

اعلم أنَّ الهاء جاءت في كلام العرب مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف.

باب الهاء المفردة(1)

اعلم أنَّ الهاء المفردة تنقسم قسمين: قسمٌ هي أصل وقسمٌ بدل من أصل. فالقسمُ التي هي أصل لها في الكلام خمسة مواضعَ.

الموضع الأول: أنْ تكون للوقف، وذلك لمعنيين، **أحدهما**: بيان الحركة في كلِّ مبنيٍّ متحركٍ، نحو قولك في غلامي في الوقف: غلامِيَهْ، وفي هو: هُوَهْ وفي هي: هِيَهْ، قال الله تعالى: ﴿ما أغنى عَنِّي مالِيَهْ، هَلَكَ عَنِّي سلطانِيَهْ﴾(2) وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ماهِيَهْ﴾(3)، وقال الشاعر(4):

٥٤٣-إذا ما تَرَعْرَعَ فينا الْغلامُ فما إنْ يقالُ له: مَنْ هُوَهْ

المعنى الثاني: بيان الألف، نحو قولك في الندبة: وازيداه، واعمراه، فإذا

(1) انظر في الهاء: الأزهية ٢٥٨، والممتع ٣٩٧، والجنى ٥٨، والمغني ٣٨٤.

(2) الحاقة ٢٩ - ٣٠.

(3) القارعة ١٠.

(4) البيت لحسان، وهو في ديوانه ٢٥٨، وابن يعيش ٨٤/٩، وشواهد المغني ٣٧٩، والخزانة ٤٢٨/٢.

وقفْتَ أثبَتَّ الهاءَ، وإذا وَصلْتَ حَذَفْتَ، ولا يجوزُ إثباتها إلَّا في الضرورة كقوله(١):

٥٤٤ـ يا مَرْحَباهُ بحمارِ ناجِيهْ

وقوله الآخر(٢):

٥٤٥ـوَقَـدْ رابَـني قَـوْلُها يـا هَـنـا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَـرّاً بِـشَـرّْ

عند من جَعلَ الأصلَ «هَنا» وهي كنايةٌ عن رجل.

الموضع الثاني: أنْ تكون للإطلاق في القوافي، كما تكون الألف لذلك، لأنَّها تُسرِّحُ القافية إلى الحركة من التقييد، وهو السكون كما تفعل الألفُ، وذلك نحو قول الشاعر(٣):

٤٤٦ ـ اكْسُ بُـنَـيَّـاتي وَأُمَّـهُـنَّـهْ ... أُقْـسِـمُ بـاللهِ لَـتَـفْـعَـلَنَّـهْ

وقوله(٤):

٥٤٧ـوَقَـائِـلَةٍ: أَسِيتَ فَقُـلْتُ جَـيِرْ ... أَسِـيٌّ إِنَّـني مِـنْ ذَاكَ إِنَّـهْ

على أحد القولين، وهذا الموضع في التحقيق راجع إلى الوقف، إلا أنه في القوافي، فمن هذا الوجه ينقسمُ، والأولُ يكونُ في القوافي وغيرها فخالفه.

الموضع الثالث: أنْ تكون عوضاً مِنْ حركة عين الفعل كما كانت السينُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٣٥٨/٢ وبعده:

إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ

والمنصف ١٤٢/٣، والممتع ٤٠١، واللسان (سنا)، وابن يعيش ٤٦/٩، والهمع ١٥٧/٢، والخزانة ٣٨٧/٢، والدرر ٢١٩/٢. والسانية: الدلو العظيمة.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٦٠، والمنصف ١٣٩/٣، وسر الصناعة ٧٦/١، وأمالي الشجري ١٠١/١، وابن يعيش ٤٣/١٠، واللسان (هنن)، والأشموني ٨٧٧، والخزانة ٢٦٤/٣.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٤٤/١، وقبله:

يا عُمَرَ الخَيرِ جُزيتَ الجَنَّهْ

(٤) تقدم برقم ١٥٢.

في «أسْطاع» وذلك في: أهْراقَ يُهْرِيقُ إهراقةً[1]، ومنه قوله[2]:

٥٤٨ـفلَمّا دَنَتْ إهْـراقَـةُ المـاءِ أَنْصَتَتْ   لأَنْزِعَهُ عَنْها وَفي النَّفْسِ أَنْ أَثْني

وقوله[3]:

٥٤٩ـوَكُنْتُ كَمُهْرِيقِ الذي في سِقـائِهِ   لِـرَقْـراقِ آلٍ فَـوْقَ رابِيَـةٍ صَلْدِ

وقوله[4]:

٥٥٠ـفَأَصْبَحْتُ كالمُهْـرِيقِ فَضْلَةَ مائِـهِ   لِضـاحِي سَرابٍ بـالمَلا يَتَـرَقْـرَقُ

١٩١ الموضع الرابع/: أنْ تكون في جمع «أُمّ» دلالةً على من يَعْقِل، كقولهم: «أُمَّهات» فَرْقاً بينه وبين ما لا يعقِل، فإنَّه يُقالُ فيه: «أُمَّات» فوزنه فُعْلَهات، والهاء زائدة لقولهم في المصدر منه: الأُمومة كما يقولون في العم: العُمُومة، وقالوا: تأمَّمْتُ أُمّاً، أي: اتخذْتُها، قال الله تعالى: ﴿ وأُمَّهاتُ نسائِكم ﴾[5]، وقال: ﴿ في بطونِ أُمَّهاتِكُمْ ﴾[6]، وقد قالوا: «أُمَّات» على الأصل، قال الشاعر فجَمعَ بينهما[7]:

٥٥١ـإذا الأُمَّهـاتُ قَبُحْنَ الـوُجُـوهَ   فَـرَجْتَ الـظَّلامَ بِـأُمَّـاتِكـا

وحكى الخليل في كتاب «العين» أنه يُقال: «تَأَمَّهْتُ[8] أُماً» فتكون الهاءُ في «أُمَّهاتها» أصلاً عنده على ذلك. قال بعضُهم: «هذا وَهْمٌ من الخليل» وكذلك قال[9]

(١) انظر: سر الصناعة ٢١٣/١.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٦٤٥، وفيه «لأعزلـه» عوضاً من «لأنزعه» وهو في سر الصناعة ٢١٤/١، ومسألة رب ١٦. والشاعر يصف بكرة البئر.

(٣) البيت للعُديْل بن فُرْخ كما في الحماسة ٣٠٧/١، وهو في اللسان (هرق) والخزانة ٦٢/٤. والسقاء: الزق، والآل: السراب.

(٤) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٦١، ونسب في اللسان «مشو» إلى كُثيِّر، وإنما هو في ديوان كثير ٢٤/١ على أنه للأحوص، وهو في الأغاني ١٣/٩، وسر الصناعة ٢١٣/١. الملا: الصحراء، ويترقرق: يلمع.

(٥) النساء ٢٣.   (٦) النجم ٣٢.

(٧) نسب في شرح شواهد الشافية ٣٠٨ إلى مروان بن الحكم، وهو في المقتضب ١٦٩/٣، وابن يعيش ٣/١٠، واللسان «أمم»، والهمع ٢٣/١.

(٨) في الأصل: «تأممت» وهو تحريف لأنه الشاهد.   (٩) سر الصناعة ٥٦٨/٢.

ابنُ جنِّي: «إنَّه وَهِمَ في هذا الموضع» وإنَّ له في الكتاب وَهْماً كثيراً وَخللاً فلا ينبغي أنْ يُعَوَّلَ عليه.

وأمَّا ما لا يعقِل فيقالُ فيه: «أُمَّــات» بغير هاءٍ كما قال الراعي[1]:

٥٥٢ـ .... أُمَّــاتِهِــنَّ وَطَــرْقُــهُــنَّ فَــحِــيــلا

وربما أَجْرَوْها مُجرى من يَعْقِل فأدْخَلوا الهاء فقالوا: أُمهات، كما قال الشاعر[2]:

٥٥٣ـقَــوَّالِ مَــعْــروفٍ وَفَــعَّــالِــهِ عَقَّــارِ مَثْنَىٰ أُمَّهــاتِ الــرِّبــاعْ

وهو قليل.

الموضع الخامس: أن تكون من بنية الكلمة، فلا تُعَلَّلُ لأنَّها مبدأ لغة، وذلك قولهم في الكبيرة العجيزة: هِرْكَوْلة من الرَّكْل، وهِجْرَع من الجَرْع، وهِبْلَع من البَلْع، وسَلْهب من السَّلْب ولا يُقاس على شيء من ذلك لقلَّتهِ، وإنَّما يُوقفُ فيه مع السماع، وكذلك في الموضع قبلَه، فاعلمه.

باب الهاء المُبدَلة من الأصل

اعلم أنَّ لها في الكلام أربعة مواضع:

الموضع الأول: أنْ تكونَ مبدلةً من همزة الاستفهام نحو قولهم فيما حَكى قطرب[3]: هَزَيْدٌ منطلِقٌ؟ وفي قول الشاعر[4]:

---

(١) الديوان ١٢٧، وصدره:

كانَتْ هَجائِنُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ.

وهو في الجمهرة ٣٣١. وأراد بطرقهن: فحلهن، والفحيل الكريم.

(٢) نُسب في المفضليات ٣٢٢ إلى السفَّاح بن بُكَيْر اليربوعي، وهو في اللسان (أمم) وابن يعيش ١٠/٥٤، وشواهد الشافية ٣٠٨. والرباع: ما نُتج في أول النتاج.

(٣) محمد بن المستنير من أصحاب سيبويه، له «النوادر» و «القوافي»، توفي سنة ٢٠٦ انظر: السيرافي ٣٨، النزهة ٩١، البغية ١/٢٤٢.

(٤) نسب في اللسان «ذا» إلى جميل وليس في ديوانه. وهو في البحر المحيط ٢/٤٨٦، والممتع ٤٠٠، =

٥٥٤ـوَأَتَى صَواحِبُها يَقُلْنَ: هَذا الذي   مَنَــحَ المَوَدَّةَ غَيْــرَنـا وَجَفَــانــا

الموضع الثاني: أنْ تكونَ بدلاً من همزة التعدية نحو قولك في أَرَحْتُ الماشيةَ: هَرَحْتُ الماشيةَ، وفي أَبَرْتُ الثوبَ: هَبرْتُ الثوبَ. وحكى اللِّحْياني[١]: هَرَدْتُ الشيءَ أُهْريدهُ في أَرَدْتُه وأُريدُه.

الموضع الثالث: أَنْ تكون بدلاً من ألف الوقف في «أنا» إذا وَقفْتَ عليه قُلْتَ: أنا أوأَنَهْ، حُكي من قولهم: «هكذا قَصْدي أَنَهْ»، وإنَّما جعلناها بدلاً من الألف، لأنَّ الألف في «أنا» في الوقف أكثرُ استعمالاً من الهاء، لا سيما وقد ثبتتْ في الوصل على قراءة نافعٍ في ﴿أَنا أُحْيي﴾[٢]، ﴿وأنا أَوَّلُ﴾[٣] ونحوهما مما جاء في القرآن بهمزةٍ بعدَه على خلافٍ عنه في/ المكسورة، وفي الشعر مطلقاً ١٩٢
كما قال[٤]:

٥٥٥ـأَنَــا سَيْفُ العَشيــرةِ ....

وكما قال الآخر[٥]:

٥٥٦ـفـــما أنـــا وَانْـتِـحـــالي الـقَـــوا   في ....

والكثرة دَلالةٌ من دلالات التصريف، وقد يُحْتملُ أنْ تكون زائدة بنفسها بمجرد الوقف فترجعُ إلى الموضع من الهاء الزائدة بنفسها في القسم الأول، والوجه الأول هو الأولى.

الموضع الرابع: أنْ تكونَ بدلاً من تاء التأنيث بقياس في المفرد، نحو: قائمهْ في قائمة، وذاهِبهْ في ذاهبة[٦]، وقالوا في الوقف على اللات: اللاهْ، وقالوا في العدد في الوصل: «ثَلاثَهْ أرْبعهْ»، وبغير قياس في الجمع، حكى قطرب:

= وابن يعيش ١٠/٤٢، والجنى ٥٨، والمغني ٣٨٤.

(١) انظر: الممتع ١/٣٩٩.

(٢) البقرة ٢٥٨، وانظر: النشر ٢/٢٢٢.

(٣) الأعراف ١٤٣.

(٤) تقدم برقم ١٢.   (٥) تقدم برقم ١١.

(٦) ويرى الكوفيون أن الهاء هي الأصل وأن التاء في الوصل بدل منها. انظر: المغني ١/٣٨٥.

«كيف البنونَ والبناهْ» في الوقف، و«كيف الإخوةُ والأخواهْ» كذلك، وقد جاءت بدلاً من تاء التأنيث في الحرف شاذاً، قالوا: لاهْ. وذلك كلُّه موقوفٌ على السماع في المواضع المذكورة إلاَّ المؤنث المفرد خاصة كما ذُكِر.

باب الهاء المركبة

اعلم أنَّ الهاء المركبة تتركَّبُ مع غيرها من الحروف: مع الألف: ها، ومع اللام: هل، ومع اللام المشدَّدَة والألف: هَلَّا، ومع الياء والألف: هيا، فتلك أربعة أحرف.

باب هـا[1]

اعلم أنَّها تكون اسماً ضميراً، واسمَ فعلٍ أمرٍ بمعنى[2] خذ، وليست حظَّنا، وتكونُ حرفاً للتنبيه وهي المقصود.

وتقع في الكلام على وجهين: مُنضَبطٍ ومتفرقٍ، فالمنضبط وقوعها مع أسماء الإشارة التي أصولها: ذا وذي وذان وذين وتان وتينْ وأُولَى مقصوراً وممدوداً قياساً مطَّرداً، ولا تلزَمُ معها إلَّا إذا أريد الحضور والقربِ فتقول: هذا وهذان وهَذَيْنِ وهاتا وهاتان وهاتينْ وهؤلاء، كقوله تعالى: ﴿ هذا نذيرٌ من النُّذُرِ الأولى ﴾[3]، و﴿ هذان خَصْمان ﴾[4] و﴿ إنَّ هذين ﴾[5] على قراءةِ مَنْ قرأ ذلك، و﴿ هؤلاء قومُنا اتَّخذوا ﴾[6]، و﴿ هاتَيْن على أن تأجُرَني ثمانيَ حِجج ﴾[7].
وربما جاءتْ مع الكاف آخراً الموضوعةُ للمسافة المتوسطة كما قال[8]:

(١) انظر في «ها»: ابن يعيش ٨/١١٣، الجنى ١٣٩، المغني ١/٣٨٥.
(٢) في الأصل: «بما حد» وهو تحريف.
(٣) النجم ٥٦. (٤) الحج ١٩.
(٥) طه ٦٣ وهي قراءة أبي عمرو. انظر: النشر ٢/٣٠٨.
(٦) الكهف ١٥.
(٧) القصص ٢٧، ونصُّ الآية: «قال إني أريد أن أُنكِحَكَ إحدى ابنَتيَّ هاتين على أن تأجرني...».
(٨) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٢٧، وابن عقيل ١/٧٦، والأشموني ١/٦٥. والطراف: البيت من الأدم، وكنى بتمديده عن عظمه.

٥٥٧ـرَأَيْتُ بني غَبــراءَ لا يُنْكــرونَنِي   وَلا أَهْلَ هذاكَ الـطِّرافِ المُمَدَّدِ

ولا يُقاسُ على ذلك.

[و] وقوعُها[١] مع «أي» في النداء للتوصُّل بها إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو: يا أيُّها[٢] الرجلُ، ويا أيُّها الناس، وذلك لازمة أيضاً بقياس مطَّرد.

١٩٣ ووقوعُها في باب القسم في اسم الله/ خاصَّةً إذا حُذفَ حرفُ القسم معه كقولهم: ها اللهِ لأفْعلَنَّ، ولا تلزَم بل تطَّردُ في الاسم هي أو الهمزةُ الممدودةُ أو المقصورة، فتقول إنْ شِئْتَ: ها اللهِ، وإنْ شِئْتَ: آلله وإنْ شئتَ: ألله.

وأمَّا الواقعةُ متفرقةً فلا موضعَ لها يختصُّ بها، بل إذا أُريدَ التنبيهُ كقوله تعالى: ﴿ ها أنتُم أُولاء ﴾[٣] و﴿ ها أَنتُم هؤلاءِ ﴾[٤]، على قراءةِ مَنْ مَدَّ، ومَنْ قصَرَ فلهُ وجهٌ، وتقول: ها أنا أفعل، وقد تستعمل مفردةً فيقال: «ها» بمعنى تَنَبَّهْ[٥].

باب هــل[٦]

اعلمْ أنَّ لها في الكلام موضعين:

الموضع الأول: أنْ تكون للاستفهام غيرَ عاملةٍ لعدم اختصاصها بالأسماء [أ] والأفعال، وما لم يختصَّ لم يعملْ، فتقول: هل قامَ زيدٌ، وهل يقوم زيدٌ وهل زيدٌ قائمٌ، قال الله تعالى: ﴿ هل ترى من فُطور ﴾[٧]، وقال: ﴿ فهل أنتُمْ

---

(١) معطوف على قوله: «وقوعها مع أسماء الإشارة».

(٢) في الأصل: «بابها» وهو سهو.   (٣) آل عمران ١١٩.

(٤) آل عمران ٦٦، وقرأ قنبل عن ابن كثير: هأنتم، والهاء بدل من همزة وأصله أأنتم، أو تكون «هـا» للتنبيه، دخلت على «أنتم» وحذفت الألف لكثرة الاستعمال. انظر: القرطبي ١٣٥٠.

(٥) نقل صاحب الجنى هذه الجملة عن المؤلف ١٤٠ ونص على ذلك.

(٦) انظر في «هل»: الأزهية ٢١٧، ابن يعيش ٨/١٥٠، الجنى ١٣٧، المغني ٣٨٦، المقتضب ١/٣٤.

(٧) الملك ٣.

مُسْلِمون ﴾[1]، وقال: ﴿ وهلْ أتاكَ نَبَأُ الخَصْمِ ﴾[2].

ويجوز حذف الجملة الداخلة عليها إذا تفَسَّرَتْ بعدُ، كما قال الشاعر[3]:

٥٥٨ـلَيْتَ شِعْري هَل ثم هَل آتِيَنْهُمْ   أَوْ يَحُولَنْ من دونِ ذاكَ الـرَّدى

التقدير: هل آتِيَنْهُم ثم هل آتِيَنْهُمْ، فكرَّر توكيداً، ثم اجتزأ عن الأول بالثاني وقد تدخل في موضع الهمزة المعادلة بين الجهتين كقوله[4]:

٥٥٩ـهَلْ ما علِمتَ ومَا اسْتُودِعْتَ مَكْتومُ   أَمْ حَبْلُها إذْ نَأَيْتَ اليَوْمَ مَصْرومُ
أَمْ هَلْ كبيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ   إِثْـرَ الأَحِبَّةِ يَـوْمَ البَـيْنِ مَشْكُـومُ

ومنه قوله تعالى: ﴿ قلْ هَلْ يسْتوي الأعمى والبصيرُ، أم هَلْ تستوي الظلماتُ والنورِ ﴾[5].

الموضع الثاني: أن تكون بمعنى «قد» نحو قولك: «هل قُمْتَ» بمعنى: قد قُمْتَ، ومنه قوله تعالى: ﴿ هَلْ أتى على الإنسانِ حِينٌ من الدهر ﴾[6]، وعلى ذلك ينبغي أن يُحْمَلَ قول الشاعر[7]:

٥٦٠ـسِـائِلْ فَـوارِسَ يَرْبـوعٍ بِشَدَّتِنـا   أَهَلْ رَأَوْنا بِسفْحِ القُفِّ ذِي الأكمِ

وزعَمَ بعضهم أنَّ «هل» في الآية للتقرير[8] وهذا مردود لأنَّه لم يَثْبُتْ في «هل» معنى التقرير[8]، فيُحمل هذا عليه، ولا يَليقُ بالآية، بل اللائقُ بـ «هل»

---

(١) هود ١٤.   (٢) سورة ص ٢١.

(٣) تقدم برقم ٤٤٨.

(٤) البيتان لعلقمة الفحل، وهما في ديوانه ٥٠، والكتاب ٤٨٧/١، ومنازل الحروف ٦٤، والأزهية ١٣٧، وأمالي الشجري ٣٣٤/٢، والتنبيه ٩٨، واللسان (أمم)، وابن يعيش ١٥٣/٨، والخزانة ٥١٦/٤، والمشكوم: المجازي.

(٥) الرعد ١٦.   (٦) الإنسان ١.

(٧) نُسب في شرح شواهد المغني ٧٧٢ إلى زيد الخير، وهو في أمالي الشجري ١٠٨/١، وابن يعيش ١٥٢/٨، وفيه «القاع» عوضاً من «القف»، وأسرار العربية ٣٨٥، والمغني ٣٨٩، والهمع ٧٧/٢. والشدة: الحملة، والقف: ما ارتفع من الأرض، وفي الأصل «بأسرتها» عوضاً من «بشدتنا» وهو تحريف.   (٨) في الأصل: «للتقدير»، وهو تحريف.

فيها أنْ تكون للتحقيق، فهي أشبه بـ «قد» الداخلةِ على الماضي المذكورة في بابها من غيرها، فاعلمه.

باب هَلاَّ[1]

١٩٤ اعلم/ أنَّ «هَلاَّ» حرفُ تحضيضٍ كـ «ألاّ» المتقدِّمَة الذكرِ في باب الهمزة المركبة، وهاؤُها يُحْتمل أن تكونَ بدلاً من الهمزة فيكون الأصل: «ألاَّ» كما قالوا: أَرَحْتُ وهَرحْتُ، ويُحتمل أنْ تكونَ أصلاً بنفسها، وهو الأوْلَىٰ لكثرة استعمالها أكثرَ من «ألاّ» ولا يُدَّعى أنَّ الهمزةَ بدلُ من الهاء لقلَّة وجود بدل الهمزة من الهاء.

فإذا ثبَتَ هذا فـ «هَلاَّ» في دخولها على الأفعال ظاهرةً أو مقدَّرَةً كـ «أَلاَّ» ماضيةً كانتِ الأفعالُ أو مضارعةً، فتقول: هَلاَّ قمتَ، وهَلاَّ قعدتَ، وهَلاَّ تقومُ، وهَلاَّ تقعُدُ.

وإنْ جاءَ بعدَها الاسمُ فعلى تقدير الفعل، فتقولُ: هَلاَّ قِتالاً وهَلاَّ زيداً، وهَلاَّ عمراً، أي: هَلاَّ: تقصد أو تقاتِلُ أو ما أَشْبَهَ ذلك، مما تدُلُّ عليه قرينةُ الكلام. أنشد الأخفشُ[2]:

٥٦١ـ .... هَـلاَّ التَّقَـدُّمُ وَالنُّفـوسُ صِحـاحُ

أي: هَلاَّ يحدُثُ التقدمُ، أو يحضرُ التقدمَ. وقد شَذَّ مجيءُ المبتدأ أو الخبر بعدَها، قال الشاعر[3]:

---

(١) انظر في هَلاَّ: ابن يعيش ١٤٤/٨، الجنى ٢٤٧، الأشموني ٦٠٩/٣.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٤٧٤/٤، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١٥٨/٢ وصدره: الآنَ بَعْدَ لَجَاجَتي تَلْحُونَني

(٣) اختلف في نسبته، وهو في ديوان المجنون ١٩٥، وديوان ابن الدمينة ٢٠٦، وقد يُنْسَبُ إلى الصِّمَّة القشيري كما في الخزانة ٦٠/٣، وهو في المغني ٧٧، وتمام روايته:
وَنُـبِّئْتُ لَـيْـلَى أَرْسَـلَتْ بِـشَـفـاعَـةٍ إليَّ فَـهـلاَّ نَـفْسُ لَـيْـلَى شَـفـيـعُـهـا
والأشموني ٦١٠. وشواهد المغني ٢٢١.

٥٦٢ـ..................... ....فهلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شفيعُها

باب هَيـا(١)

اعلم أنَّها حرفُ تنبيهٍ، وتكون للنداء كقولك: هَيَا زيدُ، وهي للبعيد مسافةً أو حُكماً كالنائم فهي مثل أيا.

واختُلِفَ: هل الهاءُ فيها بدلٌ من همزة «أيا» وهو قول الأكثرين(٢)، أو هو حرفٌ قائمٌ بنفسه؟ والأول أكثر لكثرة بدل الهاء من الهمزة كما قالوا: أَرَحْتُ وهَرَحْتُ، وهَرَقْتُ، وأنشدَ الأصمعيُّ(٣):

٥٦٣ـوَانصَرَفَتْ وَهْي حَصانٌ مُغضَبَهْ   وَرَفَّعَتْ من صَـوْتِها هَيـا أَبَـهْ

كُلُّ فَتاةٍ بِأَبِيها مُعْجَبَهْ

ولا يُتصرَّفُ فيها بالحذف وإبقاء المنادى لقلَّة النداء بها بخلاف «يا» فإنَّها أُمُّ الباب، فاعلمه.

* * *

واعلم أنَّه بقي من تركيب الهاء ما هو مع الواو: هو، ومع الياء: هي، ومع الميم والألف: هما، ومع الميم والواو: هم، ومع النون المشدَّدَةِ: هُنَّ وجميعُ ذلك أسماءُ ضمائرُ إلَّا في باب الفصل، فحكمُها حكمُ أنتَ وأنتِ وأخواتِها المذكورةِ في الباب الموضوع لها قبلُ، فقِسْها في الأحكام المذكورة في بابها عليها حكماً تُصِبْهُ إنْ شاء الله.

---

(١) انظر في «هيا»: الجنى ٢٠٤.

(٢) نسبه صاحب الجنى ٢٠٤ إلى ابن السكيت وابن الخشاب.

(٣) نسب في الخزانة ٢/٢٣٧ إلى الأغلب العجلي وروايته فيه:

ثُـمَّ انْـثَـنَـتْ بِـهِ فُـوَيـقَ الـرَّقَـبَـهْ   فَـأَعْـلَـنَـتْ بِـصَـوْتِهـا أَنْ يـا أَبـهْ

وهو في أمالي القالي ٢/٦٦. والأصمعي هو عبد الملك بن قريب إمام اللغة توفي سنة ٢١٥. انظر: البغية ٢/١١٢.

باب الواو

اعلم أنَّ الواوَ تكونُ في الكلام مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف.

باب الواو المفردة[1]

/اعلم أنَّها تنقسِمُ قسمينْ: قسمٌ أصلٌ وقسمٌ بدلٌ من أصلٍ. ١٩٥

فالقسمُ الأول التي تكونُ فيه أصلاً تنقسِمُ قسمين: قسمٌ في أول اللفظ زائدةً، وقسمٌ موضوعةٌ في نفس الكلمة.

فالقسمُ الأول التي تزيدُ على اللفظ أولاً لها ستةُ مواضع:

الموضع الأول: أنْ تكونَ للعطف وهي أمُّ حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه[2]، ومعناها الجمعُ والتشريك، ولا تخلُو عن هذين المعنَيَيْنِ في عطف المفردات، لأنَّها لا تخلو أنْ تعطفَ مفرداً على مفرد أو جملة على جملة.

فإنْ عطفت مفرداً على مفردٍ فإنَّها تُشَرِّكُ بينهما في اللفظ والمعنى: أمَّا اللفظُ فهو الاسميةُ أو الفعليةُ والرفعُ والنصبُ والخفضُ والجزمُ، فيَتْبعُ الثاني الأول في اسمين من ستةٍ: في واحدٍ من الاسمية والفعلية، وفي واحدٍ من الرفع والنصب والخفض والجزم.

---

(١) انظر في الواو: الكتاب ١/٤٣٠، المقتضب ١/١٠، ٢/٢٥ - ٤٦، الأزهية ٢٤٠، المخصص ١٤/٤٧، ابن يعيش ٨/٩٠، الجنى ٥٩، المغني ٣٩١، الهمع ٢/١٣.

(٢) انظر فيما انفردت فيه الواو في العطف: الجنى ٦٢.

وأمَّا المعنى فهو الجمعُ بين الاثنين في نَفْي الفعل أو إثباته نحو: قام زيدٌ وعمروٌ، ورأيتُ زيداً وعمراً، ومررْتُ بزيدٍ وعمروٍ، وزيدٌ يقومُ ويعقدُ، ولن يقومَ ولن يقعدَ، ولم يقُمْ ولم يقعُدْ، وما زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ، وما قامَ ولا قعدَ زيدٌ، ولا يقومُ ولا يقعدُ زيدٌ.

فإنْ جاءَتْ عاطفةً اسماً على فعلٍ كقوله[1]:

٥٦٤ـفَـأَلْفَيْتُـهُ يَـوْمـاً يُبِـيْرُ عَـدُوَّهُ وَبَحْـرَ عَـطاءٍ يَسْتَخِفُّ المعـابِـرا

أو فعلاً على اسمٍ كقوله تعالى: ﴿أو لَمْ يَرَوْا إلى الطيرِ فوقَهم صافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ﴾[2] فعلى أن تَصْرفَ الفعلَ إلى الاسم، أو الاسمَ إلى الفعل في المعنى، فكأنَّه قال في البيت: فألفيتُه يوماً مُبِيرَ عدوِّه، لأنَّ مفعول «ألفيت» أصلُه أنْ يكونَ مفرداً، ويكونُ التقديرُ في الآية: ﴿صافَّاتٍ وقـابِضات﴾، لأنَّ المعطوفَ على الحال حالٌ مثلُه، فحقُّه أن يكون اسماً.

ولا تعطي الترتيبَ عند البصريينَ، فإنَّه قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارةً ومعه أخرى، فالذي قبلَه كقوله تعالى: ﴿يا مريمُ اقْنُتي لربِّكِ واسجدي واركعي مع الراكعين﴾[3]، فالركوعُ قبل السجود، والذي معه كقوله: اختصمَ زيدٌ وعمروٌ، فالاختصام لا يَصِحُّ إلَّا من اثنين معاً، ومن الذي يقع قبلَ الأول قول الشاعر[4]:

٥٦٥ـأُغْـلي السِّباءَ بكُـلِّ أَدْكَنَ عـاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُـدِحَتْ وَفُضَّ خِتامُهـا

ففضُّ الختام قبل القَدْح وهو الغرف.

وعند الكوفيين[5] أنَّها تعطي الترتيبَ كالفاء عند البصريين، واحتجُّوا

(١) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ١٣٤، والبحر المحيط ٢٥٩/٧، وابن عقيل ١٨٣/٣ ويبير: يهلك، والمعابر: السفن التي يعبر فيها.

(٢) الملك ١٩.

(٣) آل عمران ٤٣.

(٤) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٣١٤، واللسان: (عتق)، وابن يعيش ٩٢/٨، والخزانة ٣٩٦/٤، والسباء: الشراء، الأدكن: الزق الأغبر، العاتق: الخالص، الجوفة: الخابية المطلية بالقار، قدحت: غُرف منها ومُزجت.

(٥) انظر: الجنى ٦١.

بقوله تعالى: ﴿ إذا زُلْزِلت الأرض زِلْزالَهَا وأَخرجت الأرض أثقالَها ﴾[١]، وبقوله تعالى: ﴿ يا أَيُّها الذين آمنوا اركَعُوا واسجُدوا واعبُدوا ربَّكم ﴾[٢]، ومعلومٌ أنَّ إخراج الأثقال إنَّما هو بعد الزلزال، والسجود/ في الشرع لا يكون إلَّا بعد الركوع. ١٩٦

وليس في هذا ردٌّ على البصريينَ لأنَّهم لا يُلزمُون عدمَ الترتيب في الواو فيلزَمهُم الرَّدُّ بهذا، ولكنَّ الترتيبَ فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصْدٍ له في المعنى، ولو كانت للترتيب موضوعةً لم تكنْ أبداً إلَّا مرتبةً، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفةً يشهدُ أنَّها ليست موضوعةً له، ولكن المتكلِّمَ يقدِّمُ في كلامه الذي هو به أَعْنى وببيانه أهمُّ، استحساناً لا إيجاباً.

وحُكي عن أبي زيدٍ السهيلي أنه جَعلها بالوضع الأول مرتبة، فذلك الحقيقةُ فيها، إذ أصلُ اللفظِ أن يكونَ موازياً للمعنى في تقديمه وتأخيره، فإذا أُخِّر اللفظُ بعد الواو ـ والمرادُ به التقديم ـ فذلك على طريقة المجاز. وهذا صحيحٌ لا يخالف فيه البصريون، وإنَّما المراد أنَّ اللفظَ يتأخَّرُ والمراد به التقديمُ بعدَ الواو، وهَبْهُ كانَ حقيقةً أو مجازاً، وبهذا خالفوا الكوفيين لأنَّهم يلزَمون الترتيبَ لفظاً ومعنى، وهو ظاهرُ الفسادِ كما تقدَّم.

واعلم أنَّ الواو المذكورة إذا عطفَتْ اسماً على اسم، فاختُلِفَ فيها: هل تنوبُ مناب العامل في الاسم الثاني أو لا تنوب منابَه ولا[٣] يَكون مقدَّراً بعدها، أو تنوبُ منابَ العامل في الثاني؟ ولا يَصِحُّ أنْ يظهرَ بعدَها إذا كان الفعلُ موضوعاً لاثنين فأزْيَدَ، نحو اختصمَ زيدٌ وعمروٌ، ولا تكونُ نائبةً منابَه بل يُقدَّر بعدها فعل[٤].

وذهب بعضهم إلى أنَّها تنوب مناب العامل، واحتجَّ بأنه إذا فُرِّقَتْ المنعوتات وجُمعَ نعتُها بإنَّه يَتْبعها نعتاً نحو: قام زيد وعمرو وخالد العقلاءُ، فلولا أنَّ الواو نائبة مناب العامل لم يُجْمَع النعتُ لئلَّا يُفْصَلَ بين العـامل

(١) الزلزال ١، ٢. (٢) الحج ٧٧. (٣) لعل «لا» مقحمة.

(٤) في الأصل: «بل يُقدَّر بعدها فيها عدا» وهو تحريف.

والمعمول، ولو كان العامل مقدَّراً لَعَمِلَ عاملانِ في معمولٍ واحد.

وذهب بعضهم إلى أنَّها لا تنوبُ منابَ العامل، ولكنْ يُقدَّر بعدَها، واحتجَّ بظهوره في بعض المواضع نحو: قام زيد وقام عمرو، وأنشد قول الشاعر[1]:

٥٦٦-بَـلْ بَـنـو الـنَّـجـارِ إنَّ لَـنـا فِـيـهـمُ قَـتْـلَى وَإنَّ تِـرَهْ

قال: «فظهور العامل في التمثيل و«إنَّ» دليل على أنَّها واسِطة لا تَنوبُ منابَ عامل، وأنّه يُضْمَرُ بعدها فيُقدَّر، ولا يَجْتمِعُ النائبُ والمَنوبُ عنه، فدلَّ على دعوى النيابة المتقدِّمة الذكر».

وذهب بعضهم إلى أنه [إنْ] كان الفعل لاثنين فأزْيَدَ فهي تنوب منابَ العامل نحو ما مُثِّلَ به، وإلَّا فلا تنوبُ منابَه، بل يكون مقدّراً بعدَها.

وهذه الأقوال كلُّها عندي مَدْخولةٌ، والذي ينبغي أنْ يُقالَ وهو الصحيحُ إنْ شاء الله:

إنَّ الواو في عطف المفردات واسطةٌ مِوصِلةٌ عملَ العامل قبلَها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك، كما أنَّ الواو في: «استوى الماءُ والخشبةَ» موصلةٌ/ عملِ العامل فيما قبلَها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى «مع»، وكما أنَّ ١٩٧
الباءَ في «مَررْتُ بزيدٍ» موصلة عملَ العاملِ فيما قبلها لِما بعدها على معناه بحسَبه من مرورٍ أو غيره، وكذلك «إلَّا» في الاستثناء. وهذا أصل مريح في العربية من خلاف بعض المواضع المُشكلة فتدبَّرْهُ. وحكم الفاء وثم وحتى في ذلك حكم الواو مع المعاني التي اختصَّتْ بها.

ومن ذهب إلى أنَّها تنوبُ منابَ العامل فيلزمُه الفسادُ في جمع النعت في تفريق المنعوتات في نحو ما مُثِّل بمثل ما أُفْسِدَ به قول مَنْ يقول بتقديره بعدها، إذ النائب حكمُه في العمل والفصل حكمُ العامل المنوب عنه.

---

(١) نُسب في السيرة ١/٢٣ إلى خالد بن عبد العُزَّى، وهو في الروض الأنف ١/١٧٠. والترة: طلب الثأر، وانظر في الروض الأنف بحثاً نحوياً عن هذا الموضوع ١/١٧٠.

وَمَنْ ذهب إلى أنه مقدَّرٌ بعدَها فيلزمُه من الفساد ما لزِمَ صاحبَ المذهب الأول كما ذُكِر. وما احتجَّ به من الظهور لا حُجَّةَ فيه لأنه إذا ظهر صارت المسألة من بابِ عطفِ الجمل ولا كلام فيها، إذ لا خلاف في الواو في ذلك، فقوله: «وإنَّ تِره» أراد: «وإنَّ لنا» فحذفَ «لنا» لدَلالة الكلام عليه.

وَمَنْ ذهب إلى التفصيل فيلزمُه في فعل الاثنين ما يلزَمُ صاحبَ المذهب الأول من أنَّ ما ينوبُ منابَ العامل فهو في حكمه، وكأنَّه في معنى الظاهر، والفعل لا يصحُّ إظهارُه هناك لاحتياج الظاهر أو المقدَّر إلى فاعلَين فأَزْيَدَ، وأحرى بالفساد إذا قُدِّرَ بعدها على المذهب الثاني، ويلزَمُه فيما عدا ما يحتاج إلى فاعلين فأَزْيَد ما لزمَ صاحبَ المذهب الثاني، ففسدَتْ هذه المذاهبُ وصحَّ ما قلنا.

والدليل عليه إجماع المعطوف والمعطوف عليه في التثنية للعامل الأول، وكذلك في الجمع، ولا اعتبارَ في العمل للواو، فنقول إنْ شِئْت: اختصم زيدٌ وعمروٌ، وإنْ شئتَ: قام الرجلان، وكذلك تقول في الجمع نحو: اختصمَ زيدٌ وعمروٌ وخالد، واختصمَ الرجال، وقام زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ، وقامَ الرجال. فاعلَم ذلك.

وعلى صحة هذا القول وفساد غيره يظهر الصحيح من القولين في جواز حَذْف هذه الواو أو عدم الجواز وهو الصحيح، لأنَّها موصِلةٌ لمعنى العطف والتشريك، فإذا حُذفَتْ زال هذا المعنى، فزالتْ فائدتُها، فإنْ جاءَ من ذلك شيء فضرورة كقوله(١):

٥٦٧ـوَكيفَ لا أَبْكي على عَلَّاتي ... صَبَائِحي غَبَائِقِي قَيْلاتي

وقوله(٢):

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ١/٢٩٠، واللسان (صبح). والعلات: ج عَلَّة وهو ما يُتعلل به، وفسَّرها فيما بعدها ويريد نوقاً يحلبها صباحاً وبعد المغرب وفي القائلة.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ١/٢٩٠، وأمالي السهيلي ١٠٢، والبحر المحيط ٢/٣٨٥، والهمع ٢/١٤٠.

٥٦٨ـكَيفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيتَ مِمَّا يَـزْرَعُ الـوُدَّ في فُؤادِ الكَـريمِ

وكذلك يظهر على صحة الصحيح من القولين في جواز عطفها على عاملين أو عدمه، وهو ألاَّ يُعطفَ لضعفها في الدَّلالة عليهما معاً، فلا تقول: «ضربتُ زيداً في الدار والسوق عمراً» على عطف المفردات، ولكنَّ هذا من عطف الجمل، والعامل محذوف/ تقديره: «وضربتُ» دَلَّ على حذفه الأول، فلا تكونُ ١٩٨
المسألة من هذا الموضع فلا ينبغي أنْ تُبْنى عليه.

فإن عطفْتَ جملةً على جملةٍ لم يلزم تشريكٌ في اللفظ ولا في المعنى، ولكن في الكلام خاصة، ليُعلم أن الكلامين فأكثرَ في زمان واحد أو في قصْد واحد، فلذلك جاز أن يُعطف بها إذ ذاك جملة خبريةٌ على مثلها وعلى طلبية، وجملة طلبية على مثلها وعلى خبرية، فتقول: قام زيد وقعد عمرو، وقام زيد واقعدْ، وعلى هذا يجوزُ: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله، فالواو عطف طلب ـ وهو الدعاء ـ على الخبر. وحُكي من كلام البديع: «ظَفِرْنا بصيدٍ وحيَّاك الله أبا زيدٍ»[1]، وتقول: قمْ وقعَدَ زيدٌ وقم واقعد وقم ولا تقعد، ولا تقمْ واقعدْ. وكذلك حكمُ الجملة الابتدائية مع الفعلية نحو: قام زيدٌ وعمروٌ قائم، وزيدٌ قائمٌ وقعد عمروٌ، وكلُّ ذلك جائز بما ذكَرْتُ لك.

والمناسبةُ في الجمل هو الكثير، وربَّما يكونُ ظاهرُ الكلام عطْفَ المفردات وهو عطف الجمل، ومنه العطفُ على عاملين كما ذُكِر، ومنه قوله تعالى: ﴿ وتصريفِ الرِّياح آياتٌ ﴾[2]، تقديرُه: وإنَّ في تصريف الرِّياح آيات، ومنه في عطف النعوت إذا اختلفَ إعرابها، نحو: مررت بإخوتك الظرفاءِ العقلاءُ الكرامَ بخفض «الظرفاء» ورفع «العقلاء» ونصب «الكرام»، الأول تابع والثاني مرفوع على خبر ابتداءٍ مقدَّر، والثالث على إضمار فعل تقديرُه: أمدَحُ أو أعني أو شبهُ ذلك، وعليه قوله تعالى: ﴿ لكن الراسخونَ في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما

(١) انظر شرح مقامات الهمذاني: المقامة البغدادية ٧١.
(٢) نص الآية: «إنَّ في السمواتِ والأرض لآيات للمؤمنين.. وتصريفِ الرياح آياتٌ» الجاثية ٣ ـ ٥.

أُنزل إليك وما أُنْزِل من قبلك، والمقيمينَ الصلاةَ والمؤتونَ الزكاةَ ﴾[1] ومنه قوله تعالى: ﴿ والسائلينَ وفي الرّقاب ﴾ ثم قال: والمُوْفُوْنَ بعهدهم إذا عـاهَدوا والصَّابرينَ في البأساءِ والضرَّاءِ ﴾[2] ومنه قولُ الشاعر[3]:

٥٦٩ـوَيَـأْوي إلى نِـسْـوَةٍ عُـطَّلٍ وَشُعْثاً مَراضِيعَ مثلَ السَّعالي

وقوله[4]:

٥٧٠ـلا يَبْعَـدَنْ قَـوْمي الـذين هُمُ سَـمُّ الـعُـداةِ وَآفَـةُ الجُـزْرِ
الـنَّـازلـينَ بِـكُـلِّ مُـعْتَـرَكٍ وَالـطيِّـبُـونَ مـعـاقِـدَ الأُزْرِ

الموضع الثاني: أنْ تكون حرف ابتداء[5] ومعنى ذلك أنْ تكون لابتداء الكلام، وسواء كان جملةً اسمية أو فعليةً فلا يَرْتَبِطُ ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء مما ذكَرْنا في عاطفة المفردات أو الجمل، وذلك قولُك: قام زيد وأنتم اخرجوا، وقام زيد وضَربَ عبدُ الله خالداً، وهل قام زيد وإنَّك يا عمرُو لخارج، وقام زيد وما لي بخروج زيدٍ من علم، قال الله تعالى: ﴿ هل تَعْلَمُ له سَمِيًا، ويقول الإنسان إذا ما مِتُّ لسوف أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[6]/. ومنه قوله تعالى: ١٩٩
﴿ ولا تُسْرفوا إنَّه لا يُحبُّ المسرفين، ومن الأنعام حَمولةً وفرشاً ﴾[7] وقولُه تعالى:

(١) النساء ١٦٢. (٢) البقرة ١٧٧.

(٣) البيت لأمية بن أبي عائذ كما في ديوان الهذليين ٢/١٨٤، وروايتُه فيه:

لَـهُ نِـسْـوَةٌ عَـاطِـلاتُ الـصـدو رِ عُـوجٌ مـراضِيـعُ مِـثـلَ الـسَّـعـالى

وهو في الكتاب ١/١٩٩، ومعاني القرآن /١٠٨، واللسان (رضع)، والمقرب ١/٢٢٥، وابن يعيش ٢/١٨، والعيني ٤/٦٣، والخزانة ٢/٤٢٦. والعطل: ج عاطل وهي التي لا حلي لها. والشعث: ج شعثاء وهي التي تلبَّد شعرها، والمراضيع: ج مرضاع وهي الكثيرة الإرضاع، السَّعالي: ج سعلاة وهي الغول.

(٤) البيتان للخِرْنق بنت هِفّان، وهما في الديوان ٢٩، والكتاب ١/١٠٤، ومعاني القرآن للفراء ١/١٠٥، وأمالي الشجـري ١/٣٤٥، والإنصاف ٤٦٨، والأشموني ٣٩٩، والمزهر ١/١٤٥، والعيني ٣/٦٠٢، والهمع ٢/١١٩، والخزانة ٢/٣٠١. ولا يبعدن: لا يهلكن، والجزر: ج جزور وهي الناقة تجزر، وطيب المعاقد كناية عن العفة، وقوله «سم» جاء في الأصل: «سموا» وهو تحريف.

(٥) وهي واو الاستئناف. انظر: الجنى ٦٣.

(٦) مريم ٦٥، ٦٦. (٧) الانعام ١٤١، ١٤٢.

﴿ وما أنتم بمُعْجِزين، ولو أنَّ لكلِّ نفسٍ ظلَمتْ ما في الأرض ﴾[1] وهو كثير. ومنه قول الشاعر[1]:

٥٧١ـوَقَـد أَغْتَـدي وَمَعي القَـانِصـانْ   وَكُـلٌّ بِمَـرْبَـأَةٍ مُـقْـتَـفِـرْ

وعلى ذلك ينبغي أنْ يُحمَل قولُ الشاعر[3]:

٥٧٢ـوَبَـلَدٍ قَـطَعـهُ عـامِـرُ   وَجَمَـلُ نَـحَـرَهُ في الـطريـقْ

وقوله[4]:

٥٧٣ـوَبَـلْدةٍ لـيْسَ بهـا أَنـيسُ   إلاَّ الـيَعـافِـيرُ وَإلاَّ الـعِيسُ

وما كان نحو هذا ممَّا تُقدَّر بعده «رُبَّ»، ولا تحمل الواو على أنَّها بمعنى «ربَّ» كما ذهب بعضُهم إليه. وقد تقدم الكلام على ذلك في باب «ربَّ» وباب «بل» والفاء فلا نعيده.

الموضع الثالث: أن تكون للحال ومعنى ذلك أنْ تجيءَ بعدها جملة تكون في موضع الحال من ذي حالٍ، نحو قولك: جاء زيد ويده على رأسه، وخرج زيد وعبدُ اللهِ جالس، وقام زيد وقد خرجَ غلامهُ، إلاَّ أنَّها تتقدَّر تارةً بـ «إذ» وتارة بـ «في حال»[5]، وهي في التقديريَنْ للحال، فحيث لم يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالاً بها قُدِّرتْ بـ «إذ» نحو قولك: جاء زيد والشمس طالعة، أي: إذ الشمس طالعة، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَغْشى طائفةً منكم وطائفةٌ قد أَهَمَّتهُمْ أنفسُهمْ ﴾[6]، وقال الشاعر[7]:

---

(١) يونس: ٥٣، ٥٤.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٦٠، والأضداد ٢٩٩. والقانصان: الصائدان، والمَرْبأة: مكان يربأ فيه كالجبل مثلاً، والمقتفر: أي يتبع آثار الوحش.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو شاهدٌ عروضي. في المعيار ٦٥، والاقناع ٥٥. والقسطاس الورقة ٢١، وفيه «حسره» عوضاً من «نحره»، وقوله «نحره» ورد في الأصل «محرف» وهو تحريف.

(٤) البيت لجران العود، وهو في ديوانه ٥٢، والكتاب ١/١٣٣، وابن يعيش ٨/٥٢، واللسان: «إلاَّ»، والأشموني ٢٢٩، والعيني ٣/١٠٧، والهمع ١/٢٢٥، والخزانة ٣/١٩٧. واليعافير: أولاد الظباء، والعيس: البقر.

(٥) في الأصل: «بذي حال» وهو تحريف.

(٦) آل عمران ١٥٤.

(٧) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٢٢٢.

٥٧٤ـ تَبْــدو كَواكِبُـهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَـةُ   لا النُّورُ نُورٌ وَلا الإظْلامُ إظْلامُ

وحيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قُدِّرتْ بـ «في حال»، نحو قولك: جاء زيد وقد ضرَب عبدَه «أو: [و] هو يضرب عبدَه، أي[1] زيد يضربُ، أي: في حال ضَرْبِـه عبده، ومنه قوله تعالى: ﴿ ودانيةً عليهم ظِلالُها وذُلِّلَتْ قطوفُها تذْلِيلا ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ لم يدخلوها وهم يَطْمعُون ﴾[3].

ولا بد مع ذلك كلِّه مِنْ صرف الجملة إلى تقدير المفرد: إمَّا من اللفظ، وإمَّا من المعنى، لأنه أصل الحال فتقديره في نحو قولك: «والشمسُ طالعةٌ»: طالعة الشمسُ في حال قيامه، وفي قولك: «ويضربُ عبدَه»: ضارباً عبده، وعلى هذا قياس الجمل الواقعة حالاً، فاعلمه.

ويشترط في الجملة الواقعة بعد الواو التي للحال أن تكون خبريةً وهي التي تحتمل الصدقَ والكذب لصحة وقوعها، ولا تكون طلبية [لأنَّ] «إذ» غير واقعة.

ثم لا تخلُو أنْ تكونَ اسميةً أو فعلية: فإنْ كانت اسميةً فلا يخلُو أن يكون فيها ضمير يعود على ذي الحال أو لا يكون، فإن كان لم تلزَم الواو فيها كقول الشاعر[4]:

٥٧٥ـ نَـصَفَ الـنَّـهَــارُ المَــاءُ غَــامِــرُه   وَرَفِيقُــه بِــالـغَيْـبِ لا يَــدْري

وإنْ لم يكنْ فيها ضميرٌ/ لزمت الواوُ نحو: جاء عمرو وزيد قائم، ومنه ٢٠٠
والشمسُ طالعةٌ، لأنَّ الواو هي الرابطة للجملتين، فلولاها لم يقع ارتباط بينهما.

وإنْ كانت فعليةً: فلا يخلو أنْ يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً، فإنْ كان ماضياً لفظاً ومعنى لَزِمَتْهُ «قد»، ولا تدخُل على الماضية معنىً، ولَزِمَت الواو، وإنْ

(١) في الأصل: «أو» وهو تحريف.
(٢) الإنسان ١٤.   (٣) الأعراف ٤٦.
(٤) البيت للأعشى، وليس في ديوانه، وهو في أدب الكاتب ٣٧٨، وشرحه ٢٧٩، وأمالي الشجري ٢/١٩٠، وابن يعيش ٢/٦٥، والمغني ٥٥٩، والأشموني ٢/١٩٢، والهمع ١/٢٤٦، وشواهد المغني ٨٧٨، والخزانة ٣/٢٣٣، والدرر ١/٢٠٣، ونصف: انتصف، وهو يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ.

لم يكنْ فيها ضمير يعود على ذي الحال نحو: قام زيدٌ وقعَدَ عمرو، أو لم يقعد عمرٌو.

وإنْ كان فيها ضميرٌ لم تلزَم الواو أيضاً، نحو: قام زيدٌ قد خرج أبوه. وربما جاء هذا بغير «قَدْ» كقوله تعالى: ﴿أو جاؤوكم حَصِرَتْ صدورُهم﴾[1]، على أحد الإعرابين، وقول الشاعر[2]:

٥٧٦ـوَإنِّي لَتَعْـروني لِـذِكْـراكِ هِـزَّةٌ   كَما انْتَفَضَ العُصْفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وكذلك تقول: قام زيد لم يقمْ أبوه، بالواو وبغيرها.

وإنْ كان مضارعاً فلا بدَّ من المضمر معه في الجملة عائداً على ذي الحال، فيجوز إذ ذاك فيه إثبات الواو وحذفها، فلا تلزم، بل الكثير حذفها نحو قولك: جاء زيدٌ يَصُكُّ عينَه، وقد قالوا «ويَصُكُّ» وكذلك قال الشاعر[3]:

٥٧٧ـفَـلَمَّا خَـشِـيـتُ أَظـافِـيـرَهُ   نَـجَـوْتُ وَأَرْهَـنُـهُـمْ مـالِـكـا

وبعضهم يجعل الجملة في المثال والبيت اسمية، ويقدِّرُ المبتدأ قبل الفعل كأنه قال في المثال: «وهو يصك عينَه» وفي البيت: «وأنا[4] أرهنهم»، وإنَّما ذاك لكثرة وجود واو الحال مع الاسمية وقلَّتها مع الفعلية المضارع فعلُها. وهو متكلِّفٌ[5] لا ضرورة تدعو له.

الموضع الرابع: أن تكون للقسم عوضاً من الباء نحو قولك: «وا لله

(١) النساء ٩٠، والبصريون يوجبون دخولها على الماضي الواقع حالا، إما ظاهرة أو مقدرة كما في الآية، وخالفهم الكوفيون والأخفش لكثرة وقوعها حالا بدونَ قد. انظر: المغني ١٨٨، ٧٠٧. وفي الآية أعاريب كثيرة انظرها في: المغني ٤٨٠.

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي كما في الخزانة ٣/٢٥٤، وهو في أمالي القالي ١/١٤٧، والمقرب ١/١٦٢، والإنصاف ٢٥٣، والشذور ٢٢٩، وابن يعيش ٢/٦٧، والعيني ٣/٦٧، والهمع ١/١٩٤.

(٣) نسب في اللسان: «رهن» إلى همام بن مرة، أو عبدالله بن همام، وهو في المقرب ١/١٥٥، والأشموني ٢٥٦، والدرر ١/ ٢٠٣. والأظافير: ج أظفور، والمراد به هنا: السلاح.

(٤) وضع تحت قوله «وأنا» عبارة صح.

(٥) أي تأويل بعضهم للمثال والبيت، وفي الأصل: «مكلف» وهو تحريف.

لتخرجَنَّ» «والله لتقصدنَّ زيداً»، والأصلُ الباءُ لأنَّها حرف جَرٍّ في القسم وغيره. ويجوز إظهار فعل القسم معها وحذفه، ولا يجوز ذلك في غيرها من حروفه، فدلَّ على أصالتها ونوعية غيرها في الباب، قال الله تعالى: ﴿ والطورِ وكتابٍ مسطور ﴾[1]، وقال: ﴿ والشمسِ وضُحاها ﴾[2]. وهو في القرآن كثير.

ولا تخفض في هذا الباب إلاَّ الظاهر بخلاف الباء، فإنَّها تخفض الظاهر والمضمر كما تقدَّم في بابها وفي باب التاء، فدلَّ على أصالة الباء وفرعيَّة الواو. وإنَّما دخلَتْ في هذا الباب وخفضَتْ لكونها تقرُب من الباء في خروجها من الشفتين، وقد تقدَّم في باب التاء من الكلام ما فيه كفايةٌ فأغنى إعادتها هنا.

الموضع الخامس: أنْ تكون بمعنى «مع» مشوبةً بمعنى باء المفعول به، وإذا لم يكن فيها هذا الشَّوْبُ كانت العاطفةَ المذكورة. فإذَنْ يقع الاشتراك[3] بين الواوين في مسائل هذا/ الموضع وصورة ما بعدها كصورة المعطوف في الاسمية ٢٠١
إلَّا أنَّ المنصوب بعدها في معنى المفعول به، فإذا قلْتَ: قام زيد وعمروٌ، بمعنى أنَّ القيام وقع منها من غير معنى زائدٍ، فذلك هو العطفُ. وإذا أردْتَ أنَّه وقع منها على أنَّ الثاني فعَلَ به الأول فعلاً فذلك المفعول معه فيكون منصوباً، فكأنك قلت: قام زيد بعمرو معه، وعلى هذا قالوا: «استوى الماءُ والخشبةَ» بنصب «الخشبة» وجاء البردُ والطيالسةَ أي: ساوى الماءُ الخشبةَ فاستوت معه، وساق البرد الطيالسة فكانت معه، فلهذا انتصب ما بعد الواو مفعولاً معه[4]. ولوجهٍ آخر: وهو أن الواو مقدَّرةٌ بـ«مع» فلمَّا نابت الواو المذكورة منابَها رجعَ نصبُها إلى ما كان مخفوضاً بعدها، كما انتصب المستثنى بعد «إلاَّ» مع كونها حرفاً، لأنَّها في معنى «غير» وهو منصوبٌ، إذا قُلْت: قام القوم غير زيد، إلاَّ أنَّ نصْبَ «مع» نصب الظروف، ونصب ما بعد الواو على المفعول معه للعامل قبلها

---

(١) الطور: ١.　　(٢) الشمس: ١.

(٣) في الأصل: «الاشتراط» وهو تحريف.

(٤) انظر آراء النحويين في انتصاب المفعول معه: الإنصاف ٢٤٨، والجنى ٦٠، وأسرار العربية ٧٤، ورأي المؤلف هو رأي البصريين.

بوساطتها، كما عمِل ما قبل «إلَّا» فيما بعدها النصب بوساطتها. وقد تقدَّم بيانُ ذلك في بابها.

ويجوز أنْ يكون العامل فيما بعد الواو المذكورة الفعل كما مُثِّل قبل، ومعنى الفعل، نحو قولك: ما لك وزيداً، وما لك وقصعةً من ثريدٍ، على تقدير الملابسة بعدها، وكذلك ما أنت وزيداً، و«ما أنت وقَصْعَةً من ثريدٍ» على إضمار الملابسة أيضاً. ومنه قول الشاعر[1]:

٥٧٨ـفَما أَنا وَالسَّيْرَ في مَـدْلَـجٍ يُبرِّحُ بِالذَّكَرِ الضابِطِ

وقال آخر[2]:

٥٧٩ـفَما أَنَا وَالتَلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَد غَصَّتْ تِهامَةُ بِالرِّجالِ

وهذه الواو لا يصحُّ أن تكون بعد «مالَكَ» ـ فيما[3] تقدَّم ـ عاطفةً، ويجوز في غير ذلك.

الموضع السادس: أنْ تكون ناصبة للفعل المضارع الواقع بعدها بإضمار «أنْ» فيتخَلَّص للاستقبال، وذلك في بابين:

الأول: في جواب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض والدعاء والنفي والشرط والجزاء، كما نصبَت الفاء في أجوبتها على ما ذُكِر في بابها كقولك: قم وأكرمَك، ولا تقم وأكرمَك[4]، وألا تقومُ وأكرمَك، وليتك تقوم وأكرمَك، وهَلَّا تقومُ وأكرمَك، واغفر لزيدٍ ويدخلَ[5]، وما يقومُ زيدٌ وأكرمَه[6]، وإنْ تقمْ وتخرجَ أكرمْك، وإنْ تقم أكرمْك وأحسنَ إليك. وأحكامُها

(١) البيت لأسامة بن الحارث كما في ديوان الهذليين ٢/١٩٥، وروايته فيه:

مَا أنا وَالسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُعَبِّر بالذَّكَرِ الضابِطِ

وهو في الكتاب ١/١٥٣ وابن يعيش ٢/٥٢، واللسان (عبر)، والعيني ٣/٩٣، والهمع ١/٢٢١، والدرر ١/١٩٠. وأراد بالذكر الجمل، والضابط، القوى، والتبريح: المشقة.

(٢) نسب في الكتاب ١/١٥٥ إلى مسكين الدارمي، وهو في الكامل ٢٨٨، وابن يعيش ٢/٥٠، والأشموني ٢٢٣، والرواية فيه: «فمالك». والتلدد: الذهاب والمجيء حَيْرة.

(٣) وردت «فيما» في الأصل بالتكرار. (٤) سقط مثال الاستفهام: هل تقوم وأكرمك.

(٥) لعلها محرفة عن «وأكرمك» طلباً للسياق. (٦) لعلها «وأكرمك».

في العطف اللفظي والمعنوي والاستئناف وإضمار «أنْ» وصَرْفِ ما بعدَها إلى المصدر كأحكام الفاء فقسْها/ عليها تصِبْ، إنْ شاء الله. ٢٠٢

والثاني: باب المخالفة وهي نوعان:

الأول: في اللفظ وهو أنْ تَعْطف الفعل على الاسم المصدر نحو قولك: أعجبني قيامُك وتقعدَ، وكلامُك وتصمتَ، فتنصِبُ ما بعدها بإضمار «أنْ» أيضاً ليقع الاتفاق في عطفِ مصدرٍ، فإذا قلْتَ: «أعجبني قيامُك وتقعدَ» فتقديره: وأن تقعدَ، ويصير إلى: أعجبني قيامُك وقعودُك. قال الشاعر[1]:

٥٨٠ـلَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْني أَحَبُّ إليَّ مِن لُبْسِ الشُفوفِ

أي: وأنْ تقرَّ عيني، أي: وقرُّ عيني[2]. وقال آخر[3]:

٥٨١ـلَقَد كانَ في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضِّي لُباناتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ

على رواية مَنْ روى «تقضّي» كأنه قال: وأنْ يسْأمَ، أي: وسآمة، وإنَّما حكْمنا أنَّ النصبَ بعدها لـ«أن» لِثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: عدمُ جواز العطف، عطف فعل على اسم، لأنَّ من شرط الواو العاطفة أن تُشرِّك في العطف بين المتفقي الحدِّ لا المختلِفيه[4] كما ذُكِر في بابها.

والثاني: أنَّه قد سُمِعتْ مُظْهرةً بعدها، قال الشاعر[5]:

٥٨٢ـأَبَتِ الروادِفُ وَالثُّدِيُّ لِقُمْصِها مَسَّ البُطونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهورا

---

(١) نُسب في سر الصناعة ٢٧٥/١ إلى مَيْسون بنت بَحْدل الكلبية، وهو في الكتاب ٤٢٦/١، وأمالي الشجري ٢٨٠/١، وابن يعيش ٢٥/٧، والشذور ٣١٤، والمغني ٢٩٥، وابن عقيل ٩٠/٤، والأشموني ٥٧١، وشواهد المغني ٧٧٨، والخزانة ٥٩٣/٣. والشفوف: الثياب الرقيقة.

(٢) في الأصل «أعيني» والهمزة مقحمة لأن الشاعرة ذكرت العين مفردة.

(٣) البيت للأعشى، وهو في الديوان ٧٧، والكتاب ٤٢٣/١، والمقتضب ٢٧/١، وأمالي الشجري ٣٦٣/١، وابن يعيش ٦٥/٣، والمغني ٥٦٠، وشواهد المغني ٨٧٩ والثواء: الإقامة، واللبانات: ج لبانة وهي الحاجة.

(٤) في الأصل: «والمختلفية» وهو تصحيف.

(٥) البيت في الحماسة ٩٣/٢ غير منسوب، وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٩٢ في الشعر المنسوب إليه. والثدي: ج ثَدي. والقمص: ج قميص.

والثالث: أنَّه لو كانت ناصبةً بنفسها لنصبَتْ في كلِّ موضعٍ يقعُ بعدها الفعل في العطف.

وهذه الواو في هذا الموضع ـ على اختلاف أنواعه ـ عاطفةٌ في التحقيق لأنَّها كلُّها راجِعةٌ إليه، ألا ترى أنَّ المتقدمة الذكر في هذا الموضع ترجع إلى العاطفة، لأنك إذا قُلْت: قم وأكرمك، فالمعنى: ليكن منك قيامٌ وإكرامٌ مني، وكذلك سائرُ الأجوبة، وكذلك في هذا النوع لِما ذُكِر، وفي النوع الآتي الآن بعد.

النوع الثاني: المخالفة في المعنى لإرادة نفي الجمع بين الشيئين كقولك: لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ، المعنى: مع أنْ تشربَ اللبنَ، أي: لا تجمع بين أكلِ السمك وشُربِ اللبن لِعاديتهما عليك، ومنه قول الشاعر[1]:

٥٨٣ـ لا تَنْـــهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَـــأْتِيَ مَثـلَهُ عَارٌ عَلَيكَ ـ إذا فَعَلْتَ ـ عَـظِيمُ

وهذه أيضاً عاطفة في المعنى لأنَّها تنصبُ بإضمار «أنْ»[2]، و«أنْ» وما عَملَتْ فيه في موضع المصدر المعطوف على مصدر آخر مقدَّر مما قبلَها، وهي بمعنى المصاحبة فهي كـ «مع».

فهذه جملة مواضع الواو الزائدة على اللفظ.

وزاد بعض النحويين مواضعَ أُخرَ غيرِ ما ذكرنا، وذلك: الواو التي بمعنى «رُبَّ» وقد تقدَّم فسادُ دعوى ذلك[3] في الفاء وبـل، فلا نعيـده، والواو الزائدة[4]، وهي التي دخولُها كخروجها[5]، وواو الثمانية، أي التي تأتي في ثامن

(١) نُسب في الكتاب ١/٢٢٤ إلى الأخطل، وقال في الخزانة ٣/٦١٧: والصحيح أنه لأبي الأسودِ، وهو في حماسة البحتري ١٧٤ والأزهية ٢٤٣، واللسان (عكظ)، وابن يعيش ٧/٢٤، والشذور ٢٣٨، والمغني ٣٩٩، وابن عقيل ٤/٨٧، وشواهد المغني ٧٧٩. وقوله «مثله» جاء في الأصل: «مثلها» وهو تحريف.

(٢) وهو مذهب البصريين، وانظر مذاهب النحويين في الناصب للفعل: الإنصاف ٥٥٥.

(٣) أقحم في الأصل بعد قوله «ذلك»: «إفساده».

(٤) معطوف على قوله: «الواو التي بمعنى رب»، ومذهب الكوفيين والأخفش والمبرد أنه يجوز أن تقع زائدة، ومذهب البصريين أنه لا يجوز انظر: الإنصاف ٤٥٦.

(٥) في الأصل: «لخروجها» وهو تحريف.

الأسماء، والواو التي بمعنى «أو». وهذه الواواتُ إذا حُققت رجعت لِما/[1] ذكرنا ٢٠٣
في مواضعها.

وأمَّا الزائدة فهي التي في قوله تعالى: ﴿ إذا السماء انشقّتْ ﴾ ثم قال: ﴿ وأَذِنتْ لربِّها وحُقَّتْ ﴾[2]، قال زائدها[3]: إنَّ المعنى أَذِنَت لأنَّه جواب «إذا». وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمّا أَسْلما وتلَّه للجبين ﴾[4]، قال: المعنى: تلَّه للجبين، وقوله تعالى: ﴿ [حتى إذا] جاؤوها وفتحت أبوابها ﴾[5]، قال: معناه فُتِحَتْ أبوابها، وقول الشاعر[6]:

٥٨٤ـفَلَمَّا أَجَزْنا سَاحَةَ الحَيِ وَانْتَحَى ....

وقال الآخر[7]:

٥٨٥ـحَتّى إذا امْتَـلأتْ بُـطونُكُـمُ وَرَأَيْـتُـمُ أَوْلادَكُـمْ شَـبُّـوا
وَقَـلَبْـتُـمُ ظَـهْـرَ المِجَـنِّ لَـنـا إِنَّ الـغَـدورَ لَـفـاحِشٌ خَـبُّ

قال: معناه «قلبتم». وهذا مذهبٌ كوفي، والبصريون يُخَرِّجون ذلك كلَّه إلى معنى العطف والجواب مقدر وتقديره أَبْلَغُ من ذِكْره، إلَّا قوله تعالى: ﴿ وفُتِحَت أبوابُها ﴾[8] فإنَّ الواو فيه واو الحال، لأنَّ الكرامة للواصلينَ لدخولِها أن يجدوا أبوابها مفتحةً لهم، فجواب ﴿ إذا السماءُ انشقَّتْ ﴾ تقديره: ظهر الحقُّ أو تبينَّ

(١) رقَّم الناسخ هذه اللوحة برقم ١٠٣، والصواب ١٠٢.
(٢) الانشقاق ١، ٢.
(٣) نسب صاحب الأزهية ٢٤٥ هذا القول إلى قتادة.
(٤) الصافات ١٠٣. (٥) الزمر ٧١.
(٦) البيت لامرىء القيس، وهو في الديوان ١٥ وعجزه:
بِنا بطنَ حِقْفٍ ذي رُكامٍ عَقَنْقَلِ
وهو في الأزهية ٢٤٤، والإنصاف ٤٥٧، والخزانة ٤/٤١٣. وانتحى: اعترض، والحقف من الرمل: المعوج، والعَقَنْقل: المنعقد المتداخل.
(٧) البيْتان للأسود بن يعفر وهما في ديوانه ١٩، ورواية الديوان بالتقديم والتأخير بينهما، ومعاني القرآن للفراء ٢/٥١، وثعلب ٥٩، والأزهية ٢٤٥، وأمالي الشجري ١/٣٥٧، والإنصاف ٤٥٨، واللسان (قمل). وابن يعيش ٨/٩٤.
(٨) الزمر ٧١. ونص الآية: حتى إذا جاؤوها وفُتِحتْ أَبْوابُها.

الأمرُ أو نحُو ذلك. وجواب: ﴿ فلمَّا أسلَما ﴾ مَننَّا عليه، أو صرفناه عن ذلك أو نحو ذلك. وجوابُ ﴿ فلمَّا أجَزْنا ﴾ في البيت: نِلتُ مقصودي أو بلغتُ مرادي، وجواب ﴿ حتى إذا ﴾ في البيتين: غدَرْتُم، لدلالة ﴿ إنَّ الغدور ﴾ عليه.

وأمَّا واو الثمانية[1] فهي التي في نحو قوله تعالى: ﴿ حتى إذا جاؤوها وفُتِحت أبوابها ﴾[2]. قال بعضُهم: الواو هنا تدُلُّ على أنَّ أبوابَ الجنة ثمانية. وقوله تعالى: ﴿ والناهون عن المنكر ﴾[3] لأنَّها أتَتْ في الثامنِ من الأسماءِ التي قبلها، وقولِه تعالى: ﴿ وأبْكارا ﴾[4] أتَتْ في الثامنِ بعد السبعةِ الأسماءِ قبلَها، وقولِه تعالى: ﴿ وثامِنُهم كَلْبُهم ﴾[5]، وهذه الواو وإنْ وقعَتْ دالَّةً على الثمانيةِ أو في الثامنِ لا يُخْرِجُها ذلك عن معنى العطف أو واو الحال في مثل «وفُتِحتْ» كما ذُكِر، ووقعت في الثامن بالعَرَضِ لا بالقصد. فاعلمه.

وأمَّا التي بمعنى «أو» في قوله تعالى: ﴿ أإنَّا لَمبعوثون أوَ آباؤنا الأولون ﴾[6] على قراءةِ مَنْ فَتحَ الواوَ لأنه قد قُرِىء كذلك، وقُرِىء «أوْ آباؤنا»، فبوقوع «أو» موقعَها جعلها ـ هذا الذي زادها ـ بمعناها[7].

والصحيح أنَّ الواو للعطف جامعة مُشرِّكةٌ في اللفظ بين ما بعدَها وبين اسم «إنَّ» الذي هو ضميرٌ في قوله: «إنَّا» إلَّا أنَّ الهمزة للاستفهام دخلت عليها، وهي في التقدير داخلة على «إنَّ» إلَّا أنَّها أُخِّرت لمعنى ليس هذا موضعَ ذِكْره، ولو عَكس هذا القائل القول فقال: إنَّ «أو» في الآية بمعنى الواو لكان أشْبَه لوجودِ معناها فيها كما هي في قول الشاعر[8]:

٥٨٦ـ .... أوْيَسْرَحُوهُ ....

أو قول الآخر[9]:

---

(١) قال في الجنى ٦٥: وأثبت هذه الواو ابن خالَوَيْه والحريري.
(٢) الزمر ٧١.
(٣) التوبة ١١٢.
(٤) الواقعة ٣٦.
(٥) الكهف ٢٢.
(٦) الواقعة ٤٧، ٤٨.
(٧) في الأصل: «بمعنى ها» وهو تحريف.
(٨) تقدم برقم ١٥٨.
(٩) تقدم برقم ١٥٩.

٥٨٧ـ.................   ....أَوْ عَلَيْها فُجورُها

وقد ذُكِرَ ذلك في باب «أو»، فإذا سَقطتْ/ هذه المواضعُ صَحَّ ما ذكَرْنا ٢٠٤
من مواضعِ الواو خاصة.

* * *

القسم الثاني: التي تكون موضوعةً[1] في اللفظ لها ثمانية مواضع

الموضع الأول: أن تكون علامةً للجمع المذكَّر السالم وهي نوعان: نوعٌ تكونُ دَلالةً على من يعقل من المذكَّرين، ونوع تكون دلالةً على أنَّ الكلمةَ حُذِفَ منها أو غُيِّرَتْ.

النوع الأول: يكون في الجامد والمشتَقّ قياساً، فأمّا الجامد فيشترط فيه ـ إنْ كان مكبَّراً ـ خمسة شروط، وحينئذٍ يُجمعُ بها وهي: الذكورية والعلمية والعقل وخلوُّه من هاء التأنيث وعدم التركيب نحو: زيدٌ وزيدونَ، وأحمد وأحمدون، فإن كان مؤنثاً نحو: هند فلا يجمع بها، وكذلك إن كان غيرَ علَم كالرجل، وهذا لم يجمع بها، فأمّا قولهم: اللذون واللاؤُن في جمع الذي فليس واحدٌ منهما يُجْمَعُ حقيقةً، لأنَّه ليس [له] مفردٌ من لفظه وإنَّما هو اسمُ جمع، وكذلك الأعدادُ والعقودُ من عشرين إلى تسعين، فيوقَفُ في جمعها كذلك على السماع.

وإنْ كانَ غيرَ عاقلٍ نحو: جمل وفرس لم يُجْمع بها، وإن كان غير خالٍ من هاء التأنيث كطلحة ووَرْقاء لم يجمع بها، وإن كان مركباً كبعلبك وحضرمَوْت لم يُجمع بها ولا بغيرها.

وإنْ كان مصغَّراً اشْتُرِط فيه ثلاثة شروط من الخمسة المذكورة: الذكورية والعقل وخلوّه من هاء التأنيث، نحو: رُجَيْل ورُجَيْلون فإنْ نقَصَ شَرْطٌ منها لم يُجمع بها كعين وثمرة.

---

(١) في الأصل: «مصوغة» والصواب ما أثبتناه، كما ورد من تقسيم المؤلف قبل.

وأمّا المشتق فيُشترط فيه أربعة شروط: الثلاثة المذكورة في المصغَّر، والرابع: ألاَّ يمتنعَ مؤنَّثهُ من الجمع بالألف والتاء، وذلك قولهم في ضارب: ضاربون، وفي قائم: قائمون، فإنْ نقصَ شرطٌ منها لم يجمع كذلك، نحو: طالق ونابت وقائمة و. . . .[1] وحمراء، فإنَّ «طالق» مؤنثٌ، و«نابت» لا يعقِل، و«قائمة» بتاء التأنيث، و«حمراء» لا يُجْمع بالألف والتاء، فأحمر لا يُجمع بالألف والنون، وربَّما أَجْرَوا ما لا يَعْقِلُ مُجرى مَنْ يَعْقل، لصحة وقوع فعله منه حقيقةً أو مجازاً، كقوله: ﴿ والشَّمسَ والقمرَ رأيتُهم لي ساجدين ﴾[2].

واعلَمْ أنَّ الخلاف في هذه الواو هو الخلاف في ألف التثنية، وقد بَيَّنَّا حكميهما في موضعهما في باب الألف فلا نُعيده هنا. وحكم الياء أيضاً في هذا الجمع كحكم الواو، فاعْلمه.

النوع الثاني: أنَ تكون دَلالةً على أنَّ الكلمة نقصَ حرفٌ منها أو غُيِّرتْ، وذلك ثلاثة أنواع: نوعٌ حُذِف لفظاً، ونوعٌ حُذِفَ منه حرف توهماً، ونوع غُيِّر توهُّماً، ومنها ما هو جَمْعٌ حقيقة، ومنها ما هو اسمُ/ جمعٍ. وجملةُ ما جاءَ من ذلك يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه: ٢٠٥

النوع الأول: الذي حُذفَ منه حرفٌ لفظاً، قولهم: مِئون في جمع المئة، وثُبون في جمع ثُبَة[3]، وظُبون في جمع ظُبَة[4]، ورِئون في جمع رِئَة، وسِنون في جمع سَنة، وبُرون في جمع بُرَة[5]، وعِضُون في جمع عِضَة[6] وقُلون في جمع قُلة[7]، وكُرُون في جمع كُرَة، وعِزون في جمع عِزَة[8]، قال الشاعر[9]:

٥٨٨- . . . . ثَـلاثُ مِئـينٍ وَالجُـدودُ العَـواثِـرُ

---

(١) كلمة مخرومة لم أتبينها. (٢) يوسف ٤.
(٣) الثبة: الجماعة، وانظر في هذه الألفاظ: أمالي الشجري ٢/٥٧.
(٤) الظبة: حد السيف. (٥) البرة: الحلقة تكون في أنف البعير.
(٦) العضة: الفرقة والقطعة من الشيء. (٧) القلة: خشيبة يلعب عليها الصبيان..
(٨) العزة: الجماعة والفرقة.
(٩) لم أقف عليه، والجدود: الحظوظ، والعوائر: ج عاثر وهو التعس.

وقوله[1]:

٥٨٩ـعَنْ مُبْرِقاتٍ بالبُرِينَ وَتَبْـ ـدو بالأُكُفِّ اللامِعاتِ سُوُرْ

وقال آخر[2]:

٥٩٠ـفَعِظْناهُمُ حَتّى ثَنَى الوَعْظُ مِنْهُمُ قُلوبَاً وَأَكْباداً لَهُم وَرِئِينا

وقال الله تعالى: ﴿عَنِ اليمينِ وعَنِ الشِّمالِ عِزِين﴾[3]، وقال الله تعالى: ﴿الذِّينَ جَعلوا القرآن عِضِينَ﴾[4] أي: مثل أعضاءٍ متفرقة، وقال تعالى: ﴿ولَبِثوا في كَهْفهم ثلاثَ مائةٍ سنينَ﴾[5] فهذه الألفاظُ كلُّها[6] لَمَّا حُذفت منها لاماتها عُوِّض منها الواو دلالة على ما حُذف منها. وجُمع[7] [جمعاً] مسلَّماً لئلاَّ يتغيَّر البناء بالتكسير، فيخرجوا عما قصدوه من الدلالة على المحذوف، [و] لم يجمع بالألف والتاء لأنَّه يُشَرِّك معه في ذلك ما لم يحذف منه كعائشاتٍ وفاطماتٍ. وهذه الواو إنّما كانت في المؤنث، وأصلها أن تكون دلالةً على التذكير لاختصاصها بالدَّلالة على المحذوف لا غير.

ومن هذه الألفاظ ما لامُه المحذوفة واو، ومنها ما لامُه ياء، ومنه ما لامُه هاء. وبَسْطُ الكلام على تحقيق ذلك مُحكم في كتب التصريفيِّين وليس حظُّنا هنا سوى الإعلام بحقيقة هذه الواو لا غير.

النوع الثاني: ما حُذِفَ منه حرفٌ توهُّماً، وذلك قولُهم: أَرَضُون في جمع أرض، ودُهَيْدِهون في جمع دَهْدَاه وهي القطعةُ من الإبل، وفُتَكْرُون في جمع

---

(١) البيت لعدي، وهو في ملحق ديوانه ١٢٧، والكتاب ٢/٣٦٩، والمنصف ١/٢٣٨، والممتع ٤٦٧، وابن يعيش ١٠/٨٤، واللسان (لمع)، والدرر ١/٢٢٧. والمبرقات: النساء المتزينات، والبرون: ج برة وهي الخلخال، وسور: ج سوار، وقوله: «تبدو» غير واضح في الأصل.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٢/٦٥، ورواية الصدر فيه.

فَغِظْناهُمُ حَتَّى أَتَى الغَيْظُ مِنْهُمُ

واللسان «رأي».

(٣) المعارج ٣٧.

(٤) الحجر ٩١.

(٥) الكهف ٣٥.

(٦) أُقحم بعد «كلها» في الأصل: «حذفت».

(٧) أي: اللفظ منها.

فُتَكْر، وأُبَيْكِرون في جمع أُبَيْكِر تصغير أبْكَر، والبَرْحُون في جمع البَرْح، والأقْوَرُون في جمع أقْوَر. وفُتَكْر والبَرْحُ والأقْوَر أسماءُ الدواهي.

قال الراجز[1]:

٥٩١ـقَدْ وَرَدَتْ إلَّا دُهَيدِ هينَا قُلَيِّصاتِ وَأُبَيْكِرينا

فهذه الألفاظ جُمِعَتْ بالواو والنون دَلالةً على أنَّها قد حُذفَ منها شيءٌ توهُّماً وهو التاء التي تدلُّ على التأنيث، فـ«أرض» مؤنثة فحقُّها أنْ تكونَ بتاء التأنيث، قال الله تعالى: ﴿والأرضَ بعدَ ذلك دَحَاها﴾[2]، ﴿وما طَحاها﴾[3]، فلمَّا استُعْملت بغير تاءٍ بقيت التاءُ متوهَّمةً فيها في التقدير فجُعِلت الواوُ تدلُّ عليها[4].

وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المحذوفة في النوع الأول، لأن بين تاء التأنيث ولام الكلمة مناسبةً من جهات:

منها: أنَّ الاسم الذي تكون فيه بالتاء إذا كان رباعياً يُصغَّرُ بغير هاء نحو: عُقَيْرِب في عَقْرب، وزُيَيْنِب في/ زَيْنَب، ولا يقولون عُقَيْرِبة ولا زُيَيْنِبَة كما ٢٠٦
يقولونَ في قِدْر: قُدَيْرة وفي شمس: شُمَيْسَة. وإنَّما ذلك لأنَّ الحرفَ الرابع كتاء التأنيث في المؤنث بها، فكما لا يُدخلون على تاء التأنيث تاءً أخرى، كذلك لا يُدخلونها على الحرف الرابع.

ومنها: أنَّهم قد عاقبوا بين التاء ولام الكلمة في بعض المواضع، فحيث ثَبَتَتْ إحداهما سَقَطت الأخرى، وذلك قولُهم ظُبة وظُبى، ولُغَة ولُغى، وبُرَة وبُرى، فثَبَتت التاء في المفرد دون اللام وثَبَتتْ اللام في الجمع دون التاء، وإنَّما ذلك لتناسُبهما وأنَّ التاءَ كـ لام الكلمة في اللزوم.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ٢/١٤٢، وفيه «قد شربت»، واللسان (بكر)، وشواهد الشافية ١٠٠. والدُّهْداه: حاشية الإبل، والقلوص: الفتيَّة منها، وكذلك الأبكر.

(٢) النازعات ٣٠.

(٣) الشمس ٦، ونص الآية: «والأرض وما طحاها».

(٤) قوله «عليها» غير واضح في الأصل.

ومنها: أنّ الواو التي يجب قلبها ياء لوقوعِها طرفاً كَدلْوٍ وأَدْلٍ وحَقْوٍ[1] وأَحْقٍ ثبَتَتْ قبل تاء التأنيث فلا تُحذَفُ، لأنها إذ ذاك لم تقع طرفاً كما في أَدْلٍ وأَحْقٍ وذلك في نحو قمحْدُوة[2] وعَرْقُوَة[3]، لولا التاء لقُلبت الواو ياءً فدَلَّ ذلك على أَنَّها كحرف من الكلمة في نحو: عَضْرفوط[4] ومنْصور.

وأمَّا «دُهَيْدِهون» فكأنَّهُ جمع دُهيْدِهَة تصغير دَهْدَاهَة لأنَّها القطعة من الإبل، فحقُّها أن تكون مؤنثةً بتاء التأنيث فروعيَ ذلك وجُعلت مقدَّرةً، وجُعلت الواو دالَّةً على حذفها.

وأمَّا أُبَيْكِرون فجمع أُبَيْكِر تصغير أَبْكر، وكان حَقُّه أنْ يكون «أُبَيْكِرَة» كأندِية وأَجْرِية جمع جَرْوٍ فيؤنَّثُ على معنى القطعة، فلمَّا تُوهِّم ذلك جُمع بالواو والنون دلالةً على ذلك.

وأمَّا «فُتَكْرون» و «البَرْحُون» و«الأَقْوَرُون» فكلُّ واحدٍ منهم جمع ما هو في معنى الداهية، والداهية مؤنثة، فكذلك ما في معناها، فلمَّا تَوهَّموا ذلك جعلوا الجمع بالواو والنون دلالةً على ذلك، وجمع ذلك كلِّه على معنى التكثير في الأمر الداهي واختلاف أنواعه، فاعلمه.

ومما يجري ولم يُسمع له مفردٌ فهو جمعٌ غيرُ حقيقي قولهم في البلاد: قِنَّسْرين[5] وفِلَسْطين وبيرين[6] ونَصِيبين[7] وصِرْفين[8] وعانِدين[9]

---

(١) الحقو: الخصر. وانظر: الممتع ٥٥٨.

(٢) القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا، بين الذؤابة والقفا.

(٣) العرقوة: خشبة معروضة على الدلو، وكل أكمة منقادةٍ في الأرض.

(٤) العضرفوط: ذكر العظاء.

(٥) قنسرين: كانت مدينة بجانب حلب، ثم ضُمَّتْ إليها. انظر: معجم البلدان ٤/٤٠٤.

(٦) بيرين: من قرى حمص. معجم البلدان ١/٥٢٦.

(٧) نصيبين: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة بين المْوصل والشام. معجم البلدان ٥/٢٨٨.

(٨) كذا في الأصل، ولم نقع على بلد بهذا الاسم، لعلها صرين، بلد بالشام. معجم البلدان ٣/٤٠٥.

(٩) عاندين: هو قلة في جبل إضم، معجم البلدان ٤/٧٢.

والسِّيْلَحُون[1] وعِلِّيُّون وياسَمين، فكأنَّ لفظ كلٍّ واحد منها مؤنثٌ على معنى البلدة أو البقعة أو القطعة، فلمَّا رُوعي ذلك المتوهَّمُ جُعل بالواو والياء دَلالةً على ذلك.

وأمّا العقودُ فإنَّها لَمّا كانت جمع عشرة وثلاثة وأربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة لم ينبغِ أنْ تدخلَ في هذا الباب لأنَّ تأنيثها ظاهر، وإنَّما ذلك اسم جمعٍ لا جمعَ له، فهو مسموعٌ لا يتعلَّل لخروجه عن هذه الأبواب وإنْ كانت ملفَّقةَ التعليل.

النوع الثالث: ما غُيِّر توهُّماً فدَلَّت الواو على ذلك[2]، نحو قولِهم: «إوَزُّون» في جمع إوَزَّة، و«إحَرُّون» في/ جمع أُحِرَّة[3] و«حَرُّون» في جمع حَرَّة[4]، ٢٠٧
قال الشاعر[5]:

٥٩٢ـ تَلْقَىٰ الإِوَزُّون في أكْنافِ دارَتِها بِيضاً وَبَيْنَ يَدَيْها التِّبْنُ مَنْثُور

وقال آخر[6]:

٥٩٣ـ لا خَمْسَ إلاَّ جَنْدَلُ الإحَرِّيْن

وقول آخر[7]:

٥٩٤ـ فَما حَوَتْ نُقْدَةُ ذاتُ الحَرِّيْن

وكان الأصل: إوْزَزَة وإحْرَرَة[8]، وحرَرَة في معنى أُحِرَّة فجرت مجراها.

(١) السيلحون: قرب الحيرة بين الكوفة والقادسية. معجم البلدان ٣/٢٩٨.

(٢) قوله: «فدلت الواو على ذلك» غير واضح في الأصل.

(٣) العبارة في الأصل: «واحذون في جمع احذة» وهو تصحيف.

(٤) الحرة: أرض ذات حجارة سود.

(٥) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٢٠٥، وابن يعيش ٥/٥، واللسان (دور)، ودارتها: الموضع الذي تكون فيه الناقة.

(٦) نسب في اللسان إلى أصحاب عليٍّ، وهو في ابن يعيش ٥/٥، وبعده:
والخمسُ قَدْ أَجْشَمَكَ الأَمرَّيْنْ

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٥/٥ ومعجم البلدان ٢/٢٤٦.

(٨) في الأصل: «احززة» وهو تصحيف.

فلما نُقلت حركة الزاي الأولى والراء الأولى إلى الواو والحاء لاجتماع المِثلين سُكِّنتا فاندغمتا فيما بعدهما، فجُعل[1] الجمع بالواو والنون عوضاً من التغير المذكور، ولا يُقاسُ على شيء من الثلاثة الأنواع غيرها فيما فيه الحذف والتغيير، وإنما عُلِّلَ من ذلك ما عُلْلَ بعد السماع لأنه ليس باباً يُبنى عليه.

واعلم أنَّ الإعرابَ بالحركات في آخره من ذلك كقِنَّسْرين وفلسطين وإوَزِّين وصرفين[2] وياسَمين لا كلامَ عليه لأنه مفرد[3]، وإنما الكلام عليها إذا جرت مَجرى زيدِين وعُمَرِين من الجموع، فافهمه والله المستعان.

الموضع الثاني: أن تكون علامة الجمع في الفعل الماضي والمضارع إذا تأخّرت الأسماء عنها نحو: قاموا الزيدونَ ويضربون العُمَرون، ومن كلامهم: أكلوني البراغيثُ، ومنه عند بعضهم قوله تعالى: ﴿ وأَسَرُّوا النجوى الذين ظلموا ﴾[4]، ﴿ وعَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم ﴾[5]، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الألف، وهذه اللغة شاذَّة قليلة الاستعمال[6].

فإذا تقدَّمت الأسماء على الفعلين المذكورَين فهي ضمير اسم نحو: الزيدون قاموا، والعمرون يخرجون. وقد مضى الكلام على الخلاف فيه، والصحيح مما قيل في ذلك، والردّ على المخالف في الباب المذكور فقسْ عليه.

الموضع الثالث: أن تكون دلالة على التذكير في موضع، والتذكير والجمع في موضع، فالدَّلالةُ على المفردِ المذكَّر في الضمير نحو: ضربتهو وقتلتهو، كما دلت الألف على التأنيث في الضمير في نحو: ضربتُها وقتلتُها، والدّالّةُ على التذكير والجمع في نحو: ضربتمو وقتلتمو، كما كانت الألف دالّةً على التثنية فيه في نحو: ضربتما وقتلتما.

---

(١) في الأصل: «فجعلا» وهو تحريف.

(٢) قوله: «صرفين» غير واضح في الأصل.

(٣) في الأصل: «بمفرد» والباء مقحمة.

(٤) الأنبياء ٣.

(٥) المائدة ٧١.

(٦) قال السهيلي: «ألفيتُ في كتب الحديث المدونة الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها» انظر: الجنى ٦٦، ونسب بعضهم هذه اللغة إلى بعض قبائل العرب. انظر: الجنى ٦٧.

وربما حُذِفت هذه الواو تخفيفاً فسُكِّنت الميم، فقيل: ضربتم وقتلتم، إذ الميمُ تدلُّ على الجمع لما فيها من معنى الزيادة للتعظيم كما تقدَّم في باب الميم.

الموضع الرابع: أن تكون إشباعاً للضمة كما كانت الألف إشباعاً للفتحة وذلك نحو قولهم في أنظرُ: أنظور، وفي أشكرُ: أشكورُ، ومنه قول الشاعر(١): / ٢٠٨

٥٩٥ـ.......................حَيْثُما سَلَكوا أدْنو فَأنْظورُ

وقد ذُكِر في باب الألف أيضاً.

الموضع الخامس: أنْ تكون إطلاقاً للقافية المطلقة لأجل الوزن، وذلك أنْ تأتيَ في موضع النون من آخر العروض السبعة التي هي: فعولن وفاعلن ومفاعيلن وفاعلاتن ومستفعلن ومفاعلن ومتفاعلن، أو الألف من مفعولا، وكل ذلك من نفس وزن البيت، وتختصُّ بتلك التسميةِ الواو إذا كانت زائدة على الكلمة لا احتياج إليها كقول الشاعر(٢):

٥٩٦ـأمِنْ ذِكْرِ سَلْمَى أنْ نَأتْكَ تَنُوصو ... فَتَقْصُر عَنْها خَطْوَةً وَتَبوصُو

وقول الآخر(٣):

٥٩٧ـأَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبو ... فَالقُطَّبِيَّاتُ فالذُّنُوبو

وقوله(٤):

٥٩٨ـعَفا ذُو حُسىً مِنْ فَرْتَنا فَالفَوارِعُ ... فَجَنْبا أَريكٍ فَالتِلاعُ الدَّوافِعُ

وقد تسمَّى واوُ الضمير إطلاقاً كالزائدة، وذلك بالفرض لا بالحقيقة كقوله(٥):

---

(١) تقدم برقم ١٠.

(٢) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٧٧، والبحر المحيط ١٢٨/١. وتنوص: تتحول، وتبوص: تسبق.

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٠، والنوادر ١٩٧، والجمهرة ١٧٣، والخصائص ٤١٩/٢، واللسان (قطب).

(٤) تقدم برقم ٥١٧.

(٥) لم أقف عليه.

٥٩٩ـفَأَنْتَ أَنْتَ وَإِنْ شَطُّوا وَإِنْ زاروا ....

وقد تُسَمَّى أيضاً الواو الأصليةُ إطلاقاً بالفرض نحو قوله(١):

٦٠٠ـسَلا القَلْبُ عَنْ سَلْمَى وقد كادَ لا يَسْلو ....

وقوله فيها(٢):

٦٠١ـوَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمى سنينَ ثَمانِياً على صِيرِ أَمْرٍ ما يَمُرُّ وَلا يَحْلُو

وإنّما سُمِّيَتْ هذه الواو إطلاقاً لأنها أطلقت حرف الرويِّ، وهو الحرف الذي التزمتْ عليه القافية إلى الحركة من عقال التقييد وهو السكون، فكل قافية كان رويُّها متحركاً فهي مطلقة، وكل قافيةٍ كان رويُّها ساكناً فهي مقيَّدة، فلذلك قيل لحروف المدِّ الثلاثة: الواو والألف والياء حروف إطلاق، لأنَّ ما قبلها لا يكون إلاَّ متحركاً بالضم أو الفتح أو الكسر، والمقيَّد هو نحو قوله(٣):

٦٠٢ـأَصَحَوْتَ اليَوْمَ أَم شَاقَتْك هِـرّْ وَمِـنَ الحُبِّ جُنـونٌ مُسْتَعِـرّْ

فالراءُ هو الرويُّ، وهو مقيَّدٌ بالسكون كما ترى.

الموضع السادس: أنَّ تكونَ للتذكُّرِ لِما مضى، فتمدُّها(٤) إذا وَقَفْتَ على الكلمة المتحركة بالضم نحو قولك في أَضْربُ زيداً، إذا وقَفْتَ على «أَضْربُ» دون «زيداً» أضربو، وذلك دَلالةٌ على أنَ في الكلام محذوفاً بعد الكلمة هو مُرادٌ، وحكمُها في ذلك حكم الألف، وقد ذُكرَتْ في بابها.

الموضع السابع: أن تكون للوقف وهو نوعان: نوعٌ في الاستثبات بـ «مَنْ» في باب الحكاية عن النكرة المرفوعة(٥)، نحو قولك في استثبات/ مَنْ قال ٢٠٩

(١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٩٦ وعجزه:

وَأَقْفَرَ من سَلْمى التَعانِيقُ وَالثَقْلُ

وهو في الخزانة ٢/٣٣٤.

(٢) الديوان ٩٦، واللسان (صير). وصير أمر: منتهاه وصيروته.

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٤٥، والخصائص ٢/٢٢٨، واللسان (هرر).

(٤) قوله «فتمدها» غير واضح في الأصل.

(٥) انظر: ابن يعيش ٤/١٤، والأشموني ٣/٦٤١.

جاء رجل: مَنُو، وجاء رجلان: مَنُو[1]، وجاء رجالٌ: مَنُو، وجاءت امرأة: مَنُو[1]، وجاءت امرأتان: منو[1]، وجاءت نساء: منو، وإنما ذلك دلالة على اسمٍ مرفوع.

ومن العرب مَنْ يجعل لـ «مَنْ» علامات المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، فيقول في جاء رجلٌ: مَنُو، وجاء رجلان: مَنان، وجاء رجال: مَنون، وجاءت امرأة: مَنَهْ بتحريك النون، وجاءت امرأتان: مَنْتان بسكون النون، وجاء نساء: مَنات.

فإذا وصلْتَ كلامك في اللغتين حَذَفْتَ الواو والعلامات فقلت: مَنْ يا هذا، ولا يُقاس على قوله[2]:

٦٠٣ـأَتَـوْا نَـاري فَقُلتُ: مَنُـون أَنْتُمْ فَقـالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمـوا ظَلامَـا

أو قال: صَباحاً، على اختلافِ الروايتَيْن لأنه شاذٌ من شعرٍ في جني.

والنوع الثاني في غير ذلك من المنونات المرفوعة عند بعض العرب يقولُ على لغتهم في «جاء زيدٌ» في الوقف: جاء زيدو، وفي قام رجلٌ فيه: قام رجلو، وهي لغةٌ قليلةُ الاستعمال، وكأنَّ الواوَ في الوقف عندهم في المرفوع عوضٌ من التنوين في الوصل، فلذلك أثبتوها دَلالةً عليه.

فإن كان الاسمُ مبنياً لا يفعلونَ ذلك فيه، ولغةُ هؤلاءِ إثباتُ الألف في الوقف في المنصوب، والياء في الخفض، المنوَّنين، وهذه اللغة إحدى اللغات السبع في الوقف على المعرب الصحيح. واللغة الكثيرة فيه الوقف على السكون في الرفع والخفض، وعلى الألف في النصب، فاعلمه.

الموضع الثامن: أن تكون في بنية الكلمة فلا تُعَلَّلُ لأنها مبدأ لغة، ولكنْ

---

(١) في الأصل: «منوا» والألف مقحمة، لأنَّ هذه اللغة يُحكى بها إعراب المسؤول عنه فقط، وثمة لغة أخرى سيذكرها المؤلف.

(٢) نُسب في ابن يعيش ١٦/٤ إلى شمر بن الحارث الطائي، وهو في الكتاب ٤٠٢/١، ومنازل الحروف ٦٤، والخصائص ١٢٩/١، والمقرب ٣٠٠/١، واللسان (أنس)، وابن عقيل: ١٤٦/٤، والأشموني ٦٤٢، والعيني ٤٩٨/٤، والخزانة ٢/٣.

يوقف فيه مع السماع؛ فتكون [ثانية] في مثل كَوْثر، وثالثة في مثل: كَنَهْوَر[١]، وخامسة في مثل كِنْثأو[٢]، ولم تُزَدْ أولاً، لأنَّها لو زِيدَتْ أولاً لأشكل أمرها، لأنه لا يعلم هل هي همزة أو واو؟ وإذْ يجوز فيها إذا كانت أولاً غيرَ زائدةٍ وجهان: الهمز وعدمه نحو: أجوه ووجوه.

وأما «وَرَنْتَل»[٣] فالواو فيه أصلية، فوزنه فَعَنْلَل كعَبَنْقس[٤]. وقد زِيدَتْ في نفس الكلمة للمدِّ نحو: عجوز وعَضْرَفوط[٥]، ودَلالةً على المفعول نحو: مضروب ومقتول، وزيدتُها لهذا المعنى في نفس الكلمة قياسٌ. فاعلمه.

* * *

القسم الثاني: التي هي بدلٌ من أصل، ونعني بالأصل ما كان قبل بدلها منه أصلاً بنفسهِ، لا أنه من نفس الكلمة. . .[٦]، وهذه الواو على ثلاثة أقسام: قسم بدل من همزة، وقسم بدل من ألف، وقسم بدلٌ من ياء.

فالقسم التي هي بدل من همزةٍ لها ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أنْ تكون بدلاً من همزة الاستفهام إذا كان بعدها/ ألف ٢١٠
وهمزة مسهلة[٧] نحو قولك في أآليت: وآليت، وفي [أ]آمنتم: وآمنتم، ومنه قراءة قنبل من رواية ابن كثير: ﴿ وآمَنْتم به قبل أنْ آذنَ لكم ﴾[٨]، وإنَّما ذلك لكراهة اجتماع همزتين في الأصل وإنْ كان بينهما ألف.

الموضع الثاني: أنْ تكون بدلاً من همزة المضارعة في الفعل الرباعي إذا دَخلتْ عليها همزةُ الاستفهام نحو قولك أأُكْرِمُ زيداً: أوُكْرِم[٩] زيداً وفي أأُنبئك

---

(١) الكنهور: السحاب المتراكم.
(٢) الكنثأو: الوافر اللحية.
(٣) الورنتل: الداهية.
(٤) العبنقس: السيء الخلق.
(٥) العضرفوط: ذكر العظاء.
(٦) كلمة مخرومة لم أتبينها، لعلها: «خاصة».
(٧) قال في الجنى ٦٧ «ولا ينبغي ذكر هذا، إذ لو فتح الباب لغدت الواو من حروف الاستفهام، والإبدال في ذلك عارض لاجتماع الهمزتين، وانظر مثل هذا الرد في: المغني ٤٠٨.
(٨) الأعراف ١٢٣. وانظر: السبعة ٢٩٠. وعبدالله بن كثير قارىء مكة، من السبعة توفي ١٢٠. انظر: طبقات القراء ١/٤٤٥.
(٩) في الأصل «أو أكرم» والألف مقحمة.

بكذا: أونبئك، والأصل: أأكرمُ زيداً وأأنبئك بكذا، وهذا من باب تسهيل الهمزة المضمومة بنسبة حركتها التي هي الضمة. وقرأ بعضُ القرَّاء نحو قوله تعالى: ﴿قل أَوُنَبِّئُكُم بخيرٍ منْ ذلكم﴾(١) و﴿أَوُنْزِلَ عليه الذكرُ﴾(٢) و﴿أَوُشْهِدوا خلقهم﴾(٣) و﴿أَوُلْقِيَ الذكر﴾(٤)، وكذلك حكم المكسورة إذا كان قبلها ضمَّةٌ في همزةٍ أخرى قبلها من كلمة أخرى، [و] لأنها أصليةٌ فليست من الباب لأنَّ كلامنا في الحروف التي(٥) لمعنى نحو: «السفهاءُ وِلا» في: السفهاءُ إلى، و«الشهداء وِذا» في: الشهداءُ إذا، وهو كثيرٌ.

الموضع الثالث: أن تكون بدلاً من همزة التأنيث في التثنية والجمع والنسب نحو قولك في حمراء: حمراوان(٦) وحمراوات وحمراوي، وخُنْفُساء وخُنْفساوان وخنفساوي. وحكم همزةِ الإلحاق في ذلك كحكم همزة التأنيث، نحو قولك في عِلْباء(٧) وقُرْباء: عِلْباوان وقُرْباوان(٨)، وعِلْباوات [وقُرْباوات] وعِلْباوي وعِلْباوي وقُرباوي، ولا يلزَمُ ذلك بل فيهما لغةٌ أخرى: البقاءُ على لفظ الهمزة في المواضع الثلاثة، والأولى أكثر.

* * *

القسم المبدلة من ألف لها موضعان:

الموضع الأول: أنْ تكون بدلاً من الألف الزائدة الثانية في بنية الكلمة في التصغير وجمع التكثير، وذلك قولك في تصغير ضارب: ضُوَيْرِب، وقاتل: قُوَيْتِل، وفي جمعها المكسَّر: ضوارب وقواتل وكذلك ما كان نحوَ ذلك.

وإنَّما انقلبت الألفُ في ذلك إلى الواو في التصغير لأنَّ الاسم إذا صُغِّرَ لَزِمَ

(١) آل عمران ١٥، وسهل الهمزة الثانية نافع وابن كثير وأبو عمرو، انظر: النشر ١/٣٦٤.
(٢) سورة ص ٨، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو، انظر: النشر ١/٣٦٤.
(٣) الزخرف ١٩، وهي قراءة نافع، القرطبي ٥٨٩٣، انظر: النشر ٢/٣٥٣.
(٤) القمر ٢٥، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو، انظر: النشر ١/٣٦٤.
(٥) في الأصل: «الذي» وهو سهو.
(٦) في الأصل: «حمروان» وهو تحريف.
(٧) العلباء: عصب عنق البعير.
(٨) في الأصل: «قباوان» وهو تحريف.

ضَمُّ أولِه، ولا يَصِحُّ أنْ يكونَ ما قبل الألفِ إلاَّ مفتوحاً فَقلِبت واواً لأجلِ الضمَّةِ قبلها.

وأمَّا قلْبُها(١) في التكثير فبالحمْلِ على التصغير، إذ ليس لها قبلها ضمةٌ توجِبُ قلبها واواً. وإنما حُمل التكسيرُ على التصغير لأنَّه يناسبهُ في أنَّ ثالثه حرف علةٍ زائد ثالث بعده مكسُور إن كان أزْيدَ من ثلاثة بغير علامة تأنيث، نحو ضَوَيْرِب(٢) وضوارب. ولأجل ذلك يُحمل التصغيرعلى التكسير في نحو قولهم في تصغير أسْوَد: أُسَيْوِد، بإظهار الواو، وكان القياسُ قلبها ياءً إلاَّ أنه لمَّا قيل في التكسير: أساوِد، حُمل/ التصغيرُ عليه لأنَّهما من وادٍ واحد كما ذَكرْتُ لك. ٢١١

الموضع الثانيَ: أن تكون بدلاً من ألف الندبة التي في مثل قولك: وازيداه، واعمراه، وذلك إذا خِيفَ التباسٌ بين التثنية والجمع في الضمير المضاف إليه نحو قولك في غلامهم وغلامكم: واغلامكموه واغلامهموه، لأنه لو بقيت الألفُ فقيل: واغلامهماه(٣)، واغلامكماه، لالتبس بالتثنية والجمع فقُلبت الألفُ واواً لأجل الضمة قبلها في كونه جميعاً.

* * *

القسم المبدلة من الياء أيضاً لها موضعان.

الموضع الأول: أن تكون بدلاً من الياء الثانية والزائدة في بنية الكلمة إذا بُنيتْ لِما لم يُسمَّ فاعله نحو قولك في بَيْطر(٤): بُوطِر، وفي هَيْنَم(٥): هُونِم، وفي سَيْطر: سُوطِر، وكذلك تقول في تصغير الاسم. . .(٦) فيه كذلك نحو قولك في صَيْرَف: صُوَيْرِفْ، وصَيْقَل: صُوَيْقِل، فتقلب الياء واواً في الوجهين لأجل ضمة ما قبلها، لأنَّ ما لم يُسمَّ فاعلُه يلزم ضمُّ أوله، وكذلك المصغَّرُ. وعِلَّةُ ذلك فيهما مذكورةٌ في كتب النحويين، والضمَّة تناقض الياء، إذ هي بعض الواو

---

(١) في الأصل: «قبلها» وهو تحريف.
(٢) في الأصل: «ضوريب» وهو تحريف.
(٣) سقطت الهاء من «واغلامهماه» في الأصل.
(٤) بيطر: عالج الدواب.
(٥) هينم فلان: دعا الله، وتكلم، وأخفى كلامه.
(٦) كلمة مخرومة لم أتبينها.

التي تناقضها لعلوِّ الواو وسفول الياء، فاستُثْقِل اجتماعُهما، فإذا قُلِبتْ واواً تناسَبا فخفَّ النطقُ بهما.

الموضعِ الثاني: أنْ تكون بدلاً من ياءٍ بدل من ألف، وذلك [قولك] في مصدر فاعَلْتَ: ضِيراب من ضارَبْتُ، وقِيتال[1] من قاتَلْتُ، فهذا النوع إذا صَغَّرْتَه لزمَ قلب تلك الياء واواً لأجل الضمَّة أيضاً قبلها، فتقول: ضُوَيْرِيب وقُوَيْتِيل، وينبغي أنْ تنقلب أيضاً واواً في جمع التكسير فيقال: ضواريب وقواتيل، وليس لذلك تعليل إلا الحملُ على التصغير لأنَّهما من وادٍ واحدٍ كما ذُكِر. فاعلمه.

* * *

(١) في الأصل: «قيتاتل» وهو تحريف.

باب الواو المركبة

اعلم أن الواو تتركبُ مع غيرها من الحروف مع الألف: وا، ومع الياء وَيْ، فذلك حرفان.

باب وا[1]

اعلم أن «وا» حرفٌ للنداء مختصٌّ بباب الندبة وهي التفجعُ على الميت وذكرهُ بأشهر أسمائه ليكونَ ذلك عذراً في التفجع عليه والتفجع على مَنْ ناله مكروهٌ. وهي مِنْ فِعلِ النساء غالباً لشدة تفجعهنَّ وقلَّة صبرهنَّ على المكاره وضَعْف عقولهن. وللمندوب أحكامٌ ليست غرضنا وإنَّما مقصدُنا «وا»[2].

٢١٢ /وحكمها أن يُندبَ بها البعيد لمدِّ الصوت بها. واختُلفَ[3] فيها: فقيل: واوُها بدلٌ من ياءٍ لأنَّ «يا» هي أُمُّ حروف النداء لاستعمالها في هذا الباب وفي غيره، وفي المسافة القريبة والوسط والبعيدة، وإنَّما وُضِعَتْ بالواو في هذا الباب لوجود حرفٍ من حروف التأوُّه فيها وهو الواو.

وقيل: هي أصلٌ بنفسها في هذا الباب وهو الصحيح، إذ لو كانت بدلاً من الياء لاستُعْمِلت في غير هذا الباب في الاستغاثة إذ فيه التأوُّه لِما يحدُثُ على المستغيث فعَدمُ كونها هناك دَلَّ على أنها هنا أَصلٌ بنفسها، والألف بعدها لمدِّ

(١) انظر في «وا»: الجنى ١٤١، المغني ٤٠٨.

(٢) قوله: «وا» غير واضح في الأصل.

(٣) قوله: «واختلف» غير واضح في الأصل.

الصوت، فاعلمه، وإنما دخلت «يا» في هذا الباب لأنها أمُّ حروف النداء لِما تقدم.

باب وَيْ[1]

اعلم أنَّ [وي حرف تنبيه][2] معناها التنبيه على الزجر، كما أنَّها معناها التنبيه على الحض. وهي تُقال للرجوع عن المكروه والمحذور، وذلك إذا وُجِد رجلٌ يَسُبُّ أحداً يُوقِعُه في مكروهٍ أو يتلفه أو يأخذُ مالَه، أو يُعَرِّضُ به[3] لشيء من ذلك، فيقال[4] لذلك الرجل: وَيْ، ومعناها تَنَبَّهْ وازدجِرْ عن فعلك، ويجوز أنْ توصل بها كاف الخطاب: ويك.

وقيل في قوله تعالى: ﴿ ويْكأنَّ الله يبسط الرزقَ لِمَنْ يَشاء ﴾[5] ﴿ وَيْكَأَنَّه لا يفلح الظالمونَ ﴾[6]: إنَّها «وَيْ» دخلت لمعنى التنبيه كما ذكَرْنا، و«كأن» حرفُ تشبيه عاملةٌ على حكم «كأنَّ» المذكورةِ في بابها. وقيل: إنَّها «وي» المذكورة والكاف للخطاب كما ذُكِرَ، و«أنَّ» معمولةٌ لفعل مُقَدَّر، كأنه في التقدير: اعلم أنَّ الله، واعلم أنه. وقيل: إنَّ الأصل: ويلك[7] فحُذفت اللام وبقي «ويك». وهذا دعوى في الحذف لا حُجَّة عليها، إلَّا أنَّ صلاح المعنى له، وليس كلُّ ما يصلح النطق به يُحكم. وإنما الصحيح أنْ تكون «وي» حرف تنبيه على القَولين الأولَين، لأنه الأليق بالمعنى والظاهر في اللفظِ، فاعلمه.

---

(١) انظر في «وي»: الجنى ١٤١، والمغني ٤٠٩.

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصل، وثبت في نقل الجنى عن المؤلف ١٤٢.

(٣) عبارة الجنى: «أو يعرض له بشيء». الجنى ١٤٢.

(٤) في الأصل: «يقال» والتصويب من الجنى ١٤٢.

(٥) الرعد ٢٦. (٦) الأنعام ٢١.

(٧) نسب صاحب الجنى هذا الرأي إلى الكسائي ١٤١.

باب اليـاء

اعلم أنَّ الياءَ جاءت في كلام العرب مفردةً ومركبة مع غيـرها من الحروف.

باب الياء المفردة(١)

اعلم أنَّها تنقسِمُ قسمين: قسمٌ أصلٌ، وقسمٌ بدلٌ من أصلٍ، فالقسم التي هي أصلٌ لها اثنا عشر موضعاً(٢):

الموضع الأول: أن تكون للمضارعة نحو: يقومِ ويقعد/ ويخرج، وقد ٢١٣
تقدَّم معنى المضارعة في باب التاء. وهذه الياء هي أصلٌ في المضارعة إذ كانـت حرف علةٍ خالصةً بخلاف الهمزة والتاء والنون التي وُضِعَتْ لأجلها، وقد ذكِر معنى ذلك في أبوابها.

ولهذه الياء دليل على أصليَّتها في المضارعة، وذلك أنه إذا كان بعدها واوٌ، وبعد الواو كسرةٌ فإنَّ الواوَ تُحذَف لوقوعِها بينها وبين الكسرة(٣) نحو: يَعِد ويَزِن ويَقِف، والأصل: يَوْعِد ويَوْزِن، ويوقِف، لأنَّها من الوعد والوزن والوقف، وأُجريت التاء والهمزة مُجْراها في ذلك لأنَّها معها في معنى المضارعة كما أنَّ «أأكْرم» وأمثاله استُثْقِل فحُذِفتْ همزتُه التي للتعدية لاجتماع الهمزتين فقيل: أُكْرِم،

(١) انظر في الياء: الجنى ٧٠، المغني ٤١٢، سر الصناعة: الورقة ٢٩٨ أ.

(٢) ذكر صاحب الجنى للياء ثلاثة أقسام هي: الإنكار والتذكر وحرف تأنيث، ثم قال: «وما سوى ذلك فلا يُعَدُّ من حروفِ المعاني».

(٣) انظر: الممتع ١٧٤.

وأجريت باقي حروف المضارعة مُجراها في حَذْف الهمزة بعدها لاجتماعها في المضارعة.

فأمَّا يطَأُ ويَسَعُ ويدَع[1] فالأصل فيها كسر الطاء والسين والدال فلذلك حُذِفت الواو التي كانت فيها بين الكسرة والياء لأنَّ الأصل: يَوْسِعُ ويَوْطِىءُ ويَوْدِعُ، فلمّا حُذِفت الواو فُتح ذلك كلُّه من أجل حرف الحلق بعده. فأمّا يَذَرُ فعومِلَ معاملة يَدَعُ لأنه في معناه.

وهذه الياءُ تدلُّ على الغائب المذكر نحو: زيدٌ يقوم، والغائبَيْنْ المذكَّرين نحو: الزيدان يقومان، وعلى الجمع المذكر نحو: الزيدُون يقومون، وعلى الجمع المؤنث الغائب نحو: الهنداتُ يقمْنَ. قال تعالى: ﴿ إنَّما أَمْرُه إذا أرادَ شيئاً أن يقولَ له كن فيكون ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ وما يُعلِّمانِ من أحدٍ حتى يقولا إنما نحن فتنة ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ وقال الذين لا يعلمون ﴾[4] و﴿ قال [ربِّ] السجنُ أَحَبُّ إليَّ مما يدعونني إليه ﴾[5] وقال الشاعر[6]:

٦٠٤ـوَيَــقُــلْنَ شَــيْــبٌ قَــدْ عَــلا كَ وَقَــدْ كَـبِـرْتَ فَقُلْتُ إنَّـهْ

الموضع الثاني: أن تكون للنصب والخفض في التثنية والجمع الذي على حدِّه نحو قولك: رأيتُ الزيدَيْنِ والزيدِينَ، ومررت بالعُمرَيْن والعمرِينَ، والخلاف فيها وفي نونِها قد تقدَّم في باب الألف فلا نُعيدُه.

الموضع الثالث: أن تكون علامة تأنيثٍ في الفعل المضارع للمؤنثة المخاطبة، وذلك نحو أنتِ تقومينَ يا هندُ، وأنتِ تخرجين. قال الله تعالى: ﴿ فانظري ماذا تأمرين ﴾[7]، وهي كتاء التأنيث المتصلة بفعل الماضي في نحو: قامَتْ وقعدَتْ. وهذا مذهبُ أبي الحسن الأخفش، والنحويونَ كلُّهم يخالفون له فيها أعلم[8] لأنَّهم يزعمون أنَّها اسمٌ[9] وهو الصحيحُ الذي يعضده النظرُ

---

(١) انظر: الممتع. (٢) مريم ٣٥. (٣) البقرة ١٠٢.
(٤) البقرة ١١٨. (٥) يوسف ٣٣. (٦) تقدم برقم ١٤٥.
(٧) النمل ٣٣. (٨) وفي الجنى ٧٠: أنه مذهب المازني أيضاً.
(٩) قوله: «اسم» غير واضح في الأصل.

والقياسُ، ولا يصحُّ أن تكونَ حرفاً لوجوهٍ:

٢١٤ منها: أنها لو كانت حرفاً/ علامةً لم تثبُتْ معها تاء المضارعة لاجتماع علامتي تأنيث، كما لم تثبُتْ مع تاء التأنيث فلا يُقال: فاطمتات.

ومنها: أنَّها لو كانت حرفاً علامةً لجاز أنْ تُحذَفَ مع بعض المؤنث، كما يُفْعَلُ بتاء التأنيث حسبما ذُكر في بابها.

ومنها: أنَّها لو كانت حرفاً لاجتمعَتْ مع ألف التثنية للمؤنثتين المخاطبتَيْنْ[١] فيقال: تفعليان كما قيل، فعلتا، وذلك لم يَكُنْ.

ومنها: أنَّه لم يوجدْ فعلٌ مضارعٌ فيه علامة التأنيث مختصة فيقاس هذا عليه.

ولا حُجَّة بوقوعها لأنه موضعُ النزاع فصَحَّ أنَّها ضميرٌ اسمٌ لا علامةٌ حرفٌ. وإنَّما ذَكرْتُ لها في هذا الكتاب موضعاً لكونه مذهباً لبعض الأئمة من النحويين فَيُتَوَهَّمُ أنه صحيحٌ، فذكرْتُه تنبيهاً[٢] على ذلك وإثباتاً لفساده.

الموضع الرابع: أن تكون للتصغير في عمرو وعمير، وخالد وخويلد. وموقعُها أبداً فيه ثالثةٌ ساكنة، وإنما وُضِعَتْ ساكنة[٣]، لأنه أصل المزيد، إذ الحركة لمعنىً زائدٍ فلا يُسْأل عنه، وإنَّما وُضِعَت ثالثةً لأنها لو وُضِعت أولاً لَثَقُلَتْ بالضم، ولو جُعلت ثانيةً لانقلبتْ واواً لأجل الضمة كما انقلبَتْ ياء فيصل وصَيْرَف حين قيل: فُوَيْصِل وصُوَيْرِف، وهي لمعنى تلزمُ المحافظة عليها له، فوقعتْ ثالثةً لذلك. ولو كانت آخراً لتعرَّضتْ للحذف والتغير كأكثر حروف العلة وهي محافظ عليها لِما ذُكِر، وكانت في الثالث تَسلَمُ فلزِمَتهُ، ولم تدخُلْ بعدَ الرابع حملاً على الثلاثي لأنه الكثير، وكذلك في الخماسي والسداسي إذ أكثرُها جاء لزيادة الثلاثي والرباعي الأصل. فاعلمه.

---

(١) في الأصل: «للمؤنثين المخاطبين» وهو تحريف.

(٢) قومه: «تنبيها» غير واضح في الأصل.

(٣) تكرر في الأصل قوله: «وإنما وضعت ساكنة».

الموضع الخامس: أن تكون مشددةً للنسب وذلك قولك: أنصاريّ في المنسوب إلى الأنصار، وكوفيّ في المنسوب إلى الكوفة وكأنها عوضٌ من المنسوب إليه، ولذلك شُدِّدتْ لتقوى بالتشديد.

وحكمُها أن يكون ما قبلها مكسوراً أبداً ليصحَّ؛ لأنَّ الاعتماد في النسب عليها، وهي شديدة الاتصال، فالكلمة قبلها تجري مَجرى حرفٍ منها، فتجري بوجوه الإعراب من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ كما يجري آخرُ الكلمة، ولو لم تكنْ مشددةً لدخلها الحذف والتغيير. وللمنسوب بها أحكامٌ وتفاصيل، ليس هذا الكتابُ موضوعاً له، وإنما حظُّنا فيه ذكرُ الحروف وما لها من الأحكام، والله الموفق.

الموضع السادس: أن تكون لإشباع الكسرة كما كانت/ الواو والألف ٢١٥
لذلك، ومحلُّه الشعر كقوله[1]:

٦٠٥- .... يُحبُّـك عَظْمٌ في التُـرابِ تَـرِيبُ

وقوله[2]:

٦٠٦- .... تَنْقادُ الصياريفِ

وقد ذُكر في باب الألف.

الموضع السابع: أن تكون لإطلاق القافية كما كانت الواو والألف والهاء، وهي مختصَّةٌ بذلك لا غير، إذا كانت زائدةً على الكلمة نحو قوله[3]:

٦٠٧- وَيَـوْمَ عَقَرْتُ للعَذَارَىٰ مَطيَّتي ... فَيـا عَجَباً مِنْ رَحْلِهـا المُتَحَمَّـلِ

وقول الراجز[4]:

٦٠٨- فَخِنْدفُ هَامَةُ هَذا العَالَمِ

وهي تقع موقع النون أو الألف من أجزاء العرَوضَ المذكورة في باب

---

(١) تقدم برقم ٩.
(٢) تقدم برقم ٨.
(٣) تقدم برقم ٤٦٩.
(٤) تقدم برقم ٦٨.

الواو. وقوله «تَحمَّل»[1] وزنه من أجزاء العروض مفاعلن فالياء في مكان النون، وقول الراجز[2] «ذا العالِم» وزنُه من أجزاء العروض مستفعلن، والياء في موضع النون، وكذلك حُكم حروف الإطلاق حيث وَقعتْ من القوافي.

وقد تُشارك الياءَ التي تختصُّ بالإطلاق ياءُ الضمير كقوله[3]:

٦٠٩-إنّي بِحَبْلِكَ واصِلٌ حَبْلي وَبِريشِ نَبْلِكَ رائِشٌ نَبْلي

وتشاركها أيضاً الياءُ الأصلية كقوله[4]:

٦١٠-.................... يَجُورُ بها المَلَّاحُ طَوراً وَيَهْتَدِي

ولكنَّ ذلك فيها بالفَرَضِ والأُولى بالقصد، فاعلمه.

الموضع الثامن: أنْ تكون للتذكر كالواو والألف كقولك في الوقف على الكلمة الأولى التي لا تتم إلَّا بغيرها، وكانت آخرها كسرةً، وذلك في نحو أنت تفعلين: أنتي، ولم تضرِب الرجل: تضربي، ومنه قوله[5]:

٦١١-.................... لَمَّا تَزُلْ بِرِكابِنا وَكَأَنْ قَدِ

فالياء في البيت جَمعتْ معنيين، أحدهما الإطلاق والآخر التذكر، لأنَّ المعنى: وكأنْ قد زالت، فلمَّا حُذفَ «زال» ـ وهو يُراد ـ جعل الياء للتذكر عوضاً منه، ووقعتْ إطلاقاً كما ترى.

وإذا وقعتْ آخر الكلمة في الوصل ياءً وحَذَفْتَ ما بعدها ووقفتَ أشبعتَ تلك الياءَ قَدْرَ ياءين كما تفعلُ في الألف، ومثل ذلك أيضاً يُفْعَلُ في الواو، فتقول:

(١) قوله «تحمل» جزء من كلمة «المتحمل» الواردة في البيت السابق.
(٢) قوله «الراجز»: غير واضح في الأصل.
(٣) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٢٣٩، والكتاب ٨٣/١، واللسان (حبل).
(٤) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦ وصدره.

عَدَوْلِيَّةٌ أو مِنْ سَفِينِ ابْنِ يامِنٍ

(٥) تقدم برقم ٨١.

أعطى زيدٌ درهماً: أَعطاا، أو في ضربتم[1] زيداً: ضربتمو، وفي غلامي يقوم: غلاميي، حتى يُعْلَمَ في ذلك أنَّ ذلك المدَّ إنما هو عوضٌ من المحذوف على معنى التذكر.

الموضع التاسع: أن تكون في آخر الضمير المفرد المذكر، دلالةً على التذكير، كما كانت الألف فيه دلالةً على التأنيث نحو: بهي، كما تقول في الألف: بها، وكذلك في ضمير الجمع المذكر دلالةً على الجمع، وذلك في بهمي وعليهمي، كما كانت الألف دلالةً على التثنية في بهما، والواوُ/ دلالةً على الجمعِ ٢١٦
المذكر في بهمو، وهما لغتان: بهِمُو وَبِهِمِي، وعليهمو وعليهمي. كما أنَّ المذكر أيضاً فيه لغتان: الواوُ والياءُ، فتقول: عليهمي وعليهمو، وإليهمي وإليهمو[2]. والحذف في الموضعين لغةٌ أيضاً فيقالُ: إلَيْهِمْ واليهُمْ، وبه، وعليهِ وعليْهُ. وتَصرَّفَ القُرَّاءُ في ذلك القرآن على مَهْيَعٍ[3] هذه اللغات.

الموضع العاشر: أن تكون للوقف خاصة، وذلك نوعان:

نوع في **الاستثبات** بـ مَنْ[4] [حكايةً] عن النكرة المخفوضة على اللغتين المذكورتين في باب الواو. فتقول في الاستثبات بها عمَّنْ قال: مررْتُ برجلٍ ورجلينْ ورجالٍ وامرأةٍ وامرأتينْ[5] ونساء: مَني في الوقف، لذلك كلّه على اللغةِ الواحدةِ، وتُلْحِقُ العلامات على اللغة الأخرى فنقول في رجلٍ في الخفض: مَني، وفي رجلين: مَنيْنَ، وفي رجال: مَنِينَ وفي امرأة: مَنَهْ بفتح النون، وفي الاثنتين: مَنْتَيْنْ بفتحِ التاءِ وإسكانِ النونِ، وفي الجمع في نساء: مَنَات. وكل ذلك في الوقفِ، فإذا وَصَلْتَ حَذَفْتَ في اللغتين فقلْتَ: مَنْ يا هذا.

والنوع الثاني: في الوقف على المعرب المخفوض المنوَّن فتقول في: مَرَرْتُ بزيدٍ في الوقف: بزيدي، وفي جئت برجل في الوقف: جئت برجلي. ولا يفعلون بالمبني لأنَّ الياءَ عوض من التنوين في الأصل، وهي إحدى السبع

---

(١) في الأصل: «ضربتمو» وهو سهو.
(٢) في الأصل: «اليهو» وهو تحريف.
(٣) المهيع: البيِّن.
(٤) انظـر: ابن يعيش ١٤/٤.
(٥) قوله: «وامرأتين» غير واضح في الأصل.

اللغات في الوقف على المُعْرَب المنوَّن كما ذُكر في باب الواو.

الموضع الحادي عشر: أن تكون للإنكار في الوقف أيضاً بعد التنوين أو غيره، فتقول إذا أنكَرْتَ نحو: قام زيدٌ: أزيدُنيه، الياءُ للإنكار والهاء للوقف، وإذا أنكرْتَ نحو جئتُ أمسِ: أأمْسِيْه، الياءُ للإنكار والهاءُ للوقف أيضاً.

فإذا دخلتْ على المنون كسرْتَ التنوين لها، وإذا دخَلَتْ على غير منونٍ مبنيٍ أو غير مبني: فإن كان آخرُه ساكناً ألفاً بقي وألْحَقْتَ زائداً عليه «إنْ» وكسَّرْتَهُ لها فقلت: أرجلاً إنيه؛ وإنْ كان غيرَ ألفٍ كُسِر لها [نحو]: آ الرجليه في: الرجل.

الموضع الثاني عشر: أنْ تكونَ في نفسِ الكلمةِ من بنيتها فلا تُعَلَّلُ لأنها مبدأُ لغةٍ، وفيها ما هو لعلةِ المدِّ كما ذُكِر في الواو. فتكونُ ثانيةً في الاسم نحو: صَيْقَل وصَيْرَف وفي الفعل نحو: بَيْطَر[1] وسَيْطَر، وثالثةً في الاسمِ للمد ككريم، ولغيره كعِثْيَر[2] وحِذْيَم[3] ورابعةً فيه نحو: سِرْجين[4] ودِهْلين[5] للمدِّ، وفي الفعل: سَلْقَيْت[6] وَجعْبَيْت[7] وخامسةً في الاسمِ نحو: عَنْتَريس[8] للمدِّ فيه، وفي الفعلِ نحو: احرَنْبَيْتُ[9] واسلَنْقَيْتُ[10]. ويُسْتدلُّ على الزيادة فيها بالاشتقاق وهو الأكثر، وبغيره في الاستدلالات التي ذكر التصريفيُّون[11].

* * *

٢١٧ / القسم التي هي بدلٌ من أصلٍ: قسمٌ تكون بدلاً من واو، وقسمٌ تكون بدلاً من ألفٍ.

القسم التي تكون بدلاً من واوٍ لها موضع واحد، وذلك إذا وقعت الواو

(١) بيطر: عالج الدواب.
(٢) العثير: التراب.
(٣) الحِذْيم الحادق.
(٤) السرجين: الزبل.
(٥) الداهل: المتحير.
(٦) لم أقف على معناه.
(٧) جعب الشيء: جمعه وقلبه.
(٨) العنتريس: الناقة العظيمة الصلبة.
(٩) احرنبى الديك: انتفش ريشه وتهيأ للقتال.
(١٠) اسلنقى: نام على ظهره.
(١١) انظر: الممتع ٣٩.

ساكنةً قبل الآخر للمدِّ نحو: منصــور وعضرفوط[1]، ثم صَغَّرْته أو كسَّرْته فإنك تقولُ: مُنَيْصير وعُضَيْريط ومَناصير وعَضاريط. وكذلك تقول في عجوز ورسول فيهما: عُجيِّز وعجايز، ورسَيِّل ورسايل، وإنما ذلك لوقوع الكسرة فيهما قبل الواو وهما ضِدَّان، فإذا صُيِّرَتْ ياءً خُفِّفَتْ لتناسبهما، وبعد[2] ذلك من القلب إلى الياء تُقلبُ همزةً في مثل: عجائز ورسائل، وقد تقدَّم ذلك في باب الهمزة المبدَلة.

القسم التي هي بدلٌ من ألفٍ لها موضعان:

الموضع الأول: أنْ تكون بدلاً من ألفٍ قبل آخر الكلمة زائدةً للمدِّ إذا صُغِّر أو كُسِّر، كقولك في مفتاح: مُفَيْتيح ومفاتيح، وفي دينار: دُنَيْنير ودنانير، وفُسْطاط: فُسَيْطيط وفساطيط، وضَرَّاب: ضُرَيِّب وضرايب. وإنَّما قُلبت الألف في نحو هذا ياءً لكونِ ما بعدها مكسوراً في التصغير والتكسير، فتثقلُ اللفظةُ مع الواو في مثل ما تقدَّمَ في الموضع قبل هذا، ولا يكونُ ما قبلَ الألف في هذا الموضع إلاَّ مفتوحاً فجُعِلت الياءُ عوضاً لِتُناسِبَ الكسرة لأنهما أخوان فتخِفُّ الكلمة.

وكذلك المصدر من «فاعَلْتُ» يلزم قلبُ الألف فيه ياءً فيقال إذا جاء على «فِيْعال»: قاتلْتُ قِيتالاً وضاربت ضِيراباً. والحكم في التعليل في هذا كالذي قبله، ولا يُدَّعى في هذا أنَّ المصدر أصلٌ للفعل، فالألفُ في الفعل [ليست] مبدلةً عن الياء لأنه لا يُراعَىٰ في الإعلال مصدرٌ ولا فِعْلٌ في تقدُّم أحدهما على الآخر أو أصالته له، فإنَّه قد يُوجَدُ الإعلال فيهما كقام قِياماً، وقد يوجَدُ الإعلالُ في الفعل دون المصدر نحو: قام قَوْمَةً وقال قولاً، وقد يوجَدُ في المصدر دونَ الفعل نحو وَعد عِدَةً ووزَن زِنةً، فدلَّ على أنَّ المُراعى الثقلُ.

الموضع الثاني: أنْ تكون بدلاً من ألف الندبة للفرق بين المذكر والمؤنث في ضمير الخطاب للمؤنث نحو قولك في غلامكِ: واغلامَكِيه، فرقاً بينه وبين: واغلامكاه في المذكر، ولولا ذلك القلب لالتبسَ أحدُهما بالآخر، فاعلمه.

---

(١) العضرفوط: ذكر العظاء.

(٢) في الأصل: «تعد» وهو تصحيف.

باب الياء المركبة

/اعلم أنَّ الياء لم تأتِ مركبةً مع غيرها من الحروف إلاّ مع الألفِ خاصة: 218

«يـــا»(1)

بابُها: اعلم أنَّ «يا» حرفٌ من حروفِ التنبيه يُنادى به مرةً ولا يُنادى به أخرى. وإذا كان حرفَ نداءٍ فيكونُ تارةً لنداء القريب والوسط والبعيد مسافةً وحُكْماً(2) كالنائم والغافل.

وحقُّها في الأصل أنْ تكون للبعيد لجواز مَدِّ الصوت بالألف ما شئت، ثم إنها كثُرَ استعمالها حتى صارَتْ ينادى بها البعيدُ أدنى مسافةً منك ثم الحاضرُ معك فلذلك كانت أمَّ حروف النداء. ومن الأول قوله(3):

٦١٢-يـا دارَ مَيَّـةَ بـالعَلْيـاءِ فـالسنـدِ ....

لأنَّ مَنْ لا يجيبُ في حكم البعيد أو النائم اللذيْنِ لا يَسمعانِ إلاَّ بعدَ طول مدِّ الصوت. ومن الوسط: ﴿ يا قومِ لا أسألُكمْ عليه أجْراً ﴾(4). ومن القريب قولُه(5):

٦١٣-.................... يـا جَـارَتـا مـا أَنْـتِ جَـارَهْ

(1) انظر في «يا»: المقرب ١/١٧٥، الجنى ١٤٢، المغني ٤١٣.

(2) في الأصل: «وحكمها» وهو تحريف.

(3) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٢ عجزه:

أَقْوَتْ وطَالَ عَلَيْها سَالِفُ الأَبَدِ

وهو في ثعلب ٤٣٥، والعيني ٤/٤٩٦، والهمع ١/٢٢٣.

(4) هود ٥١.

(5) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٠، وصدره:

بَانَتْ لِتُحزِنَنا عَفارهْ

وهو في ابن يعيش ٣/٢٢، والمقرب ١/١٦٥، واللسان «جور»، والشذور ٢٥٧، والأشموني ٢٥٢، والخزانة ٣/٣٠٨.

وقولُك: يا هذا الرجلُ ويا أيها الرجلُ. وأمَّا إذا لم يكنْ بعدَها[1] المنادى فتكون للتنبيه لا غيرُ، كقول الله تعالى: ﴿ألا يا اسجُدوا لِلهِ الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ﴾[2] على قراءةِ مَنْ أَفْرَدَ «يا» وجَعلَ «اسجدوا» أمراً، ومنه قول الشاعر[3]:

٦١٤ـألا يا اسلْمي ذَاتَ الدَّمالِيجِ وَالعِقْدِ وذَاتَ اللِّثاتِ الغُرِّ وَالفاحِمِ الجَعْدِ

وقول الآخر[4]:

٦١٥ـألا يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي ثُمَّتَ اسْلَمِي ثَلاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لم تَكَلَّمي

ومنه قولُ الآخر[5] وإنْ كان بعده الاسمُ:

٦١٦ـيا لعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوامِ كُلِّهِمِ وَالصَّالِحِينَ على سَمعانَ مِنْ جَارِ

وقال بعضهم: المنادى بعدَها في جميع ذلك كلّه محذوفٌ للعلم به كأنه في قوله تعالى: ﴿يا قوم اسْجدوا﴾، وكذلك في البيت «يا قومُ لعنةُ الله»، وفي «ياسلمي» في البيتين: «يا فلانةُ»، وهو عندي ضعيفٌ لوجهين[6]:

أحدهما: أنَّ «يا» نابَتْ منابَ الفعل لكونه لازماً للحذف بعدها لأنَّ المرادَ أدعو وأُنادي، فلو حُذِفَ المنادى معها لحُذِفت الجملة بأسرها، وذلك إخلال.

والوجه الثاني: أنَّ المنادى معْتمدُ المقصد فإذا [حُذِفَ] تناقض المُراد، فلزمَ على هذا أنْ تكون «يا» لمجرد التنبيه من غير نداءٍ، ولكثرة استعمالها تقول:

---

(١) في الأصل «بعده» وهو سهو.

(٢) النمل ٢٥، وهي قراءة الزهري والكسائي. انظر: النشر ٢/٣٢٣، والقرطبي ٢/٤٩٠٢.

(٣) نسب في الحماسة إلى العُدَيْل بن الفُرْخ ١/٣٠٤، وفيه «ذات الثنايا» عوضاً مه «ذات اللثات» وهو في البحر المحيط ٧/٦٨. والدماليج: ج دملوج وهو سوار اليد، والعقد: القلادة.

(٤) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ١٣٣، ويبدأ برواية «بلى فاسلمي»، والحماسة ٢/١٤٤.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ٢/٣٢٠، واللامات ١٢، وأمالي الشجري ١/٣٢٥، وابن يعيش ٨/١٢٠، والسمط ٥٤٦، والإنصاف ١١٨، والمغني ٤١٤، والعيني ٤/٢٦١، والخزانة ٤/٤٧٩. وقوله: «جار» رسمت في الأصل: «دار» وهو تحريف.

(٦) نقله في الجنى بتصرُّف يسير، وبدأ نقلَه بقوله: «وضعف».

«إنَّما هي المحذوفةُ في النداء في نحو ﴿ يوسف أعرِضْ عن هذا ﴾[1] و﴿ ربَّنا آمَنَّا ﴾[2] / و﴿ ربِّ لا تَذَرْ على الأرض ﴾[3] دونَ غيرها من الحروف، فصارت ٢١٩
أمَّ الباب تثبتُ تارةً وتُحذَفُ أخرى، ومواضعُ حذفها من الأسماء مذكورٌ في باب النداء من أبواب العربية في كتب النحويين، وهذا حكمٌ يَرجعُ إلى الأسماء، وغرضُنا إنَّما هو أحكامُ الحروف دونَ الأسماء والأفعال.

* * *

وقد بذَلنا في ذلك الجد وبلغنا فيه الجهدَ والله وليُّ التوفيق والهادي إلى سواء الطريق بمنّهِ ويُمْنِه، وتم الغرضُ فيها والحمدُ لله حقَّ حمدِه والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ نبيِّه وعبدِه.

كمل الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد
خاتم النبيين وإمام المرسلين وسلم تسليما.

وكان الفراغ منه يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام
أحد وأربعين وسبعمِئة على يدي العبد المفتقر إلى الله
الراجي له دون سواه، المعتمد عليه في سكناته
وحركاته، المؤمل منه المعهودَ من خيرته
وبركاته، . .[4] سمح الله له بمنِّه،
وتداركه بعفوه، وأيده على طاعته
بعونه، ولمن قال آمين.
نسخة لنفسه
ثم لمن شاء الله من بعده

(١) يوسف ٢٩.
(٢) المؤمنون ١٠٩.
(٣) نوح ٢٦.
(٤) بياض في الأصل.

فهارس الكتاب

وتشمل

١ ـ فهرس القرآن الكريم

* * *

فهرس الحديث الشريف

* * *

فهرس الأعلام

* * *

فهرس المذاهب النحوية

فهرس الشواهد الشعرية[1]

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
	الهمزة			
٧١	بالخير خيرات وإن شراً فأا	تأا	الرجز	١٤٦
١٤٤	إن من يدخل الكنيسة يوماً	ظباءَ	الخفيف	١٩٩
٥٦	ألم أك جاركم ويكون بيني	الإخاءُ	الوافر	١٣٧
٢٢٥	حشى رهط النبي فإن منهم	الدلاء	الوافر	٢٥٦
٢٦١	فلا والله لا يلفي لما بي	دواء	الوافر	٢٧٨، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٣١
١٠٣	وبلدة قالصة أمواؤها	أمواؤها	الرجز	١٧٠
٢٤٦	ربما ضربة بسيفٍ صقيل	نجلاء	الخفيف	٢٧١، ٣٨٣
٣٥٧	طلبوا صلحنا ولات أوان	بقاء	الخفيف	٣٣٤
	الباء			
٥٣٣	نلوذ في أم لنا ما تغتصب	ما تغتصبْ	الرجز	٤٥٣
٣٢	أقلي اللوم عاذل والعتابا	أصابا	الوافر	١٢١، ٤١٧
٦٤	أعبداً حل في شعبي غريباً	اغترابا	الوافر	١٤١
١٥٧	وكائن بالأباطح من صديق	المصابا	الوافر	٢٠٩، ٢٨١

(١) راعينا في ترتيب حركة الروي: السكون فالفتحة فالضمة فالكسرة.

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٥٣	تـروح مـن الحـي أم تـبـتـكـر	تنتظر	المتقارب	١٣٥
٨٣	وغـررتـني وزعـمـت أنـك	تامر	الكامل	١٦٠
١٣٢	لعمري لقوم قـد نرى أمس فيهم	الدثر	الطويل	١٩٢
١٥١	لعمـرك مـا قلبي إلى أهله بحـر	بقرّ	الطويل	٢٠٢
١٧٩	بحسبـك في القـوم أن يعلمـوا	مضرّ	المتقارب	٢٢٥
٣١١	لنعم الفتى تعشـو إلى ضـوء نـاره	الخصر	الطويل	٣١٣
٣٦٥	لا تـلمـني إنها مـن نـسـوة	نزر	الرمل	٣٣٩
٤٦٠	لهـا مـتـنـتـان خـظاتـا كـما	النمر	المتقارب	٤٠٦
٥٠٧	وتـسـاقى الـقـوم كـأسـاً مـرة	الشقر	الرمل	٤٣٣
٥٤٥	وقـد رابـني قـولهـا يـا هـنـا	بشر	المتقارب	٤٦٤
٥٧١	وقـد أغتـدي ومعي القـانصـان	مقتفر	المتقارب	٤٨٠
٥٨٩	عن مبـرقـات بـالبـرين وتبـدو	سور	الكامل	٤٩١
٦٠٢	أصحوت اليـوم أم شـاقتـك هـر	مستعر	الرمل	٤٩٧
١١	وكيـف أنـا وانـتحالي الـقـوافي	عارا	المتقارب	١٠٨، ٤٦٧
٧٨	لا تـتـركـني فـيـهـم شـطـيـرا	أطيرا	الرجز	١٥٤
٩١	واللذ لـو شـاء لكنت صـخـرا	مشمخزا	الرجز	١٦٣
١٠٠	كأثل من الأعراض من دون بيشة	لغضورا	الطويل	١٦٨
١٠٤	نجـا سـالم والنفس منه بشـدقـه	ومئزرا	الطويل	١٧٢
١٦٠	فسـر في بـلاد الله والتمس الغنى	فتعذرا	الطويل	٢١٢
١٦١	فقلت لـه لا تبـك عينـك إنمـا	فنعذرا	الطويل	٢١٢
١٧٨	لاقـوا بـه الحجـاج والإصحـارا	الأسفارا	الرجز	٢٢٥
٢١٢	ومـا حب الـديـار شغفن قلبي	الديارا	الوافر	٢٤٤
٢٩٣	تـسمـع لـلجـرع إذا استحيـرا	خريرا	الرجز	٢٩٩
٤٦٧	أكـل امـرىء تحـسـبـين امـرأً	نارا	المتقارب	٤١٢
٤٨٣	إلا عـلالـة أو بـداهـة	الجزارة	الكامل	٤٢٠
٥٦٤	فـألـفيتـه يـومـاً يبـير عـدوه	المعابرا	الطويل	٤٧٤
٥٦٦	بـل بـنـو الـنـجـار إن لـنـا	تره	المديد	٤٧٦
٥٨٢	أبت الـروادف والثـدي لقمصهـا	ظهورا	الكامل	٤٨٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٦١٣	بانت لتحزننا عفارة	جاره	الكامل	٥١٣
١٠	الله يعلم أنا في تقلبنا	صور	البسيط	١٠٧، ٥٩٥
١٤	له زجل كأنه صوت حاد	زمير	الوافر	١٠٩
٢٠	إلى ملك ما أمه من محارب	تصاهره	الطويل	١١٢
٥٧	فألقت عصاها واستقربها النوى	المسافر	الطويل	١٣٨
١٠٥	رأت إخوتي بعد الجميع تفرقوا	شفر	الطويل	١٧٤
١١١	أما والذي أبكى وأضحك والذي	الأمر	الطويل	١٨١
١١٣	رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت	فيخصر	الطويل	١٨٢
١٥٩	وقد زعمت ليلى بأني فاجر	فجورها	الطويل	٢١٢، ٤٨٩
١٦٢	ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى	هدير	الطويل	٢١٤
٢٢٠	لم يفعلوا فعل آل حنظلة	ائتمروا	المنسرح	٢٥٣
٢٢٦	فقد بدلت ذاك بنعم بال	قصار	الوافر	٢٥٦
٢٣٨	فأبت إلى فهم ولم أك آئباً	تصفر	الطويل	٢٦٧
٢٤٤	ربما الطاعن المؤبل فيهم	المهار	الخفيف	٢٧٠، ٣٨٤
٢٥٣	قليل غرار النوم حتى تقلصوا	الزجر	الطويل	٢٧٤
٢٧٥	وطرفك إما جئتنا فاصرفنه	تنظر	الطويل	٢٨٩
٢٩٧	ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة	يا عمر	البسيط	٢٩٧
٣٢٦	يا تيم تيم عدي لا أبالكم	عمر	البسيط	٣١٨
٣٤٤	من كان لا يزعم أني شاعر	المزاجر	الرجز	٣٢٨
٣٧٣	ما كان يرضى رسول الله فعلهما	ولا عمر	البسيط	٣٤٤
٣٨٥	أيادي سبا ياعز ما كنت بعدكم	منظر	الطويل	٣٥٧
٤١٦	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	بشر	البسيط	٣٧٩
٤٣١	وبينما المرء في الأحياء مغتبط	الأعاصير	البسيط	٣٨٤
٤٣٩	كأنهما ملآن لم يتغيرا	عصر	الطويل	٣٩١
٤٥٣	استقدر الله خيراً وارضين به	مياسير	البسيط	٤٠٣
٤٥٩	هما خطتا إما إسار ومنة	أجدر	الطويل	٤٠٦
٤٩٢	وأشرف بالقور اليفاع لعلني	بصيرها	الطويل	٤٢٤
٥٣١	مثل القنافد هداجون قد بلغت	هجر	البسيط	٤٥٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٥٧٦	وإني لتعروني لذكراك هزة	القطر	الطويل	٤٨٢
٥٨٨	ثلاث مئين والجدود العواثر	العواثر	الطويل	٤٩٠
٥٩٢	تلقى الإوزون في أكناف دارتها	منثور	البسيط	٤٩٤
٥٩٩	فأنت أنت وإن شطوا وإن زاروا	زاروا	البسيط	٤٩٧
٤٨	فقال فريق القوم لما نشدتهم	ما ندري	الطويل	١٣٣
٩٤	باعد أم الغمر من أسيرها	قصورها	الرجز	١٦٤
٩٥	ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلا	الأوبر	الكامل	١٦٤
٩٨	ألا طعان ألا فرسان عادية	التنانير	البسيط	١٦٦
١١٧	ياليتما أمنا شالت نعامتها	نار	البسيط	١٨٥
١١٨	لقد كذبتك نفسك فاكذبنها	صبر	الوافر	١٨٥
١٣٨	أن نعم معترك الجياع إذا	الخمر	الكامل	١٩٦
١٤٨	إن امرأ خصني عمداً مودته	مكفور	البسيط	٢٠١، ٣٠٩
٢٨٦	يا لك من قبرة بمعمر	بمعمر	الرجز	٢٩٦
٢٩٨	ولأنت أشجع حين تتجه الـ	أبي أجر	الكامل	٣٠٦
٣٠٠	ولنعم حشو الدرع أنت إذا	الذعر	الكامل	٣٠٧
٣١٠	لقد قلت للنعمان لما لقيته	صادر	الطويل	٣١٣
٣١٣	وقتيل مرة أثأرنَّ فإنه	يثأر	الكامل	٣١٤
٣١٨	لولا الحياء وما في الدين عبتكما	عوري	البسيط	٣١٦
٣٥٥	فلم يك نولكم أن تقذعوني	حجر	الوافر	٣٣٣
٣٨١	فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي	المشافر	الطويل	٣٥٠
٣٩٠	قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم	بأطهار	البسيط	٣٦٠
٤٠٧	وبيِّت أمه فأساغ نهساً	نار	الوافر	٣٧٢
٤٣٤	لمن الديار بقنة الحجر	دهر	الكامل	٣٨٦
٤٤١	رحت وفي رجليك ما فيهما	المئزر	السريع	٣٩٣
٤٨٢	فلتأتينك قصائد وليدفعن	الأكوار	الكامل	٤١٩
٥٠١	ولقد شهدت إذا القداح توحدت	نارها	الكامل	٤٣١
٥٧٠	لا يبعدن قومي الذين هم	الجزر	الكامل	٤٧٩
٥٧٥	نصف النهار الماء غامره	لا يدري	الكامل	٤٨١

الفاء

اللام

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٧٧	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	أقيلها	الطويل	١٥٤، ٣١٦
٩٩	فإن لم تجد من دون عدنان والداً	العواذل	الطويل	١٦٨
١٠٦	مالك من شيخك إلا عمله	رمله	الرجز	١٧٤
١١٩	تهاض بدار قد تقادم عهدها	خيالها	الطويل	١٨٥
١٣٧	في فتية كسيوف الهند قد علموا	وينتعل	البسيط	١٩٦
٢٣٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول	باطل	الطويل	٢٦٥
٢٤٧	أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط	الفتل	البسيط	٢٧٢
٢٥٢	إذا ما أتيت بني مالك	أفضل	المتقارب	٢٧٤
٢٩٩	فلهو أخوف عندي إذ أكلمه	مسؤول	البسيط	٣٠٦
٣٤٢	لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق	سبيل	الطويل	٣٢٨
٣٦٧	فلا يبعدن أن المنية منهل	زائل	الطويل	٣٤٠
٣٧٥	إذا أسرجوها لم يكد لا ينالها	المتطاول	الطويل	٣٤٥
٣٨٩	فلو لم يكن في كفه غير نفسه	سائله	الطويل	٣٥٩
٤٠٤	هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	مبذول	البسيط	٣٧٠
٤٩٥	فقلت للركب لما أن علا بهم	قبل	البسيط	٤٢٩
٥١٥	واغد لغنا في الرهان نرسله	نرسله	الرجز	٤٣٨
٦٠٠	سلا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو	الثقل	الطويل	٤٩٧
٦٠١	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	يحلو	الطويل	٤٩٧
٥	قالت وقد خرت على الكلكال	منال	الرجز	١٠٦
٤٤	ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة	جمل	الطويل	١٣٢
٦١	سقى قومي بني بكر وأسقى	هلال	الوافر	١٤٠
٦٥	أحار ترى برقاً أريك وميضه	مكلل	الطويل	١٤١
٦٦	أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل	فأجملي	الطويل	١٤١
٦٧	أزهير إن يشب القذال فإنه	بهيضل	الكامل	١٤١، ٢٧٠
٧٢	لو كنت تعطي حين تسأل سامحت	خليل	الطويل	١٤٨
٨٠	يا خليلي اخبرا واستخبرا	حلال	الرمل	١٥٨
٨٧	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	الجدل	البسيط	١٦٢، ٢٢٥
٩٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي	بأمثل	الطويل	١٦٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٣٠	حلفت لها بالله حلفة فاجر	صال	الطويل	١٩١
١٧٧	ألا نادت أمامة باحتمال	أباني	الوافر	٢٢٤
١٨٦	وما أنت من بيت يلذ دخوله	السهل	الطويل	٢٢٧
١٩٥	رسم دار وقفت في طلله	جلله	الخفيف	٢٣٣، ٢٦٩ ٣٢٧، ٤٥٠
٢٠٠	ببازل وَجْناء أو عيهل	عيهل	الرجز	٢٣٨
٢١٥	لات هنا ذكرى جبيرة أو من	الأهوال	الخفيف	٢٤٥
٢٤٣	ألا رب يوم لك منهن صالح	جلجل	الطويل	٢٧٠، ٤٢٧
٢٦٢	أيا طعنة ما شيخ	بالي	الهزج	٢٧٩، ٤٢٧
٢٨٥	فيا لك من ليلٍ كأن نجومه	بيذبل	الطويل	٢٩٦
٢٩٢	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	المتفضل	الطويل	٢٩٨
٣٠٩	وما زلت من ليلى لون أن عرفتها	سبيل	الطويل	٣١٢
٣٢٢	لما أغفلت شكرك فانتصحني	مالي	الوافر	٣١٧
٣٢٨	أريد لأنسى حبها فكأنما	سبيل	الطويل	٣١٩
٣٦٤	وقوفاً بها صحبي علي مطيهم	تجمل	الطويل	٣٣٩
٣٦٨	ألا لابارك الله في سهيل	الرجال	الوافر	٣٤١
٣٧٩	فلست بآتيه ولا أستطيعه	فضل	الطويل	٣٤٧، ٤٢٣
٣٩١	تجاوزت أحراساً وأهوال معشّر	مقتلي	الطويل	٣٦٠
٤٠٢	كمنية جابرٍ إذ قال ليتي	مالي	الوافر	٣٦٨
٤١٥	إذا التفتت نحوي تضوع ريحها	القرنفل	الطويل	٣٧٨
٤٢٢	إذا ما بكى من خلفها انحرفت له	يحول	الطويل	٣٨٢
٤٣١	ولكنما أسعى لمجد مؤثل	أمثالي	الطويل	٣٨٥
٤٤٠	فاليوم أشرب غير مستحقب	واغل	السريع	٣٩٢
٤٤٢	مكر مفر مقبل مدبر معاً	عل	الطويل	٣٩٤
٤٤٤	خرجت بها تمشي تجر وراءنا	مرحل	الطويل	٣٩٦
٤٦٤	تنورتها من أذرعات وأهلها	عالي	الطويل	٤٠٩
٤٦٩	ويوم عقرت للعذارى مطيتي	المتحمل	الطويل	٤١٣، ٥٠٨
٤٧١	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	فحومل	الطويل	٤١٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٤٨١	ممن حملن به وهن عواقد	مهبل	الكامل	٤١٩
٤٩٦	وتضحي فتيت المسك فوق فراشها	تفضل	الطويل	٤٣٠
٤٩٧	قربا مربط النعامة مني	حيال	الخفيف	٤٣٠
٤٩٨	ومنهل وردته عن منهل	منهل	الرجز	٤٣١
٥٠٢	تصد وتبدي عن أسيل وتتقي	مطفل	الطويل	٤٣٢
٥٠٦	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	مجهل	الطويل	٤٣٣
٥٢٤	وليس بذي رمح فيطعنني به	بنبال	الطويل	٤٤٦
٥٢٧	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع	مغيل	الطويل	٤٥٠
٥٣٤	وهل يعمن من كان أحدث عهده	أحوال	الطويل	٤٥٣
٥٣٦	وقد أغتدي والطير في وكناتها	هيكل	الطويل	٤٥٦
٥٦٩	ويأوي إلى نسوة عطل	السعالي	المتقارب	٤٧٩
٥٧٩	فما أنا والتلدد حول نجد	بالرجال	الوافر	٤٨٤
٥٨٤	فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى	عقنقل	الطويل	٤٨٧
٦٠٩	إني بحبلك واصل حبلي	نبلي	الكامل	٥٠٩

الميم

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٤١	إلى المرء قيس أطيل السرى	عصمْ	المتقارب	١٢٧
١٤٢	ويوماً توافينا بوجه مقسم	السلم	الطويل	١٩٨، ٢٨٦
٤٠٨	أجدر الناس برأس صلدم	الوغم	الرمل	٣٧٣
١٢	أنا سيف العشيرة فاعرفوني	السناما	الوافر	١٠٨، ٤٦٧
١٨	غفلت ثم أتت تطلبه	دما	الرمل	١١٠
٣٨	يحسبه الجاهل ما لم يعلما	معمما	الرجز	١٢٥، ٤٠٠
٨٢	فإن المنية من يخشها	أينما	المتقارب	١٥٩، ٢٠٤
١٧٦	رأى برقاً فأوضع فوق بكر	أغاما	الوافر	٢٢٤
٢٠١	ضخم يحب الخلق الأضخما	الأضخما	الرجز	٢٣٨
٢٥٥	جعلت لها عودين من	ثمامه	الكامل	٢٧٦
٢٩٥	لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها	ليعصما	الطويل	٣٠١، ٥٢١
٣٥١	إن تغفر اللهم تغفر جما	لا ألما	الرجز	٣٣١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٩٦	لولاكما لخرجت نفساهما	نفساهما	الرجز	٣٦٤
٤٠٩	وما عليك أن تقولي كلما	اللهم ما	الرجز	٣٧٣
٤١٠	إني إذا ما حدث ألمّا	اللهما	الرجز	٣٧٣
٤١١	قد سالم الحيات منه القدما	الشجعما	الرجز	٣٧٤
٤٣٥	من الصبح حتى تطلع الشمس لا ترى	مسوما	الطويل	٣٨٦
٤٤٣	فريشي منكم وهواي معكم	لماما	الوافر	٣٩٤
٤٦٢	يا حبذا عينا سليمى والفما	والفما	الرجز	٤٠٧
٦٠٣	أتوا ناري فقلت منون أنتم	ظلاما	الوافر	٤٩٨
٢٥	أاأن توسمت من خرقاء منزلة	مسجوم	البسيط	١١٨، ٤٣٢
٥١	ألا يا سنا برق على قلل الحمى	كريم	الطويل	١٣٤، ٢٠١ ٣٠٨
١١٠	هل ما علمت وما استودعت مكتوم مصروم		البسيط	١٧٩، ٤٧٠
١٢٣	وإن أتاه خليل يوم مسألة	ولا حرم	البسيط	١٨٧
١٢٦	فطلقها فلست لها بكفء	الحسام	الوافر	١٨٨
١٨٠	بحسبك أن قد سدت أخزم كلها	دعائم	الطويل	٢٢٥
١٩٣	بل بلدٍ ملء الفجاج قتمه	قتمه	الرجز	٢٣٢
١٩٨	تقول سليمى لا تعرض لتلفة	نائم	الطويل	٢٣٥
٢٠٤	العاطفونة حين ما من عاطف	أنعموا	الكامل	٢٣٩، ٢٤٨
٢٢٣	سلام الله يا مطر عليها	السلام	الوافر	٢٥٤، ٤١٨
٢٧٧	لا تشتم الناس كما لا تُشْتَمُ	تشتم	الرجز	٢٨٩
٣٢٩	تمرون الديار ولم تعوجوا	حرام	الوافر	٣٢٠
٣٣٣	للولا قاسم ويدا مسيل	غشوم	الوافر	٣٢١
٣٧١	حتى تآوى إلى لافاحشٍ برم	عدم	البسيط	٣٤٢
٥١٤	لعل الله فضلكم علينا	شريم	الوافر	٤٣٦
٥٦٥	أغلى السباء بكل أدكن عاتق	ختامها	الكامل	٤٧٤
٥٧٤	تبدو كواكبه والشمس طالعة	إظلام	البسيط	٤٨١
٥٨١	لقد كان في حول ثواء ثويته	سائم	الطويل	٤٨٥
٥٨٣	لا تنه عن خلق وتأتي مثله	عظيم	الكامل	٤٨٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٤	ينباع من ذفرى غضوب جسرة	المقرم	الكامل	١٠٦
٧	لو أن عندي مئتي درهام	جذام	الرجز	١٠٧
٢٦	أيا ظبية الوعساء بين جلاجل	سالم	الطويل	١١٩، ٢١٥
٣٥	ألا قل لتيّا قبل مرتها اسلمي	متيم	الطويل	١٢٢
٥٩	أنبئت عمراً غير شاكر نعمتي	المنعم	الكامل	١٣٩
٦٨	فخندف هامة هذا العألم	العألم	الرجز	١٤٥، ٥٠٨
١٥٦	عوجا على الطلل المحيل لأننا	خذام	الكامل	٢٠٧
١٧١	بها العين والآرام يمشين خلفة	مجثم	الطويل	٢٢٣
١٨٨	شربت بماء الدحرضين فأصبحت	الديلم	الكامل	٢٢٨
٢٠٩	قالت بنو عامر خالوا بني أسد	لأقوام	البسيط	٢٤٣، ٣١٨
٢٢٤	قواطناً مكة من ورق الحمي	الحمي	الرجز	٢٥٤
٢٦٥	وما كلفة البدر المنير قديمة	اللطم	الطويل	٢٦٧
٢٦٥	إلا كمعرض المحسر بكره	الظلم	الكامل	٢٧٩
٢٦٨	وكائن ترى من صامت لك معجب	التكلم	الطويل	٢٨١
٢٧١	وهن كأنهن نعاج رمل	الخدام	الوافر	٢٨٦
٢٨٨	تناولت بالرمح الطويل ثيابه	للفم	الطويل	٢٩٧
٣٢٣	يدعون عنتر والرماح كأنها	الأدهم	الكامل	٣١٧
٣٥٨	فلما علمت أنني قد قتلته	مندم	الطويل	٣٣٤
٣٦٦	لا يبعد الله جيراناً تركتهم	الظلم	البسيط	٣٤٠
٣٧٢	ومن لا يصانع في أمور كثيرة	بمنسم	الطويل	٣٤٤
٤٠٣	تهدي كتائب خضراً ليس يعصمها	بإلجام	البسيط	٣٦٩
٤١٢	ليست برسحاء ولكن ستهم	خدلم	الرجز	٣٧٤
٤٢٨	وكأنما يدر وصيل كتيفة	أرمام	الكامل	٣٨٤
٥٣٠	بطل كأن ثيابه في سرحة	بتوءم	الكامل	٤٥١
٥٦٠	سائل فوارس يربوع بشدتنا	الأكم	البسيط	٤٧٠
٥٦٨	كيف أصبحت كيف أمسيت مما	الكريم	الخفيف	٤٧٨
٦١٥	ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمى	تكلم	الطويل	٥١٤

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها

النون

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٢٧	قالت بنات العم يا سلمى وإن	وإنْ	الرجز	١٨٩
٢٤١	أقرة ربتها ليلة	اللبن	المتقارب	٢٦٩
٢٥١	وصاليات ككما يؤثفين	يؤثفين	الرجز	٢٧٣، ٢٧٨
٤٥٢	أثورما أصيدكم أم ثورين	ثورين	الرجز	٤٠١
٥٩٣	لا خمس إلا جندل الإحرين	الإحرين	الرجز	٤٩٤
٥٩٤	فسا حوت نقدة ذات الحرين	الحرين	الرجز	٤٩٤
٢٤	أعرف منها الأنف والعينانا	ظبيانا	الرجز	١١٧
٤٦	لتسمعن وشيكاً في ديارهم	عثمانا	البسيط	١٣٢
١١٢	أما الرحيل فدون بعد غد	تجمعنا	الكامل	١٨٢
١٣١	فما إن طبنا جبن ولكن	آخرينا	الوافر	١٩٢، ٣٧٨
١٤٠	ولما أن تواقفنا قليلا	فارتمينا	الوافر	١٩٧، ٢٩٧
١٤٥	ويقلن شيب قد علاك	إنه	الكامل	٢٠٠، ٢٠٤ ٥٠٦
١٥٢	وقائلة أسيت فقلت جير	إنه	الوافر	٢٠٤، ٢٢١ ٤٦٤
١٨٢	فكفى بنا فضلاً على من غيرنا	إيانا	الكامل	٢٢٦
٢٠٥	قد وردت من أمكنه	هنه	الرجز	٢٣٩
٢١٧	نولي قبل يوم نأيي جمانا	تلانا	الخفيف	٢٤٧
٤٧٠	هل ترجعين ليال قد مضين لنا	أفنانا	البسيط	٤١٤
٥٤٦	اكس بنياتي وأمهنه	لتفعلنه	الرجز	٤٦٤
٥٥٤	وأتى صواحبها يقلن هذا الذي	جفانا	الكامل	٤٦٧
٥٩٠	فعظناهم حتى ثنى الوعظ منهم	رئينا	الطويل	٤٩١
٥٩١	قد وردت إلا دهيد هينا	أبيكرينا	الرجز	٤٩٢
١٦	فظلت لدى البيت العتيق أخيله	أرقان	الطويل	١١٠
٥٢٠	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا	بشمان	الطويل	١٣٥
٦٠	سريت بهم حتى تكل مطيهم	بأرسان	الطويل	١٣٩، ٢٥٨
١٠٧	وكل أخ مفارقه أخوه	الفرقدان	الوافر	١٧٧

الهـاء

الـواو

اليـاء

الألف المقصورة

* * *

فهرس الدراسة

فهرس مادة الكتاب

* * *

ثبت بمراجع البحث

١ ـ **إتحاف فضلاء البشر**: الشيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء ـ مصر ١٣٠٦ هـ.

٢ ـ **أثر القراءات في الدراسات النحوية**: الدكتور عبد العال سالم علي. مصر، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

٣ ـ **الإحاطة في أخبار غرناطة**: محمد لسان الدين بن الخطيب. مصر ١٣١٩.

٤ ـ **أخبار النحويين البصريين**: أبو سعيد السيرافي تحقيق: الزيني ـ خفاجي. مصر ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م.

٥ ـ **أدب الكاتب**: ابن قتيبة. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. مصر. ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م.

٦ ـ **أراجيز العرب**: السيد توفيق البكري. مصر ١٣٤٦ هـ.

٧ ـ **الأزهية في علم الحروف**: علي بن محمد الهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي دمشق ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م.

٨ ـ **أساس البلاغة**: الزمخشري. مصر ١٣٤١ ـ ١٩٢٢.

٩ ـ **أسرار العربية**: ابن الأنباري: تحقيق محمد بهجة البيطار. دمشق ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م. ومطبوعة ليدن تحقيق فريدرخ. ١٣٠٣ هـ، ١٨٨٦ م.

١٠ ـ **الأشباه والنظائر**: السيوطي ـ حيدر آباد ١٣٥٩.
١١ ـ **الأصمعيات**: اختيار الأصمعي. تحقيق: هارون ـ شاكر. مصر. ١٩٦٤ م.
١٢ ـ **الأضداد**: للأنباري. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. الكويت ١٩٦٠ م.
١٣ ـ **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**: ابن خالويه. بغداد ١٩٦٧ م.
١٤ ـ **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**. تحقيق: إبراهيم الأبياري مصر ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م.
١٥ ـ **الأعلام**: خير الدين الزركلي. مصر ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.
١٦ ـ **الأغاني**: لأبي الفرج الأصبهاني. مصر ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م
١٧ ـ **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**: ابن الأنباري. تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني. دمشق ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م.
١٨ ـ **الاقتراح في علم أصول النحو**: السيوطي. حلب ـ دار المعارف.
١٩ ـ **الاقتضاب**: لابن السيد البطليوسي. بيروت ١٩٠١ م.
٢٠ ـ **الأمالي**: لابن الشجري. الهند ١٣٤٩ هـ.
٢١ ـ **الأمالي**: لأبي علي القالي. مصر ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٧٣ م.
٢٢ ـ **الأمالي**: لأبي القاسم السهيلي. تحقيق محمد إبراهيم البناء. ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م.
٢٣ ـ **الأمالي**: لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق عبد السلام هارون مصر ١٣٨٢ ـ ١٩٦٢.
٢٤ ـ **إملاء ما منَّ به الرحمن من إعراب القرآن**: العكبري. نشر: إبراهيم عوض. مصر: ١٣٨٠ ـ ١٩٦١.
٢٥ ـ **أنساب الخيل**: ابن الكلبي. تحقيق أحمد زكي. مصر ١٩٤٦ م.
٢٦ ـ **الإنصاف**: ابن الأنباري. تحقيق محي الدين عبد الحميد مصر ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م.
٢٧ ـ **إنباه الرواة**: القفطي. تحقيق أبو الفضل إبراهيم. مصر ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م.
٢٨ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: ابن هشام. تحقيق محي الدين عبد الحميد. مصر ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م.
٢٩ ـ **الإيضاح**: الزجاجي. تحقيق الدكتور مازن المبارك مصر، ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م.

٣٠ ـ **إيضاح المكنون**: اسماعيل باشا البغدادي. طهران ١٩٤٧ م.
٣١ ـ **البحر المحيط**: لأبي حيان النحوي. مصر ١٣٢٨.
٣٢ ـ **بغية الوعاة**: السيوطي. تحقيق: أبـو الفضل إبـراهيم. مصر ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.
٣٣ ـ **البلغة في تاريخ أئمة اللغة**: الفيروز أبادي. تحقيق: محمد المصري. دمشق ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.
٣٤ ـ **البيان في غريب إعراب القرآن**: ابن الأنباري. تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد. مصر ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩.
٣٥ ـ **تاج العروس**: المرتضى الزبيدي. مصر: ١٣٠٦ هـ.
٣٦ ـ **تاريخ الفكر الأندلسي**: بالنثيا. القاهرة. ١٩٥٩ م.
٣٧ ـ **تاريخ الأدب العربي**: كارل بروكلمان. مصر. والمطبوعة الألمانية.
٣٨ ـ **التبصرة للصيمري**: من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرىٰ. مكة المكرمة.
٣٩ ـ **تحصيل عين الذهب**: الشنتمري مع كتاب سيبويه. بيروت ٣٨٧ ـ ٩٦٧.
٤٠ ـ **تسهيل الفوائد**: ابن مالك تحقيق: محمد كامل بركات. مصر. ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨.
٤١ ـ **التنبيه على حدوث التصحيف**: حمزة الأصفهاني. تحقيق: محمد أسعد طلس. دمشق. ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨ م.
٤٢ ـ **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه**: لأبي عبيد البكري مصر. ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.
٤٣ ـ **التيسير في القراءات السبع** لأبي عمرو الداني، نشره أوتو برتزل استانبـول. ١٩٣٠ م.
٤٤ ـ **جامع الدروس العربية**: مصطفى الغلاييني. بيروت. الطبعة الثانية.
٤٥ ـ **الجامع لأحكام القرآن**: القرطبي. دار الشعب بمصر ١٣٩٠.
٤٦ ـ **جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي**. بيروت ١٣٨٣ ـ ١٩٦٣.
٤٧ ـ **الجنى الداني للمرادي**. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣٨١ نحو تيمور.
٤٨ ـ **حاشية الخضري على ابن عقيل**. الخضري. مصر ١٣٠١ هـ.
٤٩ ـ **الحجة لأبي علي الفارسي**. تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه مصر ١٩٦٥.
٥٠ ـ **الحماسة الشجرية**: تحقيق: الملوحي ـ الحمصي. دمشق ١٩٧٠.

٥١ ـ حماسة البحتري: نشر لويس شيخو: بيروت ٣٧٨ ـ ٩٦٧.
٥٢ ـ حماسة أبي تمام بشرح مختصر للتبريزي: مصر ١٣٣١ ـ ١٩١٣.
٥٣ ـ خزانة الأدب: للبغدادي. مصر بولاق ١٢٩٩، ومطبوعة عبد السلام هارون. مصر ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.
٥٤ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع: الشنقيطي. مصر ١٣٢٨.
٥٥ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر: تحقيق: محمد سيد جاد الحق. مصر ١٣٨٥ هـ.
٥٦ ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق محمد حسين آل ياسين. بغداد ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.
٥٧ ـ ديوان الأعشى الكبير: تحقيق الدكتور محمد محمد حسين. القاهرة.
٥٨ ـ ديوان الأخطل: تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. حلب ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م ومطبوعة بيروت نشرها الأب صالحاني ١٨٩١ م.
٥٩ ـ ديوان الأسود بن يعفر: تحقيق الدكتور نوري القيسي بغداد ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
٦٠ ـ ديوان امرىء القيس: تحقيق أبو الفضل إبراهيم. مصر ١٩٥٨ م.
٦١ ـ ديوان الأحوص: تحقيق عادل جمال. مصر ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠.
٦٢ ـ ديوان بشر بن أبي خازم: تحقيق عزة حسن. دمشق ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٦٠ م.
٦٣ ـ ديوان تميم بن أبي مقبل: تحقيق: الدكتور عزة حسن دمشق ١٣٨١ هـ.
٦٤ ـ ديوان جميل. تحقيق الدكتور حسين نصار. مصر.
٦٥ ـ ديوان جرير: تحقيق: الدكتور نعمان طه. مصر.
٦٦ ـ ديوان حميد بن ثور الهلالي: تحقيق: عبد العزيز الميمني. القاهرة ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١ م.
٦٧ ـ ديوان حسان: بيروت ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م.
٦٨ ـ ديوان الحطيئة. تحقيق نعمان أمين طه. ٣٧٨ ـ ٩٥٨.
٦٩ ـ ديوان الخرنق بنت هفان: تحقيق: الدكتور حسين نصار. مصر ١٩٦٩ م.
٧٠ ـ ديوان ذي الرمة نشره كارليل هيس. كمبردج ١٣٣٧ هـ، ١٩١٩ م.
٧١ ـ ديوان الراعي: تحقيق: ناصر الحاني. دمشق ٣٨٣ ـ ٩٦٤ م.
٧٢ ـ ديوان رؤبة: نشره وليم بن ألورد. برلين ١٩٠٢ م.
٧٣ ـ ديوان زهير: شرح أبي العباس ثعلب. مصر ١٣٨٤ ـ ١٩٦٤.

٧٤ ـ ديوان سحيم: تحقيق: عبد العزيز الميمني. القاهرة ٣٦٩ ـ ٩٥٠.
٧٥ ـ ديوان الشماخ: تحقيق صلاح الدين الهادي. مصر ١٩٦٨ م.
٧٦ ـ ديوان طرفة: تحقيق سلفسون. مدينة شالون ١٩٠٠ م.
٧٧ ـ ديوان الطرماح تحقيق الدكتور عزة حسن دمشق ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.
٧٨ ـ ديوان العجاج: تحقيق وليم بن ألورد. ليبزغ ١٩٠٣ م.
٧٩ ـ ديوان علقمة الفحل: تحقيق الصقال ـ الخطيب. حلب ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.
٨٠ ـ ديوان عبيد بن الأبرص: تحقيق الدكتور حسين نصار. مصر ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م.
٨١ ـ ديوان عروة بن الورد: تحقيق عبد المعين الملوحي. دمشق ١٩٦٩ م.
٨٢ ـ ديوان العباس بن مرداس: تحقيق: يحيى الجبوري. بغداد ١٣٨٨ ـ ١٩٦٨ م.
٨٣ ـ ديوان عمرو بن أحمد الباهلي: تحقيق حسين عطوان دمشق ١٩٦٨.
٨٤ ـ ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات. تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم بيروت ١٩٥٨.
٨٥ ـ ديوان عدي بن زيد: تحقيق محمد جبار المعيبد. بغداد ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م.
٨٦ ـ ديوان عنترة: تحقيق محمد سعيد المولوي. بيروت.
٨٧ ـ ديوان الفرزدق: تحقيق عبدالله الصاوي. مصر ٣٥٤ ـ ٩٣٦.
٨٨ ـ ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق. الدكتور ناصر الأسد. مصر.
٨٩ ـ ديوان القتال الكلابي: تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١ م.
٩٠ ـ ديوان القطامي. تحقيق: السامرائي ـ مطلوب ـ بيروت ١٩٦٠.
٩١ ـ ديوان كثير عزة. تحقيق هنري بيرس. الجزائر.
٩٢ ـ ديوان كعب بن زهير: مصر ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م.
٩٣ ـ ديوان لبيد: تحقيق إحسان عباس. الكويت ١٩٦٢.
٩٤ ـ ديوان المجنون: تحقيق: عبد الستار فراج. مصر.
٩٥ ـ ديوان نصيب: تحقيق داود سلوم. بغداد ١٩٦٨ م.
٩٦ ـ ديوان أبي نواس: تحقيق أحمد الغزالي. بيروت.
٩٧ ـ ديوان النابغة: تحقيق الدكتور شكري فيصل. بيروت ١٩٦٨ م ومطبوعة بيروت نشرها عبد الرحمن سلام. ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٩.

٩٨ ـ ديوان ابن هرمة: تحقيق: نفاع ـ عطوان ـ دمشق.
٩٩ ـ ديوان الهذليين مصر ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م.
١٠٠ ـ الديباج المذهب: ابن فرحون. مصر ١٣٤٩.
١٠١ ـ ذيل الأمالي والنوادر: لأبي علي القالي. مصر ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣ م.
١٠٢ ـ سر صناعة الإعراب: مخطوطة الظاهرية. والمطبوعة بتحقيق مصطفى السقا ورفاقه. مصر ١٣٧٤ ـ ٩٥٤.
١٠٣ ـ سمط اللآلىء: للبكري تحقيق: عبد العزيز الميمني مصر ١٣٥٤ ـ ١٩٣٦ م.
١٠٤ ـ سيبويه والقراءات للدكتور أحمد مكي الأنصاري: مصر ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.
١٠٥ ـ السيرة لابن هشام: مصر.
١٠٦ ـ شذرات الذهب لابن العماد: مصر ١٣٥١.
١٠٧ ـ شرح الأشموني على الألفية: تحقيق محي الدين عبد الحميد. بيروت ١٣٧٥ ـ ١٩٥٥.
١٠٨ ـ شرح أدب الكاتب للجواليقي: مصر ١٣٥٠.
١٠٩ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مصر.
١١٠ ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري. مصر ١٣١٢هـ.
١١١ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام: تحقيق محي الدين عبد الحميد مصر ١٣٨٢ ـ ١٩٦٣ م.
١١٢ ـ شرح شواهد المغني السيوطي. بتعليق الشنقيطي بيروت.
١١٣ ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده للبغدادي تحقيق محي الدين عبد الحميد ورفاقه. مصر.
١١٤ ـ شرح الشواهد الكبرى للعيني. على هامش الخزانة. بولاق. مصر ١٢٩٩.
١١٥ ـ شرح ابن عقيل على الألفية: مصر تحقيق طه الزيني.
١١٦ ـ شرح القصائد العشر. التبريزي. تحقيق محي الدين عبد الحميد مصر ١٣٨٤ ـ ١٩٥٤ م.
١١٧ ـ شرح الكافية للرضي: القاهرة ١٣٠٦.
١١٨ ـ شرح المعلقات السبع: للزوزني مصر ١٣٨٤ ـ ١٩٦٥.
١١٩ ـ شرح المفصل لابن يعيش: مصر.

١٢٠ ـ الصاحبي لابن فارس: مصر ١٣٢٨ ـ ١٩١٠.
١٢١ ـ الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عطار: مصر ١٩٥٦ م.
١٢٢ ـ صفة جزيرة الأندلس منتخبة من الروض المعطار للحميري. تحقيق بروفنسال. القاهرة ١٩٣٧.
١٢٣ ـ طبقات النحاة واللغويين لابن شهبة: مخطوطة دار الكتب برقم ١١٩٨٨ح.
١٢٤ ـ ابن عصفور والتصريف للدكتور فخر الدين قباوة: حلب ١٣٩١ ـ ١٩٧١.
١٢٥ ـ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: نشره برجستر أسر مصر. ١٩٣٣ م.
١٢٦ ـ الفهرست لابن النديم: مصر ١٣٤٨ هـ.
١٢٧ ـ في أصول النحو. سعيد الأفغاني. دمشق ١٩٥٦.
١٢٨ ـ القاموس المحيط: الفيروز أبادي. مصر.
١٢٩ ـ قطر الندى لابن هشام: تحقيق محي الدين عبد الحميد ١٣٨٣ ـ ١٩٦٣.
١٣٠ ـ القياس: رسالة ماجستير قدمتها منى توفيق إلى جامعة عين شمس.
١٣١ ـ الكامل للمبرد: تحقيق: زكي مبارك مصر ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م.
١٣٢ ـ الكتاب لسيبويه: مصر. مطبوعة بولاق ومطبوعة الأستاذ هارون مصر ١٩٦٦ ـ ١٣٨٥.
١٣٣ ـ كتاب اللامات للزجاجي: تحقيق الدكتور مازن المبارك دمشق ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩.
١٣٤ ـ كشف الظنون لحاجي خليفة: طهران ـ ١٩٤٧.
١٣٥ ـ اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير: نشر مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ.
١٣٦ ـ لسان العرب لابن منظور: بيروت ١٣٧٤ ـ ٩٥٥.
١٣٧ ـ مجاز القرآن لأبي: تحقيق محمد فؤاد سزكين. مصر. مكتبة الخانجي.
١٣٨ ـ مجمع الأمثال للميداني: مصر. الطبعة الأولى.
١٣٩ ـ مجالس العلماء للزجاجي: تحقيق عبد السلام هارون الكويت ١٩٦٤ م.
١٤٠ ـ مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون. مصر ٣٧٥ ـ ٩٥٦.
١٤١ ـ المخصص لابن سيده. مصر ١٣١٦.
١٤٢ ـ مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه نشره برجستراسر: مصر ١٩٣٤ م.
١٤٣ ـ المحتسب لابن جني. تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه. مصر: ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م.

١٤٤ ـ المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: مصر ١٩٦٨.
١٤٥ ـ مدرسة البصرة النحوية للدكتور عبد الرحمن السيد. مصر ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.
١٤٦ ـ مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي: ١٩٥٨ م.
١٤٧ ـ المذكر والمؤنث للمبرد: تحقيق: عبد التواب ـ الهادي مصر ١٩٧٠ م.
١٤٨ ـ المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: تحقيق مصطفى جطل رسالة ماجستير في جامعة القاهرة.
١٤٩ ـ المزهر في علوم اللغة للسيوطي: تحقيق محمد جاد المولى ورفاقه. مصر.
١٥٠ ـ المفضليات: تحقيق شاكر وهارون مصر ١٩٦٤.
١٥١ ـ معاني القرآن للأخفش: تحقيق الدكتور فائز فارس الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.
١٥٢ ـ معاني القرآن للفراء: تحقيق: النجار ـ نجاتي ـ مصر ١٣٧٤ ـ ١٩٥٥ م.
١٥٣ ـ المعرب للجواليقي: تحقيق أحمد محمد شاكر مصر ١٣٦١ هـ.
١٥٤ ـ معجم ما استعجم للبكري: تحقيق مصطفى السقا. مصر ١٣٦٤ ـ ١٩٤٥.
١٥٥ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي. مصر ١٣٥٥ ـ ١٩٣٦.
١٥٦ ـ المعجم الوسيط لابراهيم مصطفى ورفاقه. مصر ١٣٨٠ ـ ١٩٦٠.
١٥٧ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي مصر ـ كتاب الشعب.
١٥٨ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: نشره فنسنك ورفاقه. ليدن ١٩٣٦م.
١٥٩ ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: دمشق ٣٧٦ ـ ٩٥٧.
١٦٠ ـ المجتمع لابن عصفور: تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة حلب ١٩٧٠م.
١٦١ ـ مغني اللبيب لابن هشام: تحقيق: المبارك ـ حمد الله. بيروت ١٩٦٤ م.
١٦٢ ـ المقاصد الحسنة للسخاوي: مصر ١٩٧٥ ـ ١٩٥٦ م.
١٦٣ ـ المقتضب للمبرد: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة مصر ١٣٨٥ هـ.
١٦٤ ـ المقرب لابن عصفور: تحقيق: الجواري ـ الجبوري بغداد ١٣٩١ ـ ١٩٧١ م.
١٦٥ ـ المنصف لابن جني: تحقيق: إبراهيم مصطفى ورفاقه: ٣٧٣ ـ ٩٥٤.
١٦٦ ـ منازل الحروف للرماني: تحقيق: جواد ـ مسكوني بغداد ١٣٨٨
١٦٧ ـ الموشح للمرزباني: تحقيق: محمد علي البجاوي. مصر ١٩٦٥ م.
١٦٨ ـ ميزان الذهب لأحمد الهاشمي: مصر الطبعة السادسة عشرة.

١٦٩ ـ نــزهـة الألبـاء لابن الأنبـاري: تحقيق أبــو الفضـل إبــراهيم. مصـــر ١٣٨٦ ـ ١٩٦٧ م.
١٧٠ ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري: تحقيق محمد أحمد دهمان. دمشق ١٣٤٥.
١٧١ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد: نشره سعيد الخوري بيروت ١٩٦٧ م.
١٧٢ ـ همع الهوامع: السيوطي. مصر ١٣٢٧ هـ

* * *

مُحاضَرات

في تحقيق النصوص

تأليف

الدكتور أحمد محمد الخرّاط

يمتاز هذا الكتاب في علم التحقيق من بين سائر الكتب التي ألّفت فيه بأنه أعطى مفهوماً أكثر وضوحاً ودقة في تعريف هذا العلم، وحدّد الشروط التي يجب أن تتوفر فيمن يشتغل فيه، وبين للمحقق كيف يتعرف على النسخ المخطوطة، ثم كيف يختار النسخة الأم، ثم وضّح للمحقق خطوات عمله خطوة فخطوة، ورسم له منهجاً سديداً للوصول إلى نتيجة طيبة في النهاية، ومن ثَمَّ كان كتاباً عملياً مَيْدانياً مفيداً إن شاء الله.

اطلب هذا الكتاب من:

دار القلم: دمشق ـ ص.ب: ٤٥٢٣ ـ هاتف ٢٢٩١٧٧، بيروت ص.ب: ١١٣/٦٥٠١

دار المنارة للنشر: جدة ـ ص.ب: ١٢٥٠/ ٢١٤٣١ ـ هاتف ٦٦٠٣٢٣٨ ـ ٦٦٠٣٦٥٢

تلكس: ٤٠٣٠٦٧ عمران أس جي